

Σ. 19

المبسوط

لشيخ الطائفة أبي جعفر
محمد بن الحسن الطوسي التوسي^{٤٦٠}

المجلد الاول

اهداء . آتاي طبا طباع

كتاب المبسوط للشيخ
مفتي ويازة الجليلي احمد بن زين الدين

ع ١٤

سنة ١



تأنيدي لاد

تمت تصحيح النسخة
على يد الشيخ احمد بن زين الدين

١٤١٠

كتاب الميسوط للشجرة
مفرغ حيازة الجيد احمد بن عبد الله

بسم الله الرحمن الرحيم

بیت علی بن عباس علیه السلام
صیالکامینه امش و لعلکامینه من

الحقبة الأولى
تجديد الدين

[illegible]

مخطوط مکتبه المرعشی رقم ۲۵۶۲

مذکورہ فی خبر ص ۷ / ۱۵۷

كتابه كثر من سبائل الفروع ولا فروع من ذلك الا ولله مدخل في اصولنا وخرج من هذا
 لا طوجه القياس بل على طريقته حيث ما احبب عليها العمل وليس مع المصير اليها بل التمس
 على الاصول وبذلك الزمن وغير ذلك مع ان اكثر الفروع لها مدخل فافان على اصولنا وانا
 كثر بعد ما عند الفقهاء لترتيبهم المسائل بعضها على بعض وتعليقها والتدقيق فيها حتى
 ان كثيرا من المسائل الواضحة وواضحة من الصلابة وان كانت المسئلة معلومة صريحة
 وكنت على قديم الوقت وحديثه مقتوف النفس العمل كتاب يشغل على ذلك تنقيح المسائل
 فتعلم في ذلك القاطع وتشتغل في السواحل ويعتقد في الصلابة فيه من الغاية
 فيه وترك عنايتهم به لانهم القوا الاخبار وما بعد من مزج اللفاظ حتى ان سئل عن غير
 لفظها وعبر عنها ما يتبدل اللفظ المتبادر لهم تعبيرا منها وقصر فهمه عنها وكفره ذلك
 على قديم الوقت كنهه النهاية ذكرت جميع ما رواه اصحابنا في مصنفاتهم وله من المسائل
 وخرجه في ترتيبه ترتيب الفقه وبحث في الظاهر وبحث في الكتب التي اربط للعلامة
 التي بينها هناك فلم اتم من التفرع على المسائل ولا لتعقيد الادب وترتيب المسائل و
 تعليقها بجميع من ظاهرها بل او حوت جميع تلك او اكثر بالالفاظ المتغيرة حتى لا يتحول
 من ذلك وجعل اخر مختصر عمل العقيدة في العبادات سكك في طريق الايجاز والاختصار
 وصنف الابواب فيما يتعلق بالعبادات ووجدت فيه ان على كتاب الفروع خاصة ايضا
 الكتاب النهاية وتحت جمع معد يكون كما لا كافيا في جميع ما يحتاج اليه ثم راي ان ذلك
 يكون ملتبزا يصغر حجمه على الناظر فيه لذلك الفروع انا وفيه اذا ضبط الفصل منه فذلك
 العمل كتاب يشغل على عدد جميع كتب الفقه التي فصلها الفقهاء وهي نحو ثمانين كتابا او اكثر
 كل كتاب منه على غاية ما يمكن تلخيصه من الالفاظ واقتصر على مجرد التقدير والامع والادب
 ما عند في الادب والتقسيم فيه المسائل ليس من الظاهر في استيفاء الاستيفاء واكثر
 اكثر الفروع التي ذكر في هذا القرن واقل ما عند في فيه على اقتضائه مذاقنا وترجيحه

١ امر لنا بعد ان ذكر جميع اصول المسائل واذا كانت المسئلة او الفرح عظاما اقم من مجرد اقتضاها
 ٢ وان كانت المسئلة او الفرح غريبا او مستكرا او على التعديلها وجه دليلها ليكون للنظر فيها غير
 ٣ متقد ولا متخلف واذا كانت المسئلة او الفرح ما فيه قول العلماء ذكرنا وبينت عليها والصحيح
 ٤ منها والمقوى وابته على وجه دليلها لا على وجه القياس ولا شبهته شيئا بشي فليجهد المثال
 ٥ لا على وجه حمل احدها على الاخرى او على وجه الحكاية عن المخالفين دون الاعتبار بالصحيح ولا
 ٦ اذكر اسماء المخالفين في المسئلة لئلا يطول الكتاب وقد ذكرت ذلك في المسائل المختلفة مقلدا
 ٧ واذا كانت المسئلة لا ترجح فيها الا قول فتكون متكافيه وفقت فيها وتكون المسئلة
 ٨ من باب التخيير وهذا الكتاب اذا سهل الله تعالى انما يكون كتابا لا نظيره له في كتب اصحابنا
 ٩ ولا في كتب المخالفين لان الى الآن ما عرفت لاحد من الفقهاء كتابا واحدا يستعمل على الامور
 ١٠ والفرع مستوقفا مذهبيا بل كتبهم وان كانت كثيرة فليس يستعمل عليها كتاب واحد
 ١١ واما اصحابنا فليس لهم في هذا المعنى شي يشبه اليه بل هم مختصرون وادنى ما عمل في هذا
 ١٢ المعنى كتاب النهاية وهو على اقل من غيره ومنه استمد المعونة والتوفيق وعليه اتوكل
 ١٣ واليه انيب **فصل** في ذكر حقيقة الطهارة وجهه وجوبها اليه
 ١٤ استعمالها الطهارة في اللغة هي النظافة وفي الشرع عبارة عن ايقاع الطهارة في البدن
 ١٥ مخصوصة على وجه مخصوص يستباح بها الصلوة وهو على ضربين طهارة بالماء وطهارة بالتراب
 ١٦ فالطهارة بالماء على ضربين احدهما يختص بالاعضاء الاربعه فيسمى وضوء والاخر
 ١٧ بجمع جميع البدن فيسمى غسلا والثاني بالتراب يختص بعصوين فقط على ما سنينيه والوضوء
 ١٨ على ضربين واجب ونهيب فالواجب هو الذي يجب لاستباحة الصلوة او الطواف لا في
 ١٩ الوجوب الاهين والندب فانه مستحب في مواضع كثيرة لا يختص واما الغسل فله ضربان
 ٢٠ ايضا واجب وندب فالواجب يجب الاربعين الذين ذكرناهم ولا حول المساجد ومسكناته
 ٢١ المحض وايضا مستحب وغير ذلك واما المندوب فنسند ذكره في موضعه ان شاء الله

١ واما ما يوجب الوضوء والغسل فسنينيه فيما بعد ان شاء الله والطهارة بالماء على ضربين
 ٢ واما بعد ان عنها الى الطهارة بالتراب عند الوضوء وعدم الماء وتسميته التيمم بالطهارة كما
 ٣ شرع لان النبي صلى الله عليه وسلم جعل الارض حجة في سجدة وترابها طهورا واحسانا ما لم يتيمم به
 ٤ ذلك طهارة فليس لاحد ان يخالف فيه وينبغي ان لا ينكر ان الماء يكون الطهارة من الماء
 ٥ واحكامها ثم يذكر بعد ذلك كيفية فعلها واقسامها ثم نقب ذلك بذكر ما ينقضها وطهارتها
 ٦ والفرق بين واجب الوضوء والغسل ثم يعود بعد ذلك الى اقسام التيمم على ما بيناه ونحفل
 ٧ تلك ونذكره كل فصل يليق به ولا نترك شيئا قبل ولا يمكن ان يقال الا واذكر الامامية
 ٨ يشذ منه من النادر اليسير والتنافه للحقير اذ للحوادث لا تنقض ولا تحوط التي لا تحصى
 ٩ غير انه لا يخلو ان يكون في جملة المسطور ما يمكن ان يكون حواجا بآفته ان شاء الله تعالى
 ١٠ **باب** المياه واحكامها الماء على ضربين ظاهر ونجس
 ١١ فالنجس كل ما يتغير احدا وصافه من لون او طعم او رائحة نجاسته تحصل منه قليلا لا
 ١٢ او كثيرا او حصل فيه نجاسته وازل تغير احدا وصافه متى كان قليلا ولا يبرأ في وقت
 ١٣ وما هذا حكمه لا يجوز استعماله الا بعد تطهيره على ما بيناه والطاهر على ضربين مطلق
 ١٤ فالمصنف كل ما اخرج من جسم او اعتصر منه او كان مرقه نجوما او ورد والمخلاف
 ١٥ والمستعمل في عرفان وماء البذر في هذا الضرب من المياه لا يجوز استعماله في رفع الاحداث
 ١٦ بلا خلاف بين الطائفتين ولان ازالة النجاسة على الصحيح من المذهب ويجوز استعماله في
 ١٧ عدا ذلك مباح النجف فيه سائر انواع النجس لم تقع فيه نجاسته فاذا وقعت فيه نجاسته
 ١٨ لم يجوز استعماله على حاله سواء كان قليلا او كثيرا وسواء كانت النجاسة قليلة او كثيرة
 ١٩ احدا وصافه او لم يتغير ولا طريق الى تطهيرها محال الا ان يجتهد بما زاد على الكرم المياه
 ٢٠ الطاهرة المطلقة ثم ينظر فيه فان سلمه اطلاق اسم الماء لم يجز ايضا استعماله بحال والم
 ٢١ يسلمه اطلاق اسم الماء وغيره احدا وصافه اما لونه او طعمه او رائحته فلا يجوز ايضا

استعماله حال وان لم يغير احدا وصافه ولا يسلية اسم الماء جاز استعماله في جميع ما يجوز
استعمال للمياه المطلقة فيه وان اختلفت المياه المضافه بالماء المطلق قبل حصول الخفا
فيها نظرا فان سلبها الملاق اسم الماء لم يجوز استعمالها في رفع الاحداث وازالة الخبائث وان لم
يسلبها الملاق ذلك جاز استعمالها في جميع ذلك والمساها المطلقة طاهرة مطهره يجوز
استعمالها في رفع الاحداث وازالة الخبائث وغير ذلك ما لم يقع فيها نجاسة تمنع من
استعمالها على ما سنبينه وهي على ضربين جاريتين وراكدة فالجارية لا ينجسها الا ما يغير
احدا وصافها او يغير اسمها او يغير قوامها او يغير كونه الماء او كثيرا فان تغير احدا وصافها
لم يجوز استعمالها الا عند الضرورة للشرب لا غير والطريق الى تطهيرها تقويتها بالمياه الجارية
ودفعها حتى يرفل عنها التغير ومياه السخام حكمها حكم المياه الجارية اذا كانت لها مادة
تجري من الجري فان لم يكن لها مادة كان حكمها حكم المياه الواقعة ومياه المرازب الجارية
من المطر حكم الماء الجاري سواء طما المياه الواقعة فليس فيها مياه الابار والركايا التي
لها نبع من الارض وان لم يكن لها جريان ومياه غير الابار من المصانع والغدران والعياض
والاولى المحصورة فيها غير الابار من المصانع والغدران والعياض والاولى المحصورة
فمياه غير الابار على ضربين قليل وكثير فلكل واحد ان احدهما ان يكون مقداره
الف فطلي ومائتي فطلي او اعظمها من يقول بالعراقي وفيهم من يقول بالمديني والاول
اصح والمحدد الاخر ان يكون مقداره ثلثا اشبار ونصف طولاه وعرضه في المبلغ هذا
المقدار فينجسه ما يقع فيه من النجاسات الا ما يغير احدا وصافه من اللون والطعم او
الرائحة فان تغير احدا وصافه نجاسة تحصل فيه فلا يجوز استعماله الا عند الضرورة
للشرب لا غير والطريق الى تطهيره ان يطرى عليه من المياه الطاهرة المطلقة ما يرفع ذلك
التغير عنها فيبينه يجوز استعمالها وان ترفع التغير عنها من قبل نفسها او من قبل
بها او بالرياح التي تصفها ان جسم طاهر يحصل فيها الحكم بطهارة لانه لا دليل على ذلك

النجاسة
صحة

النجاسة

ونجاستها معلومة فان كان تغير هذه المياه لالنجاسة بل من قبل نفسها او بما يجاورها
من الاجسام الطاهرة مثل الحما والخ او نبت فيها مثل الطيب والنصب وغير ذلك او
لعلو المقام لم يمنع ذلك من استعمالها بحال وحد القليل ما نقص من الكثرة الذي قد مناه مقداره
وذلك نجس لكل نجاسة تحصل فيها قليلا كانت النجاسة او كثيرا تغيرت او صافا لم
تتغير الا ما لا يمكن التحرز منه مثل رسول الجرم من الدر وغيره فانه معفو عنه لانه لا يمكن
التحرز منه ومتى نجست هذه المياه فانه لا يجوز استعمالها الا عند الضرورة فالشرب لا
غير حسب ما قدمناه والطريق الى تطهير هذه المياه ان يطرا عليها كثر من ماء مطلق ولا
يغير مع ذلك احدا وصافها فيبينه بحكم بطهارة ما قد تمت كثر بالمياه الطاهرة لورفع
عنها حكم النجاسة بل يحصل لكل واحد احكاما من قال اذا تمت بطهارة كثر زال عنها حكم النجاسة
وهو قوي لقوله عليه السلام اذا بلغ الماء كرا لم يحل نجاسة فاذا تمت كرا لنجاسته فلا شك
انه ينجس الكل وان كان مقدارا كثر في موضعين فينجسهما جميعا لانه لم يزل عنها حكم النجاسة
لانه لا دليل عليه وفي احكامنا من قال يحوز ذلك الخبر وهو قوي على ما قلناه ولا يرد عليه
حكم النجاسة بما يقع فيه من الاجسام الطاهرة سواء كانت جامدة او ابيعه لانه ان كانت مائية
فانه نجس وان كانت جامدة فليس لها حكم التطهر والماء الذي تطرا عليه فقطح لا فرق
من ان يكون نائبا من تحتها او يجري عليه او يغلب فيقائه اذا بلغ ذلك قدرا كثر طهره للنجس كثر
من الماء اذا وقعت فيه نجاسة لم يغير احدا وصافه جاز استعمال ذلك الماء وان علم ان فيها
نجاسة لانه صارت مستهلكة وحالاتها استعمال الماء في موضع شاء سواء كان قريبا للنجاسة
او بعيدا منها وتجنب موضع النجاسة افضل ولما اذا استقي منه ولو حكم نجاسته فذلك الذي لا يراه
قليل وفيه نجاسة واذا حصلت النجاسة لجلده طما الذي مقدار كثر سواء شق ان يخرج النجاسة
او لا ثم يستعمل ذلك الماء فان استقي منه شي وبقيت النجاسة فيما بقي وقد نقص عن الكثرة حكمه
لانه صار اقل من كونه نجاسة واذا كانت النجاسة مائية لا يمكن اخراجها منه حكم باستهلاكها

١ وجاز استعمال جميعه على كل حال ولا يجزئ الماء بايقع فيمن الاجسام الطاهرة وان غير واحد
 ٢ او صافه ولا يمنع من رفع الحدث به اذا ريسليه اطلاق اسم الماء مثل القليل من الزعفران او
 ٣ الكافور والعود واذا اصاب بيد الانسان نجاسته فغسلها في اقل من كثر فانه يجزئ الماء ولا
 ٤ تطهر اليد فان كان كذا لا يجزئ الماء فان ذلك النجاسة عن المد فقد طهرت والا فلا اذا كان
 ٥ معدا ان اكثر من ذلك فقع في واحد منها نجاسته لم يستعمل شي منها محال ولا يجوز ان
 ٦ فان خاف العطش امسك ايها شاء واستعمله حال الضرورة واذا كان معه نأ أن احدهما
 ٧ ماء والاخر يول لم يستعمل واحد منها وان كانا احدهما نجسا والاخر طاهرا وانقلب احدهما
 ٨ لم يستعمل الاخر وان كان احدهما طاهرا مظهر والاخر مستعمل في الطهارة الصوري يستعمل
 ٩ ايها سله وان كان المستعمل في غسل نجاسته استعمال كل واحد منهما على الأفراد لان
 ١٠ المستعمل ليس نجس وان كانا احدهما ماء والاخر ماء ورد منقطع الرايحه واستعمل استعمال
 ١١ كل واحد منهما منفردا لانه سق عند ذلك حصول الطهارة وان اختلفا الماء بالماء ورد
 ١٢ المنقطع الرايحه حكم للاكثر فان كانا اكثر ماء الورد لم يجز استعماله في الوضوء وان كان الماء
 ١٣ اكثر جاز وان تساوى يابني في ان يقول يجزئ استعماله وان قلت استعمال ذلك فيقيم كالطهارة
 ١٤ واذا اخرج عدك فانما الجنب احدهما لا يجزئ القبول منه لانه لا دليل عليه والمعلوم نجاسة
 ١٥ احدهما واذا ورد على ما يجنب رجل انه نجس لم يجز عليه القبول منه سواء اخرج بسبب النجاسة
 ١٦ اولى نجس لان الاصل طهارة الماء فلا دليل على وجوب القبول منه واذا شهد شاهدان
 ١٧ بالنجاسة في احدي الثأين وشهد الاخر اناء وقع في الاخر على وجه يمكن جمع بينهما الا
 ١٨ يمكن لاجب القبول منهما والماء على اصل الطهارة او النجاسة فايما كان معلوما عمل عليه و
 ١٩ ان قلنا اذا امكن جمع بينهما قبل شهادتهما وحكم بنجاسته لا يتين كان قويا لان وجوب قبول
 ٢٠ شهادته الشاهد من معلوم في الشرع وليس متساويين وحكم الاعي في هذا الباب حكم البصيرة
 ٢١ واذا كان معه ماء متيقن الطهارة وشك في نجاسته لم يلتفت الى الشك وكذلك اذا كان معه

ان قلنا اذا امكن جمع بينهما قبل شهادتهما وحكم بنجاسته لا يتين كان قويا لان وجوب قبول شهادته الشاهد من معلوم في الشرع وليس متساويين وحكم الاعي في هذا الباب حكم البصيرة

ماء نجس شك في نظهرين لم يلتفت الى ذلك وجب عليه استعماله وكذلك اذا وجد ماء متغيرا
 وشك في هل تمنع نجاسته او في قبل نفسه على اصل الطهارة وكذلك اذا اشتبه طعام طاهر
 وطعام نجس لا يجوز له التحرى وجب عليه الامتناع من استعماله هو اذا كان معانا ان يشبه
 وانا متيقن الطهارة وجب ان يستعمل الطاهر المستيقن ولا يستعمل المشتبه بكونه
 مائعا اخر او طعاما ويجوز الوضوء بماء البحر والخم اذا تدرى مقدار ما يجري على العضو
 وان كان يسيبوا مثل الدهن والعضو المسح كوتره عليه قطعة نخل او برد فتدري مقدار
 الواجب في المسح لم يجز لان المسح لا يكون الا بفضل بلوق الوضوء والماء المسح يجزئ
 التوضي به والمشتبه بكونه التوضي به غير انه يجزئ سوا قصد ذلك ولم يقصد ولا يجوز
 الوضوء بشي من المبيعات غير الماء المطلق مثل نخل والبرق واللبن وغير ذلك ولا يجوز
 الوضوء بشي من التمر سواء كان مطبوخا او تيا مع وجود الماء ومع عدمه واذا اختلفا با
 ما ينبغي احدا وصافه مثل العنبر والمسك والعود والكا فور يجوز الوضوء به وكذلك
 اذا تغير لقمه من موضع النجاسة لا بأس باستعماله وكذلك الدهن اذا وقع فيه مثل دهن
 البان والبنفسج فغير رايحته واذا غلب على لونه طاهر مثل اللبن او على رايحته مثل ماء
 الورد وسلبه اطلاق اسم الماء لم يجز الوضوء به وان لم يسلبه اطلاق اسم الماء جاز استعماله
 واذا جرى الماء على الورق والطحلب او ارض المنورة والكحل والكبريت فغير احدا وصافه
 جاز استعماله وكذلك اذا طرح في الماء طح كبير حتى يتغير طعمه سواء كان الملح جلييا او متع
 او حمر في الماء ثم ذاب فيه واذا كان معه مثلاً رطلان فيلوا محتاج في طهارته الى الملة
 ا رطل او معه ماء ورد ذاب رطل فان طهر لا يغلب عليه ولا يسلبه اطلاق اسم الماء
 يستحق جواز استعماله وان سلبه اطلاق اسم الماء لم يجز استعماله في رفع الاضداد الا ان
 هذا وان كان جازا فانه لا يجب عليه بل يكون فرضه التيمم لانه ليس معه من الماء ما يكفي
 طهارته ولا يجوز انالة النجاسات الى الماء برفع الحدث والاستسار على ضرورة سور

١ وجاز استعمال جميعه على كل حال ولا يجزئ الماء بايقع فيه من الاجسام الطاهرة وان غير واحد
 ٢ او صافه ولا يمنع من رفع الحدث به اذا لم يسلبه اطلاق اسم الماء مثل القليل من الزعفران او
 ٣ الكافور او الفود واذ اصاب بيد الانسان نجاسته فغسلها في اقل من كثره فانه يجزئ الماء ولا
 ٤ تطهر اليد فان كان كذا لا يجزئ الماء فانذالت النجاسة عن المد فقد طهرت والا فلا اذا كان
 ٥ معدا ان او اكثر من ذلك فرفع واحد منها نجاسته لم يستعمل شيء منها محال ولا يجوز ان يرى
 ٦ فان خاف العطش اسكب ايها شاء واستعمله حال الضرورة واذ كان معدا ان احد صفا
 ٧ ماء والاخر بول لم يستعمل واحد منها وان كانا احدهما نجسا والاخر طاهرا وانقلب احدهما
 ٨ لم يستعمل الاخر وان كان احدهما طاهرا ومطهرا والاخر مستعمل في الطهارة الصوري استعمل
 ٩ ايها سله وان كان المستعمل في غسل نجاسته استعمال كل واحد منها على الافراد لان
 ١٠ المستعمل ليس بجنس وان كانا احدهما ماء والاخر ماء ورد منقطع الرايحه واستعمل استعمال
 ١١ كل واحد منهما منفردا لانه سقن عند ذلك حصول الطهارة وان اختلفا الماء بالماء ورد
 ١٢ المنقطع الرايحه حكم للاكثر فان كانا لاكثرهما الورد لم يجز استعماله في الوضوء وان كان الماء
 ١٣ اكثر جاز وان شاءوا يابغى ان يقولوا يجزئ استعماله وان قلت استعمال ذلك في تيمم كان طاهرا
 ١٤ واذ اجتمع عدل فان الجنس احدهما لا يجزئ القبول منه لانه لا دليل عليه والمعلوم نجاسة
 ١٥ احدهما واذ ورد على ما يجزئ رجل انه جنس لم يجب عليه القبول منه سواء اخرج بسبب النجاسة
 ١٦ اولا لم يجز لان الاصل طهارة الماء فلا دليل على وجوب القبول منه واذ شهد شاهدان
 ١٧ بان النجاسة في احدي الاتنين وشهد الاخر ان له وقع في الاخر وجب يكره بينهما الا
 ١٨ يمكن لا يجب القبول منهما والماء على اصل الطهارة او النجاسة فايهما كان معلوما عمل عليه و
 ١٩ ان قلنا اذا امكن الجمع بينهما قبل شهادتهما وحكم بنجاسته الاتنين كان قويا لان وجوب قبول
 ٢٠ شهادته الشاهدين معلوم في الشرع وليس متنازعين وحكم الاعي في هذا الباب حكم البصية
 ٢١ واذ كان معدا متيقن الطهارة وشك في نجاسته لم يلتفت الى الشك وكذلك اذا كان معه

ان هذا
 هو

١ ماء جنس فشك في تطهيره لم يلتفت الى ذلك وجب عليه استعماله وكذلك اذا وجد ماء متغيرا
 ٢ وشك في هل تغير نجاسته او في قبل نفسه شي على اصل الطهارة وكذلك اذا تشبه طعام طاهر
 ٣ وطعام نجس لا يجوز له التحرى وجب عليه الامتناع من استعماله هو اذا كان معدا ان يشبه
 ٤ وانا متيقن الطهارة وجب ان يستعمل الطاهر المستيقن ولا يستعمل المشبهين بكون
 ٥ مائعا اخر او طعاما وجوز الوضوء بماء البحر والظلم اذا سدى مقدار ما يجري على العضو
 ٦ وان كان ربيبا مثل الدهن والعضو المسح كوتره عليه قطعة نيل او برد فتسدى مقلا
 ٧ الواجب في المسح لم يجز لان المسح لا يكون الا بفضل عروق الوضوء والماء المسحق يجوز
 ٨ التوضي به والمشمس بكن التوضي به غير انه يجزئ سوا قصد ذلك ولم يقصد ولا يجوز
 ٩ الوضوء بشي من المبيعات غير الماء المطلق مثل الخل والرق واللبن وغير ذلك ولا يجوز
 ١٠ الوضوء بنبذ التمر سوا كان مطبوخا او شامعا وجود الماء ومع عدمه واذ اختلفا با
 ١١ ما ينير احدا او صافه مثل العنبر والمسك والعود والكا فور يجوز الوضوء به وكذلك
 ١٢ اذا تغير لونه من موضع النجاسة لا بأس باستعماله وكذلك الدهن اذا وقع فيه مثل دهن
 ١٣ البان والبنفسج فغير رايحته واذ اغلب على لونه طاهر مثل اللبن او على رايحته مثل ماء
 ١٤ الورد وسلبه اطلاق اسم الماء لم يجز الوضوء به وان لم يسلبه اطلاق اسم الماء جاز استعماله
 ١٥ واذ جرى الماء على الورق والطحلب او ارض النورة والقص والكبريت فغير احدا وصافه
 ١٦ جاز استعماله وكذلك اذا طرحت في الماء طح كبير حتى تغير طعمه سواء كان الملح جليبا او قيدا
 ١٧ او جمد المار في ذاب فيه واذ كان معه مثلاً رطلان ماء واحتاج في طهارة الى ثلثة
 ١٨ ارطال ومعه ماء ورد فذاب رطل فان لم يخلط عليه ولا يسلبه اطلاق اسم الماء
 ١٩ يستعمل بحونا استعماله وان سلبه اطلاق اسم الماء لم يجز استعماله في رفع الاحداث لان
 ٢٠ هذا وان كان حايضا فانه لا يجب عليه بل يكون فرضه التيمم لانه ليس معه من الماء ما يكفي
 ٢١ لطهارته ولا يجوز ان تلة النجاسات الائمة برفع الحدث والاستمرار على وضوءه

١ وكل لحم وما لا ياكل لحمه فلا بأس بسوءه على كل حال الا ما كان جلالا ويكره سؤره
 ٢ شرب منه الدجاج خاصة على كل حال وما لا ياكل لحمه على ضربين ادى وغير ادى فسؤره اذى
 ٣ كله طاهر الا من كان كافرا اصليا او مرتدا او كافرا ملته ولا يجوز استعماله فاشربوا منه وبها
 ٤ باجسامهم من المياه وسائر المائعات وكذلك ما كان اصله ما يباع بمجمل وجامدا ففسده
 ٥ بايديهم وجفوفه فلا يجوز استعماله الا بعد نظيفين فيما يمكن نظهره من غسل الثياب وما
 ٦ عدا ما فانه يجنب على كل حال ويكره سؤره الخافض ولما بين بفضله وسؤره الرجل والمرأة وسؤره
 ٧ غير الادعى على ضربين احدهما سؤره الطيور والاخر سؤره الهياكل والسياح فسؤره الطيور
 ٨ كلها لا بأس به الا ما كان في متقارن دما او ياكل الميتة او كان جلالا واما غير الطيور فكلها
 ٩ كان منه في البر فلا بأس بسؤره الا الكلب والخنزير وما عداها من خصه وما كان من في
 ١٠ المحضر فلا يجوز استعماله سؤره الا ما لا ياكل للفرز منه من الهر والفار والحيتة وغير ذلك
 ١١ ولا بأس باستعمال سؤره البغال والدواب والخيول لان لحمها ليس بخطر وان كان مكرها
 ١٢ كراهة لحمها واذا اكل السنور فلا شرب منه من الماء لا بأس باستعمال ما بقى من سوا غابت العين
 ١٣ او لم تغب لعموم الغنم وكل ما مات في الماء وله نفس سائلة فانه يجنب اذا كان قليلا وان لم
 ١٤ يكن له نفس سائلة لم يجنب الماء وان تغير احد اوصافه وكذلك كل المائعات وكذلك مثل
 ١٥ الزباب والخنفسا من نبات ووردان ويكره ما مات فيه الوزغ والعقرب خاصة والماء
 ١٦ المستعمل على ضربين احدهما استعماله في الضوء وفي الاعمال السنوية فما هذا حكمه يجوز
 ١٧ استعماله في رفع الحلات والخنزير ما استعماله في غسل جنابه واجنبه فلا يجوز استعماله
 ١٨ في رفع الاحداث وان كان طاهرا فان رفع ذلك كراهة الحكم السبع من رفع الحديث به لانه قد
 ١٩ بلغ حد لا يجتمل الخباسة وان كان اقل من كراهة طاهر غير مطهر فهو شربه وارائه
 ٢٠ الخباسة به لانه ماء مطلق ولا يمنع من رفع الحديث به دليل وباقي الاحكام على ما
 ٢١ كانت هذا اذا كانت ابها نماخيه من نجاسة فان كان عليها شيء من النجاسة فانه

ان هذا
 ص ١١

١ يجنب الماء ولا يجوز استعماله بحال واما مياه الابار فانهما تجنب ما يقع منها النجاسة
 ٢ قليلا كان الماء او كثيرا ثم على ضربين اما ان يتغير احد اوصافها فلا يجوز استعمالها الا
 ٣ بعد نزع جميعها فان تعدد استبقى منها الى ان يزول عنها حكم التغير وان لم يتغير احد
 ٤ اوصافها فما وقع منها على ضربين احدهما وجب نزع جميعها والاخر لا يجب ذلك
 ٥ فما يجب نزع الجميع كخمر وكل مسكر والقناع والمخى ودم النفاس والاحتضاض والخبير
 ٦ اذا مات فيه فان كان الماء غزيرا لا يمكن نزع جميعه نزلح على نزعها اربعة رجال من الغداة الى
 ٧ العشاء وقد طهر وما لا يجب نزع الجميع فعلى ضربين احدهما يجب نزع كره وهو موت
 ٨ الحمار والبقر وما اشبههما في قدر جسمهما والاخر لا يجب نزع دلا فأكبرها الانسان
 ٩ اذا مات فيه نزع منها سبعون دلو او ما كان صغيرا او كبير سميئا او مهرولا وعلى كل حال
 ١٠ وان مات فيها كلب او شاة او ثعلب او ستور او غزال او خنزير وما اشبهها نزع الجوف
 ١١ دلو وان وقع فيها كلب وخرج جثته نزع منها سبع دلاء للخبير ولزومات فيها حامة او دجاجة
 ١٢ وما اشبهها نزع منها سبع دلاء وان مات فيها فانه نزع منها ثلث دلاء اذا لم تنفس وان
 ١٣ تنفست نزع منها سبع دلاء وفي الصقور وما اشبهه دلو واحد فان باليتها رضيع لم
 ١٤ ياكل الطعام نزع دلو واحد فان اكل الطعام نزع سبع دلاء وان باليتها رجل نزع منها
 ١٥ اربعون دلو وان وقعت فيها عذرة وكانت رطبة نزع منها خمسون دلو وان كانت
 ١٦ يابسة نزع منها عشر دلاء وان وقعت فيها جثة او وزعة او عقرب فالت نزع منها
 ١٧ ثلث دلاء وان ارتس فيها رجل نزع منها سبع دلاء ولم يظهر هو وان وقع فيها دم وكان
 ١٨ كثيرا نزع منها خمسون دلو وان كان قليلا نزع منها عشرة دلاء وروث وبول ما ياكل
 ١٩ لحما دلو في الماء لا يجنبه الا ذرق الدجاج خاصة فاذا وقع في البئر نزع منها خمس دلاء
 ٢٠ ومتى وقع في البئر ماء خالطه شيء من النجاسات مثل الماء والمطر والبلوغة وغير ذلك نزع منها
 ٢١ اربعون دلو للخبير وكل نجاسة تقع في البئر وليس فيها مقدار منصوص فالا حثايط

ان هذا
 ص ١١

١ يقتضي نزع جميع الماء وان قلنا يجوز ان يمتد ذلك ما لم يمتد عليهم السلام يترج منها اربعون
 ٢ وان صادرت مجرى كان سائفا غير ان لا ولا حوط والدو المراجع النزع دلو العادة الذي
 ٣ يستقي به دون الدلاء الكبار لانه لم يقيد بالخبر ولا نجب اليه في نزع الماء وان يقصد
 ٤ به التطهير لانه لا دليل عليها وليست فالصادات التي ترفع فيها الشبه وعلى هذا النوع البيرين
 ٥ تمنع منه اليه ومن لا تمنع منه الشبه من المسلم والكافر والصبي حكم بظهير البير ومضى نزله الى البير
 ٦ كما في رواية الماء بجسمه نجس الماء ووجه نزع جمع الماء لانه لا دليل على مقدرو الاحتياط
 ٧ يقتضي ما قلناه والماء النجس لا يجوز استعماله في رفع الاحداث وازالة الخساش ولا في الشرب
 ٨ وغيره مع الاختيار ويجوز شربه عند خوف من تلف النفس ومضى استعماله مع العلم بذلك و
 ٩ توضي وصلى وغسل التوب وجب عليه عادة الوضوء وغسل التوب بما طاهر وان لم يكن علم
 ١٠ انه نجس نظر فان كان الوقت باقيا أعاد الوضوء والصلاة وغسل التوب بما طاهر وان كان
 ١١ لم يكن كذلك الوقت فارتفع وجب عليه عادة الصلوة فيترضا لما يستأنف من الصلوة واما
 ١٢ غسل التوب فلا بد من اعادة على كل حال وان علم حصول النجاسة فيه ثم شربه فاستعمله وجب عليه
 ١٣ اعادة الوضوء والصلوة وان استعمله في مجرى وجب له استعمال ذلك ليجزى ما ان يباح على
 ١٤ استعمال الميتة او يدين او يطرحه ظاهرا للملك وروى خصمه في جواز استعماله وان النار
 ١٥ طهرته والاول احوط ولحق ان يكون من البير والبالوعة سبعة اذرع اذا كانت الارض
 ١٦ سهله او كما في النقيض البالوعة وان كانت صلبة او كانت فوق البالوعة فليكن بينهما وبينه
 ١٧ خمس اذرع والعيون الحجة لباس الوضوء منها ويجوز التدوي بها واذا حصل عند
 ١٨ فديرو وليس معه ما يعرف به الماء اخذ به اذا كانت به طاهرة وان كانت نجسة فلا
 ١٩ يدخل به في الماء الا اذا كان كراغا او اذ لا يفسد الماء باب
 ٢٠ حكم الاولى والمروعية والظروف اذا حصل فيها نجاسة المولود الذهب والفضة لا يجوز
 ٢١ استعمالها في الاكل والشرب وغير ذلك المقتضى لا يجوز ان يشرب او يوكل من الموضع المقتضى

١٦ ويستعمل غير ذلك الموضع وكذلك لا يجوز الانتفاع به في الجوز والتطبيب وغير ذلك لان
 ٢ من استعماله عام يجب حمله على عموم ومن اكل او شرب في انية ذهب او فضة فانه يكون قد فعل محرما
 ٣ اذا كان الماكول مباحا لان النجس من الاكل فيه لا يتعدى الى الماكول وان توضي منها او اغتسل
 ٤ كان وضوءه صحيحا واتخاذ الاواني من الذهب والفضة لا يجوز وان لم يستعمل لان ذلك
 ٥ تضييع والنجس من غير اصناعه المال غير انه اذا فعل ذلك سقط عنه زكوة لان المصانع
 ٦ والنقار والساكن لا تزكف فيها على مذهب اكثر اصحابنا وعلى مذهب كثير منهم لا تسقط واما
 ٧ الكحل فلا يمس استعمالها اذا كان حليا مباحا وتسقط عنها الزكوة واما اواني غير الفضة
 ٨ والذهب فلا يمس استعمالها قلت الثمانا او كرت سواء كانت كيشن النش لصنعة فيها مثل
 ٩ المخروط والنجاح وغير ذلك او لجودة جوهره مثل البور وغير ذلك واولا المشكوك
 ١٠ ما يعلم منها استعمالها لا يجوز استعمالها الا بعد غسلها واذا استعمالها
 ١١ في باع طاهر وبارها بحسامه جزي ذلك مجزى الاول لان ما يشروع باحسامه من المباحات
 ١٢ نجس بما شربتم وما لم يستعملوها اصلا او استعمالها في شئ طاهر ولم يمسوه بلباس
 ١٣ فلا يمس استعماله وحكم ساير الكفارات هذا الباب سواء كانا عباد الاوثان او اهل الكفر
 ١٤ او يزيد او كفار صلب من المشبه والمجتمعة والمجتمعة وغيرهم والكل نجس العين نجس
 ١٥ السور نجس للعاين لا يجوز اكل وشرب شئ ولو فيه الكلب اما المايح فان كان له فلا يجوز
 ١٦ استعماله اذا كان اقل من كرو وجب اراق الماء وغسل الاناء ثلث مرات او لم يمس بالثياب
 ١٧ وان كان غير الماء فانه نجس فليلا كان او كثيرا ولا يجوز استعماله على حال واذا تكرر ولو غ
 ١٨ الكلب في الاناء يكفي غسل ثلث مرات وكذلك اذا وقع فيه كلبان او ما زاد عليها واذا وقع الكلب
 ١٩ في الاناء فغسل دفعا ودفق ثم وقعت فيه نجاسة ثم العدد وقد طهر لان دفعه لا ينجس
 ٢٠ تاتي على ثلث العدد وعلى غسل الاناء من النجاسة هذا على الرواية التي تقول انه يكفي في سائر النجاسات
 غسل الاناء مرة واحدة ومضى قلنا يحتاج الى غسل ثلث مرات اعتد بواحدة وتم الباقي واذا

ولع الكلب في الأمان ثم رفع الآباء فيما ينقص عن الكرخيل الماء ولا يظهر الآباء وان كان الماء أكثر
 فصاعدا لم ينقص الماء وحصل الآباء فسله واحد ثم خرج وتيم غسله وإذا لم يوجد الماء
 جاز الأقصار على الماء وان وجد غير من الإنسان طابحري بجراه كان أيضا جاز وان وقع الآباء
 فصار جاري وجري الماء عليه لم يحكم له بالثلاث غسلات لأنه لم يغسله ولا دليل على طهارته
 بذلك الماء الذي ولع فيه الكلب نجس بجوار النقص التوب والهدن ولا يراعى فيه العدد وان
 أصاب من الماء الذي يغسل بالآباء من ولع الكلب خاصة ثوبا لا انسان أو حصاة لا يجب غسله
 سواء كان في الغسل الأول والثاني والثالث وما ولع فيه الخنزير حكم الكلب سواء لأنه
 يسمى كلبا ولا راد لا يفرق بينهما ويغسل الآباء من سائر النجاسات ثلاث مرات ولا يراعى فيها
 التراب وقد روي غسل مرة واحدة والأول أصح ويغسل من الخنزير والاشربة المسكون سبع مرات
 وروي مثل ذلك في الفات إذا ماتت في الآباء حليد الميته لا يتنقع به لأقبل الدباغ ولا
 بعد سواء كان جلد ما يركل له أو ما لا يركل ولا يباع ولا يشترى ولا يجوز التصفية به حال
 ولا يركل لهم إذا ذك لا يتنقع بجبله الأبعد الدباغ إلا الكلب والخنزير فانه لا يظهران
 بالدباغ وان كان ذكلا ولا يجوز الانتفاع بها على حال ولا يجوز الدباغ إلا بما كان طاهرا
 مثل الثوب والفضة وقشور الرمان وغير ذلك فاما خرد الكلاب طابحري بجراه من
 النجاسات فلا يجوز الدباغ به على حال الشعر والصوف والوبر طاهر من الميته إذا جاز
 وكذلك شعر ابن آدم طاهر ما أخذ حال الحيا وبعد الوفاة فاما الكلب والخنزير فلا يتنقع
 بشئ من شئ ولا يظهر بالفصل وغير ذلك أو أي نجس ما كان قرعا أو خشبا منقورا
 روي أيضا أنه لا يجوز استعماله حال وأنه لا يظهر وان كان مقبورا أو مدهوتا من الجوار
 الخضر أو خرايا فانه يظهر إذا غسل سبع مرات حسب ما قد مره وعندى أن الأول
 محمول على ضرب من التغليف والكراهة دون الخطر فصل في ذكر
 مقدمات الوضوء مقدمات الوضوء على ضربين مفروض ومستوى والمفروض

الأول استقبال القبلة ولا يستند بها ببول ولا غائط ولا في الصلاة ولا في السجدة ولا في الوضوء
 مبيها كذلك وأمكنه لا يخاف عنه وجب عليه ذلك وإن لم يكن له راحة شيء جاز طهر
 الاستنابة فوضع يده في الخبز وخرج البول ولا يجب الاستنابة من غير هذا الحديث وإذا أراد
 الاستنابة من مخرج النجاسة فخرج البول ولا يجب الاستنابة بذلك الجوار والنية بالماء ولجميع منها أفضل
 يبتدىء بالأجزاء ثم يغسل الماء والأعضاء من الماء أفضل منه على الأعضاء لا ينزىل العين ط
 ولا ينزىل الأذن فان كان نجسا فان استعمل الماء استعمله إلى أن ينجس وليس له كماله حدث
 فان جرح من الماء الذي يستنجي على يد أو ثيابا به وكان متغير النجاسة نجس الموضع وجب عليه
 ولأنه يكون متغيرا لم يجز عليه شيء في تعدد الغسلات يخرج الخنزير فلا ينزل حكمه الماء وإن راى
 استعمال الأعضاء استعمال الأعضاء كونه تستعمل طهارة النجاسة فان بقي الموضع بها والآكل
 الزايد حتى تزول النجاسة واستحب أن لا يطبخ الأطوار وان بقي الموضع بدون الثلاث استعمل
 الثلث عبادة ولا يجوز الاستحجار إلا بما ينزىل العين مثل الحجر والمدرو الخنزير وغير ما فاما
 ما لا ينزىل من النجاسة مثل الحديد الصقل والزعاج والعظم فلا يستحب ولا يستنجى بما
 هو مطعوم مثل الخنزير والعواك وغير ذلك ولا تغرق خيطا طاهرا ولا بجرح غير طاهر وإذا
 استنجى بجرح غسل الموضع بما يج غير الماء لم يكن ذلك حكم فان المايح الذي ليس بما لا يجر
 حكم النجاسة وأثر النجاسة معق عنه وان استنجى بما يج غير المايح من غير أن يستنجى بالماء
 ما يقو مقامه لم يجز فاما ما لا يجر فانه لا يجر بالاستحجار به وإن كان قد وقع في طينة
 نجس لأن النار طهرته ولا جاز ذلك يجوز الصلوة عليه عندنا وأما الحج الذي كان نجسا
 وقادم عهدك وزال عن النجاسة فلا يجوز لأن حكم النجاسة بقى منه وكذلك أن غسله
 بما يج غير الماء لم يظهر وكان حكم النجاسة باقيا وإن كانت النجاسة التي أصاب الحج أو
 المدروا بيه مثل البول وغير ذلك لم جففت الشمس فانه يظهر بذلك وجاز الاستحجار

وان حقيقته الريح او جفا في فلاجور الاستحشاء به لان حكم الخاصة باق ولما كان الاستحشاء
فانه يخرج عن كونه لغيره عند بعض اصحابنا والاحوط اعتبار العدد لظاهر الاخبار وكل ما قلناه
انه لا يجوز استعماله الخاصة المحرمة او لكونه نجسا ان يستعمل في ذلك وفيه موضع منجوز
نقول انه لا يخرج فانه منقوع عنه والهي يدل على فساد التبرع عنه اذا استعمل الاستحشاء الثلاثة
الاستحشاء ينبغي ان يستعمل كل جمع منها على جمع موضع الخاصة ولا يفرده ذلك واحد منها
بازالة من الخاصة لكونه قد استعمل ظاهر الخبر هذا هو الاحوط ولا يستعمل كل حجر في
الجزء منه لم يكن به ما ينزل العوض زالة الخاصة واستحشاء الكبر من البول مثل استحشاء
الثيب لا يختلف حاله فانه لا يخرجها غير الماء ومن حاز بالحق فان حكمها سواء غير
لانزل الى اسفل من موضع البول ويبلغ موضع البكان لا يخرجها غير الماء واما الاستحشاء
لجلود الطاهر وكل جسم طاهر من الخاصة فانه حايض للنجس الذي قال فيه ينبغي ما ذكره
عام في كل ما ينفي الا ما استثناه ما له حرمة واذ اشك في مجرمل هو طاهر لم لا يوجب الطهارة
لانا لا اصل اذا استنجى خرقه من جانب لم يخرج ان يستنجى بها من جانب الاخر لان النجاسة
تنتقل عنها وان كانت صفيقة لا تنفذ فيها او طواها جاز لا يستنجى بها فيبقى فيها
طاهرا واما مخرج البول فلا يطهر غير الماء مع الاختيار فان كان هناك ضرر
من جرح او قرح او لا يوجد ماء جاز تشقه بلدر والحق واذا اراد ذلك مع موضع
المقعد الى تحت الاثنين ثم مرات ومسم القضيبة وتقع ثلث مرات ثم غسله بماء
ما عليه الماء فضا على فان رأى بعد ذلك بلبا لم يفت اليه وان لم يفعل ما قلناه من
الاستبراء ثم رأى بلبا انتفض وضوءه ويتبع ان يستنجى بيسل ويقتوى غسله
به مع الاختيار واما عند الضرر فلا بأس بخلافه وما يخرج من احد السبيلين
من غير معتاد وغير معتاد والمعتاد على ضربين احدهما يوجب الغسل وهو الحي

المعتاد والاستحشاء والنقاس فلا يخرج فيها غير الماء وما لا يوجب الغسل على ضربين احدهما يوجب الغسل
وهو البول والغائط ولا يخرج فيها غير الماء في الاستحشاء خاصة على ما قلناه وما لا يوجب
الوضوء من المذي والودي والدود والدم الذي ليس بمعتاد فانه لا يخرج من التبول ولا غسله
الا الدم خاصة فانه نجس ولا يخرج من التبول الا الدم اذا زاد على الدم فان كان زده
فهو حقيق عنه واولا المسنونات فان يستنجى عن الناس عند قضاء الحاجة واذ اراد الغسل ثم
رجله اليسرى الى المكان واذ خرج قدم رجله اليمنى ويتعوز بايده من الشيطان الرجيم ويكون
مغطا الرأس ولا يستقبل الشمس والقمر بوجه ولا غائط ولا رجم بوجه ويحجب عند
البول والغائط بنظير النمار وساقط الثمار والمياه الجارية والراكدة وافنية الدابة
والطرق المسكونة وفي التزاول والمشارع والمراضع التي ينادي المسلمون بحصول الحاجة
فيها ولا يطعم بول في الهواء ولا يبول في جوف الحيوان ولا الارض الصلبة ويقعد على
الموضع المرتفع عند البول ولا يستنجى باليمين مع الاختيار ولا باليسار وفيها حكم عليه
اسم من اسم الله واسماء انبيائه والائمة عليهم السلام ولا اذا كان فسه من حجر حرة
ولا يقره القرآن على حال الغائط الا اية الكرسي ويحذر ان يذكر الله تعالى فيها بينة ومن
نفسه ولا يستاك في الخلأ فاما في غير هذا كمال فانه مندوب اليه واجب ولا بأس
به للصبايم وافضل اوقاته عند كل صلوة وفي الاختيار ولا يكون اخذ النار للصبايم ولا
يتكلم على حال الغائط الا عند الضرر ولا ياكل ولا يشرب ولا يمسح باليد عند
غسل الفرجين وعند الفراغ من الاستحشاء وعند دخول الخلأ والخروج منه
فصل في ذكر وجوب النية في الطهارة النية واجبة عند كل
طهارة وضوءا كانت او غسلا او تيمما وهي المنعولة بالقلب دون اللسان ودون القول
وكيفيتها ان ينوي رفع الحدث او استباحة فعله الافعال التي لا يصح فعلها
الاطهارة مثل الصلوة والطواف فاذا نوى استباحة شيء من ذلك اجزأه لانه لا يصح

منه الافعال الابعدا الطهارة متى توى استباحة قليل من الافعال ليس شرط الطهارة
 لكنها مستحبة مثل قوله القران طاهر ودخول المسجد وغير ذلك فاذا توى استباحة متى
 هذه لم يرتفع حدثه لان فعله ليس بشرط الطهارة وحكم كجب في هذا الباب حكم الحدث
 سواء الا انه في حق كجب في بعض افعاله تشترط الطهارة مثل دخول المسجد فان ارتفع
 منه ولا يجوز منه الابعدا العسل وليس كذلك الحدث فاذا توى كجب استباحة دخول
 المسجد ويجوز فيه ارتفع حدثه ولما الاجتزاء فيه فحكم كجب وحكم الحدث فيه سواء
 واذا اجتمعت اغسال من حملتها غسل الجنبانة فان توى بالعسل غسل الجنبانة او رفع
 الحدث اجزأه وان توى غسل الجنبانة لم يجز لان غسل الجنبانة لا يقصد به رفع الحدث
 بل المقصود به التنظيف فاما وقت النية فالمستحب ان يفعل ذلك اذا ابتداء في غسل
 البدين وينبغي وجوبها اذا ابتداء بغسل الوجه في الوضوء والراس في غسل الجنبانة
 لا يجزئ ما يتقدم على ذلك ولا يلزم استدانتها الى اخر العسل والوضوء بل يلزمه اسفلان
 على حكم النية ومعنى ذلك ان لا ينتقل من تلك النية الى غيرها فان انتقل الى نية مخالفتها
 وقد غسل بعض اعضاء الطهارة ثم لم يرتفع الحدث فما غسل بعد نقل النية ونقصها
 فان رجع الى النية الاولى نظرت فان كانت الاعضاء التي وضأها ندية بعد نية عليها
 وان كانت قد نسفت استأنف الوضوء كقطع الموالاة فاما في غسل الجنبانة فانه يني
 على كل حال لان الموالاة ليست شرطا فيها ومتى توى بطهارته رفع الحدث والبرء كما
 جاز لان فعل الواجب ونزاهة لا تنافيها واذا توى استباحة صلوات بعينها جازله
 ان يستبج سائر الصلوات نفلا كانت او فرضا والشمع عند الوضوء مستحبة غير
 واجبة واذا لم يرتفع منه طهارة تحتاج الى نية لانه ليس من اهل النية فصل
 في كيفية الوضوء وحملته احكامه اذا اراد الوضوء فليضع يده على عينيه ويذكر اسم الله
 عند رويته الماء ويغسل يده من النوم والبول مرة ومن الغايط مرتين ومن الجنبانة

ثلثا قبل ادخالها الاثنية ستة مولات ثم يبدأ فيتمضمض ثلثا ويستنشق ثلثا ستة
 وعبادة ويذكر اسم الله عند ما وليها ويجزئ في الطهارة من ولا واحد منها ولا يكون
 اقل من ثلث ولا فرق بين ان يكونا برفه واحد او برفقتين ولا يجوز تقديم الاستنشاق
 على المضمضة ولا فضل المتابعة بينهما مثل اعضائه الطهارة ولا يلزم ان يدبر الماء
 في الهوائية ولا ان يجذبه بانفه وادخال الماء في العين ليس بشرط الوضوء ولا ستة ولا
 فضلكم ياخذكم من الماء فيعسل به وجهه وحدث من خصا من شعر الراس في اغلب
 العادات ولا يراعى فيه حكم الاقرع والا صلغ الى محادر شعر الذقن وعرضه ما ينزل
 والوسطى السبابه والبياض الذي من الاذن والحية ليس من الوجه ولما اقبل من
 الاذنين ولا يلزمه تخليل شعر الحية سواء كانت خفيفة او كثيفة او بعضها
 كثيفة وبعضها خفيفة وكيفية امر الماء عليها وما استرسل من الحية لا يلزم
 امر الماء عليه واهاب العينين والاذن والشارب والعنفقة اذا غسلها اجل
 ولا يجب عليه ابدال الماء الى ما تحتها وينبغي ان يبتدى بغسل الوجه من فضا
 الشعر الى المحاذ فان خالف وغسل منكم سنا خالف السنة والظاهر انه لا يجزئ
 لانه خالف المأمورية وفي اصحابنا من قال يجزئ لانه يكون غسلا وللدعاء عند
 غسل الوجه مستحب ثم ياخذ كفا من الماء فيعسل به يده اليمنى من المرفق الى الطرف
 الاصابع ان كان رجلا بداء بظاهر اليد وان كانت امرأة بدأت بباطن الذراع هذا
 في الغسل الاولى وفي الثانية يد الرجل بباطن ذراعيه والمرأة بظاهرهما ويكون
 الابتداء من المرفق الى راس الاصابع ولا يستقبل الشعر فان خالف وغسل
 عليها فالظاهر انه لا يجزئ وفي اصحابنا من قال يجزئ لانه غاسل ويجب غسل
 المرفق مع الذراعين ثم يغسل يده اليسرى مثل ما غسل به اليمنى سواء والرداء
 عند كل فعل ومن كان يده مقطوعة من المرفق او دونها وجب عليه ان يغسل

بقي الفضل الى المرفوع المرفوع وان كانت مقطوعة من فوق المرفوع لا يجب عليه شيء يستحب
 ان يجرد الماء من خلفت ليدل على اذراع اق لحدا متصل واحدا وله اصابع اربع
 او على اربعة جلد منسبطة فانه يجب عليه غسلها اذ كان ذلك المرفوع الى اطراف
 الاصابع وان كان فوق المرفوع لا يجب عليه ذلك لان الله تعالى اوجب غسل المرفوع
 الى اطراف الاصابع ولم يستثن الراس الاصل ثم يمسح ببقيته النداءة لمسه ولا يثبت
 لمسه ما وجد لا لمسه الرجلين وسواء كانت النداءة من فضلة الغسله الاولى
 التي هي فرض او من الثانية التي هي سنة فان لم يفته ندوة اخذ من لحينه واشفار
 عينيه وحاجبيه فان لم يفته ندوة اعاد الوضوء والمسه يكون لمقدم الراس دون
 غيره فان خالف مسح على غير المقدم لم يجز والواجب من المسح ما يقع عليه اسم المسح
 ولا يحدد ذلك بحد والفضل في مقدار تلك الاصابع مضمومة ولا يستحب مسح
 جميع الراس فان مسح جميعه تكلف ما لا يحتاج اليه ولا يستقبل شعر الراس للمسح
 فان خالف اجزاء لانه ما مسح وترك الافضل فيه اوصافا بمنزلة لا يجزى اذا كان
 على راسه شعر جاز ان يمسح عليه واذا مسح عليه ثم حلق لم يبطل وضوؤه وكذلك القول
 في الحية اذا حلفت او تنفقت بعد غسلها الوضوء واذا كان على بعض راسه شعر
 وبعض لا شعر عليه فالفرض عندنا يتعلق بالمقدم فليمسح عليه سواء كان عليه شعر
 او لم يكن ومن كان على راسه حزمة موضع المسح فادخل يد تحتها ومسح على جلده
 راسا اجزاء لانه مسح على راسه ومن غسل راسه لم يجز مسح على راسه لانه غير الغسل
 ومن كان على راسه شعرة موضع المسح ونزل عن راسه وحجمته وسطا سو
 ثم مسح عليه لم يجز لانه لم يمسح على راسه ولا يجوز المسح على حائل بين العضو الذي يمسح
 وبين الراس في العامة والمنفعة وغير ذلك ورخص للنساء ادخال الاصبع تحت
 المنفعة تلك صلوات الظهر والعصر والمساء الاخيرة فاما العذاه والمغرب

فلا بد لمن وضع القناع والدعاء عند مسح الراس مسح وباليه واذا ثبتت للرأس الحية
 لم يجب عليها ايصال الماء الى ما تحتها سواء كانت خفيفة وكثيفة كما ان ذلك فيزول
 على الرجال ثم يمسح على الرجلين يمسح من راس الاصابع الى الكعبين وهما النابتان
 وسط القدم ويكون ذلك ببقيته الندوة الوضوء وان لم يفته ندوة جديدا حتى خالف
 مسح من الكعبين الى راس الاصابع كانا ايضا جائزا والواجب من المسح مقدار ما يقع عليه
 اسم المسح والفضل ان يمسح بكفة كله ولا يجب عليه استغراق العضو بالمسح فلا
 وباطنا ولا مسح الى جفم الساق فان كانت رجله مقطوعة او بعضها سقط عنه
 فرض المقتطوع وما بقي يمسح عليه فان لم يفته موضع الكعبين لم يلزمه شيء ولا يجوز
 غسل الرجلين للوضوء مع الاختيار ويجوز عند التقية والخوف ان اراد غسلها
 للتشظيف غسلها قبل الوضوء او بعده ولا يجوز المسح على الخفين ولا على شيء يحول
 بين العضو وبين المسح مع الاختيار ويجوز المسح على النعل العربي ولا يجوز مسح
 النعال ويجوز المسح على الخفين عند التقية والضروة فاذا ثبت ذلك فما جميع
 المسائل المقررة على جواز ذلك واذا اجزاء عند الضروة اجزاء على اي صفة كان
 الحائل سواء وضعه على طهارة او غير طهارة فانه ما دلم الضروة باقية يجوز المسح
 عليها متى زالت الضروة او نزع الحلف وكان قد مسح عليها للضروة وجب عليه
 استيناف الوضوء لانه لا يثبت الماء له مع البقاء على ما تقدم والترتيب واجب في
 الوضوء ويبدأ بغسل الوجه ثم باليد اليمنى ثم باليد اليسرى ثم يمسح الراس ثم يمسح الرجلين
 فان خالف ذلك لم يجز وان قدم شيئا من الاعضاء على شيء من مقدم ما سخر واعاد على
 ما بعده والا فضل ان يستنحي او لا ثم يغسل الاعضاء فان خالف فغسل الاعضاء
 ثم استنحي كان جائزا وكذلك القول في التيمم والاستنجاء بعدة والمواالة طائفة
 الوضوء هي ابتداء بين الاعضاء الاختيار فان خالف لم يجز وانما قطع عنه الماء

انتظر فاذا وصل اليه وكان غاسله عليه ندوق بني عليه وان كان لم يبق فيه ندواج
اعتدال الهواء اعادة الوضوء من اوله والفرق في الوضوء من مرة في الاعضاء المضمومة
والمسوحة والثانية سنة في المضمومة لا غير والثالثة بدعة ولا يجوز تكرار المسح بحال
والدعاء عند مسح الرأس والرجلين مستحب غير واجب واقل ما يجزى من الماء في الوضوء
ما يكون به غاسلا للوجه واليدين وان كان مثل الدمن بعد ان يكون جاريا على المضمومة
والنفل في كف ملاء للوجه واليدين والاسبع خلفه من الماء وفرك في اصبعه
خاتم اوتريد سبر وضع من اصال الماء الى تحت نزعته وان لم ينع من ذلك جاز
تركه ويكفيه تحريكه وان رجح من الماء الذي يتوضا به عليه او على بدنه او ثوبه كان جائزا
وكذلك ان وقع على الارض ويرجع عليه الا ان يقع على نجاسة ثم يرجع عليه والتمنيد
بعد الفراغ من الوضوء جاز وتركه افضل ويجوز ان يجمع بين صلوات كثير من الوضوء
واحد ويحدث الوضوء عند كل صلوة افضل وان كان على اعضاء الوضوء جباير
او جرح او اصابها ما وكانت عليه حرقه مشدود فان امكته نزعها نزعها وان
لم يكفه مسح على الجباير سواء وضعت على ظهر او غير ظهر والاصول ان يستغرق جميعه
واذا فعل ذلك جاز ان يستحب به جميع الصلوات ما لم يحدث او يزول العذر فاذا
زال استأنفت الوضوء ولم يكن عليه عادة شيء الصلوات متى امكته غسل بعض الاعضاء
وتعد الباقي غسل ما يكفه غسله ومسح على حائل بالايكسر غسله وان امكته مسح
المضمومة الذي عليه الجباير في الماء وضعت فيه ولا يمسح على الجباير ويكره ان يستيقن
بغيره فصب الماء عليه بل يتولاه بنفسه ولا يجوز ان يوضيه غيره مع الاحتياط
فيحي ذلك عند الضرورة فان وضاه غيره مع الاختيار لم يجز ويكره الحديث من
كتابه القرآن وعلى هذا ينبغي ان يكون ذلك مكروها للصبيان في الكفاية لانه لا
يسمح منهم الوضوء وينبغي ان ينع من مباشر المكتوب من القرآن وان قلنا ان الصبيان

غير مخاطبين ينبغي ان نقول يجوز ذلك فصل العزم لان الاصل الاباحه
في فكر من ترك الطهارة مستعدا او ناسيا من ترك الطهارة مستعدا او ناسيا وصلى بها
الصلوة ومن يقين الحدث وشك في الوضوء اعادة الوضوء ومن يقين الوضوء وشك
في الحدث لم يلزمه اعادة الوضوء ومن يقين الوضوء والحدث معا ولم يعلم ايها سبق
اعاد الوضوء ومن شك في الوضوء وهو جالس على حال الوضوء اعادة الوضوء ومن شك
في شيء من اعضاء الطهارة في هذه الحال اعاد عليه وعلى ما بعد متى شك فيه او في شيء
منه بعد انصرف من الوضوء لم يلتفت اليه متى ترك الاستنجاء مستعدا بالماء ولا يجاز
مخا متعدا او ناسيا اعادة الاستنجاء واعاد الصلوة ولم تلزمه اعادة الوضوء
كذلك ان ترك غسل احدى ارجله من البول بالماء عامدا او ناسيا اعادة غسله وان
ورد رخصتا الطهارة وان كان قد صلى اعادة الصلوة ومن ترك عضو من اعضاء
الطهارة مستعدا او ناسيا وصلى ثم ذكر اعادة الوضوء والصلوة ومن شك في غسل الوجه
وقد غسل اليدين اعادة غسل الوجه ثم غسل اليدين فان شك في غسل اليدين في
مسح براسه غسل يديه ثم مسح براسه فان شك في مسح براسه وقد مسح براسه
مسح على راسه ثم على رجليه بما بقي في يديه من الندوة فان لم يبق فيها ندوة اخذ من
اطراف ثيابه او من حاجبيه او اشفا عينيها ومسح براسه ورجليه فان لم يبق في
شيء ذلك ندوة اعادة الوضوء فان انصرف من حال الوضوء شك في شيء من ذلك لم يلتفت
اليه ومن قضى وصلى الظهر ثم قضى وصلى العصر ثم ذكر انه احدث عقيب احدي
الطهارتين قبل ان يصلي تروضا واعاد الصلوة ثم لامة ما ادى واحدا منها بيقين في
توضي وصلى الظهر ثم احدث وتروضا وصلى العصر ثم علم انه ترك عضو من اعضاء الطهارة
ولا يدري من اي الطهارتين كان فانه يعيد الوضوء والصلوة في غسل اقلها ولا فرق بين
الظهر بطهارة ولم يحدث وجدد الوضوء ثم صلى العصر ثم ذكر انه ترك عضو من اعضاء

الطهارة ولا يدرى من اى الطهارتين كانت صلوة الثانية صحيحة واعاد الاولى بها
 مستأنفة لانه ان كان قد ترك من الطهارة الاولى فطهارته الثانية صحيحة فصح له صلى الله
 وان كان قد ترك من الطهارة الثانية فطهارته الاولى صحيحة وصحت الصلوة لغيرها فالصلاة
 صحيحة على كل حال وانما يجب عليه اعاد الاولى ومن قضا للصلوة ثم جدد الطهارة
 قبل ان يصلي وصلى عقبها ثم ذكر انه كان احدث عقيب واحدة من الطهارتين اعاد الوضوء
 والصلوة لانه لا يعلم اداء ما يفتن من الطهارة فان توجها ولم يحدث ثم جدد الوضوء وصلى
 عقبه ثم ذكر انه كان ترك عضو من الاعضاء في احدى الطهارتين كانت صلوة صحيحة لانه
 اى الطهارتين كانت كاملة صحت الصلوة بصحتها سواء كانت الاولى والثانية من قضا
 وصلى الظهر ثم قضا وصلى العصر ثم قضا وصلى المغرب ثم قضا وصلى العشاء الاخر ثم
 قضا وصلى العشاء ثم ذكر انه كان احدث عقيب واحدة من هذه الطهارات لا غير ما
 يدري ما هي قبل ان يصلي قضا واعاد الصلوات كلها لانه لا يقطع على انه صلى واحدة
 يفتن لانه ان كان احدث عقيب وضوء الظهر كانت صلوة الظهر باطلة وباقي
 الصلوات صحيحة وان كان عقيب وضوء العصر كانت صلوة العصر باطلة وما بعده
 وقبله صحيحة وكذلك القول في المغرب والعشاء الاخر والعشاء الاخر فلا صلوة منها
 الا وهو مرضه لان يكون اداها مع الوضوء مع الحدث فلا يترأ ذمته يفتن فان
 كان لم يحدث عقيب واحدة منها الا انه ذكر انه ترك عضوا من اعضاء الطهارتين لا
 يدري من اى الطهارتين كانت اعاد الوضوء والظهر لا غير وباقي الصلوات صحيحة لانه
 ان كان ترك من وضوء الظهر فباقي الطهارات صحيحة وصحت بجهتها الصلوة وان كان
 ترك من وضوء الظهر من الصلوات فوضوء الظهر صحيح وصحت بجهتها الصلوة كلها
 فالمشكوك فيها الظهر لا غير وان ذكر انه ترك عضوا من طهارتين اعاد الصلوة الاولى
 والثانية وان ذكر انه ترك ذلك من طهارات احاد تلك الصلوات وان ذكر انه ترك ذلك

من اربع طهارات اعاد اربع صلوات وان ذكر انه ترك ذلك من جنس احدى الصلوات
 قضا وصلى ثم احدث ثم قضا لكل صلوة وضوء وصلى ثم احدث عقيب كل صلوة
 ذكر انه كان ترك عضو من اعضاء واحدة من الطهارات اعاد الوضوء وجميع الصلوات
 لانه لا يعلم له اذ صلح منها يفتن من الطهارة وهذا لما في هذا الباب يحتل اياها
 حق للمعان حتى يعلم يفتن لانه اذا جامع الطهارة فصح له ذكر ما يفتن
 ما يفتن الوضوء على ثلثا صواب احدها يفتن ولا يجب الفسل وثانيها يفتن
 ويوجب الفسل وثالثها اذا حصل على وجهه يفتن الوضوء لا غير واذا حصل على وجه
 اخر اوجب الفسل فاوجب الوضوء لا غير البول والغائط والريح والنم الفلج
 السمع والبصر وكل ما ازال العقل من افهامه وحشونه وسكره وغير ذلك وما يوجب الفسل
 فخرج المني على كل حال والتقاء المختاتين والحيض والتفاس ومن الاموات من
 الناس بعد برءيه والموت وقبل يظهرهم بالفسل على خلاف بين الطائفة والقسم
 الثالث دم الاستحاضة فانه اذا خرج قليلا لا يوجب الكسوف فنقض الوضوء
 لا غير وان ثبت اوجب الفسل ولا يفتن الوضوء شئ سوى ذكرناه وانما ذكرناه
 لا يفتن الوضوء ما فيه خلاف بين العلماء او فيه اختلاف الاخبار عن ابي عبد الله
 فمن ذلك المذي والودي والقيح والرعاف وكل دم خارج من البدن من غير السبلين
 ممثلا اذا كان او غير معتاد خرج بنفسه او رآه وان يخرج من السبلين من الدماء
 فلا يفتن غير الدماء التي ذكرناها ومن ذلك القيح والخامة قليلا كان وكثيرا
 الدود الخارج من احد السبلين الا ان يكون ملطحا بالمعدة وحلق الشرج ومن
 الزمومات ومن الخاسبات وتقلع الاظفار والقبلة واستند خال الاستنجاء
 وخروجها الا ان يكون مزوجا بجاسته ومن الغرضين فاحلهما وخارجهما الا ان يعلق
 بمس خاله بجاسته فنخرج به فيفتن الوضوء ومن المراه لا يفتن الوضوء كل ما

يتفرع عليه يسقط عما من من الصغير والكبير ذات الرحم او غر ذات الرحم ومن
 الرجل المرأة والمرأة المرأة ومن الخنثى والخنثى بعضهم لبعض وعنه ذلك على اقلها
 ومن الذكر لا ينقص الوضوء من ذكر نفسه او ذكر غيره من الناس او البهيمة ذكر
 الصغير كان او الكبير يبطلن الكف او بظاهره وغير ذلك من المسائل فانها تنسقط عنها
 لبطلان هذا الاصل والمنايط والبوايا اذ خرجا من غير السبيلين من جرح او غير
 فان خرجا من موضع في البدن دون المعلقة فنقص الوضوء لعدم قلة او جلاء احد منكم من
 الفايط وما روى من الاخبار ان له الفايط ينقص الوضوء يتناول ذلك ولا يلزم ما فرق
 المدة لان ذلك لا يسمى غايطا والمسلم اذا قضاها ارتد ثم رجع الى الاسلام قبل ان
 يحدث لم ينقص وضوءه لم ينقص وضوءه بنفس الارتداد وكذلك لا ينقص الوضوء
 من الكبر التي يستحق بها النار في ذكر غسل الجنابة واحكامها
 للجنابة تكون لبشيين احدهما انزال الماء الدافق الذي هو المني في النوم واليقظة
 بشهوة وغير شهوة وعلى كل حال والآخر انقاء الخنثى وان لم يكن هناك انزال في
 النقاء الخنثى ان يدخل ذكره في الفرج حتى تغيب المستنفة فيكون موضع القطع
 منه محاذيا لموضع القطع منها وان لم يتصانبا فان مصانبتها لا تفكر لان مدخل
 الذكر اسفل فرج المرأة وموضع خروج دم الحيض والمني واعلى منه ثقبه مثل
 الاحليل للذكر يكون منه البول و فوق ذلك لحم نابت كحرف الليمون وهو الذي يقطع
 وهو موضع الاختلاف من المرأة فاما اوج ذكره في فرج المرأة فلا يمكن ان يلاصق ختانه
 ختانه لان بينهما فاصلا لكن يكون موضع الاختلاف منه محاذيا لموضع اختلافها فيقال
 النقياب معنى تخاذيا وان لم يتصانبا فاذا حصل ذلك وجب الغسل على الرجل والمرأة وكذلك
 في خروج المني يشترك الرجل والمرأة وجوب الغسل عليهما عند ذلك فاما اذا دخل
 ذكره في المرأة او الفلام فلا محاذيا فيه وايضا ان احدهما يجيب الغسل عليهما

والثاني لا يجنب عليهما فان انزل في واحد منها وجب عليه الغسل لكان الازال فاما اذا
 او دخل ذكره في فرج هبته او حيوان اخر فلا تنقض ويمنع ان يكون المذهب ان لا ينقض
 غسل لعدم الدليل الشرعي عليه والاصل براءة الذمة واذا دخل فرجه في فرج مبدته
 وجب عليه الغسل ولحد لقوله ان حرقا لميت كعنه الحي واذا اوجد الرجل في ثوبه
 منيا ولم يذكر وقت خروجه منه فان كان ذلك الثوب بلبسه هو وغيره فلا يجنب عليه
 الغسل وليستحبه ان يغتسل احتياطا وان كان لا يستعمله خرج وجب عليه الغسل
 لانه يتحقق خروجه منه وينبغي ان نقول انه يستحب لمان يغتسل ولعبد كل صليق
 صلايا من اول نية نامها في ذلك الثوب والواجب ان يغتسل ويعيد الصلوات التي
 صلاها من اخر نية تامها فيه لانه لا يقوم الى صلوة الا مع غلبته ظنه ان ثوبه طاهر
 ولو قلنا انه لا يجنب عليه عاتق من الصلوات كان قويا وهو الذي اعلم به لان الجنابة
 الاعادة يحتاج الى دليل شرعي ولانه قد ثبت ان من صلى في ثوب نجس ولم يسيق عليه
 يحصل النجاسة فيه لا يجنب عليه ما دام صلى فيه الا ما كان في وقت بعد فاما ما
 مضى وقت فلا اعادة عليه هذا فيما يرجح الى حكم الثوب فاما ما يرجح الى كون جنبا فيمنع
 ان نقول يجب ان يقضي كل صلوة صلاها من عند اخر غسل اغتسل فجنابه او غسل
 يرفع حدث الغسل والكاف اذا سلم يستحب ان يغتسل ولا يجب عليه ذلك فان كان
 ما يجب عليه به الغسل او الوضوء حال كونه وجب عليه الغسل او الوضوء لذلك في الظاهر
 او اغتسل في حال كونه لم يجز اصلا لانها عبادات تحتاج الى نية ولا تنفع من الكافر
 النية على حال وتعلق بالجنابة احكام معطو عن مكرهه فالحجرات قراءة القرآن
 من القرآن ودخول المساجد الا عابري سبيل ووضع ثوبها ومسكنة المحقق
 او سعى عليه اسم الله واسماء انبياءه او اعيتت عليه السلام والمكره من الاكل
 والشرب لا يجد المضطرة ولا تستنشق والنوم لا بعد الوضوء والخصاب

والاستنشاق والتيمم لا بعد الوضوء والغضاب والمسح بالحمام وصحة الحج لا يتوقف
على حاله وان كان في واحد منها فاصلا بغيره فخرج منها بعد ان يتم من موضعه ويكون
مسح المصحف غير الكتاب ويحرم ان يقرأ من القرآن ما يشاء غير المزامير والاحتياط ان
يزيد على سبع ايات او سبعين آية فيجوز ان يقرأ في كل وقت فاذا اراد الاغتسال وجب عليه
ان كان رجلا لا يستبرأ بالبول او الاجتهاد فان لم يفعل واغتسل ثم رأى بعد ذلك بطلا
وجب عليه اعادة الغسل وان استبرأ لم يلزمه ذلك ثم ينوي رفع الحدث على ما قدمناه
في باب النية ويغسل جميع جسده يبدأ بالرأس ثم يمسح بماء بارد وقل ما يجزى
من الماء ما يكون جازيا على جميع الجسد وبطل اصل كل شعرة وان كان في ثوبه كمثل الدخول
الاسباع بتسعة امثال والشراب واجب في غسل الجنابة على ما بيناه ويقدم غسل
يديه ثلاث مرات استغنيا وان كان على يديه نجاسة ازالها ثم اغتسل فان خالف واغتسل
اولا فقد ارتفع حدث الجنابة وعليه ان ينزل النجاسة ان كانت لم تنزل بالغسل وان
زالها بالاغتسال فقد اجزاه عن غسلها والمواضع غير واجبة فيه والمختصة والا
سنتان فيه واتصال الماء الى اصل كل شعرة واجب على الرجال والنساء سواء كان شعرا
خفيفا او كثيفا فان كان على راسه ما شق من وصول الماء الى اصول الشعرة ونبت
الرأس جبارا لله وايصال الماء الى اصل الشعرة البسوم وان ارتفع الماء ارتفعت
واحدة او تعد تحت الجري او دفن تحت المطر اجزاه ويسقط الترتيب في هذه المراتع
وفي صحابنا من قال بترتيبها حتى يغسل رأسه من الجنابة ثم يحدث ما ينقض
الطهارة الوضوء اعادة الغسل من الرأس ولم ينزل عليه وفي اصحابنا من قال ينبغي عليه
لاستباضة الصلوة والغسل كاف بانقراض الاستباضة الصلوة ولا يحتاج معه في
وضوءه لا قبله ولا بعده وحتى كان عليه شيء من وصول الماء الى جسده مثل السيد
والدمع حركة ليصل الماء الى تحتته والآخره وكل ما عدا غسل الجنابة من الاغسال

١ وجوده من الوضوء ويستتبع بالصلوة فرضا كالغسل او نفلا اما قبله او بعده
٢ افضل ومتى لم يتوضأ لم يستتبع به الدخول في الصلوة فصل ذكر التيمم
٣ التيمم طهارة ضرورية ولا يجوز فعلها الا بعد ثلثة شروط اما عدم الماء المتلذذ الطاهر
٤ كان في سفر قصر او طول في الحضر وعلى كل حال او عدم ما يتوصل به اليه من ثمن اوالة او كثر
٥ على النفس او من عدوان سبع اهر من بقره استعمال الماء مثل القرح والكسور والجبري
٦ والمحسنة وغير ذلك والجراح او برد شديد يحاق منه التلف او الخفة مستقرة عليه
٧ فان لم يكن شيء من ذلك لم يجز له التيمم حتى يجد الماء بالثمن يجب عليه تركه اذا كان ذلك لا
يضره سوا كان ذلك ثمن مثله في موضعه او في غيره من غيره ومن كان حده ماء يسير محتاج اليه
٨ للشرب او كان حده ماء لا يفيقه لطهارته ولو كان يفيقه فإزالة ولا يقدر على غيره احتياجا
٩ اليه للشرب ويحذف الكف ان استعمله كان فرضه التيمم وسوا كان عليه وضوء او غسل
١٠ ومتى تم وصل الى محله امان الصلوة في هذه المواضع الا من خاف البرد في غسل جنابة
١١ تقدر على نفسه فانه يصلي التيمم بعيد الصلوة فاما من يتعد الجنابة فلا تجب عليه
١٢ الاعادة والميت اذا لم يوجد الماء لغسله او وجد ومنع من استعماله مانع بالناسل بم
١٣ كالميم حتى ويتيمم من يوتي ثم يمسح بالماء بعد ذلك او بعد الماء لغسل الميت بالحق
١٤ ثم ان من تركه فان لم يخلف شيئا لم يجب على احد ذلك ومن حصل يوم جمعة في الجامع
١٥ واحد ما ينقص الوضوء ولم يمكنه الخروج من موضعه لكثرة الناس اقيمت الصلوة
١٦ تيمم وصلى ثم اعاد الصلوة بوضوءه ومن لم يجد الا الطلح لا يقدر على الماء فيبقى صا
١٧ ولا على الارض فيتم تطهر بالطين بان يمسح على الخد حتى يمتد يديه ويغسل اصابه
١٨ في الوضوء او جمع جسده ان كان عليه غسل فان لم يجد ذلك اقر الصلوة الى ان يجزى
١٩ فيوضا او تراثا فيتم ولا يجوز التيمم الا في اخر الوقت وعند خوف من فرت الصلوة
٢٠ فان تيمم قبل دخول الوقت او بعده في اول الوقت لم يجز ان يستتبع به الصلوة فان صلى

بأن يكثر عليها الماء أو تطلع عليها الشمس فتجففها فتروا عن الخجاسة فيجوز
 التيمم بالسجود عليه وإن جففها غير الشمس لم يظهر بذلك فاما ترا القبر فانه يجوز
 التيمم بمسوا كان من قبل شيئا أو غير شيئا لأن يعلم أن فيه شيئا من الخجاسة لعدم كونه
 وإذا اختلط التراب بالذريق أو الكحل والنون وغير ذلك لم يجز التيمم لانه ليس
 بتراب ولا أرض مطلقا إلا أن يكون قد رآ مستهلكا أو اختلط به ما يعطى طاهر عليه
 لم يجز التيمم لأن الملع إذا كان غير الماء لم يجز الوضوء ولا التيمم لانه ليس بتراب ولا
 أرض وإن خالطه ولم يغلب عليه لم يجز أيضا التيمم لانه ليس بتراب ولا أرض فاما
 التراب في التيمم فانه يجوز التيمم لعموم الآية وصحته أن يستعمل التيمم فيجمع ما
 ينتشر من تيمم في تيممه فلما إذا تيمم من موضع وتخي فجاؤه آخره من ذلك الموضع فانه يجوز
 بالاختلاف ولا يجوز التيمم بشي من المهادن ويجوز التيمم بالحجر وإن لم يكن عليه عيار ويكون
 التيمم بالرجل والسجدة مع ذلك فانه يجوز وفي كافي في أرض وحلة لا يقدر على
 التراب ولا على الماء وعده ما ينفضه من ثوب أو لبد أو غيره فانه ينقض ذلك وتم
 بغيره وإن لم يكن معه شيء من ذلك وضع يديه على الوصل ثم تركها وتيمم به وبسبب أن يكون
 التيمم من ربا الأرض وعن أبيه لأنهما بطها فان خالف وكان الموضع طاهرا جاز
 وأرض الحجر والحد يجوز التيمم به ولا يجوز التيمم بالرماد ولا بالاعتقان ولا بالزجاج
 وغير ذلك من الشبهة المستحقة فإذا أراد التيمم ولمع يديه معا على الأرض فمحقا
 أصابعه ونيفضها وبمسح أحدهما بالآخر ثم لمس بهما وجهه من قصاص شعير
 رأسه إلى طرف أنفه ثم وضع كفه اليسرى على ظهر كفه اليمنى وبمسح بها من الزند إلى طرف
 الأصابع ثم وضع كفه اليمنى على ظهر كفه اليسرى فبمسحها من الزند إلى أطراف الأصابع
 مرة واحدة هذا إذا كان تيممه بدلك الوضوء وإن كان بدلك الغسل مرة واحدة
 أحدهما للوجه والآخر لليدين والكيفية على ما بيناه وإذا كان مقطوع اليد من الزايف

بذلك أعاد الصلوة يتيمم مستأنف أو وضوءا وجد الماء والطلب للصلوة قبل
 الوقت في رحله وعن عيسى بن عمر بن سارة وسائر جوانبه ربيعة سهرم وأسهمان إذا لم
 يكن هناك خوفان خاف لم يركبه ذلك ولا يتعدى المكان الذي هو منه وإن تم قبل الطلب
 مع التمس منه لم يعتد بذلك التيمم فلأنه نسي الماء رحله وقد طلبه فلم يجد لم يركبه
 إعادة الصلوة وإن كان فرط في الطلب أعاد الصلوة ويكره أن يسأل رفقاءه عن الماء
 ويستدل عليه من يغلب في ظنه أنه يعرفه وإن غلب في ظنه أنه متى طلب من غيره بذلك لم
 من غير أن يدخل عليه بذلك من وجب عليه الطلب وأن أعطاه بالثمن ما عاجلا أو آجلا
 ولا يصح ذلك الثمن وجب عليه قبوله وإن وهب له الثمن وجب عليه قبوله لأنه يتمكن من
 الماء ومن كان على رأسه وليس معه ما يستقي به وعده عامة فليكن أن يدلها وبئها
 بالماء ثم يصعد قدر ما يحتاج إليه وضوء وجب عليه ذلك وكذلك أن كان في ركب
 ولا تهدر على الماء تيمم وإذا كان مجهولا بالقبيل والرباط أو مصلوبا على خشبة
 أو كونه موضع خجاسة ولا يقدر على موضع طاهر يصعد عليه ولا ما يتيمم فاما
 أن يجوز الصلوة أو يصلي وكان عليه إعادة لأنه صلى بالأطهار ولا تيمم ولا يجوز
 التيمم إلا بما يقع عليه اسم الأرض إطلاقا سواء كان عليه تراب أو كان حرا أو حصا
 وغير ذلك والأرض إذا أصابها خجاسة فلا يخلو أن يكون مائعة أو جامدة أو بها
 فإن كانت جامدة فلا يخلو أن يكون اليابسة أو رطبة فإن كانت يابسة انزلت طاب
 التيمم منها بالسجود عليها وإن كانت رطبة ولم تختلط بأخر الأرض لم يثبت
 الماء على موضعها حتى يكثر عليها الماء فيظهر الموضع وإن اختلطت بأخر الأرض فافها
 لا تظهر إلا كثر الماء عليها لأن الماء يخبس بذلك وإذا يظهر بشيئين أحدهما أن يطرح عليه
 ترابا حتى يندرس الخجاسة أو تقل الخجاسة التي اختلطت بالأرض من
 موضعها إلى أن يبلغ إلى الموضع الطاهر وإن كانت الخجاسة مائعة فافها تظهر

سقط عنه فرض التيمم وسقط ان يجمع ما بقي لان ما اراد الله سبحانه قد عدم فوجب ان يسقط
عنه فرضه واذان التيمم تمام فحيثما جاز ان يودي به ما شاء من الصلوات وافلتها وفرايضها
على الجمع والاقرار او اداها كان اوقضاء ولا يتنقص تيمم خروج الوقت لا يحدث ينقصه
وهو الرافض الى قد صاها في الضوء او تمكن استعمال الماء فانه يتنقص تيمم بذلك فان لم
الماء فيما بعد استأنف التيمم لانا لا ولقد انقضى التمكن من استعمال الماء واذا وجد الماء
قبل ان يدخل في الصلوة انتقض تيممه وان وجد وقدر دخل في الصلوة بتكبيره الاحرام صحت
صلوته ولم ينقص تيممه ولا يجب عليه الرجوع وقد روي انه يرجع فيظهر ما لم يرجع فان لم يرجع
وذلك لم يحل على الاستحياء فاما اذا رجع لم يجوز له الرجوع اصلا بل تيمم تلك الصلوة فاذا
تمها والاهل ياتي بظاهر لما استأنف من الصلوة وانفق استأنف التيمم لما استأنف من الصلوة
لان تيممه فانه تنقص حق الصلوات المستفيلة وهو الاصل وصحت تيمم الصلوة نافلة جاز
له ان يصلي فرضية به ويجوز ان يدخل في النافلة فان دخل في النافلة ثم وجد الماء لم يكن
واصرف وقضاء وان فقد الماء استأنف التيمم وصحت تيمم الصلوة نافلة وعذر وقت فرضية
اول قضاء فرضية في غير وقت صلوة حاضرا حاله ذلك ويجوز له ان يصلي به فرضية اذا حذر
وقتها لعموم الاخبار التي وردت في حال الصلوات الكبرية تيممه واحد واذان التيمم جاز ان يدخل
جميع ما يحتاج في فعله الى الطهارة مثل دخول المسجد وسجود التلاوة ومس الحصى والصلوة
على الجبلين وغير ذلك واذا اجتمع جنب وطائفة وميت او جنب وطائفة او جنب وميت
صومهم الماء ما يكفي احدهم ولم يكن ملكا لاحدهم كانوا غير زينة استعمال من شاء منهم فان
ملك لاحدهم كان اولي به واذان التيمم الكفر واسلم لم يعتد بتلك التيمم لاجلها فان تيمم ثم ارتد
تمم الى الاسلام لم ينقص تيمم نفسه الا اذا كان لا جليل عليه في المصالح يستعمل اذا
فقد الماء تيمم وصلى ولا اعادة عليه لعموم اليه والاخبار في كان وجبنا وعدم التيمم
تيمم استأنف الصلوة فان حدث بعد ذلك ما ينقص الوضوء وحده من الماء ما يكفي لغيره

اختصاصه تيمم ولم يظلم لان حكم الجنابة باق ولذا ثبت للحدث الحجب للوضوء واذان التيمم
رفع للحدث لم يجز له ان يدخل في الصلوة لان التيمم لا يرفع للحدث واذان التيمم لا يرفع
في الصلوة جاز لان يصلي به ما شاء من الصلوات وافلتها وفرايضها على ما قدمناه واذان
ان التيمم لا يرفع للحدث كان للحدث باقيا سواء كان حدث الوضوء او حدث الجنابة واذا
وجد الماء فعل ما كان وجب عليه وصلى التيمم وجب عليه الاستحياء الى وينتف
يخرج البول والرتب واجب في التيمم يدا بالوجه ثم بالباقي ثم باليسرى وكذلك يجب
فيه الموالاة ويمكن ان يقرأ التيمم المتوضئ ولا يكره ان يقرأه في غير موضع ولا ان يقرأه
باليمين ٥ اذان التيمم بحيث يثبت به التيمم لا يكره ان يقرأه في غير موضع ولا ان يقرأه
لان الله الواجب ما حصلت فيه وان اوى استباحة الصلوة جاز له ذلك وقد
بيننا ان كل من يخاف من استعمال الماء فانه يسبح معه التيمم وان لم يخف منه
التلف وخيف الزيادة في المرض مثل ذلك وان لم يخف التلف ولا الزيادة فيه
وخاف ان يثبت تيممه ويشتبه به كان مثل ذلك وخاف ان يوترقه اثر اقله لا لم
يجز له التيمم بالاحلاف وكل من يخاف من استعمال الماء فانه يسبح معه التيمم وان لم يخف منه
ووجع الظهر لم يجز معه التيمم وان خاف استعمال الماء لشدة البرد وامكنه ان يصلي
وجب عليه ذلك ولا تيمم وصلى ولا اعادة عليه مسافرا كان او مقبلا
كان في بعض جسده او بعض اعضائه طهارته ما لا ضرر عليه ولا ياتي عليه جراخ
او عليه ضرر في اصال الماء اليه جاز له التيمم ولا يجب عليه غسل الاعضاء العجوة
فان غسلها وتيمم ما حوط سوا كان لا يكره حيا او عليه واذا حصل على بعض
اعضاء طهارته نجاسته ولا يقدر على غسلها الا لم فيه او قرح او جرح تيمم على
ولا اعادة عليه ويجوز ان يقيم لصلوة كمنزلة مع وجود الماء ويجوز ان
يصلي عليها وان لم يقيم ايضا وان كان جنباً ومعه من الماء ما يكفي للوضوء لا يغير

١٧
 يتم ولا يجب عليه استعمال ذلك المذكور في بعض الاعضاء ٥ المسافر اذا جامع زوجته
 وحلم المله فان كان من الماء ما يفسله فرجه وخرجها فعد ذلك وتيمما
 للصلاة وصلتها ولا اعادة عليها لان الغضابة قد زالت والتيمم يستباح للصلاة
 عند عدم الماء فان لم يكن معهما ماء اصلا تيمما وصلتها ولا اعادة عليها لقوله عز وجل
 او لمستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا ولم يقضوا الاغتسال فامسوا ولا يعيدون
 الاعادة وكذلك من كان على بعض بدنه غضابة ولا يقدر على ان يزيل به ذلك تيمم
 وصلى ثم تعبد فيما بعد اذا غسل الموضع ٥ الحائض اذا انقطع دمها جاز للرجل
 وطبها قبل ان تستنجي الصلوة بفصل او تيمم ٥ اذا تركت شيئا من الموضع الذي
 مسح به التيمم من الوجه او المدين لم يجز قديلا كان او كثيرا ويعيد التيمم من اوله
 فصل في نظهر الثياب والابدان من الغضابات الغضابات على ضربين
 احدها دم والآخر غدرم فالدم على ثلاثة اقسام احدها يجب ازالته
 وكثير وهو ثلاثة دم كحيض والاستحاضة والنفاس والثاني لا يجزئ ازالته
 قليلا ولا كبيرة وهي خمسة اجناس دم البق والبلغم والسمك والجماع
 اللاذخ والفرج الدامية والثالث ما غلبت رائحته اذ لم يبلغ مقداره دم فصا
 في التسقية وهو المصروب من دمهم وذلك وانقص منه لا تجب ازالته وهو
 باقي الدماء من سائر الحيوان سوا كان في موضع واحد من الثوب او في موضعين
 بعد ان يكون كل موضع اقل من مقدار الدرهم وان قلنا اذا كان جميعه لرجل كان
 مقدار الدرهم وجبت ازالته كان انحوط للعدو واليس دم من الغضابات يجب
 ازالته قليلا وكثيرا حتى خمسة اجناس للبول والفايطمن لا دمي وعينه فاحبوا الى
 لا يركل لحمه وما اكل لحمه فلا بأس ببوله وروثه وذرقة الا ذرقا لدجاج خاصة
 وما يكن حية بين بول وروثه مثل النمل والحير والدواب وان كان بعضه اشد

منه من غير ان يمسح به

٧
٣
ص ٤٨

٢١
اسود ثم رأت دما اخر الى الشهر فان حيضها ثلثة ايام وما بعده استحاضة اعتبار
بالقيز وكذلك اذا كانت عادتها خمسة ايام من اول الشهر فرات في اول الشهر
ثلاثة ايام دما اخر وثلثة ايام دما اسود واربعة ايام دما اخر وافضل كان حيضها
الثلاثة ايام الثانية من الشهر وهو الدم الاسود اعتبارا بالقيز ويكون حيضها
قد تقدم او تأخر وكذلك اذا كانت عادتها ثلثة ايام من اول الشهر فرات ثلثة
ايام دما اخر واربعة ايام دما اسود وافضل كان حيضها الاربعة ايام التي رأت
فيها دما اسود اعتبارا بالقيز ولو قلنا هذه المسائل انها تنقل على العادة
دونا لثمن لما روى عنهم عليهم السلام ان المستحاضة ترجع الى عادتها ولم
يفصلوا كان قويا والمستحاضة متى تميز لها ايام الحيض ما بصفة الدم او
بالرجوع الى العادة او كانت معتادة فثلث الصوم والصلوة وعلى الترتيب الذي
قدمناه وصلت وصامت ما بعد ذلك لا يجب عليها قضاء صلوة ولا صوم على
حال لان ليامها التي فعلت فيها وصامت محكوم بظهورها واذابت ذلك لم
يجب عليها القضاء ولما القسم الثالث وهي التي كانت عارة فتنسيتها او
اختلط عليها ولها تمييز فانها ترجع الى صفة الدم فان رأت بصفة دم الحيض
عملت ما تنقله كما بين ولذا رأت بصفة دم الاستحاضة عملت ما تنقله للمستحاضة
فان رأت من ذكرنا حاله مثلا خمسة ايام دما بصفه دم الحيض تركت الصلوة
واذارت بعد ذلك خمسة ايام دم الاستحاضة فان انقطع عنها الدم في
العاشرة كان كله حيضا وان جاز ما هو بصفه دم الاستحاضة المسمى ايام
كان ذلك دم استحاضة من وقت ما رأت بصفة دم الاستحاضة ونقصي تصور
والصلوة فان رأت اول دما بصفة دم الاستحاضة خمسة ايام ثم رأت
حسنة ايام ما هو بصفه دم الحيض وانقطع كان كله دم الحيض وان جاز

ما هو بصفة دم الحيض العشرة وحلم الى خمسة عشر يوما كان الحصة الاول
 تكن دم حيض تقضي فيه الصوم والصلوة وان انقطع فما من احسن والحصة عشر
 قضت الصوم والصلوة في خمسة ايام التي رأت فيها الدم بصفة دم الحيض سقط
 منها ما بعد ذلك وارثات ثلاثة ايام مثلاً دم الحيض ثم رأت ثلاثة ايام دم
 الاستحاضة ثم رأت الى تمام العشرة دم الحيض وانقطع كان الكل دم الحيض
 وكذلك ان انقطع فيما دون العشرة وان جاز العشرة ايام ما هو بصفة دم الحيض
 وبلغ ستة عشر يوما كانت العشرة ايام كلها حيضا وقضت الصوم والصلوة
 في الستة الاوله وان رأت اولاً ثلث ايام دم الاستحاضة ثم رأت ما هو بصفة
 دم الحيض الى تمام العشرة وانقطع كان الكل حيضا وان جاز العشرة ما هو
 بصفة دم الحيض ثم انقطع بعد ذلك كان رأت اولاً بصفة دم الاستحاضة
 لم يكن حيضا قضت فيها الصوم والصلوة وان رأت دم الحيض خمسة ايام مثلاً
 ثم رأت دم الاستحاضة وجاز العشرة ايام الى خمسة عشر يوما ثم رأت دم الحيض
 كان ذلك من الحيض الثانية لانها قد استوفت اقل الطهر وهو عشرة ايام وان
 رأت فيما دون خمسة عشر يوما دم الحيض لم يكن ذلك دم حيض لانها استوفت
 عشرة ايام الطهر وكذلك ان رأت دم الحيض اقل من خمسة ايام ثم رأت
 دم الاستحاضة وجاز العشرة ثم رأت دم الحيض تستوفي من وقت رأت دم
 الاستحاضة عشرة ايام ثم حكم ما تراه بعد ذلك لان من الحيض المستقبلة وان
 رأت اولاً دم الحيض سبعة ايام ثم رأت بعد ذلك دم الاستحاضة وجاز
 العشرة تستوفي اقل الطهر عشرة ايام سواء انقطع الدم قبل ذلك او تغير فخرج
 الى لون دم الحيض ولم تخرج لان الطهر لا يكون اقل من عشرة ايام وكذلك
 ما يزيد على ذلك من المسائل فهذه اصولها التي ذكرناها واما القسم الثاني

والذي

وهي التي لا تتميز لها صفة الدم واطبق عليها الدم فقد نسيبت العادة فان لها الله
 احدها ان يكون ذاكرة لايام حيضها وعددها ناسبة للوقت والثانية ان يكون
 ذاكرة للوقت ناسبة للعدد والثالثة ان يكون ناسبة للعدد والوقت معا فان كانت
 ذاكرة للعدد ناسبة للوقت فانها تترك الصوم والصلوة مثل عدد تلك الايام في
 التي تعلم انه حيض يقين وتصوم وتصلى فما بعد ذلك اذا علمت ما تعلمه المستحاضة
 من الشهر بعد ان تفتسل وانما قلنا ذلك لان هناك طريقا تعلم به ايام حيضها على
 ما ينبغي وان كانت ذاكرة للوقت ناسبة للعدد تترك الصوم والصلوة في تلك الايام
 ثلثة ايام وهو اقل ايام الحيض لانه مقطوع به والباقي ليس عليه دليل وان كانت ناسبة
 للعدد والوقت فعلت ثلثة ايام من اول الشهر ما تعلمه المستحاضة وتفتسل
 فيما بعد لكل صلوة وصلاة وصامت شهر رمضان ولا يطأها زوجها اصلاً
 لان ذلك يتيقن للاحتياط ولا يمكن ان يخلو هذه على مذهبا الا على ما روي انها
 تترك الصوم والصلوة في كل شهر سبعة ايام وتصلى وتصوم فيما بعد وتكون بخير
 على هذه الرواية في السبعة الايام في اول الشهر او وسطه او اخره والتفريع على المسئلة
 الاولى وهي اذا كانت ذاكرة للعدد ناسبة للوقت فحتملة ان كل زمان تتيقن من حيضها
 فعلت ما تفعل الحايض وكل زمان لا تتيقن ذلك منه فعلت ما تفعله المستحاضة وكل
 زمان احتمل فيه انقطاع دم حيضها وجب عليها الغسل فيه للصوم في ذلك اذا قالت
 كنت احيض في الشهر احدى العشرات ولا اعلم انها هي العشرة الاولى والثانية او
 الثالثة فان هذه ليس لها حيض يقين ولا طهر يقين فتصلى لها فان الطهر فقصي
 اول الشهر الى اخره بعد ان تفعل ما تفعله المستحاضة وتفتسل في كل عشرة ايام لا
 انقطاع دم الحيض فيه فاذا قلت كنت احيض عشرة ايام في كل شهر ولا اعلم
 موضعها من الشهر فان هذا ايضا ليس لها حيض ولا طهر يقين تفعل ما تفعله

١
٢
٣
٤
٥
٦
٧
٨
٩
١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١

المستحاضه لكل صلوٰة في العشر الاول ثم تغتسل بعد ذلك كل صلوٰة الا ان تعلم
 كانت تظهر في وقت معلوم فتغتسل في كل يوم في ذلك الوقت والفرق بين هذه المسئلة
 والاولى ان الاولى قطعت على ان ابتدئ حيضها كان من اول العشر ولما سكت في
 العشر الثاني والمسئلة الثانية قطعت على ان حيضها كان عشرة ايام ولم تعلم اولها وموخرها
 ان يكون من اليوم الاول والثاني والثالث والرابع وما زاد على ذلك وانما اوجبنا عليها
 الغسل عند كل صلوٰة فما زاد على العشر يجوز ان يكون انقطع حيضها عند ذلك و
 قالت كان حيضها ثلثة ايام في العشر الاول من الشهر ولا اعلم موضعها من هذا العشر
 فان هذه ليس لها حيض ولا طهر يتيقن في هذه العشرة ففصل من اول العشر في
 اليوم الاول والثاني والثالث اذا فعلت ما فعلت المستحاضه ثم تغتسل لكل صلوٰة
 تمام العشر ايام الا ان تعلم ان انقطاع الدم كان في وقت بعينه فتغتسل في ذلك الوقت
 وتوصله غيره واذ قالت كان حيض اربعة ايام في العشر الاولى ولا اعلم موضعها
 فانها فصل اذا فعلت ما فعلت المستحاضه اربعة ايام ثم تغتسل لكل صلوٰة على ما
 بيناه واذ قالت كان حيض خمسة ايام صلت اذا فعلت ما فعلت المستحاضه خمسة
 ثم تغتسل بعد ما كل صلوٰة على ما بيناه فاما اذا قالت كان حيض ستة ايام
 العشر الاولى فان لها حيض يتيقن وانما لا يكون لها حيض يتيقن اذ لم يزد على
 الخمسة ايام فاما اذا زاد على خمسة ايام فقد حصل لها اليقين في الحيض فيكون في
 هذه المسئلة اليوم الخامس والسادس من الحيض لان لا ابتداء ان كان من اول
 العشر فالخامس والسادس حيض وان كان لا ابتداء من اليوم الثاني او الثالث والرابع
 ولو كان من هذين اليومين ابتداء لم يكن من اليوم الثاني او الثالث والرابع
 تغسل ما فعلت المستحاضه الى اليوم الخامس وترك الصلوٰة فما كان الخامس والسادس
 ثم تغتسل بعد ذلك عند كل صلوٰة لجواز ان يكون دم حيض انقطع عنها الان

تلم ارم الحوض كان ينقطع في وقت بعينه فتغتسل لذلك الوقت في كل يوم تمام
 واذ اجازت المبرق وهي طاهر يتيقن تغسل ما فعلت المستحاضه واذ قالت كان
 سبعة ايام كان يتيقن حيضها اربعة ايام واذ قالت كان حيضها ثمانية ايام كان يتيقن
 ستة ايام واذ قالت كان حيضها تسعة ايام كان يتيقن حيضها ثمانية ايام ثم على هذا
 الخمسة ما يتركب من المسائل واذ قالت كان حيض عشرة ايام في كل شهر واعلم ان كنت
 في العشر الاولى من الشهر طاهر ولا ادري موضعها من العشرين فانها في العشر الاولى تغسل
 ما فعلت المستحاضه عند كل صلوٰة لان انقطاع الدم لا يحتمل فيها فاذا انقضت العشرة
 الاولى اغتسلت لكل صلوٰة الا ان تعلم ان انقطاع الدم كان في وقت بعينه فتغتسل
 لذلك الوقت في كل يوم ولما العشرة الثالثة فانها طاهر يتيقن فصل اذا فعلت ما
 فعلت المستحاضه عند كل صلوٰة واذ قالت كان حيض عشرة ايام واعلم ان كنت
 طاهر في العشر الاولى فانها طاهر في العشر الاولى يتيقن فصل اذا فعلت ما فعلت
 المستحاضه عند كل صلوٰة ولا يجب عليها الاغتسال لاجل انقطاع الدم لان ذلك
 لا يحتمل فاذا دخلت في العشر الثانية فعلت مثل ذلك لانها ان كانت حائضا فلا
 وان كانت مستحاضه فقد صلت فيه فاذا دخلت في العشر الثالث اغتسلت لكل صلوٰة
 لاحتمال انقطاع دم حيض عندها الا ان تعلم ان وقت انقطاع الدم في وقت بعينه فتغتسل
 لذلك الوقت في كل يوم واذ قالت كان حيض خمسة ايام من العشر الاولى ولا اعلم
 غير ان كنت اكون في اليوم الاول من الشهر طاهر فان اليوم الاول يكون طهر يتيقن تغسل
 ما فعلت المستحاضه لكل صلوٰة وفي اليوم الثاني والثالث والرابع والخامس طهر مشكوك
 فيه تغسل ما فعلت المستحاضه لكل صلوٰة واما اليوم السادس فحيض يتيقن لانه ان كان
 ابتداء الحيض من اليوم الثاني فان اليوم السادس اخص وان كان في اليوم العاشر فان
 السادس اوله فاذا كان كذلك كان اليوم السادس اخص واخص في الحيض يتيقن فيلزمها

ص ٩٢

ان تفعل ما تفعله الحائض ثم تغتسل في احد لا ضالة انقطاع الدم فيه ثم تغتسل بعد ذلك
 بكل صلوة الى اخر العاشر ثم تفعل ما تفعله المستحاضة بعد ذلك لكل صلوة الاخر
 الشهر فيكون ذلك طهرًا بيقين وعلى هذا الترتيب اذا قلت اعلم ان كنت في اليوم الثاني
 طاهر او في اليوم الثالث او الرابع واذا قلت كان حيضتي خمسة ايام من العشرة الاولى واعلم
 ان كنت اكون في اليوم الخامس طاهرًا بيقين فقلنا حيضتك خمسة ايام من العشرة الاولى
 بيقين واذا قلت اعلم ان كنت اكون في اليوم السادس طاهرًا بيقين فقلنا حيضتك خمسة
 الاولى واذا قلت كان حيضتي كل شهر عشرة ايام ولا اعرف موضعها الا في اعلم اني
 كنت اكون يوم السادس طاهرًا بيقين فان هذه يقال لها انت من اول الشهر الى اخره
 طاهر بيقين ومن اول السابع الى اخره السادس عشر طهرًا مشكوك فيه تفعل ما تفعله المستحاضة
 فيه لكل صلوة ثم تغتسل بعد ذلك بعد كل صلوة الى اخر الشهر لاحتمال انقطاع الدم
 واذا قلت كان حيضتي كل شهر عشرة ايام ولا اعرف موضعها واعلم ان كنت اكون
 في اليوم العاشر طاهرًا بيقين فتكون من اول الشهر الى اخره العاشر طهرًا بيقين ومن اول
 الحادي عشر الى اخره الشهر طهرًا مشكوك فيه تفعل ما تفعله المستحاضة الى اخره
 ثم تغتسل لكل صلوة الى اخر الشهر واذا قلت كان حيضتي عشرة ايام واعلم ان كنت اليوم
 الحادي عشر طاهرًا فان هذا اليوم طهرًا بيقين وقبله طهرًا مشكوك فيه تفعل ما
 تفعله المستحاضة منه لكل صلوة الى اخر الحادي والعشرين ثم تغتسل بعد ذلك لكل صلوة
 الى اخر الشهر وعلى هذا في كل شهر فيكون فردًا واحد طهرًا بيقين واثنان طهرًا مشكوكا
 فيه واذا قلت كان لي في كل شهر حيضتان بينهما طهر ولا اعلم موضعها ولا عددها فان
 هذه حكمها حكم التي لا تعرف ايامها اصلاً وسنذكر القول فيها وانما قلنا ذلك لانا لا نرى
 الحيضتين اقل ما يكون الحيض او اكثر او احدها اقل والاكثر وجعلنا بينهما اقل الطهر
 فلا يمتد ذلك في كل شهر وينبغي ان يكون حكمها حكمها فلهذا من انها تغتسل عند كل

صلى وتغسل وتقوم شهر رمضان ولا يطأها زوجها لان ذلك يقتضيه الاحتياط
 لعدم الفرق بين زمان الطهر والحيف والافاكت كان حيضتي كل شهر خمسة ايام ولا اعلم
 موضعها واعلم ان كنت اكون في خمسة الاخير طاهرًا بيقين واعلم ان طهرًا محتملًا
 غير ما في كل شهر ولا اعلم موضع ذلك وكيفية فانه محتمل ان يكون حيضًا
 في خمسة الاولى والباقي طهرًا ومحتمل ان يكون في خمسة الثانية والباقي طهرًا ومحتمل
 ان يكون خمسة الثالثة ويكون قبله وابعده طهرًا كاملاً ومحتمل ان يكون خمسة
 الرابعة ويكون قبله وبعده طهرًا ومحتمل ان يكون خمسة الخامسة وقبله طهرًا
 فاذا احتمل ذلك فينبغي لها ان تفعل في خمسة الاولى ما تفعله المستحاضة عند كل
 صلوة وتغسل وتقوم وتغتسل فيما بعد ذلك عند كل صلوة الى اخر يوم العاشر
 لاحتمال ان يكون الحيض انقطع عندها فتفعل في خمسة الاجتناب ما تفعله المستحاضة
 لانه طهر مقطوع به واذا قلت كان حيضتي كل شهر عشرة ايام ولا اعرف موضعها
 الا في اعلم اني كنت اكون اليوم العاشر حائضًا فان هذه يمكن ان يكون العاشر اخر
 حيضها وتندفع من اول الشهر ويمكن ان يكون العاشر اول حيضها فيكون اخرها الثاني
 ومحتمل ان يكون ابتداء حيضها ما بين اليوم الاول من الشهر واليوم العاشر فاذا كان
 كذلك كان من اول الشهر الى يوم العاشر طهرًا مشكوكا فيه وتغسل وتقوم اذا فعلت
 ما تفعله المستحاضة ولا يطأها زوجها ولا يحتمل انقطاع الحيض واليوم العاشر
 يكون حيضًا بيقين تترك فيه ما تتركه الحائض وتغتسل في اخره ثم تغتسل لكل صلوة
 بعد ذلك الى تمام التاسع عشر لان تعلم انقطاع الحيض في وقت يعينه فتغتسل
 من الوقت الى الوقت وما بعد ذلك الى تمام الشهر طهرًا بيقين تعمل ما تعمل المستحاضة
 فيحصل لها في كل شهر احد عشر يومًا طهرًا بيقين ويومًا واحدًا حيضًا بيقين
 واعداد ذلك نحو طهر مشكوك فيه واذا قلت كان حيضتي خمسة ايام من كل شهر

ان تفعل ما تفعله الحائض ثم تنفسل في اخره لا ضالة انقطاع الدم فيه ثم تنفسل بعد ذلك
 لكل صلوة الى اخر العاشر ثم تفعل ما تفعله المستحاضة بعد ذلك لكل صلوة الى اخر
 الشهر فيكون ذلك طهرًا بيقين وعلى هذا الترتيب اذا قلت اعلم ان كنت في اليوم الثاني
 طاهرًا في اليوم الثالث او الرابع واذا قلت كان حيضتي خمسة ايام من العشر الاولى واعلم
 ان كنت اكون في اليوم الخامس طاهرًا بيقين فقلنا حيضتك خمسة ايام من العشر الاولى
 بيقين واذا قلت اعلم ان كنت اكون في اليوم السادس طاهرًا قلنا فحيضتك خمسة ايام
 الاولى واذا قلت كان حيضتي في كل شهر عشرين ايام ولا اعرف موضعها الا اني اعلم اني
 كنت اكون يوم السادس طاهرًا بيقين فان هذه يقال لها انت من اول الشهر الى اخر السادس
 طاهر بيقين ومن اول السابع الى اخر السادس عشر طهرًا مشكوك فيه تفعل ما تفعله المستحاضة
 فيه لكل صلوة ثم تنفسل بعد ذلك بعد كل صلوة الى اخر الشهر لا ضالة انقطاع الدم
 واذا قلت كان حيضتي في كل شهر عشرين ايام ولا اعرف موضعها واعلم ان كنت اكون
 في اليوم العاشر طاهرًا بيقين فتكون من اول الشهر الى اخر العاشر طاهرًا بيقين ومن اول
 الحادي عشر الى اخر الشهر طهرًا مشكوك فيه تفعل ما تفعله المستحاضة الى اخر العشر
 ثم تنفسل لكل صلوة الى اخر الشهر واذا قلت كان حيضتي عشرين ايام واعلم ان كنت اليوم
 الحادي عشر طاهرًا فان هذا اليوم طهرًا بيقين وقبله طهرًا مشكوك فيه تفعل ما
 تفعله المستحاضة منه لكل صلوة الى اخر الحادي والعشرين ثم تنفسل بعد ذلك لكل صلوة
 الى اخر الشهر وعلى هذا في كل شهر فيكون ثروًا واحد طهرًا بيقين واثنان طهرًا مشكوكا
 فيه واذا قلت كان لي في كل شهر حيضتان بينهما طهر ولا اعلم موضعها ولا عددها فان
 هذه حكمها حكم التي لانفوق ايامها اصلاً وسنذكر القول فيها وانما قلنا ذلك لانا لا نرى
 الحيضتين اقل من ايام الحيض وكثيره او احدهما اقل والاكثر وجعلنا بينهما اقل الطهر
 فلا يمتد ذلك في كل شهر وينبغي ان يكون حكمها حكمها قدمناه من انها تنفسل عند كل

صلوة وتقبلي وتقوم شهر رمضان ولا يطاها زوجها لان ذلك يقتضيه الاحتياط
 لعدم الفرق بين زمان الطهر والحيف واذا قلت كان حيضتي في كل شهر خمسة ايام ولا اعلم
 موضعها واعلم ان كنت اكون في خمسة الاخير طاهرًا بيقين واعلم ان طهرًا صحيحًا
 غير ما في كل شهر ولا اعلم موضع ذلك وكيفية فانه يحتمل ان يكون حيضًا
 في خمسة الاولى والباقي طهرًا ويحتمل ان يكون في خمسة الثانية والباقي طهرًا ويحتمل
 ان يكون خمسة الثالثة ويكون قبله وابعده طهرًا كاملاً ويحتمل ان يكون خمسة
 الرابعة ويكون قبله وابعده طهرًا ويحتمل ان يكون خمسة الخامسة وقبله طهرًا
 فاذا احتمل ذلك فينبغي لها ان تفعل في خمسة الاولى ما تفعله المستحاضة عند كل
 صلوة وتقبلي وتقوم وتنفسل فيما بعد ذلك عند كل صلوة الى اخر يومها والعشرين
 لاحتمال ان يكون الحيض انقطع عند ذلك وتفعل في خمسة الاخير ما تفعله المستحاضة
 لانه طهر مقطوع به واذا قلت كان حيضتي في كل شهر عشرة ايام ولا اعرف موضعها
 الا اني اعلم اني كنت اكون اليوم العاشر حائضًا فان هذه يمكن ان يكون العاشر حيف
 حيضًا وان بدلت من اول الشهر ويمكن ان يكون العاشر اول حيضها فيكون اخرها الثاني
 ويحتمل ان يكون ابتداء حيضها ما بين اليوم الاول من الشهر واليوم العاشر فاذا كان
 كذلك كان من اول الشهر الى يوم العاشر طهرًا مشكوكا فيه وتقبلي وتقوم اذا قلت
 ما تفعله المستحاضة ولا يطاها زوجها ولا يحتمل انقطاع الحيض واليوم العاشر
 يكون حيضًا بيقين ترك فيه ما تركه الحائض وتنفسل في اخره ثم تنفسل لكل صلوة
 بعد ذلك الى تمام التاسع عشر لان اعلم انقطاع الحيض في وقت يمينه وتنفسل
 من الوقت الى الوقت وما بعد ذلك الى تمام الشهر طهرًا بيقين تفعل ما تفعله المستحاضة
 فيحصل لها في كل شهر احد عشر يومًا طهرًا بيقين ويومًا واحدًا حيضًا بيقين
 واعداد ذلك نحو طهر مشكوك فيه واذا قلت كان حيضتي خمسة ايام من كل شهر

حيض
 حائض

عشر

ولا اعرف موضعها الا اني علم اني كنت اكون اليوم الثاني عشر حايضا يتبين فان
 ١ هـ يمكن ان يكون اول حايضا من اول الثامن من الشهر واخره تمام الثاني عشر ويكر ان يكون
 ٢ ابتدا حايضا من الثاني عشر ويكر اخره تمام السابع عشر اذا كان كذلك كان من اول
 ٣ الشهر الى اخر السابع طهر يمين تفعل وتفعله المستحاضه ومن اول الثامن الى تمام ثمانية
 ٤ طهر مستكوكا فيه تفعل فيه وتفعله المستحاضه لكل صلوة لان انقطاع الدم فيها غير
 ٥ ممكن واليوم الثاني عشر حيض يمين تترك فيه ما تركه الحايض ثم تغتسل في اخره وتغسل
 ٦ لكل صلوة الى تمام السادس عشر وما بعد ذلك الى اخر الشهر طهر يمين وتفعل
 ٧ فيما تفعله المستحاضه عند كل صلوة واذا قالت كان حيض في عشرة ايام في
 ٨ كل شهر ولي طهر صحيح في كل شهر واعلم اني كنت اليوم الثاني عشر حايضا هذه
 ٩ لها ثمانية ايام من اخر الشهر طهر يمين واليوم الاول والثاني ايضا طهر يمين تفعل
 ١٠ ما تفعله المستحاضه ونصلي ونصوم لا نبالا نخلوان يكون اليوم الثاني عشر اول
 ١١ حايضا واخره او ملبس ذلك فان كان اولها فالي اخر اليوم الثاني والعشرين يكون
 ١٢ وما بعد الى اخر الشهر طهر يمين وان كان اليوم الثاني عشر اخر يوم من الحيض صار
 ١٣ ما بعد الى اخر اليوم الثاني والعشرين طهر مستكوكا فيه لاحتماله القسم الاول
 ١٤ وما بعد طهر مقطوع به الى اخر الشهر على كل حال واما اليوم الاول والثاني طهر
 ١٥ لان كان اليوم الثاني عشر اخر الحيض فيكون اوله الثالث وان كان اوله فلا شبهة
 ١٦ ان اليوم الاول والثاني طهر على كل حال يمين فاذا ثبت هذا قال الذي يجب عليها
 ١٧ ان تفعل في اليوم الاول والثاني ومن اول الثالث والعشرين الى اخر الشهر ما تفعله
 ١٨ المستحاضه ونصلي ونصوم ولا قضاء عليها فيه في الصلوة ولا الصوم ومن
 ١٩ اول اليوم الثالث تفعل ما تفعله المستحاضه ايضا الى اخر اليوم الثاني عشر ونصلي
 ٢٠ ونصوم ثم تقضي الصوم لانه مستكوك فيه ولا يحتمل انقطاع الدم في ذلك اليوم

فنجيب عليها العسل واذا كان اليوم الثالث عشر اغتسلت لكل صلوة
 ١ وصامت لاحتمال ان يكون انقطاع الدم فيه ثم تقضي الصوم لجواز ان يكون غير طهر
 ٢ واذا قالت كان حيض في خمسة ايام من العشر الاول لا اعرف موضعها الا اني علم اني
 ٣ كنت اليوم الثاني عشر الشهر طهر واليوم الخامس حايضا فان ذلك يحتمل ان
 ٤ يكون ابتدا حايضا من اليوم الثالث ويكون اخره تمام السابع ويحتمل ان يكون
 ٥ ابتدا من اليوم الخامس ويكون اخره تمام التاسع فاذا كان كذلك فان اليوم
 ٦ الاول والثاني طهر يمين واليوم الثالث والرابع طهر مستكوكا فيه تفعل وتفعله المستحاضه
 ٧ عند كل صلوة واليوم الخامس والسادس والسابع حيض يمين لا تفعل
 ٨ في حيض على كل حال ثم تغتسل في اخر السابع ويكون ما بعد الى تمام التاسع
 ٩ طهر مستكوكا فيه فتغتسل فيه لكل صلوة وتاجد طهر يمين الى اخر
 ١٠ الشهر تفعل ما تفعله المستحاضه عند كل صلوة وينبغي ان تصوم في الايام كلها
 ١١ الا ما يتبين انه حيض على ما قلناه ومتى صامت قضت الايام التي حكمت انها
 ١٢ حيض فقط لانا لا استحاضه طهر ويصح معها الصوم وليس شرط الصوم
 ١٣ النية عندنا واذا قالت كان حيض في خمسة ايام في كل شهر لا اعلم موضعها
 ١٤ الا اني علم اني كنت اليوم السادس طهر اكنث السادس والعشرين حايضا واكنث
 ١٥ اليوم السادس حايضا كنت اليوم السادس والعشرين طهرا ونقدير هذا الكلام
 ١٦ اني كنت حايضا في احد هذين اليومين وطهرا في الاخر وهما السادس والسابع
 ١٧ والصرون ولا ادري في ايها كنت حايضا فاذا كان كذلك فاما ان كانت حايضا
 ١٨ في اليوم السادس من الشهر فان اليوم الاول طهر يمين وما بعد مستكوكا فيه الى
 ١٩ اخر الخامس واليوم السادس حيض يمين وما بعد الى اخر العاشر طهر مستكوكا فيه
 ٢٠ وما بعد الى اخر الشهر طهر يمين وان كان في السادس والعشرين كان الحكم

لا هذا صحت

في العشر الاخر كما بيناه في العشر الاول وهو ان يكون اليوم والحادي عشر
 ١ طهرين واليوم الثاني الى اخرها من طهر مشكوكا فيه واليوم السادس
 ٢ حيفين يمينين وبعده طهر مشكوك فيه الى اخر الشهر فاذا كان كذلك تصلي في
 ٣ اليوم الاول من الشهر اذا علمت ما تفعله المستحاضة لانه طهرين يمينين وتصلي في
 ٤ اخر السادس وهو طهر مشكوك فيه اذا علمت ما تفعله المستحاضة وتمتثل
 ٥ بعد انقضاء السادس لجواز ان يكون السادس اخر حيفها فكان الابتداء من اول
 ٦ اليوم الثاني ثم تمتثل بكل صلوة الى اخر العاشر لاجتماع انقطاع الحيف فيه
 ٧ ثم تصلي بعد الى اخر الحادي والعشرين اذا علمت ما تفعله المستحاضة وهو طهر
 ٨ يمينين وتصلي بعد اذا علمت ما تفعله المستحاضة الى اخر السادس والعشرين
 ٩ وهو طهر مشكوك فيه ثم تمتثل بعد انقضاء السادس والعشرين لجواز ان يكون
 ١٠ ذلك اخر حيفها فكان الابتداء من اليوم الثاني والعشرين ثم تمتثل لكل صلوة
 الى اخر الشهر لاجتماع انقطاع الحيف فيه ولا يحصل لها تغيير بعينه وان
 علمنا في الجملة انها كانت تكون حايضا في احد اليوبين من السادس من الشهر
 ومن السادس والعشرين من الشهر لانه لا تعرف بعينه فلم يجز لها ان تترك
 الصلوة في واحد منها لجواز ان يكون الحيف في الاخر هذا فرع ذلك المروى
 في كتاب الحيف وهو موافق لما هنا سواء واما القسم الثاني وهو ان لا تذكر
 العدد ولا الوقت فان هذا محتمل ان يكون ابتداء شهرها طهرا ومحتمل ان يكون حيفا
 فان كان ابتداء شهرها حيفا فلا يكون اقل من ثلثة ايام ومحتمل ان يكون اكثر الحيف
 وهو عشر ايام ومحتمل ان يكون بعد ذلك عشر ايام طهرا متقطعا
 به لانه اقل ما يكون في الطهر وبعده محتمل ان يكون الحيفه الثانيه ويكون احتمال
 لا تذكر ولا اكثر على ما قلناه لو لا ثم يكون بعد ذلك طهرا اخر فاذا احتمل ذلك والثلثة

ايام الاولة تمتل فيها ما تفعله المستحاضة وتصل وتقوم فان كانت حيفا فيها
 ١ فلا يضرها ذلك وان كانت مستحاضة فقد فعلت ما وجب عليها ثم تمتثل
 ٢ يوم الثالث وفيما بعد لكل صلوة لجواز ان يكون انقطاع حيفها فيه وتصوير
 ٣ وتصل وتقيم الصوم ان صامت من اول الشهر الى اخره من ثلثة ايام لان في الشهرين
 ٤ ايام مقطوعا به على كل حال انه طهر وهو اقل الطهر لانه ان كان ابتداء شهرها
 ٥ حيفا وكان اقل الحيف هو ثلثة ايام وبعده طهر عشر ايام وبعده حيف
 ٦ ثلثة ايام وبعده طهر عشر ايام وبعده حيف ثلثة ايام ويكون يوم الثلاثين طهرا
 ٧ فيحصل لها على هذا الحساب احد وعشرون يوما طهرا والعشر داخله في ذلك
 ٨ وان كان حيفها اكثر وهو عشر ايام كان بعد طهر عشر ايام وعشر ايام بعد
 ٩ حيفا اخر العشر طهر على كل حال وكذلك الحكم ان كان الحيف فمابين ذلك فكون
 ١٠ بحسب اخر العشر فلا يخرج الطهر اقل من عشر ايام على سائر الاحوال واما الصلوة
 ١١ فلا قضاء عليها على كل حال لكنها لا تصلي فيما بعد الثلاث ايام كل صلوة الا
 ١٢ بعمل لجواز احتمال انقطاع الحيف عند ذلك فينبغي ان تحتاط في ذلك ولا تفرط
 ١٣ فيه وقد روي اصحابنا هذه انها تترك الصوم والصلوة في كل شهر سبعة
 ١٤ ايام اي وقت شاءت والباقي تفعله المستحاضة وتصل وتقوم ويصح
 ١٥ صومها وصلواتها في الايام الاولى احوط للعبادة واما القسم الثالث وهو ان
 ١٦ تذكر وقت الحيف ولا تذكر عدده فهذه لا يجزوا حالها من ثلاث احوال اما
 ١٧ ان تذكر اول الحيف او تذكر اخره او لا تذكر واحدا منها واما ان تذكرها
 ١٨ كانت حايضا في وقت بعينه ولا تقبل هل كان ذلك اول الحيف او اخره
 ١٩ او وسطه فان الحكم فيها ان كانت ذكره لاول الحيف ان جعل حيفها
 ٢٠ اقل ما يمكن الحيف وهو ثلثة ايام ثم تمتثل بعد ذلك وتصل فيما بعد اذا
 ٢١

اعملت ما تعلمه المستحاضة عند كل صلوة احتياطًا ولم تذكر
 ١ آخر الحيض جعلت ما قبله حيضًا ثلثة ايام ووجب عليها الغسل في آخرها
 ٢ وعملت فيما عدا ذلك ما تعلمه المستحاضة وتصل وان كانت غير ذكورة
 ٣ لا اول الحيض ولا اخره فينبغي ان يحتمل ذلك اليوم مقطوعا على انه حيض
 ٤ ولا يحتمل ما قبله حيضًا لجواز ان يكون ذلك اول الحيض ولا يحتمل ما
 ٥ بعده حيضًا لجواز ان يكون ذلك اخر الحيض وينبغي ان تترك الصلوة في ذلك
 ٦ اليوم وفيما بعد ذلك تعلم ما تعلمه المستحاضة عند كل صلوة
 ٧ ثم تقضي الصوم عشرة ايام ثم تقضي الصوم لانها تعلم ان اكثر الحيض
 ٨ لا يكون اقل من عشرة ايام احتياطًا ~~منه~~ ~~بالخط~~
 ٩ عليها يقتضيه مذهبنا اذا قالت كان حيض في كل شهر عشرة
 ١٠ ايام وكنت اخلط العشر الذي يليه بيوم ولا ادري اي
 ١١ العشر كان وتقضي ان كنت احب في واحد منها تسعة وفي
 ١٢ الاخرين واحدًا فانه يحتمل ان تكون حاصت في العشر الاول تسعة
 ١٣ ايام وفي العشر الثاني يومًا واحدًا ويحتمل ان تكون حاصت في
 ١٤ العشر الاول يومًا وفي العشر تسعة ايام فانها يحصل لها العلام
 ١٥ بان اول يوم من الشهر كان ظهرًا يمين والباقي مشكوك فيه ثم يوم
 ١٦ الحادي عشر يحتمل ان يكون اخر ايام الحيض ويحتمل ان يكون ثانيه
 ١٧ فان كان ثانيه فيكون اخر يوم التاسع عشر ويوم العشرين يحتمل ان
 ١٨ يكون اول الحيض وما بعده تسعة ايام تمام العشر ويحتمل ان يكون
 ١٩ اليوم الحادي والعشرون اخر الحيض وما قبله تسعة ايام تمام العشر يحصل
 ٢٠ من ذلك ان يكون اليوم الاول من الشهر ظهرًا يمين واليوم

الثلثون ظهرًا يمينين تغسل فيه ما تعلمه المستحاضة وتصل
 ١ وتقوم ثم تعلم ما تعلمه المستحاضة في اليوم الثاني الى تمام الحادي عشر
 ٢ فان كانت حايضًا فلا يضرها ذلك وان كانت مستحاضة
 ٣ فقد فعلت ما وجب عليها ثم تغسل اخر يوم من الحادي عشر لاغتسال
 ٤ انقطاع الدم فيه ثم تعلم في اليوم الثاني عشر الى اخر يوم التاسع عشر
 ٥ ما تعلمه المستحاضة وتصل وتقوم لانه لا يحتمل انقطاع الدم فيه
 ٦ بل هو ظهر مشكوك فيه ثم تغسل اخر يوم التاسع عشر لاغتسال
 ٧ انقطاع الدم فيه ثم تغسل بعد ذلك ما تعلمه المستحاضة الى تمام
 ٨ التاسع والعشرين لانه ظهر مشكوك فيه ولا يحتمل انقطاع الدم
 ٩ فيجب عليها الغسل ثم تغسل اول يوم الثلاثين وتغسل ما تعلمه
 ١٠ المستحاضة عند كل صلوة لانه ظهر يمين وتقوم في هذه
 ١١ الايام كلها ويسقط عنها قضاء اول يوم من الشهر والثلاثين لانها
 ١٢ طهران يمينين وتقضي بعد ذلك لانها صامت مع الشك في انه
 ١٣ طهر فوجب عليها القضاء ولو قلنا انه لا يجب عليها الا قضاء عشر
 ١٤ ايام كان صحيحًا لانه معلوم ان الحيض لم يكن في الشهر اكثر من
 ١٥ عشرة ايام والباقي استحاضة وصوم المستحاضة صحيح ولا
 ١٦ يحتاج الى تحديد البنية عند كل ليلة وهذا هو المولك عليه
 ١٧ دون الاول والاول مذهب الشافعي وان قالت كان
 ١٨ حيض تسعة ايام وكنت اخلط احدي العشر اثني الاخرى
 ١٩ بيوم ولا ادري ايها هي فانه يحتمل ان يكون اليوم الحادي عشر

اخره ثم يفعل ما فعله المستحاضة الى تمام الناموس والعشرين ثم يغتسل في اخره ثم يعمل ما فعله
المستحاضة الى اخر الشهر ثم على هذا الترتيب كلما انقضى من حصة ما يوم واحد وحطت العشرة
ما عسرة يربد في الظهر من اول الشهر يوما ومرا حرة يوما الى ان ترجع الى حصة ايام ونظرا لا
تتالي بحسب عليا فمفعلة الغسل على السبيل الذي نزلناه ويكون فاسد ذلك طهرامشكوكا او
تماما مشكوكا فيه فاد اذالت كان حصة ايام وكنت احطط احدى العسرات
بالاخر فانه يصير طهرامز اول الشهر سنة ايام ومرا حرة مثل ذلك ويصير اليوم الخامس عشر
واحد من عسراته مقطوعا به وان قلت كان حصة اربعة ايام ينقص الطهر من اول الشهر
سبعة ايام ومرا حرة مثل ذلك ومن اول يوم الرابع عشر الى السابع مثله ويصير يوم السابع عشر
مقطوعا على طهره وان قلت كان حصة ثلثة ايام كان طهرها من العسر الاول لثامنه
واحد ومرا حرة مثل ذلك ويكون الثاني عشر الى اول التاسع عشر طهرامشكوكا ولا يكف
اخره ثلثة ايام عنديا فيفرغ عليه اكثر من ذلك فان قلت كنت احص عسرة ايام وكنت
احطط العسر بالعسر يومه فانه يكون لها من اول الشهر يوما من طهرامشكوكا
تفعل ما فعله المستحاضة وتفعل في اليوم الثالث الى اليوم الثاني عشر ما فعله المستحاضة
من الاحكام اذ قطع الدم فيه ثم تفعل من اول يوم الثالث عشر ما فعله المستحاضة
الى ان ياتي في العسر ويصلي وتصوم ثم يغتسل ثم تفعل ما فعله المستحاضة الى اخر
يوم الناموس والعشرين ويصلي وتصوم ثم يغتسل ثم تفعل ما فعله المستحاضة الى اخر يوم الناموس
ثم ياتي في العسر ويصلي وتصوم وتكون اليومان الباقيان طهرامشكوكا تفعل ما فعله
المستحاضة وتصوم وتصل وليس عليها قضاء في اليومين الاولين من اليومين الاخيرين في العسر
بها طهرامشكوكا ونقص ما عدا ذلك عند السافعي وعندنا نقضي عسرة ايام التي هي ايام حصة
عقبا وكذا اذا قلت كنت احطط ثلثة ايام من العسر بالعسر فانه يكون طهرها من اول الشهر
ثلاثة ايام ومرا حرة ثلثة ايام ويكون يوم الرابع الى اخر يوم الثالث عشر طهرامشكوكا
ثم يغتسل ثم تفعل من اول الرابع عشر الى اول الرابع والعشرين ما فعله المستحاضة ثم يغتسل
والا الرابع والعشرين تفعل ما فعله المستحاضة الى اخر يوم السابع والعشرين ثم يغتسل في
اخره تفعل ما فعله المستحاضة الى اخر الشهر وتصل ونقص ما عدا ذلك الا ايام
مشكوكا بها على مذهب السافعي وعندنا نقضي ايام الحصة لا غير وان قلت كنت احطط

اخره ثم يفعل ما فعله المستحاضة الى تمام الناموس والعشرين ثم يغتسل في اخره ثم يعمل ما فعله
المستحاضة الى اخر الشهر ثم على هذا الترتيب كلما انقضى من حصة ما يوم واحد وحطت العشرة
ما عسرة يربد في الظهر من اول الشهر يوما ومرا حرة يوما الى ان ترجع الى حصة ايام ونظرا لا
تتالي بحسب عليا فمفعلة الغسل على السبيل الذي نزلناه ويكون فاسد ذلك طهرامشكوكا او
تماما مشكوكا فيه فاد اذالت كان حصة ايام وكنت احطط احدى العسرات
بالاخر فانه يصير طهرامز اول الشهر سنة ايام ومرا حرة مثل ذلك ويصير اليوم الخامس عشر
واحد من عسراته مقطوعا به وان قلت كان حصة اربعة ايام ينقص الطهر من اول الشهر
سبعة ايام ومرا حرة مثل ذلك ومن اول يوم الرابع عشر الى السابع مثله ويصير يوم السابع عشر
مقطوعا على طهره وان قلت كان حصة ثلثة ايام كان طهرها من العسر الاول لثامنه
واحد ومرا حرة مثل ذلك ويكون الثاني عشر الى اول التاسع عشر طهرامشكوكا ولا يكف
اخره ثلثة ايام عنديا فيفرغ عليه اكثر من ذلك فان قلت كنت احص عسرة ايام وكنت
احطط العسر بالعسر يومه فانه يكون لها من اول الشهر يوما من طهرامشكوكا
تفعل ما فعله المستحاضة وتفعل في اليوم الثالث الى اليوم الثاني عشر ما فعله المستحاضة
من الاحكام اذ قطع الدم فيه ثم تفعل من اول يوم الثالث عشر ما فعله المستحاضة
الى ان ياتي في العسر ويصلي وتصوم ثم يغتسل ثم تفعل ما فعله المستحاضة الى اخر
يوم الناموس والعشرين ويصلي وتصوم ثم يغتسل ثم تفعل ما فعله المستحاضة الى اخر يوم الناموس
ثم ياتي في العسر ويصلي وتصوم وتكون اليومان الباقيان طهرامشكوكا تفعل ما فعله
المستحاضة وتصوم وتصل وليس عليها قضاء في اليومين الاولين من اليومين الاخيرين في العسر
بها طهرامشكوكا ونقص ما عدا ذلك عند السافعي وعندنا نقضي عسرة ايام التي هي ايام حصة
عقبا وكذا اذا قلت كنت احطط ثلثة ايام من العسر بالعسر فانه يكون طهرها من اول الشهر
ثلاثة ايام ومرا حرة ثلثة ايام ويكون يوم الرابع الى اخر يوم الثالث عشر طهرامشكوكا
ثم يغتسل ثم تفعل من اول الرابع عشر الى اول الرابع والعشرين ما فعله المستحاضة ثم يغتسل
والا الرابع والعشرين تفعل ما فعله المستحاضة الى اخر يوم السابع والعشرين ثم يغتسل في
اخره تفعل ما فعله المستحاضة الى اخر الشهر وتصل ونقص ما عدا ذلك الا ايام
مشكوكا بها على مذهب السافعي وعندنا نقضي ايام الحصة لا غير وان قلت كنت احطط

اربعة ايام من الشهر بالعسرة فانه يكون من اول الشهر اربعة ايام طهر انقبس ومن اخره من ذلك
 وكون من اول يوم الخامس الى اخر يوم الرابع عسرة طهر استوك كافي فعمل ما ينفع الشهر
 الى اخر يوم الرابع والعشرين ثم يغسل وتفعل الى اخر الشهر ما تفعله المستحاضة وتصور
 ونضلي ونفسي الصبر عند الشافعي في المستلوك فيها وعندنا ايام الحبر لا غير وادانك
 كنت اخلط بينه ايام من العسرة بالعسرة فانه يحتمل ان يكون اوله يوم الخامس واخره يوم
 عسرة ويحتمل ان يكون اوله يوم السابع واخره يوم السادس عشر وفي العسرة النافذة
 يحتمل ان يكون اوله يوم الخامس عشر واخره يوم الرابع والعشرين ويحتمل ان يكون اوله
 اول يوم السابع عشر واخره يوم السادس عشر فيحملها القبر بان اربعة ايام من
 الشهر طهر يقين ومن اخره مثل ذلك ثم تفعل في اليوم الخامس الى اخر يوم الرابع عشر
 تفعله المستحاضة ثم يغسل لا يقطع الدم ثم تفعل ما تفعله المستحاضة الى اخر يوم الرابع
 والعشرين ثم يغسل ثم تفعل ما تفعله المستحاضة الى اخر الشهر وقصلي الصوم على ما شاء ولا
 قالت اخلط سبعة ايام من العسرة بالعسرة فانه يحملها القبر ثلثة ايام من اول الشهر
 طهر او من اخره من ذلك وفما من ذلك على ما شاء وقصلي الصوم على ما مضى في اوله وفيه وان
 قالت كتب اخلط سبعة ايام من العسرة بالعسرة فانه يحملها العلم بطهر يومين من اول الشهر ومن
 اخره من ذلك وفما سها لحساب ذلك على ما مضى من الترتيب وان قلت كتب اخلط سبعة ايام
 من العسرة بالعسرة فانه يحملها العلم بطهر يومين من اول الشهر ومن اخره من ذلك
 فانه يحملها العلم بطهر يومين من اول الشهر ومن اخره وفما من ذلك تفعل على الترتيب الذي
 تفعل ما تفعله المستحاضة في اليوم الثاني الى يوم الحادي عشر ثم يغسل في اخره ثم تفعل ما تفعله
 المستحاضة الى يوم الحادي والعشرين ثم يغسل ثم تفعل ما تفعله المستحاضة الى اخر الشهر
 وتصوم ونضلي ولا يكون عليها قضاء الصوم في اليوم الذي تفعل فيها كانت طهارتها في
 في اليوم المستلوك فيه كونها طاهر او حائضا وعندنا نفسي ايام الحبر لا غير ما شاء
 في حائضه من ذلك من القمار عن عشرة ايام من الحبر وخطبه بالعسرة الاخر انما
 يكون على الترتيب الذي يشاء فان اصول المسائل هي التي ذكرناها وادانك كان حيض
 الدم وكنت اخلط النصف الاول بالنصف الاخير من الشهر يوم ولا ادرى ان كان فانه

يحتمل ان يكون حضا من اول يوم السابع ويكون اخرها يوم السادس عشر ويحتمل ان يكون حضا
 من اول يوم السابع ويكون اخرها يوم السادس عشر ويحتمل ان يكون اوله يوم الخامس عشر
 واخره يوم الرابع والعشرين فيحملها العلم بان ستة ايام من اول الشهر طهر يقين ومن اخره مثل
 ذلك تفعل فيهما ما تفعله المستحاضة ومن اول يوم السابع الى اخر يوم الرابع عشر تفعل ما تفعله
 المستحاضة ثم يغسل لا يقطع الدم الحبر عنده ثم تفعل من اول يوم الخامس عشر الى اخر
 يوم الرابع والعشرين ما تفعله المستحاضة ثم يغسل لا يقطع الدم فيه ثم تفعل ما تفعله
 المستحاضة الى اخر الشهر ثم على هذا الترتيب ما ذكره من المسائل من تقصير ايام الحبر عشرة ايام
 وراية الخلط في الايام من النصف بالنصف فان اصولها من ذكرها من ضبطها وقد فعل على
 اسخراج ذلك وادانك كان حيض ثبته ايام ونصف يوم وكنت اخلط ما لمع الا
 خير يوم كامل والكسر من ايامه فان هذه تعلم ان اليوم الكامل لا يكون ان يكون في النصف الاول
 واما ان يكون في النصف الثاني وادانك ان يكون في النصف الثاني كان ستة ايام ونصف
 اول الشهر طهر يقين تمام اليوم السابع والى اخر يوم السادس عشر حضا يقين فانه ما
 عمله الحائض من ترك الصوم والصلوة ثم يعمل في بقية الشهر ما تفعله المستحاضة وتصوم
 ونضلي وليس عليها قضاء في الصوم ولا يخلط ايامها الحبر على كل حال ومنى طالت في هذه السلسلة
 بعضها ان الكسر من الثاني كانت السلسلة بالعكس فيكون من اول الشهر الى اخر يوم الرابع عشر طهر
 يقين فانه ما تفعله المستحاضة ومن اول يوم الخامس عشر الى يوم الثالث والعشرين ونصف
 يوم حضا يقين فانه ما تفعله المستحاضة ونفسي في الصوم وما بعده الى اخر الشهر ثم تفعل ما تفعله
 المستحاضة ونضلي فيه وتصوم وليس عليها قضاء لا يقطع الدم وادانك كان حيض ثبته
 ايام ونصف وكنت اخلط لعشر اخر يوم كامل والكسر من اوله فان هذه تعلم ان الكسر
 لا يكون في العشر الاخر بل يكون في السبعة ايام الاخر من الشهر طهر كاملا والعشر الا
 الاول يحتمل ان يكون ابتدا الحبر من النصف الاخر من اليوم الثاني واخره يوم من الحادي
 عشر ويحتمل ان يكون النصف الاخر من اليوم الثاني عشر واخره يوم الحادي والعشرين
 يحتمل ان يكون اوله يوم السابع عشر والكسر في اوله فادانك ذلك فنبغي ان يعمل في الشهر
 بعملها المستحاضة في اول الشهر يوم ما ونصف ونضلي وهو طهر يقين وتصوم ولا نضلي
 عليها فيه الاعادة وتعمل ما تفعله المستحاضة من النصف الاخر من اليوم الثاني الى اخر يوم

٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥

الحادي عشر وصلي ونصوم ونهض الصوم عند الشافعي لانه مشكوك في طهره ثم
 احر يوم الحادي عشر لاحمال الانقطاع الدرمه ثم يعمل ما عمله المستحاضه عند كل ما
 الى احر يوم الحادي والعشرين ويصلي ونصوم ونهض الصوم لانه طهر مشكوك فيه عنده
 وعند ما لا يرمها فما الصوم الا قدر ايام الحصر ثم يغسل لاحمال الانقطاع الدرمه ثم يعمل ما
 فعله المستحاضه الى احر الشهر ويصلي ونصوم ولا نهض الصوم لانه طهر يقرب الظاهر
 فاذا كانت المسله نحالها الا انها قالت وكان الكسر من العشر الثاني كان تسعة ايام من اول
 الشهر طهر يقرب العمل فها ما عمله المستحاضه وتصل ونصوم وليس عليها فصلا لانه لا
 كمال ان يكون حصا ثم كمال ان يكون اوله يوم التاسع عشر واحره احر الصف الاول
 من التاسع والعشرين ولا كمال ان يكون لونه الصف الا حرم الثاني عشر ولا الصف الا
 من اليوم الثاني لكون الكسر من الثاني فاذا ثبت ذلك فلتعني ان يعمل ما قلناه تسعة ايام ثم يعمل
 ما عمله المستحاضه الى احر الصف الاول من التاسع عشر وتغسل لاحمال الانقطاع دم
 الحصر فيه ثم يعمل ما عمله المستحاضه عند كل صلوته الى احر الصف الاول من اليوم
 التاسع والعشرين وتصل ونصوم وكان عليها الفضا على ما قدمناه ثم تغسل لاحمال
 انقطاع دم الحصر ثم يفعل بقية الشهر ما فعله المستحاضه عند كل صلوته الى احر الشهر
 وليس عليها فصلا الصوم لانه طهر يقرب ثم على هذا الترتيب ما تركت من المسائل فان
 اصولها ما ذكرناه فلتعني ان تصبط الاصول وتفزع عليها على ما انفجها الطر فبقا
 سأل الله تعالى واذا قالت كان حصو تسعة ايام ونصف وكنت اخلط بيوم كامل وكان
 التسعة عشر من كتاب المسله مجاله لانه اذا كان التسعة عشر من الشهر لم يخلط بيوم
 كامل واذا قالت كان حصو عشرة ايام ولا اعلم هل كنت اخلط بالعشر والعشرين الى
 في يوم ليس لها زمان حصو يقرب ولا زمان طهر يقرب لا حصا ثم كان ان يكون حصه
 من العشر الاول وبعضه من العشر الثاني وكما ان يكون حصه من العشر الثاني وبعضه
 من العشر الاخر فاذا كان كذلك عملت ما عمله المستحاضه الى يوم العاشر ثم تغسل
 كل صلوته بعد ذلك الى احر الشهر لحو ان انقطاع الحصر فيه وتغسل فيه واذا قالت
 اخص عشرة ايام وكنت اخلط بالعشر والعشرين ولا ادري كان الترتيب في الجركا للرب

في اليوم على ما مضى القول فيه فلتعني ان تعرف الباب وتطو عليه المسائل فانه ثم في اليوم
 على هذه المسائل ما لا يحصى كثره من مسائل التلخيص على ما مضى اذ اربده الحصر بل انه
 ثم رأت يوما نقا وبو ما دما الى تمام العشر وانقطع كان الاحمال اياها العشر
 واما من الحصر حصر في ايام الطهر طهر فان كان ذلك عشره ايام الحصر في ايامه لانه احر
 اما ان يكون منبذاه او يتكور لها عاده او يتكور لها من غير عاده فاما سداد
 فانها تدع الصوم والصلوة اذ اربط الطهر صلب وصامت الى ان يسفر لها عاده ما من
 لها سهرار على ما مضى القول فيه فترى فيها الدم على حد واحد ووف واحد فعمل عليه
 واما قلنا ذلك لما روى عنهم عليه السلام من قولهم كلما رأت الطهر صلبا وكما رأت الدم
 تركت الصلوة الى ان يسفر لها عاده وان كانت لها عاده فاتها جعل ايام عدها كلها
 حصا سو اربط فيها الدم اسودا او احمر او نقا وما بعد ذلك تكون طهرا او لم يكن لها
 عاده بان يكون في تسببها وكان لها من تركت الصلوة كلما رأت دم الحصر واعسلت
 كلما رأت الطهر ونراعي من الحصر الطهر عشرة ايام على ما مضى القول فيه واذا
 الحصر طهرا بان رأت الطهر بعد ذلك ثم عاودها من العشره ايام كان العشر لها
 حيا وما يتكور في صامت وصلت فمات ذلك باطلا ويجب عليها فما الصوم والطهر
 وكور للزوج وطهرا في الايام التي ترى فيها الطهر وان خور ان ترى في تمام العشر ايام
 حضا فاذا انقضت بعد ذلك ان ذلك كان حضا لم يكر عليها شيء وميراث الاول من
 ثلثه ايام ثم رأت بعد ذلك ما نوما وبو ما لا الى تمام العشرة ايام فانه يكون كله
 على مذهب اكثر اصحابنا وعلى ما رواه بنو شهاب ماري في العشرة تعصها الى يوم فان
 ثم ثلثه ايام كان الكل حضا وان لم يتم كان طهرا وكذلك اذ اربط ساعة دما وساعة طهرا
 كذا في عشرة ايام لم يكر ذلك حضا على مذهب من راعى ثلثه ايام من اربط ويقول
 بصاد الثاني الى الاول يقولون طرفان كان ثم ثلثه ايام من حله العشرة كان الكل حضا
 وان لم يتم كان طهرا واذا اربط ثلثه ايام دما انقطع سبعة ايام ثم رأت ثلثه ايام وانقطع
 كان الاول حضا والثاني دما فاسبلا فان رأت اقل من ثلثه ايام دما ثم رأت الى تمام العشرة
 طهرا ثم ثلثه ايام دما الحصر كل الثاني دما حصر الاول دما فاسبلا ولا الحصر لا يكون اقل
 من ثلثه ايام فان رأت دما ثلثه ايام وعشرة ايام طهرا ثم رأت دما ثلثه ايام دما فاسبلا

لحمه الناس وان كان اقل من ثلثه انما كان ذلك ذم وسكاد والمنسحاضة لها ثلثه احوال
 حاله يرى الدم القليل ووجهه ان لا يرسخ على القبطه فعملها كحد الوضوء عند كل صلوة
 ويغسل القبطه والحرقه من الناس ان يرى اكثر من ذلك وهو ان يرسخ الدم على الترسخ
 لا يغسل عليها غسل الصلوة العده وكحد الوضوء عند كل صلوة فيما بعد مع غير الغسل
 والحرقه والثالثه ان يرسخ الدم على الكرسف وسيل عملها ثلثه افسال في اليوم والله
 غسل الصلوة الظهر والعصر جمع بينهما وعمل للتعرب والفسا الاخره تؤخر التعرب ويغسل
 العسا الاخره وغسل الصلوة الليل تؤخر صلوة الليل الى قرب الفجر ويغسل الفجر واليوم
 وان لم يغسل صلوة الليل اغسلت لصلوة الفجر وادفع لغير المنسحاضة ما تحب عليها من الاصل
 وتحد يد الوضوء لم تحرم عليها شئ مما حرم وعلى الخاص والمحرور وحها وطبها ومي صاب
 لم تحب عليها الفضا الا انما لا يحصر وان لم يفعل ما تحب عليها وما لم تفعل روى اصحابنا
 ان عملها الفضا ولا يجوز للمنسحاضة ان تجمع بين وضوء واحد وامام من سأل البول
 فغسل يده ان صلى بوضوء واحد فغسل يده لانه لا دليل على تحريم الوضوء عليه وحمله
 على المنسحاضة فاس لا نقول به وانما تحب عليه ان يشد راسه الى الجليل يقطر وعمله في الفجر
 او حرقه وتخطا في ذلك واذ انقطع ذم المنسحاضة في جلال الصلوة مص في ذلك
 ولم يطره من الاستسفاف ولا اعاده عليها لانه لا دليل عليه وان كان ذمها مصلا فوضا
 لم ينقطع ذمها من ان يدخل في الصلوة استساف الوضوء وان لم يفعل ومثل ما تنهى صلواتها
 سواء عاد اليها الدم من الفراغ او بعد الفراغ وعلى كل حال لا ذم المنسحاضة جرت
 ما انقطع وجب منه الوضوء واد ابوصاب المنسحاضة قبل دخول الوقت لم يصح وضوءها
 وان ابوصاب بعد دخول الوقت ومثلت عقبة كات صلواتها ماضية وان قضات في اول
 الوقت ومثلت في اخر الوقت لم يصح صلواتها لانها لو دخلت عليها ان تنوضا عند الصلوة وكل
 يصح ان يعقب الصلوة الوضوء ولا يخر عنه على حال واذ ابوصاب المنسحاضة للفجر
 حال صلواتها فاشان من الوضوء لانه لا مانع منه والخرج الذي لا يندمل ولا يسلط
 دمه مع عقبة عنه ولا تحب شدة عند كل صلوة وحمله على المنسحاضة فاس لا نقول
 به وكذلك القول في سائر الوضوء على ما بيناه من وقته
 المناس واجلها من الناس عماره عن الدم الخارج من فرج المرأة عند الولادة وهو ما خذ

من القصر الذي هو الدم وكل دم يخرج من الولادة لا يكون نفاسا لان ذلك لا يتصور الا مع
 الولادة او بعده ومسا كات الولادة لغامها او للنفاس او للاسقاط واذ لم يرض
 نفاسا لا يكون ايضا حاصلا فاذا نسا ان الحمل المستسحاضة حليها لا يرسخ الدم من الحيض ومن ولد
 ولم يخرج منها دم لم يغسلها حكم النفاس ويغسل بالنفاس جمع ما نزل من الحيض على
 السوا من المحرمات والمكروهات ويغسل العسل لا يغسل حكمها واد النفاس
 عدا اكثر اصحابنا من اكثر الحيض عشرة ايام وعنده قوم منهم يكون منه عشر يوما
 وما راد عليه لا خلاف بينهم ان حكمه حكم الاستحاضة فاما قبله فلا جد له لانه
 يجوز ان يكون لحظته ثم ينقطع فيحسب على المرأة الغسل له واد اول ذلك وخرج معها
 جميع الدم كان اول النفاس من الولد الاول وتسوي اكثر النفاس من وف الولادة الا
 حره لا راسم النفاس ثبوا ولهما اذ ارب دما ساعة ثم انقطع ثم عاد فليحرق وحها من
 العشر كانت الايام كلها نفاسا فان لم يعادها حتى تحو حرة ايام طهر كان ذلك
 من دم الحيض ولا يكون من النفاس لانه قد مضى بعد انقطاع دم النفاس طهر كامل اقل
 ما يكون وهو عشر ايام ومن كان يتو بعد حيض الحيض لا يغسل النفاس
 طهر بينهما الا بد من اقل الطهر بينهما وهو عشرة ايام لان روى من اقل الطهر عشرة
 ايام عامر النفاس والحيض فوجب حملته على عمومته فان رأت الدم بعد مضى طهر غلب
 النفاس اقل من ثلثه ايام لم يكر ذلك ومن مضى لا الحيض لا يكون اقل من ثلثه ايام لا يكون
 ذم فساد اذا كانت امرأه تحيض عشرة ايام ونظر عشر يوم في كل شهر ثم ولد
 وراقت عشرة ايام نفاسا وسنهر الطهر ثم رأت الدم وانصل اليها لم ينقطع ذلك عداها بل
 ترجع الى العادة التي كانت لها قبل الولادة من اعتبار الحيض والطهر

كتاب الصلوة
 الصلوة في اللغة هي الدعاء لقوله تعالى وصل علىهما ارضوا بك سألهم وقوله ما بها الذين اموا
 صلوا عليه هو وقال الساعر وصل على دينا وانتم يعني دعائها وهي في السبعة
 عماره عن افعال مخصوصة مرقام وكوع وسجود اذا اضافته الى كان مخصوصه وفي الناس
 من قال بها الشرع ايضا للدعاء او نفع في مجال مخصوصه والاولى هو واد الله ذلك
 فتخرج منها الى معرفة سبب احدها مما قبلها والاخر ما بها رهاه ايم قد ما على ضربين

ان القاص اذا ظهرت قبل غيب الشمس كان عليها الصلوات وانما اذا علمنا الا ان القاص
والجمع سها فقولوا له اذا خرج وقت الطهر لم يلزمه الا العصر لا غير وانما انما هو
الاحسان المبيد الى غروب الشمس على ضرب من الخسبات دور الفرض والاعجاب
وحكم المحذور والمعنى عليه والذي يبلغ والذي يسلم حكم الخاص على السوا وهي افان المح
او المعنى عليه فلان معنى الوقت مقدار رقة وجب عليه الصلوة على ما يشاء فليس
اليه الجوز قبل انقضاء الوقت او عند انقضاءه لم يلزمه فضا وبالله لا اله الا هو
الذي يمكنه ان يضيء من الفرض فيه واما القاصي اذا بلغ في خلال الصلوة بها الا يستطو
من كمال خمس عشرين او اثبات والوقت باق وجب عليه انما الصلوة وان لم يلزم
ساعدا عاذا هم اولها فاما الصوم فانه تمسك بنية الهام فادسا ولا فصاعليه ولا
هو الر والوعتر زيادة التي من الموضع الذي انتهى اليه النطل ورطل السحمر فاذا كان
موضع لا يكون للسحمر طرا ولا متراكمة وما اشتهها فانه يعتبر الزوال ظهوره
فاذا طهر الفرض على الروال وفي الدلا التي للشخص في عرف الزوال ان نصب محرم
طهره طر في اول النهار فانه ينقص مع اربع السحمر الى نصف النهار فاذا وقت
التي على الموضع فاذا ركب الى الزيادة وقد روي ان من توجه الى الركن العراقي
اد استعمل الفلة ووجد السحمر على حاجه الامر علم انها قد زالت فاما اعتناء ذلك
والقديم والقائمة وما اشتهه ذلك من اللفاظ التي وردت بها الاخبار فانها هي لغير
الناقلة فالناقلة محور فبما هذا المقدار ما ابلغ ذلك المقدار كانت البداية بالفرض اول
وهو الاوقات والتدريجات تراعى اذا كانت السحمر طاعة فاما اذا كانت السما من
وكم هو الزوال فيجب ان يراى بالصلاة لئلا يفتوت وقت الفضل فان يقول ما يقطع عنه
وغلب في طئه انه قد مضى من الروال مقدار ما كان يصلي فيه التوافل يد بالفرض وتركه لئلا
الى ان يقصها وكذلك اذا غلب في طئه تصو الوقت المختار يد بالفرض لئلا يفتوت الصلاة
فاخره غيره من ظاهره العبدالة عمل على قوله وبدا بالفرض لانه قد تحققت في ذلك
تحققه رد الاسمر وكذلك الاصحى يجوز له ان يقل قول غيره في دخول الوقت من
اليسف له بعد ذلك انه كان قبل الوقت اعاد الصلوة وان لم يكن كان بعد ذلك
حائرا ولم يلزمه شي فاما مع زوال الاحذار وكوز السما من حجة وجبة جاسية لا حول

ان يقل قول غيره في دخول الوقت فان كان من لا طهر له الى معرفة ذلك واستطاع حتى
يعلم في طئه دخول الوقت ويصل اذ ذاك وحكم المحذور التي لا تصلي في الروال والاحسان
وقات حكم الاحسان سواء معرفة الوقت واجبة للانصلي في غير الوقت فان صلح
الوقت بعد عدلا واسيا اعاد الصلوة وان حل في ما مارة على معناه طئه دخول
دخول الوقت في متى منها فاحذره فخرج منها قبل دخول الوقت اعاد على كل حال
وقب المغرب غسوة السحمر واخره غسوة السحمر وهو الحرة من راحة المغرب وعلامه
غسوة السحمر وانه ادخل الى الافاق والسما من حجة ولا جارية ودها وراها من غسوة
الصبر غير ودها وراها من غسوة السحمر من راحة المغرب وهو الاحوط طما
على القول الاول اذا غابت الشمس عن البصر ورأى ضوءه على جبل فاباها او مكان على جبل
اسكنه رية او شبهها فانه يصلي ولا يلزمه حكم طلوعها حب طلعت وعلى الرواية
خرى لا يجوز ذلك حتى تغيب في كل موضع براه وهو الاحوط وغسوة السحمر واد وقت
العشاء الاخرة واخره ثلث الليل وهذا وقت الاحتياط طما وقت انصروبه فانه يمتد في المغرب
الى ربع الليل وفي العشاء الاخرة الى نصف الليل وفي احكامنا من قال في طلوع الفجر طما من حب
عليه الفضا من احكام الاحذار والضرورات فانما يقول ما صاعليه الفضا الى الفجر
مقدار ما يصلي رقة او ربع ركعات صلى العشاء الاخرة واد الحق مقدار ما يصلي ركعات
صلى المغرب انصامها اسحبابا وانما يلزمه وجوبا اذ الحق قبل نصف الليل مقدار ما يصلي
فيه اربع ركعات او فلان معنى رقة مقدار ما يصلي بركعات المغرب وفي احكامنا من
قال اذا غابت الشمس ختم مقدار ما يصلي فيه ثلث ركعات وما بعد منسرك في طئه
ومن العشاء الاخرة الى ربع الليل الى اخر الوقت مقدار ما يصلي فيه اربع ركعات فحكم العشاء
الاخرة والاول الطهر واحوط به وبكره فسمية العشاء الاخرة بالعنه وكذلك بكرة
سمية صلوة الصبح ما الفجر بل سمان اسمي الله تعالى قال الله تعالى سبحان الله حين تمسح
وحين تمشكون يعني المغرب وصلوة الصبح وله الحمد في السموات والارض وعشيا وحين
نظفرون يعني العشاء الاخرة وحين تظهرون يعني الاولى وان سمي بغير ذلك لم يكن فيه
اتم ولا عقاب وصلوة الوسطى هي صلوة الظهر على ما روي في الاخبار واما اول وقت
الصبح فهو اذا طلع الفجر الباقي الذي يعترض في افق السما ويحترق عنده الاطل والنسب

يوجب العلم أو ينصب فله نصيبا في العلم عليه السلام أو واحد من الأمة عليهم السلام
أو علمهم صلوا إليها فان جمع ذلك تعلم القبلة ومن كان مكانه خارجا عن المسجد
عليه التوجه إلى المسجد مع العلم سواء كان غربيا أو قاطبا ولا يجوز ان يجتهد في بعض
بونها لانه لا يتعدى عليه طريق العلم ومن كان في راجل وهو في الحرم وامكنه من
القبلة من جهة العلم لم يجز ان يعمل على الاحتمال بل يجب عليه طلبه من جهة العلم
ويجوز ان يخرج من الحرم وقد قلنا انه يطلب جهة الحرم مع الامكان فان كان له طريق يعلم
منه جهة الحرم وجب عليه ذلك فان لم يكن له طريق يعلم منه ذلك رجع إلى القبلة
عمل ما رأت التي ذكرناها وعمل على غالب الظن فان فقد الامارات صلى إلى الاربع جهات
على ما قلناه فان لم يتسع له الزمان او لا يتم كمن في ذلك صلى إلى جهة متناهية على هذا اذا
كانوا جماعة وازادوا وصلوا جماعة حاز ان يقتدوا بواحد منهم اذا تيسر
وت حاله في التماس القبلة فان طلب في طريقهم جهة وتساوى في التماس حاز ان
انهمدوا به لا يرضونهم الصلوة إلى اربع جهات مع الامكان إلى واحد منها مع
وهذه الجهة واحدة منها متى اختلف ظنهم وادى احتمال كل واحد منهم
إلى ان القبلة في خلاف جهة صاحبه لم يحركوا واحد منهم الا قد انا كثر على حاله
لزم جماعة الصلوة إلى اربع جهات لفقد الامارات حاز ان يصلوا جماعة ويقتد
كل واحد بصاحبه في الاربع جهات واذا دخل غرب إلى بلد حاز ان يعمل إلى القبلة اليد
اذا علم في ظنه ضحكها فان علم في ظنه انها غير صحيحة وجب عليه ان يجتهد
ويرجع إلى الامارات البدالة على القبلة ومن فقد امارات القبلة او يكون من
لحسرت ذلك واحتره عبد مسلم يكون القبلة في جهة نعيمها حاز ان الرجوع إليه
والاعنى كور ان يرجع إلى غيره في معرفة القبلة لانه لا يمكن معرفتها بنفسه
والسافر يصلي الفريضة إلى القبلة لا يحوز له الا ذلك ولا يصلي على الراحلة مع
الاختار فان لم يمكنه ذلك حاز ان يصلي على الراحلة غير انه يستقبل القبلة
بتبشير الاحرام على كل حال لا يحوز له غير ذلك واما النوافل ولا بأس ان يصلي
على الراحلة في السفر في حال الاختار وكذلك حال المشي ويستقبل القبلة وان
لم يمكنه استقبل بتبشيره الاحرام القبلة والباقي إلى حيث تبشير الراحلة او
يصل

بتوجه اليه في مسه ولا طرفة التوجه إلى القبلة حال الركوع أو السجود وحوز له
ان يصير على الأيمان لم يسجد على الارض فان كان كما تقرر جازا فله ان يتوجه إلى
القبلة كان ذلك هو الا فضل وان لم يفعل لم يكن عليه شيء لان الاخبار الواردة في حوز
ذلك على عمومها هذا اذا لم يكن في حال كونه راكبا من استقبال القبلة فان كان
من ذلك ان يكون في نفسه واسعة يمكنه ان يتوجه إليها ويستقبل القبلة كان فعل
ذلك افضل وكذلك الصلوة في السفينة اذا لم يكن بدور بها حثت بدور بان لم
يمكنه صلى إلى صدر السفينة بعد ان يستقبل القبلة بتبشير الاحرام واما حال السفر
الخوف او حال المطاردة والمسايفة فانه يسقط فرض استقبال القبلة ويصلي كيف
شأه وتمكن منه ايما او يقتصر على الكبير على ما تبينه فيما بعد كل طوره فريضة غير
الصلوات الخمس من صلوة نذر او قضاء فرض او صلوة جازة او صلوة كسوف او
صلوة عيد لا يصلي على الراحلة مع الاختار وحوز ذلك مع الضرورة لعموم اخبار
النوع من ذلك وحوز ان يصلي النوافل على الراحلة في الاضطرار مع الضرورة والاختار
وفعلها على الارض افضل ومتى كان الانسان عالما ببلد القبلة غير انه اشتبه عليه
الامر لم يحركه ان يقتل غيره في الرجوع إلى اجدي الجهات لانه لا دليل عليه بل يصلي
إلى اربع جهات مع الاختار ومع الضرورة يصلي إلى اربع جهات متناهية وفي حال
الضرورة جازب صلوة لاجل الجهة التي قلده فيها هو محسب في الصلوة بها والاعنى
حوز لا عني ان يقتل من غيره ويرجع إلى قوله في كون القبلة في بعض الجهات متناهية
كان ذلك رجلا او امراه عبدا كان او حرا ضياعا كان او مائعا فان لم يرجع إلى غيره
وصلى ببلد نفسه واصاب القبلة كانت صلوته ماضية وان اخطأ القبلة اعاد
الصلوة لان فرضه ان يصلي إلى اربع جهات مع الاختار وان كان في حال الضرورة
كانت صلوته ماضية ولا يحوز له ان يقتل من الكافر ومن ليس على ظاهر الاسلام
ولا من العاصي لانه غير عدل له واذا صلى البصير إلى بعض الجهات ثم تبينه صلى إلى
غير القبلة والوقت باق اجازة الصلوة فان كان صلى ببلد انه اعنى وجب عليه ان يعاد
الصلوة وكذلك ان صلى بقوله ولم يعلم وجهه فان انقضى الوقت فلا إعادة عليه
لان يكون استند من القبلة فانه بعد ما على الصحيح من المذهب وقال قوم

مر اجابا لا عهد هذا اذا خرج من صلوة فان كان في خلال الصلوة ثم طرأ القلة فربما
او عرسه اليه بتي عليه واستقل القلة ونهتها واركان مستندة على القلة اعاذ من اولها القلة
فان كان على الصلاة اعمى الحرف بالخرافة فان دخل الاعشى في صلوة يقول واخطى بول
له الحرة القلة في جهة غير ما عمل عبد لها عذره فان فيها ويا في العبد المسمى في صلوة
وخلوها بغيره ولا يصرف الا بغيره اذ دخل الاعشى في الصلوة يقول يصير في القصر
ساقدا ما راب القلة صحيحة في على صلوة وان احتاج الى نامل كثير وتطلب اما ليد
من اعانها استأنف الصلوة لان ذلك عمل كثير في الصلوة وان قلنا انه يحصى مهلا لا
دليل على انها له كان قويا غير ان الا حوط للعبادة الاول فان دخل صلت في الصلوة
بغيره في صلوة لانه توجه الى القلة بغيره ماله يلو عن القلة فان التوى عنها التولا
بغيره الرجوع اليها بغيره بطلت صلوة واحتاج الى استينافها بقول من سجد له
كان له طريق رجوع اليها ونه صلوة فان وقف فليحتم حاتم في سجده حاز صلوة
بغيره اذا تساوت عذره الجهاب بعد قلنا انه يصلي الاربع جهات مع الامكان في غير
محس في حال الصلوة فان دخل فيها لم يطل على طئه اربعة في غير هائل اليها في غير
صلوة ماله تسند من القلة فان كان مستند بها اعاذ الصلوة كما قلنا مع العلم في اد
اجتهد قوم طادي احتفاء هم الجهة واحد في حارت صلوتهم اليها جماعة وفر اد
فان صلوا جماعة ثم راي الا ما في صلوة انه اخطار جمع الى القلة على ما فصلناه من رجا
الهاموس فان غلب ذلك على طئه فعلوا مثل ذلك وان لم يعلب على طئه لم يخلوا
على ما هم عليه ونهوا واصلوا بغيره في ذلك الحكم في بعض الهاموس في
فخرج على الاسان اربع امارات القلة كلها اراذ الصلوة عند كل صلوة اللهم الا ان
و دخل ان القلة في جهة بعينها او طرح لك ما اراذ صحيحة ثم علم انها لم يغير حاجله
التوجه اليها من غير ان يترك احدا في طلب الا امارات من من صلى في السجدة استند
تسكبه الا حرام القلة فان جارت اذ رجعها مع الامكان فان لم يمكنه صلى الى صدر
فان فصل في ما حوز الصلوة فيه من لباس في حوز الصلوة والفضل
والكان في جميع ما لبست من الارض من انواع الخسوس واللباس بشرطين احدهما ان يكون
يلكا او مباحا موانها ان يكون خاليا من كسبه فان كان معصوما لم يحرم الصلوة فيه

بول

و حوز الصلوة في السعد والوبر والصوف اذا كان في مأوى كل الجملة بشرط ان لا يفسد
ومني كان في مأوى كل الجملة لم يحرم الصلوة فيه من اوان العلب والاذلب وغيرهما فاما
الحز اذا كان خالصا فلا ينسب الى الصلوة فيه وان كان يحسبوا ينسب الى راب وعشرهما لا
توكل الجملة لم يحرم الصلوة فيها ولا يرمم المحرم لا خور ليسه الرجال ولا خور الصلوة فيه
كان سيداه او لحمة فطبا او كما ان الحوز خالصا جاز فيه والصلوة فيه ومسا كان العطر
او الكنار او الحزم مثله او اقل منه او اكثر بعد ان يكون في نفس الثوب طما لا يحط
ما العطر او الكنار لم يحرم المحرم عليه لخال ولا فرق بينه وبينه الا ان كان في رابطة
القطر او كان او ظهارة او يلقب به فلهما فانه لا حوز الصلوة فيه ولو كان على حية او ذله
او مومع منه فخر في حطة كثر الصلوة فيه ويكون محبة وجليد ما توكل الجملة ما كان
من ذلك حوز ليسه والصلوة فيه مسا كان مبدوعا ولم يكن بشرط ان لا يفسد في الاكل
لحمه لا حوز الصلوة في حله دكي او لم يركب في حوله يربح و حوز استعمله وليس في غير
الصلوة اذا دكي ورجع الا الكلب والحبر وانها لا يطهر ان كان كاه والرباع وعلى هذا
لا حوز الصلوة في العلب والارب والذب وسائر البساع والسناسير وغيرها فاما جلد
الكل كانه مما تذكره فيما بعد في رتبته رخصه في حوز الصلوة في القتل والسموم والا
جل ما هو منه فاما السموم والحيوانات لا طاف انه حوز الصلوة في جلد الميت لا يظهر
بالرباع مسا كل الجملة او لم توكل وكل ما كان الصلوة فيه منفردا حارب الصلوة فيه
وان كان من اربع من مثل النكة والجورب والعسوة والخف والعل والسرة فبعضه افضل
والثوب اذا كان فيه ثمانية وصور لا حوز الصلوة فيه وحوز لبس الصلوة في الاربع من
والسرة عنه افضل ومن اشترى جلد اعلى انه مذكي حلال في صلوة فيه وان لم يكن كذلك
اذا اشترى ذلك من سوق المسلمين في لا يستحل البسة ولا حوز ثوبه او ما من يستحل ذلك
كان ثوبا فيه ويكره الصلوة في السباب السود كلها ما عدا العمامة والخف فانه لا ينسب
بالصلوة فيهما وان كانا صودا ومن حوز لرجال الاموة في ثوب واحد اذا كان في ثوبا
فان كان في ثوبا كره له ذلك الا ان يكون تحته وبين رتبته العورة ويكره ان يكون ثوب
الجميع وكره استعمال الصلوة وان لم يكن في ثوب واحد كلف فعل اليهود وحوز ان يفرز ثوبه من ثوبه في ثوب واحد كلف فعل اليهود
واحد كلف فعل اليهود وحوز ان يفرز ثوبه من ثوبه في ثوب واحد كلف فعل اليهود

من اوبل السبه وطرح على عنقه حيطا او تكه وما اشبه هذا ويكره للرجل ان يصلي في عمامة
 لا يترك لها ولا يصلي الرجل وعليه لئلا يتركه موضع جبهة السجود وقاه لفرامه الفرائض
 ويكره للمرأة ان تصلي في الصلوة ولا تصلي الرجل وعليه في امسند ود الا هذا ان تجله الا في
 حال الحرب ويكره الصلوة في الشمس تنكس وان فعل السيد في مسك الصلوة في الغل الغل
 ويكره الصلوة في الحضر والحرم ومن اد اكار لها ساق ويكره للامام في الصلوة ان يركب
 مع الاختار ويكره ذلك عند الضرورة ولا يجوز الصلوة في الوقت الذي يكون ركوب
 النعال بولا الذي يوقه على ما ورد في الرواية وعندي هذه الرواية محمولة على
 الكرامة او على انه اذا كان احياءا رطبا لان ما هو خيرا اذا كان رطبا لا يتعدى منه الخامسة
 الى غيره ويكره الصلوة في الفلسفة والنكحة اذا عجز لا من وقوفه ولا يؤكل لحمه وكذلك
 اذا كان من جنس يركب ويكره الصلوة في الجديد المشقوق مثل السكين والسيف فان
 ضا في عمد او قرب فلا بأس به وكذلك حكم المنيح والبرن هم السود وجوز للرجل
 ان يصلي في ثوب المرأة اذا كانت مأمونة وكذلك تصلي المرأة في ثوب الرجل واد اعمل
 كما في سمنه يوما ولا تصلي فيه الا بعد غسله وكذلك اذا صبغ له لاني الكافور جوسوا
 كان خافا من اكل او كافر رده او كافر بوله او اذ استغفار يوما من سجن نبي من الغاسات
 او المستجاب فلا يصلي فيه حتى يغسله ويكره للمرأة ان تصلي في حلال لها صوت فان
 شاب ثماله يكره الصلوة فيها بأس ولا بأس ان يصلي في كفه طائرا اذا خاف ضياعه
 ولا يصلي في ثوب فيه ثمانين ولا في جانيه كذلك ويجوز الصلوة في خرق الجصايب للرجال
 والنساء اذا كانت ظاهرة في فصل في ذكر ما يجوز الصلوة فيه من
 وما لا يجوز من خور الصلوة في الاماكن كلها بشرط ان يكون ملكا او في ملك
 الملك ان يكون مازدا وبنا له والناسي ان يكون خاليا من كرامة فان صلى في مكان يعض
 مع الاحياء لم يكره الصلوة فيه ولا فرق بين ان يكون هو الغاصب او غيره من ادله
 بالصلوة فيه لانه اذا كان الامان معصوبا لم يكره الصلوة فيه وان كان في مكان يعض
 ولا يمكن الخروج منه ان يكون مجوسا او يخاف على نفسه في الخروج منه فله ان يركب
 له الصلوة فيه ومتى اذن له الملك في الدخول الى ملكه وانصرف فيه جاز له الصلوة
 لان ذلك من جملة التصرف وقد كان اذا دخل ملكه بغير اذنه وعلمه فشاها لخاله

لا يكره مالك الصلوة فيه من الصلوة فيه محبة وعلى هذا اذا دخل الاسان ما عسره
 في المعاري والاساس وعنه فانها يجوز ان تصلي فيها لان من العلم ان اصحابها لا يكرهون
 الصلوة فيها وانما التمسوع منه هو ما علم ان صاحبه كره له التصرف في ملكه على كل
 حال ولا يجوز له الصلوة فيه وامان حصل في ملك غيره ما ذنبه فامره بالخروج منه او بقله
 عن المقام فيه فان اقام في موضعه وصلى لم يكره صلوته فان شغل بالخروج وصلى في طريقه
 كما صلوته ماضية لانه مستأهل بالخروج وانما قبله فرض الله على من صوره غير ان
 هذا انما يخرجه اذا كان يصنع عليه الوقت فلما اذا كان في الوقت فسمع ان هذا الخروج
 او اقل ان يصلي لم يكره صلوته ويكره الصلوة في ارض عرس موهعا وادى محاب
 وادى السفرة والسيد اذ بات الصلوة وسر المقابر الا اذا اجعل فيه وسر الصلوة
 اذ عرس منه وشماله وقبلمه ولا يكره ذلك من خلفه وقد روي جواز الصلوة في الدور
 الامة عليهم السلام خاصة في النوازل والاحوط ما ندمناه وانزل الير والسنة اذ كان
 الحسمه من السجود عليها ومعاطر الابل وقرى النوازل وجوف الوادي وحواد الطرق في
 الحمامات وليس ذلك لمحظون لانه ان صلى في هذه المواضع على السطح الا ان كان في
 كاس صلوته ماضية ومسح ارضه عليه ومن ما يكره سائر ارضه وادى لم يعمل
 فلا يقطع صلوته ما يكره من كلب او حزن بل وامرأة او رجل وغير ذلك ويكره العريضة
 خوف الكعبة فان تصدق عليه الوقت ولم يكره الخروج منها حاز ان صلى فيها وقتها كان
 محسوبا فيها واما النوازل فانه مأمور بالصلوة فيها ومضى ان يهرم البيت حاز الصلوة في حبه
 وان صلى في البيت الكعبة روى اصحابنا انه يصلي مستلقا ويصلي الى البيت المعمور والسماء الله
 او الربعة على الخلاف فيه انما يكره البيت بالضرر اذ ان صلى اذا كان جوفها
 كانت صلوته ماضية سواء كان السطح له مشرة من غير الباب او مشرة من ارضه المشرة وسوا
 وقف على سطح البيت او على حائطه اللهم الا ان يقف على طرف الحائط حتى لا يقع
 حرم البيت فانه لا يجوز حمله صلوته لانه يكون حمله مستند من الصلوة ولا يصلي في الصلوة
 طامرا ويكره ان يصلي الى بعض الميادين او الى ناحية الباب وسواء كان الباب مفتوحا او لم يكن
 وسواء كانت الباب عتبة او لم يكن فان الصلوة حاضرة في جميع هذه الاحوال وسواء صلى
 منفردا او جماعة فان الصلوة ماضية ومتى انهدم البيت وصلى خوف عزمته كان

اذ انقضى من اليد حركته فله على ما قلناه هو والكعبة سواء من ان ينظر اليها بالصلوة
 فيها ولا يصلي على الخمار لم يرد على الارض فليس موقفه ما مسجد عليه فان لم يجد صلبه
 اليه لم يجد عليه مع الصلوة فان كان في ارض وجعل في جال خوض الماصلي اما ولا مسجد
 عليها ولا يصلي في صوت النيران والسر ذلك في المخطورة والصلوة في الظواهر من الجواد
 للسر في السر وكور الصلوة في البج والكنايس ويكره في صوت الجوس وان نزل في الموضع
 بالما فاد اجب على فيه ولا يصلي في قبلته او شميه او شماله صور وتامل الا ان تعطيها
 فان كان تحت رجله لم يكن نهاس ويكره ان يصلي في قبلته وان في حجره او قفيل او
 غيره مما وجد ذلك بغيره ان يكون في قبلته سبقت مشهرا لا بعد الخوف من العود والاصل
 الرجل والرجسه امره ان يصلي موا كانت مفيدة او لم تكن كذلك فان فعل بطلت
 صلواتها فان صلت خلفه في صف بطلت صلوة من عن يمينها وشمالها ومن كان يات بها
 ولا سطل صلوة عن يمينه وان صلت تحت الامام بطلت صلواتها وصلوة الامام ولا سطل
 صلوة المامومين الا من هم وراء الصف الاول فان كان من يمينه او من شماله فاعده
 ولا يصلي او من خلفه وان كانت فصل لم يكر صلوة واحده منها باطله فان اجتمعوا في محل لم
 الرجل ولا او النساء ولا تصليان معا في حاله واحده ويكره الصلوة في موضع يترد عليه
 قبله من ربه او يتردد وكذلك يكره الصلوة في بيت فيه محوسم ولا يكره اذا كان فيه يهود
 او نصراني ويكره ان يصلي من يمينه محف مفنوح او موق كسب لانه مشعله على الصلوة
 من وسحب ان يكون جميع مكان الماصلي طاهرا لا حاسية فيه غير انه موق كان مع
 سكونه طاهرا وعلى الماصلي حاسية ناسية لا بعدى اليه اجزت صلواته موا تحركت حركه
 او لم تحرك بان يكون الحاسية في اطرافه فصل في ستر العورة
 ستر العورة من السرهما القبر والذير واجب على الرجال والفضل في ستر ما بين السر والركبة
 الركبة وستر الركبتين مع ذلك والفضل من ذلك ان يكون عليه ثوب صفيق او اقل من ذلك
 عوراه في الصلوة وجب عليه سترهما ولا سطل صلوة موا كان ما انكشف عنه طلا
 او ثياب اعضاءه او كله فاما الحشمان فان قدر على ما يستريح عورته من غير اذ وروا طين
 به وجب عليه ان يستريح فان لم يقدروا وجد موصفا يستريحه وجب عليه ان يستره
 ويصلي قائما وان لم يقدروا على ذلك وكان في موضع لا يراه احد صلى قائما وان كان تحت

لا يمان ان يطلع عليه غيره صلى من جالس فان كانوا جماعة صلاوا صفوا واحدا من طهر في
 بقية من امامهم بركبته وان كان مع واحد منهم ثوب صلى بهد ذلك على ان يستره
 صلى مفردا وسحب لمان تعجز فله لغره واحدا واحدا حتى يصلوا كلهم مع ستر العورة
 فان لم يفعل لم يكر عليه ذلك هو واما المرأة الجرة فانه يحس عليها ستر راسها ووجهها
 من غير انها الى ذمها ولا يحس عليها ستر الوجه والكفين وطهور القدمين وان ستر يكتف
 افضل والفضل لها في طه ابواب مفيدة وتسمى ودرج هو واما الامه فلا يحس عليها ستر
 راسها موا كانت مطلقه او مبدية او ام ولد لم يرو حجة كانت او عمر من وجهه ولا كانت
 مكانه مسر وطه عليها فهو كالقبر سواء وان كان مطلقه وفلاذد يستر كاشفا
 وانعوت بعضها او كان بعضها حرام غير مكانه تعلت ما فعله الحرة سواء ان اعف
 المملوكة في حال الصلوة وفدت على ثوب تعطي راسها وجب عليها الحلة ونقطة الرأس
 به وان لم يستر لها ذلك الا ان تسمى اليه خطي طيلة من غير ان تستدبره فله كل من ذلك وان
 كان يستر منها وخاف فوات الصلوة او احتاجت الى استنداب لقلبه صلت جامدة
 لسر عليها مكي ولا سطل صلواتها لانه لا دليل على ذلك فاما ما عدا الرأس فانه يحس عليها
 تعطينه من جميع حسدتها لان الاحسان وردت بان لا يحس عليها ستر الرأس واليدين ويحس
 كسبه ما عداه ولا يمان ان يصلي الا فاسان في ثوب وان لم يزر رجليه فان كان في الثوب
 حرق لا نوارى العورة لا بأس وان جازى العورة لم يكره وكيفية الثوب ان يكون صفا
 لا يري ما تحته فان ظهر ب البشيرة من تحته لم يكره لانه لا يستر العورة فان لم يجد ثوبا ستر
 العورة وجب عليها طاهر لا وروا قرطاسا او شيئا عكفان ستر عورته وجب عليه
 ذلك على ما قلناه وان جحد طيبا وجب ان يطير عورته به فان لم يجد وجب نقاء جمل فيه
 وملي فيه قائما فان لم يجد صلى من قعود على ما قلناه فان وجد ما يستريحه من عورته
 وجب ستر ما قدر عليه فان اعجزه غيره نوا او وهبه وجب عليه قوله وسر عورته
 لانه صار ممتكنا واذا كانوا جماعة طهارة مع واحد ثوب يغير واحد بعد واحد
 وجب عليه قوله ولا يصلون عورة فان خافوا فوات الوقت صلاوا امره فليستر
 الثوب وكذلك ان كانوا في شقبة ولم يكر لهم موضع وكان لواطاسا تظروا حتى
 واحد واحد تانها في موضعه فان خافوا الفوت صلاوا من قعود وان ارادوا ان يصلوا

فوان الوقت

حارة حلس امامهم وسطهم ولا يسهلهم الا ان يسهلوا العورة فخرج عند
 غمهم وان كان سوا رجلا صلوا منهم من عن السبالة لا يمكنهم الوقوف معهم في
 فسد صلوة الجميع وان وقع رجلهم نظر الى عورتها فان كان يراها وسهله
 حارة ذلك والاصل كل واحد من الغرض من غير ان يسهل الرجل في غير واحد
 وان زار مجلوه واسخ الحبيب كان او ضيقه في قوله كان او غلبه كان فيه سر
 اوله يكره والا فضل ان يكون لحيه مبرز او نزل الهمس على نفسه فاما عند الوسط فله
 والصلة التي لم يزل ولا يحك عليها عظمة الرأس وحكمها حكم الامة فارطعت في حال الصلوة
 الحضر بطلت صلواتها وان بطلت بعد ذلك عليها ما على الامة اذا اعتقت ميتوا
 فصل
 في ما يجوز السجود عليه وما لا يجوز ولا يجوز السجود الا
 على الارض او ماثلته الارض مما لا يفسد بشرط ان يكون له التمسك فيه
 بالملك او الاذن الثاني ان يكون خالصا من نجاسة فاما الوقوف عليه فانه يجوز وان كان
 عليه نجاسة اذا كانت بآبسة لا يبعدى اليه وان كانت رطبة لم يجز والتمسك به
 على هذه الجملة لا يجوز السجود على الكتان والقطن والصوف والشعر والوبر والمجاد
 كلها مذكرة كانت او غير مذكرة مدبوغة كانت او غير مدبوغة مما ينوكل لحمه او
 لا ينوكل وكذلك حكم ما عمل من هذه الاخشام لا يجوز السجود عليه والتمسك بها والمطوق
 لا يجوز السجود عليها وكذلك الخشب والزرنيخ والورقة وصحيف العباد من الخشب والفضة
 والصفرة والخامس الحديد وغير ذلك لا يجوز عليه فاما القبر والقبر فلا يجوز السجود
 عليها مع الاختيار فان اضطر الى ذلك بان يكون بحيث لا يقدر على غيره ولا معه ما
 يغطيه حاز السجود عليه وكذلك ان كان في ارض من مضاجع السجود على توبتي
 الحجر وان كان فطنا او كانا ولا يجوز السجود على ما هو بعضه مثله او كفه او ساعده
 وغير ذلك فاما ما يثبت من غير ما كولات والمبوسات يجوز السجود عليه من سائر
 انواع الخشيش وكذلك اذا حصل في موضع قدر لا يقدر على موضع طاهر حاز ان
 سجود على القطن او الكتان او المرقع على سواهما ويجوز السجود على الجص والجر
 والحجر والخشب ولا يجوز على الزجاج ولا على الرماد ولا يجوز ان يسجد كفا من حجر
 البساط ويسجد عليه ولا يسجد على الضمير ورج والسجادة اذا كانت معجولة بالخط

في الارض والارض
 في الارض والارض

يتفرع
 حاز
 في الارض
 في الارض

في الارض والارض
 في الارض والارض

حاز السجود عليها وان عملت بالسجود وكانت ظاهرة مع الجملة عليها خروجه
 حكمه المحض وما جعل من سبب الارض ومكره السجود على القطن او اذا كان يطوقه
 لحسن القراءة فان كان خاليا من كراهية ولا يحسن ان يراها او كان مغطيا بالستر
 هة هو والوارى في الحضر وكان يميل من ثبات قصر القطن والستر اذا كانا حاسه
 مثل البول وما اشبهه وحققها التمسك حاز السجود عليها فاما عند تركه
 فانه لا يبطر بالتمسك وان حققها الرخ او القلي لم يجز السجود عليها وحكمه لا يكره
 عليها الخاصة ما يبطر حكم البوارى والحضر سوا او متى كانت النجاسة جامدة لا يقطعها
 عن القس والبالا ولا يجوز ان يسجد على ما لا يبر له طر جاف الرضا جاز ان يسجد على حبه
 فان لم يكن معه ثوب يسجد على كفه واذا حصل في حجر ولم يتعد ما يسجد عليه جاز
 ان يسجد عليه اذا مكن جهة من السجود عليه فصل
 في ما يجوز السجود عليه وما لا يجوز ولا يجوز السجود الا
 على الارض او الارض او ما مثلها من نجاسة فاما الوقوف عليه فانه يجوز وان كان
 عليه نجاسة اذا كانت بآبسة لا يبعدى اليه وان كانت رطبة لم يجز والتمسك به
 على هذه الجملة لا يجوز السجود على الكتان والقطن والصوف والشعر والوبر والمجاد
 كلها مذكرة كانت او غير مذكرة مدبوغة كانت او غير مدبوغة مما ينوكل لحمه او
 لا ينوكل وكذلك حكم ما عمل من هذه الاخشام لا يجوز السجود عليه والتمسك بها والمطوق
 لا يجوز السجود عليها وكذلك الخشب والزرنيخ والورقة وصحيف العباد من الخشب والفضة
 والصفرة والخامس الحديد وغير ذلك لا يجوز عليه فاما القبر والقبر فلا يجوز السجود
 عليها مع الاختيار فان اضطر الى ذلك بان يكون بحيث لا يقدر على غيره ولا معه ما
 يغطيه حاز السجود عليه وكذلك ان كان في ارض من مضاجع السجود على توبتي
 الحجر وان كان فطنا او كانا ولا يجوز السجود على ما هو بعضه مثله او كفه او ساعده
 وغير ذلك فاما ما يثبت من غير ما كولات والمبوسات يجوز السجود عليه من سائر
 انواع الخشيش وكذلك اذا حصل في موضع قدر لا يقدر على موضع طاهر حاز ان
 سجود على القطن او الكتان او المرقع على سواهما ويجوز السجود على الجص والجر
 والحجر والخشب ولا يجوز على الزجاج ولا على الرماد ولا يجوز ان يسجد كفا من حجر
 البساط ويسجد عليه ولا يسجد على الضمير ورج والسجادة اذا كانت معجولة بالخط

في الارض والارض
 في الارض والارض

يتفرع
 حاز
 في الارض
 في الارض

و نوب ظاهر اذ اصاب نوبه نحاسه لا يعرف موضعها وحده غسله كله فاعلم انما
في احد الكبر وحده غسلها فان لم يكن معه ما يغسله به صلى عروانا ان مكه والا
صلى فيه ثم اعاد الصلوة فان كس احد كعبه لم يقطع احد من اجزائه التكرير وكذلك ان
امان بموضع النوب لم يقطع بموضع لا يجوز التكرير ويصلي عرونا او ينقطع ويصلي
في كل واحد على الانفراد واذا اصاب الارض نحاسه ولم يعرف موضعها فان كان النوب
مقصودا نجسه وصلى في غيره من باب ودان وما اسبه ذلك وان كان في كس من الارض صلى في
سائر الارضين او اصل الطهارة هذا اذ لم يكن معه ما يغسله به فاما ان كان معه ما يغسله
عليه صح عليه من ذلك المصير كغسله وسحب خفيه وقضيه ونسائه او اجزائه فان
انصر على الغسل لجزائه فان بقي له ان يستحب صبغته بالمشي وبما يغسل به ولا يجوز الصلوة
في نوبه الخاف من ان يعلم فيه نحاسه وكذلك نوب الحب فان عرق فيه وكان الخاف
من جزائه روى انما لا يجوز الصلوة فيه وان كانت من حلال لم يكن بأس به ونوب
في سائر ذلك تغلط في الكراهة ودرى ساد الصلوة لو صلى فيه والهي لا يجوز
الصلوة في قلبه وكثيره ولا ينزله عن الغسل بالماء والمعدى والودى طاهر ولا
يجوز الصلوة في ثياب الكفار التي ياتسروها باجناسهم الرطبة او كانت التماس رطبة
منه سواء كانت اقل من ذلك او لم يكن بها كبر ذلك ولا بأس بلباس الصبيان والمعلمين في
النحاسة اذ كانت يابسة لا يمس بها النوب ولا تغلفه نجسه وكذلك الحي من سائر
الحيوان اذ اجتر عظم يعظم ميت لا يجب قلعه لا العظم لا تحسن النوب وان كان حيوان
خيل البهي كالقلب والخمر وفيه ثياب مسابيل اجزاءه بمكة قلعه من غير مشقة فانه
الحب قلعه لا خلاف انما لم يكن قلعه مستهفها ان يكون قد نبت عليه اللحم ولا خلاف
على البهي فانه لا يجب قلعه لانه ما جعل عليه في الدين من حرج البتة انما على
البهي قلعه فلا يجب ايضا قلعه الذي يجب قلعه من غير مشقة متى لم يقلعه صلى
نظمت صلوة له حاملا للنحاسة وعلى السلطان اجزائه على ذلك فان مات ولم يقطع
فلا يجوز قلعه اذا اضطرر قتل الانسان وحركت ولم يندرك ان له ان يطرأ شي
طاهر كالفضة والذهب والحديد ويحذر ذلك لان جميعه طاهر ويكره ان يغسله
سعره من رجالاته او امرأه فان نزلت المرأة ذلك لم يجرها لم يكن عليها شيء

والافضل بوجهه والماسطة لا ينبغي ان يفعل ذلك فاعلم ووصلت سعي يا سعي
الادبي مما هو طاهر كان جازيا له اذ لا اله الا الله على الارض وطهره ان يطرحه
ذ نوب من ما وجد طهارة الارض وطهارة الموضع الذي هو على ذلك الهواء
بالانوار وحده ان يطرح من ذلك وعلى هذا لا اله الا الله عليه السلام امر يدوبه
على بول الا عرقا اله الذي يناله النحاسة نجس لانه ما طهره الله خاصة وفي الناس
من قال ليس نجس اذ لم يغلب على احد اوصافه بدلا له ان ما بقي في النوب خمره وهو
طاهر بالاجماع فاما اصله فهو ماله وهذا قوي والا والحوط والوجه مما لا يطهر
على غير المشقة اذ لا اله الا الله في موضع فانه يروى انما نجس اما احدهما ان كان عليه
الماحي نجسه فلا يرى له الا طاهر ولا راحة الثاني ان لم يكن عليه سائر ما حار
فانه بطهر الثالث ان يحفر الموضع في حال رطوبته البول فينقل جميع الاخر الرطبة
وطهارة ما عداه السراج الحفر الموضع وينقل به حتى يخل على الظل فينقل جميع
الاخر الى اصابها النحاسة الخامس ان يحفر عليها مطرا حتى يتساقط فيه بمقدار ما يذوب
من الماء السادس ان يحفر الموضع بالسمير فانه يحفر طهارة فانه يحفر بغير السمير
وحكم الحفر حكم البول اذ اصاب الارض الا اذا احفرها السمير فانه لا يحفر طهارة
وجعله على البول فاس لا يجوز استعماله واذا اصاب الحمر الارض وطهر بولها
ما قدمناه ولا يحكم مع بها احد بولها او اضافها لونها او اخلتها لونها احد الامر على
نفا العسل الا ان ينظر في نجسها بالمحاذرة فيحذر يحكم طهارة وبول المحرور والمطرب
حلمه حكم واحد واذا اصاب الارض بول وجففها السمير حار السمير وها قد
قدما كراهية الصلوة الى شيء من العصور وفصلناه فاما اذا نبت في راحة فانه قد
صار الميت رويما واختلف بالتراب فلا يجوز السجود على ذلك التراب لانه نجس فانه
يعلم ان هناك ميتا اخلط لجان والاول نجس احتساطا والا فالاصل الطهارة فان كان
اقتصر طهارة علمه لم يضر ولا تنظر الصلوة عليها والسجود وان كان مكرها فاما اذا
كانت مفردة مجهولة فلا بد من هي منبوسة أولا فالصلوة تكرر وان كان الا والى
م والنحاسة على من يبر مانع وجامد بالماء قد نبتا كفية بطهرها من الارض والماء
لا تخلو من احد امرين اما ان يكون غينا فانه ممتنعه من التراب او مستهلكه فانه

فان كان عينا فائمة فالعذر والدم وغيرهما وحلده المسته ولحمه بطرف فان كان علة
 بانه فادان الهاجر الى مكان كان مكانها طاهرا وان كانت رطبة فادان الهاجر في طهها
 في المكان فذلك الرطوبة بمنزلة البول وقد مضى عليه وان كان العن مستهلكه فيها
 مخلود البول في جوفهم والعذرة وحرد لك بهذا المكان لا يظهر صب الباطل عليها وانما
 حور السجود عليه باحد من رفع التراب حتى تحقوا به لم يتبق من الخماسة شي حال الثاني
 ان نظر المكان بطرطاهر فيكون حايلا دور الخماسة فيكون السجود على الجائل فارض
 لن لا حور السجود عليه فان حمله النضيل معه لم يحرك صلوة لانه حامل للخماسة فان طلع
 اخر اطهره البار وكذلك الجفص ويكره ان يلى الساجد بذلك ليس في مواضع الفرس
 فان جعل تحت السجود عليه وجار ان يلى له ليطان فادان اصابت الارض كحاسة وتغير البيع
 لم يحرك عليه وان لم يغير الوضوء وتعلب الناجية الى فيها الحاسة تحسها وان لم يغير
 له اضلا على كف مثالا في معرفة ذلك لا طريق اليه ونسوق له فيما لم يتغير له جمع
 الا يروى في الدان لا ينصلي على الارض الا اذا كانت العمامة على احد طرفيها وانما
 الاخر طاهر فترك الطاهر على راسه والطرف الاخر على الارض او على سبيل هو
 واقف عليه فحرك فحركه او لم يترك صحت صلوة لانه ليس حامل للخماسة ولا لاس
 لرب كسر ومي شذ جلا في كل او في شقفة فيها كحاسة اما في موضع الحاسة
 او في موضع طاهر والطرف الاخر معه سوا كان واقفا عليه او في يده او مستندوا
 به فانه لا ينظر صلوة لانه لا جائل عليه من حمل صونا طاهرا مثل الطيور وغيرها
 او من حمل صعبا وضبا صعبا لم ينظر صلوة فان حملها وهو يحس من القلب والحزن
 والارباب والتعلب بطلب صلوة فان حمل فارورة فيها كحاسة مستندوه الراس بالارض
 فعملها في شقه او حبه بطلت صلوة لانه حامل للخماسة وفي الناس من قال لا ينظر فيها
 على حمل حمار في جوفه لحاسه والا ولا مع هو والتختر بالذهب حرام على الرجل وذلك
 لسر الحزين ومباح ذلك للثياب والستات بلون من الالوان والتختر بالحديد
 مكره في الصلوة ولا يجوز للثياب في حوله سبي من المساحد الا بالاذن ولا يغير
 الاذن ولا يحل له ان يذره في ذلك لانه يترك محسوسا وحده من الثياب
 باله في حذر الاذان والاقامة واحداها هو الاذان والاقامة

سنان موكرا ناس في غسل الصلوات المفترحات في اليوم والليله للمفرد واسما ما احسد
 الاقامة وهما واحسان في صلوة الجماعة ومنى صلى جماعة بعد اذان واقامة لم يخاصه
 فصله الجماعة والصلوة ماضية واكد الصلوات بان فعلها ما خسر فيها المراه
 واكد من ذلك الحرب والغداة لانهما لا ينقصان في سفر ولا حضر ولا حور ولا دار ولا
 فامه لشي من الوافل فاما قضاء الفرائض فيسحب فيه الاذان والاقامة كما سمي والاذن
 وكب في الوضوء الذي كب وهو لا يصلوا جماعة فضا ومنى دخل المنفرد في الصلوة
 عرادان واقامة استحب له الرجوع ما لم يركع ويؤذون فيتم ويسبق الصلوة فان رجع معي
 في صلوة والاذان ما خرد من الوضوء انما اعلى النبي صلى الله عليه واله والارباب والمسلمين
 والرجوع غير مسنون في الاذان وهو كزار الكبير والشهادتين في الاذان فان اراد
 فنية غير حار تكرار الشهادتين والتسبب مكره في الاذان وهو في الصلوة حرم
 اليوم في صلوة العشاء والعشاء الاخره وما عداها من الصلوات في خلاف انه لا يركب
 فيها عذبة وشتم لان على الواجب والمستور فالواجب وهما الترتيب لانه لا يجوز لهم
 بعد الفصول على بعض المستور غير اشيا ان يكون على طهارة واسبا ما اكد في الاقامة
 وان يكون مسبقا لليلة ولا يتكلم في حلا لها ويكفر فانها مع الاحتياط ولا يجوز
 ما شيا ولا ركبا وبين الاذان وتكرار الاقامة ولا يعرف او اخر الفصول وبطلت بها
 لجلسه او تحديه او خطوة او ركوع فانه لا في المغرب فانه لا ناطله قبل الغرمة لتضييق
 الوقف واستدائها كيدا في الاقامة ومن شذ جلا في حياها حول الوقف ومدوى حوان
 بعد الاذان لصلوة العشاء تنبيه القامير ولا بد من اعادته بعد ذلك الوقف ولا بد من
 ان يكون الاذان في السارة او على الارض والشاره لا يكون ان تعل على حائط المسير ويكره
 الاداء في الصومعة وان وضع اصبعه في حال الاذان كان جائزا وان لم يفعل يكره
 ماسر وسحب رجع الصوت بالاذن من غير ان يطلع صوته وان كان يطلع بالاذن
 فان جاز له السبا وان كان في الاقامة استحب له الاستقبال اذا كان الاذان لا يتعلق
 فاما اذا يتعلق بها جاز السبا عليه والسكوت اطول من قول الاذان فطل عليه وسحب
 معه الاستقبال والقليل لا يؤخر ذلك او اخر الفصول موقفا عنه غير عريه فان
 احرب لم ينظر عليه من رايه في حلا لها او اعلى عليه ثم انبته او افاق سحبت له

فان شاب عسا فائمة فالعذرة والدم وغيرهما وحلده المسته ولحمه بطرف وان كان عليه
 بانه فاد ان الهاضم الكان كان مكانها طاهرا وان كانت رطبة فاد ان الهاضم في رطبتها
 2 الكان فذلك الرطوبة بمنزلة البول وقد مضى حكمه وان كان العبر مستهلكه فيها
 مخلود الهوى والجوهر والعقدة ونحو ذلك فهذا الكان لا يظهر صب الماء عليه ولما
 خور السجود عليه فاحدا من رقع التراب حتى يخفوا به لم يبق من الخامسة شيء حال الثاني
 ان ينظر الكان بطرطاهو فيكون جاللا دور الخامسة فيكون السجود على الجائل فان ضرب
 لن لا خور السجود عليه فان حمله النضيل معه لم يكر صلوة لانه حامل لخامسة فان طوى
 اخر اطهر به النار وكذلك الجرح وبكره ان ينسج المسحود بذلك ليس في مواضع العبر
 فان فعلت السجود عليه وجاز ان ينسج للخطان فاد اصابت الارض خامسة ونفس السجود
 لم يسجد عليه وان لم ينعن الهومع وبعب الناجية الى فيها الخامسة لخبثها وان السجود
 به انشلا على كف مثلا لا معرفة ذلك لا طريق اليه وشق لا به رعا لم ينعن له جمع
 الارض مودى الى الارض في الارض اذ اصاب العمامة على احد طرفيها وانظر
 الارض طاهرا فترك الطاهر على راسه والطرف الاخر على الارض او على سبيل موى
 واقف عليه فحرك حركته او لم يترك صحت صلوة لانه ليس حامل لخامسة ولا لاس
 ارب كسره ومي سجد جلا في كلب او في شقيقة فيها خامسة اما في موضع الخامسة
 او في موضع طاهر والطرف الاخر معه سواء كان واقفا عليه او في يده او مستندوا
 به فانه لا ينظر صلوة لانه لا يدل عليه من حمل حيا طاهرا مثل الطيور وعينها
 او من حمل صعبا وضبا صعبا لم ينظر صلوة فان خروا وهو يحس من الكلب والحرث
 والارب والعلب ينظر صلوة فان حمل قارورة فيها خامسة مستندوه الارض السجود
 لعلها في شتمه او حبه بطلت صلوة لانه حامل لخامسة وفي الناس من قال لا ينظر قايما
 على حال جوار في جوفه لخامسة والا والجمع هو المختار والذهب حرله على الرحا وذلك
 ليس الجرح ومن مباح ذلك للنساء والنسب الثياب المقلقة بلون من الالوان والخمر بالحديد
 مكرهه في الصلوة ولا يجوز للمشتري في حوله سى من المساحد لا بالاذن ولا بغير
 الاذن ولا كحل مسلم اذا نزل في ذلك لا الشرك محرم والمساحد تنزه من العاسات
 بال

لع

سبار من كبران في الحسب الصلوات المفترحات في اليوم والليله للمفترق واسمها ما ابتد
 الاقامة ولها ولحسان في صلوة الجماعة ومي صل حاعة بعد اذان اوله لم يخاصه
 فصله الجماعة والصلوة ماضية واكد الصلوات بان يغلا فيها ما خهر فيها بالبراه
 واكد من ذلك العبر والغناء لانهما لا يقضيان في سفر ولا حصر ولا خور لا اذان ولا
 فامة لشي من البواقل فاما قضا الفرائض فيجب فيه الاذان والاقامة حتما سمي والاذن
 وكب في الهومع الذي كب وهو اذ صلوا جماعة فضا ومي دخل المفرد في الصلوة من
 عرادان واقامة استكمل الرجوع ما لم يركع ويؤذرو فيم ويستقبل الصلوة فان رجع معي
 في صلوة والا اذان واحد من الوجع الثاني على النبي صلى الله عليه واله والروا والامام
 والرجوع عن مسنون الا اذان وهو مكرار الكبير وللشهادتين 2 اول الاذان والاول
 فسة عشره حار تكرار الشهادتين والتبوت مكرره في الاذان وهو قول الصلوة حشر
 اليوم في صلوة العشاء والعسا الاخره وما عداها من الصلوات في خلاف انه لا ينسج
 فيها تعدته وشتت لان على الواحد والمسنون الواحد فمما الترتيب لانه لا يجوز
 معقول الصلوة على بعض المسنون عشره لسان ينشور على طهارة واسيد عانا تداء في الاقامة
 وان يكون مستقبل القبلة ولا يتكلم في حلا لهما ويكون قائما مع الاحسان ولا يكون
 ما سبوا ولا رجا ويؤثر الا اذان في تحدير الاقامة ولا يعرف او اخر القصور ويصل بينهما
 جلسة او تحدة او خطوة او ركع فاوله الا 2 المغرب فله لا ناطه قبل الفريضة لتضييق
 الوقف واسد هاما كيدا في الاقامة ومن شرب طعمتها د حول الوقف ومدوى حوان
 سد لا اذن لصلوة العشاء تنسج للناس ولا بد من اعادته بعد د حول الوقف ولا بد من
 ان يكون الا اذان في المارة او على الارض والمارة لا يكون ان تعلى على حائط المسير وبكره
 الا اذان في الصومعة وان وضع اصبعه في حال الاذان كان جائزا وان لم يفعل لم يكره
 ما سوسمحت رجع الصلوة بالاذن من غير ان يلع ما قطع صوته وان كان في طلال الا
 اذان جاز له السبا وان كان في الاقامة استحب له الاستقبال اذا كان لا يغلق الصلوة
 فاما اذا غلقها جاز السبا عليه والسكوا اطول من في قول الا اذان في طلال حله وسمحت
 معه الاستقبال والقليل لا يؤخذ ذلك او اخر القصور موهمة عن غيره فان
 ارب لم ينظر حله من رايه 2 خلا لهما او اعشى عليه ثم اتيه او افاول استحب له استاوه

وارله يعقل ولا يسي عليه لانه ليس من شرطها الطهارة فاما الاقامة فاستدهاها خبرا في الاسناد
 فاداد من بعض الادان ثم اراد به رجوع الى الاسناد فاستد بها الادان والادان من الادان
 واعني عليه وهم غيره فاداد من الادان خبرا فادان الادان عليه واراد منه كان
 افضل وان لم يدر الادان فادان خبرا فادان الادان عليه واراد منه كان
 في الاول وهو لهجه ولا يبطل الا بديل وان فاته صلوات كثيرة في كل واحد من هاتين
 الادان الاول والاخر واقص على الاقامة في باقي الصلوات كما انهما جازا ورجع
 من الصلوات في اولها في الاولى منها وفي الاخرى في الادان فواجب على من يقرأ في كل
 او الثانية ولا ادان في الاقامة الا الصلوات للمسلمين وصات ولا تؤذن ولا تقام عليها
 كصلوة الكسوف والاستسقاء والعيد وغير ذلك وحكي ان يقال الصلوة الصلوة
 وليس على النساء ادان في الاقامة بل على كل من كان في التواتر عن اهل البيت فاعلموا انهم
 الرجال وان ادانت المرأة للرجال جاز لهم ان يمسكوا به ويصوموا لانه ما يقع منه وسكنا
 سائر صلوات مع نفسه من صلوات الادان وردى عن النبي عليه السلام قال يقول
 ادان على الصلوة لا يجوز في الاقامة الا ان يكون في حال الصلوة فانه لا يجوز ذلك
 ولا فرق بين ان يكون في صلاة او في صلاة الا انه متى قاله في الصلوة لم يطل صلوة فاما اذا قيل
 ذلك وجمع من الصلوة كان مخترا في قوله وان شئت لم يقله ليس لا حرجا من يقرأ في الاخر
 الا من حيث كان يسبحا في كثير من الامور حيث كان ادان فانه في جميع صلوات الادان
 الا في قوله على الصلوة فانه متى قال ذلك مع العلم بان لا يجوز فانه يفسد الصلوة لانه
 ليس بمسجد ولا تكبير بل هو كمال لا يمسح المحض فان لم يدر ذلك لا حرج في قوله لا الله
 لم يطل صلوة وكل من كان خارج الصلوة وسبح المودن في سجدة ان يقطع كلامه ان كان
 منكنا وان كان نورا للفرق لا فضل له ان يقطع القرآن وهو كما يقول المودن ان
 الخبر على عمومته وزوي انما خاسم المودن يودن يقول الله الا الله الا الله
 ان يقول انما اسجد الا الله الا الله وحده لا شريك له وان محمد عبد الله ورسوله
 يقول يا الله يا الله يا محمد يا محمد رسول الله والائمة الطاهرة برائة وتبلى على النبي محمد الله
 ثم الله رب هذه الدعوة الائمة والصلوة القائمة آتت من الوسيلة والفصله
 الائمة المحمود الذي وعدته وارفعي سفاعته يوم القيامة وتقول عند ادان العرب

اللهم هذا اقل الملك واجل بهارت واصوات دعائك فاعلم اني ونسبح ان يكون
 اليهودي هذا امساعا فاما التواضعت فمطلعا بها وتكون في كثير من الاسناد
 وان يكون من الصلوات من يلا مبتدا الحروف فمقتضاها ودرج الادان وتخذل الاقامة
 بيان لها طها وان ادان الادان او تزل الاقامة كان محرمات فيكون ان يكون يديه عليه
 في حال الادان ولا يبطل ذلك الادان ولما الاقامة فلا بد منها من اسفل الفم وان كان
 عن الفم كان جائزا وبكره ان يكون المودن اعني الله لا يصير الوقت فار كما يجمع من
 سدد من وقت في من المصرا كان ذلك جائزا ولا يلزم من كون المودن في وقت ما عاينهم
 ولا من سدد مخصوص بل كل من قام به كانت ايقامه وادانها في الناس في الادان او
 منهم هو النبي صلى الله عليه واله لو يعلم الناس في الادان في الصلوة الاولى لم يجدوا
 الا ان يستهوا عليه يفعلوا فبدا على حوان الاستهله فيه ويجوز ان يكون المودن
 ان يقرأ الادان في موضع واحد فانه اذا ادان واحد فاما اذا ادان واحد بعد الاخر ليس
 ذلك مسنون ولا يستحب ولا مانع ان يودن جماعة كل واحد في زاوية من المسجد لا
 مانع منه فادان واحد من تطوع بالادان فلا يجوز ان يقرأ غيره ويعطى سائر من ادان
 فان لم يوجد من تطوع به كان للادان في طلبة سائر من ادان فانه على كل من سدد
 ولا يكون من الصدقات ولا من الاحاسان لان ذلك اقوله مخصوصا وان اعطى الامام
 ما ليسه ذلك مع وجود من تطوع به كان له ذلك في الادان في فضل كثير من
 حوائج ذلك الاقامة فارجع من هاتين كان افضل وان اضاف اليها الى واحد منهما
 الامامة كان افضل واما الامامة فانقر اجها افضل من الادان والائمة ما يقرأها
 لان النبي صلى الله عليه واله كان ياد بالاس ولا يؤذن ولا يقيم بل يقوم بها غيره ولا يجوز
 الا افضل غيره وفي بعض ان يكون المودن على موضع من تقع هذه الادان من الادان
 الحاصل اذا ادان في مسجد بدعة لمصلاه بعينها كان ذلك كافيا لكونه يقرأ في الصلوة
 في ذلك المسجد ويجوز له ان يؤذن ويقيم في مكانه ومن نفسه وان لم يفعل فلا يسي عليه من
 واقام لم يجل وحده وجا فوم ارا دوانا واصلوا جماعة بعد ادها ولا يكتفي بما قدم
 فادان جعل فوم المجد وقد صلى الامام جماعة وادان في جماعة طمس على ادان
 اقامة بعد له من جمع يقرأ الادان في كل واحد من المصنوا او ادانوا واقاموا في كل واحد

منه

١ في حال الاداء انما الوضوء وتبني عليه وان كان في الإقامة استقبلها وان احدث في الصلوة
 ٢ استأنفها اذا توضع اليدين عليه اعادة الإقامة الا ان شك في ان كان في ركعة اعادة الإقامة
 ٣ ومن صلى خلف من لا يقدر على الركعة واقام وليس عليه ذلك اذا صلى خلف من يذكر
 ٤ به وادخلت المسجد وكان الامام في الركعة الثانية وحشت ان لا تنقلب بالاداء
 ٥ الإقامة فاشك الصلوة حار الاقتصار على الركعة الأولى وعلى قول فقامت الصلوة ورر
 ٦ انه يقول على حال العمل في الركعة الثانية لم تقل ذلك وادخلت الركعة الثانية فقامت الصلوة
 ٧ فحرموا الكلام على الحاضر من الامام على الصلوة من غير ان يقرأ في الركعة الثانية صفت
 ٨ ربع الصوت بالاداء في الركعة الثانية في الركعة الأولى والاشارة على ما ورد عنهم عليه السلام
 ٩ والاداء في الإقامة خمسة وطور فاعلم ان ركعة الصلاة بالاداء في الركعة الثانية فقامت
 ١٠ الإقامة فمضوا بالاداء في الركعة الثانية في الركعة الأولى والاشارة على ما ورد عنهم عليه السلام
 ١١ من ركعتين والصلوة في الركعة الثانية في الركعة الأولى والاشارة على ما ورد عنهم عليه السلام
 ١٢ والهيل في الركعة الثانية في الركعة الأولى والاشارة على ما ورد عنهم عليه السلام
 ١٣ فقامت الصلوة من ركعتين في الركعة الثانية في الركعة الأولى والاشارة على ما ورد عنهم عليه السلام
 ١٤ مثل فصول الاداء في الركعة الثانية في الركعة الأولى والاشارة على ما ورد عنهم عليه السلام
 ١٥ مرات فاما قول الشاهد ان الامام في الركعة الثانية في الركعة الأولى والاشارة على ما ورد عنهم عليه السلام
 ١٦ حار فليس بمعقول عليه في الاداء ولو فعله الا انكار له بانكره عزاءه ليس من فضله
 ١٧ الاداء ولا كمال في ركعة فقامت الصلوة في الركعة الثانية في الركعة الأولى والاشارة على ما ورد عنهم عليه السلام
 ١٨ حال الصلوة على طه اقسام افعال وتبنيها وتركها وكل واحد منها على ضربين مفروض
 ١٩ ومستوفى في المفروض من الاعمال او في ركعة ثلثه عسر فعلا القيام مع القدرة او ما هو
 ٢٠ مفاضة مع العجز والنية وتكسرة الاضاح والقرأة والركوع والسجدة ورفع الرأس
 ٢١ منه والسجود الاول والنيابة فيه ورفع الرأس منه والسجود الثاني في الذكر فيه
 ٢٢ ورفع الرأس منه وفي الركعة الثانية احدى عشرين فعلا لانه يسقط تكبيره الاخر
 ٢٣ فحذر بالنية وتبني عليه خمسة اشياء الجلوس في الشهادتين والاشارة في الصلوة
 ٢٤ على السجدة والصلوة على السجدة في الركعة الثانية في الركعة الأولى والاشارة على ما ورد عنهم عليه السلام
 ٢٥ صلوة العزاء في الركعة الثانية في الركعة الأولى والاشارة على ما ورد عنهم عليه السلام

المغرب راد في الثالثة مثل ما راد في الثانية وجعل السليمة احرها واراد بان يركعها
 اصابع الى الركعتين مثلها وجعل السليمة احرها ويقسم هذه الاعمال في ركعتين
 سمي ركعة والاخر ليس بركعة فالاركان في الاداء تركه عامدا او ناسيا بطلت صلوة
 اذا ذكرها وهي خمسة اشياء القيام مع القدرة والنية وتكبيره والاخر له والركوع والسجدة
 والصلوة بركعة هو ما اذا تركه عامدا بطلت صلوة وتركه ناسيا لم يطل له حكمه
 وهو ما عدا الاركان من الاعمال الواجبات ويترك في ركعتين من ذلك ويترك ما
 فيه ويترك كفيته وتورد في خلال ذلك الاعمال المستوية وكما هو وان ذكر ما
 بعد ذلك التروك ان شاء الله تعالى في فصل في ذكر اقسام الركعة
 حله في القيام بركعة في ركعة الصلوة وركعتان ركعة مع القدرة فمن صلى طاعة مع مرتبة
 على القيام فلا صلوة له من بعد ذلك ان اصابه ما كان له ركعة وامكنه ان يركع على حاله
 او عكار وحسب عليه ذلك وليس مما ينبغي له الجلوس في ركعة بعد ذلك الا ان كان على نفسه
 نصرة وقد علم انه اذا لم يقدر على الوقوف بقدر زمان صلوة حار له ان يصلي طائعا
 وقدر في ركعتين ان كان لم يقدر على القيام في جميع الصلوة فراحا لانه اذا
 الركوع بهم وركعتين غير قيام ومن لم يقدر على القيام وقدر ان يصلي طائعا على من بعد
 وسينبغي ان يكون في ركعة في حال القدرة وقدر في حال الشاهد فان لم يقدر على
 الجلوس في ركعة في حال الشاهد فان لم يقدر على القيام فان صلى مومنا وقدر في حال
 الصلوة على الاضطرار صلى كذلك وتبني على صلوة وان صلى مصطحا وقدر في حال
 طهر وتبني على ما صلى وان صلى طائعا في حال الشاهد فان صلى مومنا وقدر في حال
 من ذلك اذا صلى قائما فحذر جلوسا صلى طائعا في حال الشاهد فان صلى مومنا وقدر في حال
 فراد من صلى مستلقيا وتبني على صلوة ومي كان في هذه الحلات لم يدر
 على السجود حار ان يقع سبعا من الارض اليه وسجد عليه من سجدة او غيرها وان لم يقدر
 ان يرضاه فيسه وقرأه غيره وتبني هو مع الحلات بذلك وتبني ان يكون بركعة
 حال قيامه الى موضع سجوده وفي حال توجهه الى ما من جلوسه وفي حال سجوده الى
 انه وفي حال سجوده الى حجره وتبني ان يكون بركعة وفي حال قيامه مقدار ربع
 اصابع الى مبشر ونصف يده على حجره مجازا في ركعة في فصل في ذكر اقسام الركعة

صلى على طه

ذكر الله وما زال احكامها الله وله والصلوة ولا بد فيها من ثبوت الغيب وموت
 ملائمة اصلها فلا صلوة له والله يكون القلب ولا اعتبار فيها باللسان بل لا يحتاج الى
 ايها الصلوة وكيفية ان يوى صلوة الطهر من ثبوت فريضة على جهة الاداء على وجه
 الفعالية لا لثبوتها فريضة فقط لم يحضر بظهر دون غيرها وان ثبوتها بظهر فقط
 من صلوة الطهر بواجبها في صلوة الجماعة فان البنية بظهر وهو مسحب حس واجب
 ولا بد من ثبوت الاداء لانه لو كان عليه فقط بظهر لم يخص هذه الصلوة بظهر الوضوء
 الطهر دون الغائب فلا بد من جميع ما قلنا وقت النية هو ان يبار اول جرم حال الصلوة فلما
 ما فقد منها فلا اعتنان بها لانها تكون غزما ومزكا كان عليه الطهر والعصر فوي
 بالصلوة اذ انما لم يحرك عن واحدة منهما لا بغيره لا بغيره ولا بغيره ولا بغيره
 بعضها ومن ثبوتها صلوة لا يدرى انهما هي صلى الله عليه وسلم وسوى بالاربع اما طهر
 او عصر او الغيبة الاخرة وسوى بالثبوت المغرب والشيخ صلوة الصبح من جرح في صلوة
 حاضرة لم يقبل بنية الى غير ما قلنا كان ذلك صحيحا لم يتحقق وقت الحاضرة فان
 لم يصح ذلك وطلبت الصلوة بان يغاد وكذلك ان دخل في الفريضة لم يقبلها الى النفل ودخل
 في البنية لم يجعلها فريضة لم يصح ذلك ولم يحركه عن واحدة منهما واستدامة حكم
 الله واحدة واستدانتها معناه ان لا ينقض بنية ولا يصح على الخروج من الصلوة
 فلان ماها ولا على عمل في الصلوة فمضى العمل على ما بنا في الصلوة من جرح او
 كلام او فعل خارج عنها ولم يفعل شيئا من ذلك فعدلتم ولم تطل صلوة لانه لا دليل
 على ذلك وان روى بالقيام او الفريضة او الركوع او السجدة غير الصلوة بطلت صلوة
 الهول عليه الله الاعمال البنيات وهذا عمل غير ثبوت او بنية لا يطابقها
 فصل في تفسيره الافتاح وما زال احكامها بغيره بغيره الاحرام من الصلوة
 وعلى ان كان لا يعدد الصلوة الا بها فمضى في ثبوتها عامدا فلا صلوة له وان تركها
 ما سلم ذكر استئناف الصلوة بها وان لم يذكرها اضلا معنى في صلوة اذا كان ينفل الى
 جاله اخرى ولا يعدد الصلوة الا بقول الله اكبر ولا يعدد بغيرها من الفاظ وانما
 في معناها ولا بها اذ خلتها الاكبر واللام ومن فرض على بغيرها لم تعدد صلوة فلان
 هو الله اكبر ومن كسر ذلك ومن كسر لفظ بالعربية فذلك بغيرها لم يعدد صلوة

ما لم يذكر من ذلك ولا يفسد ولا ياتي له حيا ان يقول لسانه ما في معناه ولا يحول
 من لفظ الله لا يفسد ولا يخطأ أكثر فهو الخش لا ان كان جمع فسر وهو الطاهر
 وسعى له ان يسمع العام من بغيره الافتاح لم يفسد بنية الركوع وانما هو الركوع
 وحده ان بغيره الافتاح لم يفسد بنية الركوع وانما هو الركوع ليرجع صلوة لانه
 على بغيره الاحرام واجزائه عنهما وان روى بها بغيره الركوع ليرجع صلوة لانه
 لم يفسد الاحرام واما صلوة الناطة فلا يتغير فيها لان عبدنا صلوة الناطة لا يصلي
 جماعة الا ان يرضى في صلوة الاستسقاء فان فرض فيها كان حكمها حكم الركعة من
 في حجب الانبياء بها مع الاحتياط في حوز الافتاح على بغيره الاحرام عند الغزاة
 والربط واجب في بغيره الاحرام يبدأ اول الله لم يقول كبر فان علم لم يعدد صلوة
 من بغيره العربة لا يجوز ان يفسد بغيره الاحرام ولا مسح ولا يفسد الفرائض ولا غير
 ذلك من الاحكام الا بها فان لم يحسن ذلك حازه ان يقول كما يحسنه الا انه يحسنه ان
 يعلم حتى يودي صلوة به فان لم يكن ان يعلم لم يصح صلوة وكان عليه فضاها بعد
 العلم فان لم يثبت له ذلك كانت صلوة ما صبه هذا اذا كان الوقت ضيقا فاقب
 الصلوة بالاشتغال بالعلم فاما اذا لم يكن الوقت ضيقا وجب الاشتغال بغير ذلك
 المقدار ومن كان في لسانه انة من عتمة او غتمة او لغة وعسر ذلك حازه ان يقول كما
 سأل له وسدر عليه ولا يكتب عليه عذر ذلك وذلك اذا كان اخر من ان لم يطل لسانه
 اصلا كان بغيره اسارية باصبعه واجابه وكذلك فسمعه وقراه الفرائض ولا يكتب
 في الصلوة الا باكمال التليين ومن سعى اذ اربع المودع من الإقامة ان يقول الامام والامام
 وليس يسئور لم يثبت بغيره شيئا ولا ان يقول مستورا حمله الله وسعى ان يكون بغيره
 العام بعد بغيره الامام وفراجه منه فان كثر معه كان جازا بغيره الا فصل افترقه
 فان كثر قبله لم يصح وكتب عليه ان يطمعنا بشيعة وبسابق هذه او معه بغيره
 الاحرام وكذلك ان كان صلى شيئا من الصلوة وان اذ ان يدخل في صلوة الامام فطمعها
 واستأنف معه الصلوة من رجع اليه في الصلوة مع كل بغيره مسحب واستدناها اذا
 بغيره الاحرام وهو ان يرضى الى التخيير اذ به فان كانت مما علة رجعها ما استطاع
 ولا يصح منه على ما له على حال لا في حال البنية فان استعمل البنية وضعه على ثبوتها

الامام

ص ١٠٢

١ سوا كان هو والسرمد او كسما وبلغ ان يكون اما معه مضمومه في حال رفع اليدين
 ٢ وارجاب واجدي يديه عليه لم يقدر على رفعهما مع الاخرى الى حيث يملكون
 ٣ ربه في كل صلوة ما لم يكتف او يرضه وفي كل تكبيرة للعدد في صلوة الاستسما
 ٤ ولا فرق بين الاماء والامامه والمفتري في ذلك فان ترك رفع اليدين في جميع هذه
 الصلوات لم يطل صلوة الا انه يكون باركا فصلا ويشتبه التوجه في سبع تكبيرات
 ٥ او اقل في ربه فان كان كعبه من نوافل الوال او اول كعبه من نوافل المغرب وفي اول كعبه
 من الوبره او اول كعبه من صلوة الليل في المفردة من الوبر وفي اول كعبه من كعب
 الا حرام يهرطه اذ عه تكبرت تكبيرات ويقول اللهم انت الملك الحق القابل
 اب الى اخره ويكرر تكبيرة فيقول تسك وسعديك الى اخره ويكرر تكبيرة ويقول
 وجهك وجهي الى اخره وار اقتصر على وجهك وجهي كما جاز وان قرى هذه التكرار
 من غير فصل يدعو احد لها كان ايضا جازا او واحدة من هذه التكرارات السبع
 تكبيرة الاحرام والباقي فضل وليس يفرض ويكسره الاحرام على التي تليها في
 في الصلوة سواء قصدا لا لوله او بالاحرام او بالوسط او غيرهما فان تولى بالاوله تكبيرة
 الاحرام كان ما عداها اوصة في الصلوة وان تولى بالاخيرة ذلك كان ما عداها اوصة
 خارج الصلوة والافضل ان يتولى بالاخيرة ذلك هو وفي حق الامام في حال القراءة
 استحب له ان يوجه مما عداها فان خاف فوبت القراءة استعمل بالقراءة وترك الخ
 هو وان توجه في النوافل كلها ما عداها كان فيه فصل وان كان ما ذكرناه افضل وبلغ
 ان يقول فانما من المسلمين ولا يقول وانا اول المسلمين وما روي عن النبي عليه السلام انه
 لم يرد قال كذلك اما جاز لانه كان اول المسلمين من هذه الامة لم يتعود بالله من الشيطان
 ثم انكر وكشفة القبط يقولون عود بالله من الشيطان الرجيم لانه لفظ القرآن فان قال العود
 بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم كان ايضا جازا وبلغ ان يكون العود قبل
 القراءة في اول تكبيرة لا غير وليس يستوي بعد القراءة ولا تكبيرة في كل كعبه ذلك
 ومن ترك العود لم يضر عليه شيء وشيخنا ان يتعود من اول تكبيرة باسم الله الرحمن
 الرحيم قبل الحمد وقبل كل سورة سوا كانت الصلوة تكبيرة فيها اول تكبيرة والعود
 جهرا او خفيا في اسم الله الرحمن الرحيم لم يطل صلوة تكبيرة اخرى وتولى بها

ادخل في كل صلاة ركعتين
 اعلم ان كل صلاة ركعتين

الا فاسح بطلت صلوة لا راسه غير وطاعة للصلوة وان كثر ناله ونوى بها الا
 فتاح ان عرفت صلوة وعلى هذا اذا نوى بها بعد تكبيرة الاحرام الا فاسح
 صلوة بل هو مستحب على ما قلنا من الاستسما سبع تكبيرات اذ اكثر الاستسما
 والركوع يرفع اليدين كما هو فانه لا ينظر لصلوة ان يرفع اليدين في سبع تكبيرات
 ٦ **فصل في القراءة والحمد** ما عداها من سورة الفارة فرض في الصلوة من على كعبه
 قراءة بطلت صلوة اذ كان سجدا وان تركه ما ساء ولم يفته في حال القراءة وهو لا
 يكون ركوعا فان قاته ذلك وذكر بعد الركوع مضي في صلوة ولا يسمع عليه وفي
 انما ساء من كسار الصلوة فجعل القراءة ركنا والا والظاهر في الروايات في الله
 الرحمن الرحيم آية من الحمد ومن كل سورة من سور القرآن وعقرا من سورة المل
 بالاختلاف في المل ويجب الجهر بها في الجهر فيه بالقراءة من الصلوات ويجب
 الجهر بها في المل لا يجهر بها فان نسي اسم الله الرحمن الرحيم حتى قرأ بعض الحمد ساء
 من اولها لانه لا صلوة الا بقراءتها على الكمال ويجب ان يقرأها على اول الحمد وتكرار
 الحمد كترتيب بعضها على بعض فمن قلم ساء بها على سي فلا صلوة له فان قرأ
 ٨ خلا لئلا يات او ليس من غير ساء بها ان قرأها من حيث انتهى اليه حتى تقرأها في
 في حالها ساعة ثم ذكر مضي على قرأته وان قرأها سجدا في حالها من غير ساء
 عليه ان ساء بها من اولها وتولى ان يقطعها ولم يقطعها من اولها كان ساء صلوة
 ما صبه وان تولى قطعها ولم يقرأ بطلت صلوة واستأنفها من اولها كان ساء
 الحمد في الحمد واعاد السورة مع قراءة الحمد واجبه في كل صلوة في الركعتين
 الا وليس ولا يقرؤه غيرهما مقامهما سوا كان عدد آياتها او اقل واكثر ومن
 كسر الحمد واحسن عنهما فاما خيسه اذ اخطأ خروج الوقت سوا كان
 ٩ عدد آياتها او ذ ونها واكثر لم يغلبها فيما بعد هو وبلغ ان ينزل القراءة ولا يخل
 سي من جروها ولا يتسبب بها لانه خرف فان ترك تسببه من سورة الحمد منها
 ١٠ فلا صلوة له لوله عليه السلام لا صلوة الا بالكتابة الكتاب وذلك تقديره
 ١١ جميعها والتسبب خرف منها فان لم يجد احد من المكثر من اصلاح لسانه
 ١٢ بطلت صلوة سوا اجمال الغفران لم يخل وان فعل ذلك ما ساء له من سي ولا تكبيرة

١٠٥

ذلك وحده عليه فان لم يأت له ذلك وسبق عليه لم يكره عليه شي في قول من ينه
 ٢ الصلوة سواء كان ذلك في صلاة الحمد او بعده للامام والمأموم وعلى كل حال في سر
 ٣ او احقاب وكوران يدعو الاسرار في حال الصلوة مما يريده لربه او جناه ويضع يديه
 ٤ الفراء وتربتها ولا يجوز ان يقرأ في نفسه بل يسمع نفسه ذلك وكذا في سائر
 ٥ الامام يسمع الامام ومن التمس في جميع الصلوة ولا يجوز من الفراء ان يسمع نفسه
 ٦ وهو لا يقرأ الا خسر ومنه انه لا يقرأ على الفراء ان يقرأ لسانه مع الفراء في الاخير
 ٧ من كل صلوة وفي الاخير من السابعة من المغرب وهو يحسن من القراءة ومن لم يسمع غيره
 ٨ من الفراء في الاخير من السابعة في الاخير من الفراء في الاخير من السابعة في الاخير من
 ٩ في الفراء في خلاصة الحمد وهو لا يقرأ ما به ونحو حراية ولا يقرأ في صلاة الحمد من
 ١٠ غيرها فان جعل ذلك مع جملة استأنف قراءة الحمد ولا تطل صلوة من واد اقر من
 ١١ من الحمد لم يكره وكان عليه اذ اقر الحمد ان يقرأ سورة بعدها في الظاهر من الحمد
 ١٢ اقر سورة كاملة مع الحمد في الفرائض واجبه وان قصر السورة او اكثرها لا يكون
 ١٣ مع الاصح ان يقرأ سورة او قرآن من سورة الحمد لا يحل سطلار الصلوة
 ١٤ ويحتمل كل ذلك في حال الضرورة وكذلك في التافله مع الاحبار مع والصحي والبرج
 ١٥ سورة واحدة وكذلك سورة الفاتحة لا يقرأها في الفريضة وهو قد يقرأ في صلاة
 ١٦ لا يقرأها في الفريضة من لا يقرأ في صلاة الفريضة من لا يقرأ في صلاة الفريضة من لا يقرأ في صلاة
 ١٧ تحسن من فرائضه وكثير ويهلل ويسبح ثم يعلم فيما بعد ما تودى في الصلوة ولا يجوز
 ١٨ ان يقرأ القرآن يقرأه العرب بآله كان وفي من العرب العربية على ما تراه في التفسير
 ١٩ ذلك فرائضه ولا تجزئه صلوة في طهارة مع الدين مع كل بكسر مسج في جميع الصلوات
 ٢٠ فرائضها وما فيها وعلى اختلاف اجوازها من صلوة فائز وقاعد وموم ومستأنف وطلو
 ٢١ عند واستسقاء وطلو جاره على اختلاف من احكامها في صلوة الخارعة وعند من الراس
 ٢٢ في السجود للملازمة في صلوة الاحبار يقرأ ذلك فان شئ الربيع في الاخير من السجود
 ٢٣ فالله يترك الاعادة الاسماء حتى في صلوة ولا يقرأ عليه وان تركه مع جملة فقد فاته
 ٢٤ فصل في وقت واجب منه الاعادة وكوران يقرأ في كل ركعة وهو قائم يقرأ وكوران

شورتي

يقرأ بها الربوة فاد اقر سورة تعد الحمد في الفريضة والاد اذ قال في غير فريضة
 ١ ذلك ما لم تجاوز نصفها الا سورة الكافرون والاحكام من لا يستل الى عشرين الا في صلاة
 ٢ يوم الجمعة فانه يجوز له الاستماع لهما في الجمعة والمأموم في صلاة الجمعة اي سورة
 ٣ مع الحمد الا اربع سور العنبر فانه لا يقرأها في الفريضة على حاله واصلا ما يقرأ في
 ٤ في الفريضة بعد الحمد سورة العنبر والاخلاص وسورة الحمد وهو محتمل في صلاة
 ٥ ذلك ولا يقرأ في الفريضة لسورة الطوال التي كرجح الوقت فرائضها بل في العصر
 ٦ الوسطية ويقرأ في الظهر والعصر والمغرب من سورة العنبر والاحكام في صلاة
 ٧ الوسطية وما اشبهها وفي عشا الاخرة مثل الطارق والاعلى والاسماء انما طرب وما اشبهها وفي
 ٨ الغداة مثل الزمل والمندثر وهما في صلاة العنبر والاحكام في صلاة العنبر والاحكام في صلاة
 ٩ الصلوة كاجازا ويسحب ان يقرأ غداة يوم الاثنين والخميس سورة هود وبلية الجمعة
 ١٠ في المغرب وعشا الاخرة الجمعة وسورة الاعلى وغداة يوم الجمعة الجمعة وفي صلاة
 ١١ الله احد وروي المنافق وفي الظهر والعصر الجمعة والمأموم في النوافل يقرأ في
 ١٢ موضع ستا مائة سجدة في صلاة العنبر وفيها ما يقرأها ويبلغ موضع السجود مسجدا فادار
 ١٣ راسه من السجود فلو كان السجود في صلاة العنبر في صلاة العنبر في صلاة العنبر في صلاة
 ١٤ ولم يقرأ سورة اخرى في الحمد لم يقرأ عن قراءة ويبلغ ان يقرأ في صلاة العنبر في صلاة
 ١٥ والافصا على سورة الاحلاص افضل ويسحب قراءة طائفة الكافرون في سبع مواضع
 ١٦ في اول ركعة من ركعتي الروال واول ركعة من نوافل المغرب واول ركعة من صلوة الليل واول ركعة
 ١٧ من ركعتي الاحرام وركعتي المحرور ركعتي العدا ما اذا أصبح بها وفي ركعتي الطواف وقد
 ١٨ روي انه يقرأ في هذه المواضع في الاول وهو الله احد وفي الثانية طائفة الكافرون وفي
 ١٩ سجستان يقرأ في الركعتين والاول من صلوة الليل يقرأ في صلاة العنبر في صلاة العنبر في صلاة
 ٢٠ الصلوة السور الطوال مثل الاعان والحمد والاشهاد والجمعة اذا كان عليه وقت طرب
 ٢١ قرب من المحرر حلف صلوة ويسحب ان يقرأ في صلاة العنبر في صلاة العنبر في صلاة
 ٢٢ فان جافت فيها نعمت الاعاد الصلوة وخافت في الظهر والعصر فان جهر فيها من
 ٢٣ وجب عليها الاعادة وان كان ناسيا لم يترك عليه شي واذا جهر فلا يرفع صوته
 ٢٤ بل جهر من سطا ولا يخاف دون استماع نفسه على ما شاء ويسحب الجهر في صلاة

ذلك وحسب عليه علمه فان لم يأت له ذلك وسوق عليه لم يكر عليه شي فقول المفسر
 ٢ الصلوة سواء كان ذلك في حلال الحمد او بعد الامام والمأموم وعلى كل حال في سر كان
 ٣ او احجاب في حوزان يدعو الاناس في حال الصلوة مما يريه لديه او ديناه وسمع على ليس
 ٤ الفراء ونزلها ولا يجوز ان يقرأ نفسه بل يسمع نفسه ذلك ويجزئه لسانه
 ٥ الامام فيسمع المأمومين التكبير في جميع الصلوة ولا يجوز من الفراء ان لا يسمع نفسه
 ٦ ورواه الاخرس ومنه انه لا تقدر على القراءة ان تحرك لسانه مع تحرك الفراء في الاخير
 ٧ من كل صلوة وفي الاخير من الالباب من المغرب فهو يحسن من القراءة ويقرأ في عشر صلوات
 ٨ من الفراء في الفراء في الاخير من الالباب من المغرب فهو يحسن من القراءة ويقرأ في عشر صلوات
 ٩ من الفراء في الفراء في الاخير من الالباب من المغرب فهو يحسن من القراءة ويقرأ في عشر صلوات
 ١٠ من الفراء في الفراء في الاخير من الالباب من المغرب فهو يحسن من القراءة ويقرأ في عشر صلوات
 ١١ من الفراء في الفراء في الاخير من الالباب من المغرب فهو يحسن من القراءة ويقرأ في عشر صلوات
 ١٢ من الفراء في الفراء في الاخير من الالباب من المغرب فهو يحسن من القراءة ويقرأ في عشر صلوات
 ١٣ من الفراء في الفراء في الاخير من الالباب من المغرب فهو يحسن من القراءة ويقرأ في عشر صلوات
 ١٤ من الفراء في الفراء في الاخير من الالباب من المغرب فهو يحسن من القراءة ويقرأ في عشر صلوات
 ١٥ من الفراء في الفراء في الاخير من الالباب من المغرب فهو يحسن من القراءة ويقرأ في عشر صلوات
 ١٦ من الفراء في الفراء في الاخير من الالباب من المغرب فهو يحسن من القراءة ويقرأ في عشر صلوات
 ١٧ من الفراء في الفراء في الاخير من الالباب من المغرب فهو يحسن من القراءة ويقرأ في عشر صلوات
 ١٨ من الفراء في الفراء في الاخير من الالباب من المغرب فهو يحسن من القراءة ويقرأ في عشر صلوات
 ١٩ من الفراء في الفراء في الاخير من الالباب من المغرب فهو يحسن من القراءة ويقرأ في عشر صلوات
 ٢٠ من الفراء في الفراء في الاخير من الالباب من المغرب فهو يحسن من القراءة ويقرأ في عشر صلوات

يؤدي بها الى الركوع فاداء سورة بعد الحمد في الفريضة والاراء الاسف الى العبد في حقه
 ذلك ما لم يخاور كصفتها الاسف الى الكافر من واحد صلاه لا يستعمل اليه عينا الا في حقه
 يوم الجمعة فانه يجوز له الاسف الى عينا الى الجمعة والمفسر في الفريضة اي سورة
 مع الحمد الا ان يقرأ سورة الفراء في الاخير من الالباب من المغرب فهو يحسن من القراءة ويقرأ في عشر صلوات
 في الفريضة بعد الحمد سورة الفراء في الاخير من الالباب من المغرب فهو يحسن من القراءة ويقرأ في عشر صلوات
 ذلك ولا يقرأ في الفريضة السور الطوال التي يخرج الوفا بها بل يقرأ في الفريضة
 المتوسطه ويقرأ في الظهر والعصر والمغرب من سورة الفراء في الاخير من الالباب من المغرب فهو يحسن من القراءة ويقرأ في عشر صلوات
 وما اشبهها وفي عشا الاخرة مثل الطارق والاعلى والاسف الى العبد في حقه
 الغداة مثل الزمل والمندر وهل في وما اشبهها وان قصر على سورة الا خلاص جميع
 الصلوة كان جازيا ويسحب ان يقرأ غداة يوم الاثنين والخميس سورة هلال ولبله الجمعة
 في المغرب وعشا الاخرة الجمعة وسورة الاعلى وغداة يوم الجمعة الجمعة وطاقه
 الله احد وروى المفسر في الظهر والعصر الجمعة والمفسر في السور الطوال من ان
 موضع سناما ساو يجوز في الفريضة فيها ما في ما بلغ موضع السجود في حقه فاداء مع
 راسه من السجود فانه يكسر في حقه ما في من السورة انما وان كانت السجدة آخر السورة
 ولم يرد ان يقرأ سورة اخرى في الحمد ثم يرفع عن قراءة ويبلغ ان يقرأ في السور الطوال
 والافصار على سورة الا خلاصا فلو وسحب قراءة طابا الكافرون في سبع مواضع
 في اول ركعة من ركعتي الروا والاول ركعة من روافل المغرب واول ركعة من صلوة الليل واول ركعة
 من ركعتي الاحرام وركعتي الحج وركعتي العدا اذا أصبح بها وفي ركعتي الطواف وقد
 روى انه يقرأ في هذه المواضع في الاول وهو الله احد وفي الثانية طابا الكافرون
 سبحان يقرأ في الركعتين الاولى من صلوة الليل يسورة طابا الله احد في كل ركعة وفي الثاني
 الصلوة السور الطوال مثل الانعام والكهف والانبيا والجماع اذا كان عليه وقت طاب
 قرب من الحج حقه صلوة ويبلغ ان يقرأ في صلاة المغرب والعشا الاخرة والعبادة
 فان حافت فيها ثم بعد اعادة الصلوة وخافت في الظهر والعصر فان حفر فيهما معا
 وحسب عليه الاعادة وان كان ناسيا لم يك عليه في اذا حفر فلا يرفع صوته
 بل يجهر متوسطا ولا يخاف دون اسماع نفسه على ناساه ويسحب الجهر بالقراءة

بواطئ الليل وان جهر في نوافل التمار كان خائرا غير ان الاخفات فيها افضل وليس على النساء
 جهر بالفراة في منى الصلوات وعلى الامام ان يسمع من خلفه القراءة ما لم يسمع صوت خطيبه
 فان اخراج الى ذلك لم يلزمه ان يعرفه او يسمع من خلفه للامام ان يسمع من خلفه الساجدين
 وليس على الامام مود ذلك وتكره ان يكون على في ليلاه عند القراءة اذا منع من سماع القراءة
 فان لم يسمع من السماع لم يكرهه ناسه وادخلوا الامام في الفراة ركة عليه من خلفه واذا
 اراد الصلوات ان يقدم من يديه خطوة او اكثر امتسك عن القراءة وتقدم فاد السجدة الثانية
 عاد الى الفراة ويجوز ان يقرأ في الصلوة من المصحف اذ لم يفسد طهره اذ اذام الصلوة
 بانه رجمه بسلح ان يقال الله تعالى فيها واذا امر بآية عذاب جاز ان يستغفرها
 في ذكر الركوع والسجود واحكامها من الركوع
 من ان كان الصلوة من ركة عامدا او ناسيا بطلت صلوة فاد اكان في الركعة الاولى وليس من
 كان صلوة وكذلك ان كان في الثانية من المغرب وان كان من الركعة الاخيرة من الميعاد ان
 تركه متعمدا بطلت صلوة وان تركه ناسيا وسجدا السجدة او واحدة منهما اسقط
 السجدة وقام فركع ونهر صلوة وكما الركوع الخفي وتضع يديه على ركبتيه فركعه
 امامه ولا يركع راسه ولا يركعه عن ظهره ونسوى ظهره ولا يتأخر وهو ان جعل يديه
 ملتصقين فابعد يديه على الخبي الحيت مكنه وضع اليدين على الركبتين ورسلهما
 وان كان واحد منهما على وضع الاخرى على الركعة وانزل الاخرى والطمانيه واحده
 الركوع وكذلك رفع الراس منه حتى يصب ويظهر واحده ومن قد ركب على الصلوة وغير
 عن الركوع صلى فاما فان يد على كما الركوع وجب عليه ذلك وان لم يقدر عليه وامكنه
 ان يركع على سعي حتى يركع لزمه الاعتماد عليه فان لم يركع ان يركع على من الركوع
 ووراء الخبي الى جانب لزمه ذلك فان لم يقدر على ذلك جاز ان يركع وظهره فان لم يقدر
 عليه او ما يركع وظهره وان كان عاجزا عن الانضباط لزمه اذا قام في صورته
 الركوع لتكراره فام على حسب حاله فاد ارا الركوع اذ على الانضباط لزمه ان يركع
 من حال القيام والركوع وان لم يقدر على لزمه ويكفيه ذلك واذا عجز عن القيام والركوع
 صلى حالسا فان قد على القيام عشراته لحقه مستغفيرة شتى له ان يركعها
 وان اخراج الى ما يستغفره مرة او جازا فاعل وان افضل وان لم يقدر على حالسا

كان صلوة ما صبه فاد اصل حالسا يركع في حال الفراة وان لم يركع في حال السجدة
 على العادة فاد اذ اذام في السجود فان قد على كمال السجود فركع وان عجز عنه وضع
 شيا من سجدة وان رفع اليه شيا وسجد عليه كان اصلاحا وان كان صعبا وضع
 يديه من سجدة وسجد عليه كان ركوعا وان كان ركوعا كان ركوعا وان كان ركوعا
 ومتى لم يركع من السجود اصلا او ما انما واحدا من على القيام في حال الصلوة فام
 وبني ولم يطل صلوة فاد اذام على القيام لم يحل عليه احوالا ان يقدر عليه في الفراة ان يركعها
 او في حالها فان قد قبل الفراة لزمه القيام بها الفراة وان قد عليه بعد الركوع وجب
 عليه القيام بها الركوع عن قيام ولا يحسب عليه استئناف الفراة وان عجزا فام لم يطل صلوة
 وان قد عليه في حال الفراة وحسب عليه القيام وانما الفراة وتمسك عن الفراة في حال قيامه
 لكونه في قائما واذا صلى مع امام فقرأ الحمد وسورة طه فركعها فركعها فركعها
 جاز له ان يعد وان صلى في موضعها فركعها اكان اولي من عجز عن الجلوس صلى على حبه لا من
 كما وضع اليه في السجود فان عجز عن ذلك صلى مسبقا من موضعها فركعها فاد اصل على حبه
 وقد ركب على الجلوس او جالس فام على القيام انقل الى ما يقدر عليه وبني ولا ينظر لصلاته
 من كانه وحسب العجز قبله ان صليت قائما زاد في مرضك جاز له ان يصلي حالسا او على حبه
 في تكبيرة الركوع مع باقي التكبيرات منة موكدة على الظاهر من الهدى لا يطل بها
 في الصلوة عامدا كان او ناسيا وان كان نارا فضلا ولا يحسب من ان يركعها في موضعها
 متعمدا بطلت صلوة فاما تكبيرة الاخرى فلا خلاف ان يركعها في ما قدمناه في عدد
 التكبيرات في الخمس صلوات خمس وتسعون تكبيرة خمس منها تكبيرات الاحرام وسع
 مسنونه منها خمس للقبول للظهور اثنان وسعور وتكبيره في العصر والقبول الاخرى في شرح
 ذلك وفي المغرب سبع عشرة تكبيرة وفي الحج اثنا عشرة تكبيرة تكبيرة الاحرام
 وتكبيره الركوع وتكبيره السجود وتكبيره رفع الراس منه وتكبيره العود اليه وتكبيره
 الرابع من الثانية وفي الركعة الثانية مثل ذلك الا تكبيرة الاحرام وانما اسقط وتكبيره
 بلها للقبول فقصر اثنى عشرة تكبيرة ان كانت صلوة الحج وان كانت المغرب
 في الركعة الثانية خمس تكبيرات وتسقط تكبيره الاحرام وتكبيره القبول فقصر
 سبع عشرة تكبيرة وان كانت رابعة في الايام اثنى عشرة تكبيرة على ما قدمناه

والاخر من عشرين تكبيرات تكون الجميع في الرباعيات اثنان وعشرون تكبيرة وواحدة
 من اسفل تكبيرات القنوت وحملها اليك تكبيرة عند القيام من التمسيد في الثاني الى الثالثة
 وحملها اليك تكبيرات اربعا وتسعين تكبيرة والمنصور من الشروع ما فصلناه ومن كبر التكبير
 قال عبد القاهر من التمسيد الاول الى الثانية كبر الله وقوته اقوم واقعد كما يقول عبد القاهر
 الاول الى الثانية وهو الذي عمل عليه واقى به واول ما تجزى من الركوع ان تجزى الى موضع عليه
 وضع يده على ركبته مع الاحيان وما زاد عليه فمندوب اليه في التسليم في الركوع
 او ما يقوم مقامه من الذكر واجب بطل تركه عند الصلوة وان تركه تاسيا حتى
 راسه لم يضر عليه شيء واول ما تجزى منه تسبيحة واحدة وافضل منه ثلث تسبيحات وافضل
 من ذلك خمس والكمال في تسبيح وان جمع بين التسبيح والوعا كان افضل وذكره الفراه في حال
 الركوع والسجود والتمسك بالصلوة هو والركوع من الركوع واجب فمن تركه سجد
 فلا صلوة له وان تركه تاسيا وسجد مضي في صلوة وقول سمع الله لمن دعاه عند ان يركع
 مسجودا وان رفع راسه قبل الامام وهو مقبلة به عاد الى الركوع لم يضر بركعة ولا ترك
 مقبلة به فلا تجزى له من الركعة الصلوة هو واد ان هو الى السجود لم يترك في رفع الرأس عن
 الركوع مضي له فلا يفسد الى حاله اخرى فان ركع لم اعترضت به عليه منه عن الركوع
 والاعمال لم يركب عليه الركوع بل سجد عن ركوعه فان رأت العلة وقبلة الى السجود
 مضي في صلوة سوا كان ذلك قبل السجود او بعده وذكره من ركع يديه تحت ثيابه وركب
 ان يكون راية اية في كفه فان حاله لم يفسد صلوة والا ما من يرفع صوته بالذكر عند الركوع
 وكفى الامام موعداً في السجود والامام موعداً في السجود في ركعة واحدة والركوع عند الركوع
 لم يفسد صلوة هو واد ارفع ويقي عوا او يقر اسما لها مضي في صلوة ولا يسي عليه في
 فاد السجود فانما يركع يديه اليك تسبيحات طاهي الى السجود خمس وخمسة وتسلي الا ان
 سجدته ولا يلقاها من كسبه فاد اسجد على سبعين عظم فريضة الجملة والسن والركن
 وطرف اصابع الرجلين في عمر يافته سنة هو السجود في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 من ركعها او واحدة منها مع عدم الصلوة له وان تركها ساهبا ولا صلوة له وان ترك ركعة
 منها ساهبا فصاحا بعد الصلوة وسجد سجد في السجود وان ترك سجد من ركعتين فصاحا
 بعد الصلوة وسجد سجد في السجود وسجد سجد في السجود وان ترك سجدات من ركعتين

فصاحا كلها بعد الصلوة وسجد سجد في السجود اربع مرات ولا يجوز السجود على حوت
 العمامة ولا على شيء من هذه ولا على شيء من جوارحه مثل كفه الا بعد الصلوة
 على ما قدمناه وكشف الجملة واحب في حال السجود والاعضا الاخران كسبهما كان
 افضل وان لم يركسها كان جازا فوضع يده على ركبته او يركب ركبته او يركب ركبته
 اخره عنه م والكمال ان تصح العصى بركا اليه والطائفة في السجود واجهه وهناك السجود
 ان يكون مكوبا في رقبته عرقه في رقبته ولا يصفه بخبره ويضع يده حذا
 مسكبه ويضع اصابع يديه وتوجهه في الصلاة ولا يخط صدره ولا يرفع يديه في ركعة
 ويخرج من ركعة والذكر في السجود فريضة من تركه من بعد ان طلت صلوة وان
 تركه تاسيا حتى رفع راسه فلا يضر عليه م واول ما كبره مسجودا واحدة والكمال
 والفضل في خمس والكمال في تسعة وان جمع بين التسبيح والوعا المخصوص بذلك كان
 افضل من تركه راسه من السجدة الاولى والركوع منها فريضة والطائفة فيه واحد
 سجد اربعين من السجود حاسة الاسرحة والركوع من السجود حاسة الاسرحة والركوع من السجود
 رفع راسه منها طرلا الاسرحة والركوع من السجود حاسة الاسرحة والركوع من السجود
 الثانية مقبلة كان لصاحبا ان يركع بعد ركعتين على يديه فاد السجود فانما يركع
 الثانية على يديه الاولى ونسب بعد الفراغ من الركعة من الركوع وسجد يديه الى السجود
 ويرعوها ساهبا وافصله كلمات الفرج وان كنت بعد ركعتين كان جازيا م وهو مضي
 في جميع الصلوات فرائضها ونوافلها وحملها الى الركوع بعد الفراغ من الركعة لا يسي
 تركه مع الاحسان الا في حال البقية فان لم تجزى الركعة تسبيحات وان تركها تسبيحات
 عامدا لم يضر صلوة وهو ان كان كاضلا وان تركه ساهبا فصاحا بعد الصلوة والركوع
 فان رآه فلا فضا عليه وروي انه نقصه بعد الصلوة ولو كانت الصلوة رابعة فصاحا
 واحد في الركعة الثانية وكذلك باقي الصلوات في كل ركعة من الركعة طرلا في الامام
 اربعين فريضة في الركعة الاولى من الركوع وفي الثانية بعد الركوع وهو الركوع
 اكتمته في النوافل وفيما كبره في الركعة الاولى كبره في الركعة الاولى كبره في الركعة الاولى
 ودينه ما شاء من سجدة الفرائض خمسة عشر موعدا اخر الا حراف وفي الركعة في
 الكل في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود

بحول اللفظ بذلك في السجدة الاولى ومن قال انه فرض في سجدة واحدة يخرج من الصلوة في
 ان ينوي بها ذلك والناحية بنوي عما السجدة على الملازمة او على من في ساربه والاسلم على
 ما رآه امر بالمأمور والمنفرد يسلمان تحاة الصلوة والمأمور الذي لا يحضر على ساربه
 يسلمه ومن كان على ساربه غيره يسلم يسما لا هو ويسلم الانصراف من الصلوة
 عن الميزان خالف كان جازا وقد ترك الافضل وسعى ان يكون نظره في حال السجدة الى غيره
 لا يلف يسما ويسما لا هو ماد اسلم كثيرا راعاها لانه الى تحتي اذ منه ونعقب بها
 بما سار الى العاقبة من عت في عقب الفرائض والوعا في مرجو ولا سرك في
 فاطمه عليها السلام حاصه وهي اربع ويلوون تكبيرة ويلوون تحميدة ويلوون تسبيحة
 بيضا والكبير من الحمد في التسبيح وفي امكانها من طم التسبيح على الحمد ذلك
 جازا اما الاجعة في ذلك فليشروها وافضلها ما تصدر عن صدر النبي وخالف الطهارة
 استوفى ذلك في مصباح الميمون لا ينظر في ذكرها معناه **فصل**
 في نوى الصلوة وما ينقطع بها من نوى الصلوة على ضربين مرسوم ومسنون فالمرسوم
 اربعة عشر نكرا لا يكتف ولا يقول المير لا خلال الحمد ولا في اخرها ولا يلف في الماولة
 ولا في كل من الصلوة سواء كان في خلفا في الجملة الصلوة لولا يكون نكرا ولا يعمل
 فعلا في نوى الصلوة ولا يكتف ما ينقطع الوضوء من المول والعايط والرخ او اسبغا
 او جماع في فرج او مس من بيت برد ما لوت هل يظهره ما يغسل ولا يان يحرق ولا يتأفف مثل
 ذلك من غير ولا ينعقه فاما التيسير فلا ناس به وهذه النوى الواجبة على من ارادها
 من جعل عامدا كان او ناسيا انظر الصلوة وهو جميع ما ينقطع الوضوء فانه اذا سقط الوضوء
 انقطع الصلوة وقد روى له اذا سبقه الحدث جازا ان ينعقد الوضوء ولو على صلوة ولا
 حوبا الاوله والاسم الاخر مني حصارا بها او ناسيا وللتقية فانه لا ينقطع الصلوة وهو
 في نوى الصلوة وهو ما مني حصارا بها او ناسيا وللتقية فانه لا ينقطع الصلوة وهو
 انما ما لا معلو بفعله لا يراعى ما في معناه وهو خمسة اسباب المحض والاستحاضه والنفاس
 والنوم والغالب على التسليم والوضوء وكل ما نزل العقل من الاعمال والجنس ومن اعفدانه
 فرج من الصلوة لتسمية النبي كعامدا فانه لا يفسد صلوة من ان يسلم في الاواس اسبغا
 ثم سار بعده عامدا ثم ذكر انه صلى ركعتين فانه صلى على صلوة ولا ينقطع صلوة وقد روى

انه اذا كان ذلك عامدا قطع الصلوة والا لا يحوط هو والحدث الذي يفسد الصلوة
 هو ما يحط بعد الجهرم الى حين الفراع من حال التيسير والصلوة على النبي صلى الله عليه
 واله فمن حدث فيما سجد ذلك قطعت صلوة هذا على قول من يقول من اصله السلام
 ليس بواجب ومن قال انه واجب قال بطلان ما لم يسلم والا لا يظهر في الروايات والناحية
 يحوط للعبادة به والعمل الفليل في فسد الصلوة وحده فلا شيء في العبادة كتر مثل
 اما الى شيء او من جهة او عت او تصفيو او ضرب حابطا بغيرها على حاصه وما استبه
 والا كلوا السرب نفسان الصلوة وروى جواز سرب الماء في صلوة النافله وما لا
 يمكن الحرك منة فتراها خرج من الانسان طية لا يفسد الصلوة ان راداه واليكام من
 حسبه الله لا يفسد بها وان كان لمسه او امر دساوى طية يفسدها فاما النوى
 المستوية فليبه عشرين نكرا لا يلف عسا ولا سالا ولا يتناب ولا ينطاول ولا يرفع
 اصابعه ولا يعت ليحسبه ولا شيء من حواجه ولا ينعق بين السجدة ولا يتكلم ولا يفتق
 فان عجز عن شيء من ذلك اخذ في ثيابه او رجليه تحت رجليه او يسا او شتم الا في امر فيه
 كاه القيله ولا ينفخ مومع سجوده ولا ساوه بحرف فاما من رآه كلاما قطع
 الصلوة وهذه المستويات مني حصلت عامدا ان كان او ناسيا لم ينقطع الصلوة فاما ان ناسيا
 ومن نوى الصلوة فيه البطول لا يخفف لم ينقطع الصلوة من قبل القيله والنس عوت جازا
 في الصلوة والا فضل في نواها اذ ارعفت في صلوة انصرف وعقل الموضع والنوى ان
 اصابه ذلك ثم روى على صلوة ما لم يحرف عن القيله او يكلم عات الصلوة فاما من
 او يكلم من بعد اعاد الصلوة ولا يقطع الصلوة ما يتردد من كلب او دابة لو دخل
 او امرأة او مني من الحيوان والا فضل ان جعل الله ومنع من الطير من سائر اول وعزة كولين
 واد اعطش في صلوة حمد الله وليس عليه شيء من ذلك اسلم عليه وهو في الصلوة
 من ذلك فهو لا يفسد عليه ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد
 او غرد في صوته عرسه فان لم يركه الا يقطع الصلوة ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد
 له انفلت او غير ما يخاف فونه او ما لا يخاف صياحه او غير ما يخاف ولا يفسد ولا يفسد
 جريها ليقه او شيئا من ماله او طفلا يخاف شقوه طهارا لم يقطع الصلوة فستوف
 من ذلك ثم يستأنف الصلوة ولا ينقطع الصلوة ولا ينقطع الصلوة ولا ينقطع الصلوة ولا ينقطع

ان يحسد السهو لم يتبعه المأمور وكذلك ان سكره علمه او ساهها لم يحس عليه الانتباه لان
 يحسد السهو ولا يكون ان لا بعد التسليم وقد فضل بالتسليم من ان يكون مقداره فلا يحس
 عليه ايماعه فاد السبعه وقضى صلوة لم يحس عليه الانتباه لانه انما كان يتبع الامام
 في سهوه وفي هذه الحال ليس هو مؤتمرا به واما الخلة الاولى وهما زسهوا لتمام كان فيها
 بعد فاد اسلام الامام وسجد السهو لم يتبعه المأمور في هذه الحال ويخرج حتى يتم صلوة
 وان سجد في السهو لا يسجد في السهو لا يكون ان لا بعد التسليم وهو لم يسجد بعد ان
 عليه فاشاء من الصلوة كما حارجه وان اجل الامام سجد في السهو عابدا او ساهيا
 اني لهما المأمور اذا فرغ من الصلوة لانهما جبران للصلوة فلا يجوز تركهما هو وديننا
 ان يحسد في السهو لا يحسن الا في خمسة مواضع وفي اصحابنا من ان يجاز في كل ما دونه
 بضماء على هذا الجان في كل ما دونه على افعال الصلوة او هيازها فرضا كان او نقلا و
 كذلك في ان نقصانها كان او همة نقلا كان الا ان الاول اظهر في الروايات والآخر
 في صحيح السهو وموضعها بعد التسليم سوا كان لزيادة او نقصان وفي اصحابنا من ان
 ارجح ما يراه ضاها بعد التسليم وان وجبت لنقصان كانا قبل التسليم والا قبل اظهر
 في ذلك ان يحسد في السهو اسفعية بالكسر وسجدة عقيبها ويرفع راسه ثم يعود
 الى السجدة الثانية وهو في السهو اسفعية بالله وقوله ان شاء الله تعالى في السجدة الاولى
 بر كذا وغير ذلك من الاذكار ثم يسجد بعد ما تسهلا حقيقيا وانما يستفاد من السجدة
 على السجدة الاولى وسلم في قصه
 في قوله صلوة على من سجد ما كان خطاياها والاخر لم يكن مخاطبا بها ام لا من
 بعض مخاطباتها بل من فضائها وذلك مثل المحذور والمغشى عليه ومن العمل في
 فعل الله تعالى فانها ولا يحس عليهم قضا ما يقوهم من الصلوات اذا انافوا الا الصلوة التي
 يقصرون فيها وقد بقي مقدار ما يؤدونها او مقدار ركعة على ما مضى بانه فليزهم
 حلتها اذا نوافوا كان عليهم قضاؤها وما سواها فليس عليهم قضاؤها ومنه ومن
 انهم يصرون بصلوة يوم وليلة وروى طيبة انهم ودك محمود على الاستحباب ويحرك
 هؤلاء الخاضعون ان يذهبوا في حال الخصر لا يلزمها قضاؤه على حال الامام تركه في وقتها
 او بعضه على ما قدمنا القول فيه واما من كان مخاطبا بها فقاتته على صريحتها

في
 ١٢٥

لا طرية خصاؤها وانما في طرية القضا فالاول من كان كافرا في الامل فانه اذا افاضه الصلوة
 في حال كفره لم يتوبه مخاطبا بالشرائح فلا طرية قضاؤها على حاله والصلوة الاخر وهو
 طرية القضا وهو كل من كان على طاعة الاسلام كامل العمل بالاعمال جمع ما هو به من الصلوات
 مبرر في غير طرية قضاؤها حسب ما فاته وكذلك ما هو به في حال الشراوتسا والاسماع
 المرفقة والنوم من كماله وعمره وفي حال اليوم المعتاد فانه يجب عليه قضاؤه على كل
 حال وكذلك من كان مسلما فان فاته طرية قضاها جميع ما هو به في حال زكاته من الصلوات
 ووقت الصلوة اقامته حين ذكرها التي وقت كان قبل او بعد ما لم يصح ووقت صلوة
 حاضرة فان دخل وقت صلوة حاضرة ودخل فيها في اول وقتها لم يذكر ان عليه صلوة فاته
 بقليلته الى ما فاته من اسباب الحاضرة فاذ لك انه اذا فاته صلوة لظهوره فانه يصليها
 ما دام في احوال الوقت مقدار ما يصلي الظهور فانه عند ذلك يصلي الظهور ويعود الى القاعة
 وفي اصحابنا من يقول يصلي القاعة ما دام في حاله مقدار ما يصلي في الظهور والعصر
 يبدأ بالظهور في العصر فان لم يبق من النهار الا مقدار ما يصلي في العصر يركع في الظهور
 فان كان دخل في العصر ما بينه وبين الوقت الذي ذكرناه فقليلته الى الظهور يصلي في
 العصر وكذلك من دخل وقت المغرب وعليه صلوة على القاعة ما بينه وبين ان يسجد
 في السجدة مقدار ما يصلي فيه ثلث ركعات فان ركبها لمغرب فقل ذلك ثم ذكر قليلته الى
 في قاعة ثم استأنف المغرب واداد دخل وقت العشاء الاخرة وعليه صلوة على القاعة ما
 بينه وبين نصف الليل ثم يصلي بعدها العشاء الاخرة فان نصف الليل ما بين العشاء الاخرة
 القاعة واداد اطلع الفجر وعليه صلوة طيلة ما بينه وبين ان يسجد في الطلوع في السجدة
 ما يصلي فيه ركعتي العشاء فانها فانها فاته الى ما بينه وبين ركعتي العشاء في وقت
 فانه صلوة كثيره وتحققها قضاها كما فاته من الاول والاخر وبعضها كذا
 دخل في حيز النكران لم يدخل فان قضاها مساعيا على ما يحسن واخا الى اعادة عاقبه
 عليه السلام لا صلوة لم ير عليه صلوة في ولما رواه عن ربه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 الحزن الطويل الذي فيه كفة قضا الصلوات وقاله بعض الاول فالاول في مثل ذلك ان
 يكون قد فاته خمس صلوات ويكور او ما فاته الظهور ما بين ركعتي الظهور
 في وقت العصر الى تمام الحضر صلوات فان قضاها في وقت العصر والمغرب في وقت الظهور

له جرحه واحدا الى العادة ومنى كات عليه صلوات كثيرة فانه يعصى اولها ما ولا ما يصبر
 وقت صلاة حاضرة قطع الفضا و صلى فريضة الوقت بعد الى الصلوات على الترتيب فاما الصلوات
 التي يتركها او فاتها فلان يعلم ان عليه صلوة فانه لا يظلم او فاتها لكونها مبرئة على الفرض
 سواء اذا ما اول وقتها او اخر الوقت اذا لم يعلم ان عليه فضا فان علم ان عليه فضا وادى
 فريضة الوقت في اوله فانه لا تحربه فاد اخرج وفيها صارت مثل سائر الفوائت وثبتت عليها
 ومن جعل صلوة فانه لا يتركها عليه فريضة قل ان يخرج منها استأنف التي فانه لم يستأنف
 الفاقلة ومن فاته صلوة واحدة من العصر والظهر والعشاء الا حرة فان فاته صلوة
 المعترف والتس العدة والاربع اما الظهر والعصر والعشاء الا حرة فان فاته صلوة
 واحدة من ان كثره وهو يعلم بان عيبتها عتبه لا يعلم كثره فانه صلى من تلك الصلوة
 الى ان يعلى على طه انه فضاها واد عليه فان لم يعلم الصلوة عيبتها صلى في كل وقتها
 واربعا والذين ان يغلب على طه انه فضاها عليه ومن فاته صلوة فريضة لم يتركها على العمل
 لزمه فضاها وان اذركه الوفاة وجب على قلبه الفضا عنه وهو من فاته صلوة في العصر
 وتكررها وهو مسافر فضا صلوة الحاضرة وارطبه في السفر وهو حاضر فضا صلاة مسافر
 هو واما المريد الذي يستأنف فانه يعصى كل ما يقوته من الصلوات والصوم والركوة اذا
 حال عليه الحول في حال الزيادة وكذلك ان كان فاته من ترك قبل الانداج وحمله
 اربعه اعدا الى الاسلام وان كان مع حجة الاسلام ولم يتركها من اذركه بعد الى
 الاسلام لم يجب عليه اعادة الحج وما لم يفر من وال العقل والاعمال في حال الانداج على
 صبر احد هاتين يكون فعله من شرب السكر والتبج والشرير وما شئت ذلك مما
 نهي العمل فانه يجب عليه اعادة ما نهى به في تلك الحال وان كان في العقل فبني من فعل الله
 من الجور والاعمال فانه لا يجب عليه فضا ما يقوته في تلك الحال وهو من فاته من سائر
 التهمة فضا اي وقت ذكره ما لم يكر وقت فريضة فان فاته من سائر ما صلى منها
 الى ان يعلى على طه انه فضاها فان لم يترك من ذلك حارة او قصد عن ترك ركعتين بعد
 من طعمه فان لم يترك من كل يوم يزيد منه فان لم يترك منه ذلك فلا يسي عليه ومن فاته من
 من الاول من يوم ليس عليه فضاها او قصد عن تركها كل افضل من سائر
 يعصى فاما ما لا يترك بالليل ونوافل الليل بالهجره ومن فاته صلوة الليل فضاها الى وقتها وان

كل يوم العدة او بعد العصر ومنى فضاها طس عليه الاركعتين من ربه واذ ما شئت
 او بار جماعة في ليلة واحدة ويصبر ان يجعل الفضا او الليل والاد اخره من فاته الجمعة
 لم يجب عليه فضاها او ما يلزمه الطهر اربع ركعات وذلك ان فاته صلوة العدة
 لم يجب عليه فضاها وان صلى لنفسه فمفردا كان له فيه فصل او صلوة اللسوف اذا
 بعد تركها يجب عليه فضاها وان كان اجرو الفرض كله اغسل مع ذلك من يرد
 الصلوة تعذر عن جرح وقتها فانه لم يتركها فان لا بها من راحة ولما لا اعد
 وجوبها بعد ان يد وجب عليه العمل لا طواف ولا فصل عليه ولا يرد في مقام السجدة
 ويكون فاته لورثته المسلمين فان لم يترك له ورثته كان الا ما بعد عدا وعدا الله
 المال وان قال ما علمت وجوبها فانه لا يعتد من ان يكون في العهد بالاسلام غرق
 انها واحده عليه فان اعتد وجوبها ترك وان لا الاعتد وجوبها الجواب القسم الاول
 من وان قال سبها فانه صليها الار بعد ذكرها وان قال انما عجز عنها فله طهها على
 حسب حاله قائما او جالسا او مضطجعا او اما على حسب طاقته فان واها واحدة
 واما اذا كره على فعلها فاذن لكي انشط لعلها وانا كسلا عن اومها واما على
 ذلك حتى خرج وقتها انكر عليه ذلك وامر بان يصليها فضا فان لم يفعل غرق فانها
 وصلى بربت ذمته وان اقام على ذلك حتى تركت صلوات وعجز عنها ثلث مرات
 قبل في الرابعة لعل روى عنهم عليهم السلام ان اصحاب الكبار يقولون في الراحه وذلك
 عام في جميع الكبار ولا يفصل حتى يستأنف فان تاب والا قبل وكفر وظل عليه
 كان ميراثه لورثته المسلمين فان لم يترك له وارث مسلم كان الا ما بعد عدا وعدا الله
 في ذكر صلوة الاحد من الرض والوفيل والعران من
 السفسية هو الميرص لا سقط عنه فرض الصلوة ويجب عليه اذ اوها على حسب
 طاقته اذا كان عقله ثابتا فان را عقله محذور او اعما فلا يجب عليه الفضا الا ما عا في وقت
 وما ينقص وقته فلا يجب عليه فصلوه على ما فصلناه في الفصل الاول واذ لم يركعه
 فانه يجب ان يصلي قايما مع القدرة على ذلك فان لم يمكنه فاما الا ان يصلي على جابط
 او عكاز صلى كذلك فان لم يقد على ذلك صلى جالسا وقرا جالسا فاد افرع من الرأه
 ووز على ان يقوم ويرفع عن قدامه فقل وان لم يقد عليه ركع غرطوس وسجد ذلك

٥٥
 لم يكن من السجود رفع اليه ما سجد عليه وان لم يقدر على الصلوة خالسا على مضطجها
 على حاشية الامن وسجد فان لم يتمكن من السجود او ما اياها من لم يتمكن من الاصطباع
 صلى مستلقا على فناءه وموبا فسقط الصلوة بالكبير ويقرب اذا اراد الركوع
 غنم عليه فادار راسه الى الارض ففتحها فادار السجود ففتحها فادار الركوع
 رجع الراس منه ففتحها وعلى هذا يكون صلوة من كان على وجهه ثم كبره له مرة
 على غير تلك الهيئة اسفل الى ما يقدر عليه ويلق على ما فعلناه مما مضى من ولو عمل
 والعرب والافاض والساج اذا انصروا عليهم وهب الصلوة ولا يتم كون من موضع
 يصلون عليه او فيه صلوا اياها ويكون ركوعه وسجوده هاتما ويكون السجود
 احق من الركوع ويلزمه ما سجد الا لليلة مع الامكان فان لم يتمكن من الصلوة على
 ما يتم كون منه هو والركوع اذا كان مسافرا اراكا لا يقدر على الركوع والصلوة
 على ظهر الدابة على حسب ما يتم كونه في الركوع والسجود وان لم يقدر الا على
 الايام كان جانيا ونجسه في الوافل ان يصلي اتمام الركوع والسجود
 وحذره من الذي تلج الصلوة خالسا ما يعلمه الناس من خلافه انه لا يتم كون الصلوة
 وانما يدرى انه اذا لم يقدر على المشي بقدر ان يصلواته والسطور ان اصل جرت
 به ما سجد عليه اعادة الوضوء وتبني على صلواته هو ومن سلسل البول صلى كذلك
 بعد ان يسير هو وسجد عليه ان تلك جرفة على ذكره لا تعدى العجاسة اليها
 وتبينه واداصل الركوع والسجود من رعا في حال القراءه فادار الركوع ثم جليه
 فان لم يتمكن من ذلك طهر كعبه ما سجد عليه والتمسوع بالفتل او من كان اسيرا
 في الشتر كبير او كان فصولا اذا لم يقدر على الصلوة صلى اياها والعريان ان الذكر
 معه ما سجد به عورته وكان وجده تحت لا يرى احد سترته صلى فانما واركع
 عورة او كان تحت لا يامر من اطلاع غيره عليه صلى خالسا فان كانا جماعة هذه
 الصفة فليامهم بركبته صلى بهم خالسا وهم جالوس ويكون ركوع الامام
 وسجوده اتماما يكون سجوده لحقق من ركوعه وركع الياقوت وسجد وان
 وحذره ان يمسس بغيره من سلسل الارض وغيره سترته عورته واصلها
 هو وامام كان في السجدة فان تم من الخروج منها والصلوة على الارض خرج فاته

٥٥
 افضل وان لم يفعل ولا يتم كونه حاز ان يصلي فيها الفرائض والوافل سواها بغيره
 او كبره هو واداصل في فاصلي فانما مسبقا لليلة فان لم يتمكن منها صلى جالسا
 مسبقا لليلة فان ارب السجدة دلتها كعب ما دارت واستقبلت لليلة فان لم
 يتمكن استقبل اول ركبة القيلة ثم صلى كعب ما دارت وقد روى انه يصلي الصدر
 السجدة وذلك تحت الوافل واد الرعد فيها ما سجد عليه محمد على الفير عبد السرور
 كان فقيرا اعطاه بنوب وسجد عليه فان لم يقدر عليه محمد على الفير عبد السرور
 واجراه هفص في ذكر الوافل من الصلوة هو صلوة الوافل على
 صرس لحيه ما كان في ثياب اليوم واليلة والاخر ما لم يكن من ثياب يومه وعنه
 على الخلة او في وقت مخصوص بالثوب فدلنا انه في اليوم واليلة اربع وثلاثون ركعة
 في الصلوة في السبع سبع عشرة ركعة وقد فصلنا ذلك فيما مضى وقلنا انما
 مواقيتها فلا وجه لاعادته وذكرنا ان صلوة الليل لا يجوز ان يصلي في اول الليل الا لما
 او عند الضرورة والخوف من القوات وتعدى الفضا وان وهما من بعد نصف الليل اذا
 قام الى صلوة الليل استعمل السواك فان فيه فضلا في هذا الوقت حاشية شراويح
 الصلوة تسبع تكسرات ونفرا في الركعة الاولى سورة الاحلام في الثانية
 طابها الكافرون وروى في كل واحدة منهما الحمد لله والحمد لله والحمد لله
 الست النوا في ما شأ وشحب السور الطوال فان راء الى صلوة الليل ولا يركع
 اليه مقدار ما يصلي كل ليلة حقه صلواته واقصر على الحمد وحدها ما راجع
 ذلك من طلع الفجر صلى ركعتين واوتر بعد ما صلى ركعتي الفجر صلى العشاء
 فقصي التمار ركعات وان كان غدا صلى اربع ركعات وطلع الفجر ثم صلوة الليل وحقق
 المرأة فها وروى انه اذا طلع الفجر حاز ان يصلي صلوة الليل وحقق فيها ثم صلى الفجر
 والا حوط الاول هذه ركعة هو ومن ثم ركعتين من صلوة الليل في ذكر بعد ان
 فصلاهما واعاد الترتيم ومن ثم السجدة في الليلة وذكر في حال الركوع اسقط
 الركوع وجلس وسجد فادفع من صلوة الليل فله صلى ركعتي الفجر وان لم
 بعد طلع الفجر الثاني فان صلاهما وقد بقي من الليل كثير وهو لا يكون وطلع الفجر
 الاول اعادها استجبا به وسحب الاصطلاح بعد ما سار الركعتين والاعانة

ما روى في قوله خمس مرات من الصبر وان جعل كل الصلوة سجدة كان ذلك حائرا وكثيرا
 ان يصلي النوافل كما سمع الفدره على الفهم وقد روى انه يصلي بذلك ركعة ركعتين وروى
 انه ركعة ركعة وحسبها طاروا ومن كان في دعا الوتر ولم يترك قطعة وفي غيره الصور
 من ربه مائة زار به خطا وسرت ولا يستدبر الفيلة ويرجع في صلوة له واما
 ما ليس من رب النوافل الجديدة الا وقت له فغيره والحره وقت معبر والا وصل صلوة امس
 اليوم من صلوات الله عليه وصفها اربع ركعات تسلم من ثلث ركعات كل ركعة الحمد
 مرة وخمس مرة وقل هو الله احد لله وصل صلوة فاطمة عليها السلام وهي ركعتان نوافل
 منها الحمد مرة وانا انما مائة مرة وفي الثانية الحمد مرة وقل هو الله احد لله وصل صلوة
 ومن صلوة جعفر عليه السلام وتسمى صلوة السبع وصلو الجبوة وهي اربع ركعات
 2- ذكر ركعة خمس وسبعون مرة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر يلى الصلوة
 فقرأ الحمد ونفرا في الاولي اذ انزلت ثم تسبح عشرين مرة ما قلناه ثم يركع ويقول ركعة
 عشرين مرة ويرفع راسه ويقول عشرين مرة تسجد ويقول في سجوده عشرين مرة يرفع راسه
 يقرأ سورة بقره وحدها الى السجدة الثانية يقول ذلك عشرين مرة يرفع راسه وهو عشرين
 ثم يركع ويصلي الثانية مثل ذلك ونفرا الحمد والاعاديان ثم يصلي الركعة الثانية الاخرى
 مثل ذلك نفرا في الاولي اذ احضر الله وفي الثانية التي هي الرابعة قل هو الله احد ويدعو الى
 السجدة مما اراد وتسمى اربعون ذلك مما روى من فوننا من ليس العز والوقار تمام الدعاء
 هو وجبر ذلك من الصلوات المبرغة فيها ذكرها في مضاجع المصالح في عمل السنة هو واما
 ماله وقت فغيره في تحببه في السجدة فان وقتها عند حوال المسجد ومن صلوة يوم العدي فانه
 3- يصلي ذلك اليوم اربع ركعات الى الزوال نصف ساعة بعد ان يغسل ركعتين نفرا في
 4- واحد منهما الحمد مرة وقل هو الله احد عشرين مرة وانه الكسبي عشرين مرات وانا
 انزل الله سر مرات فاذا استمر عا بعد ما ناله عا المبركة وتسمى ان يصلي يوم الجمعة
 وثلاثة وثلاثون السابح والعشرين من رجب انبي عشرين ركعة نفرا في كل ركعة الحمد وما
 سهل عليه وقل ليس فاذا فرغ فاسمع مرات الحمد وقل هو الله احد مثل ذلك والمبرك
 انزل ذلك فقل يا ذا الجلال والاعزاز وانا انما مائة وانه الكسبي مثل ذلك وروى اربع مرات ثم يقرأ سبع
 مرات سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ثم يقول سبع مرات الله الله لا مرك

هتبا وقد روى في ذلك 2- لله المعبود وتسمى ان يصلي لله الصلوة من سعادته
 ركعات نفرا في كل ركعة الحمد مرة وقل هو الله احد مائة مرة وانا انما مائة ركعات
 لله او دنياه تسمى ان يصلي ركعتين نفرا فيهما مائة مائة نفرا في الثانية فاذا استمر دعا
 بما اراد وللحمد وتسمى لله في سجوده مائة مرة يقول سبحان الله في جميع اموري ثم يصلي
 2- حاجته واداعرض له حاجته مائة الركعات والمعين والجمعة ويترك السما يوم الجمعة
 ويصلي ركعتين نفرا مائة وعشرين مرة وقل هو الله احد على يركب صلوة التسبيح الا
 انه يجعل التسبيح في صلوة جعفر عشرين مرة وقل هو الله احد عشرين ركعة
 الركوع والسجود وفي جميع الاحوال اذ فرغ منها سال الله حاجته فاذا قضت حاجته
 صلى ركعتين سبحان الله تعالى نفرا في الاولي الحمد وانا انما مائة 2- الثانية وقل هو الله احد ثم
 يستكبر الله على ما اعمره عليه في حال الركوع والسجود وبعد التسليم فقط
 2- ذكر النوافل الربية في شهر رمضان تسبح ان يصلي في شهر رمضان من اول لله فيقال
 اخر القنبر زيادة الف ركعة على نوافله في سائر السهون يصلي من اول لله الى اليوم عشرين
 كل ليلة عشرين ركعة ثمان ركعات من العزب والعسا الاخرة واثني عشرين ركعة بعد
 العسا الاخرة قبل الوتره وتختتم صلوة بالوتره هو 2- لله تسع عشرين مائة ركعة وفي الله
 العسرين عشرين ركعة على ما قلناه 2- لله احدى وعشرين ركعة وعشرين ركعة
 مائة ركعة وتسمى في ليلة اثنى وعشرين وليلة اربع وعشرين في اخر الشهر كل ليلة تس
 ركعة ثمان ركعات من العسا واثني عشرين ركعة بعد العسا الاخرة وروى انه يصلي
 من العسا من اثنى عشرين ركعة والتمنا عشرين بعد العسا الاخرة فهدى سبع مائة وعشرين
 ركعة ويصلي في كل يوم جمعة من شهر رمضان اربع ركعات صلوة امير المؤمنين ع
 صلوة فاطمة عليها السلام واربع ركعات صلوة جعفر رحمه الله عليه ويصلي لله اخرجه
 من الشهر عشرين ركعة صلوة امير المؤمنين صلوات الله عليه وفي عسبه تلك الجمعة عشرين
 ركعة من صلوة فاطمة عليها السلام فهدى ثمان الف ركعة هو وتسمى ان يصلي لله الصلوة
 مائة ركعة نفرا في كل ركعة الحمد مرة وقل هو الله احد عشرين مرات وتسمى
 ان يصلي ليلة الفطر ركعتين نفرا في الاولي الحمد مرة والتمنا مائة ركعة وانا انما
 الحمد مرة وقل هو الله احد مرة واحدة فقط 2- ذكر صلوة

إذا احتجب البلاد قلت الامطار استحب صلاة الاستسقاء وتبع ان يقدم الامام من يقوم مقامه او من نفسه الامام الى الناس ان يصوموا ليلة انه يخرجوا يوم الثالث الى العمل
 وسحب ان يكون ذلك يوم الاثنين ولا يصلوا في الساجد في سائر البلدان الا مكة
 خاصة وهذه الحدود كما يعمل في صلاة العترة يخرج على الزهر يسكنه ووقارها
 انتهى الى المحرك اقامه وصلى بهم ركعتين من غير اذان ولا اقامة يفراهما ما شام السور
 ويكوز نريد الركعتين ركعتين صلوة العترة سوا على ما سئل به ان سأل الله فاذا فرغ
 منهما استقبل القبلة وكبر الله مائة مرة تكبيرة ترفع بها صوته ويكبر بعد من حضر
 ويلبس عرسية فيسبح الله مائة مرة ترفع بها صوته وتسبح معه من حضر ويلبست
 عرسية فيهلل الله مائة مرة ترفع بها صوته ويقول ذلك من حضر يستقبل الناس
 بوجهه ويحمد الله مائة مرة ترفع بها صوته ويقول ذلك معه من حضر يدعوا وخطب
 خطبه الاستسقاء المروية عن امير المؤمنين صلوات الله عليه فان لم يحسها انصرف على
 الدعاء ويستحب ان يخرج للاستسقاء التبوخ الكبار والهيبار الصغار والعمائر
 لا يخرج السيار منهم ويكره اخراج اهل الزمة والاستسقاء لا بهم وعضود عليهم
 ويستحب لاهل الحطب ان يدعوا لاهل الحرب فان خرج تشقوا فلان يصلوا واصلوا واستكروا
 لله ما يصلوا ولم يفسقوا خرجوا ثابا وثابا لانه لا مانع من ذلك من دخول الردا استحب
 للامام والامام ومقره ان كان الردا او مريعا ولا يحتاج ان يلب الردا من واداند الامام
 ان يصلي صلاة الاستسقاء انعقد ندوه لانه نذير في طاعة وليس له ان يخرج عنه ولا ان
 يلزمه الخروج وان نذر غير الامام انعقد ندوه لانه نذير في طاعة وليس له ان يخرج عنه ولا ان
 يستسقى ويوعظه لانه في نفسه في نذره لان ندوه لا ينعقد فيما لا ملك وسحب
 انه ان خرج فممن يطعمه موكبه وغيرهم فاذا انعقد ندوه صلاها بحيث يصلي صلاة
 الاستسقاء في الصحرا فان نذر ان يصلي في المسجد وحب عليه الوقاية فان صلى في غيره
 لم يجزه عما نذر فان نذر ان يخطب انعقد ندوه وخطب ان شاحج الساجد او قاتلها او على من
 وان نذر ان يخطب على السور وحب عليه ان يخطب كذلك فان لم يفعل لم تجزه اذا خطب
 على جانب ما شبه ذلك هو اذا نصب ما العصور ما ماء الاناجان صلاة الاستسقاء
 ذنه لا مانع ولا يجوز ان يقول بغير ما يكره في الاصل صلى الله عليه واله تعالى عن

كتاب

صلى الله عليه وسلم
 السهر على اربعة اقسام واحد من الحج والعمرة وذنب من الزايات وما استسهلها وما
 من تجارة وطلب معبسة وقوت وما استسهلها وهذه الانواع الستة كلها هي في القصة
 ٢ الصوم والصلوة والرباع سفوف معبسة من الحج او عباد او قضاة او قطع مريه وما
 اسبه ذلك من ارباع سلطان كابر في طاعته مختار او طلب صيد للهو والظرفا جمع
 ذلك لا يجوز فيها القصة ولا الصوم ولا الصلاة وما في ٢ الصيد ما كان للهو
 وقوت عال له وهو من الاقسام الاولى فان كان للحاجة دور الحاجة فهو في الحما
 اعتبر الصلوة ويغفر الصوم وهو من السفر لا يسي قصر الان في السفر في حاله في
 الخامس ولا يجوز ان يقصر حتى يغيب عنه اذان مصره او سوارى منه جدار بليله ولا
 يجوز ان يقصر ما دام بين ثياب البلد سوا كانت عامر او خرابا فان وصل الى البلد بامه او دخل
 كنت لا تسبح اذا ان المصروف قصر فان كان في بطنه واداسا في ٢ طريقه فيصعبه
 او على ما له او كانت له اضرارا او روجه من علمهم ولم يزلوا عسرة اياما في
 وقدر وى ان عليه التمام وتلدنا الجمع بينهما وهو ان ياروى ان كان من له او معه
 مما قد استوطنه بئس اسهر فمعا عدا تهموا له يمكن استوطنه في الاقصود واد
 ان له عبد فخرج في طلبه فان قصد بلدا يقصر في مثله الصلوة وقال ان وحده
 رجعت معه لم يجز له ان يقصر لانه لم يقصد سفر انقص منه الصلوة وان لم يقصد بلدا
 لكنه قوى ان يطلعه حيث بلغ لم يكن له القصر لانه سناك في السبابة التي تقصر فيها الصلوة
 وان توى قصد ذلك البلد سوا وجدا العبد في الوصول اليه او لم يجده كان عليه القصر
 لانه توى سقرا يجب فيه القصر فاذا خرج بعد السبابة قصر وان جده في بعض الطريق
 فعزله الرجوع الى وطنه ويترك قصر تلك البلد انقطع سفره هاهنا وكان في بعض
 مسافقا للسفر فانه كان يتردد الى مكان فيبذل مسافقه تقصر فيها واجب عليه القصر
 والافعليه التمام واد اقصدا بلدا وبلده ومن ذلك البلد لآخر في طريقه مسافرا عن
 وطنه بئس انه يقصر في البلد الا في مسافة امامه فيسبى الى اهل الطريق فيبذل
 ومن البلد الا في مسافته وقدر فيها الا ان كان كانت السبابة اهلها فانه ما وجد عليه قصر
 القصر فاذا وصل الى مكانه انقطع قصره وان كان على التمام مسافرا في مسافته

الهامون مشافرون لم يلزمهم الهامه ومن نسي في السفر فليصل صلوته فمعه لم يلزمه الاعادة
 الا اذا كان الوقت باقيا فانه بعدد متى صلى صلوته فمعه لم يلزمه الاعادة على كل حال اللهم
 الا ان لم يعلم وجوب الفصير فليست تسقط عنه فرض الاعادة اذا قصر المسافر
 مع انما هو ان الفصير يطلب صلوته لانه متى صلى صلوته بعد انما لم يلزمه الاعادة
 لصلوته فمعه لم يلزمه التسعة لم يلزمه القصير لان شرط الفصير ان يتوارى بصره او
 يحجب عليه اذن قصره وان دخل في صلوته مسافرا فليست الفصير وشارب التسعة سقطت
 بطلان وهو فيها ثم صلوة المسافر اذا كان في اخر الوقت وان كان في اوله صلى صلوته
 فمعه اذا صلى خلف مقيم عالما به او طائفا بحاله او لم يعلم اصله ولا طن او خلف مسافر
 عالما به او طائفا بحاله او مسافرا لم يلزمه بطلان طر يقار مسئلة الاعتدال
 بعرض او لا بعرض فليست الفصير وان كان الاقرب لا يجسد الفصير لان ما زاد على حجب
 الفصير عامه اذا صلى المسافر فليست الفصير انما بطلت صلوته لان في المسافر انما اراد
 سهو لغير الاعادة في صلوته السفر فعليه الاعادة ومن لم يقل ذلك يقول هذا اذا كان
 صلوته فعليه الاعادة على كل حال اذا كان قريبا من بلده وقصار بحيث يجب عنه اذان
 مصره فليست الفصير فلما صلى ركعة رغب فانصرف الى اقرب بلد لم يلزمه التسعة
 ودخل النصار او شاهد بها بطلت صلوته لان ذلك فعل كثيره فان صلى في موضع الا ان
 يهرقه في وطنه وانه شاهد لثباته فان لم يصل وخرج الى السفر والوقت ما قصر طاعت
 الصلوة فصلاها على الهام لانه قرط في الصلوة وهو في وطنه فان دخل في طريقه بلده او
 فيه لمقام عسرا لله الهام فان خرج منه وفار في ثباته لزمه الفصير فان عاد الى الفصير
 حاحه او اخذ نسي فغيبه لم يلزمه الهام لانه لم يعد الى وطنه وكان هذا قريبا من بلده
 المسئلة والى قلها اذا صلى مسافرا لم يقمير ومسافر بر صلى المسافر ووركتين بسلام
 لهم وبما لم يقمير ان يتناول عجا حوز الجميع من الصلوات من الظهر والعصر والمغرب والعشاء
 الاخرة في السفر والحضر عند المطر وغير المطر والجميع بينهما في اول وقت الطهارة
 جمع بينهما في وقت العصر كان طائرا وانما يكون جمعا اذا جمع بين الفصير فاما اذا لم يجمع
 بينهما فله ملائحة وليس يحتاج الى فيه مفردة على فيه الصلوة للجمع لانه لا دلالة
 عليها وحده المسافة التي يجب فيها الفصير فانه في جميع اربعة وعشرين ميلا

جانب اربعة واسم واراد الرجوع من موه وحسب انما الفصير وان لم يرد الى حيث كان
 كان محسرا من الفصير والامامه ولا يجوز الفصير للمكاري والملاح والراعي والبريد والملك
 الذي قد مضى وصقه من لا يكون له اذن مقامه والوالي الذي يكون له وكسبه او جاسه ومن
 يدون في كسبه من سبوا الى سوقه ومن كان سفره اكثر من حضره فهو لا كله لا يجوز
 هم الفصير والمركب لهم مقام في بلدهم عسرة ايام فان كان لهم في بلدهم مقام عسرة
 ايام كان عليهم الفصير وان كان مقامهم في بلدهم خمسة ايام فصروا بالهاتين وسموا
 اصلوه بالليل ومن خرج بنية السفر لم يدره وكان صلى على الفصير لم يلزمه منى فان لم يكن
 صلى او كان في الصلوة ثم صلوته في اخر حرج من بلده وورجل الوقت وحسب طلبة الهام
 دافق من الوقت مقدار ما صلى فيه على الهام فان نسي الوقت مقدار ما صلى فيه على الهام
 ثم وان لم يتوقف ذلك قصره ومن عز على الهام في بلد عسرة ايام وحسب طلبة الهام
 في غير بلده عن المقام نظن فان كان في صلى على الهام ولو صلوته واحدا لم يلزمه الفصير
 لانه لم يخرج وان كان لم يصل مسافرا على الهام وقصره فان لم يدر ما مقامه قصره والله وثق
 شهر فادامى شهر صلى على الهام ولو صلوته واحدة ومسح الإمام في اربعة
 مواطن في السفر مكة والمدينة ومسح الكوفة والمناجر على سائر السمر وورد في
 الامام في حرم الله وحرم الرسول وحرم امير المؤمنين وحرم النجسين وعلى هذه الرواية
 فورا الامام خارج مسح الكوفة والتحف وعلى الرواية الاولى لا يجوز الا في نفس المحدث
 في الفصير في هذه المواضع كلها كان خارجا عن الافضل ما قدمناه وسقط على المسافر
 الجمعة وصلوة العيد والتسبيح لانه في عليه الفصير لانه اما طاعة او مباح و
 من وجب عليه الفصير في السفر اذ مال الى الفصير له او بطلان ثم فاداعا الى السفر
 رجع الى الفصير ويسحب المسافر ان يقول عقيب كل صلوته تسليمة سبح الله الحمد لله
 ولا اله الا الله والله اكبر فان ذلك جواز الصلوة وليس على المسافر نوافل النهار ولا
 عدد من النجسين بل ان صلى نوافل البر والصالحات في السفر لولا ان هذا وعلية صلوة الليل
 على ما قدمناه في كتابنا
 علوه الجمعة في موه اذا حصلت سربطها وشرطها على من يدر احد ما يرجع الى حيث
 عليه والاخر يرجع الى مكة فافقارها فانما يرجع الى موه ورجع عليه على من يدر احد ما يرجع

في الوجوب والآخر يرجع الى الخوارق ايضا الوجوب عشرة الزكوة والخزيرة والذرية
وصالح العشر والصحة من الرضوان رهاق العبي وان رهاق العرج والابن سحالا حراك
به ولا يكون مسافرا ولا يكون عليه ومن الموضع الذي يصل فيه من مكان فمادونه ومن
الى الخوارق الاسلام والعقل والعقل سبط في الوجوب والخوارق عا والاسلام سبط في الخوار
لا عذر في الوجوب لان الكافر عندنا متعذرا السرايع واما فلان دليله لان من ليس
بعاقل وليس مسلم لا يفتح منه الجمعة وما عدا هذا السراط من الترابيق المقتدر دكرها
سوط في الوجوب دون الخوارق لان جميع من في هذا ذكره فتح منه فعل الجمعة هو فلما
السر وطراحة الى صحة الانعقاد فاربعة السلطان العادل او من يراه السلطان
العبد سبعة وجوبا وخمسة بداهة وان يكون من الجمع سبعة اقبال فما زاد عليها ولا
تدرب خطين والثاني ثاب الجمعة على خمسة اصرب من تحب عليه وينعقد به
من تحب عليه ولا ينعقد به ومن يعقده ولا تحب عليه ومن تحب عليه ولا يعقده
يختلف فيه من امام من تحب عليه وينعقد به وهو كل من جمع الترابيق العشرة التي ذكر
من تحب عليه ولا ينعقد به وهو الضيق والمجنون والعبد والمسافر والمرأة وهو لا
لا تحب عليهم ولا ينعقد بهم وخويلهم فعلها نبال العبر بهم واما من يعقده ولا
تحب عليه فهو البرير والاعني والا عرج ومن كان على راس اكر من سجين فان هو لا
تحب عليهم الحضور فان حضر والجمعة ونمى بهم العبد وحيث عليهم وانعقدت
بهم الجمعة هو واما من تحب عليه ولا ينعقد به فهو الكافر لانه يحاطب عندي بالاجابة
من هذا الانعقد به لانه لا يصح منه الصلوة فاما المختلف فيه فهو من كان قما في ذلك
من الخوارق وطلاب العلم ولا يكون مستوطنا بل يكون من غزوه من انصت حاجته هي
فانه تحب عنه وينعقد به عندي وفي انعقاد هاته خلافه ومن كان في بلد وح
عليه حضور الجمعة سبع الذن او لم تسبع فان كان خارجا عنه وبلده وبلده من سجان
دونه وتحب عليه ايضا الحضور فان زاد على ذلك لا تحب عليه بل لا يخلوا ان يكون منهم
العبد الذي ينعقد بهم الجمعة له فان كانوا كذلك وحب عليهم الجمعة وان لم يكونوا
لم تحب عليهم غير الظاهر ومن كان منهم ومن الملبداق من سجين ومنهم العبد الذي
ينعقد بهم الجمعة جاز لهم اقامتها ولخويلهم حضورها بل لا ومن حيث طاعة الجمعة

١ شربهم يصوبه في جميع الصلوات وكذلك الجمعة وسوا الحذف بعد الخطبة من التهجيد
 ٢ وهذا الصلوة وعلى كل حال العمود لا خيار في حوال الاستحلاف ويقيمهم الامام الثاني لله
 ٣ ولا يسئل الى الطهر لانه لا دليل على ذلك وكذلك ان يقدم انسان عند انصراف الامام
 ٤ فصولي بهم او يقدمه عن الامام فصولي بهم كان جائزا اذ امكن الساقية فتمت وفرغ من روضه
 ٥ جاز له ان يقدم من صلى بهم جماعة صلواتهم العبد يسقط عنه فرض الجمعة وكذلك الخبز
 ٦ والمكاشك الشتر وط عليه فاما من اعز بعضه وانفق مع مولاه على مهابة في الامام
 ٧ فانه يؤمر بنفسه يوم الجمعة بحب عليه حضورها لانه ملك نفسه في هذا اليوم ولا
 ٨ له كمال فيه ولا يملكه مهابة لم يلزمه لانه لا يمتنع له حقه فيه ه المسائل لا تحسب
 ٩ الجمعة الا اذا اقام في بلد عسره ايام فصاعدا ثم والمراه للسرة عليها جمعة محورا كانت
 ١٠ اوسانه والا فصلان تصلي في شهرها والمرضى لا يجب عليه الجمعة فان حضرها وحصل عليه
 ١١ النجس او فيها وكما لم لا يجب عليه الجمعة اذا تكلف وحضر وصلا ما سقط عنه فرض
 ١٢ الطهر من كان مرضه الطهر دور الجمعة عايله ان يضل عليه في اول الوقت ولا يجب عليه
 ١٣ التوقف حتى يفرغ الامام من الجمعة وخو له ان تصلي جماعة فان صلى في اول الوقت
 ١٤ حضر الجمعة فقد سقط فرض الوقت عنه فان حلقها كان له فيه فضل من يجب عليه
 ١٥ الجمعة لخو له ان يتركها العبد في نفسه او اهله او قرائته او اخيه في الدين مثل ان يكون
 ١٦ من يصليهم من رعايته او يبيت به او على فقه وكهنية او ما يقوم مقامه ه اذا رآه
 ١٧ السمر يوم الجمعة لا يجوز ان يسافر الا بعد ان تصلي الجمعة لانه يعجز عليه فرض الجمعة
 ١٨ فلا يجوز ان يسرع مما يسقطه ويكره له السفر اذ اطلع عليه الحرم يوم الجمعة
 ١٩ ان تصلي الجمعة ه العبد مشروط في صحة الخطبة وان خطب وحده ثم حضر العبد
 ٢٠ اعاد الخطبة واللام تصلي الجمعة ه العبد ومن العبد والمسافر والمرضى اذ اصابوا
 ٢١ في منازلة الطهر لم يسعوا الى الجمعة لم يتطاول طهرهم لانه لا دليل عليه ه يكره
 ٢٢ ان يتركه من عوف السمر ويتطاول النهار في سائر الايام الا يوم الجمعة فانه يجوز ذلك
 ٢٣ ما لم يجد الامام على المنبر وباحث في الخطبة فان اخذ فيها طهر لا جاز ان يصلي وسعي ان
 ٢٤ يصح اليه ولا ينبغي ان يتكلم في حال الخطبة الامام ه ولا ينبغي لاحد ان يخطأ في ان يخطأ
 ٢٥ من الامام ولم يظهر سوا كارهه عادة الصلوة في موضع لو لم يكن فان كان داخل

١ الرجعة تسعة لم يكره ذلك فاما الامام ولا يكره ذلك لانه لا بد لاجتماعه
 ٢ وينبغي ان يفرجوا له ه ادا كان كالمسا ينظر الخطبة فغلبه الغضب ويصلي بها عارضا
 ٣ من الغضب وان اخذ اخ الى الانتقال من مكانه انقل السراعية ولا ينبغي لاحد ان يفرغ من
 ٤ عن مكانه الذي هو جالس فيه ليحضر فيه في الجامع فان شرب انسان بالامام او بان عده
 ٥ يكره وان انقذ منوب ففرس لم يكره ان يكره ذلك اخو من عمره ه والغرض دفعه و
 ٦ الخلو في فيه فان قام من موضعه لحاجة ثم عاد كراخا عكابه من غيره و الخطبة مشط
 ٧ صحة الجمعة لا يصح من دونها ومن شرط الخطبة ان يراها فاما ان يفتل الخطبة
 ٨ حقة والكلام فيها وشهها مكره وليس في طوره فان خطب حاله مع العبد
 ٩ من علة او زمانه صحت صلواته وصلواته خلقه وان لم يكن عليه طلب صلواته و
 ١٠ صحت صلوة من خلفه اذ لم يعلموا ذلك فان علموا او علم بعضهم ان يشره عليه بطلب
 ١١ صلوة من علم ذلك وصحت صلواته من لم يعلمه من شرط الخطبة الطهارة وان لم يكون
 ١٢ الخطبة ان رعاة اصناف حمد الله تعالى والصلوة على النبي واله والوعظ وقرآه ه و
 ١٣ حقه من اهرار وما زاد عليه مستحب ولا ي طول الخطبة بل يصدق فيها للاعوية
 ١٤ فصلة اول الوقت ه ادا دخل في الجمعة دخل عليه وقت العصر من ان في الجمعة منها
 ١٥ جمعة ولم يلزمه بتمها طهرا لانه لا دليل عليه وان يؤمر وقت ما ياتي فيه يحطس حطس
 ١٦ ورعش حطس آخر بها وصحت الجمعة وان لم يفر الوقت ما لا يسع الخطب وتكفي
 ١٧ فدي ان تصلي الطهر ولا يصح له الجمعة لان شرط الجمعة الخطبة وهذا ليس بكنه ان
 ١٨ بان الخطب لانه لو خطبها فانه الوقت ه وقد روي ان قاتل الخطبان صلى ركعتين على
 ١٩ هذه الرواية تمكن ان يقال تصلي الجمعة ركعتين فيترك الخطب والاول والحوط والوجه
 ٢٠ هذه الرواية ان يكون مختصة بالامام الذي يهوت الخطبان فانه تصلي الركعتين مع
 ٢١ الامام فاما ان يعقد الجمعة ركعتين خطب من لا يصح على حاله ومن خطب وصل الجمعة
 ٢٢ وشك هل كان الوقت ما قبل التسليم او خارجا صحت صلواته لا الاصل في الوقت ولم
 ٢٣ يعلم حروجه على ان اذ شئنا ان يقرأ الوقت للسفر شرط في صحة الجمعة ادا كان داخلها والوقت
 ٢٤ ه ادا درك ركعة من الجمعة فقد دخل الجمعة واخرها بل هو الجمعة ان الحق الامام ه الركعة
 ٢٥ في الثانية فان لحقة ودر رفع راسه من الركوع في الثانية فانه الجمعة وعنده السجدة

من
 ١٤٢

بما ذكره في كتابه من كسره الاحرام والامام راجع فحسب كبر مع
 الامامة شيئا فانه لما كان الامامة والاعتقاد به وصلى نفسه
 الطهر في حقه خطبه وكنى الامام راجع فرفع الامام كسبه سلكه في الامامة فصار
 يرفع ويحذف عليه سهره لم يرفع له في جمع الامام ركعة ولو ادركه اذ دعا
 الركعة وركعتين سجدتين لم يسجد مع امومه سجدة او سجدتين مع الجماعة
 لانه لا يسهو على الامام خطف الامام وان ادرك معه ركعة فضلا ما معه لم يسلم
 الامام وقام وصلى ركعة اخرى لم يركب ركعة فلم يدر هل هي الى صلاحها
 مع الامام او الى اخرى اضاف اليها سجدة وقد ثبت صلوة لان الركعة الاولى مع الامام
 لا تحترق سهره فيها والركعة التي انفرد بها اذا سجدت به سجدة واحدة او سجدتين
 انفرد بها سجدة اخرى فان ذكر بعد ذلك انه كان تركها من الركعة التي مع الامام
 ومن سجد اذ اسلم وقد ثبت جمعة في اذكارها كاسب من الى انفرد بها فذكرها
 في سجدة واحدة لا يركب الامام بعد السجدة وسجدتين وبعدها في الركعة الثانية
 ثم خطبه عليه الاسراجه وبعث ابن عمر على شيف او غصا او فوس لانه روى النبي
 عليه السلام في هذا ولا تضع يديه على سماله كما لا يفعل ذلك في الصلوة وهو يبيع
 ايمانه في الامام فخطبه في خطبة لم يخلو فيكون ثبات في النية ويكون من صلى
 او في وقت ولا يبيع ان يطول الخطبة لما يباه به فان اخرج على الامام حار ان يفتح عليه من خطبه
 اذ لم يركب من يديه فان قرأ الامام يسورة على السجدة فاستحضره فان كانت في العزائم
 من في سجدة او سجدة الناس معه وان لم يركب من العزائم حار الاستحضره والاضاف
 للخطبة مستحب للسبب الواحد وهو موضع الانصات من وقت اجراء الامام في الخطبة الى ان
 يفرغ من الصلوة فان يكلم بعد فراغه من الخطبة قبل الصلوة لم يركب يديه من الافضل ما قلناه
 في اذكار السجدة والامام يخطب ترك السلام فان سلم عليه حار ان يركب الحوائك كما
 لم يركب يديه في الصلوة وهو يحوز ان يثبت العاطس ولا يمس شرب الماء والامام يخطب
 شأنا من بشرط انعقاد الجماعة الامام او من يباه به الامام بذلك ولا يجوز مع حضور الامام
 العادل سؤالي الجماعة عزه الا اذا منعه من الحضور مانع من غيره وهو لا ينعقد
 الجماعة امامه في فلتس ولا امره وكل من لا ينعقد به الجماعة لا يحوز اماما فيها ويكون

بما ذكره في كتابه من كسره الاحرام والامام راجع فحسب كبر مع
 الامامة شيئا فانه لما كان الامامة والاعتقاد به وصلى نفسه
 الطهر في حقه خطبه وكنى الامام راجع فرفع الامام كسبه سلكه في الامامة فصار
 يرفع ويحذف عليه سهره لم يرفع له في جمع الامام ركعة ولو ادركه اذ دعا
 الركعة وركعتين سجدتين لم يسجد مع امومه سجدة او سجدتين مع الجماعة
 لانه لا يسهو على الامام خطف الامام وان ادرك معه ركعة فضلا ما معه لم يسلم
 الامام وقام وصلى ركعة اخرى لم يركب ركعة فلم يدر هل هي الى صلاحها
 مع الامام او الى اخرى اضاف اليها سجدة وقد ثبت صلوة لان الركعة الاولى مع الامام
 لا تحترق سهره فيها والركعة التي انفرد بها اذا سجدت به سجدة واحدة او سجدتين
 انفرد بها سجدة اخرى فان ذكر بعد ذلك انه كان تركها من الركعة التي مع الامام
 ومن سجد اذ اسلم وقد ثبت جمعة في اذكارها كاسب من الى انفرد بها فذكرها
 في سجدة واحدة لا يركب الامام بعد السجدة وسجدتين وبعدها في الركعة الثانية
 ثم خطبه عليه الاسراجه وبعث ابن عمر على شيف او غصا او فوس لانه روى النبي
 عليه السلام في هذا ولا تضع يديه على سماله كما لا يفعل ذلك في الصلوة وهو يبيع
 ايمانه في الامام فخطبه في خطبة لم يخلو فيكون ثبات في النية ويكون من صلى
 او في وقت ولا يبيع ان يطول الخطبة لما يباه به فان اخرج على الامام حار ان يفتح عليه من خطبه
 اذ لم يركب من يديه فان قرأ الامام يسورة على السجدة فاستحضره فان كانت في العزائم
 من في سجدة او سجدة الناس معه وان لم يركب من العزائم حار الاستحضره والاضاف
 للخطبة مستحب للسبب الواحد وهو موضع الانصات من وقت اجراء الامام في الخطبة الى ان
 يفرغ من الصلوة فان يكلم بعد فراغه من الخطبة قبل الصلوة لم يركب يديه من الافضل ما قلناه
 في اذكار السجدة والامام يخطب ترك السلام فان سلم عليه حار ان يركب الحوائك كما
 لم يركب يديه في الصلوة وهو يحوز ان يثبت العاطس ولا يمس شرب الماء والامام يخطب
 شأنا من بشرط انعقاد الجماعة الامام او من يباه به الامام بذلك ولا يجوز مع حضور الامام
 العادل سؤالي الجماعة عزه الا اذا منعه من الحضور مانع من غيره وهو لا ينعقد
 الجماعة امامه في فلتس ولا امره وكل من لا ينعقد به الجماعة لا يحوز اماما فيها ويكون

على ما ورد به من ان رواتب والنا على ما بناء كان اصحابنا من وار الخرج جمع النوافل
 الى بعد العصر جاز ان يصلى في الاصل او في الفاء فان رآه الشمس ولم يكن من صلى مناس
 النوافل حثرت حثرتها وجمع بين الفرض قايه اقصر والزاد في نوافل نهار يوم الجمعة
 ركعت مسجدة على ما فصلناه وهو السنن اللازمة يوم الجمعة الفضل على السلاطيل
 والعبد والاحترار في الشهر والخضر مع الامتياز وفيه من طلوع الفجر الى روال الشمس
 وكل ما قرب من الر والكار افضل قايه فصلوا اما بعد الر وال او يوم السبت فارقته
 يوم الجمعة جاز اذا حثرت الاخذ الما يوم الجمعة او لا يمكن من استعماله وسنجد
 ان يسطف يوم الجمعة وكلوراسه وهما طافاره وباخذ من شان يوم السبت طافره ثابته
 ونمى من الطيب حسنه فاد انوجه الى المسجد الا اعطى منى على سبيله وقار
 ويدعوا ويوجه بها هو معروف ويبنى للامام اذا قرب من الر وال الا بعد العصر ولاخذ
 في الخطبة بقدر ما اذا فرغ منهما من الر وال الشمس فاذا رالت نزل وصلى بالناس وهما في الخطبة
 لحسه وبهارة سورة خفيفة ولا يجوز ان يكون الامام لاجل ولا يرض او محبوبة يكون
 مسلما مومنا عدا لا غير واسو وسنجد له ان يلبس الجماعة سابا كان او باطوا وسردى
 سري بئنه واذا اختلجى بها وبهارة من صفات الامام سقطا من الجمعة وكما في
 الطهور من سائر الامام فان حضر ليصلى خلف من لا يقضى حجة فان تكرر اربعه فوجه
 ان يركع ركعتا فكل وان لم يتم ركعتا صلى معه ركعتين فاذا سلم الامام قام فامامها
 ركعتين احرا وبقي يكون ذلك تمام صلوة واذا صلى الامام بالناس ركعتين جهرا
 بالقرآن وقرا في الاولى منهما الحمد وسورة الجمعة وفي الثانية الحمد وسورة النافس
 وهما في وتر احد هما في الركعة الاولى في الركوع والسالى في الثانية بعد الركوع
 ه ومن صلى وحده استحب له ايضا ان يقرأ السورتين اللتين ذكرناهما في الظهور والعصر
 فاستحب الى غيرهما ثم ذكر عاذا اليهما ما لم يجاور فيهما نصف السورة فان كان قد قضاها
 ثم انما ركعتين واجتنب بهما فالة واستأف الفريضة بالسورتين هذا هو الاصل فان لم
 يفعل وقرا غيرهما كانت الصلوة ماضية ويكون ترك الافضل ومن صلى الظهر فليس
 عليه الا قوت واحد وسنجد له ان يجهر بالقراءة ولا يابى ان يجمع المومنون في رات
 القبة تحت لاصنر عليهم وصلون جماعة في خطبة فان لم يتمكنوا من الخطبة ضلوا

جماعة الطهارة ركعت والصلوة يوم الجمعة والمسجد الا اعطى منى هذا هو
 ثم يركعها امامه يقضى به ويكره الا اذا نال صلوة العصر يوم الجمعة ما يبع على اذ فرغ
 من فريضة الطهارة ثم للعصر ونصلي اماما كان او ماموماه

كتاب الجماعة

صلوة الجماعة فاما عند الجمعة يوم الجمعة سنة مؤكدة في جميع الصلوات الخمس واست
 يعرض على الاحيان ولا على الكفايات فمن فعلها جماعة فقد فضلت صلوة على صلوة الفرد
 خمس وعشرين صلوة ومتى صلى منفرد اجازت صلوة وفاته الفضل واقل من يعقده
 الجماعة اثنان فصاعدا واكثر لا حضرة وكلما اكثر وكان افضل والظاهر من ذلك
 الجماعة لا تسعد جماعة الا بشرط تقدير الاذان والاقامة وفيما احكامهم قال ذلك
 الفضل والواجب اذا صلى في مسجد جماعة كره ان يصلي فيه دعه اخرى جماعة
 تلك الصلوة فان حضر قوم صلوا فرأى وروى صحة ذلك حسانهم لا يودون ولا يهين
 وتجوز ان يلقوا من الاذان والاقامة هذا الذي يركع الصلوة فليأخذ من انهم جاز لهم
 ان يذنبوا وينموا ولا ينبغي ان يترك صلوة الجماعة الا عند طار او خاص بالعلم المظهر
 والوجل والرياح السديدة وما تشبه ذلك وهذه الاعذار في الجماعة هي الاعذار والجمعة
 لقول النبي عليه السلام اذا التفت بعلا الصلوة في الرجال قال لا يصح في الرجال وجه الارض
 هم والعبد بالخام انهم من الخوف ومداغمة الاجنب وحضور الطعام مع سنده الشهوة او
 نوات رقة او هلاك طعامه من طيب او خضر خاف اجتراره او خوف ضرر لحيته دشا
 او دشا او يكون علة او فعله العاس كخاف في انتظار الجمعة غلة اليوم وانقضاء الظهر
 فهو في الصلاة او ذهاب مال او ايا قعيد وما تشبه ذلك فان عند جميع ذلك يجوز له
 التأخير لقوله تعالى لا تجعل عليكم في الدين حرجا حوز للنفق انما بالقسر وللغير من
 بالنسبة والقسر من القسرة مع اختلاف فرضها ومع اتفاقها اذا اراد ان يخطب في
 فتوى ان يركع الصلوة لا الا قد ابا مامين لا يصح واذا نوى ان يركعها بالاعتناء
 لم يصح لانه اذا لم يعرف امامه لا يمكنه الاتمام به فادار ان يخطب احد هما امامه فو
 الا قد ابا مامين لم يصح لان الامام هو الذي يخطب ولا يصح الماموم وكذلك ان نوى الاتمام
 بالامام يار ان الماموم كان في خلاف شئنه فهو وف مكار الامام لا يصح صلوة
 بالامام يار ان الماموم كان في خلاف شئنه فهو وف مكار الامام لا يصح صلوة

١- انه ان اراد ان يصلي ركعتين او ركعة واحدة فوجد ركعا او ركعة واحدة فليصليهما
 ٢- صحت صلواتهما وان ركع كل واحد منهما له ما موم يطلب صلواتهما وان شكا فلم
 ٣- يعلم كل واحد منهما انه امام او موم لم يصح ايضا صلواتهما الا بالصلوة لا تتعبد الا بفتح
 ٤- فبكونه اماما او بطول صلوة اسطر المني في ركعته الجماعة او ينظر من له قدرا من
 ٥- بالحل لم يلزمه السطو للمخو للداخل الركوع وهو قد روي انه اذا كان ركعا حوران
 ٦- بطوار ركوعه مقدار الركوع في غير الركعة او الركعة في الركعة او ركعة في الركعة
 ٧- لم يركع في ركعة واحدة او غيرهما او اجال المعنى او لم يركع اذا لم يركع
 ٨- لسانه في ركعته ويسجد للركعة في ركعة واحدة او ركعة في ركعة واحدة او ركعة في ركعة واحدة
 ٩- تطلب صلوة اماما فليدرك ذلك لانه اذا لم يركع في ركعة واحدة او ركعة في ركعة واحدة
 ١٠- الصلوة خلف التمام ومن لم يركع في ركعة واحدة او ركعة في ركعة واحدة او ركعة في ركعة واحدة
 ١١- يودي التنا والافاقه والركعة في ركعة واحدة او ركعة في ركعة واحدة او ركعة في ركعة واحدة
 ١٢- الذي لم يركع في ركعة واحدة او ركعة في ركعة واحدة او ركعة في ركعة واحدة او ركعة في ركعة واحدة
 ١٣- جاز وامتنع من ركعة واحدة او ركعة في ركعة واحدة او ركعة في ركعة واحدة او ركعة في ركعة واحدة
 ١٤- لا يصح بالفراغ او غير هذه الصفة كركع امامه هو ولا يركع في ركعة واحدة او ركعة في ركعة واحدة
 ١٥- الخفي يحور ان يصور امره فارتب امره رجل جان وان قلت انها امره لم يركع ولا يحور ان يصور
 ١٦- الخفي لانه يحور ان يصور امره فارتب امره رجل جان وان قلت انها امره لم يركع ولا يحور ان يصور
 ١٧- امره بالرجل ويختفي لانه يحور ان يصور امره فارتب امره رجل جان وان قلت انها امره لم يركع ولا يحور ان يصور
 ١٨- وان لم يركع له فهو كركع ولا يحور ان يصور امره فارتب امره رجل جان وان قلت انها امره لم يركع ولا يحور ان يصور
 ١٩- وان لم يركع له فهو كركع ولا يحور ان يصور امره فارتب امره رجل جان وان قلت انها امره لم يركع ولا يحور ان يصور
 ٢٠- وان لم يركع له فهو كركع ولا يحور ان يصور امره فارتب امره رجل جان وان قلت انها امره لم يركع ولا يحور ان يصور

١- سنة الحديث فاصحف فليصلي بالصلوة حاز ذلك وتسمى بان لا تسحلف الامم
 ٢- شذبا لا فامة وان اسحلف غيره كان جازا فان اسحلف من سوي ركعة صلى بركعة واحدة
 ٣- لهم ويومى اليهم للسلامة او يقوم في صلوة نفسه فان لم يعلم كركعته مع الامامة فليصلي
 ٤- من حاله لا يماهوا اذا صلى يقوم وهو محبت او حبت ولا يعلم حال نفسه ولا حال الامم
 ٥- ذلك لم يعلم في انما الصلوة خرج واعتسل او نوضا واعاد الصلوة من اولها لانه صلى بركعة
 ٦- ولا يلزم الامم موعر استناف الصلوة بل صلواتهم بانه ان لم يعلم وان علم وحاله كانت
 ٧- صلواتهم ايضا باطله وعليهم استنافه المراه وان كان عاقلا متمرا صلى صلوة صحيحة
 ٨- جاز ان يكون اماما وان لم يكن متمرا عاقلا لم يكره ذلك ولا تنهد احد على غيره في سجدة
 ٩- ولا في قنائه ولا في امارته الا بامره واذنه فان ادركه حاز ذلك اذا كان يصلي للامامة
 ١٠- ه واداحصر رجل من بين هاسم وهو اولي بالقدما اذا كان من حرس الصلاة ويكره ان يامر
 ١١- المنتمين المنوصين وكذلك يكره ان يامر المسافر الخاص من قان فعل صلى صلوة وسلم و
 ١٢- فليصلي بركعة واحدة او ركعة واحدة او ركعة في ركعة واحدة او ركعة في ركعة واحدة
 ١٣- الامامة ولا يكون اية ولا انزاعا ولا اعرابا لها حزن ولا العبد الا حرا وكورا في الامامة
 ١٤- اذا صلح للامامة وكورا بان لا يعمى بالبصر اذا كان من وزانه من سجدته وبوجهه الى القبلة
 ١٥- ولا يامر المحذور ولا يرضى المحذور والحمد لله في ركعة واحدة او ركعة في ركعة واحدة
 ١٦- لا يامر المقيّد المطلق ولا صاحب الفالح الاصح ولا نصلي خلف الناصب ولا خلف من سوت
 ١٧- امره او من راد امره من عدوه ولا يامر العاقب لونه ولا فاطح الرحم ولا اسفبه ولا الاعف
 ١٨- هم الامم ومولدا كان واحدا او فف عن غير الامم فان وقت على سانه او وراه لم ينظر صلوة
 ١٩- وان كان ترك الافضل وان صلى بركعة واحدة او ركعة واحدة او ركعة في ركعة واحدة او ركعة في ركعة واحدة
 ٢٠- فان لم يركع له فهو كركع ولا يحور ان يصور امره فارتب امره رجل جان وان قلت انها امره لم يركع ولا يحور ان يصور

انسان ونبه في ورس واحد كما فعل النبي صلى الله عليه واله يوم اريد فاذا اجتمع هو لا جعل
 الرجال ما الى القبلة والصبار بعد من الخافي ثم التماسه واد ارجل المسجد وخاف قوت
 الركوع من الامام جاز ان كثره وركع مكانه وقت طريح من ركب معه فان لم يحل طحاز
 له ان ينحني في ركوعه حتى يكون المصلي وان يحرك موضعه ثم اجوز المصلي في الركعة الثانية
 كان فصله من صلى في الامام بعد قلنا انه لا يصح صلوة له لانه لا دليل على صحته فانما هي
 في طرف المسجد والامام في طرف اخر ولم يصل المصوف عليه ونبه او فوضه في طرف المسجد
 احراره ما لم يكن فيه وشي الامام جاز في المصوف ونبه ذلك ولا يجوز ان يكون الامام في
 موضع اعلى من موضع الامام في يجوز ان يكون الامام في مكان اعلى منه من صلى
 خارج المسجد ولم يكن عليه وشي الامام جاز في المصوف الفصل المشاهدة للامام
 ذلك ولا تعد مفترط في صلوة من بعد ما نهى الله تعالى في صلوة الامام وجد
 البعد ما حرم العادة في تسميته بعدا وجد قوته ذلك بتكلمة دراع وقالوا على هذا ان وقف
 ونبه وشي الامام بتمامه دراع ثم وقف اخر شئته وشي هذا الامام بتمامه دراع ثم وقف على هذا
 الحساب والنفذ ان لما لم يصححت صلواتهم قالوا كذلك اذا اتصلت المصوف في المسجد
 لم يصلوا بالاسواق والبروب والبروب بعد ان يشاهد بعضهم بعضا وفي الاول والامام
 صلوة الكحل وهذا قريب على مذهبنا ايضا والشافعية ليس كمال يمنع الامام بصلاته الامام
 لانه لا دليل عليه الحابط وما جرى مجراه مما يمنع من مشاهدة المصوف منع من صلوة المصلي
 والافضل بالامام وكذلك التباينك والفاضير منع من الاندبا بالامام الصلوة الا اذا كان في
 لا يمنع من مشاهد المصوف في الصلوة في السفينة جماعة خابرة وكذلك فرادى سواء كان الامام
 والامام في سفينة واحدة او في سفن كثيرة وسواء كانت مشدودة بعضها ببعض او لم
 يكن كذلك وذلك لافترق بين ان يكون الامام على الشط والامام في سفينة او الامام
 في السفينة والامام في الشط اذا لم يكن بينهما حائل لان ما روي من جواز الصلوة في السفينة
 عامة في جميع الاحوال اذا كانت دار عتبات المسجد كان صلى فيها لا حائل امر ان يشاهد
 من في المسجد والمصوف ولا يشاهد فان شاهد من هو داخل المسجد في صلوة ونبه ان يشاهد
 عزله اتصلت المصوف من داخل المسجد الى خارج المسجد واتصلت به في صلوة ونبه ايضا
 والامام يصح وان كان باب الدار يحد باب المسجد وباب المسجد عن سفينة او عن بئر او

المصوف من المسجد الى داره في صلواتهم وان كان في داره المصلي في داره ونبه
 صلوة من كان في داره ومن صلى خلفهم في صلواتهم سواء كان على الارض او في سفينة
 منها لا يهرق مساهب والصف المتصل بالامام والصف الذي قد انه لا يسهل ولا يصح للصل
 بالامام في مسجد ان يطر الامام الذي قرب عاده بالصلوة في المسجد فاحرف قول الله
 او وقف قوب الفصل جاز في صلواتهم من قارب الامام لعسر عذر بطلب صلوة وان
 فانه لعذر وتتم صلواته في صلوة ولا يجب عليه اعادة بقاءه سرابطا ما في الطلوع
 خمسة القراءة والفقه والتشريف والحجرة والتبني والقراءة والفقه مقدما والقراءة مقدمة
 على الفقه اذ استاوبوا في الفقه ويعني بالقراءة القدر الذي يحاج اليه في الصلوة فان ساروا
 في القراءة فقدموا الفقه وان كان احد من اهلها لا يقرأ الا آخر فاري لا ينفقه والقاري اولي الان
 القراءة سرط في صحة الصلوة والفقه ليس سرط وان كان احدهما يقرأ ما يكفي في الصلوة
 لكنه اوفق والاخر كمال القراءة غير كمال الفقه لكن معه من الفقه ما يعرف معه احكام
 الصلوة خارجة انهما كانا في تساويا في الفقه والقراءة فقدم الاسرط فان ساروا في التساو
 فقدموا في الحجرة وان تساويا في الحجرة فقدموا في تساويا في التساو في التساو في التساو
 اكثر لانه لو اسلم كافر وله تسعون مائة وهناك من لم يابور منه مسلما او قديرا الا ان
 فان تساويا في ذلك فقدموا في تساويا وجهاه ويحوي للبراة ان تقرأ النساء في القرائن والاول
 ونظيره وسقطه ولا يتر من الصف فان كثر النساء وقصر فهو من الرجال في ركعة
 للرجال فيصلي يومهم وهم في ركعة ومنهم وقت القيام في الصلوة عند فراغ اليهود من
 كمال الاذار وكذلك وقت الاحرام وقت الفراغ منه على التمام ليس من سرط صلوة
 الامام ان يشي ان يصلي يومه فيساكنوا او رجالا ويجب على الامام ومن روى الامام
 ٥ اذا ابتدئ الناس بصلوة بافلة ثم اجزم الامام بالقرض وان علم انه لا يقوته الامام
 في الجماعة ثم بصلواته وخففها ولا قطعها وادخله في الصلوة وان كان في ركعة
 محمل ركعة غير جعلها نافذة وسلم ودخل مع الامام في الصلوة فان لم يكن فطعن بها لان
 كان مقتديا به بان لم يكن مقتديا به فدخل معه في الصلوة من غير ان يقطعها فانها
 صلوة بغيره سلم انما وقام وصلى مع الامام بغيره صلوة واحبسها بافلة من اذا
 صلى خلف من يهديه لا يجوز ان يقرأ خلفه سواء كانت الصلوة تكبرها بانافلة

١ اولاً لا تجزئها من سجدة واحدة اذا سمع القراءة فان كان فيها لا تجزئها من سجدة واحدة
 ٢ حمد الله وان كان سجدة واحدة وحدها في نفسه وان سمع من الفهمه اجزاء وان
 ٣ هذه الحركات ايضا طاهر وسجدة ان يقرأ الحمد وما لا يجزئها من الفهمه وان لم يقرأها كانت
 صوابه صحيحة لان قراءة الامام مخيرة هو اذا صلى خلف من لا يقدر على كل حال سمع
 القراءة او لم يسمع فان كان حاله فيه اجزاء من حديث النفس ولا يجوز ترك القراءة على
 حال وان لم يقرأ اكثر من الحمد وحدها كان جائز ولا يجوز اقل منها واذا فرغ المأموم من القراءة
 من الامام سجد مع نفسه وسجد ان شق عليه من السجدة فاذا فرغ الامام قرائته لا يملك له
 ركعة عزاءه ومن صلى يوم الجمعة كانت عليه لمادة الصلوة ولو لم يكن
 عليه ذلك اذا لم يكن يوم الجمعة كان عليه ان كان عليه ايضاً الاحاديث ومعنى
 الامام والمأموم ذلك اعاد والركعة الوقت فان فات الوقت ولو صلوا واستبدت في الركعة
 اعادوا بها الصلوة وان كان يسأون فيها لا يكره عليهم منى ومعنى مات الامام فجاه في غير الصلاة
 ويقدم من يقرأ الصلوة ومن يجازيها في نفسه ودين بالوقت بطلت صلوة وجب
 الغسل واعاد الصلوة ومن لم يقرأ ركعة الركوع فقد ادرك تلك الركعة فان جازت
 الركوع اجزاء نكيز واحد عن الاستفناح والركوع اذا نوى به الاستفناح فان نوى به
 نكيز الركوع لم يصح صلوة ومن فاتته ركعة مع الامام جعل ما يلحقه او صلوة فاذا
 سلم الامام قام في نفسه ما فاتته مثلاً ذلك من صلح الامام الظهر او العصر وافته ركعتان
 فركعتين مع الحمد وسورة ان يركع فان لم يكن ركعة اقتصر على الحمد وحدها لم يصح
 سلم الامام ركعتين بقرائتهما الحمد وحدها او تسجدة وان فاتته ركعة فركعتان
 الحمد وسورة وحسن مع الامام في السجدة الاولى نعاله ولا يجتنبه وتحمده الله وتسجده
 فان اقام الامام الى الثانية والثالثة فادام الى الثالثة طسره وللشهادة
 تشهد سجدتين خفيفتين في الركعة الاولى والامام ويكسر الشكلة فاذا جلس للشهادة اجلس
 طسره حمد الله وتسجده فاذا سلم الامام قام فاضاف اليها ركعة تشهد وسجدتين
 وسمع ان يرفع رأسه من الركوع قبل الامام فان رفع رأسه عاب اليه لو كان معه مع
 الامام وكل ذلك الوقت في السجدة وان فعل ذلك متعمداً لم تجزئه العود اليه اتمه طسره في
 طسره الامام وهذا اذا كان يقدر بابه وان لم يكن يقدر بابه لم تجزئه العود اليه على حال

المائدة في وسط السجدة
 لا يجوز

له فريد في صلوة هو من ادرك الامام وقد رفع رأسه من الركوع استمع الصلوة وحده
 معه السجدة ولا يجزئها من ركعة واحدة حتى يقدر الامام الى الثانية كان ذلك فان ادركه في حال
 السجدة استمع وحسن معه فاذا سلم الامام لم يفسد الصلوة ولا يكسبه اعلاه متشر
 الاحرام وسلم الامام في الصلوة مرة واحدة خاف الفقه متشر عنه الى نفسه ولا يصح ان يركع
 من مكانه حتى يتم ركعة من الصلوة صلوة هو وسجد للامام ان سمع من خلفه طسره
 مع الصلوات وليس عليه ان يفسد ركعة ذلك هو ولا يجوز له ان يصل الظهر ان يصل مع الامام
 العصر ويقدر به فان نوى بها طسره وان كان عصر الامام جاز له ذلك ومن صلى وحده طسره
 جماعة جاز له ان يفسد ركعة اخرى تلك الصلوة سواء كان اماماً او مأموماً ويكره الا في نفسه
 والمائة اما ان ينوي بها فائبة وهو الا فضل او ينوي به نطوفاً فانها تكون على ما نوى سواء كان
 طهراً او عصياً او عتقاً او العتق للاحرة او الفجر ولا يفسد في الصف الاول والسادس والعبد
 والمجانين وبلغ ان يركع في الصلوة هذا من يرض عن نفسه ولا بأس ان يركع وحده في هذه الصلوات
 المصنوعة فان كان في الصف فرجه كره له ذلك وهو في الوضوء من الاساطير ويكره
 وقوف الامام في المجراب الباطل في الحائط ولا يفسد ذلك الصلوة من يركع في حائط
 ان يصل مع الامام من دون الجواب ولا يجوز ان يركع الامام على موضع من يركع من يركع او ذلك
 وما ليس به ذلك والمأموم ان يصل معه فان كان على ارض عاباً لم يجز له ان يركع على طسره
 من يجوز للمأموم ان يركع على موضع عاباً ان كان الامام في موضع ارض عاباً لم يجز له ان يركع
 المأموم في الامام وينصرف في حوائجه عند الضرورة وليس عليه الوقوف لتعذر الامام
 ولا يجوز للمأموم ان يركع في حوائجه عند الضرورة وليس عليه الوقوف لتعذر الامام
 اذا كانوا اجزاء واذا اتممت الصلوة فلا يجوز ان يصل الى اهل اذا كان الامام مصلحاً
 لم يكن كذلك كان جائزاً وهو في السجدة خلف الرجل فان كانت المصروف كثيرة وقيل
 صفاً من جازان وقيل كذلك وجعل جماعة من الرجال خرافة لا يخفى في الرجل فائبة هو
 ومن صلى خلف من لا يقدر به فركعتان العزائم ولا يفسد الامام سجدة واحدة ولا يركعها
 في فضل كثير وتواب جزاء ويكره تعذيبه للمساعد في يديه وسطاه ويكره ان يكون مقلد
 وسجد ان يكون مستوفيه ولا يجوز ان يكون خروفاً او متعذراً او متهماً من النصارى ولا يركع
 ولا يركع في حائط المسجد لا يركع عليه ويكره المحل - الدلطة في الحائط وفي الحائط

ولا يجوز
 ولا يجوز

١ على أبواب المساجد دورح اجلها م واداسه من مسجد استق تقضه واجادته اذا امض
 ٢ وكان في بيت ثمانية الناس فيصليون فيه ولا يمسوا سجدات الله في عبادته او في بياضه من الساجد
 ٣ ولا يحون مع اليه محال ولا يوجد من المساجد في الملك ولا في الطريق وتكره ان يحد المسجد
 ٤ طريقا الا بعد الضرورة ومن اخذ منها من الممسجد وعليه ان يركب اليه او الى غيره من المساجد
 ٥ وادانهم المسجد وخرب ما حوله لا يعود ملكا م ولحون من البيع والكناس واستمال
 ٦ التماس في المساجد اذا اندرس اهلها وكانت في دار حرب فاما اذا جار لها اهل من الزمة فيودور
 ٧ الحربة ويقومون في سرباط الزمة فلا يجوز ذلك ه ولحون ان يبي متاحيد ولا يجوز لحد هما
 ٨ ملكا ولا استعمال التماس في الاملاك ه وتجنب المساجد البيع والشراء في المحاجر والاصيان
 ٩ والاحكام والاضالة وإقامة الحدود وافساد الشجر وورق الاصوات فيها وعمل الصانع
 ١٠ فيها م ولا يجوز ازالة النخاسة في المسجد ولا الاستحجام من البول والغائط فيها وعسل الا
 ١١ عمدا في الوضوء لاسيه فيها م وتكره التور في المساجد كلها وخاصة في المساجد الحرام
 ١٢ مسجد النبي صلى الله عليه واله وادان الحليم في هذا المسجد في كراهه وخرج واعتزل
 ١٣ ولتسرع عليه ذلك في غيرها م وسحب كسر المساجد وتنطيفها وتكره اخراج الخضا
 ١٤ منها في ارجحها زكها والى غيرها من المساجد ه وسحب الاسراج في المساجد كلها ومن
 ١٥ اضل ساسا من المؤذبات مثل التور والبصل وما السبهات لا يخلص المسجد حتى يور الخسة
 ١٦ وارجح ما يطوخال رخلة له لم يكن ماسر وادان اراد في حول المسجد يبيع اسعاهد بعينه
 ١٧ او خقه او حرق ذلك لا يكون م هاشي من الخاسة يهرق من رجليه النبي في السرير ويقول
 ١٨ اللهم صل على محمد وآل محمد وافق لنا باب رحمتك واجعلنا من عبادك مساجد م وادان خرج في
 ١٩ رحله البصري في النبي وقال اللهم صل على محمد وآل محمد وافق لنا باب فضلك م ولا يبيع في السجل
 ٢٠ وهو قايلا بغير في التمسها م ولا يبيع ولا يتكلم في من المساجد فان فعل عظاما بالرب
 ٢١ ولا يبيع الفل في المساجد فان خالف فيهما في التراب م ويكره سئل السيف ويرى البزل
 ٢٢ وسائر الصناعات في المساجد ولا يملك هوزنه في من المساجد م وسحب البصر
 ٢٣ ما ينال السيرة الى الركعة ولا يرمي الخضا حذفا ولا يحون فخر في من المساجد الا اذا السهدهفت
 ٢٤ ومن كان في داره مسجد فدخله للصلاة حاز له تغييره وتبدله ونوسيعه وتقصيفه
 ٢٥ حسب ما يكون لصلته وادان ه وادان مسجد خارج داره في ملكه فان يريه ان يكون

١ مسجد يصل في مكان ارادته والملك منه وان لم يود ذلك فملكه ما وعطه سوا مني
 ٢ ه واول يصل هو لا يدر من العنت والمساجد ولحون ان يبي مسجد على من جلاطاد انظر واطمع
 ٣ الراحة ولا يكون ذلك مع وجود الراحة هو صلوة الكسوة في المسجد اعمل بها في المراكب
 ٤ ملوه السواطة في المنزل الفصل خاصة نواط الليل ه
 ٥ **كتاب صلوة الخوف**
 ٦ ملوه الخوف على صبر من اجملها صلوة الخوف فانما في صلوة سدة الخوف وهو الذي يسمه
 ٧ ملوه الطارده والمسايقة صلوة الخوف غير متسوقة في من ثبات ولا يجوز الا بثلثة
 ٨ سرباط احدها ان يكون الحد وفي ضريحه العلة حيث لا يترك من الصلوة حتى يستوفى
 ٩ او يكون عن نسيه او تناله والتالي خوف العدو وان قسا على الصلوة انكرها واطهره ولا
 ١٠ مان من كثرهم وغد زهم والنالك ان يكون في المسلمين كثره اذا افرقوا في من دونه
 ١١ ظهور العدو وخفي يفر في الاخرى من صلواتها وادان ثب هذه السروط فصر الصلوة وضلت
 ١٢ رخصت احكاما اصحابا فطاهرا خارا مريد اعلى اها يقصر ستافرا كان او حاضرا ومهم من
 ١٣ طل لا يصير الا بشرط السهر والامام والامام م سوا في انه حب عليها رخصت في جميع
 ١٤ الصلوات الا المغرب فاهلها رخصت على كل حال وكيفية ان يهرق الغوم في من دونه
 ١٥ لهذا العدو والفرقة الاخرى تقوم الى الصلوة م ويقتل الامام فيسهر من الصلوة ويصلي
 ١٦ ركعة فادان الى الثانية وقت فانيها يقرأ ويطول في الله ويطولون في ركعة الثانية
 ١٧ تنون الانفراد بها ويسهرون في تسامون ويقومون الى لها العدو ونحو المافون فيقول
 ١٨ خلف الامام ويصلي الصلوة بالكبير ويصلي الامام الركعة الثانية له وهي اوله لها وادان
 ١٩ جلس في تسهله فاموا هم الى الركعة الثانية لهم فيصليونها اذا افرغوا منها تسهروا هم لم
 ٢٠ هم الامام م وان كانت الصلوة صلوة المغرب صلى بالطائفة الاولى ركعة على ما مضى و
 ٢١ وقف في الثانية ويصليون هم وابق لهم من الركعتين فيقولون فيها ما داسوا والنصر والى لها العدو
 ٢٢ وجالنا فون في استفتحوا الصلوة بالكبير وصلى بهم الامام الثانية له وهي اوله لهم وادان جلس
 ٢٣ في تسهله الاول جلسوا معه وذكروا الله فادان الى الثانية له قاموا معه وهي ثلثه لها
 ٢٤ فادان جلس في تسهله الثاني جلسوا معه ونشدها وادان اول تسهله لهم وخففوا ان قاموا
 ٢٥ الى الثانية لهم فصلوا ما داحلوا للسهل الثاني لهم ونشدها واستمر بهم الامام وقيل

صلى

بما ان الطائفة الاخرى لم ينعى سوى مقاربه الامام عند انقضاء الثانية فلا اختلف ذلك وسبق
 الطائفة الاولى بعد مقاربه الامام لحقها حكم سهوها وان رفع الامام راسه من السجدة
 الاخيرة من الركعة الاولى لم ينعى الى الثانية بل جلس فلا تخلوا الركعة ذلك سهوا او عمدا
 فان كان سهوا لحقه حكم سهوه في دور الطائفة الاولى لا يها ترفع الياس وقد فارقه وان كان عمدا
 فلا تخلوا الركعة الاولى او لم ينعى فان كان له فصوله وصلوة ثم صلى بعد صحته وان
 كان لم ينعى فله بعد بطلان صلوة ولا تبطل صلوة الطائفة الاولى لا يها فارقه حين رفع الياس
 ومي جاب الطائفة الاخرى فاقرب به وهو حاله عليه صحت صلوات الجميع وان كان لم ينعى
 عليه وكانت عالمة بحاله بطلت صلواتها وان لم يعلم بحاله صحت صلواتها وبطلت صلواته
 وبيع ان يكون الطائفة الثانية عليه فصاحدا فان كان واحدا او اقل ذلك اطلاقا انما
 الطائفة مع علم الواحد وعلى الجماعة ذكر ذلك الفقهاء وصلوة العزيم مجزئ ان يصلي
 بالطائفة الاولى ركعة واحدة وبالاخرى يس ويتران يصلي بالاولى يس وبالاخرى واحد
 كل ذلك حارم واحدا سلاح واحث على الطائفة لقوله تعالى ولما جردوا السجهم و
 السلاح الذي حملوه ينعى ان يكون خالفا للحاسة فان كان عليه رش بالاولى كل جمعة من القس
 والعقبات فلا بأس به ويكره ان يكون قبل الامام معه من الصلوة والركوع والسجود
 كالخوف واليقين والعقبات السابعة لانه مع من السجود على الجبهة وبيع ان يخل من السجود
 والسجدة والوقوف وهجره والركوع وان كان عليه من الحاسة لم يكره ما سجد لانه لا ينعى
 فيه هجره او حمل الرمح انما يجوز اذا كان على طرف الصفوف لانه لا يتبادى به الجفيل
 صار في وسط الصفوف فله ذلك لانه يبادى به الناس من اصاب السيف الحقل
 الحاسة فمسي ذلك حرة فمن اجاب بان قال له يطهر ومهم من ولا يطهر غير له يكون
 الصلوة فيه لانه لا ينعى الصلوة فيه مفردا او اذا سها الامام بما يوجب سجدة في السهو
 في الركعة الاولى مع الطائفة الاولى فادفعت هذه الطائفة من تمام صلواتها كان عليه
 ان يسجد سجدة السهو لسهو الامام وان كانت لله هت في الركعة التي صلت مع الامام
 لم ينعى ذلك السهو وان هت في الركعة التي تنفرد بها لم ينعى بها سجدة السهو فادفعت
 سهوها في حال الاخرى مع سهوا الامام في الاولى اجزاها سجدة في السهو ودفعت
 لانه يجمع على وجوبها ولا جليل على ما زاد عليه وارادنا انها تسجد لكل سهو مجزئ كان

احوط لعمومه الاحاربه ولما الطائفة الثانية اذا صلب مع الامام في الثانية من السجدة
 في الاولى فاداسلم بهم الامام وسجدة في السهو لم يجب عليها السابعة فيه وان سجدت
 احوطه فان سها الامام في الركعة التي يصلي بهم فاداسلم بها سجدة على ذلك ومي سجد
 هذه الطائفة فمما سجد به فاداسلم بهم الامام تسجد وانهم يقوسهم سجدة في السهو ولا
 يجب على الامام متابعتهم على ذلك ومي سجد في الركعة التي يصلي مع الامام لم يلزمها
 حكم ذلك السهو ولا يجب عليها تسجد واد الحاح الامام ان يقرأ الياس في ركعة واحدة
 لا يمكنه ان يصلي بهم صلوة واحدة لا يجلو الخوف فدينا انها ركعة واحدة اذا كان
 على الركعة يس يس ثم يعيد ما صور بقاله وروى القائل على الربيب الاول سواء
 هذا الربيب كله اذا ارادوا ان يصلوا جماعة فاما اذا اهرد كل واحد منهم وصلى مفردا
 كانت صلواته ماضية وبطل حكم الفضا في السفره وامامها وهو سجد ثلث
 ملون في حال المساكنة والعبادة ويصلي اليها تسجد تسجد القبله وهجره وسها
 ركبا كان او مائتا وعلى كل حال عزيمته تسجد القبله تسجد به الاحرام وان امكنه ان
 يسجد على من يوم من السجود فعلى ان لم يركبه وصلى اليها تسجد تسجد في ركعة واحدة
 الاحوال وهذا الطائفة والبصارية ولا اعاد عليه ولا يجوز له تاخير الصلوة حتى
 يخرج الوقت فان اخرجها الى اخر الوقت كان جائزا ومي راد الخوف ولا يمكنه الا انما اخرجها
 عن كل ركعة تسجد واحدة وهي سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر كما
 فعل النبي المومنين صلوات الله عليه ليله الهزيم ومي صلى ركعة مع سجد الخوف لم
 يزل وصلى بنية صلواته على الارض وان صلى على الارض اثنان ركعة فله سجد الخوف ركعة
 يصلي بنية صلواته انما لم يستند من القبله في الخليل فان استند بها بطلت صلواته ولما سها
 من راي سواء اذ اظنته عذرا واجاز ان يصلي صلواته سجد الخوف انما ولا اعاد عليه سواء كان
 نارا مع سجدة اوله يكره ذلك لانه لا يزل على حوب الاعادة م ومي كان يهجره ويسجد
 خذ ولو حاديا وخافوا ان يساءلوا الصلوة ان يظنوا الخوف او يظنوا الخوف حان لهم ان يصلوا
 صلواته الخوف انما اذا ظنوا انه يظنون فليزلوا فان ظنوا انه لا يظن ولا يظن ولا يظن ولا يظن
 لا بعد فراغهم من الصلوة لم يصلوا صلواته سجد الخوف م ومي راد الخوف ولا يمكنه الا انما اخرجها
 خوفه من ان يهجره خذوا وها ركبا لا يصلون اليها ركبا عليها الاعادة م ومي

ساجدة

حاز العبد 2 وجهه القبله و يكون 2 مسوى الارض لا يشترط مع ولا عملهم ان يخافوه
 ويغيبون التمسح بجره لا يلزمهم صلوة الخوف ولا صلوة سدة الخوف وان جلاوا كما صلى النبي
 صلى الله عليه واله في غزاة بدر فاجاباه قام عليه السلام فقرأ الفلق والمشركون اقامه فصلى
 رسول الله صلى الله عليه واله صفه وصف تعدد الصف صفه اخر فرفع رسول الله ورؤاهما
 ثم سجدا لله وسجدا للصف الذي يليه وقام الاخر دون غير شؤنه فلما سجد الاولون السجدين
 وقاموا وسجدا الاخر والذين كانوا خلفهم ثم احر الصف الذي يليه الى مقام الاخرين وقدم
 الصف الاخير الى مقام الصف الاول ثم ركع رسول الله صلى الله عليه واله وهو اجمعها
 2 حاله واحده ثم سجد والصف الذي يليه وقام الاخرون غير شؤنه فلما جلس رسول الله
 صلى الله عليه واله والصف الذي يليه سجد الاخرون ثم جلسوا جميعا فسلم بهم جميعا
 وصلى بهم عليه اللهم انصاه هذه الصلوة يومه بنى سليمان واذا كان المسلمون كنزهم مخربا
 يفتنوا ويرضون كل فرقة فقاموا للعدو جازان صلى بالفرقة الاولى والركعتين وسلم بهم ثم صلى
 بالطائفة الاخرى ويكون ثقله وهي فرض للطائفة الثانية وسلم بهم ثم وهكذا فعل
 النبي عليه السلام من كل النفل روى ذلك الحنفى عن ابي بكر رضي الله عنه والى هكذا صلى
 وهذا يدل على حوان صلوة المفترق خلف التثقل وادان الاذان صلى صلوة الجمعة فانه يكتب
 بالفرقة الاولى ويصلي بهم ركعة ويصلي بالثانية الركعة الثانية على ما شاء وعبر بهم الجمعة
 سواء اليوم والاحد 2 صلوة الخوف هذا اذا كان الفرقا الاولى يطلع عيدهم الذين سجدوا
 بهم الجمعة فان كانوا اقل من ذلك لم تعقد الجمعة وصالوا الظهر عسا بهم يصلون الظهر
 في حال الخوف الصار كعبر عن سقوط اعتبار الخطه والحد معاه ومتى كان 2 الفرقه
 الاولى العبد الذي يعقد بهم الجمعة وخطب بهم ثم انصرفوا واجابوا الاخرين لا يجوز ان صلى
 بهم الجمعة الا بعد ان يجيب الخطه لان الجمعة لا تعقد الا بخطه مع تمام العبد فان
 صلى بالطائفة الاولى في الجمعة كاملة لم يجز ان يصلي بالثانية جمعة فان صلى بهم الظهر كان
 مع وسوا كان اقامة الجمعة على هذا الوجه في صرا وخلاف الاختلاف المذموم ومن صلى
 صلوة الخوف في غير الخوف كات صلوة الامام والمأموم صححة وان تركوا الافضل من
 حيث طرأوا الامامة وانما منعه من وسوا كان كصلوة النبي عليه السلام في اذنا
 او بغتة من او بغير الخوف ولا يجوز صلوة الخوف في طلب العدو لانه ليس له

حرف فان ظلمهم ليس يعزم والخوف انما يتصور بسايف يهمل او الطريق ويهمل يتقرب الامان
 ثم كل حال كان واجبا من الجهاد او ما حاسل الا دفع عن النفس وهو الملاحقة ان صلى فيه صلوة
 الخوف و صلوة سدة الخوف وكل حال كان محطوا من اقبال للصوم وقطاع الطريق ولا يجوز
 لهم صلوة الخوف فان خالفوا وصالوا صلوة الخوف كانت صلواتهم فاسدة لانه لم يجلوا عن
 ارتكاب الصلوة وانما يصبروا بعد ان كانوا اماما ومبين وذلك لا يطل الصلوة هم وان صلوا صلوة
 سدة الخوف الا بما والتكسرات فانه لا يجزئهم ونجب عليهم الاعادة لانه لم يفرجوا على
 لهم هذه الركعة هالفا انهم انجف اذا صلى صلوة سدة الخوف وحسب عليه الاعادة حتى ان
 غابتا بهما فانه لم يكونوا عاصين بان يكونوا مخيرين الى فيه او مخيرين لقال كانت صلواتهم فاسدة
 ويصور انهم عاصوا متى قرأ من غير ان يكونا كرمهما لم يكن عاصيا وجازت صلوة هو انا
 حاف من قبل الخوف او عذو باحد او سجع بفرسته ولم يقد على التحرر منه حاز له ان صلى
 صلوة سدة الخوف في البئر الجرب محرم على جميع الاحوال على الرضا وان طجانه امور لا تذكره
 معناه من جهة في حال الحرب لم يكرهه ماس فاما فرسته والتبشيرة والاكساع عليه فهو عاصي محرم
 لعموم نيا الوهم وكذا الحكم في السجون المغلقة لانه محرم فاما اذا طلته وطر او كل
 او جز خالف لم يكن به ماس متواكزا قالوا ان نصف او اقل من الا بفسد فانه يروى الخبر فاما ما
 كان حيا لا وكفا او ذملا او نكاه او جونا او فله صلوة وما شئت ذلك فمكروه غير محرم
 ه ليس الرهب محرم على الرجل مساوا كان خانها او طرانا وعلى كل حال فان كان صومها او
 محرم اذنه او يكون فبايدس ويغيب انزله لم يكرهه ماس 2

صلوة العبد

صلوة العبد في قصة عند حصول سراطها وسراطها سراط الجمعة سواء العبد والخطه
 وغير ذلك وسقط عن سقوط عنه الجمعة ومن فانه صلوة العبد لا يلزمه فسادها ومن
 متى اخرج عن المحصور عا من صلاتها في المنزل منفردا سبه وقضيله كما يصلها مع الامم متوا
 ودر روى انه اران جاز يصلها مع غير هات جان ومن امتنع من المحصور بغير عذر مع حصول
 جميع سراطها صلى الامام ان يكره عليه فان امتنع فانه عليه ه والصلوة مسه ووجه
 من عطف على المحر الى ان صلى صلوة العبد ووقت صلوة العبد اذا طلعت الشمس وان هبت
 ان سقطت فان كان يوما الفطر اتمها اكثر لان من السجون يوما الفطر انظر ولا على من

الخلاوة فيصلي في يومه الاصح الا اذا وسى حاجي يصلي ويصلي ويكون اظهره على شيء مما
 يعني به الوقت بالحر والشمس وادار الب وقد فانت ولا فصا على ما شاءه وسحب
 التكبير لمة الفطر عفت المغرب والعشا الاخرة وصلوات الفجر وطلوع الشمس
 وعشر هذه الصلوات ولا في السور والاشوا ولا غيرهما وصلوات العبد في العكر العطر
 مع العدة وادفع الاعدان من المطر والوجل والخوف وعسر ذلك لا يمكن فانه يصلي ما في
 الجراه فيصلي بركعة الامام من ثباته كان واقفا وخرج ما يشاء مع العدة فان لم يمكن
 حازه الركوبه والاذان والاقامة في صلوة العبد بركعة وبلغ ان يقصر المودر على ان
 يقول بركب الصلوة الصلوة الصلوة وسحب ان يسجد المصلي على الارض فان صلى على
 غير ما مما يجوز السجود عليه كان جائزا لم ولا يصلي يوم العيد من صلوة العبد ولا غيرها
 شيء من الوافل لا ابتدا ولا فصا الا بعد الروا لا اله الا الله خاصة بانه يسحب ان يصلي ركعتين
 في مسجد النبي صلى الله عليه واله قبل الخروج الى المصلي فاما فصا الفرائض فانه يكون على كل
 حال والهي حافيا يسحب الامام خاصة على سبكه ووقار واد اجمعت صلوة عبد
 وجمعه في يوم واحد فمن شهد صلوة العبد كان محبرا من حضور الجماعة وسر الرجوع الى المنزل
 وعلى الامام ان يشهد ذلك في خطبه بعد صلوة العبد في وسحب ان يتطبع وتطير اظهر
 سابه وصلواته العبد من كان ياتي عسره تكبيره سبع في الاولى وخمس في الثانية
 منها تكبيره الاحرام وتكبيره الركوع فيكون ارايد على المعابد في سائر الصلوات سبع
 تكبيرات وفي بعضها ان يفتح صلواته تكبيره الاحرام وتوجه ان سابه بقرا الحمد وسورة الفاتحة
 ثم يكبر خمس تكبيرات نفس على كل تكبير منها سابه من الدعاء والحمد وان دعا ما روى في
 هذا اليوم مع من الربعا كان افضل ثم يكبر الساعة ويركع بها فاذا اقام الى الثانية قام بكسرة
 ومع الزمان من السجود بقرا الحمد وبقرا بعدها والسمس وبعها ثم يكبر أربع تكبيرات
 ثم يكبر من سابه ثم يكبر الخامسة ويركع بها فاذا فرغ من الصلوة فام الامام فخطب الناس
 ولا يجوز الخطبة الا بعد الصلوة وكيفية الخطبة مثل خطبة الجمعة سواء من حضر ومن
 صلوة العبد كان محبرا في سماع الخطبة ويركعها ويصلي ان يقوم الامام في حال الخطبة
 على منبه السمر معمول من طير ولا ينقل السمر من موضعه و يستحب ان يكبر للاصح عقيب
 خمس عشر صلوة ان كان عقيب اولها الظهور يوم الفجر واخرها الفجر من اجل ان السمر وهو

الرابع من الفجر في غير مني من الامصار عفت عشر صلوات اولها الفطر يومه الفجر والحد
 الفجر من يوم النسي من السمر في سوا كان اماما او اماما او منهد اوله تسعة عفت
 ولا في عشر اعقاب الصلوات في وكيفية التكبير في الفطر ان يقول الله اكبر الله اكبر
 لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد الحمد لله على ما هدانا له السبيل على
 اول ما وفي الاصح قبله وتزد في اخر ما عرفت قوله وله السكز على ما ولا يكون فام بركعة
 الاعامه ويكره ان يخرج من البلد بعد الفجر الا بعد ان تشهد صلوة العبد فارجاه
 فقد ترك الافضل اما قبل ذلك فلا بأس به ولا يخرج الى المصلي سلاح الا بعد الخوف
 العدة وهو مني في الكسرات في صلوة العبد حتى يركع مصي في صلوة ولا شيء عليه
 من وان سجد في اعداد الكسرات في على البصر احضا طاه وان الى الكسرات في كل الفجر
 ناسيا اما اذا هاجد الفراه وان فاد لك نفسه لم يكر عليه شيء في وسحب ان يركع بركعة
 فيكبره في واد اركع الامام مع الكسرات ثم هاجد نفسه فارجاه فون لا يركع
 والي منها من عسر موت فارجاه الفوت تركها وقصاها بعد السلام ولا يكون ان يصلي
 في المساحد في مواضع كثيرة في وسحب الامام في الناس في خطبه في الفطر على الفطر
 وفي الاصح على الاصحته في وسحب عليه صلواته العبد من المسافر والعبد وغيرهما يجوز
 لهما امامهما منهد في وسحب ولا بأس بخروج العمار من الجماعة له من النساء في صلواته الاعاد
 ليسهر الصلوة ولا يجوز ذلك لزواب الهباب منه والجمال في وسحب للاسنان اخرج
 في طر يوارج من غيره اقبل ما ليس صلى الله عليه واله

صلوة الكسوف

كتاب
 صلوة كسوف الشمس وحسوف القمر في واجب وكذلك عند الزلازل والرياح المحمومة و
 الظامة الشديدة في كل ذلك في وسحب ان يصلي هذه الصلوة جماعة وان صلى فردي
 كان جائزا ومن ترك هذه الصلوة متعمدا عفت السمر والشمس اربع عفا مع
 الغسل ومن تركها ناسيا والحال ما قلناه فصلا لا يغسل ومن تركها ناسيا لم يكر عليه فصام ووه هذه
 وترك الصلوة متعمدا فصلا لا يغسل وان تركها ناسيا لم يكر عليه فصام ووه هذه
 الصلوة اذا ابتداء السمر والفجر في الانكشاف الى ان يندى في الاجل فاذا ابتدا في ذلك
 مضى ودها فمضى كان وقت صلوة الكسوف وقت فيضه فان كان اول الوقت صلى

السجود ثم صلوة الفرض فان مضى الوقت بدأ بصلوة الفرض ثم قضا صلوة الكسوف وقدر
 انه بدأ بالفرض على كل حال وان كان في اول الوقت وهو الاحوط فان دخل في صلوة السجود
 بعد ذلك الوقت وطغى صلوة الكسوف ثم صلى الفرض ثم استأنف صلوة السجود وان كان في
 صلوة الليل صلى اول صلوة الكسوف ثم صلوة الليل فان كانت فصلوة الليل فصلاها بعد ذلك وهو
 عليه من واد الجمع صلوة الكسوف وصلوة الجنازة وصلوة الاستسقاء بصلوة الفرض على السبب
 ثم صلوة السجود ثم الاستسقاء لا يفسد في ذلك ولا يفسد في صلاة الفرض وفي كل السجود على
 صلوة السجود وان عاب السجود او الفرض او عمت ولا تغير وقت الا في الاستسقاء وصلوة
 الكسوف واجبه على النساء والرجال الا في غيبة عن الصلاة في ذلك غير انه لا يفسد في سجدة
 التي لا في الغيبة النساء فاما غيرهن فيسجدن في سجدة واحدة جماعة من المساجد
 ان يصلن جماعة فيسجدن عن الرجال وصلوة السجود عشرين ركعات في كل ركعة تسعة
 واحدا في كل ركعة تسعة وتسجد في الخامسة ثم يقوم ويصلي خمس ركعات ومسجد في العاشرة
 وبقية اول ركعة سورة الحمد وسورة اخرى لرسنا وان زاد فقرأه بعد السجدة كان ايضا طائلا
 فاذا اراد في الثانية بقية تلك السجدة قرأها ولا يلزمه قراءة سورة الحمد بل يقرأ من السجدة التي
 انتهى اليها فان اراد ان يقرأ سورة اخرى في الحمد ثم قرأ بعدها سورة وكذلك هو في ما زاد في الركعات
 وسجد وكل ركعة قبل الركوع فان لم يفعل او قصر على السجود في العاشرة يلزمه شيئا
 رفع رايته من الركوع قال الله اكبر في الخامسة والسادسة فانه يقول مع الله الحمد
 ثم وسجد ان يكون في الركعة في الركوع مقدار ثمانية للقرآن ويطول سجوده في وسجدته
 السجود الطويل مثل الكهف والانبيا وفي غيره من الصلوة ولم يكن على السجود استسقاء
 اعادة الصلوة وان اقتصرت على السجود والتعبد لم يكن بأس به ويكون على صلوة الكسوف
 على ظهر القنينة او يصلها وهو ماشيا في الركعة الفرض والوقوف في

كتاب الجنائز
 هذا الكتاب على أربعة اقسام اولها الفصل في ما جاء في كتابه من النكاح
 وما من أحكامه التي هي الصلوة وما جاء في كتابه من النكاح وما من أحكامه التي هي الصلوة
 الاجتناب ما اذا حضر الانسان الوفاة استعمل بوجه القنينة في عمل ما في ربه بها طمحه
 لو جلس كان منسجلا للقنينة وذكر ان يقرأ في حال الفصل فاما في حال الفرض والصلوة عليه

جعل مضما ومكونا من الميت مما يلي من التوجه الى القبلة ورجاله مما يلي من التوجه الى القبلة
 بغير الشهادة من الاقدام الائمة واحدا واحدا ويلفركا من الفرج وهي الخالة الا الله العظيم الذي
 لا اله الا الله العظيم سبحانه الله رب السموات السبع ورب الارض السبع وما بينهما
 من غير ما بينهما ورب العرش العظيم وسلامه على المرسلين والحمد لله رب العالمين ولا تحضر حنت
 ولا حايض ومي تقب عليه خروج الروح ثم الى مصلاه الذي كان يصلي فيه في حربه قبل الفراق
 عنده لتسهل الله عليه حرج نفسه فاذا قضى حجه غمضت عيناه وسد خفيه ومثب ساقيه
 واطبق فمعه ميت يده الى الجحيم وعظم ثوب وان كان في الشرج في السبب مصباح الى الصباح
 ولا سرك وحده بل يكون عنده من يكر الله تعالى ولا سرك على بطنه حديد ام لا وفي
 مات اخذ في امره عاجلا في كعبه ولا يؤجر الا امره ولا يغسل الميت في نفسه و
 الصلوة عليه ودفعه من على الكفاية للاخلاق والامت لا علوا من ان يكون حيا او امرا
 فان كان رجلا فاولي الناس به ولا يهرق عليه وجده والصلوة عليه انما كان او ابنا او اخا او عا
 او خدما فان تيسر احوال ذلك اولاهم بغيره اولاهم بغيره ومي كان هناك رجال اعد
 وساقا رب لهم محرم محرور والرجل اولى بولي غسيلة وقدر زوايه اذا كانت دار حرم
 محرم حان لها ان تغسله من في الثياب والا ولا حوط فان لم يكن لها حرم محرم في كالا
 خدييات سواء ومي مات من رجال الكفار وسما مسلمات لا ذات رجلا فهو امر غير
 رجلا من الكفار بالافصال بغيرهم تغسلها بالاسلام لغسلوه كذلك وان مات من نساء
 مسلمات ورجال كفار وكان له مهر محرم من زوجة او غيرها غسلته من في الثياب والرجل
 من ثياب وان لم يكن له مهر محرم ولا مهر من رجال مسلمون ولا كفار دفننه طاهرا وبغيره
 هو وامان كان امرا فلا علوا ان يكون لها زوج او لم يكن لها زوج فان كان لها زوج فالزوج
 اولى بجميع ذلك من كل احد فان لم يكن لها زوج فلا علوا من ان يكون نساء لا رجال رجال
 بلا نساء وسوا رجال فان كان هناك نساء لا رجال فهو على طه اصرب من لها حرم محرم ومن
 حرم ولا حرم ومن لا رجلا لها ولا حرمه وكل من لو كانت رجلا لم يكن له نكاحا كما بها حرمها
 ونهاها في اولى من كل احد والتزيب فيه كالترتيب في الرجل يكون ولا مهر من نساء الا مهر
 تولى امرها والرجل حرم وليس له محرم وكان لو كانت رجلا حرمها كما كانت
 وسات عما نها وسات خالها وسات خالها في اول من الاجليات فان لم يكن هناك

١ وهو سر ووالا زار فسر وسحب انك على الحرة والارار والهمم والجمعة والاسه
 ٢ لا اله الا الله وحده لا شريك له وارحمته عسده ورسوله وارامته اليومسر والامه عسده
 ٣ من بعده يدكره واحدا واحدا انهم امة الهى الارار ونسب ذلك سره الحسار وجره
 ٤ لم يوجد كيب بالاصبع ولا نبت ذلك بالسواد هم واد اله نوحد جره جعل لها امة
 ٥ ويكره ان يقطع منى الاك طار الحيدل ينزع ان يخرج والسحب ان يخط يحوط منه
 ٦ ولا يبل بالريق فاذ اخرج من الكفر لجمع فيه وعزل ويسعد معه من ان تافوا الهى
 ٧ لمسيه النار وزلته عسده رهما ولب ان يكرمه وهو الاصل وان يكرمه فاق
 ٨ سطه وورار عة من اقبل فان لم يوجد فمقدار رعة درهم وان لم يوجد فمقدار رة
 ٩ اصلا درهم كافور ولا يخلط بالكافور مسك اصلا ولا منى انواع الطيب ويسعد
 ١٠ سى من الممدل يغسل راسه فان لم يوجد فالحطمي او ما يقوم مقامه في نطف الهى وطل الكافور
 ١١ للعسل النابتة ويستعد انصار حريذان خصر او ان الخجل ان لم يوجد فمقدار رة
 ١٢ من الخلف فان لم يوجد فمن غيره من الشجر الرطب فان لم يوجد فاصلا من سركه ونسب عليها
 ١٣ انصار ما كت على الاك فان يستعد انصار مفدان رطل من الهطل لحنى الهى واصل الى كاور
 ١٤ خروج سى فيها فاذ اخرج من جميع ذلك اخذ ٢ امر غسلة اولى الباس به على ما شاء او من امره
 ١٥ فويه ونوضع ما جف او سرر وسف الهى غر ما على ما شاء ونوضع عليها المسك ذلك
 ١٦ وكفر له صب الما حفره يدخلها فان لم يكن حارا ينصب الى الهى الوعة ويكره ان يصب
 ١٧ الى الكنيف ولا شجر الهى غسل الميت فان كان بر اسلبدل الخاف الغاسل على راسه حار الحار
 ١٨ الما لم يوجد اسلبدل فطرح ٢ اجابة ونصب عليه الما ونصب حتى يروح ونوجد رة
 ١٩ فطرح ٢ موضع نطف ليعسله راسه ويضع ان يغسل الميت تحت سقف ولا يغسل تحت
 ٢٠ السما فان لم يكن حار جلا فة لم يبرقع فصبه بغير حية وشزع من حية ومزك على عربة
 ٢١ ما سترها لم يبرق ما سترها فان استعت شرا على حالها لم يبرق حية فغسله بالماء والبرق
 ٢٢ وغسله ثلث مرات ويكره الما ويضع رطله مسك رها لم يحوال الغاسل الى راسه فمدا يغسل
 ٢٣ راسه بياض شوق راسه الامنى وحنه وراسه ولبى بالسوا الا يبرسه وحنه ووجهه وغسله
 ٢٤ برفق ولا يحنف به فاذ اغسله ثلث مرات اصحبه على شفة الا يبرس لدوله الا نر وغسله
 ٢٥ من رة الى قدمه ثلاث غسلات ويكره ان يغسل الما عليه لا يقطع به راسه من رة الى راسه

١ وهو سر ووالا زار فسر وسحب انك على الحرة والارار والهمم والجمعة والاسه
 ٢ لا اله الا الله وحده لا شريك له وارحمته عسده ورسوله وارامته اليومسر والامه عسده
 ٣ من بعده يدكره واحدا واحدا انهم امة الهى الارار ونسب ذلك سره الحسار وجره
 ٤ لم يوجد كيب بالاصبع ولا نبت ذلك بالسواد هم واد اله نوحد جره جعل لها امة
 ٥ ويكره ان يقطع منى الاك طار الحيدل ينزع ان يخرج والسحب ان يخط يحوط منه
 ٦ ولا يبل بالريق فاذ اخرج من الكفر لجمع فيه وعزل ويسعد معه من ان تافوا الهى
 ٧ لمسيه النار وزلته عسده رهما ولب ان يكرمه وهو الاصل وان يكرمه فاق
 ٨ سطه وورار عة من اقبل فان لم يوجد فمقدار رعة درهم وان لم يوجد فمقدار رة
 ٩ اصلا درهم كافور ولا يخلط بالكافور مسك اصلا ولا منى انواع الطيب ويسعد
 ١٠ سى من الممدل يغسل راسه فان لم يوجد فالحطمي او ما يقوم مقامه في نطف الهى وطل الكافور
 ١١ للعسل النابتة ويستعد انصار حريذان خصر او ان الخجل ان لم يوجد فمقدار رة
 ١٢ من الخلف فان لم يوجد فمن غيره من الشجر الرطب فان لم يوجد فاصلا من سركه ونسب عليها
 ١٣ انصار ما كت على الاك فان يستعد انصار مفدان رطل من الهطل لحنى الهى واصل الى كاور
 ١٤ خروج سى فيها فاذ اخرج من جميع ذلك اخذ ٢ امر غسلة اولى الباس به على ما شاء او من امره
 ١٥ فويه ونوضع ما جف او سرر وسف الهى غر ما على ما شاء ونوضع عليها المسك ذلك
 ١٦ وكفر له صب الما حفره يدخلها فان لم يكن حارا ينصب الى الهى الوعة ويكره ان يصب
 ١٧ الى الكنيف ولا شجر الهى غسل الميت فان كان بر اسلبدل الخاف الغاسل على راسه حار الحار
 ١٨ الما لم يوجد اسلبدل فطرح ٢ اجابة ونصب عليه الما ونصب حتى يروح ونوجد رة
 ١٩ فطرح ٢ موضع نطف ليعسله راسه ويضع ان يغسل الميت تحت سقف ولا يغسل تحت
 ٢٠ السما فان لم يكن حار جلا فة لم يبرقع فصبه بغير حية وشزع من حية ومزك على عربة
 ٢١ ما سترها لم يبرق ما سترها فان استعت شرا على حالها لم يبرق حية فغسله بالماء والبرق
 ٢٢ وغسله ثلث مرات ويكره الما ويضع رطله مسك رها لم يحوال الغاسل الى راسه فمدا يغسل
 ٢٣ راسه بياض شوق راسه الامنى وحنه وراسه ولبى بالسوا الا يبرسه وحنه ووجهه وغسله
 ٢٤ برفق ولا يحنف به فاذ اغسله ثلث مرات اصحبه على شفة الا يبرس لدوله الا نر وغسله
 ٢٥ من رة الى قدمه ثلاث غسلات ويكره ان يغسل الما عليه لا يقطع به راسه من رة الى راسه

١ موالا فادالبح حقه اكثر من المات ترده الى جانب الامر ليدوله الاثير وعسله مرفه الوديه
 ٢ ثلث مرات مل ذلك ويطبخ بده على طهره ويطبخه ثم ترده على فها فبدا نهرجه بها الكافور
 ٣ تصنع كما صنع اول مرة فبعسله ثلث مرات بها الكافور ويطبخ بده على طهره مسكنا فها
 ٤ ثم يحول الى راسه لصنع كما صنع اول مرة فبعسله راسه من طهره كليهما ووجهه وجميع راسه
 ٥ مما الكافور يطبخ عسلات ثم ترده الى جانب الامر ليدوله الاثير فبعسله ثلاث عسلات مرفه
 الوديه ويطبخ بده تحت منكه وذراعيه ويكوز الذراع والكف مع جبهه ظاهره
 كلها بعسل بنامه اذ حل بده تحت منكه وباطن ذراعيه ثم ترده على طهره وبعسله بها قراح
 كما صنع اول مرة بالفرج ثم يحول الى الراس والوجه وتصنع كما صنع اول مرة قراح ثم الحات
 الامر ثم الاسر على ما فاه في الغسلتين الا لثمن وكما عسل الميت فبعسله غسل العاسل بده الى
 المرفس وبعسل الا حايه بها قراح ثم يطرح فيها ما لحر للفسله المتناقه ولا يركب الميت خال
 غسله بل يكون على حايه ولا ينعده ولا يعمز بطنه وقد روى انه يوضع الميت فل بعسله
 ثم عمل بها كان جانرا غير ان عمل الطائفة على ترك العمل بذلك لان غسل الميت بعسل الجاه
 ولا يوصو في غسل الجاهه ثم فاداف من غسله تسعة ثوب نظيف ثم اخذ في تكفنه فوا
 اول العاسل وصوا الصلوة وان ترك تكفنيه حتى يغسل كان افضل الا ان يخاف على الميت ان
 يطهره حاديه فيبدأ اول تكفنيه ثم يغسل العاسل للميت فرض واجب وكذلك كل من معه
 بعد ترده بالموت وقل غسله يجب عليه الغسل فان معه بعد طهره لم يجب عليه شيء وان
 معه قبل ترده لم يلزمه الغسل وبعسل بده فاداف من ذلك جثته فبعسله في طهره وقل
 سبام البربره ويضعه على فرجيه قبله وذنبه ويحشو الفطن في ذنبه لئلا يخرج منه شيء
 وباحل الحرقه ويكون طولها ثلثة اذرع ونصف في عرض ثلث اذرع او اكثر فبدا نهرجه
 وضمير جدره فماسد بدل ولفها في خدره ثم طرح راسها من تحت رجله الى الجانب الايمن
 وبعمرها في الموضع الذي لث فيه الحرقه وبلغ خدره من حقه الى ركبتيه لئلا يدور احد
 الاثار فيؤثر به ويكون عرضها بلع من صدره الى الرجلين فان قصر عنه لم يكن بها من بعد
 الى الكافور فسمقه وتكره ان يسمقه بجرا وغير ذلك ويضعه على مساحده حته
 واطر كفيه ولسح به راحتيه واصابعهما وجمع على عيني ركبتيه وظاهر اصابعهما
 ولا يحل في سمعه ونفسي وفيه سبام الكافور ولا يحل في انما سبام اللفظ

١ ثم يمسح به صدره ثم يرد الفم على وجهه وباطن الجدره فيجعل احدها من حايه الامر في فرومها
 كله والاخرى من حايه الامر ما بين الهم والاراء ثم يغمسه في احد وسطا فها فبدا نهرجه على
 راسه بالودين ويحسك بها ويطرح طرفها من حايه على صدره ولا يغمسه عنه الا على الاثر
 حك ثم يلفه في القافه فيطوى حايها الا يستر على حايه الامر وحايها الاثر على حايها الاثر
 ثم يصنع بالجدره انما مل ذلك وبعسل بدها ما على راسه ورجله فاداف من جميع ما ذكرناه
 حمله الى قبره على سريره فان كان الميت مجذورا او كسيرا او ملصقا فروح او جرحا
 ولم يحف من غسله غسل فان خيف من ميه صب عليه الماء صاوار حه الماء من ذلك ثم يركب
 ه وان كان الميت عرفا او مصعوبا او مطعوبا او مزحزا او مهروما عليه استسرى على الميت
 فان استسرى ترك ثلثة ايام لم يغسل ودفن بعد ان يغسل عليه ه وان كان الميت محروما على الميت
 للحل او كفر ككفنيه غير انه لا يغرب سبام الكافور وان كان الميت حيا عسل الغسل
 النحل وكفر ككفنيه ثم يغسله فان كان مريضا يستسرى فاعدا ضلي عليه فان كان
 ذلك لم يجب الصلوة عليه وكوز ذلك عند النسيه وان كل الصبي مريضا او يدلع ارجه اسهر
 فاعدا واجب غسله ويحسب موت كفيه فان كان لا يدر ذلك دفن كما هو مرسوم وغسل
 المرأة كغسل الرجل صوا ويحسبها كحسبها الا انها تاراد لغافته على ما قد بناءه وسبحان راد
 حرقه يسد بها ثيابها الى صدرها وتكثر القطر لثيها وادار يد جفنها جعل سريرها فادالامر
 ويؤخذ الى القبر عرضا وباحدها من قبل ويكفها من وجها واحدا ويؤخذ الى القبر من ذلك
 احبى الا عند الضرورة وان كانت نفسها او حايها غسلت كغسلها باطرها وان كان حيا
 لا يعمز بطنها في القللات ه وان مات الصبي مع حايه بطنها فان كانت ذمية والولد
 من مسلم دفنت في مقام المسلمين خربة ولها روى انه يحسب طهرها الى القللة اذا لم يجز في طهره
 وحقه الى طهرها الكون الولد مسبق القللة ه وان مات المرأة ولم يمت الولد سبق بطنها من
 الجانب الايسر وتخرج الولد وحيط الموضع وغسلت ودفنت فان مات الولد ولم يمت
 لخرج الولد ادخلت القللة او مرفقها وقامها فاداف في جفنها فبدا نهرجه في حرقه وطهره
 وغسل وكفر وحظ ودفن ان امكر ذلك ولا يجوز دفن شيء من شعر الميت ولا من طهره ولا
 يتخرج راسه ولا يحنه في متى سقط منه شيء من ذلك جعل معه في كفناه واداف من الميت

٧٣

٧٣

منه من كان صغيرا لا يركب في هذا الصلوة على منعه من طهارة صلته على
كل واحد منهم وفقد ايديه سرطاسا ما كان احيا طاهرا وان طاب بصل عليه صلوة واحدة وسر
بالصلوة الصلوة على المومنين هم كان قويا ومي في حد من القول قطعه فان كان فيه عطر وح
عسله وحسبته ونكفيه وواركان موضع المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم على منعه الصلوة
كان ذلك في غير المعركة فان كان في المعركة سقط غسله ووضا في الاحكامه واركب
القطعة التي فيها العطر وقطعت مري وجب على من شها الصلوة ان يركبها عطره كما
هو وان غسل ولا يجب على من شها الصلوة ان يركبها عطره وان كان في المعركة
عليه الماصيا ولا يركب حنطه وبدا يديه وذنبه ويربط جراحه بالطين والعصيب وكذلك
موضع الرأس ويجعل عليه زادة فطره وان كان الرأس في راس الحسد وهو معه فسل الرأس ولا يركب
الحسد على ما يشاء وينزع العطر من راسه ويصم اليه الرأس ويجعل معه في الكفر وكذلك اذا
اسره الى القصر فاوله مع الحسد واجعله الخبز ووجهه الى القبلة هو وادخل اليه القصر فليبعي
ان يبع الخبازة ولا يفسد ثيابها وان شئتم بها فاستمها لكان انما جازيا هو وان شئتم بها فاعلم من مخرج
او صرور كان جازيا وان كان غير ذلك فقد ترك الفضل ويكره الركوب حول الخبازة
الا عند الضرورة هو ومسح لم يمتنع الخبازة ان يحمله من راسه حواشيه بيداه من السر والامر
بمرومه ويدور من خلفه الى الجانب الايسر فاخذ رجليه الايسر ونمرومه الى ان يخرج الى القصر
كذلك جوارحه هو ومسح اعلم المومنين بخبازة المومنين ليتوفروا على نسيجه هو
لم يراى حازرة ان يقول الحمد لله الذي لم يجعل من السواد المختبر لم يركبها الى المصلى فمضى عليه
واولى الناس بالصلوة على الميت الولي او من تقدمه الولي فان حضر الامام العادل كان اولي بالتقدم
وجب على الولي تقدمه فان لم يفعل لم يركبها ان تقدمه فان حضر جماعة من الاولاد كان الاول
استحب للولي ان تقدمه فان لم يفعل لم يركبها ان تقدمه فان حضر جماعة من الاولاد كان الاول
لم الولد ثم ولد الولد ثم ولد الولد ثم ولد الولد ثم ولد الولد ثم ولد الولد ثم ولد الولد ثم ولد الولد
من قبل الامير ثم العثم ثم الخال ثم العثم ثم الخال ثم العثم ثم الخال ثم العثم ثم الخال ثم العثم ثم الخال
لقوله تعالى اولوا الارحام بعضهم اولي ببعض ذلك عامر واد الجمع جماعة في درجة بدم
الافراد لا يركبها الا من له اولاد ثم له اولاد ثم له اولاد ثم له اولاد ثم له اولاد ثم له اولاد
ه الولي الجار والى من المملوك في الصلوة على الميت وكذلك الذكرا والى من الانثى اذا كان من قبل

ص ١٨٢

منه من كان صغيرا لا يركب في هذا الصلوة على منعه من طهارة صلته على
كل واحد منهم وفقد ايديه سرطاسا ما كان احيا طاهرا وان طاب بصل عليه صلوة واحدة وسر
بالصلوة الصلوة على المومنين هم كان قويا ومي في حد من القول قطعه فان كان فيه عطر وح
عسله وحسبته ونكفيه وواركان موضع المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم على منعه الصلوة
كان ذلك في غير المعركة فان كان في المعركة سقط غسله ووضا في الاحكامه واركب
القطعة التي فيها العطر وقطعت مري وجب على من شها الصلوة ان يركبها عطره كما
هو وان غسل ولا يجب على من شها الصلوة ان يركبها عطره وان كان في المعركة
عليه الماصيا ولا يركب حنطه وبدا يديه وذنبه ويربط جراحه بالطين والعصيب وكذلك
موضع الرأس ويجعل عليه زادة فطره وان كان الرأس في راس الحسد وهو معه فسل الرأس ولا يركب
الحسد على ما يشاء وينزع العطر من راسه ويصم اليه الرأس ويجعل معه في الكفر وكذلك اذا
اسره الى القصر فاوله مع الحسد واجعله الخبز ووجهه الى القبلة هو وادخل اليه القصر فليبعي
ان يبع الخبازة ولا يفسد ثيابها وان شئتم بها فاستمها لكان انما جازيا هو وان شئتم بها فاعلم من مخرج
او صرور كان جازيا وان كان غير ذلك فقد ترك الفضل ويكره الركوب حول الخبازة
الا عند الضرورة هو ومسح لم يمتنع الخبازة ان يحمله من راسه حواشيه بيداه من السر والامر
بمرومه ويدور من خلفه الى الجانب الايسر فاخذ رجليه الايسر ونمرومه الى ان يخرج الى القصر
كذلك جوارحه هو ومسح اعلم المومنين بخبازة المومنين ليتوفروا على نسيجه هو
لم يراى حازرة ان يقول الحمد لله الذي لم يجعل من السواد المختبر لم يركبها الى المصلى فمضى عليه
واولى الناس بالصلوة على الميت الولي او من تقدمه الولي فان حضر الامام العادل كان اولي بالتقدم
وجب على الولي تقدمه فان لم يفعل لم يركبها ان تقدمه فان حضر جماعة من الاولاد كان الاول
استحب للولي ان تقدمه فان لم يفعل لم يركبها ان تقدمه فان حضر جماعة من الاولاد كان الاول
لم الولد ثم ولد الولد ثم ولد الولد ثم ولد الولد ثم ولد الولد ثم ولد الولد ثم ولد الولد
من قبل الامير ثم العثم ثم الخال ثم العثم ثم الخال ثم العثم ثم الخال ثم العثم ثم الخال ثم العثم ثم الخال
لقوله تعالى اولوا الارحام بعضهم اولي ببعض ذلك عامر واد الجمع جماعة في درجة بدم
الافراد لا يركبها الا من له اولاد ثم له اولاد ثم له اولاد ثم له اولاد ثم له اولاد ثم له اولاد
ه الولي الجار والى من المملوك في الصلوة على الميت وكذلك الذكرا والى من الانثى اذا كان من قبل

منه من كان صغيرا لا يركب في هذا الصلوة على منعه من طهارة صلته على
كل واحد منهم وفقد ايديه سرطاسا ما كان احيا طاهرا وان طاب بصل عليه صلوة واحدة وسر
بالصلوة الصلوة على المومنين هم كان قويا ومي في حد من القول قطعه فان كان فيه عطر وح
عسله وحسبته ونكفيه وواركان موضع المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم على منعه الصلوة
كان ذلك في غير المعركة فان كان في المعركة سقط غسله ووضا في الاحكامه واركب
القطعة التي فيها العطر وقطعت مري وجب على من شها الصلوة ان يركبها عطره كما
هو وان غسل ولا يجب على من شها الصلوة ان يركبها عطره وان كان في المعركة
عليه الماصيا ولا يركب حنطه وبدا يديه وذنبه ويربط جراحه بالطين والعصيب وكذلك
موضع الرأس ويجعل عليه زادة فطره وان كان الرأس في راس الحسد وهو معه فسل الرأس ولا يركب
الحسد على ما يشاء وينزع العطر من راسه ويصم اليه الرأس ويجعل معه في الكفر وكذلك اذا
اسره الى القصر فاوله مع الحسد واجعله الخبز ووجهه الى القبلة هو وادخل اليه القصر فليبعي
ان يبع الخبازة ولا يفسد ثيابها وان شئتم بها فاستمها لكان انما جازيا هو وان شئتم بها فاعلم من مخرج
او صرور كان جازيا وان كان غير ذلك فقد ترك الفضل ويكره الركوب حول الخبازة
الا عند الضرورة هو ومسح لم يمتنع الخبازة ان يحمله من راسه حواشيه بيداه من السر والامر
بمرومه ويدور من خلفه الى الجانب الايسر فاخذ رجليه الايسر ونمرومه الى ان يخرج الى القصر
كذلك جوارحه هو ومسح اعلم المومنين بخبازة المومنين ليتوفروا على نسيجه هو
لم يراى حازرة ان يقول الحمد لله الذي لم يجعل من السواد المختبر لم يركبها الى المصلى فمضى عليه
واولى الناس بالصلوة على الميت الولي او من تقدمه الولي فان حضر الامام العادل كان اولي بالتقدم
وجب على الولي تقدمه فان لم يفعل لم يركبها ان تقدمه فان حضر جماعة من الاولاد كان الاول
استحب للولي ان تقدمه فان لم يفعل لم يركبها ان تقدمه فان حضر جماعة من الاولاد كان الاول
لم الولد ثم ولد الولد ثم ولد الولد ثم ولد الولد ثم ولد الولد ثم ولد الولد ثم ولد الولد
من قبل الامير ثم العثم ثم الخال ثم العثم ثم الخال ثم العثم ثم الخال ثم العثم ثم الخال ثم العثم ثم الخال
لقوله تعالى اولوا الارحام بعضهم اولي ببعض ذلك عامر واد الجمع جماعة في درجة بدم
الافراد لا يركبها الا من له اولاد ثم له اولاد ثم له اولاد ثم له اولاد ثم له اولاد ثم له اولاد
ه الولي الجار والى من المملوك في الصلوة على الميت وكذلك الذكرا والى من الانثى اذا كان من قبل

الصلوة ثم وخور للسان بصل على الحارة مع عدم الرجال وخبر من ارشيد فرادى وان شرب جماعة
 فان صلح جماعة وقعت الامامة وسطهم الجمهوريه موقوف على الله عليه الى وساهدا في السوء
 على الحارة ان تصلي جماعة فارادى حان كما صلى على النبي صلى الله عليه واله الاوقات
 الذكر وهذه للوافل يجوز ان تصلي جماعة على الحارة لا بأس بالصلوة والذكر لا ولا فعل بالهلال كل عمل
 الا ان يخاف على الميت اذا اجتمع جنازه رجل وصلى عليه وخشي و امر او فزمت المرأة
 الى القبلة وبعد ما الخشي ثم الصبي ثم الرجل وقد نفى الامام عبد الله جلوه وان كان الصبي لا صلى
 عليه فمرا ولا الصبي ثم على ما يشاء هو ان صلى عليهم فرادى كان افضل وسقط فرض الصلوة
 على الميت اذا صلى عليه واحد من الزوج احق بالصلوة على المرأة من جميع اوليائها واذا اراد
 الصلوة وكانوا جماعة يقدم الامام وهو اول خلفه صفوا فان كان فيهم نساء وقهر اخر
 الصلوة وان كان فيهم حرم وفقت وحدها في صف بارقة عنهم وعشر وان كانوا تفسير بغير
 واحد ووقف الاخر خلفه بخلاف صلوة الجماعة ولا يفهم على عسفه وان كان الميت وحده
 وفيه الامام في وسط الحارة وان كان امرأة وقف عند صدرها وبلغ ان يكون من الامام و
 من الحارة سي يسير ولا يبعد عنها ويحتمل عند الصلوة عليه ان كان عليه ثياب فان لم يكن
 عليه ثياب او كان عليه حشف صلى عليه كذلك ولا يبرح عنهما وكيفية الصلوة عليه ان يرفع
 يده اليكبير ويكب يمينه ويقرأ الحمد لله وسبح الله ثم يكبر تكبيرة اخرى ولا يبرح يده
 ويصلي على النبي واله ثم يكبر ثمانية ويدعو للمؤمنين ثم يكبر الرابعة ويدعو للميت ان كان
 موصاه عليه ان كان باضا وبلغه وتبرأ منه وان كان مستضعفا قال ربنا ارحم الراحمين او الى
 اخر الاية ثم وان كان لا تعرف مذهبه سال الله ان يستره مع من كان يتولاه وان كان طفلا
 ساله ان يجعله ولا يديه فرط ان يكبر الخامسة ولا يبرح من مكانه حتى يفرج الحارة و
 من اهلها ابدى الى رجال من فاته شي من التكبيرات انما عذر الامام متنا بعة فان رجعت
 للحارة كبر عليها وان كانت مرفوعة واربطت الى القبر كبر على القبر ان شئت والافضل
 الا ان يرفع يده مما عدا الاول فان رفعها كان ايضا حائرا ثم ومركب يمينه من الامام اعادها
 مع الامام ومرفاته الصلوة على الحارة جاز ان تصلي على القبر بعد الدعاء بها وليلة فان اراد
 على ذلك لم يحرك الصلوة عليه ولا يجوز الصلوة على غائب مات في بلد اخر لا له لا دليل
 عليه ثم ويكبره ان تصلي على حارة واحدة في وقتين واذا انصرفت وقت في صلاة من القبر

ثم الصلوة على الميت الا ان يكون الميت كاف من ظهور جانيه فيه فحينئذ ينقل عليه
 عليه م وافضل ما تصلي على الحارة في موصعها المرسومه بذلك وان صلى عليها في الساجد
 كان ايضا حائرا ثم ومتى صلى على حارة ثم ان لها كانت مقلوبة سؤوب واصد الصلوة
 عليها ما لم يدفرد في وقت مصت الصلوة م والا ففضل ان تصلي على الحارة الاعلى ظهرها وان
 حارة ولم يكن على ظهره ثم وصلي عليها فان لم يكن صلى عليها غير ظهره وكذا الحارة ان كان
 حيا والمرأة ان كانت حيا حيا حيا ان تصلي من غير اغتسال ومع الغسل افضل وان صلى من غير
 هم ايضا حازم واداك كبر على حارة تكبيرة او يكبر من واحصر جاز طهرى حيا حيا
 من ان يحسن كسرات على الحارة الاولى ثم تستأنف الصلوة على الاخرى ومن اراد ان يحسن
 بسرته من الوضوء الذي ياتي اليه وقد اجاز من الصلوة علمها م ومن صلى جماعة فقرأ على
 ميت فلا سجد ما لم يمتد له في الوسط فان كان الميت عروانا ترك في القبر ولا غطت
 سوتهم صلى عليه بعد ذلك ويدفن هو اذا فرغ من الصلوة عليه حمل الى القبر اذا كان
 فيه ومعه جود القبر فبدا راع ثم يترى الى سفير القبر مما يلي رجليه في بلد دفن ان
 كان حيا ولا يفرجه ما يفرج معه طاحنه وان كانت امرأة تركها ايام القبر وما الى اهلها
 من الى القبر الولي او من تأمره الولي م ساوا كان متفعلا ونزل وان كانت امرأة لاسر القبر
 الا زوجها او ذو رحم لها فان لم يكن احد منهم جاز ان يترى اليه بعض الرجال المؤمنين وان
 لم يضر النساء عند عدم الرجال من ذوى الارحام كل افضله ويسعى ان يخفى من الى القبر
 ويكشف راسه وخلاز رجليه وخور من الى القبر عند الضرورة والقبه ثم يوحد الميت
 ثل رجلي القبر فيسب سلا فيدا راسه ويترى اليه القبر ويقول عند معانة القبر اللهم ارحمها
 روضه من راض الجنة ولا تجعلها حفرة من حفرة النار ويقول اذا ساوله مسلم الله في سبيله
 وعلى مله رسول الله صلى الله عليه واله اللهم ايماننا بك وتصديقا بك هذا ما وعدنا الله ورسوله
 وصدق الله ورسوله اللهم زدنا ايمانا وتسليما ثم يجمعه على جانبه الايمن ويستقبله القبلة
 وكل عقدة كفة من قبل راسه ورجليه ويجمع خذله على الاربعة ويستحب ان يحسن من
 الحسرة عليه السلام ثم يشرح عليه القبر ويقول من يترجحه اللهم صل وحده واتر وحسنه
 وارحم عرته واسكنه اليه من حنك رحمة تسعون بها عرجه من سواك واحسنه مع
 كان يولاه م ويستحب ان يقرأ الميت مهاديس واسما لامة عليهم السلام عند وضعه

١٨٤

والقبر في سرج السرج عليه فهو الملقب بالان ير ولا ان ذكر العهد الذي خرجت عليه من ر
 لسانه انه ان لا الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله وان عليا امير المؤمنين
 والحسين والحسين ويذكر الامم الى اخرهم امينك امية الهدى الانوار فاذا فرغ من سرج النور
 عليه اهل الشراك عليه ونهايك من حصن الحانزة استحبابا يظهر لك فمهر ويقولون عند ذلك
 انا لله وابا لله را حور محمدنا وعبدا لله ورسوله وصدق الله ورسوله اللهم زدنا امانا وسلاما
 ولا نزل الا على علي ولده الشراك ولا الولد على الله ولا دورهم على رجمه وكذا لا ينزل الى
 قبره فانه يفسد الفلت فاذا انزل الخرج من القبر خرج من قبل رجليه ثم يظهر القبر ويرفع من
 الاور بعد ان رجع اصابعه ولا يطرح فيه من غير ترابيه ويجعل عند راسه لينة او لوح من نصيب
 الماعلى القبر سدا للقب من عبد الراس ثم يبارك من رابع جوانبه حتى يعود الى موضع الراس
 فارسل من الماسي شئت على وسط القبر فاذا استوى القبر وضع يده على قبره ومن حصن الحانزة
 استخفافا ونفراج امانته بعد ما يتقوى القبر بالها ويدعو الميت ه فاذا انصرف الناس
 القبر اخرجوا في الناس الميت ويرجم عليه وبأذى ما علم صوته ان لم يكن في موضع تقية باطل
 ولا ان يترك ويحتمل بك وعلى امامك والحسين والحسين ونسب الامم واحدا وحدا المتك
 انما الهدى لا يزل يذكروا النوف اجماعا وان كان القبر يد يا حانزة فترش سحر الشياح او
 ما هو ومما به ه حصص القبر والبا عليه في المواضع الناحية مكره اجماعا ه كسر
 ان يكون حقن القبر دفناته او الى الشرقه والمحدث على ان يكون واسعا مقدارا مستكر
 الرحا من الخوسر ويجوز الاقصر على الشرق والحد افضل ويكره نقل الميت من الموضع
 ما فيه الى غير احر الا اذا نقل الى غير المساهد فانه شحيح ذلك فاذا فرغ من موضع
 مباح او مملوك لا يجوز حمله من موضعه وقد روت بحصه في جوار نقل المساهد
 شهاها ما ذكره والا لا اجماع ولا يترك المصلوب على خشبته اكثر من ثلثه ايام
 من القبر والفسر ونوازي في التراب هو كرهه جديا فهو بعد ان راسها ولا تطبق بها اليدان
 الا فصل الشراك عليه من الحصى ويكره ان يقر من مع العلم به فلدن فيه ميتا لخر
 الاخذ الصرور انه هو القبر فخذ من قبر التربة قبل فيه المال وقصا الديور والوصايا
 ثم يرمى النون في الوصايا بالسران ه وان كان الميت امرأه لم يرد وجهها كقنها و
 لحصنها ولا يلبس ذلك من مالها ويستحب ان يدفن الميت في اشرف القباع فان كان له وفي

م وقبرها وخذ لك المدينة وسجد الاقصى وكذلك المساهد الامم عليه السلام واما خاتمة
 له مقبرة يدخر خير وقصيلة من سجد او صالحين وغيرهم والذين المقبرة افضل من الود
 لا النبي صلى الله عليه واله ايجاز لا يحكمه المقبرة وان في في التراب حان اصاد وسجد لا يبور
 الا مسان مقبرة ملك تدفنه فيه اهلته وافراده هو ادا بساج فستان في مقبرة قبلة من سجد لها
 خاتر اولي لانه بالجار من ملكه وان ادا دعة واحدة افرغ منها من حرج اسمه مرم على صاحبه
 دومي جوفي مقبرة مقبلة لا خور بعصره ان يدفنه في الا بعد ان راسها وعلم انه هو حصار ماما
 وذلك على حسب الاهوية والتراب فان باي راسا فينشر فراغا لم يجد فيه مناسا حان الراس
 به وان وجد فيه عظما او عثرها رذ المرات فيه ولم يدفنه من استعاره اسرار ايامه من
 بها فان رجع فيه فلان القبر كان له وان رجع بعد الدفن لم يترك له لا العارية على حسب القادة
 والدفن يكون موقفا الى ان يلقى الميت في الجوارح الكاهن ومن عصب عنه اوصا
 دور وفيها جوارح صاحبه بطنه منها والا فصل ان يتركه ولا نهك خومة ه وادام ان اساق
 طيف ايفر اجبها ما حاصر والاحرجات قد في الحاضر الميت في ارض منسنة شيه به امان
 بوزر العات سمح له الانفلة كانه لو كان احينا اسمها الى نفلة فان احيا القل دار له ذلك
 ه ومي ايعوضان الوربة على دمه في موضع يراي بعضه بقله فليس له ذلك ه ومي اخلوا
 فقال بعضهم يدفنه في الماك وقال الباقون في السهل كان دمه في السهل اولى ه ومي دوس
 في القبر يبعث الا يرضح الميت في القبر حيا والافضل ان يتركه لانه لا دليل على ذلك
 ه يكره ان تترك على قبر او معنى عليه هو ويكره ان يترك على القبر سجد او يترك عليه اجماعا ه
 ادا اختلف الوربة في القبر اقصر على القبر ومنه ه ادا عصب نوبا وهن ميتا حان الصلحه
 نزعته منه الا فصل تربته واخره منه ه ادا احد السبل الميت او اكله السبع وبقي الحنك
 ملكا للوربة دون غيره الا ان يكون شرع انسان يكرهه فيعود اليه دور الوربة ان سار
 يتركه عليه كان لهمة النعرة جارية قبل الدفن وبعد الدفن يكره في العربة ان يراه صله العربة
 ه ويكره الخوسر للنعرة يومين وثلثة اجماعا ه وسجد تعربة الرحوال النساء والامان وره
 تعربة التناب من النساء الرحوال الذين لا يجر منهن وسجد تعربة الميت وجبرله ان يجر
 طعنا لا ياب اليه ثلثة ايام كما امر النبي صلى الله عليه واله لا يجر من جده الله عليه السلام
 ليس به باس غاما القطر والخبر وخن الشعر والنوح فانه كله باطل محرمة اجماعا ومردود جوار

١ نظر في العمل وفل لا يما استخف ان يحمل عليها مع الحرفة مع الدال وهو الذي لها ربع سببر
 ٢ فوجدت في الخامسة وهذا كسبر في حدة الركوة فاما دوريت محاصر فاول ما سعمل
 ٣ ولا يما قاله فصل وقال له جوار ايضا لم يبت محاصر لم يبت ليون من الحرفة لم يبت
 ٤ فاما اذا كان له خمس سببر ودخل في السادسة فهو التي وان كان له ست سببر ودخل في السابعة
 ٥ فهو رابع ورابعة فان كان له سبع ودخل في الثامنة فهو سببر وسببر واد اكان له ثمان
 ٦ دخل في التاسعة فهو رابع وانما سببر بال لانه طلع ما به وقال له بان عامر وبان عامر والبارك
 ٧ والخلف واحد في وجب عليه بنت محاصر ولم يبت عليه وعنده ابن لور في كرك اخر منه
 ٨ لا على وجه القيمة بل هو مفرد فان عدهما كان محاصران فيسرى انهما متان فان وحت عليه
 ٩ محاصر وكانت عده الا انها مبنية وجميع ابله هار بل لا لزمه اعطاهما فان سببر في سببر
 ١٠ الذي وحت عليه فان تبرع باعطائه احد منه وان احنا اعطاه فبه اخر منه ه والركوة
 ١١ كولو الجول فيم اراي في الجول ادا كمل القاط وباني السروط ولا يبعها الوحوب على امتان
 ١٢ الا اذا اراي مكه ولم يخرج كان ضامنا فالامكان شرط في الصمان وفي الناس من قال ان امكان
 ١٣ الا اذا شرط في الوحوب والاذا اظهر فهو له من السببر لا ركوة في مال حتى كولو علة الجول
 ١٤ ولم يهولوا اذا امكن الا اذا وما من النصاب والنصاب وفقر لا يعلق الركوة لا مفرد ولا
 ١٥ مصافا الى النصاب من كان له خمس من الا لا وتلفت بعضها او كلها فقل الجول فلا ركوة فيها لان
 ١٦ الجول ما حال على نصاب وان حال الجول وامكها الا اذا لم يخرج ركوتها حتى هلك بعضها
 ١٧ بعله رضى بها لانه جيمها بالنهريط فان حال الجول فلتفت فلها بعد الجول فيلها الى الا باطل الصمان
 ١٨ طيه لا سبب الامكان لم يوجد بعد وان تلت واحدة منها بعد الجول وقل الامكان الا اذا
 ١٩ لم قال الامكان شرط في الوحوب يقول لاسي عليه على ما قلناه من ان الامكان شرط في الصمان
 ٢٠ فقد هلك بعد الوحوب ومن الصمان خسر المال ادا هلك كان ماله وما الى السببر لان مال
 ٢١ السببر ما به في يديه لم يفرط فيها فكون عليه اربعة اجناس الشاة هذا اذا هلك واحدة
 ٢٢ بعد الجول ومن امكان الا اذا هلك اذا هلك ثلثان او ثلث او اربع فاداهلكت الكل طاعت
 ٢٣ عليه لا سبب الصمان ما وجد به متى كان عنده تسع من الا لا وهلك اربعة بعد جولو الجول
 ٢٤ فاما امكان الا اذا عله شاة لا وقت الركوة جاء وعنده خمس من الا لا سوا طمان الا امكان
 ٢٥ شرط في الوحوب او الصمان لان النصاب وجد على الوحوب فان كانت المسئلة كالحاها فهاك

١ منها خمس بعد الجول فل امكان ادا داهم قال الامكان شرط في الوحوب قال لاسي عليه وعلى طمانه
 ٢ من الامكان شرط الصمان فقد هلك خسر اتساع المال بعد الوحوب وقل الصمان فله اربعة
 ٣ اجناس شاة لانه هلك من المال الذي يعلق الوحوب به خمسة فلو كان له ثمانية شاة فهاك منها
 ٤ اربعة بعد الجول فل امكان الا اذا كان في هاستاه سوا قيل ان الامكان شرط في الوحوب والصمان
 ٥ لانه يدق معه نصاب كامل تحت فيه شاة فان كان له ست وعشر من الا لا لخال الجول طمانه
 ٦ لم هلك منها خمس فل امكان الا اذا داهم قال امكان الا اذا شرط الوحوب طمانه اربعة شاة لان
 ٧ وقت الوحوب جاء معه احد وعشر و في عشر اربعة شاة واحدة فهو وعلى طمانه
 ٨ اربعة كان الا اذا شرط في الصمان فقد هلك خسر المال الا خمس المحصر بعد الوحوب وقل الصمان
 ٩ فهاك منه ومن مال الشاة كبر فيكون عليه اربعة اجناس بنت محاصر وربعة اجناس حسبا
 ١٠ وعلى السببر خمس بنت محاصر الا اربعة اجناس حسبا وانما كان الامر على ما قلناه في هذه
 ١١ المسألة بالقوله عليه السلام الا اذا نكح حسنا فله شاة واحدة او وحت في يديه
 ١٢ للزومه على كل حال ومن وحت عليه بنت محاصر فليست عده وعنده ابن لور في كرك اخر منه
 ١٣ ولا سببر له ولا عليه وان كانت عده بنت لور احدث منه واعطى سببر او عشرين فيهما وان
 ١٤ كانت عده بنت محاصر وعليه بنت لور احدث منه ومعها سببر او عشرين فيهما وان
 ١٥ بنت لور فحقه من امكان بنت لور وبت محاصر لا يما فصل احد الفصل وذلك ما سببر
 ١٦ وحدثه سوا فان وحت حذقة وليس معه الا ما فوقها من الشاة وان سببر كان طمانه في
 ١٧ مقدرا لانه يقوم ويتراد ان الفصل وليس الجوار للشاة فيهما من اتقها الجود ولا لا يعطى
 ١٨ ايضا ان يعطى رذيه فان شاة افرع من الجول فيقسم اياها حتى يؤول القدر الذي فيه ما يحس عليه
 ١٩ فوجد عنده ذلك هو وان وحت عليه استنان فحقه مثل حقة وبت لور وعنده احد النور
 ٢٠ مراد الفصل فدينه وكذلك للحكم فيما عداها من الا سببر فوجد القيمة وراة الفصل
 ٢١ هو وان احنا لم يعطى ان تشتري ما وحت عليه كل له ذلك بعد ان ينفذ شرا رذيه طمانه
 ٢٢ اليه كلها مهار بل لزمه منها فان كان فيها مهار بل وتمام الحذمة وسطا ولا يوجد سببر
 ٢٣ ولا هز بل وان تبرع باعطائها سببر جاز اخذه هو وان اجتمع مال في كرك ان يخذ منه حقه على
 ٢٤ جرة او بنت لور من ان يكون المال ما بين فانه يجوز ان يخذ اربعة حقا او خمس من ان يكون عسر
 ٢٥ ان الافضل ان يخذ اربعة الامتنان ولا سببر اكثر العبد فوجد الحقا وما كان الله

عن النبي عليه السلام انه قال النسبة هي النسبة فصاحبها هو ولا زكوة في شيء من الهجرى
 نحو عليه الخول ولا تعدل مع امهاتها ولا مفرد اعمال الكسبي حول نفسه وسوا كانت
 مولده من امهاتها او مسبقا له من غيرها او من حنسا او عرس حنسا وكذا حكم الابرار
 والعنوسوا ولا زكوة في شيء من العوامل منها ولا العلوف منها الا طلاء في الخلد سواء كان
 كاتب الهواشي مطلقا او للعلف في بعض الخول وسامة في بعضه حكم بالاغلب فان تساوى
 بالاخوط اخرج الزكوة وان لم يتاين لا يجب فمما زكوة كان فويا لانه لا دليل على وجوب
 ذلك في التسرع والاصبر له النعمة **فصل في زكوة العنوس** سراط
 زكوة العنوس ما سراط الا لابل والغنم وهي المالك والمضاب والشعور والخول والنصب
 في العنوس خمسة اونها ان يعور فيها ساه والناسي ما به واحد وعسرون في سائر المالك ما بين
 واحد وفيها ثلث سياه الرابع ثلثها وواحدة في سائر المالك ما بين واحد وعسرون في سائر
 من كل مائة ساه بالعام ما بلغ هو والعنوس خمسة اولها تسع وثلثون الثاني ثمانون وهو ما بين تسع
 الى مائة واحد وعسرون الثالث تسعة وسبعون وهو ما بين مائة واحد وعسرون الى مائتين
 واحد الرابع مائة الى واحد مائتين واحد الى ثلث مائة واحد الخامس مائة الى اثنى عشر
 مائة ثلث مائة واحد الى ربع مائة ولا يوجد الزبا وهي التي تسمى ولدها الى خمسة عسروها
 ومن عسروها هي هذه الحال يمر له الفيل من ابي له ولا المخاض وهي الجوامي ولا الا
 خوله وهي التسمية المخذلة للاكل ولا الفحل واسان الغنم او اقلها اثنان في الفحل ولا لها
 شحلة ذكر اكان او ابي في الضان والعنوسوا ثم يقال بعد ذلك تهمة ذكر اكان او ابي
 فيها ساه ادا بلغت اربعة اشهر فهو من الهجرى جفت للذكر وللاني خفرة وجميعها طاهر
 فاذا اخرج اربعة اشهر فهي العنود وجميعها عند ان يخرج من جميعها عراض ومن جثا
 ثلثي هذه العامة نال الها غنا وللاني وللذكر جري فاذا استكملت سنة فالاني عترو
 للذكر بشر فاذا دخلت في النسيه هي خذعة والذكر خذع فاذا دخلت في النسيه هي الله
 والذكر يبي فاذا دخلت في النسيه في رابع وربع عية فاذا دخلت في الخامسة فهي سدر
 وشير يس فاذا دخلت في السادسة فهي ضالغ ثم لا اسم له بعد هذا الذكر نال الصانع عام و
 صالح عامر وعلى هذا ابداه واما الضان والسحلة وانهم مملو في الهجرى سواء هم حمل
 للذكر وللاني حتى الى سبعة اشهر فاذا بلغت سبعة اشهر فالان الهجرى الى ان كان بين

سابق وهو جدي وان جازع لم يمس فلا يقال جدي حتى يسلم نفسه اشهر وهو جدي
 حتى يسلم نفسه فاذا دخل في النسيه فهو يبي عليه على ما ذكرناه في الهجرى سواء كان
 واما ابل جدي في الضان ابل سبعة اشهر واخرى في الاضحية لانه ادا بلغ هذا الوقت
 كان له ثروة وضربا والمعر لا يتر واحد في كل سنة النسيه لانه ادا بلغ هذا الوقت
 هفام النبي من الهجرى واما الذي يؤخذ في الصدقة من الهجرى والحدع ومن الهجرى واما الذي
 فلا خلوا حال العنوس من امور ان يكون ضلها من النسيه اليك فمما فانه يوجب فيها واري
 في السرخار ان يؤخذ منه بالقيمة وان كان في قوته وسرع بها ما حلت احب منه فان لم
 يسرع رد عليه فاضل ما يحب عليه ولا يلزمه اكثر مما يحب عليه ومن كان عبده ان يعور
 ساه اربعة عشر شهرا فاهل الثاني عشر وقد وحت عليه الصدقة واحب منها فان كان
 من امكان اذ ابله لا يحب عليه عتقها فان كان بعد ما كان ان انا صمها وان لم يفلح اليها
 عسرو ولدي ان عسروها واما الامهات لم يكن الصدقة في السحال وانقطع حول الامهات
 وامتنع حول السحال ادا كان الهجرى انا وما عر او بلغ النصاب احذ منه في كل ذلك
 تسمى عتقا ويكفر الختان في ذلك الرب الهال ان ساه اعطى من الضان وارسا اعطى من الهجرى
 لا اصر ما يحب عليه من النسيه بنا ولها الا انه لا يوجد ازاها ولا يلزمه اعلاها واسمها
 بل يوجد وسطا فان كانت كلها ذكورا اخذ منه ذكرا وان كانت انا الحوسه ابي
 ما را اعطى يدا الذكر اني او يدا الانثى في كل احذ منه لا ان اسم يباوله هو وادان ان
 الهال العاشية لم تجل على ما في الخول ضد ولا تطالب بيبته ولا يلزمه عتق ولا يفلح
 الساعي عليه لهو للمسر الهوس عليه السبل لعامله لا تحالط سولهم بل للهو لله الله
 في اموالهم خول ان اجابوك نعم فامرهم وان لم يجيبك فاجت فارجعهم واما ادا
 شهر عليه ساه لا يرد كخول الخول في كل واحد منه الخول ادا كان من حنسا او
 نصاب وكاتب من انواع مختلفة مثل ان يكون عبده ان يعور ثياه بعضا ضان وبعضها
 ماعز وبعضها مكيه وبعضها عربية وبعضها سامة يؤخذ منها ساه لا ان اسم يباوله
 ولا يفسد اخذنا لا يوجد ولا يرضى ادا وانه بل يؤخذ ما يكون فتمت على وجه الهال
 هو وكذلك الحكم في ثلثين بقية بعضها شوي وبعضها سطي وبعضها جوامي بشر فوجدتها
 تلعب او تلعبه من او سبط ذلك على قدر الهال هو وكذلك الاكل ادا كان عليه ست و

البلاء بها عينية وبعضها خفية وبعضها لوكت وغير ذلك وحيث ذهبت محاص على مال
 وكانك للمير في العلات اذا هو حلس واحد من انواع مختلفة مثل ان يكون طعاما او لباسا
 معصه اخذ من مير او المير معصه اخذ من مير او الزينة مثل ذلك انما يكون على مال
 وذلك القوت في الذهب والفضة سواء ان يكون معصه ديارا او حيا او بعضها مكسرة بالحجر
 فيه سواء ان كان سبابك او غير مفهوسه فلا زكوه فيها على ما تشبهه ارسل الله اذا كان
 غيره نصاب في بلد من العائمة كتاب فيها فريضة واجبة مثال ذلك ان يكون له ان يعرضه في
 بلدين بل يريه زكوة لا يريه في اجمع في ملكه نصاب وان كان اقل من نصاب في بلد بل يريه
 كذلك وان كان نصابا في بلد واحد او مائة وعسرون ساه في بلد او ثلث بلاد لا يريه اكثر من
 ساه واحدة لا يريه في ملك واحد وان كان في بلاد نصاب ورب المال بالخيار ان يعطى في بلد
 ساه او في بلد ساه ثمانية او مائة وعسرون ساه في بلد او ثلث بلاد لا يريه اكثر من
 في الموضع الذي فيه العائمة اذ اوحد مسجده فيه فان كان له مثلا ثلثون ساه في بلد بل يطلبه
 الساعي في كل بلاد ساه ما لا يريه في البلد الا آخر قبل قوله ولا يريه من لعل امير المؤمنين عليه
 السلام يساعده لانه ذكره في جعل الامر الى صاحب المال لم يفره بالمير في وان كان عنده
 مال في بلد واحد ولا يريه في بلد اخر بل قوله ولا يريه المير لا وجوبا ولا استحبابا
 والارزوة تحب في الاعمال التي تحب فيها الزكوة كالبزفة لما روي عنه عليه السلام
 ان الغنم اذا بلغت اربعين فيها شاة والابل اذا بلغت خمسا ففيها شاة والبقر اذا بلغت
 خمسها او بدعة والاراس اذا بلغت عشرين ففيها نصف دينار والاراس اذا بلغت
 مائتي ففيها خمسة دراهم وهذا يخرج بار الزكوة فنعلم بالاعيان ان الزكوة من كانت
 عنده ان يعرض ساه في مال عليها الخول فولدت شاة ففيها مال عليها الخول المائي لم ولدت شاة
 ناسه لم يخال عليها خول مائت وجب عليه ثلث شياه لان الخول الاول الذي عليه وهو ان يعرض
 عليه وفيما شاء فلم ولدت تمت من الراس ان يعرض في مال الخول الثاني فهذا حال الامهات على
 السهل الخول على ان يعرض في مال اخرى فلما ولدت تمت ان يعرض في مال اخرى عليها الخول
 وحيث عليه ثلث شياه في فاما اذا كانت ان يعرض في بلد منها ساهي اقل او جئت فيها شاة فلما
 حال عليها الثاني والثالث لم يريه اكثر من شاة واجد في المال قد نقص من النصاب في فان كان
 معه ما يثبت شاة واحدة ومير في بلد سبب في عليه سبب شياه لانه لم يريه في البلد

لبت ساه وجه في كونه ساه ساه ان لا المال الثاني والثالث قد نقص عن ما يريه واحد في بلد
 اكثر من ساه وعلى هذا الترتيب بالاعمال على وفي ما يريه ومن قال ان الزكوة عليه بالزكوة في مير
 على ملك بلد سبب في ما اراد عليها كان عليه في كونه مير في الاول فان استمر الزكوة
 من كل مال للمير والمساكين من كان عنده نصاب من العائمة فغصب به عا دلك في بلد
 في مدة الخول من نصاب في الخول مواكبات ساهه عنده ومعلومه عبد العاضب اقل
 بالعلم من ذلك وقد قال به اذ اكمل الخول فعليه الزكوة لانه مالك النصاب وهذا حال عليه الخول
 الاول لا حوط لانه في الثاني المال امكان التصرف فيه حلول الخول وهذا هو الحق على ان كان
 معه ديارا يولد في بلد نصابا فغصب او شرب او غيرها فغصبها فليس عليه فيها الزكوة ولا
 سعلق في اعيانها الزكوة واذ اعاذت اليه امناب في الخول ولا يريه ان يرضى له امير وقد
 روي في زكوة واحدة وذلك في مجموع على الاستحباب وهو ان يرضى في بلد السرك وله في بلد
 الاسلام والاعلى ما اعتبره من امكان التصرف في المال ان زكوة عليه وعلى القول الثاني في كونه
 من الخول المالك والنصاب وفي القول الاخر قوله عليه السلام ان زكوة في مال اعلى هو
 اذا كانت عنده ان يعرض شاة في بلد ساه ثم مات واحدة منها لعل امير المؤمنين في الخول
 بعده فان مات قبله فليس فيها ساهي مير ولدت الشاة في حال الموت اخرى ولو عليها الخول اذ اكل على
 النصاب كاملا والسخال لا يفتك مع الامهات على ما ساه في وان مات بعد الخول اذ حمله ساه
 لانها وحيث فيها خول الخول لا يرضى في ما قلناه من ان امته تحب فيها كسار بقصر من الساه
 حزن ان يعرض في الشاة ماتت من مال رب الغنم ومن مال المساكين في مالهم واحدة منها في مير
 عنده ان يعرض شاة فضلت واحدة في عا دت في حوز الخول او بعده فقد وجب عليه في ساه
 لان النصاب والمالك وحوز الخول قد حصل في مال يرضى اليه اصلا فلهذا قطع الخول لانه لم
 يتم كونه من التصرف فيها مال الاعايب فلا يريه مير وان عا دت كان قوماه والاسلام الذي ولد
 على فطره الاسلام اذ اريد له مال لا يملك ان يكون قد جال عليه الخول الاول وان كان قد جال
 عليه الخول فحيث في ماله الزكوة واخر من منه ولا يريه عوده الى الاسلام فانه يحق قتله
 على كل حال وان كان له في ماله الخول لم يحجب منه حتى وكان المال الورثة فيستألف به الخول
 فان ملكه كان له ان يذله ووجوب الفحل عليه على كل حال وان كان قد اسلم عن كونه مير لم يزل
 ملكه فان كان قد جال على مال الخول اذ حمله الزكوة وان لم يكن في الخول انظر به حوز الخول

بأن يوصيه الركونه فان عاد الى الاسلام والافل فان لم يجد الحرب ولا يفر عليه فالملك
 وانما المال الذي ربه اركان له وره والى الى بيت المال فان كان خالصه الخول اخذ منه الركونه
 وان لم يكن له ملك عليه سوى من غل ماله او بعضه حتى لا يوصيه صدقه فاد او جلد حرمه
 الواحد مريض ياد فله وعلى الامام عزيره والى عليه على امر المسلمين اذ احدثوا في ملك
 صدقه ماله لم يخرج منه ذلك وجب عليه اعادة لانه ظهر بذلك ودرى ان ذلك حرمه والاول
 احوط هو التسليم للظا والعمه ان كانت الامهات طبا لا خلافه ليس فيه ركونه وان كان
 الامهات عمه فالاول ان يوجب فيها الركونه لان اسم العمه شانه فانها سمي بذلك وان لم يكن
 عليه سوى لانه لا دليل عليه والاصل يراه الله كان قويا والاول احوط هو الخلو لانه لا يملكها
 2 الركونه سواء كانت حلقه اعيان او خلطه او صاف بل يرضى ملكا والى على حقه فاد
 بلع ملكه نصا يوجب فيه الركونه اخذ منه في موضع واحد كان او مواضع متفرقة فان
 لم يملكه مفردا انصاف لم يلزمه سوى ولا يوصيه ماله شي وسوا كان الخلطه والى
 او العلات او الدار لهما والدارس وعلى كل حال وصفه خلطه الا عيان ان يكون من سائر
 مثلا ان يكون شانه فليس عليها شي فان كان بينهما شانه كان عليها شانه فان كان ماله
 عتس من ماله كان عليه شانه فان كانت المانه والعتس من ماله كان عليها شانه وان كان
 لو احدث كان عليه شانه واحده وكذا حكم الاضناف الباقية من الاراء والبقرة وعسر ذلك
 كرى على هذا المباح في وصفه الاوصاف ان يكون الملك فمميز اخبر الله مسترور
 2 فترعى احد او شرب واحد او متراج واحد او مجل واحد او حكم من ذلك سواء هو مملوك
 ان الدار من الدار المهر في انه لا يجب ان الركونه في نصيب واحد اذ كان من سائر ملك الرامى
 سواء كان حكم العتاد اذ كان وقف على انسان واحدا وجماعه ضبعة من طوبى العتاد
 ولعل نصيبا فان كان لواحد يوجب فيها الركونه وان كان لجماعه وبلغ نصيب كل واحد نصيبا
 كان عليها الركونه وان يفرع ذلك لا يلزمه شيء لان ملك كل واحد يفرع عن نصيبه
 لو حبس الركونه لانهم يملكون العتلة وان كان الوقف غير مملوك وان وقف على انسان واحد
 شانه وحال طوبى الخول لا يجب فيها الركونه لانها غير مملوكه والركونه تتبع الملك فان لم يكن
 وحال على الاول اذ كان نصيبا وجب على فيها الركونه فاد اذ كان الوقف شرط ان
 ما يكون منها الموقوف عليه وان ذكر ان العتمة وما يسأل عنها وقف وانما الله منها فاعلم من

نفس والصورة لا يجب عليها الركونه لما طاه من علم الملك لم ومعنى قول النبي عليه السلام
 من مفرق ولا يفرق بل يجمع انه اذ كان لاسان ماله وعسرى ساه في طوبى مواضع لم يلزمه
 اكثر من شانه واحده لانها دار اجمع في ملكه ولا يفرق عليه ويوجب ساه وذلك اني
 اربعون شانه من سائر ملكه يفرق في الملك فلا يجمع ذلك لم يوصيه ساه وعلى المالك الاساس
 لا يفرق من الركونه من اهل الخول ولا يفرق الخول من سوا كان شي او يصيب من ذلك
 لا يصيبه فاد ان ذلك وكما تفرع على الخلطه وكيفية الركونه فيها سقط عنها
 وهي كغيره من الشترى ان يرضى شانه ولم يرضها حتى حال طوبى الخول فان كان مملوكا فصلا
 اي وقت شانه كان عليه الركونه وان لم يرضها لم يرضها لم يرضها سوى من كان له امر
 شانه فامتناعا جازا شانه منها لم يرضها الخول لم يرضها الركونه لانه قد يرضى الملك عن
 النصاب سوا لا فرد ملك لاساه او لم يفرق والخلطه لا تغلو بها ركونه على ما شانه الثالث
 المستر وط عليه لان كان في ماله ولا على سبيده لانه ليس على كل حال ملكا الا بعد
 لا يملكه عتدا والمولى لا يملكه الا بعد عتده فاد ان ذلك فاد احده السيد ماله
 الخول ولذلك ان اذى مكا نبيه امساك الخول مانع معه وعلى هذا يلزمه ايضا الفطره لانه
 عسر مالك لا يلزمه مولا فالا ان يكون في عيولويه ولانها اهل يلزمه فطره كان في العتور
 الاحيان 2 اهل يلزمه الفطره ان يخرج من نفسه وعمر مملوكه والمستر وط عليه مملوك
 وان كان غير مستر وط عليه يلزمه بمقدار ما يجوز ويلزمه مولا عتدا اهل يلزمه
 واحدا ماله لانه لا دليل عليه لا يظن ان يلزمه حكم نفسه ولا هو مملوك لانه كثر منه خبر
 ولا هو من عيولويه مولا فلو لم يلزمه فطره لم كان العيولوه كان قواها اذ املك المولى عتده
 مالا ماله ولما خوله انصرف فيه والتشترى منه اذ كان ذلك مطلقا وهو المولى
 ركانه لانه ملكه لم يزل ملكه عنه واما فاضل للصربه واروسا نصيبه في نفسه من
 الخانات من اصحابها قال انه يملكه فعلى قوله يلزمه الركونه ومما هو قال لا يملكه وهو
 المحجج على المولى ركونه لانه له وخوله ان اخذ منه اي وقت شانه صرف فيه وان جار
 للعتد ايضا انصرف فيه من يفرق ماله من النصاب كاخذه اليه لم يلزمه الركونه اذ حال
 عليه الخول وان نقصه من عتده ففعل وكروها ولا يلزمه سوى اذ كان ان يفرق من
 الخول فاما ان نقصه من الخول فانه يلزمه الركونه فاد اذ اجل حبسا محسوسا ان يفرق

او يبيع بعم او عينا يذهب او ذهابا فعمه او قصه يذهب اسماها الحول بالبدل وانقطع حوله
 الاول وان يعاد لك فرباها الزكوة لزمه الزكوة واما اذا كثر لزمه الزكوة من ذهب
 يذهب او قصه يذهب او عينا يذهب وما اشبه ذلك ومما يادى اليه الزكوة في عينة
 بها الزكوة في عينة لم يخل المادلة من احد من المالكين فيكون صححة او فاسدة فان كانت صححة
 اسماها الحول من غير المادلة فان اصاب بمبادل يبعثا لم يخل من احد من المالكين فيكون صححة او فاسدة
 الزكوة في عينة او بعد وجوبها فان كان على الغيب في وجوب الزكوة في عينة لم يخل من احد من المالكين
 دور الحول كان له الرضا بالغيب فاذا رجا استأنف الحول من غير الرضا بالركب بالغيب فصح
 للعقد في الخارج وكذا ملك في الوفاء واذا كان بعد وجوب الزكوة في عينة لم يخل من احد من المالكين
 اما ان يخل من احد من الزكوة في عينة او بعد اخراجها فان كان قبل اخراج الزكوة منه لم يخل
 لزمه بالعدل المساكين من استحقاقا من المال على ما يشاء من الزكوة بتعلق بالمال
 لا بالزكوة وليس له رد ما يتعلق بالغيب فان اخرج الزكوة منها لم يخل من احد من المالكين
 المطالبة بالعدل المساكين من استحقاقا من المال على ما يشاء من الزكوة بتعلق بالمال
 فاسدة فالمالك ما اراد من احد منها وبني كل واحد منهما على حوله ولم يستأنف من كان
 عنه نصيب من مال الحال عليه الحول ووجبت فيه الزكوة فباع رب المال الاصاب كله فقد
 باع ما يملكه وما لا يملك من حق المساكين لان ما يملكه من الحق يتعلق بالغيب لا بالقيمة فيكون العقد
 اسماها يملكه وفاسدا فاما لا يملكه فان اقام عوضا للمساكين من غيره معنى البيع صحها
 لان الزكوة في حق المساكين من غير ذلك المال وان لم ينفذ كان المستثنى من ذلك المال بالغيب لانه
 ما عدا ذلك يملكه وليس يملكه مفاصلة المساكين لان ذلك الربا المال وهو المطالب به
 اذا ائتمروا بالامر ائتمروا به سببا ملكه بالعقد وصحته بالفتح فهو مضمون حتى ينفذوا
 فصح ما من مضمونها فان طلبها لم يخل من احد من المالكين ان يكون قبل الدخول او بعده فان كان
 قبل الدخول استقر لها كله ولم يبعثا له شيء منه وان كان قبل الدخول عاد اليه نصيبا ليدخل
 ولا يخلو ان يكون المضمون فيه فان كانت قايمة اخذ نصيبها دون قيمتها وان كان لها ثمن نصف
 بها وان كانت ناقصة نظر وان كان لها مثل من الحبوب والا فصار لها ثمن كامل وهو المثل
 ولم يخل من احد من المالكين والقياس وغيرهما يرجع بصف القيمة لزم العقد لا بالعقد
 فصار ملكها وان كان فقد زاد في القرض كانت الزكاة لها وان يقع كان مضمونا لا يقع

علمها به وان كان احد فقرها ان يعرضها معبته فقد ملكتها بالعقد وحرب في الحرب
 من ملكها من اللص وعنده فان طلبها بعد الدخول بها وهذا سقر لها الملك بالصدق
 فلا يملكه فيه فاذا حال الحول وجبت فيه الزكوة وان كان قبل الدخول لم يخل من احد من المالكين
 اما ان يكون قبل الدخول او بعده فان كان قبل الدخول عاد اليه النصيب وان كان بعد الدخول لم يخل
 من يملكه احوالا ما ان يكون قبل اخراج الزكوة من عينة او من غيرها او لم يخرج الزكوة
 اصلا فان كان له حرج من غيرها اخذ الزوج نصف الصداق لانه امانة بعينه من الطلاق
 وان كانت اخرجت الزكوة من غيرها وبقي بغيره وبنو شياه كان له منها عسر ولا يملكه
 ما اعطاها وان لم تكن اخرجت الزكوة بعد بطر فان اخرجتها من غير المال كان له
 طلبها بعد ان اخرجتها من عينة باخذ ما بقي عشرين شهرا وان اخرجتها من غيرها فهو كما
 طلبها بعد ان اخرجتها من غيرها وان لم تكن اخرجت الزكوة ولحق انفسم هو الزوج
 والصداق وكل ما اخذه الزوج صحها وعليها فيما احبته حوالا الصداق فان كان نصيبها
 وبقي نصيب الزوج كان للزوج ان يخذ حقه من نصيب الزوج ويرجع الزوج عليها فعمه
 لان الزكوة استحققت في الغير ووراثته هذا اذا اصدقها ان يعرضها باعبائها واما ان اصدق
 فيها ان يعرضها في الزكوة فلا يتعلق بها الزكوة لان الزكوة لا يجب الا بما يكون له مال يكون
 في الزكوة لا يكون شيئا واما اذا اطلقها اصدقها ان يعرضها من جهة غيره كبره كالصداق
 اطلاقا لا يملكه فصحها اذ اوجبت الزكوة في ماله فبهر المال في الخارج الزكوة منه لم يخل
 الزكوة في قدر الزكوة ويصح فيما عدا هو كذلك الحكم لو باع صحها فاما مال المساكين ولا يخل
 فيما لهم ثم ينظر فان كان للزكوة في غيره واخرج حق المساكين منه قبل الزكوة صحها
 كذلك البيع وان لم يخل له مال سواء اخرج الزكوة منه هذا فكل ذلك كان الزكوة اعدا
 مال المساكين ومما يخل من ذلك في الزكوة ثم حال الحول وهو يهر وجبت الزكوة وان
 كان هناك ملكه حاصل ثم ينظر فيه فان كان للزكوة مال سواء كلف اخراج الزكوة منه
 وان كان يصير بعد تعلق بالمال حق المساكين يؤخذ منه لان حوالا الزكوة في الزكوة لا يملكه ان ملك
 المال رجوع على الزكوة في الزكوة ثم يهر حوالا الزكوة الذي هو يهر فان كان على صاحبه دين جرسوا
 تغلق بعد اخراج الحقيقه فصحها في الزكوة الذهب والفضة م
 سروط زكوة الذهب والفضة اربع الملك والنصاب والحول وكونهما مضمونا او باعورا

الدرهم مقوسين ولكل واحد منها صانان وعقوان وأول صاب الذهب عسرون مثقالا نصف
نصف دينار والباقي كلما زاد أربعة وفيه عشر ديناران فما مبالغ والعقوان الأول فيه ما هم عشر
عسرون مثقالا ووجهه وحبس والباقي ما هم عشر أربعة مثاقيل مثل ما قلناه وأول صاب الفضة ما
درهم درهم حبس درهم والباقي كلما زاد أربعة عسرون درهم درهم والعقوان الأول ما هم عشر
المانس ولو وجهه وحبس والثاني ما هم عشر أربعين مثقالا ولا اعتبار بالعقد في الحبس سوا
الاسلام كتاب جفا فاقبلا وأما المزارع الوزر والورع ما كان من ورور الاسلام كل درهم سبعة
دنانير وكل عشرة سمع متبادل إذا كان نفعه درهم حبة فمثل الرضوة والراضية وجره
دوبها في الفضة ومثلها في البهار ثم بعضها في البعز وأخرج منها الزكوة والافضل أن يخرج من
كل حبس ما يخصه وأما الفضة على الأخراج من حبس واحد لم يكن بأس لأنه عليه السلام قال
كل ابن حسنة درهم ولم يفرق كذلك الأمانس سواه كل الدرهم المحمول عليها لا حور
أنها في الأمانس ليس فيها ولا يحب فيها الزكوة حتى تبلغ ما فيها من الفضة تصابا فاذ بلغ
ذلك فلا حوران يخرج دينارها معشوسية وكذلك أن كان عليه دين درهم فضة لا حور
أربعة معشوسية وأما على دينار أدمة وكان عليه ثمانها ومتى كان معه مثلا الف درهم
معشوسية فالأخرج منها خمسة وعشرون درهم فضة خالصه فبأجراه لأنه أخرج
الواجب وزيادة وأما إذا أخرج الزكوة منها فضة ثلث مسابيل أحدها أن يحيطه
بدرهم الفضة فيها يعلم أن الذهب ستمائة درهم فضة وفي كل عسره ستة دنانير
ذلك أخرج الزكوة منها خمسة وعشرون مثقالا فيكون فخرج زكوة ستمائة
حسنة عشرة نفرة مع الباقي إلى الخط علمه بالمقدار لكنه إذا استظهر عرف أنه أعطى
الزكوة وزيادة فانه يخرج على هذا الاستظهار ما يقطع به أخرج قدر الواجب
المالك قال لا يعرف ملقبها ولا استظهر قبله طلبك أن تصفها حتى تعرف مبلغها حاله
تحسب كخرج الزكوة على ذلك ولا فرق بين أن يتولى ذلك نفسه أو يحمله إلى الساعي
لا يحمله على وجه الشريعة دون الواجب لأن الأموال الباطنة لا يلزمه حملها إلى الساعي
وأما فسخت له ذلك وأما مسابك الذهب والفضة فانه لا يحب فيها الزكوة إلا
إذا قصد بذلك الفرائض فله حبل الزكوة فإذا ثبت ذلك فمنى كان نفعه ذهب
وفضة فخطب من ضره وبنزله درهم ودينار يلزمه أن يخرج بمقدار ما فيه من الذهب

دها وما فيها من الفضة فضة وان كانت اولى من الذهب وحلي وعقد او سائر ما
 لا يلزمه زكوةها وكذلك الحكم فيما كان مخزاة في الشقوق الخفية وغير ذلك
 فعلى ذلك محطوران الا انه من الشرف غير انما يلزمه الزكوة وهي في ذلك
 يكون في جميع ذلك فان خفيوا خرج ما خفيوا الا اذا كان له طين او حجارة
 معه ما ياد بهم خالصه اخرج منها خمسة دراهم وعقد سوسنة لم يخز وطيه اخرج
 سواها ب نصفه او اقل واكثر و اذا كان معه حلال فيه ما تار وفيه لا طين معه
 بل ما له لا يلزمه زكوة لانه ليس بمصروب فان كان قد قتره من الزكوة لم يركه على
 قول بعض اصحابنا فعلى هذا يلزمه ربع عشرها وفيه خمس مسائل فان خسر هلا منه كانه
 ملك ماله وبذلك فمعه فان اعطى ثمنه خمس منها سبعة ونصف قلبه لا يملك
 ما وجب عليه وان جعل للفقير اربع عشرها الى وقت بيعها فبقيت منه ذلك وان اعطاه
 قيمته دها يتاوى سبعة ونصف اجراه ايضا لانه يجوز اخراج القيمة عنه ولو كان يملك
 الخمسة سبع دراهم ونصف لم يملكه لانه زكاة او الى الذهب والفضة محطوران
 ولا قيمة للصيغة تتعلو الزكوة بها الا اذا قصدا للقران فانه اذا قصدا للقران لم يركه ربع عشره
 وفيه خمس مسائل فان اريد كسرها بالزكوة حار وان اعطى شتا عا حار ان اعطى من ثمن
 من حنسه وطبقة اجراه وان اعطى ثمنه دها او غيره حار وان اعطى ثمنه فمعه
 لم يركه لانه زكاة ومن ائتمها لزمته فمها قيمة الفضة لا الصيغة مخزاة ولا يصح ما ياد
 وعليه زكاتها من نوعها ومن قال ان الحاد ما يباح لزمه فمها مع الصيغة وبوتدونه
 مثل وربة محدورة ولم يملك الصيغة من غير حنسه لئلا تؤدي الى الربا والاولى ان يكون
 ذلك لان الزكاة تكون في كل الصيغة لا للتماقل ولا زكوة في مال العباب ولا في
 الدين لان الزكاة تكون في آخره من حنسه فاما ان يكره فمها فلا زكوة عليه في المال اذا
 حصل في دها استأنف به الحول في اصحابنا من قال يخرج لسه واهه هذا اذا اجالا
 فان كان من حلال فلا زكوة فيه اصلا لانه لا يملك في الحال ان طالته وفردوى ما
 القرض الزكوة فيه على المبيع فريض الان يكون صاحب المال يضره الزكوة معه فاد
 كان معه بعض المصاب وبه ضمه دين فممكن من اجتهد فمما لا يملك في الحال وان خرج زكوة
 جميعه وحكمه مال العباب حكم الدين سواء ان لم يركه لم يركه لانه يركه

وتعمل على العمل الجوهري اذ اري الغلاب والمار بخلق او فاتها باختلاف البلاد فتمره العمل
 بهما فعمله العمل الجوهري ونعم لا نواع انما يقدم على بعض الشهور والشهرين واكثر
 من ذلك وفي ذلك اربع مسبل اولها اذ اطلعت كلها في وقت واحد او اذ ركبت
 وقت واحد فافهم وقت اطلعاها وادراكها فهذه كلها تهر طهر واحد فان اطلعت
 بمناقصها الركوة في السابى انما اطلعت على اختلاف ادراكها مثل اطلعت دونه
 واحدة ثم اذ ركبت بعضها بعد بعضها الى بعض لانها تهر عام واحد في السابى
 اختلف اطلعاها وادراكها وهو ان اطلع بعضها وان اطلع الباقي بعد ذلك فانه
 يصح بعضها الى بعض وان كان بينهما الشهور والشهرين لانها تهر سنة واحدة في السابى
 اختلف اطلعاها وادراكها وهو ان اطلع بعضها وان اطلع الباقي بعد ذلك
 الاول في كل هذا يصح بعضها الى بعض لانه تهر عام واحد وكذلك ان كان له ثلث تهر
 في بعضه رطب وفي بعضه شمس وفي بعضه بلك وفي بعضه طلع في الرطب ثم اذ ركبت
 الشمس في تهر اذ ركبت البلك في تهر اذ ركبت الطلع في تهر بعضها الى بعض لانها تهر عام
 واحد في السابى لانها تهر سنة واحدة في السابى اختلف اطلعاها وادراكها
 بها لانه في السابى لا يصح التقدمة الى التمام الثانية وانما يصح الى الاولى لانها
 لسه واحدة والثمامه الثانية لا يصح الى الاولى ولا الى التقدمة لانها في حكم سنة اخرى
 اذ اختلف التهر نوعا واحدا لخدمته وان كانت انواعا مختلفة اخذت في حساب ذلك
 ولا يوجد كله حيدا ولا كله زبابة والتعال اجمال في سنة واحدة في بعض كل كل
 حمل في سنة واحدة ولا يصح بعضها الى بعض لانها في حكم سنة واحدة في السابى اختلف اطلعاها وادراكها
 فيما الركوة ويعد الامام السابى على ما قدمناه في بعض علمه عامهم وهو ان اطلع رطب
 في عام الرطب والعنب واد استمر كما ينقص وماذا بقي فاذا عرف هذا بطرقا
 طاب التهر خمسة او ست في السابى الركوة وان كان في وقتها في السابى في غير رطب
 الا في رطب وان اختلفت في السابى الركوة وان كان في وقتها في السابى في غير رطب
 ويصير لهم حقه منها كما في السابى عليه السلام مع اهل جنس فانه كان في عهد عبد الله
 بن ابي لهب حتى خسر علمه وان اذ اذ ان ترك في ايامه امانة وتوهم في ذلك كان ايضا
 حائرا اذ اكانوا اهل ذلك فمضى كان امانة لم يكن لهم النصف فيها بالاكل والبيع والله

لا يصح الحق المساكين وان كان فيما حار لهم ان يعملوا ما ساءوا وفي ايام التهر اذ فيه
 او طله طاهر وغير ذلك من غير تفرط منهم سقظ عنهم والاعمال لانهم ايام المعنى
 فانهم ايام ذلك كان الفواظ لهم مع تسبهم وفي خسر علمه التهر تهر
 التهر ايامه اقصت الحجة تخفف العمل عنها خفف وسقظ عنهم بحسب ذلك
 هو اذ اراد قسم التهر على روست العمل كان ذلك حائرا لان الاول في القسم هو
 اذ اراد الخروج وان يكون شعا ولا حذل ذلك يصح القسم ولو كان سقظ يصح لا يصح الرطب
 بالرطب لا يجوز واذ اكان اذ اذ اجار من اساعى مع نصيب المساكين من رطب ايامه وغيره
 ويصرف ثمنها فيهم وان راي قسمها خرضا على روست العمل ففقد المساكين نصيبهم من
 الخراب بعضها فعل وان راي ان يبعها او يخذها فعل وان راي قسمها بعد الخراب كان ايضا
 حائرا لانه اذ اخرج ولا يصح لرب المال ان يقطع التهر الا ما دار السابى اذ هو يصح
 خففهم وان كان فيهم حار له ذلك وانما قلنا ذلك لانه يصرف في ايامه بعينه
 وذلك لا يجوز وفي تلك من التهر شبا لزمه حصه المساكين وهو يصح من ان يخرجه
 من التهر وسرايا حذ ثمنه منه بعينه وفي اذ ركب التهر فقطعها فريد وصلاحيها
 مثل اطلع لمصلحة جاز له ذلك من غير كراهية ويكره له ذلك فزار من الركوة وعلى
 الوحيين مع الا يلزمه الركوة واما قطع طلع العمل فلا يكره على حاله الرطب على صرح
 صرح في منه تهر والسابى لا يحرمه فالاول اكل ما كثر لحمه وقل ما وه كالشور والبقلي
 وغير ذلك فالكلام فيه في طه فصول في حوز النصف وفي قدر الصمان والنوع الذي
 يصمنه واما النصف فلا يجوز فيه قل هو الصمان الخضر لان فيه حق المساكين وحق
 عليه واحسان ركب العمل فيها وضمن جاز له النصف على الاطلاق وفي تلك التهر
 شمع او اكل وغير ذلك فان كان ذلك بعد الصمان فعليه من الركوة على ما خسر طه
 وان ابلغه قل الخضر الصمان والقول قوله مع عسبه ويصير في الركوة تهر او اياها
 ذلك لا رغبة العسبه حتى يصير تهر او النوع الذي يخرجه فانه يلزمه في كل شيء
 فان كانت الانواع كثيرة فمن روستها وكذلك الحكم في العنب سواء اذ اكان
 في منه رطب واما ما لا يخر منه التهر لها فتشور والابر في العنب التهر فانها
 لا يحرمه تهر ولا رطب مثل الاول لانه حكمه حكم الاول سواء في انه ينفذ ويخرجه تهر

لا يعموم الاسم في الثمر من قبل الكل ويصح ان يحرر ما يحى منه الثمر والربط من نوعه
 لا من نوع اخره وبكفي في الخرص خارج واحد ادا كان اميا بقية الاراضي عليه السلام
 تحت عبادة من واحدة ولم ير وانه انعم معه عبده وار استظهر باخر معه كان احو
 ه لا ركوة في شجر الحبوب غير الحنطة والسبعير والشلت شعير فيه مثل ما فيه وكلية
 لمحو العلاف الى وقت احرار الركوة على رب المال وكن المساكين والفقير نوع من الحنطة
 يقال اذا يبين في كل حبس في كمار ولا يذهب ذلك حتى يذوق او يطرح في رجا حقيقه
 ولا يبي بها الحنطة ويقل ما في كمارها ويحرر اهلها ادا هرسست او طرح في رجا حقيقه
 حرجت على النصف ادا كان كذلك فخر اهلها من ان يلقى عنها الكمار ونكالا على ذلك
 ادا يلعب الصاب اخذ منها الركوة او يكال على ما في عليه ويؤخذ من كل عسرون
 ركوة واذا اجمع عنده حنطة وتغلت من بعضه الى بعض لا بها كلها حنطة
 ووقت احرار الركوة عند النصفية والتدنية لان النبي عليه السلام قال ابلغ حنسة
 او سوق لا يملك الكيال الا بعد النصفية متى اخذ الساعى الربط فلان يصير تراقي
 عليه ردة على صاحبه فان ملك كان عليه قيمته فاذا رده او قيمته اخذ الركوة وفيها
 ما لم يردده وشمس عنده فصار من اطر فان كان يدرجه وقد استوفى وان كان رده
 وفي وان كان فوقه وحب عليه رده ادا كان له ملك واحد ربيع في بلاد مختلفة
 الاوقات في الزراعة والمخاض فتم بعضه الى بعض لا الحنطة والتمتع لا يكون في البلاد
 كلها في السنة الا مرة واحدة وان نهد بعضه على بعض نال السبي واذا اراد القيمة
 نزل ايضا حب المال كماله تسعة والمساكين واحدا ادا كانت الارض عشيرة والرجب
 فيها نصف العشر وكان له تسعة عسر والمساكين واحد الحنطة والسبعير كل واحد
 منها خمس مفرق بعضه المصاب مفردا ولا يصير بعض الى بعض اذ باع الثمرة فلان
 صلاحها من حق ميقظ عنه ركونها ادا ايد صلاحها في ملك الذي لا يؤخذ منها الركوة
 لانه ليس ممن يوجب من ماله الركوة ثم ان استر لها من الذي بعد ذلك لم يجب عليه الركوة
 لانه دخل وقت وجوب الركوة وهو في ملك غيره وكذلك ان كان عنده بضائع
 الماسية فباعه قبل الحول من غيره انقطع الحول فيه فاذا حال الحول استر له استأنف الحول
 ثم ومن استر له لا يجب عليه ايضا لانه لم يبق في ملكه جولا كاملا ان ادا اخذ من الارض

الخراج وبقي بعد ذلك مقدار ما يجب فيه الركوة وحب فيه العسر ونصف العسر مما
 بقي لا في جميعه ادا كان له ثمن عليه دين فبقيتها وما لم يبق الثمن الى الوراء
 بقضي الدين فاذا ثبت ذلك فان اطلع بعد وفائه او قبل وفائه كانت الثمرة مع الممل
 بتعليق الدين فاذا قضى الدين وفضل شيء كان للورثة فان لعب الثمرة الصاب ان يحده
 الركوة لم يجب فيها ركوة لان مالها ليس حرجي ولم يحل بعد للورثة فلا يجب فيها المال
 الركوة ثم متى بدا صلاح الثمرة قبل موت صاحبه وجب فيه الركوة ولم يسقط الركوة حتى
 الدين لان الدين في الثمرة والركوة تسحق في الاعيان وجميع الدين والركوة في هذه الثمرة
 كحوط معا وليس احدهما بالقديم او لم يصحح في الاعيان وجميع الدين والركوة وان كان عسرون
 ادا كان للمالك ثمن وكان يشترط عليه او مطلقا ولم يرد من كفايته مسا لركوة طه
 لار الركوة لا يجب على المالك وان كان مطلقا وقد تجوز منه في اخرج من ماله عسرون
 جرميه الركوة فاذا بلغ ما يصيبه بالحرية الصاب من اسباح ارجا فمررها بالركوة
 واحدة على الرابع في رده دون ذلك الارض لان المالك باعها لآخره والاخر لا يجب فيها
 الركوة بلاحلاف لان النبي عليه السلام قال فما شفع السبا العشر وحب العسر في عسر الرج
 د وزاخره الارض وعلى من يها يحور ارجا نها طعام او شعير على هذا ارجا حنطة منها
 كانت الاخره ماطلة والغلة للشارع وعليه اخره النزل وعليه في العلة الركوة ادا انصبت
 وان ارجا حنطة من غيرها كانت الاخره صححة ولا تلتزم الركوة فيما اخذ من العلة لانها
 ما اخرجت ارضه وانما اخذت اخره والاخره لا يجب عنها الركوة ومن اسرى غلاما
 مد وصلاح الثمرة لم يداصلا حها كانت الثمرة في ملكه وركونها عليه وكذلك الذي
 له بالثمرة فبها بعد موت الموصي لم يداصلا حها وهي على الممل فانها ملك له لا يملكها
 عليه لان ركوة الممل لا تراعى فيها الحول وان اسرى الثمرة فليد صلاحها كان البيع باطلا
 والثمرة على اصل المالك وركونها على مالكها وان اسرى لها صبيدا والصلاح وجوب الركوة
 فيها فان كان بعد الخرص وضمان رب المال الركوة على البيع صححها في جميعه والركوة
 على البيع وان باع قبل الخرص وقبل ضمان الركوة بالخرص فان البيع باطل فيما يحرم مال المساكين
 وصحح فيما يملكه المالك وان باعها قبل صلاحها شرط المصطح فقطع فلان وجوب
 الركوة فلا كلام وان توانا فلم يقطع حتى بدا صلاحها فان طلب المشتري البايع بالقطع

لا يعمود الاسم في التمر من ياول الكل ويسعى ان يحرر ما يحى منه التمر والرب من نوعه
 لا من نوع اخره وبكفي في الخرص خاير واحدا كان اميا رقة لا يسي عليه السلام
 بعن عبدالله بن رواحة ولم ير وانه انما معه غيره وان استظهر بأحرمة كان اخر
 ٥ لا زكوة في شجر الخوب غير الحطة والسعر والشلت تتعبر فيه ملافاه وكلوه
 لمحو العلاف الى وقت احرار الزكوة على رب المال والامساك به والظن نوع من الحطة
 يعال اذا يبين في كل حبس في كمار ولا يذهب ذلك حتى يذوق بطرح في رحا حقه
 ولا يسي بها الحطة ويقلها في كمارها ويخرجها لها اذا هربت او طرحت في رحا حقه
 خرجت على النصف فاد اكار كذلك خسرانها من ان يلقى عنها الكمار ونكال على ذلك
 فاد ابلغت النصاب اخذ منها الزكوة او يكا على ما هي عليه ويؤخذ عن كل عسرون
 زكوة فاد اجمع عنده حطه وتغش فيه بعضه الى بعض لا بها كلها حطه
 ووقت احرار الزكوة عند النصف والتدنية لا يسي عليه السلام فاد ابلغ حقه
 او سؤ لا يسي الكمال الا بعد النصفه متى اخذ الساعي الرطب فلان يصير تراحي
 عليه زده على صاحبه فانها كان عليه فتمته فاد اذ رده او فتمته اخذ الزكوة في حقه
 فاد اذ رده وشمس عنده فصار من ابطر فان كان بقدر حقه وقد استوفى وان كان رده
 في وان كان فوقه وجب عليه رده ه ادا كان لهالك واحد روي في بلاد مختلفة
 الاوقات في الزراعة والحصاد في بعضه الى بعض لان الحطة والمنعير لا يكون في البلاد
 كلها في السنة الا دفعة واحدة وان هدم بعضه على بعض نال السبي واد ارا القصة
 نرا ايضا جب المال فقال له تسعة والامساك به واحدا اذا كانت الارض عشيرة وار وجب
 فيها نصف العشر كان له تسعة عسر والامساك به واجبا الحطة والسعر كل واحد
 منها حسن مفرد يعتبر فيه النصاب مفردا ولا يصح بعضه من بعض اذ اباغ التمرة فلان
 صلاحها من ذبي مبقا عنه زكوتها فاد ابا صلاحها في ملك الذي لا يؤخذ منها الزكوة
 لانه ليس من روي حذ من مال الزكوة فاد استر لها من الذي بعد ذلك لم يجب عليه الزكوة
 لانه دخل وقت وجوب الزكوة وهو في ملك غيره وكذلك ان كان عنده نصاب من
 الماشية فباعه قبل الحول من غيره انقطع الحول فاد احوال الحول واستر له استأنف الحول
 هو ومن استر له لا يجب عليه ايضا لانه لم يبق في ملكه جولا كاملا ان ادا اخذ من الحول

الخراج وبقى بعد ذلك مقدار ما يجب فيه الزكوة وجب فيه العسر ونصف العسر مما
 سقى لا في جمعه ه ادا كان له غيل وعليه دين فمستما ومات لم يزل الحمل الى الوراء
 ٢ نقض الدين فاد ابلت ذلك فان اطلعت بعد وفاته او قبل وفاته كانت التمرة مع الحمل
 يتعلو به الدين فاد اقصى الدين وفضل شئ كان للورثة فان بلغت التمرة النصاب الذي يجب فيه
 ٣ الزكوة لم يجب فيها زكوة لان مالها ليس بحى ولم يحل بعد الموت فلا يجب في هذا مال
 الزكوة هو ومتى بدا صلاح التمرة قبل موت صاحبه وجب فيه الزكوة ولم تسقط الزكوة بحمل
 الدين لان الدين في الزمة والزكوة تسحق في الاعيان وجمع الدين والزكوة في هذه التمرة
 ٤ يحوط معا وليس احدهما المقدم اولى من صاحبه فان لم يسع المال الزكوة والدين كان عسرون
 ه ادا كان له كتاب غار وكان يشترط عليه او مطلقا ولم يؤد من كتابته سائر الزكوة حطه
 لان الزكوة لا يجب على المالك وان كان مطلقا وقد تجوز منه في اخرج من ماله عسرون
 حرمته الزكوة فاد ابلغ ما يصيبه بالحرية النصاب من اسباح اصاب فرعها كان الزكوة
 واحدة على الاربع في رعيه دون مالك الاربع لان مالك اخذ الاخرة والاخرة لا يجب فيها
 الزكوة فلا خلاف لان الذي عليه السلف قال ما شققت السما العشر فوجب العسر في سائر الزكوة
 ٥ واد احره الارض وعلى من يربها حورا حارها طعاما وسعر على هذا ان احرها عليه منها
 كانت الا حار ماطلة والغلة للراعي وعليه اجرة الترو عليه في العلة الزكوة ادا النصاب
 وان احرها غلة من غيرها كانت الا حارة صححة ولا يلزمه الزكوة فاد ابا حذ من العلة لانها
 ما اخرجت ارضه وانما اخذت الا حارة لا يجب فيها الزكوة ومن استرى خلاف ان
 ٦ سد وصلاح التمرة ثم بدا صلاحها كانت التمرة في ملكه وزكوتها عليه وكذلك الذي
 له بالتمرة فقها بعد موت الموصي ثم بدا صلاحها وهي على الحمل فانها ملك له لا يبيعون زكوتها
 عليه لان زكوة المالك لا يبيع فيها الحول وان استرى التمرة قبل بد صلاحها كان البيع باطلا
 ٧ والتمرة على اصل المالك وزكوتها على مالكها وان استر لها بعد بد صلاحها وجوب الزكوة
 ٨ فيها فان كان بعد الخرص وصار رب المال الزكوة كان البيع صحيحا في جمعه والركوة
 ٩ على المبيع وان باع قبل الخرص وقبل ما من الزكوة ما خرص فان البيع باطل فما عسر مال المساكين
 ١٠ وصححها فيما صلاحه المال وان اباها قبل بد صلاح شرط الفطخ وقطع فاد وجوب
 ١١ الزكوة فلا كلام وان توانا فلم يقطع حتى بدا صلاحها فان طلب المشتري البايع ما يقطع ادا

انما على ذلك او طلب المسرى بذلك كان لهم ذلك ولا زكوة على واحد منهما لانه
 لا دلالة على ذلك وانما على النية ويرضى بالتابع كان له ذلك وكان الزكوة على المسرى
 لان الزكوة في ملكه هاديا بلا صلاح الزكوة فاهلكها كان عليه ضمان مال الزكوة فاكمل
 كزكوة قبل قوله في مقدارها وان كان بعد العرض طوالت ما حب عليه من العرض وكل
 ما كانا يخرج من الاخر فقه الزكوة مستحقة دون الزكوة واجبة وكفيتها من العلف
 على ابناءه واما الخضر او ان تلتها والقواك والبقول فلا زكوة في منيها
 قص ٢ مال التجارة هل فيه الزكوة ام لا لا زكوة في مال التجارة
 على قول اخر احتجابا وجوبا وانما الزكوة فيها استحبنا وقال قوم منهم كسبها الزكوة
 ٢ فمما تهم بالدينار والدراهم وقال بعضهم اذا ما عه زكاة لسنة واحدة اذا طلب
 بريح او براس المال اما اذا طلب بقصار ولا خلاف في ضمانه ليس فيه الزكوة فاذا انشأ
 وعلى قول اخر احتجب فيه الزكوة او من استحب ذلك اذا استنرى فبئلا سلعة مما يشترى
 بوطء فمما يرج فيه ثلث مسائل اولها استنرى سلعة مما شرا فامت عنده حولا فباعها مع
 الحول بالغير لم يكن زكوة لها من الحول وركاها الفائدة من حيث ظهرت وبنائها بالفائدة
 الحول انما في حال الحول على السلعة مما عاها زاد بعد الحول فلا يلزمه اكثر من زكاة الدينار
 وبنائها بالفائدة في الحول الثالث استنراها مما شرا فلما كان بعد سنة اسهر باعها ثلثها
 اساهب بالفائدة الحول واد استنرى سلعة في حال الحول على السلعة كان حولا الاصل حولا
 السلعة لا بها مرد ودها لقيمة ولا ستانف ه وان كان استنراها هو كان
 للقيمة اساهب بالسلعة الحول والزكوة متعلقة بهما التجارة لانها نفسا اذا ملكها
 للتجارة في حال الحول من ملكه وقيمها انصاب وحب فيها الزكوة وان يعلل كسب فان
 بلغ انصاب في الحول الباقي استانف الحول من حيث كمال انصاب ه اذا ملك سلعة للتجارة في
 اول الحول لم يملك اخرى بعد شهر ثم اخبر بعد ما يشترى من حال الحول فان كان حولا الاصل
 فمما انصابا وحول البائنة وقيمها انصابا وكذلك الثالثة زكي كل سلعة حولها وان كانت
 الاولى انصابا في حال الحولها وقيمها انصابا وحاصل البائنة والثالثة وقيمها اول من انصاب
 اخر من الاصل الزكوة خمسة دراهم ومن البائنة والثالثة من كل اربعة دراهم اذا
 استنرى عرضا للتجارة بدراهم ودينارين وكان القرض انصابا فان حولا العرض حولا الاصل لانه

التجارة

وان
 السلعة
 من
 ما
 كان
 من
 ما
 كان
 من
 ما
 كان

مردود البائنة واد استنراها من ما انصاب من حولا ما من حولا ما من حولا
 او ان يعين من العمر اساهب الحول لا مردود الى القيمة لانه الزكوة الدينار
 اصله واد كان معه مائة مائة باعها با على حولا الاصل لانه مائة منه خمسة
 هاد استنرى سلعة من حولا ما من حولا الحول فومها ما اسهرها من الدراهم والدينار ولا
 يراعي بعد التملك وكذلك ان لم يرض انصابا فان اسرى الدراهم والدينار في مائة مائة اسهرها
 من الدينار فان كان كل واحد منهما انصابا في الاصل زكاه وان يرض كل واحد منهما من الدينار
 لم يكن فيه الزكوة وان بلغ احدهما اوله يبلغ الاخر الى بلعة لا يضمن اليه الاخر ان اسرى
 سلعة ندرها لم يرض عليها الحول وناعها بالدينار فومت السلعة دراهم واخر منها
 الزكوة لان الزكوة كسب في مائة ونمها كان في درهم وان ناعها من الحول بالدينار وخال
 الحول فومت الدينار درهم لانها من الدراهم التي خال عليها الحول واد اخل الحول على
 السلعة فباعها ببيع السبع لان الزكوة كسب في بيع السلعة لا في غيرها وليس كذلك اذا
 كان معه انصاب من الواسي فباعها بعد الحول لان الزكوة كسب فيها وهو حرم البائنة
 فصح العقد فباعها عدا مال المساكين ولا يصح في البيع في التجارة فصح في
 انصاب الحول واد كان من مال المساكين فان عود المساكين في حولا ما
 مضي البيع ه اذا كان معه سلعة للتجارة فبوي به القيمة سقطت زكوة وان
 كان عنده القيمة فبوي بها التجارة لان صير تجارة حتى تنصرف فيها للتجارة ه اذا اسرى
 سلعة للقيمة انقطع حولا الاصل وان اسره للتجارة في حولا الاصل وان كان المال اقل
 من انصاب اول الحول ونصابا اخر لم يعتد به وراعي كمال انصاب من اوله الى اخره فجمع
 ٢ فمما المالك اذا كانوا للتجارة الزكوة وبنزله فطره ورومهم كسب وحولها
 مختلفه كل من ملك حشاخ فيه الزكوة لكن زكوة الفرد وركاه التجارة
 ان يسرى اربعة ساه ساه او خمسة من الاصل ساه او ليس من البائنة من ذلك في التجارة
 فانه يلزمه زكوة الا عاين ولا يلزمه زكوة التجارة لعمومها والاحسان لها فادلت ذلك
 ما يسرى اربعة ساه منها اقل من انصاب فمما هذا من حولا ما من حولا ما من حولا
 وانقطع حولا الاصل وان ملك للتجارة اقل من اربعة ساه فمما ما من حولا ما من حولا ما من حولا
 استحبنا او على الخلاف به وعلى ما طناه من الزكوة متعلقة بها حولا الاصل الزكوة

فما لا يما دام يتألف من اربعة البضائر من ان يكون اربعة ساه يساوي ما يواجد في
الارض لانها واحدة وركوة الحارة مسكنة او مختلفة فيها العموم والاحبار هذا اذا كان
حولها واحدا فان اختلف حولها من الارض عشرة ما تبادرهم سنة استمر في ارضها
اربع ساه للحارة ساه على حول الاصل لان الحارة ممدودة الى شها وهو الاصل وعلى ما ظاه
من ان الركوة معلوق العين يقطع حول الاصل اذ استمر في الحارة فامرت حول
الحارة فانه يوجد منه ركوة الثمرة لتساو الظاهره ولا يلزمه ركاه الحارة وفي نفس
الحال والارض لان ذلك تابع للحل والزرع وان اكان عذره ان يعود ساه ستامة للحارة سنة
استمر واستمر في ارض اربعة ساه ستامة للحارة فان حول الاصل حولها في اخرج ركوة مال
الحارة ولا يلزمه ركوة العين لانه لم يعل على احد منها الحول وعلى ما قلناه انه يتعلق
الركوة بالعين بل على ان يقول انه يوجد ركوة العين لا بها بل بها هو من حسنة والركوة
يتعلق بالعين ويدخل عليه الحول اذ استمر في ارضها للركوة اخرج ركوة الحارة اذ
حال الحول وكذلك اذ استمر في الحارة لا حارة للحارة او ارضها من ارضها فانه يخرج
ركوة الحارة اذ حال الحول على من الارض والارض اذ استمر في ارضها فانه يخرج
للحارة وحال عليه الحول وقسمه ما تبادرهم اخرج منه خمسة دالهم لان قيمته ما
دالهم وان ساه اخرج حسنة افره فان عدل الى طعام جيد فخرج به فخر اساو خمس
دالهم وان جاز ان ارضي وجب عليه خمسة دالهم وخو اخرج القيمة هو ومتى
كان المسئلة كالحال والحول وقسمه الطعام ما ساه لكر يعثر الحال بعد الحول اما بعد
فيه ليعضد السور او يدرنا لانه او يفسد قيمته لغيب جذب فان فطر ليعضد السور
او لغيب فيه فلا ينفق عنه ركوة لانه يفسد ليعضد ليعضد وجب عليه هذا اذا كان
بعد الا مكان فان كان قبل المكان لا بد ان ياتي عليه به ضمان الفصان لكن ما نقص
نقص منه ومن الساه كثر وان زاد ليس عليه اكثر من خمسة دالهم لان الزيادة ما حال
طعام الحول من اعطى غيره ما لا مضاربة على ان يكون الرخ لهما فاستمر في الحارة
سبعة في الحول وهو يساوي الف فان زكاة الالف على رب المال انقصه وعلى العامل
نصيبه اذ اكان العام لم يساه فان كان ميا يلزم رب المال انقصه ويسقط نصيب
الذي لا ليس من اهل الركوة هـ في قولنا وجب له الرخ من كتابا وهو الصحيح

١ فاما ما روي حله آخره الممل في ركوعه الاصل والركوع على ما روي عن ابي عبد الله
 ٢ رب المال بالخيار من ان يخرج الركوع من هذا المال ومن ان يخرج خمس دينار فاقب ان يعين
 ٣ ملاخو له اخراجها بقتبه الا بعد القسمة لان ركعه وانه المال المأخوذ منه من خمس
 ٤ ولو لم يدار ذلك له كان احوط لان المساكين فيكون من ذلك المال اجرا وادامته
 ٥ خرج من ان يكون وقاية لخسران يعرض ومن ملك تصابيح فيه الركوع ان يمسكها
 ٦ عليه دين كخطبه فان كان له مال غير هذا الصاب فخير الدين كان الدين في مثله ما عدا
 ٧ مال الركوع سواء كان ذلك عمارا او انايا او اتي مع كان بعد لا يتورع ان يستلوا حيا
 ٨ كخدمه وكب الركوع في المال فان لم يملك غير ذلك الصاب بعد بانه كسب فيه الركوع
 ٩ ولا يمسع الدين من وجوب الركوع عليه لان الدين يعلق بالدمه والركوع كسب في المال
 ١٠ بل كذا قوله عليه السلام الركوع في سبعة اشياء فصل فقال في ما يدرهم خمسة
 ١١ عشرين ميعالا نصف ميعال وكذلك في الاجناس ولم يقل ان لم يكن عليه درهم وادانته
 ١٢ هذا وحال عليه الخول ولم يقل الحاكم عليه بالدين اخرج ركوعه العبر وهو بعد ذلك ما
 ١٣ عليه من الدين وان كان خكم عليه الحاكم به وجر عليه فيه يلبس مسابا اهلها خرج عليه
 ١٤ وقرئ قوله على الثياب حال الخول ولا ركوع عليه لانه حال الخول ولا مال له في الماسة عن
 ١٥ لعل في حق ثياب من ماله وقال هذا لك مما لك حال الخول قيل ان يبيع ذلك فلا نزكوه عليه لان
 ١٦ الخول حال ولا مال له لا يملك ركوعه قبل المالك محرو لم يعبر حال الخول فها هو المال له
 ١٧ لكنه محصور عليه فيه موقوف من التصرف فيه فلا ركوع عليه انما لانه غير متمكن من التصرف
 ١٨ فيه وقد روي عنهم عليهم السلام في المال الغائب الذي لا يمكن التصرف فيه انه لا ركوع
 ١٩ فيه هو واذا كان معه ما يباري فقال الله على ان يصدق في ثمانية منها حال صلها الخول في عليه
 ٢٠ في المال ركوع لانه لا يملكه حرمانه وما سئل فليس تصاب وان قال الله ان يصدق في ثمانية
 ٢١ بمده الماس لانه ركوع الماس لان الدين يعلق بدينه اذا ملك ما يفي حال صلها الخول صدق بها
 ٢٢ كلها فظوعا لم يسقط عنه فرض الركوع سواء ملك غيرها او لم يملك وكاتب الركوع في ثمانية
 ٢٣ ١٩ اذا كان معه ما يباري عليه ما يباري وطائفة الثياب عند الحاكم واقل عليه ركوعا او عليه ركوع
 ٢٤ مسس كثره فان كان اقراره فلا يخرج الحاكم عليه كان القول قوله مع سببه ما دخل في
 ٢٥ منه الركوع وتقامس باقي غيرها لان الركوع في العبر والدين في الزمة فان كان اقراره بعد ان

حجر الخافك بدس لزمه من ذلك صح الزكوة وهي في دمنه ونفا من العرفان المال من كان
 له اربعون ساه فاسا حو اجزا ربعاها ساه بستانه منها عيه فان الاجر ملك تلك الساه
 بالعقد فاد احوال الخول لزمه في المال الزكوة لانه قد نفع عن النصاب وكذلك الخلاء اذا
 اساحر بمره بحله بعينها ليطر الباقى وكان ما في اقل من نصاب لا يلزم واحدا منهما الزكوة
 فاساحر شاة في الزمة او يترق في الزمة لم يسقط بذلك فرض الزكوة ه اذ استاجر
 فان عين شاة في الزمة او خمسة او سبعة او عشرة لم يلزم الا حيز الزكوة لان العزم لا ينفك
 الزكوة الا اذا كانت سائمة فاق الزمة لا يكون سائمة والتمر لا يحس بها الزكوة ولا
 اذا ملكها من حجرها واما رب المال فعليه هذه الاجرة في دمنه وذلك لا يمنع من وجوب
 الزكوة على ما مضى الهول في ه فان استاجر ما في حجره او عشرين دينار او حال عليه الخول
 كان على الاجر ركونه لانه ملكه بالعقد اذا كان في مكان واحد ه واما المستاجر
 والاشتره دس عليه والبيع لا يمنع من وجوب الزكوة عليه على ما بناء ه اذ اكان له الف
 درهم واسبق فرض الها عشرها وربعه عليه هذا الف بعد حصول الف الفان اذ احوال عليه الخول
 لزمه ركونه الف التي في يده من مال الفرض لا يركونه على المستقر في الف الف درهم ليس
 بمكسبه بل يلزمه ركونه فاما المقر في الف يلزمه سى لان الهدف ان الفاضل لا يلزمه
 الرضوه واما على المسقر من اذ او حد نصابا في غير الحرم عرفت فاسه به وهو تسيل
 ماله اذا ملكه وهو ضامن لصاحبه فاد احوال بعد ذلك عليه حول واحوال الزمة ركانه
 لانه ملكه واما صاحبه فلا يلزمه سى لان زماله عان عه لا يتم من النصف فيه
 فلا يلزمه ركونه ه اذ اكسرى داره بمائة دينار ربع سنين معجمله او مطلقه فقدمت الا حو
 بالعقد فاد احوال الخول لزمه زكوة الكل اذا كان متمكنا من قيمه واد ابا معلقة سماء
 وقصر التمر ولم يسلم المبيع وحال الخول على التمر لزمه ركونه لانه قد ملك التمر بملالة
 اقله النصف فيه على كل حال الا ترى انه وطبها ان كانت جارية وهذا بعينه دليل
 المسئلة الاولى غير ان في المسئلة لا يحس عليه اخراج الزكوة الا بعد ان يستقر ملكه
 على الاخرة والتمر لا يها معروض لا يسحق به الا المبيع او هدم المسكن فاد احوال
 اخراج الزكوة من حجر ملكه حال العقد فاد احوال المساهور اموال المسكرين فقدمت
 سوا كان ذلك قبل نفق الحرب او بعد نقصه فاد املك من العنيمه نصابا وجب عليه

الركوة اذ احوال عليه الخول سوا كانت العنيمه احسا فحمله ركانه او حسا واد
 بعد ان يكون له من كل حيس قدر النصاب وان لم يكن ركوة طه لانه عشر منه من النصف
 فيه من العنيمه كان فويا اذ اعزل الاماه ضما من مال العنيمه فهو حضور واد مع حضور
 الزكاته حتى في حول الركوة ه واد اعزل صفا من مال الهوم عيب فلا يرد عليه درهم
 عشر مائة من النصف فيه وهو في حكم المال الغائب اذ اعزل الحسن فله طه لا يرد
 عليه ولا درهم عشر مائة من النصف فيه من العنيمه ولا يحس بها ما من حجره واد عان
 بل كلهم مستزكور فيه م ومال العنيمه كحس من حض الفان ه واما الا فها من الحمار
 خاصة لغير ركونه اذ احوال عليه الخول لانه ملك النصف فيها ه اذ ابا نصابا كحس فيه
 الزكوة فلحوول الخول لزمه الحارمة فحال عليه الخول في مدة لشروط المسرى لاسيما
 الخول فان كان البيع عبدا وبيع حمار السوط للمسرى لزمه فطرية وان كان الحمار
 للبايع او لهما كان على البايع فطرية م العفار والركاكن والورد والمار الى ما كان
 للعلة فانه سكت ان يخرج منها الزكوة ورجل البب والهماس والفرس والاسه من
 الصفر والتماس والحديد والرمود في الماسية العبال الحس كل هذا لا ركوة
 فيه بلا خلاف م واما الخيل فان كانت غناقا فهي كل فرس في كل سنة دينار واربعة
 براد من دينار واجدا اذا كانت سائمة انا فان كانت معلومة فلا ركوة فيها حال
 ه فص
 في وقت وجوب الزكوة ونسبها قبل وجوبها او باديها
 ه الا موال الزكاته على ضربين احدهما ما راعى فيه الخول والاخر لا راعى فيه فاما راعى فيه الخول
 الا حاسر الخمسة التي ذكرناها من المواشي والانتان فها هذه صورته اذ استعمل السهم
 المالى عشر فقد وجب فيه الزكوة واد امكر بعد ذلك اخر لها فلا يخرجها من
 ضامنا لها اذا كان فراها لضمها على ما نشرناه وما لا يراعى فيه الخول في التمار والعتاب
 وكب الركوة فيها اذ ابدأ صلاحها وعلى الامان رعت الساعي في الزرع اذ استند
 وفي التمار اذ ابدأ صلاحها كما فعل النبي صلى الله عليه واله ولا يجوز هدم ركوة
 قبل مجلها الا على وجه الفرض واد اجاؤها وكان البايع على الضم الى عيب عليه فها
 الركوة والمردوخ اله على الصفة التي معها يحس له الركوة احسب به من الركوة
 فان بعثت صفا البايع من غنى الى فقر ومن حيوة الى موت جاز استرجاعها وكذلك

في حمار السوط

ريعير بمقاب المدفوع اليه من قبل العي او اهل الكفر او من غير ان يسر جاعها منه
 ولا يجوز احسانها من الرخوة فان كان المدفوع اليه قد مات جارا بحسب به من الرخوة
 فادلت ذلك فان قيلت الساعي الرخوة لم يكل من ريعه لاسم الله ان يكون مسئلة الدافع
 او مسئلة المدفوع اليه او مسئلة ما او من غير مسئلة من واجب منهما فان كان من غير مسئلة
 منهما مثل ان ياتي في اهل الصدقة حاجة وفاقه وفاقه كاستسلف لهم فظروا فان حال
 الخوا والدافع والمدفوع اليه من اهل الرخوة فقد وقعت مؤنتها وان جاوز الوجب
 ومن عجز الحال لم يكل من احد من اهل الرخوة فكل من عجزها بعد الدفع او قبل ان كان بعد
 الدفع من اهل الرخوة او ما او ما سعي المدفوع اليه او ان يذمتي بعين حالهما او حال
 احد منهما لم يقع الرخوة هو وقعها فادلت ذلك فان اقامت يديها لم يطر فان كان لعير
 حال الرافع او بعيرهما ان هاعليه لانيها لم ينج عليه وان كان لعير حال المدفوع اليه فانه
 ريعها الى عمره من اهل الصدقة وان عجز الحال قبل الدفع والهم وهكذا في بقا الساعي من
 غير يرضى فان عجزه صماته وكذلك ان كان يرضى لانه اخذ من غير مسئلة من الرخوة فكل
 لحد من مضمونه وان كان ياد اهل السهماء ورت المال فان حال الجول والحال ما عجزت
 ومعت موفيقها وان كتب الحال بعير فان كان بعد الدفع والحكم على ما مضى حر لم يجر
 فان كان في الدفع وهكذا في بقا الساعي كان في صمات اهل السهماء لانه يرضى جواله بالادن
 وان كان ياد صاحب المال واد اهل السهماء فان لم ينعير الحال فقد وقعت موفيقها وان
 بعير الحال فاما ان يكون بعد الدفع او قبله فان كان بعد الدفع والحكم على ما مضى في القسم
 الاول وان كان في الدفع وهكذا في بقا الساعي وفي ضمائر رب المال والساعي امير لانه امنه
 ثم وان جاز ياد من الرخوة فان لم ينعير الحال فقد وقعت موفيقها وان عجزت فاما ان يكون
 بعد الدفع او قبله فان كان بعد الدفع والحكم على ما مضى فان كان قبل الدفع وهكذا في الاول
 ان يكون لهما لان كل رقة لها اذن في ذلك لا يخرج لاجلها على صاحبه اذ استسلف
 اولى بعير الرحيل وسلمت اليهما فاما بعد ذلك فلا يخلو امر من يات اهل الجول او بعده
 فان ما نال الجول وبعد وجوب الرخوة وكانا من اهلها جبر الوجوب وكان الدافع من
 اهلها جبر الوجوب وقعت الرخوة موفيقها وان ما نال الجول قبل الجول وجوب فان الرخوة
 لا يقع موفيقها الا ان يكون له كلفا شبا بعينها جواز ان يحسب به من الرخوة وان خلف

ركة لا يجوز بيعها ولو كان ربحا الرخوة استرجعت من ركة هو وادلت ان الرخوة
 فكل الرخوة من احد من اهل الرخوة فان كان اهلها كان له ان يسرد خمسة من
 تركه وطره فمعه نور فمعه لانه فمعه على جهة القرض وطره فمعه نور القرض وان
 كان فاما بعينه اخذت عنه بلا خلافه ومن لم يسرد اولى في قيمة العير بطر في حال الحال
 فان كان ما بقي عنده بعد العمل بصلابا كالم لا اخرج ركة من ركة وان كان الباقي اولى بصلاب
 لم يضمن هذه القيمة الى ما عند ملككم انصافه لانه لهما ملك العير كان الواجب لهما المال
 فمعه والقيمة لا تنضم الى الما تسمية ليكمل النصاب بلا خلاف من اعطاه من ومي كان العير
 فانها بعينه فلا كلام وقد نسيه لم لا يخلو امر عليه احوال المالكين كونه فمضرا او اذ او بشر
 لحالها فان كان حاله اخذه ولا كلام وان كان يرضى لم يطره اكثر من ذلك لانه لا دليل
 على وجوب رد سمي معه والاصل براءة الدية فان كان ياد اعير من غير من الشئ والركب فانه
 برده بربا لانه لانه عجز صاحب المال وان كانت مضمرة مثل ان كانت فانه فمضرا او اذ او بشر
 ارمه رد انما لانه تمامه فادلت ان اية باجده عجزه راد او يرضى بطر في ماله فان كان ركة
 نصاب كامل اخرج ركة من ركة وان يرضى عن نصاب الا انه يكمل هذا العير نصاب وحله
 ذلك لان هذا ماله بعينه وكان حكمه ملكه متبنا هذا اذا عملها اولى فاما اذا عملت
 المال زكوة نفسه لم ينعير حال المدفوع اليه بعين اوردته لم يقع الرخوة موفيقها
 ولان يسترد هامة لم لا يخلو حاله من اهل الرخوة اعطاه مقيدا او مطلقا
 فان اعطاه مقيدا لم يخلو حاله من ركة في عجزها لك فان هذا يكون بيا وله ان يسترد لها
 وان اعطاه مطلقا لم يخلو حاله من ركة في عجزها لم يخلو حاله من ركة فمضرا او اذ او بشر
 ركة في الظاهر اية كان واجبا عليه ولا يقبل قوله بعد ذلك اية عجزها لانه فادلت ان اية
 لسر الرخوة مع الخاطا وقال الدافع لاجل انك لا تعلم اني اما عجلت ركة في ركة
 كان له ذلك لانه قد عجز على ما يقوله فادلت ان اية عجزها لانه فادلت ان اية
 عمل الركة لسبب من الجول في حال الجول وقد استر لم يكل من احد من اهل الرخوة
 الما او بعينه فان لم يرضه من ان كانت ماسة فمضرا او اذ او بشر
 موفيقها ولا يجب استرجاعها لانه يجوز ان يعطيه عينا من مال الركة ما بعينه فمضرا
 ان عبد الله عليه السلام اعطاه ولعنه وانما الواسر رجعتا منه افقر وصار مستحقا

لا يطأ وحوار يرد عليه واذا حار ذلك جاز ان يحسب به وان كان من ايسر هذه الامور
 مثل ارب او غير او وحده كرا او ما تجرى مجراه لم يقع الصدقة موقعها ووجبت
 حابعها لا ما كان اعطاه كان يباع عليه وانما يحسب عليه بعد جوار الحول وفي هذه
 الحال لا يسحق الزكوة لبعاءه فحب الاحتساب له به اذا انحله ما لا يبرأ من ايسر هذه
 الحول جاز له ان يحسب به من الزكوة لا الزكاة في صفه المستحق حال حوله والحول ولا
 اعسان ما تقدم من الاحوال وفي هذه الوقت هو يسحق اذا عمل الزكوة ما في ذمهم
 ملكها خمسة دراهم فملك ما بقي من الحول كان له الرجوع فان قال لم اعطاه هذه
 زكاة فعملها لك احسبها لك عند الحول وله ان يسترد هاهم وان قال له هذه زكاة فملكها
 ولم يسل عملها لم يكن له الرجوع لهما مضي فان شاعوا واحلفوا كان الحكم ما تقدم وان
 قال له هذه صدقة لم يكن له ايضا الرجوع لان الصدقة يقع على الواجب والديون
 له الرجوع بواحد منهما على حال وان كان المعطي الوالي كان له ان يرجع اطلق القول
 لم يطلوا وقتد ورت المال قيد رجوع وان طلول الرجوع فان مات المدفوع اليه حار
 لرب المال ان يحسب به من الزكوة على كل حال عند الحول وان عمل الزكوة وفيه معه اقل
 من المصاب فان كان في الموضع الذي لم ان تسترد به وجب عليه ان يخرج من الزكاة وان كان
 في موضع الدين لم الاحتساب احتسب به لان ماله استرجاعه في حكم ما في يده ولو كان
 في يده لو وجب عليه اخراج الزكوة هذا اذا امكنه استرجاعه اى وقت شاف ان لم
 يمكنه لم يلزمه الزكوة لان الدين الذي لم يتمكن من اخذه لان زكوة على صاحبه فملك
 الحكم في اسلاف الهواشي وسواها كان له فاسحق القيمة او كانت العرفا فيه لان ذلك
 دين له وهو حكم ملكه تلزمه زكوة والبر يسحقه غير ما اعطاه وانما يسل الى الله
 اذا قد العبد ان كان نفعه ما ياد بهم فخرج منها خمسة دراهم واعطاه الفقير
 فخرج واحد منها زكاة يسر له قيمة اوله فتمه ينقص من المالك كان له استرجاع ما اعطاه
 هاد اكان معه مائة من زكاة اربع مائة من الحول ومعه اربع مائة لا يلزمه اكثر
 من زكوة ما يتيسر له الاستيفاد لا تضم الى الاصل على ما بيناه هاد اكان عنده اربع مائة
 فخرج واحدة ثم جاز الحول جاز ان يحسب بها لا بها بعد في ملكه فاذا ثبت عينها باقية من
 اتلفها المدفوع اليه قبل الحول فقد انقطع حوال المصاب ولا يجب على صاحب الزكوة وكال

استرجاع ثمنها فان كان عنده مائة وعسرون مثاة فخرج واحدة ويحب احدى وحده
 لم يلزمه احدى لان الاحتياج لا ينضم الى الامتياز وذلك اذا كان عدة ما ياد بهم
 وولدت واحدة لا يلزمه شي اخر فتمثل ما بيناه هاد اكان المالك اعطى الحول واستاه
 الوراث الحول ولا ينج على حوله فقص
 في السنة معتبره في الزكوة وعشره يعطى سواها كان المالك او من يلمه المالك او من يلمه
 امر مال التمس الذي يجب فيه الزكوة ومال المحور ويطع ان يشار اليه حال الاعطاء ويطع ان
 سوى ياد زكوة او صدقة الفرض ولا يحتاج ان يعرض به ما يقول هذا زكوة ما يعرض وروا
 لانه ليس على ذلك دليل من كان له مال غائب يجب فيه عليه الزكوة فخرج زكوة قال ان
 كان مالي باقاه هذه زكوة او افسله اجزاء وورق لا يحرمه لا عليه غير السنة في كونهها
 وان قال ان كان باقيا سالها فمده زكوة وان لم يكن سالها فهو باقاه اجزاء للاختلاف لاسيما
 ان كان بالسنة وان كان له مال غائب ومثله حاصر فخرج زكوة احدهما وقال هذا زكاة
 اجزاء لانه لم يشترك بغيره الفرض وبسبب النقل فان قال هذه زكوة مالي ان كان سالها وان
 سالها اجزاء وان كان قالها لغيره فمده الى زكوة غيره لا وقت السنة ففاته ومن كان
 له والبقايب اى ملكه فخرج زكوة وقال هذه زكوة ما ورثت من ابي فان كان له
 مات وانقل المال الى ملكه فقد اخرجاه وان كان له تحت ثمرات بعد ذلك لم يخرج لان
 وقت السنة قد مضت هذا على قول من يقول ان المال الغائب يجب فيه الزكوة فاما من لا يجب
 فلا يجب عليه الزكوة الا بعد ان يعلم انه ورثه ويمكنه ان يتصرف فيه ولو قال ان كان مات
 فهدار زكوة او نافلة لم يخرج لانه لم يلزمه الفرض من اطار زكوة لو كبله لبعثها اليهم
 ويؤى لغيره هاد انوى الوكيل حال الدفع لا السنة بل على ان يشار الى الدفع الى الله وان لم يشار
 المال في الوكيل لم يخرج لانه ليس له مال له وانوى هو ولم يسل الوكيل لم يخرج لانه
 دفعه الى الوكيل لم يدفعها الى المستحق وان نوى اخرجهم ومضى اعطى الامام والساعي
 ونوى حتى لا يعطوا اخر الا ان في الامام والساعي فخرج على اهل الشهم وان نوى الامام
 ايضا اخرجها لهما فانه هاد انوى الامام ولم يسل الوكيل لم يخرج لانه لم يسل الله وان
 كان اخرجها فانه كرها اجزاء لانه لم يسله الواجب وان كان اخرجها طوعا ولم يسل الله
 لم يخرجها فماتت من الله عز وجل لاسيما الامام وطالبته دفعه ثابته في حوزة مال

منها من الذهب والفضة والحديد والفضة والخامس والرصاص والريش ولا ينقطع
الصل والريش والناقوت والبرجد والبخس والقبور والقبور وكذا ايضا في القبر
وتس والقط واليه والهوما وكل ما يخرج من الحروب والعين وراح الثارات والبناس
وبما يفصل من العلات عرفت السنة له ولعباله وحل ايضا في الذنور التي تخرج في دار
الحرب من الذهب والفضة والبر والبر والناقوت وما كان عليها ان لا يسلم اوله من عليها
الاسلام فاما الكسور التي تخرج في بلاد الاسلام فان حرت في ملك الاسان وخبر يعرف
اهله ما عرفه كان له والبر فيه او حرت في اخر لا مال له فاعلى على من كان عليها
ان لا يسلم من ان يكون عليها مكة الاسلام في السنة الاقطه وسند كركها في كتاب
القطه وان لم يكن عليها ان لا يسلم او كانت عليها ان لا تحاطة من الصور الخمسة وعرف ذلك
فانه يخرج منها الخمس وكان الباقي له وجبرها واد الخلط فالله اعلم بحكمه
الاعلى فان كان الغالب جرمها ايطاط في اخراج الحرام منه وان لم يتم له اخرج الخمس
وصار الباقي حلالا وكذلك ان ثبت ما لا يعلم ان صاحبه جمع من جهات فخطورة من نصب
وربما عرفت ذلك ولم يعلم مقدارها اخرج الخمس واستعمل الباقي وان غلب في طنه او علم ان
الاكثر حرام الخمسة في اخراج الحرام منه هذا اذا لم يتم له الحرام فان قيل له نعمه وحسب
في اخراجه فله كان او كثر اورد به الى اياه اذا انتم فان لم يتم له رايه عنهم واد استرك
في من مسلم ارضا كان عليه فيها الخمس والعتق الذي يوجد في الحال وكذلك القربى من الخمس
واذا كان العبد له كتاب اخذ منه الخمس لانه ليس بنكوة وان كان العبد في العبد عتاق
فهو الخمس لان كسبه له لولا العبد ملك منه اصحاب الخمس خمسهم والباقي لاسرجه
اذا كان في التاج فاما اذا كان في الملك فله الخمس لاهله والباقي له الكسبه ولا يثبت في سون العبد
والكنوز التي يحسب فيها الخو لا لانه ليس بنكوة ولا يثبت ايضا الى ما معه من الاموال الزكاته
لانه لا يجب فيها الزكوة ما اذا حال بعد اخراج الخمس منه جرم كان عليه هو الزكوة ان
كان في رايهم او دناسر وان كان غيره فلا يسرى عليه منه واد او جبا كنز في ملك لاسان
فلهما له يعرف فان قال ليس لي وانا استتر منه الدين عرف بالبايع فان عرف كان له وان لم يعرف
كان حرامه ما قدرنا واد اوجد في دايامنا جرمها كان واختلف التكرى والتكرى
فاما ان كان القول قول المالك لان الظاهر انه ملكه وان اختلفا ففقد اركان الفقه المذكور

وعلى المالك السنة لانه الذي وجب ما ذكرناه من فيه الخمس طه لا دارا او حبرا او
الكنوز وما عدا ذلك من الذهب والفضة من فيها من الاكل لم يثبت القدر الذي في فقهنا
هو الغرض لا يجب فيه الخمس الا اذا بلغ منه دينار او ثوب طراد من جرم او انواع الخواص
لا خمس فيه لانه ليس بنكوة فاما ما يخرج من العموم او يوزن فثبت على اس الهامه الحرام والاعلام
والارواح يجب فيها الخمس بعد اخراج السلطان ومووية الرجل ومووية عياله من رطله
اليه على الافضال والكنوز والعادى فيها الخمس بعد اخراج مويفها وبقاها كان
خارج الى ذلك فان لم يخرج اليه ولغت الجدا في ذكرناه كان فيها الخمس وسند كسر
كيفية سمة الخمس في كتاب سمة الفقه

الفطره

الفطره واجبة على كل حر بالغ ماله لا يجب فيه زكوة الا ان يسلم او كان فاضلا لا يجب
اخراجها الا بسجاطة من الاسلام ولا تصير الا من الاسلام وطهر من يجب عليه ان يخرج من
وجمع من يعوله من ولد والزوج وحنة ومملوك وضيف مسلما كان او ذميا وكذا لفرقه
عن المذنب والذكاث المشروط عليه فان كان مطلقا وقد تحرر منه حر طهره بحسار ذلك
ان لم يكن في عطيه وان كان في عطيه من كاه فطره عليه وطهره ايضا الفطره عن عياله
لانه ملكه والعبد لا يملك شيئا والولد الصغير يجب اخراج الفطره عنه مفسرا كان او
موسرا وحلم ولما الولد يحكم الولد لصلب سوا كان والابن لو ولدته لان الامم قبله
واما الولد الكبير فله حكم نفسه ان كان موسرا على نفسه وان طهره كان في فطره الولد
نفعه فعليه ايضا فطرته على ولده وكذلك حكم الولدة وحكم الجد والجدرة من جهة ما ولد
عليها حكمهما على اسوا وطهر الرجل اخراج الفطره عن خدامه وحنه كان ملكا او حرة
او مكثرا الخدم منها لانه ليس يجب على المراه الخدمه وانما يجب على الزوج او هو خدما
او فتره من خدمتها اذا كانت امراه ولم تخرع لها عادة مثلها بالخدمه وان كان عتقا
وعادة مثلها بالخدمه لا يجب عليه ذلك وفطره خدامها التي تملكه في مالها خاصة
وانما قبلها لا يجب عليها الخدمه لقولنا على وطهره من المعروف وهذا من المعروف وان
كان له مملوك غائب يعرف حياته وجبت عليه فطرته من زكوة له ولو لم يخرج طهره لم
حايه لا طهره اخراج فطرته وفي الاول طهره اخراج الفطره في الحال لا من طهره

المملوك اذا اذاعه عند مرقون له فطرته فهو مالا حرام وان كان مقيدا فهو المصروف
لا طرية فطرته لانه مبيع عليه وان كان مخصصا لا طرية فطرته لانه ليس بمالك له ولا طرية
انصافا اليه لانه ليس بمالك فيه ثم العبد اذا اذاعه من غير ان كان عليه فطرته وكذا ان
كان اكثر من اذاعه وان كان عبد من اذاعه كانت فطرته عليه وان كان بعضه حرا وبعضه
مملوكا فان عليه بقدر ما يملك منه ثم اذا مات وماله ثلثا او اقل فطرته عليه وثلثه دين بغير
ماله فطرته وفطرته مملوكه ويكفر ماله فطرته من الدين والفطره ثم وان مات قبل ان يسأل
ولا دين عليه كانت فطرته على الورثة لانه ملكهم ثم اذا وصى له عبد ومات الموصي قبل
ان يسأل ثلثه فطرته الموصى له فلان يسأل فطرته عليه لانه ملكه مالا حرام وان اذاعه
عبد لا يلزم احد فطرته لانه ليس بمالك لاحد في تلك الحال فان مات الموصى له انصافا ان
يسأل او اقل ورثه مقامه في قول الوصية فان لم يلقها قبل ان يسأل لم يلزم فطرته لانه
ملكوه وان يلقوها بعد فلا يلزم احد الا ان يملكهم يحصل لاحد ثم ومن زوجه لم يهره عدا
فلان يسأل فطرته ولم يهره العبد حتى يستحل منوال فطرته على الموهوب لانه ملكه
بالإختار والشول وليس الفهر مقرر طال في الاعتقاد ومن قبل الفهر شرط في الاعتقاد قال
على الواهب فطرته لانه ملكه وهو الصحيح عدينا فان قيل ومات قبل الفهر وقيل لم يسأل
سؤال الفهر ورثته بعدد حول سوال الزم الورثة فطرته ثم لا يجب الفطره الا على مملوك
الانصاف ثم ان المال الزكائي والفهر لا يجب عليه وانما يسحب له ذلك فان ملك فلان يسأل
لمحطه نصا وجب عليه اخراج الفطره ثم وكذلك ان ملك عدا فلان يسأل سوال المحطه ثم
المسأل الزم فطرته وان اعاد بعد هلاله لم يسقط عنه فطرته واذا ولد له ولد بعد هلاله
سؤال له يهره فطرته وقد روي انه اذا ولد له ولد في وقت صلوة العبد كان عليه فطرته وان ولد
عدا صلوة لم يكن عليه شيء وذلك محمول على الاستحباب وفي انصافنا من قال يجب الفطره
على الفهر والصحيح انه يسحب ثم المرأة المومنة اذا كانت تحت معسر او مملوك لا
يلزمها فطرته نفسها وكذلك الامة المومنة اذا كانت تحت معسر او مملوك لا يلزمها
فطرته لان الزوج ليس بسقط عنه فطرته نفسها وسقط عن الزوج لا عساره ثم
الفهر الذي له حوله اذا اذاعه فطرته اذا شرع باخراج الفطره فرد عليه ذلك بعينه كونه له
احده وليس لمحطه ثم اذا اذاعه فطرته لا يسأل المحطه لانه الفطره وان اسلم بعد

الاسم لان لا يرميه وحوما واما مسح^{ال} له ان يرضى بصلوة العبد ومن لا يجد عليه الصلاة انه
واجب احرأه ما عر بهيه وعاله نزل^ا وهما اخرجوا راسا واحدا الى خارج ومن اخرجوا
الجميع هم والقطرة تحت صاع وره بسعة ارطالان العر^ا وسه ارطالان العر^ا من المهر
او الرطب او الحطة او السعين او الارز او الاقط او القير او القير^ا خشي^ا في بعضه ارطالان العر^ا
الاصل وذلك انه فضله اقول الله تعالى على قوته وقدرته كل من سقى صاعا من
على اهل مكة والمدنة واطراف الشام والحمامة والخرن والعراق وطرس والافوار
كرمان المهر وعلى اوساط اهل الشام ومن خرج اسان او الرز الرطب وعلى اهل الحريرة الرز
والخبال كلها وباني حراسان الحطة او الشعير وعلى اهل طبرستان الارز وعلى اهل بصر النر
ومن سقى البوادي من الاعراب والاكراد عليهم الاقط طبعه موه كان عليه القير او
اخرج واحد من هؤلاء من غير ما طناه كان جارا اذا طهر احد الاجاس ان من سادتها
ولا يجوز ان يخرج صاعا واحدا من جيبه لانه مخالف الحزبان كان من يجب عليه الصواع
عن ووسا فخرج عن كل اس حلسا كان جارا فان غلب على قوته حشر جارا فخرج ما هو
دونه والا فصولا يخرج من قوته ما هو اعلى منه وافضل ما خرج المهر ولا يجوز اخراج
المستتر ولا الهدود لقوله تعالى ولا يموت الا من هو الخلف منه ينفور و الوقت الذي فيه
اخراج القطرة يوما القطر قبل الصلاة يعني صلوة العبد فان اخرجها قبل ذلك يوم او سقى
او من او اليه سقى الى اخره كان جارا غير ان الا فصل ما قدمناه فاذ كان يوم القطر اخرجها
وسلمها الى مسكفها فان وجد له مسكفا غير لها مرأته لم يسلمها بعد الصلوة لو مر
يومه الى مسكفها فان وجد لها املا واخرها كان صامنا لها وان وجد لها املا وعلا
لم يمس عليه صاع وسقى خيل القطرة الى الاموال الى العلم المصنوع لحيث يراه ولو
غيرتها بنفسه كان جارا ولا يجوز ان يعطيا الا مسكفها ومسكفها هو كل من كان
بالصفة التي جعل له معها الزكوة وتحرم على من حرم عليه رتبته الاموال ولا يجوز حمل
القطرة من بلد الى بلد الا بشرط الضمان فان لم يوجد لها مسكف جاز ان يعطى المسكف
من غيره ولا يجوز اعطاؤها لغيره لانه لا عتد النقية او عذر مسكفها والرجاء
ان يعطى من خاتمة من غير القطرة ويضع القطرة مواضعها وامل ما عطى الفقير من القطرة
صاع ويجوز اعطاؤه اضعافا وقد روي انه اذا احصوا لسان محتاجا او لم يملك

فمنه
 الأول من واحد جار منه ما وافق من صرف الفطرة اليه الا ما رب ولا يفرع عنهم
 الى الاباعد وذلك لا بعد عن الجزاء الى الاقصى فان لم يجد حاز ذلك وان كان طاعة
 دمه عزله فدينك الا فصل وجوز اخراج القيمة عن اجد الاحاسر التي من ماله مسا
 كل من سلعة او حيا او حيا او ثيابا او دبراهم او شي له من ثمنه الوقت وقد روى به
 يجوز ان يخرج من كل راسد رهما وروى اربعة دواوين في الرخص والملا والاحوط لغيره
 بسعر الوقت هو اذا شرب المراد من الرجل يتقسط نفقته فان اهل سوال وهي نفقة
 على الشرب يلزمه فطرته لانه لا يلزمه نفقتها وان لم ينفقها وان لم يسقط
 فطرته عنه لان ملكه باب فيه ويجب عليه اخرج الزكوة عن عبده وقد اختلف
 اذ اطلق وجهه بل ان اهل سوال فاعل سوال وهي العدة فان كان عدة فملكها
 وجعل الرمية فطرته لا عليه نفقتها وان كانت التظلمة بابتة فلا فطرته عليه
 لانه لا يلزمه نفقتها

فمنه الزكوات والاحاسر والافتال

المسحوق للزكوة هم الثمانية اصناف الذين ذكرهم الله تعالى في القرآن وقوله انما
 الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والاولى حقهم وفي الزكوات والعارفين
 وفي سبيل الله واذن السبل ولا يجوز ان يعطى من الزكوات من ليس على ظاهر الاسلام
 من اصناف الكفار لا زكوة الفطرة ولا زكوة الاموال ولا شي من الكفارات
 والاموال على من ظهر ظاهره وملكه الناس والبراهمة واموال التجارات فمالك بالخير
 هذه الاقسام ان نفقتها الى الامام او من شوب عنه وشرار نفقتها بنفسه على مسحه
 بالاختلاف في ذلك واما زكوة الاموال الظاهرة مثل الواسي والعلات فالاقصاها
 الى الامام انه يطلبها وان نفقتها بنفسه وهذا جازعه ومضى طلبها الامام
 دفعها اليه وان نفقتها بنفسه مع مطالبة الامام له فخرج ما اذا وجبت عليه الزكوة
 على دفعها اليه ويجوز دفعها اليه اما الامام او الساعي فانه لا يجوز حبسها وملكها
 الله وملكه ان ثبت ذلك فالاموال على من اجد ما يعسر فيه الحول والآخر لا يعسر فيه
 ذلك مما يعسر فيه الحول الواسي والامان وامان التجارات والدي لا يعسر فيه الحول
 فان روج والامان وجبت الزكوة فيها عند تكاملها على ما افناه وعلى الاموال

الساعي في كل عام الى ارباب الاموال الجارية الصدقات ولا يجوز له ان يبيع الله
 عليه واله فان عت به كل عام فاد هذا الساعي فخرج به اليه احده ومن لم يرد
 انه قد اخرج الزكوة فخرته على ذلك على ما افناه وماذا احدا لا ما صدقه المسلمين
 دعاه لقوله تعالى خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وصل على من اريد ذلك
 على الاستحباب هو ومن عت عليه الزكوة فلا يحل له ان يبيعها الا ان يبيعها الى الامام او
 الى الساعي او ينفقها بنفسه نفقتها فارجعها الى الامام فله من نفقاته والامام
 كيف شاء لانه ما ذل في ذلك وان دفعها الى الساعي فانه يسقط عنه ايضا فليس
 دفعها الى الامام وان كان الامام اذ الساعي نفقتها على اهلها فحقها على حسب ما روى من
 الصلحة حسب اجتهاده وان لم يكن ذلك في ذلك لم يخرجه نفقتها بنفسه وان اذ
 رب المال نفقتها بنفسه وكان من اموال الباطنة او الظاهرة اذ اطلاله ذلك فانه يلزمه
 نفقتها على من يخدمه التمسك من نفقتها من ذكرهم في الاعمال فانه لا يردع اليه مسالاه
 اما استحوذ اعمل وهاهنا ما عمل سببا فان اخرج بنفسه منهم جاز عذبا لانه ممنوع ان
 يصير في اي صنف منها واد اوجبت عليه زكوة فعليه ان ينفقها في هذا الظاهر
 مستحقها فان نفقها الى بلد اخر مع وجود المسحوق في بلده ووصل اليه فاحرقها فملك
 كان صامنا وان لم يجد لها مستحقا في بلده جاز له حملها الى بلد اخر ولا صار عليه على كل
 هو اما فلان نفقتها في اهل بلده اولى لقول النبي صلى الله عليه واله له جاز اعملها على
 صدقة تؤخذ من اغنياءهم فتزك في نفقاتهم قبل ان ينفقها على غيره فاد انت عدا ودار القبط
 ببلد والمال في ذلك البلد فعليه ان ينفق في ذلك البلد ولا يجوز له نقلها الا على ما افناه
 ان كان هو في موضع وماله في موضع اخر وكان ماله زرع او ثمارا اخرج صدقة
 في موضع ماله وان كان غير ذلك من الاموال التي تعتبر فيها الحول فامحجرك ركنه والبيع
 الذي يحول عليه الحول واما زكوة الفطرة فانه ان كان هو وماله في بلد واحد اخرج
 زكوة الفطرة فيه وان كان هو في بلد وماله في بلد اخر اخرج الفطرة في البلد الذي فيه
 المال لا يعلق باليد بل بالمال ومنه قوله كخرج في البلد الذي فيه المال لا يعلق
 ان نقلها الى موضع قريب او موضع بعيد فانه لا يجوز نقلها الى بلد مع وجود المسحوق
 بشرط الصمان مع عدم المسحوق يجوز بالاختلاف وغيره مني فمال المسحوق في البلد

حصل له ما به سقط الفرض عنه واد الزاد ان يفر الزكوة بنفسه فحقها في الاصناف السبعة
 ارجح انوا موجود في الزكوة او موجود في بعضها فموجود في بعضها ولا فضل ان جعل الزكوة
 منهم سوا من الزكوة فالزكوة في جنس او جنسين كان جنسا او فرقا في الجنس
 على جماعة كان افضل وان اعطاها الواحد فقد رتب ذمته هو واها العامل وليس له شيء فانها
 هو واد فقها الى الساعي فقد سقط عنه الفرض ولا حصلت في هذا الساعي وكان ما ذوقه ان
 الفرقه فانه ماخذ سهمته منها لم يصرف الباقي على حسب ما اراد ان لا يكون له في
 البصره في بعضها الى الامام واد اعيد مصنف من الاصناف فلا يحلوا ما ان يعيدوا في سائر
 الدلا واد في بلد المار جده فان عذر في سائر البلدان انك الوفاء فلو بهم والمكاش
 فان سهمهم يذهب الى باقي الاصناف فيقسم بينهم لانهم اقرب وان عذر مواي بلد المار
 كانوا موجودين في بلد اخر فممن بق من الاصناف في بلد المار لا تجمل الى غيره الا لغير
 الصانع سبب استحقاق الزكوة على ضرب من سبب مستنفر وسبب مراعي فاستنفر
 الفقر والمسكنة وعذر ذلك ان الفقر والمساكين باحد والصدقة اخذت من سائر
 براعي ما هو فيه من سوا فقره في حاد جهم اوله فقره في حاد جهم اوله فقره في حاد جهم
 في البراغى من الغار من الركا ليس فانه تراعي حالهم فانصر فوها في فساد الذي في الكفاة
 والا استرجعت عنهم الفقير اذ اطلق في حل هذه المسكين وكذلك المعكبر اذا اطلق
 دخل فيه الفقير لا يفتقر الى الفقير فاما اذا اجمع بينهما كاية الصدقة وعبرها
 فعبه خلاف من العلماء فقال هو هو الفقير هو الذي لا شيء معه والمسكين
 هو الذي لا شيء له من العيش لا تكفيه وهو من قال بالعكس من ذلك والاول اولى لقوله تعالى
 اما المسكنة فكاتب لمساكين وهي فينا في جملة من فقر الصدقة على من يقد على المناس
 الذي هو باوديه واد عياله واد اثاره الى الامام او الساعي وكذلك لاما ليد
 لا تكسب ويساله ان يعطيه شيئا من الزكوة فان عرف الامام صدقة اعطاه وان عرف
 كثرته لم يعطه وان جعل حاله نظرا في كان جمل في اطرافه اعطاه وقبل انه يملك لانه
 يتقوى من الخلف الظاهر ومن لا يملك وهو لا قوي هو واما ادا كان ضعيفا فانه يعطيه
 من الصدقة ولا خلفه لان الظاهر موافق لما يدعيه فان ادعى هذا السائل انه يحتاج الى الصد
 لاجل عياله فهل يملك قوله قبل قول لا احد ما يملك قوله بالامانة والسائل لا يملك قوله

الانسية لانه ينفرد وهذا هو الحق لا ينفرد له اصل له مال اما ادا عرف له اصل
 مال ادا على ذلك وانه يحتاج فلا يملك قوله الانسية لان الأصل ان المال هو عند الحاكم
 في الصدقة واد ادعى من صدقه اعطاه او كاتبه وانه يستحق الصدقة فانه لا يملك له الانسية
 لان الأصل ان الرزق هو ويصرف مع الفقر والمسكنة الامان والعدل فان لم يكن مع ما واد
 كل فاسق فانه لا يستحق الزكوة هو والمخالف ادا اخرج زكوة له لم يستحقها عليه
 اعادة الزكوة لانه اعطاها الغير مستحقها وخو لا طفال للمؤمنين ولا يكون له على اطفال
 المسكين وخو لا يعطى الزكوة من كان فقيرا يستحق من خيره على وجه الصدقة وان لم
 يعلم انه من الزكوة البعوضه ومن اعطى زكوة لغيرها وكان يحتاجا حار لانه لا يملك
 ما يعطى غيره فان عثر له على اقوام لم يكن له ان يخر من ماله شيئا هو العامل هو الذي لا يملك
 ما اذا احاطا استحق سواها سواها لا يستحق شيئا حاد الامام بنفسه او غيره من المال
 بنفسه لانه لم يعمل واد الزاد الامام ان يولي غيره على الصدقات ارجح ان يستحب
 سرائر البلوغ والعقل والحرية والامانة والنفقة فان اخل في منها الخسران
 ما خسر منها سببا لا خلاف عدما لان الصدقة محرمة عليه عدا الفقهاء لان رعايتهم من المال
 على نية امر المسلمين ولا يجوز ان يخذل سببا اخر وكذلك خليفة الامام على اقليم او بلد اذا
 عمل على الصدقات وجباها فلا يستحق عوضا على ذلك ان تطلع في حار لانه فانه
 مقام الامام واد اولى الامام راحة العمل فانه يستحق العوض من لا يحلوا حاله من ماله
 اما ان يكون من روى الفقهاء او من روى الفقهاء لا يملكه ولا من روى الفقهاء كان من اهل ذلك
 الفقير فانه لا يجوز ان يتولى العمل لانه لا يجوز له ان يخذل الصدقة وقال قوم يجوز ذلك لانه
 ما جاز على وجه العوض والاحرة فهو تسام الاجازات والاولى لان الفصل من العمل
 المطلوب من رعية سالا التي عليه السلام ان يعطى بها العمل فانه لهما الصدقة اما ان يخذل
 الناس وانما الاعمال المحمودة والحمد هذا اذا كانوا منهم كثير من الاحكام فاما ان يكونوا
 فانه يجوز لهم ان يولوا الصدقات وخو لهم ايضا اخذ الزكوات عند الحاجة من ماله
 فوالى روى الفقهاء فانه يجوز ان يكونوا العمال وخو لهم من اخذ وامه لانه لا عماله فاما
 سبب الناس عذر روى الفقهاء فانه يجوز ان يكونوا عمالا واحدا من الصدقة
 لعموم الاخبار والافق فاد الله هذا فالامام في العمل بالخيار بين الاستاجرة منه مطلق

وان يساعده معه عند جعالة اداؤها العمل دفع الخلفه العوض الذي ينزط له اذا عمل العامل
 العمل واستقر له العوض ينظر في السهم من الصدقة فان كان بقدر الاخره دفع اليه وان كان
 اشترى دفع اليه قدر اجره وصرف الباقي الى اهل السهم وان كان اقل مما له اخذه من
 سهم الصدقات لعموم الامة وهل ايه من سهم المصالح هو ملاك بعض الباعى الصدقات والى
 في ربه وانما شلت من حق المساكين لا يتاخر عنهم وقبضه عنهم وهو المولف فلو هم حياهم
 الكفار الذين يتسماون من مال الصدقات الى الاسلام وبنوا له نور المشكاة بهم حتى تال
 اهل الشرك ولا يعرف احبا بنا مولف اهل الاسلام وهو المولف سهم من الصدقات كانا بنا
 في عهد النبي عليه السلام وكل من قام مقامه عليه السلام حاربا لئلا يهمل ذلك ويعطى سهمهم
 الذي سماه الله تعالى لهم ولا يجوز لغير الامام الهايم مقامه النبي عليه السلام ذلك في سهم
 مع سهم العام لساقط اليوم والاساق في المولف فلو هم ضرار مسلمون ومشركون والشرك
 ضرار اجمعهم اقوم لهم شرف وطاعة في الناس وبنيت في الاسلام يعطون اسماء القلوب
 برغبته في الاسلام من صل صفوان بامية وعينه والثاني قوم من المسلمين كثر لهم قوة وشركة
 وطاعة ادا اعطاهم الامام كقواشهم من المسلمين فاذا لم يعطوا انا لولا عليه وفالو
 وهو لا كال النبي عليه السلام يعطى سهم استكفا فالشركهم وبعد النبي لهم مقامه اعطاهم
 ذلك في قولنا ومن ارثه طيبهم من سهم المصالح او من سهم الصدقات فيه قولنا وانما
 الاسلام من صلوا ربه اضراب احبها قوم لهم شرف وسداد لهم نظر الاد اعطوا ولا نظر
 اليهم نظرا وهم في عيوب الاسلام فهو لا اعطاهم النبي عليه السلام من الزفر قاراس
 يد وعبدى برجانم وعشما والصرب الباقي قوم لهم شرف وطاعة اسماوا وفي باهم
 ضعف اعطاهم النبي عليه السلام تقوى نياهم من الشفان من حجب اعطاه النبي عليه السلام
 مائة من الاذ اعطى صفوان مائة واعطى الاقرع برحاش مائة واعطى عيينة من الحسن مائة
 واعطى العباس من ردا اساق من مائة واستغثت قتممة المانة ولمقام مقام النبي عليه السلام
 ان يعطى مائة مائة فلو ان من يعطيه فيه قولنا في الصرب البالت هم قوم من الاعراب
 سبط من بلاد الشام واما انهم قوم من المسلمين وان اعطاهم فانلوا اهل المسلمين وان اعطوا
 لم يقاتلوا واحدا من الامام الوثونة في تجهيز الجيوش اليهم فهو لا يعطون فينا القوم
 ليعالوا المسلمين في دفعهم والصرب الرابع قوم من الاعراب في طرف بلاد الاسلام

المرحوم

انهم قوم من اهل الصدقات ارا عطاها لاهلها من الصدقات وجماعها الى الامام
 في يحوها واذا خاج الامام في انقاد من يحيا الى موونه كسركون يعطيه في يدي
 ومن يعطيه يعني هذين القومين فيما ربه احوال احدهما من سهم المصالح المسمى سهم
 المولف من الصدقات المالك يعطون من سهم حبل الامة في معنى الجهاد الرابع يعطون
 من سهم المولف ومن سهم حبل الله وهذا الفصل في ذكره احبا عليه لا يسمع
 ان هو لا لاهل الامام انما الف هولا العوم ويعطيه لستنا من سهم المولف وانما سهم المصالح
 لان هذا من فرائض الامام وصلة حجة وليس معلوم علينا في ذلك حكمة اليوم وانما هو عطا
 على ما شاءه وفرصا كحوز ذلك والتك فيه الا انقطع على احدا من ربه والماسا في باب
 فانه دخل فيه الركا شور لا خلاف وعبدنا انه يعطيه العبد ادا كانوا في سد مسكن
 ويعطون من اهل الصدقات ويكرو ولا هم لا باب الصدقات ولم يحوز ذلك حيز اعطاه
 ه وروى اصحابنا ان من وحت عليه غورقه في كفارة ولا يعطى على ذلك حيز اعطاه
 والا حوط عدي لم يعطى من الرقة لكوبه فقرا يستري هو ونحوه من ربه هو ولت
 ان كانت فانما يعطى من الصدقات ادا لم يكن معه ما يعطى ما عليه من مال الكاهن
 كان معه ما يودي به مال الكاهن فانه لا يعطى سنا هذا ادا حل عليه خير وليس معه ما يسطه
 او ما يلقبه لخمه وان لم يكن معه منى عشره لم يحل عليه عر طيه كورا انما ان يعطى لعموم الامة
 ومن اعطى المكاتب وصرفه ما عليه من مال الكاهن طه من دفع موصعه وان صر به في غير
 ذلك استرجع منه عبد الفقها ويقوى عدي ايه لا تسترجع فيه لادليل عليه وسوا
 في الا عجز نفسه او يطوع انسان عنه وابله ما لكه من مال الكاهن هو واما العامرين
 فيصنفان صنف استدانوا في مصلحتهم ومعدود في حرمه معصية وعمر واعماله هو
 يعطون من سهم العامرين لا خلاف وهذا الخبر يوافقنا في ذي رار وقد قيل
 لا يرى من قوله وكاذا ان يعطى سهمه فنه فحمل رجل دنة لاهل القبل فهو ايضا يعطون
 اغنيا كانوا او فقرا القوله عليه السلام لا يحل الصدقة لعبي الا خمسة عيان في سبل الله
 او عامل عليها او غارم والحق ان اصنافهم كملوا في صمان مال لربنا مال لرجل ولذكر
 من ائله وكاذا ان يعطى سهمه فنه فحمل رجل دنة واطفا الفسنة هو والعامرون
 انهم سهم معلى طيه اضراب صرب انفقوا المال في الطاعة كالحج والصدقة ونحو ذلك

وعرف ان يهود في السحاب من الهلك واليهوس فهدار في دفع اليهم مع الفقر لا هم محارب
ولا تدفع اليهم مع العبي والصرب المالك من الهلكه في المعاصي كالربا وسر الخمر
واللواط وان كان عينا لم يدفع اليه مني وان كان فقيرا فمطر وان كان فقيرا على المعصية لم يدفع
لا يضاعف على المعصية وان كان ثاب فانه يجوز ان يعطى من سهم الفقراء ولا يعطى من سهم
الغنا من سهم وكل من طار اليه يعطى من الصدقات من مكاتب وغار وغيرهما فانما يعطى اذا
كان مسكنا مومنا عادلا فاما اذا كان كافرا فانه لا يعطى وكذلك يجرى في الجاهل والمجانس
وان اعطى الغار وانما يعطى هدره عليه من الدين لا يرد عليه لقوله عليه السلام او رجل
جمل حاله فجلسه السبله حتى يود بها في شئله هو واد اعطى فقصى به دية نقدت
موقعه وان لم يقصه فان لم يقصه او تطوع غيره فبالضمان فانه يستخرج منه كمالا
والذي يقوى في نفسي انه لا يسرح لانه لا دليل عليه واما اذا اقصاه من ماله او في
عده غيره فلا يجوز ان يأخذ من مال الصدقة عوضه واما سبل الله فانه يدخل فيه الغرة
في سبل الله المطبوعه الذين ليسوا بطير ولا بالرباطير واصحاب الديور لهم سهم من
الغنا والفقير في دور الصدقات ولو دخل على الكل العموم لانه كان قويا هو ويدخل في سبل
الله معونة الحاج وقصا الديور على الخ والميت وجميع سبل الخير والمصالح وسواكم
الذين يرضى عنه اذ لم يخلف شيئا من حق عليه نفقته في جنونه او لم يكن هو وحده
فيه معونة الله والجار والمجرح وعمارة المسجد والمستأهل وصالح القناطر وغير ذلك
من المصالح هو والغرة تأخذ من الصدقة مع الغنى والفقر ويدفع اليهم قدر كفايتهم
لا يذهبهم ويحبهم على قدر كفايتهم من كونهم رجالة وقرىبانا وملة صالحة ومن
للسبل كذلك وعلى قدر السبل كان طول الاوقصيراه ومن اعطى العازي في ذلك
خرج وغزا وقت الصدقة وفغها وارثا له فلم يخرج او رجع من الطر واستخرج
منه واما ان السبل وعلى صير من لجهما الثمنين للسفر من طلبة الحجاز فذلك هو
الباقي الحجاز بعد طلبة كلاهما يسحق الصدقة عند ان ينفقه والشافعي ولا يسحق
عندما كان وهو الاصح لا يهر علمه السلام فيسروه وقالوا هو الذي يقطع به وان كان في
طلبه ذاتا فذلك على ايه الحجاز وقد روى ان الصنف دخل فيه والمشي للسفر
من طلبة ان كان فقيرا حان ان يعطى من سهم الفقراء ومن سهم الرب السبل وهو السفر على

عند ذاهل الصدقات واسماهم وانسابهم وخلاهم وقد جعلهم حتى اذ الدين
سهم لست اسمته وسنته وجلبته حتى لا يعود فاحذر دفعه اخرى ونحو من راجعهم
حتى يسهم الصدقة سهم على ذلك ثم يدعى في دفع اول من جالسها اذا كانت ساحل
سفر في حيا عفت حصولها ولا تؤخر فربما استنصر بها غيرها وانما لعل الصدقة فليوه
عرا منها فاد اعرف ذلك وصقلت الصدقات فان كانت الاضاف كلها موجودة من
مال افضل ان تفرقها على ثمانية اضاف كما قال الله وان تروى على هم طر وان فصلت بها
على صنف كان ايضا حان ان تفرق من سهم صنف فافسدها على شيعه وان فصلت سهمها
على سبعة ولوانه قسم ذلك في صنف من ارباب الصدقة على حسب ما تراه من المصلحة
كان حان ان فصل بعضهم على بعض ايضا جاز وان كان الا فصل ما فليسا به من يدعي ان
اولا يخرج منه سهم العامل لانه يأخذ عوض عمله فان كان من الصدقة وقواجره
دفع اليه وان كان اكثر صرف الفضل الوافي للاضاف وان كان اقل منه الاضاف من
المصالح وان اخرج الى كمال او زان في قدر الصدقة فعلى من يجب دفعه وحوائج
على ان باب الاموال لا يعلمها ايضا الزكوة كاجرة الكيال والنوزان في البيع على الباطل
والاخر اربعة على ارباب الصدقات لان الله تعالى اوجب عليهم وزنا معطويا من ثوبه
فلو قلنا ان الاجرة يجب عليهم لزمنا على قدر الواجب والا لاسنة هو ان يولي الامانة
بغيرها اعطى العامل اجرة وصرف الباقي في باقي الاضاف على قدر حاجاتهم وقيل انهم
فان كانوا فقرا فعلى قدر كفايتهم وان كانوا غارا من على قدر ثوبهم وان كانوا
غرا فعلى قدر حاجتهم بقدرهم واد افرق في صنف ودر حاجتهم وكفايتهم
وفضل فرق في الباقي فان فضل عن الجميع بقدر حاجتهم وكفايتهم صرفه الى مسكني
اقرن الابد اليه لا يراى كذلك حتى يستوفى الصدقة فربما يصرف من ثوبها
فربما على حسب ما يراه ويترسمها الباقي من مسكني المصالح او من يملك مال الصدقة
هو والغنى الذي يترجمه اخذ الصدقة ان يكون فادرا على كفايته وكفايته من طر
كفايته على البر او اربابا مكفيا بضعه وكانت ضعفته تزد عليه كفايته
كفايته من طر به نفقته خرمت عليه وان كانت لا تزد عليه جزه ذلك فقد
حكم الفقهاء وان كان فراها الضايح احتاج ان يكون معه بضاعة تزد على قدر

مكر وحبوا لما الصدقة فانه يحوز ان يعطيتما وان لم تكن واجبة عليه والعصيان لا يمنع
 من الصدقة فاما اذا اراد ان يعطيتما من غير سهم الفقراء فلا يتصور ان يكون عاملة لا المرأة لا يكون
 عاملة ولا مؤلفة ولا عازية ويتصور عذارة فيكون ان يعطيتما من سهم الزنا لا لا يلزمه
 ان يعطيتما الذين وكذلك ان كانت عازية جاز ان يعطيتما ما تقضي دينها وان كانت من السبل
 فقد ذكرنا حكمها وادراكها كانت المرأة غنية وزوجها فقير جاز ان يعطيه الله تعالى
 سهم الفقراء الصدقة للفقر وصحة محرمة على النبي واله وهم ولد هاشم ولا يحرم على من يملكه
 من المطلبين وغيرهم ولا يوجد هاشمي الا من ولد ابني طالب العلويين والعقبليين والجعفرين ومن
 ولد العباسين عبد المطلب ومن اولاد الجارث بن عبد المطلب وتوحد من اولاد ابني هاشم
 فاما صدقة المطوع فاما لا تحرم عليهم ولا تحرم الصدقة الواجبة من غيرهم على غيرهم وانما لا يحرم
 ان ينفقوا عليهم فاما الصدقة على من واله ولا تحرم على جاز هذا في حال عجزهم عن الاحسان واما
 اذا منعوا من الحسن فانه يخل لهم بركوة الاموال الواجبة واذا اجمعوا لغير واحد سائر
 بكل واحد منهما الصدقة مثل ان يكون فقيرا غارما او فقيرا غاربا او غاربا غارما او غاربا غاربا
 تسبيلين يجوز ان يعطى سبيل واحد ولا مانع منع منه اذا كان الرجل من اهل البيت
 ٢ ان يعطى من اولاد فقير من اهل الصدقات بغير طراد استقطا واحدا منهما ما كان له ذلك وان
 كان من اهل الصدقات فارد ان يصير من اهل البيت كان له ذلك ايضا واد اجمع اهل البيت
 فان كانت الصدقة مما يقسم ويخترى كالدرهم والدينار والفضة او من كل واحد
 منهم قدر ما يراه الامام او رب المال او الساعي ولا يعطى بغيره او لم يماح في نصيبه وهو
 او ما يحب في نصيبه انما يسر نصف دينار وبعد ذلك خمسة دنانير ومن الدرهم واحد
 في ما يبيحه درهم وبعد ذلك درهم درهم واحد في كل ربعين يحوز الزيادة على
 ذلك وركوة الدينار يسر الدرهم يحوز اهل الفقر والسكينة الذين يبتدون سلور
 وصدقة الهاشي تحبس بها اهل العفاف والتجملين الذين يبتدون سلور ويحوزون
 من جماعة في صدقة الهامى وان اعطى ما يحب في كل نصيب كان ايضا جاز ان يعطى ما
 من الهامى فان شئنا واذ يخو او قسموا اللحم والسمك واد اعطى جماعة
 اهل البيت عليهم فبسمه ما يحب عليه كان ذلك حائرا اما ما والساعي ولا يجوز ان يعطى كل
 ونفق وصحة على اهل السهمان لانه لا جليل عليه وان ظنا له ذلك من حيث كان جازا عليهم

على

ونافذ لهم كان قويا اذ ادفع الامام الصدقة الواجبة الى من طهره الفقر لانه كان
 غنيا في ذلك الحال لا ضمان عليه لانه امن وما عدى ولا بطون له الى الداخلين ولا لغيره
 ما فيه استرجعت سوا كان الامام شرط حال الدفع انها صدقة واحدة او لم يشرط
 وان كانت واحدة رجح عليه بغيرها فان كان مؤسرا جاز ان يعطى الى مسكين واحد وان لم
 يكن مؤسرا او كان فقيرا فقد نكح المال من المتاكفين ولا ضمان على الامام ولا مسرع ولا
 نولي الرجل الخرج صدقة بنفسه بدفعها الى من طهره الفقر نواز له عني ولا ضمان عليه انما
 لانه لا جليل عليه فان كان شرط حال الدفع ايضا صدقة واحدة استرجعت سوا كانت
 ما فيها واحدة فان لم يقدر على استرجاعها فقد نكح ما من المساكين وجعلها من ماله
 لانه كان يحكمه استيفاء العرض عن نفسه بدفعها الى الامام ولا يولى هو واما ان دفعها
 مطلقا ولم يشرط انما صدقة واحدة طيسر له الاسترجاع لانه دفعه بحمل الوجوب والظن
 ماله ويحرم شرط له الرجوع ثم واد ادفعها الى من طهره الاسلام هو وان كان حيا او من
 طهره الحرية هو وان كان عبدا او الى من طهره العبد الله هو ان كان فاسقا او بالسرقة
 الزنى كان المحكوم به مملوقا ولا يمس له ولا يمس له ولا يمس له ولا يمس له ولا يمس له
 وقت لا يكون تمامه على رب المال ان يتولى دفعها بنفسه ولا يدفعها الى سلطان الكور
 فان اخرج رب المال الزكوة من جالس الساعي وادفع رب المال اليه اخرجها لصدقة الساعي
 ليس عليه تسليم واحدة ولا مستحقة من اهل السهمان لا يسحقون شيئا من الصدقة الا بعد
 القسمة لانه لا يتعثر مستحقهم سوا كانوا كثيرين في بلد كثير او قليلين في بلد صغير
 ومتى مات واحد منهم لم يثقل حقه على ورثته لا يهرقون ولا يترتب اليه الامام الى خص
 ما فوجوه ووقوه ونحوه الى بلدا يشرط الصمان ويطلع لى الى الصدقة لى بهم كما بعد
 منهم اهل الصدقة ويقرها وغنىها المارون انتران رسول الله صلى الله عليه واله يتراموا
 ولا فاد اقسمت ثمرت من غير ما في المراع والمشرى ويبيع لى بها في اقرى موضع واقليم
 واعجراه من الشجر الى البصر الوشم بالحيوان وتطهر السهمان لا ان يهرقون في افسادها
 والعنزة اصولا ذابها ويكون منهم الا ان يقر الكثر من سهم العمر لانها اضعف وتك
 في السهم اذ اكل من الصدقة صدقة او زكوة وان كان للبرية جربة او شفاة وتكثف الهامى
 ٢ ذكر سهم الاحسان وقد ذكرنا

وكانت الركوة ما يحب فيه المحسن وما لا يحب ونحو ذلك كالأصناف خمسة المحسنات
 لحد الامام شيعي ان يقسمه ستة اقسام ستم لله وسهم لرسوله وسهم لذى القربى هذه
 الثلثة الاقسام للامام القائم مقام النبي عليه السلام نصيبه فيما شاع من نفقته ونفقة عاله
 وما يلزمه من تحمل الاثقال وموخر غيره وسهم لنبينا محمد وسهم لاسابكهم وسهم لسا
 سبهم وللسائر غيرهم من سائر الاصناف من على حال وعلى الامام ان يقسم هذه السهام بينهم
 على قدر كفايتهم ومقتضى السب في الاقسام ولا يخفى في تقاسمهم بذلك وقد روي
 بعض جمعهم على ما ذكرناه من قدر كفايتهم ونسوي عن الرواية التي في فضل من
 كان له حصة وان تقصر كان عليه ان يبيع من حصة خاصة واليتاى لنا السلف فهم مع
 القصد والعدل في الاظهار بيننا ولهم هو مسحقوا المحسن من الذين منادى كرههم من غيرهم
 الركوة الواحدة ذكر اركان اوائتي ومن كانت امه هاشمية وابوه عاميا لا يسمى سائ
 ومن كان ابوه هاشميا وامه عامية كان له خمس وكذلك من ولد من هاشميين ومن جعل له المحسن
 خروجه الصدقة ومن جعل له الصدقة خروجه المحسن ولا يستحق من المطلب وسو عبد
 قسائم المحسن ولا يحرم عليهم الصدقة في بيعه ان يهرق المحسن في الاولاد والاولاد ولا
 خص تلك الاقرب فالاقرب لان الاسم طين والمبيع وليس ذلك على وجه السرقة ولا
 بفصل ذكر على ابي من حيث كان ذكر الان للهوية اما هي على قدر حاجتهم الى ذلك وطا
 مختلف حسب احوالهم وتعطى الصغير منهم والكبير لتناول الاسم لهم وانظروا ههنا
 انه يفرق في جميع مرتباته الاسم ويذكر المحسن كان او في غيره من الاولاد قريبا او بعيدا
 الا ان ذلك يشق والاولى ان يقول المحسن من محقق البلد الذي فيه المحسن ولا يحمل الى غيره ولا يحرم
 مسجود ولو ان انسانا حمل ذلك الى بلد آخر وصل الى مسجده لم يكن عليه منى الا انه
 يشترط ان يمانر بذلك مثل الركوة فعلى هذا اذا اخبر من الرور قسم المحسن على من كان له
 الشمار واذا اخبر في بلاد الهند والترك لم يحمل الى بلاد الشام بل يفرق في بلاد حجاز ما كان
 ان يحمل الى مراكش ومما وخلق الامان ويكون عبد مريض فان فرق في القساوي لم يكن
 عليه ضمان لان الاظهار بيننا ولهم متى فرق في الحاضر وفصل منه في حاز حمله الى البلد
 الذي يفرق منه على هذا النذر في الاقرب فالاقرب ومنى حق الثلثة اصناف على الاخص
 بقاوم دون غيره بل يفرق في جميعهم وان لم يفرق في ذلك البلد الاقرب منه حاز ان يفرق

في ولا يسطر غيرهم ولا لها الى بلد آخر وقص
 مسجدها الا يقال في كل ارض حرة ما اقلها وكل ارض لم يوجدها قبل ولا زاب او
 اسلمها قبلها ولو عاين قتل وروى الجبال وطور الاودية والاحبار والارصور الهوا الى
 لا ارباب لها وضوا في الملوك وقطاعهم الى غيرهم لاهل وجه الغصب وميراث مير لا
 وارت له وله من العباير في الارضين النجاسة والفساد والفساد والفساد والفساد
 مما لا يطرده من فوا او صاخ فاد اقل او ما لم يجر بغير اذن الامام فهو اضرار العتمة
 للامام خاصة دون غيره فجميع ما ذكرنا مكان الذي على الله عليه والمخاصة وهي
 لمقام مقامه من الامة في كل عصر ولا يجوز التصرف في شيء من ذلك الا اذ به في مصر في
 شيء من ذلك بغير اذنه كان خاصا وما حمل فيه من الفوائد والتما كل الامام دون غيره
 ومنى تصرف في شيء من ذلك بامر الامام وما جبه او ضمائه كان عليه ان يوجي في مصالح الامام
 عليه من نصف او ثلث وانبا في له هذا اذا كان في حال ظهور الامام وانسا طوبه ما في حال
 الغيبة فقد رخصوا السبعين التصرف في حقوقهم فيما يتعلق بالامان وعبر ما لا بد
 له من المناجحة والمناجحة والمناجحة فاما ما عدا ذلك فلا يجوز التصرف فيه على حال ولا يحرم
 من الاجناس في الكفور والمعادين وغيرهما في حال الغيبة وهذا حلف اقوال الشيعية في ذلك
 وليس في قاصص معين في العتمة ما جاز في حال الامتنان بخبر ما اتفق لنام الهالك والمناجحة
 وهذا لا يجوز العمل عليه لانه ضد الاحساط وتصرف في مال الغير بغير اذن رابع وقال قوم انه
 يجب حمله ما دام الانسان حيا ماد احضرته الوفاة وفيه من الوفاء في حله من احواله
 الى صاحب الامر اذا ظهر او نوصي كما وصي اليه الى ان ينزل صاحب الامر وقال قوم في
 دفته لان الارضين يخرج كنوزا لعبد فام القائم وقال قوم يجب ان قسم المحسن منه لغير
 فله اقسام للامام يدرع بوجع من ثوبه ما منه والتمه اقسام الاخر هو وعلى ايام الله
 ومساكينهم وانبا سبيلهم لانهم المستحقون لها وهم طاهرون وعلى هذا الحبان في
 لان مسجدها طاهر وانما الثوب في لحيها ودرعها السر يطاهر في مثل الركوة وفيه لم يور
 يفرقها واركان الذي في الصدقات للسر يطاهر وان عمل عمل على واصر من الصم
 الاولين من اهل الوصاية لم يكن له نصيبه ما س فاما الفول الاول فلا يجوز العمل على حال
 الصوم

بما ذكر حقيقته الصور وسرايط وجوبه مع الصور في الله هو الا
 مبادي والآف يقال صام المالا اسحق وصام النهار اذا قام في وقت الظهور وهو اسند
 الاواب جارة وفي الشرح هو امساك مخصوص على وجه مخصوص في زمان مخصوص
 من هو على صفه مخصوصه ومن سربط العقلاء النبيه المقارنه تعذ او حكما لانه لو لم يربط
 وامساك عن جميع ذلك لم يكن صائبا وقولنا امساك مخصوص اراد بالامساك عن العقول
 التي سبذوها وارادنا على وجه مخصوص في الزمان والسير لا في لونها واجمع ذلك انما
 لم يطل صومه وقولنا في زمان مخصوص اراد بالزمن في الامساك عن جميع ذلك
 لانه لا يفتي صوما وقولنا من هو على صفات مخصوصه اراد بانه من كان مسلما لا الخائف
 لو امسك عن جميع ذلك لم يكن صائبا وانما بانه انما لا يكون حايضا لانها لا يوجبها
 الصوم وكذا لا يكون صائبا اسفرا مخصوصا عندنا لا المسافر لا ينعقد صومه
 الفري ولا يكون حيا لا الحب لا ينعقد صومه مع التمك من الفصل وقولنا من شرطه
 السهله مع ادو حكما معناه ان يفعل النبيه في الوقت الذي يجب فعلها فيه وحكمه ان يكون
 مستحيا عن جميع ذلك وان لم يفعل النبيه فالتا لم يطل صوم رمضان المعني عليه فانه
 لانه لهما ومع ذلك يوجب صومهما وكذلك من امسكه غيره عن جميع ما يجب اساده
 يكون في حكم الصائم اذا توى او لم يكن في الحقيقه متمتعا لانه لا يمكن منادى
 سربط وجوبه صام العقل والطافه والبلوغ وليس الاسلام شرط في الوجوب لان الكافر
 عندنا يجب عليه العبادات السريعه وان لم يكن مسلما الا انه لا يلزمه ان يصلي اسلم ذلك
 الفصا فربما من شرطه الاسلام وهو اما ان يرد عن الاسلام اذا رجع فانه يلزمه فصا
 الصوم وجميع ما فانه من العبادات في حال الزيادة لانه كان يحكم الاسلام لا لزمه
 له او لا بد من ذلك وجب عليه الفصا فاما ان يرد عن الاسلام فانه لا ينعقد صومه
 فلا يطل صومه بالزيادة لانه لا يسلم عليه واما كمال العقل فانه شرط وجوبه عليه
 لان من ليس كذلك لا يكون مكلفا من الجائز والبله ولا فرق بين الا يكون كمال العقل في اصل
 او في افعاله فما بعد في التكليف يزول عنه اللهم الا ان يرد عقله بفعله على وجه
 نقصي واليه يخبر العادة فانه اذا كان في تلك الزمره فصا جميع ما يهيئ في تلك الاحوال
 وذلك مثل السكوت وغيرها فانه يلزمه فصا ما فانه من العبادات كلها وان كان في جنابه

فما لم ينعها عقله على وجه لا يجوز بان يصير محمونا مطلقا فانه لا يلزمه فصا ما يهيئ
 في تلك الاحوال ولما اراد العقله فعل الله مثل الاضمار والخس وغير ذلك طه لا يلزمه
 فصا ما يهيئ في تلك الاحوال فعلى هذا اذا دخل عليه شهر رمضان وهو معني عليه او غير
 او ناهى ونفى كذلك يوما او ليلا كثيرا فان في بعضه اوله فويل يلزمه فصا ما يهيئ
 اذا كان في تلك الزمره من الاما فطره لو طرح في عليه على وجه البداهه لانه فانه يلزمه
 حينا الفصا لان ذلك الحينه ومنفعته وسواها فان في بعضه اوله فويل يلزمه فصا ما يهيئ
 منه ولما البلوغ وهو شرط وجوب العبادات السريعه وجزءه هو الاضمار في الاصل
 والخس في النساء والامساك والامتناع ان يكون في خمس عشرين منه والى لم يبلغ عشرين
 منس فاما فاجل كل فاما اسحق اخذه به على وجه التميز والعلم ونسب اخره
 بذلك اذا طافه وحيد لك تسع سنين فصا ما هو ذلك الحسب حاله في طافه
 قص في ذكره من غير رمضان وفي الصوم والافطار وعقله
 شهر رمضان رتبة الهلال او قمار النبيه برويه فان اراد ان ياتي شهر رمضان في
 وجب عليه الصوم متواراه معه غيره او لم يره واد اراد في كل سوال او طر مساله غيره
 او لم يره فان اقام بذلك الشهادة فردت له بسقط فرضه فان او طر فيه وجب عليه الفصا
 والكفارة ومقر لم يره ورأى في الطلب رتبة مساعده وجب ايضا الصوم وان كان في النما
 علة من غير او قمار او غير وشهد عدلان مسلمين في حجب فرضه وفيه ايضا الصوم وان لم يره
 هناك علف لم يقبل الا شهادة القسامه خمسين حلا ومعنى كافي في السماء وطه
 اللباص لا وسهر من خارج البلد نفسا عدلان في اولها ومع الصوم وان لم يره
 علة غير انهم لم يره ولم يقبل من خارج البلد الا شهادة القسامه خمسين حلا ولا يقبل
 شهادة النساء في الاصح الرجال ولا على الاضمار فان اخبر من النساء جماعة فوجب
 العلم برويه الهلال او جماعة لا كفار كذلك وجب الفصا لمكان العلم والشهادة في
 هذه الحكم من كل حال شهادة من النساء والصبيان ولا يجوز العمل في الصوم العبد لا على
 العبد ولا على غيره ومدروست رومات بانه اذا حقق في كل العام لما هو في حبه
 امار وصام يوم القامس او حقق في ان يجب عذقه وخمسون يوما وصام يوم السبت
 وذلك محمول على انه لصوم ذلك طه معياره في تلك الزمره فاما ما فيه انه من صام فلا يجوز

هذا لم يعلم ان العز قد قرب فان غلب في ظنه ذلك او علم وجب عليه القضاء والكفارة اذ لم يعلم
 لانه حرم عليه الاقدام عليه اذ التزم مفاد ما اذا فرغ تمكن الاعمال ومتى تكرر منه
 ما وجب الكفارة فلا يحلوا ان يتكرر ذلك في يومين او ايام من شهر رمضان واجبا وتكرر
 2 رمضان وعين من اوسكر مرة من الكفارة على الاول او غيره ولا خلاف ان التكرار في رمضان
 وجب الكفارة سواء كفر عن الاول او لم يكفره واما اذا تكرر في يومين رمضان واط
 فبما خلاف ولا خلاف من الفرقه ان ذلك يوجب تكرار الكفارة سواء كفر عن الاول
 او لم يكفره واما اذا تكرر ذلك في يوم واحد طيسر لا محاسنه فمكرر وعين الذي يفسده
 مدحسانه لا يكرر عليه الكفارة لانه لا دلالة على ذلك والاصل براه الزمة وفي اجابا
 من قال كفر عن الاول عليه كفارة وان لم يكفره فالحال تجريبه وانما قاله قياسا وذلك
 لا يجوز عندنا وفيما اتفقنا من الوجوب تكرار الكفارة عليه على كل حال ورجع الى عموم
 الاحار والادوار وطول ما فعل ما وجب عليه الكفارة في اول النهار وسافر او مرض بها
 لم يله الا فطار او حاصت المرأة فان الكفارة لا تسقط عنه حاله ومراى الهلا و
 شهاده فرددت سهاد به وجب عليه الصوم وان افطر فيه كان عليه القضاء والكفارة
 م ومن قام عليه السبب في افطره رمضان من غير ان يرضى له عليه في ذلك حاله فان
 قال وجب عليه وان لم يرضه الامام تغليظ العقوبة فان فعل ذلك مرات وعين
 د بعين كان عليه الفداء ومن حرم روجته في شهر رمضان وكانت هي ضامها
 فطاعته له كان عليها الصا الكفارة مثل ما عليه فان اكرهها على الجماع كانت عليه كفارة
 واحدة عنه والآخرى عنها وفردوى لانه يضرب اذا اكرهها خمسين سوطا اذا
 لم يخطا عنه ضرب كل واحد خمسة وعشرين سوطا وان اكرهه اجبية على الجور بها السك
 مجاسا مقرر الذي يفسده الاصل عليه كفارة واحدة لا رجوعا على الزوجة فليس يفرق
 به فاما على ما روى من ان افطره كان عليه الحج من ثلث كفارات يجب على هذا كفارة
 واد اوجب عليه الكفارة فمكرر من ثلث كفارات يجب على هذا كفارة
 يوما وكذلك كل وجب عليه الصوم شهرين متتابعين بصوم من ذلك فان عجز عن ذلك
 استعفى الله ولا يهود واد اوجب على الرجل المرأة كفارة فاعنوا له ما واطم
 الاخر او صام كان جازيا ولا يلزم الرجل ان يحمل عن المرأة ما حث عليها وانما نظيره ما ذكره

اذا كان

انما هو على
منه
الزوجة
بجور

عليه فقط وما عداها فمطلبا 2 ما لها م ومن وجبت عليه كفارة فسرع عليه انسان واجبا
 2 ذكر السنة وسائر احكامها في الصوم والصوم على من يفرق
 3 ومسوقا لم يروى على صوم من غير وعين من رمضان على من يفرق من رمضان
 4 نصفه والمعتبر من ما على صوم من اجدها لا يمكن ان يقع فيه غير ذلك الصوم والسرع
 5 على ما هو عليه والاخر يكرهه او كان يكره الا في الصوم شهر رمضان لا يمكن ان يقع
 6 فيه غير شهر رمضان اكان فيما 2 لانه اما اذا كان سافرا مسافرا محصوا حار ان
 7 يقع فيه غير رمضان فاما ان كان صامرا فلا يمكن ذلك فيه وما هو حاله 2 ناهج 2
 8 انعقادها الى سنة التعيين ويكفي فيه سنة القرية ومعنى سنة القرية ان يولى له صامرها
 9 منقرابه الى الله تعالى في سنة القسرين ان يولى به جانيه شهر رمضان فان جمع بينهما كل اصل
 10 وان افصر على سنة القرية احرازه وسنة القرية الافضل ان يكون مقاربه ويجعلها ليلة السبت من
 11 اولها الى اخرها اي وقت فعلها الحرابة ستوانا بعد ما اولم يفر ونحوه ان يولى له شهر
 12 الصامر السبت كله وار حديد فاكل ليلة كل الفصل وسنة القرية يجوز ان يكون مقاربه
 13 فاذا كان من ظنه صوم الشهر اذ حضره دخل عليه الشهر وان لم يجد ما للشهيرة
 14 او يوم او اعيان كان صومه ما ضامها فان كان اكره لانه يفرق بينهما ومن يولى
 15 شهر رمضان البدرا والقضا او قصر ذلك او لا عليه يقع عن شهر رمضان في قصره فان كان
 16 نكاحا صام به الفل الجزاء وان صام به الفرض وى محاسنا لانه لا تجزئه وان صام به
 17 الفرض ان كان في صا وسنة الفل ان كان له كفارة 2 ومنى حرت به الفرض من طلق
 18 الحر لسهوا وعدم علمه به من رمضان محدث قبل الر والكان محكما وكوقا
 19 من واليه بان الى اخره وهكذا ان جردت الصورة في انواع الهرم او الفل من الر والصار
 20 محكما ومنى فانه التيه الى بعد الزوال 2 شهر رمضان حذو لية وكان عليه الفضا
 21 اذا اصبح عليه الا فطر مع عدم علمه بمائة من الشهرة واما ان صام به الفل النطق فانه
 22 الحس به على كل حال ومن يولى الا فطر مع العلم به من الشهر جردت السنة فما بعد
 23 لم يفرق صومه على حال وكان عليه القضاء واما اذا كان سافرا مسافرا بوجبه الفرض
 24 فان صام به رمضان لم تجزئه واذا صام ليلة النطق كل جازا هو ان كان عليه صوم
 25 معين واقف ذلك شهر رمضان فاما عن البدن وهو حاضر وبع عن رمضان ولا يلزمه الفضا

ذلك

هذا لم يعلم ان العرق قد قرب فان غلب في ظنه ذلك او علم وجب عليه القضاء والكفارة اذا طلع
 لانه يحرم عليه الاقدام عليه اذ الزنى مفسد ما اذا فرغ من كل الاعمال ومنه ينكر منه
 ما وجب الكفارة فلا يحلوا ان ينكر ذلك في يومين او ايام من شهر رمضان واجبا وتكرره
 في رمضان مع غير ما ذكر منه من التكفير عن الاول او بعده ولا خلاف ان التكرير في رمضان
 وجب الكفارة سواء كفر عن الاول او لم يكفره واما اذا تكرر في يومين في رمضان واط
 فيه الخلاف ولا خلاف من الفرقه ان ذلك يوجب تكرار الكفارة سواء كفر عن الاول
 او لم يكفره واما اذا تكرر ذلك في يوم واحد طيسر لا محاسنه نعم معين والذي يهضمه
 مدعيه بالنسبة لا يكر عليه الكفارة لانه لا دلالة على ذلك والاصل ان اداء الذمة في اعيان
 من قال كفر عن الاول فعليه كفارة وان لم يكن كفره فالأصل في تجزئه وانما قاله قبايضا وذلك
 لا يجوز عندنا واما في استحسانه من الوجوب تكرار الكفارة عليه على كل حال ورجع الى عموم
 الاحكام والاول الحوطه ما فعل ما وجب عليه الكفارة في اول النهار لم يسافر او مرض بها
 لم يله الا فطارا واحاصت المرأة فان الكفارة لا تسقط عنه حاله ومراى الاله الاوجه
 فسيده فرددت سهاذ به وجب عليه الصوم وان افطر فيه كان عليه الفضا والكفارة
 م ومن قاس عليه المندبه افطر في رمضان بعد الفجر عدل عليه في ذلك جرح فان
 قال وجب فله وان قال بغير عزه الامام تعليل العقوبة فان فعل ذلك مرات وعزها
 د بعض كان عليه الفداء ومراره مع روجه في شهر رمضان وكانت في ضامه لها
 فطاوعته له كان عليها الصا الكفارة من اعلية فان اكرهها على الجماع كان عليه كفارة
 واحدة عنه والاخرى عنها وقد روى انه يضرب اذا اكرهها خمس سوطا واذا
 سوطا وعنه ضرب كل واحد خمسة وخمس سوطا وان اكرهه لثبته على الجور بها السك
 محاسنه بقر والذي يهضمه الاصل ان عليه كفارة واحدة لان جعلها على الزوجه فليس له
 نه فاما على ما روى في ان افطر كان عليه الجماع من ثلث كفارات يجب على هذا ما كان
 واذا وجبت عليه الكفارة فعجز عن التمسك التي ذكرها فقد روى انه يصوم عاشر عشر
 يوما وكذلك كل وجب عليه الصوم شهرين متتابعين يصوم من ذلك فان عجز عن ذلك
 استعفى لله ولا يعود واما اذا وجب على الرجل المرأة فبارة فاعنوا لغيرهما واطع
 الاخر وصام كان جائزا ولا يلزم الرجل ان يحمل من المرأة ما يحب عليها وانما يلزمه ما اكرهها

ان كان

فانما عليه
منه ما عليه
فانما عليه
منه ما عليه

عليه فقط وما عداها فطما في ما لها من وجبت عليه كفارة فسرعه عليه انسانا والاطرا
 قص في ذكر السنة وسائر احكامها والصوم والصوم على صوم
 ومسوق الفهر وصلى صوم من متعين وغيره من المتعين على صوم من غير متعين
 نصه والمتعين من غير متعين من احكامها لا يمكن ان يقع فيه غير ذلك الصوم والسرعة
 على ما هو عليه والاخرى تكرر او كان يمكن الاول صوم شهر رمضان لا يمكن ان يقع
 فيه غير شهر رمضان اذ كان مقاما في ذلك فاما اذا كان سافرا مسافرا محصوما جاز ان
 يقع فيه غير متعين على ما عليه فاما ان كان حاضرا فلا يمكن ذلك فيه وما هو حاله في ناسخ
 انعقاد ما في سنة التبعين ويكفي فيه سنة القرية ومعنى سنة القرية ان يولى احكامه فقط
 منقره الى الله تعالى في سنة التبعين ان يولى سنة القرية منقره منقره فان جمع بينهما كان
 وان افطر على سنة القرية لحراره وسنة القرية الا فطر ان يكون مقاربة ويجعلها ليلة الشهر من
 اولها الى اخرها اي وقت فعلها احرامه ستوانا بعد ما اوله من فطره ان يولى ليلة شهر
 الصام الشهر كله وان جدد ما كثر ليلة كل فصل وسنة القرية يجوز ان يكون مقاربة
 فاذا كان من فطره صوم الشهر اذ حضر من دخل عليه الشهر وان لم يتركه هالت شهره
 او نوم او اعم كان صومه ما ضامه محاسنا فان كان اكرهها لغيره فبها ومن يولى
 شهر رمضان البدر او الفضا او غير ذلك او فطره بغير شهر رمضان في غير ما كان
 فان كان صامه ليلة النفل الجزاء وان صامه ليلة النفل في غير ما كان فبها
 الفرض ان كان في صا وسنة النفل ان كان في فطره فبها ومن اراد حرمه الفرض من طوع
 المحر لسهوا وعدم علمه بانه من رمضان محدث قبل الزوال كان محكما ويكون فطما
 من الزوال اليها الى اخره وهكذا ان جدد سنة الصوم في انواع الفرض والنفل والركن والقيام
 محكما ومنى فانه النبي الى بعد الزوال في شهر رمضان حكمة لانه وكان عليه الفضا
 اذا اصبح عليه الا فطر مع عدم علمه بانه من الشهر فاما ان صامه ليلة النفل في غير ما كان
 الحسبه على كل حال ومن يولى الا فطر مع العلم بانه من الشهر فبها
 لم يصدق صومه على حال وكان عليه الفضا واما اذا كان سافرا مسافرا بوج الفرض
 فان صامه ليلة رمضان لم تجزه واذا صام ليلة النفل في غير ما كان عليه يومه
 معين واقوى ذلك شهر رمضان من البدر وهو حاضر وبع عن رمضان ولا يلزمه الفضا

ذلك

وكذلك الملوكة لا يبطون الا باذن سيده ولا تعتبر اذنه في الواجبات من رمضان ^{نفسه} الصوم
 كذلك نطوعا الا باذن نضيفه ولا اذن عليه في الواجبات من رمضان الصوم ^{نفسه} الا بغير
 اقسام المسافر اذ قد امله وقد اطرأ مسك بنية النهار تاديبا وان لم يسئل او جامع
 فيما علم من حكمه نتي وكذلك الحائض اذا ظهرت والمرضى اذا ابرا والكافر اذا اسلم
 والقسي اذا بلغ ^{فصل} في حكم المريض والمسافر والمعنى عليه والمحزون
 غيرهم والاحتياط الاعداد مع كل من خاف معه من الهلاك او الزيادة فيه وحصله
 الاططار فان كل الصوم مع ذلك وحت عليه الاعادة وكذلك المسافر الذي
 عليه الاططار في صامه وحت عليه الاعادة اذا كان عالما او حوب ذلك عليه فان
 لم يعلم لم يكر عليه الاعادة وهو كل سفر في معه ^{فصل} في حكمه في الصلوة وهو ان
 في كتاب الصلوة وكل شرط رخصه في السفر الذي يجب فيه ^{فصل} في الصلوة وهو ان
 فيما نوح الاططار من كونه طاعة او مباحا ولا يكون معصية فادبر الى طهارة
 وما كل في صدره ^{فصل} في حكمه عن الاكل والشرب وما جرى مجراهما بنية النهار وطلبه القضا
 وكذلك حكمه اذا ورد الى بلد يريد الإقامة فيه اكثر من عشرة ايام فان خالف واكمل او سرب
 لم يلزمه الكفارة هذا اذا كان افطر في اول النهار فاذا امسك في اول النهار لم يدخل البلد
 عليه الامتناع وخبرنا الله ان كان قبل الروال ولا قضاء عليه وان كان بعد الروال امسك عليه
 القضا والا ففصل لمن تعلم وصوله الى البلدان في يوم ذلك اليوم وحكم المريض الذي
 حكم المسافر اذ قد امله فانه لم يسئل بنية النهار وطلبه القضا ومن سافر عن بلده في شهر رمضان
 وكان حرجه من الزوال فان كان بنية السفر افطر وعليه القضا وان كان بعد الزوال لم
 يفطر ومن لم يثبت النية للسفر وانما حددت له اتم ذلك اليوم ولا قضاء عليه فان جامع
 او افطر فيه عليه كفارة القضاء وكذا من وجب عليه من رمضان الواجب ^{فصل} في
 السفر الا ان الله المعين ^{فصل} في حكمه في الصوم كمال السفر وحب ان يصوم ليلة ايام لم يبلغه
 وان كان مسافرا وحب الاتمام في الصلوة والصوم على عشرة من كل المسافر اذ قد امله
 في شهر رمضان عن غيره من كان سفره معصية لله ومن كان سفره للصلاة هو و
 بطرا ومن كان سفره اكثر من حضره وجده الا في شهر في بلده عشرة ايام والمكاري
 والملاح والبدوي والذي يولد في امانته والذي يولد في خارجه من صوم الى صوم والبول

ولا يجوز التعصير ولا الاططار الا ان خرج ونوى عنه خذرا بلده او تحي عليه اذ انصرف
 من مكة وانما السفر في شهر رمضان الاصدار في صلب وعسر ورضه فان عه للمحاجة
 الى الخروج من حج او عمرة او زيارة او خوف ^{فصل} في حكمه في الاططار وهو ان
 وقت شتا ومتى كان السفر راحة فراح ولا يرد الخرج من يومه لم يكن الاططار وهو محرم
 في ^{فصل} في الصلوة وهو بكرة صوم الطلوع في السفر وروي جولد في واما السفر
 الكبير والراه الصغرى اذا عجز عن الصيام لافطر او تصد فاعمل كل يوم من طعامه ما لم يدر
 فمديته وكذلك الحكم من لحقه الفطر ولا يهدد راحة على الصوم ولا يخرج راحة وليس
 على واحد منهم القضا والحامل المبرح والبر مع العلة ان اذ الصوم وجب على كل واحد
 الوفاء او طرأ تصدق فاعز كل يوم ونقصان لك فماعد وكذلك من عطل من حج راحة
 وكل من ايج له الاططار كمنع ان يروي من الشرب ولا ينزل من الطعام ولا حويل من رب
 الجماع هو والمعنى عليه اذا كان مقيما في اول الشهر ونوى الصوم من اعمى عليه واسمته
 ايام لم يكرمه فضا في فانه لا يكره الصيام وان لم يكره مقيما في اول الشهر بل كمن نوى
 عليه وح عليه القضا على فواضل احسبوا عدي له لا قضا عليه اذ لا يرد به الشهر
 كافية في هذا الباب واما حب ذلك على مدد من راعى بعض السبل ومقرنه الله الى القرية
 ولست اترعى ذلك هو ومجر انما امتنوا له ثم اطاق لا يلزمه ما فانه ان افطر فيه لا يلزمه ذلك
 هو ومن بقي اياما في حوال الشهر او بعد اياما ومن سبقت منه نية القرية فلا قضا عليه
 وكذلك ان اصبح صائما ثم خرج في بقيقته او اعمى عليه فالحكم سوا في صومه صحيح
^{فصل} في حكمه في قضا ما فات من الصوم من طه من شهر رمضان من
 لا حوال حاله من طه اقسام اياما ان يبر من مونة او يموت فيه او يسهر به المريض الى حال اخر
 فان راح عليه القضا فان لم يقصر وما ف مما عذر كل على عليه القضا عنه والاول هو
 اكثرا ولا بد الذكور فان كانوا جماعة في من واحد كان عليهم القضا انما الحضر هو
 به بعضهم فسقط عن الباقي وان كانوا انا فالمرضى القضا وكان الواجب القضا من
 عن كل يوم مدين من طعامه واقله مدين وان لم يمت وفي عزيمه القضا من عزوان والحقة من
 اخر صام الثاني وقضا الاول ولا كفارة عليه وان اخره نوايا صام الحاضر وقضى الاول
 وتصدق عن كل يوم مدين من طعامه واقله مدين وان لم يمت والحقة من صام اخر صام زهاد

٥٩٦٥
 ٥٩٦

عليه وحكمه وان اذ على مضامين حكمهما فتواهم وان اذ من جهة
 به استحسانهم وكل يوم كان ولحا عليه ما خذل الاسباب الموحدة
 مكانه فلم يصمه فانه يتصدق عنه او يصوم عنه وله والفقار
 بعد الذي ذكرناه من وجوب المراه في هذا الباب حكم الرطس وان كان
 ما هو فيها وانما حصها وجب عليها الفضا فان لم يقصر ومات وجب على ولها الفضا
 عنها اذ افرطت فيه لو بصدق عنها على ما قدمناه هو من اسبيل في شهر رمضان وهو صحت
 منه انما لم يفسد عليه فصا ما فاته وصدوم ما اذ ركه فلان استمر في حاله انما لم يفسد
 ما دساه ومنى اسلم في طلوع الحرام ذلك اليوم وجوبا وان اسلم بعد ذلك ولم يفسد
 يقطره الى عبدالوا الحيد انسية وكان صوما صحيحا وان كان بعد انواله لم يفسد ما دسها
 ولا فصا عليه وحكمه من بلغ في حال الصوم حكمه من اسلم على السوا في انه يصوم ما بلغ
 ولا فصا عليه فما فاته من الخاص ب عليه فصا ما هو فيها في حال الحرام فاطهر من
 النهار لم يفسد ما دسها وطلعا الفضا سوا ثا ولت ما في فطره ولم يفسد ما دسها حاصيا
 في اول النهار مع من انفق الصوم ما في النهار من اذ انزل في وسط النهار او فطر على الصوم
 وضار بها ولم يفسد الصوم لم يفسد بقية النهار ما دسها وعليه الفضا وان لم يفسد ما دسها
 لم يفسد بقية النهار وصدوم ما دسها اذ كان قبل الزوال فان كان بعده وجب عليه الفضا
 والا ففصل ان يقضي ما فاته متتابعا وروى انه يصوم سنة ايام ونهيه ايام متتابعات
 النامي والاول جوطه ولانما ان يقضي ما فاته في شهر ثا الار يكون مسافرا فانه لا يقضي
 في حال السفر على الصحيح من المذهب ومنى صامه في السفر فضا لغيره من فارقا من ذلك
 عسره انما لم يصام كان ذلك مجزاه ومن افطر يوما يقصيه من شهر رمضان بعد الذي
 فضا وكقرا طعام عسره مساكين فان لم يترك صام ليلة ايامه وورد في اعلى مثل
 ما على من افطر يوما من شهر رمضان الصحيح الا انه ومنى افطر في الزوال فاضى عليه ذلك
 اضا انه لا يمتنع عليه وذلك محمود على من لم يترك ومنى اصبح حيا عامدا او انما يلاهم
 ذلك اليوم لا فضا ولا فطوره ومنى اصبح صائما فمطلوعا لا يح عليه النامي في
 فان افطر لم يلزمه فصا ولا كفارة والتسحاسة اذ فعلت من الاعمال المأذون بها
 من حذر في الفطر والحرقه وحذر في الصوم وصامت وصح صومها الا انما الى حكم

في
 في
 في

لها الحرام فيها ومنى لم يفعل ما فعله المستحاضه وجب عليها فصا الصلوة والصوم ومنى
 احب في اول الشهر ونسي ان يفطر وصام كان عليه فصا الصلوة والصوم ومنى
 عليه صوم من شهر رمضان فصا من شهر رمضان عسره يومه ومنى وجب عليه صوم
 فلا يجوز له ان يطلوع الصيام ومنى فله السنة على فلا يزال بعد الزوال في السنة
 وجب الافطار من ولا يلزمه فصا صلوة العبد لان فيهما فطه

كتاب الاعتكاف

فصل في حقيقة الاعتكاف وشروطه والاعتكاف والاعتكاف
 وفي عرف الشرع هو طول البقاء في مكان واحد من غير ان يخرج الى الخارج وانما
 يرجع الى الفعل وانما يرجع الى البقعة من بالراجح الى الخارج وان يكون صائما
 بالغا حافلا لان من كان في كونه لا يصح اعتكافه وما يرجع الى الفعل هو ان يكون
 طول البقاء ما يلازم الصوم شرط في اعتكاف الاعتكاف وهو الرجوع الى البقعة هو ان يكون
 الاعتكاف في مساحد مخصوصة وهي اربعة مساحد المسجد الحرام ومسجد النبوة
 ومسجد الكوفة ومسجد البصرة ولا يصح الاعتكاف في غير هذه المساحد
 مسطحا المسجد الذي يقع فيه الاعتكاف ان يكون في فيه في اوله ما عاد في حرمه
 هو ليست الا هذه التي ذكرناها وحكم المراه حكم الرطل في هذا الباب سواء ولا يصح
 اعتكافها في مسجدتها من الاعتكاف اصل في نفسه في الشرع وان كان في حرمه
 اليه **فصل في اقسام الاعتكاف** والاعتكاف على صريه ولم يرب
 فالواجب ما اوجه على نفسه بالنذر او العهد والسدوب اليه هو ما يشترط في اعتكاف
 على نفسه بدو العهد ومنى بشرط الاعتكاف على ربة له في عرض له عابر رجوع فيه
 كان له الرجوع فيه اي وقت تمام الرجوع يومان فما من مضى به يومان وجب عليه تمام البقاء
 وان لم يشرط وجب عليه بالرجوع فيه تمام ليلة ايام لان الاعتكاف لا يكون الا في ليلة ايام
 ولا يصح الاعتكاف من عليه ولاية الا باذن من له عليه ولاية كالمرام مع زوجها والعبد
 مع سيده والمكاتب قول كما اجزئته والمذنب والاجر والضيف الا ان يفطره لانه
 ممنوع من الصوم الا ما ذكره له ولاية عليه والاعتكاف لا يصح الا بصوم ولا يصح
 الاعتكاف من المجانين ومنى اعتكف من عليه ولاية باذن من له الولاية لم يفسد الا ان كان

٢١١

هذا هو
الاعتكاف
في كل
يوم
واحد
من
الايام
التي
فيها
الاعتكاف

هذا هو
الاعتكاف
في كل
يوم
واحد
من
الايام
التي
فيها
الاعتكاف

مكنه الا هو ما هـ فقط
فيما منع الاعتكاف منه وما لا يمنع الاعتكاف
منع من الوطى وسائر مروب المياسرات والفتنة واللامسة واستنزاف المال جميعا
هـ ومنع من الخروج من المسجد الا في اعتكافه الا لضرورة كالنول والعباد وغير الخلة
اراجله او قرينه او عيادة او اذا اقرضه كالجمعة والعدير وحواله ان شهد الختارة و
تعود المريض عساه لا يحل تحت الطلال الى ان يعود الى المسجد الا عكة في انه يصل في
اي يوم شاء واذا اعتكف عليه اقامه مسجدا او تحملا جاز له الخروج ولا يفسد اعتكافه
وبقيها فانها يعود الى موضعه ولا يجوز له البيع والشرا وحواله ان يبيع ويشتري ويطلق
2 امره عيشته وضيقه ويحدث ما شاء من الخمر بعد ان يكون فاجا وبطل الطلوع
وسم الطبيب وقد روى له بحلب ما تحلبه المحرم وذلك بخصوص ما طبا له لان المحرم لا يفسد
للمحرم عليه وبعد النكاح مثله والجمعة ان اقيمت فيه دخل فيها وان اقيمت في غيره
خرج منها وان اقيمت بعض المسجد تحول الى موضع العمارة فان اقيمت في كل حال ان اعتكافه
في غيره فانه يخرج ما اذا اعتكف فيه عاد وحقق اعتكافه وجميع ما منع
الاعتكاف منه فالليل في كانه لا ما هو ممنوع لاجل الصوم من الاكل والشرب في
فانه منع منه النهار والليل ومي عرض للمعكف من اوجسوا او اضعوا او حملوا
طلبه سلطانا لم يخاف على نفسه او ماله فانه يخرج من موضعه فان كان جرح وجهه بعد
مضي ايامه اعتكافه عاد بعد رواله وعذره ونفى على ما تقدم ونفى ما نفى ولا ريب
مضي اكثر من نصف اسبانه الاعتكاف سواء كان الاعتكاف واجبا او مندوبا واليوم
كان مع الشتر او عذره فانه يجب بالرجوع فيه على ما تقدم وكل من خرج من الاعتكاف
بعد رواله عذر وجب عليه فساوه سواء كان واجبا او مندوبا واليه لا نافي بالية
بالرجوع فيه الا ما سلبه من الشتره ومن خرج من الاعتكاف قبل ان يضي عليه ايام اسبانه
الاعتكاف لان الليلة ايام فتواليه لا يجوز الفصل بينها سواء كانت مسابحة او عرسا مسابحة
على ما فصلناه وانما يضي ما يقوته بعد ان يرد على الليلة ايامه من مات قبل ان يضي عليه اعتكافه
واصح ما يضي عليه فانه يخرج من ماله الى من شئت عنه قدر كفايته ليعظم ما روى
من ان موات وطبه صوم واجب وجب على وليه ان يضي عنه او يصد عنه وقصلا
ما فات من الاعتكاف لم يجز ان يكون على الفور والبدار ومن كان خروجه من الاعتكاف

هذا هو
ص ٢٩٣

بعد الفجر فان دخله في قضاة من الفجر وصوم يومه ولا يعتد الاعتكاف ليلة وان كان حجه
لا يمكن قضاؤه من مثل ذلك الوقت الى اخره الاعتكاف للصوم ولما كان حجه
من يومه الاعتكاف ما فصح به ثم جاز له وقد ثبت منه من الذي عدها من يومه في المدة و
رأى في اخرها مقدار ما فاته من الوقت هـ فصل في ايمانفسد الاعتكاف وما
صلزمه من الكفارة فما لا يعتكاف نفسا لجماع وعكبه الفضا والكفارة وذلك كل
ما سوة تؤدى الى انزال الاما عدا اخرى محرمه 2 احكاما من اياما عدا لجماع يؤخذ منها
ادور الكفارة وكذلك الخروج من المسجد بعد رواله طاعة بفسد الاعتكاف والتحرر
بفسد الاعتكاف فالاريد ان لا يفسده فان رجع الى المسجد من غير طاعة بفسد الاعتكاف والتحرر
بامساها او اكلها فاساها او خرج من المسجد كذا لم يفسد اعتكافه وسواء كان بها
لزمه كفارتان ومن خرج من المسجد لزمه كفارة واحدة فان اخرجها على الجماع وهي معكفه
نامر بها لزمه اربع كفارات وان كان لا يكافران على فواجب من احكامها وان كان عكافها
بعد اذ لم يلزمه الا كفارة نفسه والكفارة في كل المعكف في الكفارة في ابطال
يوم من شهر رمضان او على الخلاف من الطائفة في كونه من ما وجب فيها من الكفارة
مععود المارة والادان فيها سواء كانت داخل المسجد وخارج المسجد وخارج لانه
من الغرات واذا خرج الى دار الوالي وقال في كل صلاة فيها الامير وقال الصلوة بها الامير
بطل اعتكافه واذا اظلمت المعكفة او مات زوجها فخرج واعتكف في بيتها بطل
الاعتكاف هـ واذا اخرج السلطان ظاهرا لابطال اعتكافه وانما يضي ما هو فيه وانما
لا فامة حيلها واستيفاد من يضر على قضاة بطل اعتكافه لانه لا يخرج الى ذلك بانه
خرج مختارا اذ احرمة محبة او عيرة وهو معكف لزمه الاخره ونفى الاعتكاف في
اخرج منه ثم عصى 2 اجره الا ان يخاف الموت في الحج فيترك الاعتكاف ثم ساق
عدا الفراع عرنا هذا لا يضي عندنا الا اذا كان في المسجد لعله فاما في غيره من المساجد
التي تعتكف فيها الاعتكاف فلا يعتكف فيها الا حراما لانها قبل الوفاة اذ انعم على
المعكف اياما ما يراى في طرزه فساوه لانه لا دليل عليه ولا اخرج راسه الى بعض طرزه
فعلوه لم يطل اعتكافه لئلا ذلك هو وان عصى واستتر في كل الاعتكاف فالظاهر في لا
يعقد لانه مباح عنه والى يد على فساد المني عنه وقال قوم اخطا وتكون

والطريق العلم ومداكرة افعاله لا يطل الاعتداف وهو افضل من العلوة بطواعه جميع
القها ولا يقيد الاعتكاف جبال ولا حصومة ولا شبات

كتاب الحج

فصل في حقيقة الحج والعمرة ومقارناتهما والحج في اللغة هو التوجه والعمرة هي الزيارة
كذلك الا انه اخبر بقصد التلبس بالحرام لا اماناسك مخصوصة متعلقة بزمان مخصوص
والعمرة هي الزيارة في اللغة وفي السنة عبارة عن زيارة التلبس بالحرام لا اماناسك عبده ولا
خص بزمان مخصوص وهو ما على ضربين فمفروض ومسبور فالمفروض هو ما على ضربين مطلق
من غير سبب وواجب عند سبب فالأطلاق من غير سبب هي حجة الاسلام وعمرة الاسلام
ومقارنات وجوبها امانة السلوخ وكمال العقل والخبرة والصحة ووجود الزاد والراحلة و
الرجوع الى قامة اتمام انزال الصنعة او الخرفة وتخلية السرب من الهوانع وانكار السرب
وميل الحرام من هذه السرايط فمقتضى الوجوب وله يسقط الاستحباب ومن حجة شرط
اذا انما الاسلام وكمال العقل لان الكافر وان كان واجبا عليه لكونه مخاطبا بالشرع فلا
يصح له اداؤها الا شرط الاسلام وعند تكامل الشرط يجاز في العمرة واحدة
وما زاد عليها مستحب مندوب اليه ووجوبها على الفور في الشراعي واما ملكك عند
سبب فهو ما يجب بالنداء والعهد او ابتداء حج دخل فيه او عمره ولا سبب لوجوبها
عند ذلك وذلك كسبها ان كان واحدا فواحد وان كان اكثر فاكثروا لا يجمع الدرهما
الا ان كان خالما للعقل خيرا فاما من ليس كذلك فلا ينعقد نذره ولا يبرأ من حجة اعتقلا
الندم ما روي في حجة الاسلام من الشرط لانه ينعقد نذره ليس بواجب الزاد والراحلة
ولا ما يرجع اليه من كفارة وكذلك ينعقد نذر المريض بذلك عمرته اذا اعتقد نذره بذلك
بمعتصر ان يشفى او يجلت له او منع ما منع او يملك في حال الصحة ثم مرض فله سقط
عنه في الحال ويح عليه ان يذبح في التسقيط اذا زال العارض اللهم الا ان ينعقد نذره به
الحج في سنة معينة في ذننه في تلك السنة بتقريب منه وحج عليه ان يذبح في التسقيط
وان منع ما منع من ذلك او حال يئنه ومن فعله جازل من عذره او غير ذلك فانه لا
يلزمه فاما بعد لانه لا دليل عليه ويبيد ران الحج ولم ينعقد ران زادا على حجة الاسلام
يرجع عليه النذر لحرانه عن حجة الاسلام وان نذر الحج حجة رابدة على حجة الاسلام

يرجع عليه النذر لحرانه عن حجة الاسلام والاولى ان يقول لا تحرمه الصاعين اليه ذ
يخرج منه ذلك قال ان يضيح حجة الاسلام ولو لم يصحح كان ذبا لانه لا مانع من ذلك ه
واما المنذور فهو ما زاد على حجة الاسلام وعمرته ولم يكن ذبا فانه ذبا مستحب مندوب
اليه وفقد الا ان ذكرا من الشرط التي اعتبرناها في وجوب حجة الاسلام والشرط
التي اعتبرناها على تلبسه اصرح احدهما شرط في الصحة والوجوب وهو العقل والآخر
شرط في الصحة في وجوب وهو الاسلام لان الكافر يجب عليه ذبا لانه يضيح منه وبالله
شرط في الوجوب في وجوب الصحة لان الصبي والمملوك ومن لم يبرأ منه راد ولا راحلة ولا
السرب ولا يمكنه السير لو تكلفوا الحج منهم الحج عمرته لا يحسن لهم حجة الاسلام
وراعيا للفرق والخبرة وكمال العقل لا يجوز لكونه كفو الحج وحجوا لا خلاف في انهم لا يحسن
ووجب عليهم اعادة حجة الاسلام فان طلع الصبي او اعتزل العبد او رجع اليه العقل وال
نحوه المسعر الحرام فوقف بها وان ساقى الناسك فانه يحرمه عن حجة الاسلام والاراد
والراحلة شرط في الوجوب والمراعي في ذلك بعبثه داهيا وحابيا وما تخلفه من
عليه بعبثه مدر كما تبهره ويفضل معه ما يرجع اليه يستعير على امره ولو ساعه
بشيء بها فان كان له ضياع او عفا او مسكن في مكانه ان يرجع اليها ويكون نذر كفارة
لزمه ولا يلزمه نذر مسكنة اخرى فسيكف ولا يبرأ خادما اخرى كذمه في الزاد والراحلة و
لزمه نذر ما زاد على ذلك من ضياع وعفا وعقد وعقد ذلك من الرجاء والانداد اليها
ان اذ انقضى معه ما يرجع اليه كفارة وان كان له ذبح على مؤسرا لزمه نذر الحج و
ان كان على ما جازا بعد ومعتبر معتبرا او الى اهل الحرم عليه الحج لانه عاجزه وان
كان عليه ذنبه ما لا يقدر عليه لزمه نذر الحج سواء كان جازا او مؤسرا واذ المريض
له مال الحج يجب عليه الحج وان كان قادر على الفرض فلا يجب عليه الاستسقاء ومريض
حوان الاستسقاء في الحج وذلك مجموعا على ان اذا كان له ما يضيح عنه ارجوز به حتى
الموت فانه مع عدم ذلك لا يلزمه ذلك فان قدر على راد وراحلة ولا راحة له نذر وجب
الحج وبعد عنه على الكاح لانه قدر في الكاح مسبور سواء خاف العنت او لم يخف و
لزمه الصبر من وجب عليه الحج مع غيره في نفسه اجراء عن حجة الاسلام فان
خبر نفسه من غيره لتحريمه حج اجراء ايضا وانما يعتبر الزاد والراحلة في وجوب ذلك

على مسافة فخرج منها الى البراد والراحلة فاما امره في مكة ومريته ومريكة فليس ولما
الى ذلك وليس ذلك من شرط وجوبه عليه اذا كان قادرا على المشي لانه لا مسافة عليه و
اعتبار الزاد لا يدفعه على حال وان كان لا يقدر على المشي لم يلزمه فان كان من هذه صورته ذا
صناعة وجرعة لا يقطعها الخ عنها ويكون كسبه حاضرا ومسا فراقا على جرد واحل لزمه و
ان قطع عن نفسه لم يجب عليه فرض الخ اذا ابداه الاستطاعة فز ما يكفيه ذاهبا وحاييا
وكله لم يجب عليه لقوله لزمه فرض الخ لانه مستطيعه اذا علم انه من طبقه في اد الخ
عنه لا يلزمه فرضه لانه ليس مستطيع بنفسه ولا اكار او اقرانه وقد روي انكاسا به
اذا اكاره ولا وله ما روي عليه ان اخذ من ماله ما الخ به ويجب عليه اعطاؤه والمغضوب
الذي له ان يمسك على الرحلة من كبر او ضعف الامسقة عظيمة وله مال لزمه
الخ عنه غيره ويحوز ان يكون ذلك لغرض ضرورة لا يجب عليه الخ لعدم الاستطاعة
والمحوز ان يكون غرض ضرورة والخاح ان يعطيه ما يكفيه لقوله ذاهبا وحاييا وكله
لا له اذا كانت به علة يرحل والهاستحب له الخ رجلا عن نفسه فادفع له ولو اوج
عليه الخ بنفسه وانما من تلك العلة سقط عنه فرض الخ والمغضوب ان يرحل
نصرا ولا يرحل في ذلك طبقه كان فرضه ان الخ رجلا عن نفسه فادفع له ولو اوج عليه ان
الخ بنفسه لان ما فعله كان واجبا ماله وهذا يلزمه في نفسه والمغضوب اذا وجب
عليه حجة بالدرا وبما ساد وحجة عليه ان الخ عن نفسه رجلا فادفع له ما فعله
برائما بعد بولا ما بنفسه حجة التطريح يجوز ان يعطيا غيره له عنه وبذلك يجوز ان
يومي بالخ عنه نظوعا ويكون ذلك مريته ونفع الخ عن الامر والحق في موسى
انما ساد في ذلك كتاب الاحارة حجة وسخو الخ اخر المشي واذا اومى بالحق
تكثر في هذا اكثر من كان من الثابت وسخو الخ الذي يسمى له حرا في هذا الثابت
فانعتى الواجب رد الى حجة المثل واذا اجره عن امتنا جرة موافاكت في حجة الفرض
او حجة الطوع لم نقل الرحلة الى نفسه لم يصح نقله ولا في من ان يكون الاخر له بالخ
فالعبرة فان نقل لا يصح ابدا فان رخص على هذا النبوة وصحت الحجة عمر بن الخطاب لا نقل
واما نقلنا ذلك لان حجة النقل محتاج الى دليل ما دلت هذا الاخرة مستحقة على من
الحجة عنه لا راعفاده انه الخ عن نفسه لا تورب وموع الحجة عن غيره فلم ينفذ

حاله امكن ان يسير اجد مسروط الخ على ما لناه ومعناه ان يجد نفسه بمكة المير معهم
 ومسرح له وقت السير على بحر العادة مثله فان لم يجد من يخرج معه او ما في علمه الوقت
 حتى لا يلقى الا ما فيه من المشير لظنه تلك السنة وسرابط الوجوب ورضاها وسرابط
 الاستقرار ان يحضر الزمان ما يمكنه من الخ بعد الوجوب ولا يفعل طرية يسفر في ذمته لا
 بل هذا وكان له مال ذهب في الخ في ذمته وانما خرج منه من تركه من اصل الفلاد ان لم
 يكن له مال استحب لولاه الخ وقد بان ان كان السير بشرط الوجوب وهو ان يجد وجود
 الاستطاعة فمكرر في السير وتخصيص الا لاف الى لحتاج اليها للظن وبعد ذلك على ان يسه
 فان حصلت له الاستطاعة وحصل طرية وهو ان يسهه متسافة لا يمكنه التناوب وهو اوعاج
 ان يكلف اما المتسافة او محمل من لفر لا يلزمه الخ تلك السنة فان لم يكن على طرية وراحه
 العلة الى السنة المقبلة لزمه طرية فان ذلك لا يبار الخ عنه فان طرية السنة المقبلة
 ولم الخ وجب حمل ان الخ عنه ه الراحه المعسرة في الاستطاعة راطة مثله ان كان
 متناوبا على ركوب الترخ او القتي وجب عليه عند وجوده وان كان معه مسفر
 طرية والمتسافة وان كان ضعيفا كثيرا وضعف خلفه راطة مثله ان يكون له محمول ما
 معناه ه واما الزاد فهو عبارة عن الماكول والمشروب فانما كوله هو اراد فان لم يجد ه
 لحال وجده ثم نصرة وهو ان يكون في الزجر ما يكون في نصرة ه العلة من كل لرك
 عليه وهكذا حكم المشروب ه واما المكار التي ليس وجوده ه فانه كلف اما ان يار
 في اقرب البلدان الى الشرب ه واجد وكذلك ان لم يجد ه الا طرية فحمله معه الى
 لطول طرية ه اذا كان معه ما يحمل عليه ه واما الما فان كان في حده في كل من الزاد في كل
 من لرك هو واحد فان لم يجد ه الا في اقرب البلدان الى الشرب ه طرية فهو واحد والعتر
 في جميع ذلك العادة فما جرت العادة تحمل مثله وجب حمله وما لم يخر مسط وجب
 حمله ه واما علف البهائم ومشتروها فهو كما للرحل سوا ان حده في كل من لرك
 لزمه وان لم يجد الا في اقرب البلاد الى الشرب ه طرية فمفظ العرم لا عشار العادة ه
 كله اذا كانت المسافة بعيدة فلما ان كان لمة القرب من الخمر على من لرك نحو عشرين
 او يكثر من محامتي لم يجد كذلك الا في اقرب البلاد الى الشرب من اجهة طرية وهو واحد
 ممكنة فخله وهكذا اما لرك من ظرف الزاد ه والماد اعدت مسط الخ لا لية

موقوف فاداعده تعدد الامكان فوجد بها شرط في الاستطاعة واما عليه الطوبى
مسطرة ونظر فيه فان كان له طريقا مسلوكا وغير مسلوك للكون العبد وفاته بزمه امر
وان كان السلوك بعد من الخوف لانه طريقا محلا لله وبله فان لم يجد الاطراف واجبا
فمعه اوله ولا يمد يد على دفعه سقط فرض الحج لان العتبة لم يحصل له يد مع العبد
للايمان بالله او خفاؤه فهو عسر واجبا لان العتبة لم يحصل له كماله كان حيا فان تطوع
بالبناء عنه غيره لزمه لان العتبة حصلت وطوبى العبد بنظر فيه فان كان له طريقا مسلوكا
في البر والآخر في الحرز به الفرض وان لم يكن له غير طريقه الحرز من مكان الحرز والآخر
لزمه ايضا العبد في الاحبار المتصينة لتكليه الطريق اذا غلب في ظنهم السلامة فان غلب
في ظنهم الهلاك لم يلزمهم اذ اوجب عليه الحج ومات وخلف عليه ديناً فان كان الهاليع
لها فحق الدين وخرج عنه والحج ان يفي عنه من الهبات باقل ما يكون اجرة من الحج فانك
ولا يجب من طلبة الا ان يسرع به الوزر لانه لا دليل عليه وان لم يسرع المال لها فاسمها
بالسنة وخرج بما حكمه من الموضع الذي تمكرك هذا اذ لم يوص به فان اوصى به حكم
مفرد سند كره فيما بعده من وجبت عليه حجة الاسلام لا يجوز ان يخرج عن غيره
ولا يجوز له ان يخرج تطوعا وان تطوع وقعت عرجة الاسلام وارجع عن غيره لم يخرج عن
غيره ولا عنه لان شرط الاجراء العسر لم يحصل ولا سحر عليه الاجرة بذلك وسقط
الاجراء عن نفسه من ان يسهل لم يحصل ولا كبرى عر واحد منهما من لم يجب عليه الحج
ارجع عن غيره وكور له ان يخرج عن نفسه بطوعا ولا كبرى ذلك عرجة الاسلام وما بعد
وكور لم يسهل الاستطاعة فان لم يخرج عن غيره وخور ان تطوع بها ولا كبرى عملك
عليه اذ اوجد الاستطاعة من مافلتاه في الحج سواء المستطاع للحج والعمرة لا يجوز
ان يوجب عن غيره وهما على ما فلتاه فان حج من نفسه في العمرة او لم يخرج جازا في غيره
عن غيره ولا يجوز ان يخرج عن غيره من نفسه ولم يخرج جازا في غيره عن غيره ولا
كور له ان يخرج عن غيره هذا اذا كان له افراد احدا لا من عن الاخر لعبد فاما من روال
الاعداد فلا يجوز له غير التمتع واما المال فمكة وحاضرها فانه يتقدر جميع ما فلتاه
فيهم من حج حجة الاسلام من يدرى ان يخرج عن غيره الاعداد يفي ما عليه
من الدين فان عجزه الاستطاعة في الدين جازا ان يخرج عن غيره هذا اذا نذر وسقط الاستطاعة

هذا هو الوجه في وجوب الحج
والعمرة على كل مسلم
بالبطون والنفوس
فان كان له مال
فان كان له مال
فان كان له مال

فان يدر على كل حال لزمه مع وفاء الاستطاعة على الوجه الذي عكسه ولا يجوز ان يخرج عن
غيره من وخورا في الرحا عن الرحا وعن المراه ان يخرج عن غيرها وعن الرجل لا خلاف
لخورا في العبد عن غيره اذ اذ له مولا في يوم الاحار فاما الصبي فانه يخرج عن
غيره لانه ليس بمالك فمعه منه العادة ولا به العربة والضرورة اذ اخرج عن غيره
لعجزه الاستطاعة وجب ما كان عليه اعادة الحج عن نفسه ومن كان مستطاعا لراد
الراحلة وخرج ما شيا كان اذ دخل من الركوب اذ الرخصة عن الهام والفرار فان
اصعبه عن ذلك كان كونه احضاره ومن لا يملك الاستطاعة وخرج ما شيا وسقط
وج كان له فيه فصل كبر الاية اذ التبرك كان عليه حجة الاسلام لان ما حجه لم يخرج
واحضا عليه وانما يتبرع به ومن يدرى ما شيا وحب عليه الوفاة فان عجز عن ذلك رك
اوساق دية كفارة عن ذلك وان لم يخرج وحب عليه الوفاة فلا الهوى الى مواعيد العود
فاما ما به واركب اذن المشتري مع العدة على المشتري لم يخرج وعليه ان يبعد الحجرك
فاما مشتري ومشتري واركب وقد سئل ان حجة الاسلام ركب في العمرة ولديه وسقط
لذوي الاموال ان يخرجوا كل سنة اذ اقرروا عليه ومن حج وهو بمكة للحج راسم
فان كان يخرج جميع شرائط الوجوب ولم يكمل شي من اركانها احرأه وسقط له اعادة
وان كان اخل بشي من ذلك فعليه الاعادة على كل حال وقد سئل ان الحج والعمرة واحدا على
النساء والرجال وسر وطوبى لهما على مثل شروط الرجال سواء وليس بشرط
الوجوب ولا من شرط صحة الاد او حود محرم لهما ولا يوجب ومن كان له اروج او
اد ومحرم طلبة على لا يخرج الامعة طر لم يساعدها على ذلك جازا لانه حج حجة الاسلام
بنفسها ولا طاعة للزوج عليها في ذلك وليس لها ذلك في حجة التطوع واذ اصاب
عده الطلاق وكان للزوج عليها رجعة لم يخرج لها ان يخرج في حجة التطوع الا ان يدر
لها ذلك في حجة الاسلام وان لم يكن له عامبار رجعة جازا لانه حج في حجة التطوع
بعبرادته واما التي عدة النوى في غيرها وجهها فانه كور لها ان يخرج على حال
في حجة التطوع وحجة الاسلام من وجبت طلبة حجة الاسلام وما لا يسقط
عنه ما لم يدر لا يحلوا اما ان يوصي بان يخرج عنه او لا يوصي بان يخرج عنه لا يخرج حجة
الاسلام من طلبة ماله وما بقي يكون تركه واما ما يجب ان يخرج من ثبات الهاء من طلبة

لا يحل اكسره ذلك وان اوصى بالرجل عنه فلا تخافوا من ان يقول من اصل المال او من اليد فارتحل
من اصل المال جعل كما قال من الهنقات وان قال مرد وير ما هله نظره فان كان اراد على
الهنقات فبعضه الثلث فعمل كما قال وان لم تسعه الثلث لم يجب اكثر من اضافة الثلث الى
قد روي الخ من الهنقات وان قال جواحق من اليد فعمل ككسره من الهنقات وان قال مرد و
اهله وكان الثلث منه كعبانه لتلك فعمل كما قال وان لم يكف فعمل من حيث تسعه الدرهم
ومن قر بالرجل في الوصية اجد ابواب السور الصدقة وغيرها يدي الخ اول وان قر به امورا
واجبه عليه من الركوة والدين والكفارات فعمل ذلك بالخصم ودينه ان العمرة
فرضه من الخ وارسر وطوحيهما واحدة ومن تمتع بالعمرة الى الخ مفضلة عنهما
وان ارد ان يركب عليه ان يركب بعد انقضاء الخ ان اراد بعد انقضاء ايام السر بواش
لحرقه الى اسفله المحرم ومن حلق مكة فعمرة مفردة في غير اسفله الخ ليرحل من مكة
بها الى الخ فان اراد المصنوع اعتمر عمرة اخرى في اسفله الخ وان حلق مكة فعمرة مفردة
في اسفله الخ حار له ان يهبطها ويخرج الى طيبة واي موضع سواها افضل ان يهبطها ويخرج
منه واذا دخلها لله التمتع لم يحل له ان يهبطها مفردة ويخرج من مكة لانه صليوطا
ما لم يهبطها من مكة فالتفت في رجب وهي ثلث الخ في الفضل ويشك ان يعمرة في شهر
مع الامكان وقد روي انه يجوز ان يعمرة في كل عشرة ايام فيعمل بذلك فلا يمس عليه و
يسعى اذا حرم المصنوع ان يركب في دعبه انه محرم بالعمرة المفردة وادخل الحرم وقطع
السنة فاذا دخل مكة طواف بالبيت طواف واحد للزيارة ويسعى بين الصفا والمروة ثم يهبط
اربع اوان ساجدوا والحق افضل ويجب عليه بعد ذلك تحية النساء طواف اخر فاذا فعل هذا
اجزم كل شيء احرم منه الكاثر لا يصح منه الخ فان حرم من الهنقات لا تعقد احرامه بل لم
تعقد ذلك وجب عليه الخ والعمرة معا على الفور فان امكنه الرجوع الى الهنقات ولا
حرامه فعمل ليركبه اجزم من موضع ما لم يحد الموقوف في وقت ففقد الخ
فيمضي بعد ذلك العمرة ورافية الخ واسلم يوم النحر كان عليه الخ في العلم بالفضل منها
ان كان في الاقارب ان كان من حاضري المسجد الحرام قر او اورد وعليه العمرة بعد ذلك بخلاف
له ان يعمرة في الحال العمرة المفردة هو المرتد اذا حج حجة الاسلام في حال اسلامه ثم
عاد الى الاسلام لم يجب عليه الخ وان قلنا ان طه الخ كان في الاقارب لانه الاول في كل اسلام

عند لانه لو كان كذلك لما حار ان يركب فاداه من ان لا يركب حجه ولا البصر طوي
ما فيه في دعبه فاما سائر العبادات التي يقويه في حال الاقارب الا انهم الملوه والركوة
وحضرهما فانه يجب عليه القضاء في جميع ذلك وكذلك ما كان عليه في حال لانه ما رايه
به يرجع الى الاسلام فبعضه فساووه ومنى اجزم للمرتد في حال ايداده من الاسلام
الا حرامه وان حرامه لم يقصر فان اركب به عاد الى الاسلام حار من بني عليه لانه لا
ذلك في حلاله الا على ما استخرجاه في المسئلة النقصه في فم الخ طر على ان النظر الى
معقد احرامه الا والى الصغبر ايه يلزم عليه اسقاط العبادات التي فاسه في حال الاقارب
عنه لئلا ذلك لانا اذا لم يخضه راسه لا الاول فكأنه كان كافرا في الاصل فاداه اصل
لا يلزمه قضاء ما فيه في حال الكفر وان طأ بذلك كان خلاف المعهود من اليهود وفي المسئلة
بطر ولا يصر في طي المسئلة من الامعة عليه السلام واداه في الاقارب في طي الحرم
من الثلث فان لم يبلغ الثلث ما حج عنه من موضع حج عنه من غير الطريق فان لم يركب الخ به
اصلا صرف في وجوه البره ومنه ان رايه ثواب في الخ ولم يركب ايضا حج حجه الاسلام
اخرجت حجة الاسلام من طيب المال ولا يركب فيه من طه بل لم يركب من اهل الاقارب ما حج
عنه حجة الاسلام حج به م وشك لولته في حج عنه ما يركب فيه ومن وجب عليه حجه
الاسلام فخرج لادائها فان كان في الحرم هذا احرامه وان لم يركب دخل
الحرم وعلى ولته ان يقص عنه حجه الاسلام من تركه هو ومروا في حج عنه كل سنة من وجب
بعينه فلم يسع ذلك المال في كل سنة حار ان يركب في سنة واحدة وهو مروي ان
حج عنه ولم يركب مرة ولا يركب مرة حج عنه ما يركب فيه متى كان في حج عنه
فصل في ذكر انواع الحج وسترابطها الخ على طيبة اصررت تمتع
بالعمرة الى الخ في اوقاف والتمتع فرض لم يركب حاضري المسجد الحرام وهو كل من كان في
يوس المسجد الحرام اكثر من اربعين يوما في حجه فانه لا يركب حاضري المسجد الحرام ولا
حري عليه العمرة والاقارب فان لم يركب ما من ذلك حار لهما العمرة والاقارب حاضري المسجد الحرام
المسجد الحرام وهو كل من كان فيه وهو المسجد الحرام من اربع حوانه ايا عسروا اماما و
فهو الاكس طه المصنوع على وجهه وانما يجب عليه ارجاء الوعد في كل ما طر
من ثلثه من حجابا من قال لينة لا تخربه ومهم من الخ حربه وهو العجيج لان من حج بالبيت

وجميع افعاله واذا اضاف اليه افعال العمرة قل ذلك ولا ينافي ذلك ما نافي به من افعال الحج
 المستعمل في الناس من قال الذي لا يصح منه المتع اصلا ومنهم من قال يصح ذلك منه
 عرابه لا يلزمه دمه البعده وهو الصحيح لقوله تعالى ذلك لمن لم يكن اهله حاضري المسجد
 الحرام يعني الذي يهدم ذكره فلهذا الكلام لا فصل وهو شرط المتع منه جسمه
 لا اجلا والسادس فيه خلاف فالتمس ان حرم بالعمرة في اشهر الحج وحج من سنته و
 حرم بالحج من خوف مكة ولا يكون من حاضري المسجد الحرام وحرم بغيره من المنفقات الساج
 السه وبعدها خلاف فعبدنا انها شرط في المتع والافضل ان يكون فقره للإلهاء فان
 حار جديها الى وقت التخليل فادفع العمل للعمرة في غير اشهر الحج بنماها او فعل عظم افعالها
 او احرم في غيرها وان ينافي افعالها من الطواف والسعي في اشهر الحج لا يكون متعاف
 لا يلزمه دمه ولا خلاف هو من احرم في اشهر الحج لم يحج من القابل لا يكون متعاف ولا يلزمه دم
 فعاد احرم المتع بالحج من مكة ومنى الى المنفقات ومنه الى عرفات كان ذلك صحيحا
 ويكون الاعباد بالاحرام من عتد المنفقات ولا يلزمه دم وهو الذي ليس فيهما المتع
 بالاصناف ومن يصح منه المتع منه خلاف وقد بينا المنهك منه وسرايا الفار والمفرد
 على حد سواء في اربعة احوال حرم في اشهر الحج وتساها حرم من منفقات اهلها ان يحج
 مكنا وان كان مكنا في دونه اهلها وبالتساها الحج من سنته ورافعا السنة وافعال الحج على
 صبر ومروءة ومستوف في الانواع السليمة والنفق ومن على ضربين ذكر وعسر ذكر وان كان
 المتع مسنة السنة والاحرام من المنفقات في وقته وطواف العمرة والسعي في الصفا والمروة
 لهما والاحرام بالحج من خوف مكة والسنة والوقوف بعرفات والوقوف بالمسعر وطواف
 الزبارة والسعي الحج هو والمسح في كف قيسه امتيا البليات الاربع مع امكان او ما يقوم مقامها
 مع العجز وركعتا طواف العمرة والتقصير بعد السعي والسنة عتد الاحرام بالحج
 او ما يقوم مقامها والهدى او ما يقوم مقامه من الصوم مع الحج وركعتا طواف الزبارة
 وطواف السبا وركعتا الطواف له وازكان الفار والمفرد مسنة السنة والاحرام والوقوف
 بعرفات والوقوف بالمسعر وطواف الزبارة والسعي هو والمسح في كف قيسه اربعة احوال
 الزبارة مسنة السنة او ما يقوم مقامها من تقليد او اشعار وركعتا طواف الزبارة وطواف
 وركعتا الطواف له وتساها الفار من المفرد سببا والهدى ومسحبت لهما بعد السنة

عند كل طواف هو ومجاوزه مكة سنة واحدة او سبب حار له ان يسبح فخرج الى المنفقات و
 حرم بالحج من متعافا فان جاوزها لم يملك سبب حار له ذلك وهو مكان من اهل مكة او حاصر فانه
 نافي عن منزله الى مثل المدينة او غيرهما الى بلاد فمرا اذا الرجوع الى مكة وادان الحج معتصما
 له ذلك فان كان له منزل مكة ومساكن غير مكة فلو كان مقامه في جميعها ذكر كل حمله
 حمله وان كان مقامه فيهما سواهما صحيح منه الانواع السليمة فيوطر ان اراد الاحرام من منزله الذي
 ليس من حاضريه احرم من متعافا ولم يكرهه وان اراد الاحرام من منزله ماله احراما مسا
 فارنا او مفردا وان احرم من متعافا صحيح على ما طناه غير انه لا يلزمه دم ومن حال مكة منها
 وفي سنة المقام بعد الفراق لا يكون من الحاضر ويلزمه دمه الذي هو الذي ادان السعي في عرفات
 من البلدان فحاصم متعافا يسقط عنه الدم وان كان من غيرها اسفل الى مكة فان اقام بها
 سبب فماعد كان من الحاضر وان كان من ذلك كان حمله حار لم يملكه على ما طناه
 واسهر الحج سواء ود والنفقة والى يوم الفراق طلوع الفجر منه فاد طناه وهو سبب
 الحج ومعنى ذلك انه لا يجوز ان يقع احرام بالحج الا في وقت ولا احرام التي يسبح بها الى الحج الا في
 هو واما احرام العمرة المستوف في جميع السنة ووقته واولها يكون من غير من عتد بها
 ولا يلزمه العمرة في سبب من الله السنة ولا يجوز ادخال العمرة بالحج ولا ادخال الحج على
 العمرة ومعنى ذلك انه اذا احرم بالحج لا يجوز له ان يحرم بالعمرة فلو ان سبب من احرام بالحج
 اذا احرم بالعمرة لا يجوز ان يحرم بالحج حتى يخرج من مناسكها فان كانه ود الفراق على
 احرامه وجعلها حجة مفردة ولا تلحق افعال العمرة في افعال الحج وهو المتع اذا احرم
 بالحج من خارج مكة وحب طه الرجوع اليها مع الامكان فان عتد ذلك لم يلزمه سبي
 ونهجه ولا دم عليه سواء احرم من الجبال الحرم والمفرد والفار اراد الابدان
 بالعمرة بعد الحج وحب عليها ان يخرج الى خارج الحرم وتحرم منه فان احراما من خوف
 مكة لم يحرمها فان خرج بعد احرامه من مكة الى خارج الحرم عاد كان احرامه من
 خروجه الى الجبال اذا عاد وطاف وسعى وقصر وتمت عمرته وان لم يخرج وطاف وسعى
 لم يكس ذلك عمرة لانه لا دليل عليه ولا يحجز ذلك بدم لها فلما دام لا دليل عليه
 المسحوب لهما ان ياتيا بالاحرام من الجبال لانه لا يملك احراما في عليه السلام فان كان من التعميم
 هو كفيه افعال المتع ان بها في وقت يسعرا منه ولحيته من اول ذي الحجة ولا يسب

منها ما دلت على مفاد الله احرامه بالجموع ممنوعا ومضى الى مكة فاذا شاهده سبى مكة فطر
 التلبية فاذا دخل المسجد الحرام طاف بالبيت سبعاً وصلح هذا المقام وكفى به حرجا الى السعي
 سبعين الصفا والمروة سبعا وفصل من سبى راسه وهذا حل من جميع ما احرم منه من النساء
 الطيب وغير ذلك الا الاضطراب لكونه في الحرم فاذا كان يوم النزوة عند انزال
 صلى الظهر والعصر و احرم بالجموع ومضى الى منى وبابها غدا منها الى عرفات فصلى بها الظهر
 والعصر ووقف الى غروب الشمس ثم افاض الى المسجد الحرام ووقف بها تلك الليلة فاذا أصبح
 يوم الغرة غدا منها الى منى وقضى مناسكها هناك ثم مضى يوم الحرام ومن الجدة لا يخرج ذلك الى
 مكة ويطوف بالبيت طواف الحج ويصلي ركعتي الطواف ويسعى وقد فرغ من مناسكها طواف
 له كل سبى الا النساء والصبيان يطوف طواف النساء وقت شامة مقامه بمكة فاذا طافه
 حلت له النساء وعليه هدي واجب وهو نسك ليس بخبر ان يحرمه منى يوم الحرام فان لم يتمكن منه
 كان عليه سبعمائة سنة ايام ليلة في الحج يوم قبل النزوة ويوم النزوة ويوم عرفة وسبعة
 اذ ارجع الى اهله في الموضع اذا اهل بالحج وحل عليه الهدي فان بقيه او فقد منه حازه ان
 سهل الى الصورة وان كان واجدا له في طهه غير انه اذا كان واجدا له لم يحل له ارجاءه الا
 يوم الغرة فان خرج قبله لا يحرمه وادامه بعد ايام اليسر فيكون اذ اوله سبى في اياه
 لا بد له عليه وسبى الهدي في ذمته بهذا المحرمه اذ احرم بالحج ولم يكن صام يوم
 الهدي لم يحل له الصوم فارمات وحل ان يسبى الهدي من تركته من اجل اهل الاله دين الله
 عليه ولا طهانه تسفر الهدي في ذمته بهذا المحرم فان عاد الى وطنه قبل الهلال ولعمري
 التلبية لا يمكنه ولا في طريقه صلاه العشرة في وطنه التلبية مباحة والسبعة ان شامته
 ولو شامته فانه في العشرة كان افضل وان مات بعد تركته من الصيام كان على ليه
 ان يصوم عنه او يتصدق وان مات قبل تركته من الصيام لا يجب ذلك هو والقار هو الذي
 يقرر باجرامه بالحج مفردا يسبى الهدي وعليه انصاف الحرم من مقامات اهله ويسبى الهدي
 يشعره من موضع الاحرام فسبى سنامه وبالحجة بالدم وتعلق في ذمته تعالى كان صلى
 فيه ويسبى الهدي معه الى منى ولا يجوز له ان يحل حتى يبلغ الهدي محله فان اراد حوله
 حازه ذلك لكنه لا يقطع التلبية وان اراد الطواف بالبيت تطوعا فعلى الاله كلما
 طاف بالبيت حتى غلبه فزاعه من الطواف ليعقد احرامه بالتلبية لانه ان لم يفعل ذلك صار

الحرام

محلا لمطل حجه ونصر عمره وهذا له لصله ان يحل حتى يبلغ الهدي محله من يوم النزوة
 بقى مناسكته كلها من الوقوف بالموقف والمساك منى ثم يعود الى مكة فطره بالدم
 سبعا وسعى من ذلك من الصفا والمروة ثم يطوف طواف النساء وهذا حل من جميع ما احرمه
 وعليه العمرة بعد ذلك هو والمنع يسقط عنه فطر العمرة لانه لا يجب والحج والعمرة
 عليه ما على القار من الاضلاع حكمهما في منى مناسك الحج والايام من القار من منى
 فقط ولا يجوز له ما يقطع التلبية الا بعد الزوال من يوم عرفة وطس عليها الهدي وسبى
 لها الاضلاع وان لم يجز واحدة فصلا في ذكرها ولو لم يظلمها
 فلا سعة في الاحرام الا من المواضع التي وقفها رسول الله صلى الله عليه واله ومنى احرم من
 المقامات لم يبعدها احرامه وحجها الى سبانه من المقام الا ان يكون في يد ذلك طه
 بحسب الوفاة وكفى من الموضع الذي قد روى حوران الاحرام من المقامات لانه اذا
 عمره رجب وقد فارت تقضى ليعمل له ذلك وارب غيره رجب هو منى مع ما عمن الا
 حرام عند المقامات حار له ان يخرج من المقامات عن المصايف احرام من الموضع الذي يسبى
 اليه ومن احرم من قبل المقامات واصاب صيدا لم يكن عليه منى ومن احرامه عن المقامات
 معمد او ناسبا وجب عليه ان يرجع فحرم منه ان يمكته فان لم يمكته الرجوع لصلى الوقت
 وكان تركه عامدا فلا يحل له ودخله بجرحه من ذمته فحججه وان كان تركه ناسبا
 فاحرم من موضعه فان دخل مكة ودخله لم يحرم ولم يمكته الرجوع الى المقامات لصلى
 الوقت او الخوف فان امكته الخروج الى خارج الحرم خرج واخرم منه وان لم يمكته احرام
 من موضعه وليس عليه منى والمواضع التي وقفها رسول الله صلى الله عليه واله خمسة اهل
 العراق ومرج على طريقهم العتق وله طه مواضع اولها المسجد وهو اقصاها وطبع على الحرام
 الاحرام بها الا الضرورة واوسطه غزوة واخرة ذات عرق ولا يحل احرامه من ذات
 عرق الا ضرورة او تنقية ولا تحاور ذات عرق الا حراما وقد لا اهل المدينة ومرج على
 طريقهم والخليفة وهو مسجد المجرة مع الاحسان وعند الضرورة المحقة ولا يجوز
 تأخره عن المحقة ومرج على طريق المدينة كره له ان يرجع الى طريق العراق فحرمه
 هو وقت لا اهل السامر المحقة وهي المنفعة ولا اهل الطائف فزال السامر ولا اهل المدينة
 للبيتم ومن كان من ربه و هذه المواضع الى مكة فمقامه من ربه و هذه المواضع

منها ما د السبي الى مقام بلده احرى بالرجع منها وما مضى الى مكة فاذا اتمها قد سوت مكة فمعه
 النسيئة فاذا حل المسجد الحرام طاف بالبيت سبعاً وصل على هذا المقام ركعتين يخرج الى المسجد
 فسبح من الصفا والمروة تسبعا وفصل من سحر راسه وهذا حل من جميع ما احرى منه من النساء
 الطيب وعمر ذلك الا الا اصطفاً لكونه في الحرم فاذا كان يوم التزوية عند الزوال
 صلى الظهر والعصر واخرى بالرجع ومضى الى منى وبات بها ثم غدا منها الى عرفات فصلى بها الظهر
 والعصر ووقف الى غروب الشمس ثم افاض الى المسجد الحرام ووقف بها تلك الليلة فاذا أصبح
 يوم النحر غدا منها الى منى وقضى مناسكها هناك ثم مضى يوم النحر او من العجدة لا يقر ذلك الى
 مكة ويطوف بالبيت طواف الحج ويصلي ركعتي الطواف ويسبح ويقرأ من مناسكها طواف
 له كل سبي الا النساء والصبيان يطوف طواف النساء في وقت شامدة مقامه بمكة فاذا طافها
 حلت له النساء وعليه هدي واجب وهو نسك ليس بخبر ان يحرمه منى يوم النحر فان لم يملك منه
 كان عليه صيام عشرة ايام ليلة في الحج يوم قبل التزوية ويوم التزوية ويوم عرفة وسبعة
 اذ ارجع الى اهله في الممنوع اذ اقل بالرجع وحسب عليه الهدي فان فقهه او فقد تمت حلاله ان
 سفل الى الصور وان كان واجداً له في بلد غير ابيه اذ كان واحداً له لم يحرمه احراراً الا
 يوم النحر وان دخل قبله لا يحرمه واذا اصابه بعد ايام السر بكونه اذ اولاً مسمى قباله
 لا دليل عليه وسفر الهدي في ذمته بهلال الحرمه اذ احرى بالرجع ولم يكن صام يوم
 الهدي لم يحرمه الصوم فان مات وجب ان يستنزل الهدي من تركته من اصل المال لا من دين
 عليه ووطأه تسفر الهدي في ذمته بهلال الحرمه فان عاد الى وطنه قبل الهلال والعمر
 النسيئة لا مكره ولا في طرفة صام العشرة في وطنه النسيئة مباحة والسبعة ان شامدة
 وان شامدة فنان العشرة كان افضل وان مات بعد تركته من الصيام كان على ابيه
 ان يصوم عنه او تصوم في ان مات قبل تركته من الصيام لا يجب ذلك في الفار وهو الذي
 يقر باحراره بالرجع مفرداً بتسبيح الهدي وعليه انصاف ان يحرم من مناسك اهله ويسو الهدي
 بشجره من موضع الاجرام فيسوق سناماً وبطيخة بالدم وتعلق في رفته فملا كان صلى
 فيه وسو الهدي معه الى منى ولا يجوز له ان يخط حتى يبلغ الهدي حمله فان اراد دخول مكة
 حاز له ذلك لكنه لا يطاع النسيئة وان اراد الطواف بالبيت فطوعاً فعل الا انه كلما
 طاف بالبيت اتي عنده فراغه من الطواف ليعقد احرامه بالنسيئة لانه ان لم يفعل ذلك صار

١
٢
٣
٤
٥
٦
٧
٨
٩
١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥

محلاً وسطل حجه ونصر عمره وهذا الهدي لغيره ان خرج حتى يبلغ الهدي فطعمه من يوم النحر
 بعض مناسكته كلها من الوقوف بالوقوف والناسك متى لم يعود الى مكة فطعمه والناسك
 سبعا وتسعي مثل ذلك من الصفا والمروة ثم يطوف طواف النساء وهذا حل من كل سبي احرى منه
 وعليه العمرة بعد ذلك وهو المتمتع يسقط عنه فرض العمرة لانها حطب والحج للهدي
 عليه ما على الفار من الاكل حلف حكمهما في نفي مناسك الحج وانما يتم الفار بغير مناسك
 فقط ولا يجوز لهما معا قطع النسيئة الا بعد الر والى من يوم عرفة وليس طمها الهدي وسبح
 لهما الا تحفة وان لم يكن واحدة فصلا
 ٢ ذكر الهدي والظاهر
 هو لا بعد الاجرام الا من الواجب التي وقفا رسول الله صلى الله عليه واله ومضى احرى حل
 المنقاب لم يبعد احرامه وحجاج الى استيائه من المنقاب الا ان يكون مبدد كقائه
 بحسب عليه الوفاة وكحرم من الموضع الذي قد روى حوان الاجرام من المنقاب لانه اذا
 عمره وجب وقد قارب تقصيره ليحصل له ملك ثواب عمره وجب مومي مع ما عمره الا
 حرامه عند المنقاب حاربه ان يوقره عن المنقاب فاذا ازال الحج احرى من الموضع الذي انتهى
 اليه ومن احرى من قبل المنقاب واصاب صبيلاً لم يكن عليه منى ومن احرى حرامه عن المنقاب
 منعبد او ناسبا وجب عليه ان يرجع فحرم منه ان مكنته فان لم يملكه الرجوع لصلى الوقت
 وكان تركه عامداً بالحج له ويدخل اية يجزئ منه منى وقد تم حجه من وان كان مكة ناسبا
 فاحرم من موضعه فان دخل مكة وذكر له لم يحرمه ولم يمكنه الرجوع الى المنقاب لصلى
 الوقت او الخوف فان مكنته الخروج الى خارج الحرم خرج واخرى منه وان لم يكن احرى
 من موضعه وليس عليه منى والواقف التي وقفا رسول الله صلى الله عليه واله خمسة اهل
 العراق خرج على طريقهم العترة وله ثلثة مواضع اولها المسجد وهو اصلها ويطعن الى اخر
 الاحرام منها الا لضرورة واوسطه ضورة واخره ذات عرق ولا يحل احرامه من ذات
 عرق الا لضرورة او تقية ولا تخاور ذات عرق الا حراماً ووقت لاهل المدينة ومن حج على
 طريقهم بالخليفة وهو مسجد السجدة مع الاحسان وعند الضرورة بالخفة ولا يجوز
 تاخره عن الخفة ومن خرج على طريق المدينة كره له ان يرجع الى طريق العراق للحج من العترة
 من وقت لاهل الشام بالخفة وهو المبيعة ولا لاهل الطائف فز المنابر ولا لاهل اليمن بل
 الميتم ومن كان منزله في هذه المواضع الى مكة فمقامه منزله واعد هذه المواضع

الى مكة دو الخليفة لانه اعلى من المدينة وبلغها من مكة عشر من اهل وبعدها الحجة
 عليها في البعد والثلثة الاحول يلمر وقرر المنار وذات عرف على مسافة واحدة ولا خلاف
 اربعة المواقيت ثبتت توفيقا كدري ورجل لفظ الحرام الا ذات عرف فان ذلك خلاف
 الفقهاء وعندنا ثبت سنة هكل من عرف على مقام وجب عليه ان يهاجمه ولا يلزمه مقام
 اهل بيته ولا خلاف فان قطع الطريق عن الميقاس لم يعل على طريق الحر نظر الى ما يغلب في طهانه
 مجازي اقول المواقيت اله محرم منه والمواقيت في الحج على اختلاف ضرورة والعبوة
 المهرده على حد واحد ولا خلاف وقد قلنا ان من اراد الحج او العمرة احرم من الميقات فان
 حازه بمجزة رجح الله مع الامكان وكذلك ان حازه غير من طريق ولا العمرة منه تجددت له
 به الحج او العمرة رجح الله فاحرم منه مع الامكان فان لم يمكنه خرج الى خارج الحرم
 مع الامكان ولا يتعين الميقات بتغير البدار وحرانها وايقانها في غير موضعها ومركبا
 الى الميقات ولم يمس من الاحرام لم يمس او غيره احرم عنه ولله وجبة ما تحببه المحرم وقد
 تم احرامه الحائض والنفسا اذا حال الى الميقات اعتسلا واحراما منه وترك صلوة الاحرام
 هو تحريم الصيام من الحج اذا اراد الحج ثم تحسب ما تحببه المحرم وتعمل به حرج ما فعله و
 اذا فعل ما يحب فيه الكفارة كان على اوليائه ان يكفروا عنهم فان كان الصلوة لا تحسب
 لا ولا ياتي له بوعبه ولله وكذلك تطوف به ويصلي عنه اذا لم يحسن ذلك وان حج بهم مع
 وح ان يخطب عنهم اذا كانوا اجماعا وان كانوا اجماعا حاز ان يؤموا بالصيام وسعى ان ينفوا
 بالويصين متقا وخصروا المشاهد كلها وتروى عنهم وثابت عنهم في جميع ما سواه
 المانع نفسه واد امر بوجبه هدي لا تقدر وز على الصوم كان على وليه ان يصوم
 وهو في ذكر كفية الاحرام الاحرام ركز لو كان الحج
 او العمرة من تركه متعمدا لا حج له وان تركه ناسيا كان حكمه ما ذكرناه في الباب الاول
 اذا ذكر ان لم يذكر او لا حتى يخرج من جميع مناسكه وقد نهى حجة او عمرته ولا يسي
 عليه اذا كان مستحب عن الاحرام ومما اراد ان يحرمه متعمدا اذا سعى الى الميقات
 سقط وتقرر اطفاؤه واخذ سببا من سببه ولا يمس سببا من سببه وثبت السعير من حده و
 انطه وان طفق او طلق في الاحرام يمس او يمس الى خمسة عشر يوما كان خارجا واعاده
 ذلك في الحال افضل وسحب له ان يغسل عند الاحرام ان لم يجد ما يمس ويلبس ثوبا

يابر واحد ما وتوسخ بالاحرام ويرى به وخوران يغسل في الميقات اذا حلف عزها ان
 ليس في حقه وساء فان انتهى الى الميقات منع ثيابه ولبس ثوبا في احرامه وان لبس الثوب من مع
 الاغتسال كان ايضا جائزا وان وجد ثوبا عند الاحرام اغتسل بغيره وسواء غسل
 بالعباءة احراما غسل بلبو منه اى وقت احرم فيه وذلك اذا اغتسل او اللباس احراما الى اخر
 اللباس ما لم يتر فان لم يستحب له اعاده الغسل لان يكون غدا لاحرام بعد الغسل هو اذا
 اغتسل لاحرام لم ياكل طعاما لاكله للحرم اكله او ليس ثوبا لغيره اسمه اكله اعاده
 الغسل وكور المحرم ان يلبس اكثر من ثوب احرامه طيه او اربعة وما زاد يعني ذلك الحرام
 وخوران ايضا ان يحترق ثيابه وهو محرم فادخل مكة واراد الطواف طاف في ثوبه المحرم
 فيها واقفل الاوقات التي تحرم فيها غدا والى ويكون ذلك بعد فرضه الطهارة فان
 ان يكون في عمر هذا الوقت جان ولا فصل يكون في وقت فرضه فان لم يكن وقت فرضه في
 سائر رعات من اللواتي واحرم في دبرها لم يمس من ذلك احراما فان كان في الاول
 منها بعد النجوة المحرم فلاباها الكافرون وفي الثانية المحرم فقلع والله احذر محرم
 عقبيه ما بالمنع بالعمرة الى الحج فقول اللهم اني اريد ما امرت به من المنع بالعمرة الى الحج على
 كتابك وسنة رسلك على الله عليه واله فان عرض لي عارض فليس لي في حجتك حجة
 الذي ورت على اهلهم ان لم تكن حجة فعمرة احرم لك عري وحسدك ونسري من الفساد
 الطيب والسايب اتبع بذلك وحكمك والقرار بالآخرة فان كان قال اللهم اني اريد ما امرت
 به من الحج فان كان مفردا ذكر ذلك ومن احرم من غير صلوة او غسل كان احرامه متعمدا
 عرابه مسح له اعاده الاحرام بصلوة وغسله وخوران يمس صلوة الاحرام او كان
 من قبل او نهارا لم يمس في وقت فرضه وقد تصبى فان تصبى الوقت بذات الفرض بصلوة الاحرام
 وان كان في الوقت بذات الفرض بصلوة الفرض وسحب له ان يمس في الاحرام
 لم يكن حجة فعمرة وان تجله حجت حبه سوا كانت حجة متعمدا او فرائدا او اذ كان
 في الاحرام العمرة لا يسقط عنه فرض الحج في العام المقبل وان حج حجة الاسلام فحضره
 الحج من قبل وان كان لا يظن انه يلزمه ذلك وخوران ياكل الحرام من اللسان وسما الطيب
 بعد الاحرام ما لم يلبس فاذا لبس عليه جميع ذلك لان الاحرام لا يسقط الا بغيره
 او سببا يهدى ولا يشعار والتقليد فيه اذا فعل من ذلك شيئا بعد ما جازاه

ولا ناس ان يراجع امرائه سوا طلقها في حال الحلال او في حال الاحرام وادبر روح امرائه
وهو محرم في ربهما ولا تجزئه اذا اذكارا عالما بخبره بذلك فان لم يخبر عالما به حار
له ان يعقد عليها بعد الاحلال والمحرم اذا عقد لعينه كان العقد باسا من نظره من
كان العقد قد حله فخرما ودخل بها الزنا العقاد بدنية " وكحور مقارفة السبا سائر انواع الفرج
وحواله من سائر الجوارى غير انه لا حور الاستمتاع بهن وحرم عليه التطيب والطيب واكل
اجناسه واغلاظها حمسه احناس المسك والعنبر والزعفران والكافور والعود وند
الحوليك الورش واما خلوق الكعبة فانه لا ناس به وحرم عليه التطيب والطيب واكل
طعام يكون فيه شيء من الطيب وممنه ومباشرة فان اضطر الى اكل طعام يكون فيه
طيب اكله وقتن على ايده ولا ناس بالنسقوط وان كان فيه طيب بعد الحاجة اليه وادا
اصاب ثوبه طيب انزله وادا الجنان في موضع يباع فيه الطيب لم يكن عليه شيء وان شئ
نفسه امسك على ايده منه ولا تمسك على ايده من الزواجر الكريمة فاما الرباح الطيب
فمكره استعمالها غير انها لا ينجس في الخضر بما فيها من الطيب ولا حوز له الصد ولا
الاسارة اليه ولا اكل ما صاد به غيره ولا دخل شيء من الصيد فان دخله كان حله حكر
المسبة لا حوز لاحد الاستماع به وافضل ما يحرم فيه من السباب ما كان قضا محضا فكل
عريض كان جازا الا اذا اصاب شوب اصابه لا حوز الاحرام فيها او يكون مصنوعة
تصنع فيه طيب من الزعفران والمسك وغيرهما وادا ضيع تصنع فيه طيب وذهب
لخيه لم يكن فيه بأس وكذلك ان اصاب ثوبه طيب وذهبت رائحته جاز الاحرام فيه
ويكره الاحرام في الثياب المصنوعة من العنبر وما تشبهه لاحل الشهرة وليس
ذلك محظورا وكل ما يحوز الصلوة فيه من الثياب يحوز الاحرام فيه وما لا يحوز الصلوة
فيه لا يحوز الاحرام فيه مثل الخزامعسوس بوير الاراب والابرسم المحض وغير ذلك
ولا ينعى على محرما الا في ثياب ظاهرة نظيفة فان توشح بعد الاحرام فلا يفسد الا اذا
اصابها شيء من الخسائس ولا ناس ان يستند لثيابه في حال الاحرام غير انه اذا طاف لا
يطوف الا فيما احرم فيه وحوز ان يلبس طيبا ناله ان زان غير انه لا يزره على نفسه
ويكره له ان يزر على الفرج المصنوعة واد لم يكن معه ثوبا الاحرام وكان معه فبالسه
مقلوبا ولا يخل بدينه في كفى الفجا ولا يلبس السراويل الذي يخل بدينه فان لم يجد حازله

نفسه ويكره له لبس الثياب المعلمة بالانديسم ولا يلبس الخاتم للبريد وخم ريشته
ولا حوز له لبس الخضر بل يلبس بغيره لا يجد العنبر لبس الخضر عند الصبر وروسة من
وردهما ولا يلبس التمسك على كمال وكحور عليه الزفت وهو الجماع وفتك منسج
ومك مسج من سهوه ويسل على كمال وكحور مشهر من غير سهوه وحرم عليه المسوق
والكذب والجدال وهو قول الرجل والله ولي الله ولا حوز له فاسي من الفجا والراعي
وما اسبها ولا تختبها عن دينه ولا ناس ان يتجسس عن نفسه الفراد والخلية وكحور لما سعمال
الخيال لادى ويكره ذلك الزينة وكحور على المرام في حال الاحرام جميع ما يحرم على
الرجل وحل لها ما حله ومدر حصر لها في اللحم والبراء بل لبس عليها رفع الصوت
بالسه ولا كشف الرأس واحرامها في وجهها وكحور لها ان تستدل على وجهها اسدالا
نوبا ومعه يد هامر ان يابس وجهها او خسية فان سرت وجهها الثوب الذي سدل به
كان على ما دام ولا حوز لها ان تنفث ولا حوز لها لبس الفقار ولا سائر الخيل التي لم يحز
عاديها واما ما كانت تعاد لم فلا يلبس مصرانها لا يظهروا لزوجها ولا يقصد به الرسة و
لبس لها لبس الثياب المصنوعة المقلدة وكحور لها لبس الخاتم وان كان زده وكحور لها
ان يلبس حجب ما بها علة تبقى بها من الخسائس ويكره لها الحصاب اذا قل حال
الاحرام ولا حوز للرجل والمرأة اذا كانا محترمين ان يلبسا بالسواد الا عند الضرورة
وكحور لهما الاكحال غير السواد الا اذا كان فيه طيب فانه لا حوز على حال ولا حوز
للمحرم والمحرم من السطرية المرأة ولا استعمال الادهان التي فيها طيب بل ان يصبر بها
اذا كان ما يبقى رائحته الى بعد الاحرام وما لبس بطيب حوز له الا انه مالم يلبس
فاذا لم يحرم عليه الادهان وسائر انواع الدهن الا عند الضرورة الى ذلك فانه حله
مما لبس بطيب مثل التبرج والسمن فاما اكلها فلا ناس به على حال وادهر البطل اذا
رالت رائحته جاز استعماله ولا حوز للمحرم ان يحرم الا عند الضرورة ولا راله شيء
السعر ما دام محرما فان اضطر الى ذلك بارئ بان يحكم لا تمك الا بالاله السعر
عن موضعه حاز ان يلبه ولا شيء عليه ولا حوز للمحرم ان يغطي رأسه فان غطى رأسه
ناسبا الى الفناع عن راسه وجرد النسبه ولا ينعى عليه ولا ناس ان يغطي وجهه بغط
باسه عند الحاجة اليه ولا حوز للمحرم ان يظلم على نفسه الا عند الضرورة وكحور

له ان يحسب النكاح والجم والنفقة وادان كان من الاصل لظلال على الظل
ولا يظلم على نفسه وقد حرم الطلاق للنساء الا فصل نفسه على كل حال ومن سعى عليه
كسب الصلابة فانه يظلم ولا يحكم المحرم طرده فانه منه ولا نكاحات من كان من
فاه ولا ذلك وجهه ولا راسه في الوضوء والعسل لا تسقط من سعيه ولا يجوز له
الطافير ويكره له دخول الحمام وان حله فلا يملك حمله بل نصب عليه الهامام
واذا مات المحرم غسل الحلال ونكفرت نفسه ولا تقرب سامر الكافور بكرة
للمحرم ان يلقى من عاه بل يحبه بغير التلبس ولا يجوز للمحرم لبس الاخضر الحرف
وخويله ان يودك علامة او ولده غير انه لا يرد على عسره امواط حور للمحرم ليس
الميطعة وتشتط على سطة الفخار في لا مانع منه هو قد
الاستيحار للمحرم الاستحار للمحرم عن القيام بنفسه وخور استحارة عن الميت و
نهي النساء كنهه من طرفة المساحر فان مات بعد ذلك سقطت فرضه وان طلق وحل عليه
الفصامه فيه ويلزم الاخرة بالعقد ويسحقها الاجبر ولا يلزمه ان يرد ما فضل او ارب
نفسه استحب للمساكين ان يمسوه وليس بواجب ذلك عليه ويثبت على نفسه من التماسك
ولا يحرم الامر بالمعروف فان شرط عليه ان يحرم من المعقبات لم يلزمه ذلك لا باطل
هو ومي فعل من محطورات الاحرام ما يلزمه به كفارة كان عليه في ماله من الصلوات والناس
رايطب وان افسد الحجة وحل عليه فضا وها عن نفسه وكانت الحجة باقنه عليه
سقطت وها فان كانت معتبة انفسحت الا حارة ولزمه المستحار ان يستأجر من يوثقه
فيما وان لم يكن معتبة بل يكون في الدية لم يفسح وعطيه ان يذبح حجة اخرى في السفار
عن المساحرة بعد ان يقول الحجة التي افسدت فها عن نفسه ولم يجر للمساكين في هذه
الا حارة عليه والحجة الاولى فمستوده لا تحرى عنه والثانية فضا بما عن نفسه و
انما يفسح عن المساحرة بعد ذلك على ما يلباه هو اذ استأجره لاكلوا ان يقولوا
حربك لي عني في هذه السنة فان افسد فهدعت السنة ولا يصح الاجارة الا بعد
ان يكون الاخضر على صفة بمكنه التلبس بالاحرام في استنهار الخ فان عمله ذلك بطل
عقد الاجارة لانه عقد على ما لا يصح باذاعقد على وجه يصح فيه الاجارة استنهار
الخ مع ما خالف وخرجت السنة ولم يحرم انفسحت الا حارة لا الوقت الذي عساه

وفات هو ان يساحره غيره في الدية ان يقول المساحر انك على الخ عني في هذه السنة
العمل في هذا العام وان سوط الناحية الى عام او عامين او اذ اذ صفة سنة في سنة
فان عمل الخ لم يطل الا حارة لا الاجارة في الدية لا سوط الناحية في الدية بل في السنة
فقد الا حارة لم يكن الناحية واذ الحزم في السنة الثانية كان اجماعه في السنة الثانية
هو اذ المساحر ان يحكم الخ عني ما فاحره عني ما له في احرامه عنه ولا عني ما فاحره
لا يحرمه ولا يذبح عني نفسه وليس له ان يحكم ما اولى به ما فاحره ولا يذبح نفسه لانه
ما فاحره عنه وان كان له لادليل عليه وان احرز لا حزم في نفسه وعمل في حرمه لا يفسد
انصاحهما ولا عني واحد منهما فاحره لانه لا يذبح احصا الا حزم في الدية لا يذبح بالهبة في نفسه
عليه لانه لا دلالة على وجوبه عليه في المساحرة على ما في عليه ان يصح عني
ما حار وان حار وجب عليه حجه الاستحارة لزمه ان يساحره من سوط عني عني ان
الا حزم ان يذبح فاحره ما يذبح الطين او يذبح الخ فيما ساقته وسوذه نفسه في اذابات
الا حزم ان حار في الاحرام وجب على ورثته ان يذبح ما اذبح ولا يذبح سامر الا حزم
لانه لم يفعل سامر في حال الخ وان حار بعد الاجارة فلا يلزمه سعي وحيث عن المساحرة
كان ذلك قبل استنفا الاركان او بعد انما العمل او بعده وعلى حجه الاموال المحرم
في ذلك هذا اذ الساحرة على الخ عني واجلوا وان يساحره على الخ عني من ذلك هذا
او حار ان يقطع المساواة الى المعقبات استحوذ الا حزم بمقدار ما قطع من المساواة ما اذ
اساحره على الخ عني بعد اذ خا المعقبات فاحرم بالعمرة عن نفسه يجب بالاجل من
وا حرم الخ عني مساحرة فان كان رضى الى المعقبات اجاره وان لم يرضه من حجه من الرجوع
له يحرمه وان لم يرضه الرجوع اجاز عن المساحرة ولا يلزمه دم ولا يحل عليه ان يذبح
سعي الا حزم لانه لا دليل عليه اذ المساحرة لا تسقط له كما في حله احوال ان يساحره
لنفسه او لغيره او يذبحه او يذبحه فان يساحره للفرار وفقر مع لانه اساحره له وورثته
كسبه القراء في الهدي الذي يذبحه فان يذبحه الا حزم لا اجارة بنفسه فان سوط الهدي
على المساحرة كان حار فان خالفه وتبع كان حار لانه عدل الخ ما هو اصل وبيع السكا
معاصر المساحرة وان اقر ذل لم يحرمه لانه لم يفعل ما اساحره فيه هو ان يساحره لم يمسحها
بعد اجاره ويلزمه ان يذبحه الا حزم لانه من مضمون العقد الا ان يساحره على

قوله لا ينعقد احرامه اجماعاً من المذنب والمذنب وام الولد والمعتق بعضه
 بحكم الحاكم فيه والامه الروح له الكفاية من احرار والروح انصافاً من احرار
 واليكاتب لا ينعقد احرامه سواء كان مشركاً وطاعاً له او مطلقاً لانه ان كل مشروط
 عليه فهو بحكم الرق وان كان مطلقاً او مختاراً منه بعضه فهو غير معتق فانها باه على ايام
 معلومة معينة يكون لنفسه لا يمتنع ان يقول ينعقد احرامه فيها ويصح حجة فيها بعد ان
 سيده متى احرز معتقاً ان سيده لم يعتقه قبل الموت فله ان يحرر احرامه ويحكم عليه
 الى الصفات والاحرام منه ارامه كان له يملكه احراراً من موصعه فان فيه المشعر
 الحرام وقد فاه الح وان احرز ما ذر سيده لم يلزمه الرجوع الى الصفات لان احراراً محيي
 منعقد فان احراراً المشعر الحرام بعد اعتق هذا كحجة الاسلام وان فيه المشعر
 وقد فاه الح وعلمه الح فما بعد واذا احرز معتقاً ان سيده لم يعتقه الح لم يتعلو ح
 لان احراراً غير معتق وان احرز ما ذر سيده فافسد الح لزومه الفضا وعلى سيده يملكه
 منه واذا اعتق العبد الح ولزمه الفضا على ما ظاهراً فاعتقه السيد فلا يحل ان يكون
 بعد الوقوف بالمشعر او قبله فان كان عليه ان يحرر الح وطرمه حجة الاسلام
 فما بعد وحجة الفضا هو حجة عليه البقاء بحجة الاسلام ثم حجة الفضا وذلك على الصي
 اذ بلغ وعلمه فضا ولا ينعقد حجة الاسلام فان احراراً حجة الاسلام يرفع عليه حجة الفضا
 وان احراراً الفضا بعد حجة الاسلام وكان الفضا في ذمته وان ظاهراً لا يحل حرج واحد
 منهما فان فوا وان اعتق قبل الوقوف بالمشعر ولا فضل بين ان يفسد بعد الوقوف او قبل الوقوف
 بمعنى فليشبهه ولا تحريمه الفاسدة حجة الاسلام وطرمه الفضا في احراراً وحريمه الفضا
 حجة الاسلام لان الفاسدة لو لم يفسد له كان تحريمه حجة الاسلام وهذه فصاحة
 في احراراً العبد ما ذر سيده فباعه سيده قبل الوقوف بالمشعر مع حجة فان كان المشرك
 عالماً بخاله فلا خيار له لانه دخل على بصره وبملك منه ما كان يملك منه لا يحل المشرك
 ان يملكه كالبائع وان لم يعلم المشتري بذلك وكان احراراً ما ذر سيده كان الخيار عليه لانه لا
 على علمه ويكوز ذلك قضاء بوجوب الرد وان كان احراراً معتقاً ان سيده هو البائع ولا
 خيار له ولا حكم لا حرمة له لم ينعقد على ما فاه ادا احراراً ما ذر سيده فان ترك مخطوفاً
 بغيره ذم من اللباس والطيب وحل المشعر وتعلم لاظهاره اللبس منتهوه والوطن

الفرج او فماد من الفرج وقتل الصيد او اكله فحرمة الصيام وليس علمه ولا سيده
 معه لانه فعله بعد ان به فان ملكه سيده فبالخرجه فاحرمه حار وان كان فماد حار
 انصافاً ارباب من الصيام حار لسيده ان يطلع عليه ودم الفضة تشتتة بالخيار من ان يحرر عنه
 او يامر بالصيام وليس له منع من الصوم لانه يباد به دخل فيه وقص
 في ذكر حكم الصيام في الحجة الصبي الذي لم يبلغ قد يبايه لاج عليه ولا ينعقد احراراً
 كان ظاهراً لا ينعقد ان يحرم منه الولي وان كان مريضاً لم يبايه حار ان يحرر ويحرر
 هو والولي الذي يصح احراراً عنه ولا ذم له الا ان كان عاقلان عاقلان عاقلان عاقلان
 الاح والعمدان العاقلان عاقلان عاقلان عاقلان عاقلان عاقلان عاقلان عاقلان عاقلان
 ولا وصياً ويكوز ان احراراً او عاقلان او احراراً ولا ذم له عليه وهو الا حريمه سواء ان
 تخرج به عنه انعقد احراراً هو والام لها ولا ذم عليه بغير بوليته ويصح احراراً عاقلان
 المراه التي سالت النبي صلى الله عليه واله عن ذلك في النفقة الزائدة على نفقه في الحصر
 طرمه ولله ذمته وكلمة المكثر الصبي ان ينعقد من افعال الح فاعلمه ولا يملكه فعلى ولله ان
 يوجب عنه اما الاحرام فان كان مريضاً احراراً بنفسه والوقوف بالمشعر فحصر على كل
 حال مريضاً كان او غير مريض وروى البخاري ان مريضاً فاه نفسه وان لم يحرر رقي عنه في حرم
 ان ترك الحصر في له لم يؤخذ منه والطواف ان كان مريضاً طاف بنفسه وان لم يحرر
 كبر لك طاف عنه ولله ومن طاف به وتوى الطواف عن نفسه احراراً عاقلان وحكم
 السعي مثل ذلك ورهناً الطواف ان كان مريضاً صلاً لهما وان لم يحرر مريضاً على ذمته
 هو واما محطورات الاحرام فكما يحرر على المحرم البائع حرمه على الصوم والنيكاح ان
 غفله كان باطلاً هو واما الوطوء فماد من الفرج والباس والطيب واللبس فهو حرام
 المشعر وترجم المشعر وتعلم الظهور بالظاهر انه يتعلق بكفارة على ولله وان ظاهراً
 لا يتعلق به شئ لانه روي عنهم عليهم السلام ان عمدة الصبي وحطاه سواء الخطايا والذنوب
 الاستبراء لا يتعلق بكفارة من البائع العبر كان فوا وقتل الصيد يتعلو له الحرام على كل حال
 لان الشبان يتعلق بكفارة من البائع الحرام والام والوطن في الفرج فان كان ناسياً لامي عليه
 حلال لا ينعقد حطوه من البائع الحرام واما الوطوء في الفرج فان كان ناسياً لامي عليه
 ولا يفسد حجة من البائع سواء وان كان عامداً فعلى ما ظاهراً من ان عمده وحطاه سواء

لا يجعله ايضا فساد الخ واولها ان عبده عند انجسار وطى عامدا في الفرج واليسد
 حقه تدور مسد حقه ويلزمه الفصل الاقوى الاول ان يحاط الفضايلة بوجه الى المكلف وهذا
 ليس مكلفه **فصل** في ذكر حرم النساء الخ **الخ** واجد على
 النساء وجوبه على الرجال وسرايط وجوبه عليها سر ايطا وجوبه على الرجال وسرايط
 سر سيط وجوبه عليها وجوب محرم ولا زوج ولا طاعة للزوج عليها في حجة الاسلام
 ومعنى ذلك انها اذا ارادت حجة الاسلام فليس لها وجهان معهما من ذلك وبلغ ان ساعيا
 على الخروج قال لا يفعل حرج مع بعض وى ايجامها فان لم يكن لها حرم حرج مع
 الثقات من المؤمنين وان ارادت ان يخرج نطو عالم بكر لها ذلك وكان له معهما من
 قدر الخ فان كان يادرن وجهها كان حكمه حكم حجة الاسلام وان كان غير اذ لم
 بعدد زناها وان كانت في عبه الطلاق فان لها ان يخرج في حجة الاسلام وسواك للزوج
 عليها رجعة او لم يكن ولها ان يخرج في حجة النطوح الا في التطلعه الباتقة فاما
 عده الموقوف عينا وجها فانه يجوز لها ان يخرج على كل حال فرضا كان او نفلا فو اذا
 حرم المرأة اذن الزوج حجة الاسلام كان قدر نفقه الحضرة عليه وما زاد الا لغير
 عليها فان افسد بجهان في كفت زوجها وطبها مختارة فلوقوف بالمستعبر
 لرمها الفضا وكان في الفضا مقدار نفقه الحضر على الزوج وما زاد عليه فطلبها في
 مالها ولم يمتها مع ذلك كفارة وفي ما لها خاصة ومدين كنفه احرامها في مال
 حرام واعلمها ان خير من المقات لا توجره فان كانت حاضا فومات ومو الصلوه
 والحسنات واستغفرت واحرمت الا انها لا تظلي ركني الا حرام وان ترك الاحرام
 طامها انه لا يجوز لها ذلك حتى جارت المقات فطلبها ان ترجع اليها وتكرمه مع الا
 مكان قال في حرمها الحرم من يوم معها ما لم يزل ملكه فان حلتها خرجت الخ
 الحرم واحرمت من هناك فان لم تكن الحرام من يوم معها واذا جطت المرأة
 مكة فمستعنة طاعت باليت وسعت من الصفا والسرورة وقصرت ووراحلت
 من كل ما يجرى منه مثل الرجل سوا فان حاضت قبل الطواف انتطرت ما مهابس
 الوقت الذي تخرج الى عرفات فان ظهرت طابت وسعت وان لم يظهر هو وص
 منعها ونكون حجة مفردة تقضي المناسك كلها تقضي العمرة بعد ذلك

وان طافت باليت عليه اسواطه خاصت كان حلتها حلة من لم يطف واد اظف
 اربعة اسواطه خاصت قطعت الطواف وسعت وقصرت بها حرمه الخ
 تمت معها فاذا فرغت من المناسك وطهرت بهت الطواف وارطاف الصوف
 مكة ولم يصل عبد المقام لم خاصت خرجت من المسجد وسعت وقصرت وبخر
 الخ وقصت المناسك كلها تقضي الركنين اذ اظهرت من واد لطاق باليت
 من الصفا والسرورة وقصرت بها حرمه الخ وحاف ان تحبها الحضر فاما بعد ولا تخرج
 من طواف الزيارة وطواف المناسك لها ان تقدم الطوافين معا والسعي ثم يخرج تقضي
 باقي المناسك ومعنى الركنين لها فان كانت طواف الزيارة وبقي عليها طواف
 النساء فلا يخرج من مكة الا بعد ان يقصه وان كانت طواف منه اربعة اسواط
 وان ارادت الخروج حاز لها الخروج وان لم يتم الطواف وخور للمسحاة ان يطوف
 باليت ويصل عبد المقام وتشهد المناسك كلها اذا طفت ما نفقه المناسك
 لانها حكم الظاهره واد ارادت الخاف وداع البيت فلا ينظر المسجد بوجه
 من اذ يات من ابواب المسجد وتصرف واد اكانت المرأة غلبه كانه على الطريق
 طيف بها وتسلم الا ركبا في الحجر وان عليها حرمه كفاهها الاسارة ولا تخرج الرجل
 وان كان بها علة تمنع من حلتها والطواف بها طاف عنها ولها وليس عليها شي وان كان
 غلبه لا تعفل عن الا حرام احرمت عنها ولها وجبها ما كتبت المحرم وتم احرامها
 وليس على السارفع الصوت بالنسبة ولا كشف الرأس وجوز لها ان يسر المحيط ونحوها
 في نطلب المحمل وليس عليها حلق ولا دخول البيت فان ارادت دخول البيت فلتدخلها
 ان لم يكن حرام ولا يجوز للمسحاة دخول البيت على حاله **فصل**
 في حكم المحضو والمصدود من الحضر عند المكابا لا يكون الا بالمرور والصد يكون
 من جهة العدو وضد لقفها الحضر والصد واحد ولها من جهة العدو والمصد الاول
 فاذا احرمت الخ او غمره فحضره عدو من المشركين ومنعوه من الوصول الى البيت
 له ان يحل الخ لعموم الا انه لم يطر فاله بكر له طريق الا الذي حضره فله ان يحل الخ لعدو
 وان كان له طريق اخر فان كان ذلك الطريق من الطريق الذي صد عنه لم يكره الخ
 لانه لا فرق بين الطريق الاول والثاني وان كان الطريق الاخر اطول من الطريق

سببا فان كان اكثر من نصف بنى عليه بعد الغسل ولم يلزمه الكفارة فان طاف اقل من
 النصف لم يسه الكفارة واعادة الطواف هو منى جامع وهو محرم بمهرة منبولة
 قال يرفع من مناسكها بطلت عمرته وعلمه بدنة واليهام بمكة الى التهراب ليل
 به نصي عمرته ومرعيت بذكره حتى امني كان حكمه حكم من جامع على السواقي ليل
 ذلك قيل الوقوف بالمشعرية انه يلزمه الحج من قابل وان كان بعده لم يلزمه عز الكفارة
 ومن بطر الى غير اقله فامى عليه بدنة فان لم يجد فبقرة فان لم يجد فشاة وادانط الى
 امر به فامى او امدى لم يكن عليه شي الا ان يكون نظرا سموية فامى فانه يلزمه الكفارة
 وهي بدنة فان قسها مشهوة كان عليه دم بريقه وان لم يزل وان قسها غير مشهوة لم
 يكن عليه شيء وان امني هو من قبل امر به من غير مشهوة كان عليه دم شاة فان كان غير مشهوة
 كان عليه جزوه ومضى لا عب امر به فامى من غير جماع كان عليها الكفارة وسمع
 لكلام امر به او استمع على من جماع من غير روية له فامى لم يكن عليه شيء وكون
 له ان يسل الخمرات عليه من الام والبيت هاد الحريم تحية الطلوع فوطي كل الوقوف
 بالمشعرية الفرج افسدها وعليه الحج من قابل وبدنة على ما يثناه وعليه المني في سداها
 فان خصرها الوقوف فخلل منها يمدى وعليه الفضا ويحرمه فضا واحد عن امها د الحج
 وعن الحصره والجوار على صير من فاكل وغير ما كوا اكلها كوا على صير من اسي وحشي
 فالاسي هو النعم من الابل والبقر والغنم فلا يحب الحرا يفل سمي منه والوحشي هو الضيق
 المأكوله مثل العرلان وخمر الوحش وهو الوحش وصرد ذلك فحب الحرا في جميع ذلك
 على ما يسه بلا خلاف هو والبس ياكل فعلى يله اصرب اجدها لا حرا فيمها لا ياكل
 ذلك من الجنة والعرب والفارة والغراب والحياة والكلب والذئب والناحية
 فيه الحرا عند من خالفنا ولا نقر لا محابا فيه والا فليان يقول لا حرا فيه لانه لا دليل عليه
 والاصل براه الامة وذلك مثل المتولد من ما يحب الحرا او ما لا يحب فيه ذلك كما لا يسمع
 وهو المتولد من البضغ والذئب والمتولد من الجحاش الالهلي وجمال الوحش من الضف
 الثالث مختلف فيه وهو الجوانح من الطير كالباري والصفر والسنابل والبعقاع ونحو
 ذلك والسباع من البهائم كالاسد والتمر والفهد وعمر ذلك فلا يحب الحرا عندنا
 في منى منه ومن روى ان لا تستباح خاصة كيشا هو يجوز للحرث وقتل جميع الاوقات

كالذئب والكلب العفور والهار والعقارب والحيات وما سبه ذلك ولا حرم
 عليه ولا من اهل اصغار السباع وان لم يكن حرم واما ما هو خور له من الامور الباطنة
 والجماع الا انه اذا فعل الفحل على بدنه لاسي عليه وان اراد له عن حريمه فعله الله والا
 الا بخبر قوله ما لم يؤذ به الصمد على صير احد هما له مثل من النعام وجمال الوحش
 والغزال وهو مضمون عنه من البدنة والبقرة والاساة والساني لا يملكه مثل الهضاجر
 وما اسبها فهو مضمون القهقهة فما لم يملكه مثل فطائر الفزان على انه محترم له اسبا
 احدها اخراج النمل والتالي ان يقوم ويسرى به منه طعاما بصدوقه على كل سكر
 نصف صاع والبالت ان يصوم عن كل من يؤمنا والذي واه امكانا له يلزمه المهران
 عن منه اخرج الطعام بدله فان لم يقدر صام على ما يثناه والذي يهوه عندنا هو النمل
 ذور الصمد نفسه وما لا يملكه محترم يسير لجهدها نفومه ويسرى به طعاما بصدوقه
 به م والساني يصوم عن كل من يؤمنا وماله مثل مضمون عليه بذكره هو ما لا يملكه على
 صير من احد هما مضمون على منة بذكره والا حرا لا يضر على منة فانه يرحع الى قول
 بعد لير ويجوز ان يكون لجهدها فان الصمد اذا فعل عامه كان عليه جزوه وان لم يقدر
 قوما الحرا او قض عنه على الخبطة وصدوق على كل سكر نصف صاع على ما يثناه
 فان را د على اطعام ستمسكيا لم يلزمه اكثر منه وان كان اولومه فهدا حرا فان
 لم يقدر على اطعام ستمسكيا صام عن كل نصف صاع يوما فان لم يقدر على ذلك
 سبه عسر يوما فان قيل بقره وحش او حمار وحش عليه دم مرة فان لم يقدر يوما
 وعسر ثنها على اطعام واطعم كل سكر نصف صاع فان را د على اطعام طيسكيا
 لم يلزمه اكثر منه وان نقص عنه لم يلزمه اكثر منه فان لم يقدر على ذلك صام عن كل
 نصف صاع يوما فان لم يقدر صام تسعة ايامه ومن اصاب طيبا الوقول اول ان كان
 عليه دم شاة فان لم يقدر على ذلك قوما الحرا او قض عنه على النمل واطعم كل سكر
 منه نصف صاع فان را د على اطعام عسرة ساجير لم يلزمه اكثر منه وان لم يقدر
 لم يلزمه اكثر منه فان لم يقدر صام عن كل نصف صاع يوما فان لم يقدر صام طيسكيا
 ومن اصاب فطاة وما اسبها كان عليه حكم قوطر ونحو السحرة من اصابها يوما
 او فهدا او صبا وما سبه كان عليه كذا هو من اصاب عسرة او عسرة او عسرة

وما منه كان عليه مدمر طعامه ومن قبل حمامه كان عليه دم الجعراد كان
 الجمل واليهما وهو محل الحرم كان عليه دمهم في اصابها وهو محرم في الحرم
 عليه دم والقمة وان كان وهو محرم في الحرم في اصابها والقمة في اصابها
 الحمام الحرم فيسرى بهيمة علف لحام الحرم ولا يلى يسدونه به على السنن
 وكل من كان معه من الصيد فادخله الحرم وحده عليه تحليه وراى الحنة منه
 فارجحه وهلك دار عليه فداوه فان كان معه طير فقتل في الجراح بركه حتى
 لا يسه به تحليه ولا يحور سيد حمام الحرم وان كان الجمل ومن به رسته من حمام
 الحرم كان عليه سدنه بسدنه بها ليد التي به لا يحور ان يخرج من حمام الحرم
 الحرم فارجحه بعله فداوه فان هلك كان عليه دمته ويكره ستر القمري واليه
 منه واحدا حمامه وما اعلقنا على حمام من حمام الحرم وفراخ وسر بهات
 فان كان اعلق عليها فلان الحرم بعله لكان طير درهم ولكل دج نصف درهم ولكل
 صه ربع درهم وان كان اعلق عليها بعد ما اجترم بعله لكان طير سبائك واخراج
 حمل ولكل صه درهم ومن بهر حمام الحرم فارجحه بعله دمساه وان لم يرجع فله
 اكل طير سبائك ومن ز على صيد فقل كان عليه فداوه هو واد الجمع حمامه مخزون
 على سيد فقلوه بعل جمل واحد منهم فداوه واد السبائك والجمع صيد فقلوه لراى
 كل واحد منهم فداوه كامل واد اى اى اى صيدا فاصاب احدهما واجطا الاخر ليرض
 واحد منهما الفداوه واد اقل اى اى صيدا احدهما فقل والآخر محرم في الحرم فارجحه
 الحرم ليرض والقمة وعلى الجمل القمة ومن خرج صيدا في الحرم وهو محرم كان عليه
 لا غيره واد او ذج جماعة نار افوج بها طير فان قصدا ذلك لم يكن واحد منهم
 كامل وان لم يقصد واد لك بعله كلهم فداوه واحد هو في فراخ النعام من اى العظم
 سوا ويدر واد فيه مرض عار الا ان الاول الجوداه وكل ما يصيبه المحرم من الصيد
 في الجرح كان عليه الفداوه اعز وان اصابه في الحرم كان عليه الفداوه والقمة معاد وثرب
 بغيره لا يرض وهو محرم بعله كان عليه دم وفدنه من قمة الحرم الحرم ودمه لا
 سجد انه سد عليه العزيره ومن شرب ثرب طير في الحرم كان عليه دم ودمه الذي
 معا وما لا يجب فيه دم مثل النصفهون وما لا يسه واد اصابه المحرم في الحرم كان

ومن بهر حمام الحرم كان عليه دم الجعراد كان
 الجمل واليهما وهو محل الحرم كان عليه دمهم في اصابها وهو محرم في الحرم
 عليه دم والقمة وان كان وهو محرم في الحرم في اصابها والقمة في اصابها
 الحمام الحرم فيسرى بهيمة علف لحام الحرم ولا يلى يسدونه به على السنن
 وكل من كان معه من الصيد فادخله الحرم وحده عليه تحليه وراى الحنة منه
 فارجحه وهلك دار عليه فداوه فان كان معه طير فقتل في الجراح بركه حتى
 لا يسه به تحليه ولا يحور سيد حمام الحرم وان كان الجمل ومن به رسته من حمام
 الحرم كان عليه سدنه بسدنه بها ليد التي به لا يحور ان يخرج من حمام الحرم
 الحرم فارجحه بعله فداوه فان هلك كان عليه دمته ويكره ستر القمري واليه
 منه واحدا حمامه وما اعلقنا على حمام من حمام الحرم وفراخ وسر بهات
 فان كان اعلق عليها فلان الحرم بعله لكان طير درهم ولكل دج نصف درهم ولكل
 صه ربع درهم وان كان اعلق عليها بعد ما اجترم بعله لكان طير سبائك واخراج
 حمل ولكل صه درهم ومن بهر حمام الحرم فارجحه بعله دمساه وان لم يرجع فله
 اكل طير سبائك ومن ز على صيد فقل كان عليه فداوه هو واد الجمع حمامه مخزون
 على سيد فقلوه بعل جمل واحد منهم فداوه واد السبائك والجمع صيد فقلوه لراى
 كل واحد منهم فداوه كامل واد اى اى اى صيدا فاصاب احدهما واجطا الاخر ليرض
 واحد منهما الفداوه واد اقل اى اى صيدا احدهما فقل والآخر محرم في الحرم فارجحه
 الحرم ليرض والقمة وعلى الجمل القمة ومن خرج صيدا في الحرم وهو محرم كان عليه
 لا غيره واد او ذج جماعة نار افوج بها طير فان قصدا ذلك لم يكن واحد منهم
 كامل وان لم يقصد واد لك بعله كلهم فداوه واحد هو في فراخ النعام من اى العظم
 سوا ويدر واد فيه مرض عار الا ان الاول الجوداه وكل ما يصيبه المحرم من الصيد
 في الجرح كان عليه الفداوه اعز وان اصابه في الحرم كان عليه الفداوه والقمة معاد وثرب
 بغيره لا يرض وهو محرم بعله كان عليه دم وفدنه من قمة الحرم الحرم ودمه لا
 سجد انه سد عليه العزيره ومن شرب ثرب طير في الحرم كان عليه دم ودمه الذي
 معا وما لا يجب فيه دم مثل النصفهون وما لا يسه واد اصابه المحرم في الحرم كان

من طعام وكذلك اللحم فماد عليه فاد اكل اطعمان يديه جميعا كان عليه د م شاة فان طعم
يديه ور عليه جميعا في طعم واحد لزمه د م وان كان 2 محسبين وعليه د م ان و من اكل
سفر طعم فطعمه المنسحق فاد م اصبعه لزمه المقي د م شاة هو من خلق اسه لاد عليه
د م شاة او صيام طيه ايام او نصفه على مئنه مساكن كل مسكن من مئنه طعام وقد
روي حسرة مساكن وهو الا حوط م و من طالع عليه حسه فعله د م شاة و من جاد م
او من صا د فاعطس عليه م و ليس شعرا لله فان جاد ليط مرات فصاعدا عليه م
شاة وان جاد لهره كاد با عليه د م شاة وان جاد ل مئنه كاد با عليه د م شاة و من
جاد ل مئنه كاد بال رمة مئنه و من مئنه حسمه فمئنه مئنه او فمئنه كان عليه
من طعام و حورار حورار موضع من جسده الى موضع اخر ولا يباس ان يشرع الفراع
يديه و عريه و ادا من الحورار حسمه او راسه فوقع مئنه مئنه من شعرة كان عليه
ان يطعم كفلن طعاما و كفلن فان مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه
الوصو فلا يوع عليه اذ انشأ ابطه فعله ان يطعم عليه مساكن وان شاف ابطه معارمه
د م شاة و من ليس بمطبا او اكل طعاما لا ياكله اكله لزمه د م شاة و من فاعطسه
كان عليه د م و ادا استعمل هذا طيبا لزمه د م وان كان 2 حال الضرورة و ليس
او التمسك من عسر ضرورة لزمه د م و الطيب ممنوع منه للمحرم ابتداءه و
استدائه سوا كان مضبوطة كالمزعر و الممسك و العنبر و مغبر ساقه
كما جسر 2 ما الكافور و ما الورد او فمئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه
فاما ما عسر 2 ما العواكه الطيبة فالانرج و التفاح وغير ذلك فلا ماسه و ما ليس
بطيب مثل المشق و هو البخره او الغصفر فانه يكره ولا يعلقه الفدا ولا كورس
السواد على حال فان خالف لزمه الفدا من خض راسه او طيبه لزمه الفدا كمن عطاه
نوب للاخلاق و ان عطاه بعصا او من مئنه مئنه او قرطاس من ذلك فاطلا حسه
او ان عظمه قرطاسا او مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه
اي موضع استعماله وان حمل على راسه فمئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه
او شجرة لزمه د م و من حمل على راسه فمئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه
المحرم الى السر نوب لا ياكله لزمه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه

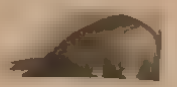
لحمه

ولا ان عليه خلاف من اللبس والطيب و تعلم الاطعمان كل واحد من ذلك صير
اذا جمع بينهما لزمه عن كل حسنة مئنه مئنه كان ذلك في وقت واحد او اوقات
مفترقه و سوا كقرع كل فمئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه
فاما حسنة واحد على مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه
لا به بعد له و ك مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه
او د مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه
لا على سبيل الجوز و هو طو الشعر و تعلم الاطعمان مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه
د مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه
و عصه الطهر و الناي العصره عليه لكل فمئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه
بالناس والطيب و الفمئنه فان جاد لك د مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه
ما نوع الطيب او فمئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه
عن كل د مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه
مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه
عليه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه
ماها المسك والعنبر والكافور و الزعفران و العود و اللوز و الصرب الاخرى
عليه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه
والكازي و البخور فمئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه
الطبيبة فمئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه
من الموائه كالنارج و السفرجل و النارج و الانرج و النارج و النارج و النارج
و النارج و النارج و النارج و النارج و النارج و النارج و النارج و النارج
هو محرم للاخلاق و قد لا يحكم انوارها و اوارها و ذلك ما مضى و ما مضى
فالا و ك مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه
الفارس لا يعلقه كماره و يكره استعماله و مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه
طيب محرم استعماله و مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه مئنه
محرم اكله و لا يحوز الادهان لاي الراج و لا في الجسد من اكل شياءه صير لزمه

ان كان عاره سوا مسبه النار او لم يمسسه من الجناس من الطيب ان مس طيبا من محمد او طبا كالفاله
 والمسك والكافور اذا كان مبلولا او في ما ورد اوجب من طيب فقه القدره في اي موضع
 من جبهه كان طاهرا وباطنا وكذلك لو شغطه او اخفقه وان كان باسما غير مسكوف
 وعلق بده فعله القدره وان لم يعلق ولا سى عليه محلو في الصحه لا يتعلق فيه عاملا
 او باسما في كثره المحرم الفعود عند العطار الذي يباشر العطر فان كان عليه امسك على الله
 وكذلك ذكره الخلو من عبد الرحل الخليل اذا قصد كذا غايه لا يتعلق فيه فريه لا حور
 بجعل الطيب في خمره ومسه فان فعلت منه القدره ولا مانع من الطيب من كل وقت
 ما بان فان خلط مقدار ما يقع عليه اسم الخلو ان من القدره فان كان اقل من ذلك تصدق انما
 هو محرم للحمور ان يخلو راس الخلو ولا يحور له ان يخلو راس المحرم ولا يحور للخل ان يخلو راس
 المحرم وان خالفه بل من القدره لان الاصل في اداء الدمه سوا كان ياتره او يغيب امره منها
 كان المحرم او ختم راسا كذا وان كان المحرم امره فادله في كثره المحرم القدره في محرم
 ان يحكم ويقتصد ويرحل الحمام ونزل عن نفسه الوسخ ويعسل بعد ذلك في راسها
 فارتفع منه شعر غير الا علسا له يلزمه شئ من سحر المحرم وهو الا الا حرم الله
 وما لبثه الا دسور من سحر الفواكه كلها غير مصهور وما لبثه تعالى في الجراد اقله كل
 ونعله الى الحرم وطعمه ولا ضمان عليه وما لبثه الله اذ لبث في ملك الاقبيان حلاله طعمه
 واما لا يجوز قطع ما لبثت في المباح والضمائر في الشجر الكثير بقرة وفي الضعيف شياه وفي عص
 من اعصافها القمه ولا يجوز ان يأخذ من اعصاف الشجر الممنوع منه ولا من ورقه وقلع
 سحر الحرم وغير شها في غير فعله ان ردها الى مكانها فادفع انظر ما عادت
 ما كانت له يلزمه شئ وان لم يجد وجفت لزمه ضمانها وحشيش الحرم ممنوع من طعمه
 فان قلعه او شياه له لزمه فتيه ولا ناس ان يخلو الا ان يخلو في كور اخرج ما من من الحرم
 تركانه من صيد البهائم فخره واصيد منه من الحرم وسحره ممنوع منه ما من طار الى
 قور وقيل او غير غيره لا يتعاون في كثره ضمان صيد وجع تلد بالمر غير محرم
 وذلك حرم الا منه حلهم السلام ومشاهد لا محرم شئ من صيده ولا قطع شجره
 وان كان الا في تركه من وحيد الحرم في كثره الذي لا يجوز قطع شجره في تركه اذ
 جرح بعد احراره ففعل ما يفسد الحج من ان يخلو لم يفسد لانه من الناسي وقوله مع العلم

١ عن المحرم حتى يقع فاما الصدا خاصة فانه يلزمه الحر الا حرم العمد والنساء والبره
 ٢ راسه نيقا وهو جلال ففعل القدره احراره لم يكن عليه شئ وكذلك ان يمس
 ٣ وهو حلال فاصاب الصدف وهو من لم يلزمه شئ في جعل ذلك راسه بعد الا حرمه
 ٤ ففعل القدره القدره فصل ٢ في كثره الطواف والمثل
 ٥ الممنوع من عليه اولاد حوله ليطوف بالبيت ويسعى ويقتصر من يسي والاحرام
 ٦ من السجده على ما لبثه من والها من القدره لا يحل عليها الا الطواف والسعي ما لم
 ٧ بعد الوضوء ونزولها وقصاها من الهامسك بها كثر يجوز لها ان تصاد حرمه والها
 ٨ على احرارها ما حي نحيها الى عرقات فان اراد الطواف بالبيت اسحبا ما لا يحل لها
 ٩ كلما من طواف ويسعى عفا احرارها لهما بالنسبه على ما لبثه ولا يجوز لغيره ان يخل
 ١٠ امسكه الا محرم ما لا يحرمه ويدوي جواز حرمها من احرارها لهما ليطاها والمرفوع
 ١١ ان اراد حوله كثره استحب له العسل ان يمسكه ذلك فان لم يمسكه اجزه الى بعد الحول
 ١٢ ثم يعسل امام من يمسكه او في حوله ثم يعسل القوم له وما اراد حوله الحول طبعه
 ١٣ ما اراد حوله طيب القوم واد اراد امسكه في طاهر اعلها واد اراد الحول حرج
 ١٤ من اسفلها ويسحب اربطها جافا ما سبها على شمسها ووفار ومع اسفل الحول
 ١٥ ثم يامر بخل حوله اعاد العسل اسحبا واد اراد حوله المسح الحرام جرد عسلا
 ١٦ احرار حوله المسح وليد طه مراد بني سسة حافيا على سكة ووفار واد الهوى الى
 ١٧ قال السمر عليك انها النبي ورحمة الله وبركاته الى احرارها الذي ذكرناه في عيب
 ١٨ الا حرام واول ما يلبثه اذ ادخل المسجد والطواف بالبيت الا ان يحور عليه صلوة
 ١٩ ربه فانه يبدأ بالصلوة او يكون قد دخل وقت الصلوة فانه يبدأ بالصلوة او في
 ٢٠ الناس في الجماعة فانه يدخل معهم وهاهنا كذلك ارجاف فوف صلوة الليل او في
 ٢١ الحرمه يبدأ بذلك ولا فاد اخرج من ذلك يبدأ بالطواف فاد ستر في الطواف
 ٢٢ من الحجر الاسود فاد اذ نامنه في ربه وجهه الله واتى عليه وصلى على النبي صلى الله
 ٢٣ عليه واله وساله ان يمسكه ويسلم المحرم جميع يذنه فان لم يكنه الا بعصه كاحرام
 ٢٤ فان لم يقد راسه لم يذنه فان لم يقد راسه الله وقال النبي اذ تنها ومستانی فافهمه ففعل
 ٢٥ الى الوفاء اللهم صدقنا كتابك الى احرارها من طواف بالبيت سبعة اطواف ويحور

٢ طوافه اللهم اني اسئلك باسمك الذي عشتي به على طول الما كما عشتي به على طول الارض الى
 اخر الاربعاء وكلما انتهى الى باب الكعبة صلى على النبي محمد وآله وسلم ودعا فاذا الى موضع الكعبة
 وبلغ الموضع المعروف بالسجادة والركن اليماني في السجود السابعة سبط يديه على الارض
 والركن وخذه وبطيه باليت وقال اللهم انيت تلك والعهد عيك الى اخر الدعا طهره من
 من ذلك لم يصب عليه شي وان جاز الموضع ثم ذكر انه لا يكره ان يركب عليه الرجوع ونظم
 سبعة استنواط وختم بالحجر كما بدايه وسبح استغفار الاركان كلها واستنواطها اذا
 الركن الذي فيه الحجر ونحوه الركن اليماني فانه لا يكره استغفارها مع الاحسان وان كان يطوع
 البدا استغفار الحجر بموضع القطع فان كان في طوفه من المرفوع سلمه بشماله وفذروا
 دخل بآيه لم يصب عليه شي في حمله على منكبه الاسير ويسمى ذلك اصطفا على
 اربعين مالئنا ونسئ ان يعاد في طواف هذا في طواف القدر بحسب اقتداء النبي عليه
 السلام كما كان يفعل رواه جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر بن عبد الله عن ابي
 رمل ولا على من يحمله اقتحل الصلح وطوف به واليوم السبت افضل من الساعات منه
 وتسمى كور طوافه بيمام المقام والبيت ولا يجوز ان جاز المقام وتعاينه لم
 يصح طوافه ويلمح ان يكون طوافه على شكون لا يشرع فيه ولا ابطا ويحسب طواف البيت
 والحجر معا فان سلك الحجر لم يجزه وان مشى على نفس اسائر البيت وطاف لم يجزه وان مشى
 على جانب الحجر لم يمتد ذلك لا يجزه اذا طاف بالبيت مستديرا الكعبة لا يجزه وذلك
 ان طاف بالبيت مقلقا بالبحر وهو ان جعل تسارعة الى المقام وطوف على يساره لانه
 ان جعل معه الى المقام وسارته الى البيت وطوف في خالف لم يجزه ومن شرط صحة الطواف
 الطهارة فان طاف به نجسا او على غير وضوء لم يجزه وعلمه اعادة الطواف ان كان
 طوافه مريضه وان كان طوافه نافله تطهر وصلى ولا اعادة عليه هو الاجز
 طوافه الفريضة وطوافه فانه طواف اكثر من المصطف تطهر ونهض ما في وان
 احدث في المصطف اعادة الطواف من اوله ومن طاف به على وضوء طاف ثم ذكر انه
 طواف كان يجزئ ان تطهر واعاد الطواف ومن اذ في طوافه الفريضة حتى طاف بمسألة
 عامدا اعادة الطواف وان شئت فسمه السبعة ولا يدرى كم طواف اعادة الطواف
 من اوله وذلك ان شئت فسمه السبعة والثمانية اعادة وان شئت فسمه السبعة والثمانية



٢ قطع ولا يمس عليه ومن شئت فسمه السبعة اعادة الطواف له يمس به انه ومن شئت
 طوافه ثم ذكر انهما انفقوا اكار في الحال وان اصراف فاجاز طوافه المصطف طواف
 بهم وان كان طواف اقل من المصطف ثم ذكر انهما اصرافه اعادة من اوله فانه لم يشر
 حتى يرجع الى اهله ام من طوف عنه ومن شئت فسمه السبعة في المصطف على
 الاقل وان اذ في الطواف والنافله ثم اشرعوا في الاكوار المرافعة طواف الفريضة
 ويجوز في ذلك في المصطف ويلمح ان لا يصرف الا على من من ان شئت فسمه السبعة ومن شئت
 انه يصرف من الطواف في حال السعي قطع السعي ورجع فان كان طواف الفريضة المصطف
 ثم الطواف ورجع فتم السعي وان كان اقل من المصطف اعادة الطواف ثم سار
 السعي ومن اذ في الطواف فاسمائه مسووعا وصلى بعد المأزج في ركنه فمضى فمضى
 عند الفراع من الطواف لطواف الفريضة ونمى فسمي فاد افرع من السعي عاد على
 ركنه من حفر ومن ذكر في السجود الثاني من المصطف ان طاف مسجدا في
 الطواف وان جاز به ثم ذكر انهما مسووعا على ما يشاء من طوافه في حواله
 او بالسعي في جاذبه او بعينه فان كان جاز المصطف في طوافه وان لم يجز جاز طوافه
 الفريضة اعادة وان كان طواف نافله في طوافه ومن شئت فسمه السبعة في حواله
 وطعه وصلى ثم سار الطواف من حيث انتهى اليه وكذلك من كان في الطواف ونمى
 وقت الوقت بان تار طواف الحجر وطلع عليه الحجر وتوصل الى الحرم في طوافه
 المرمى على من من اجزاء ما قد رعى امساك طهارته والاخر لا يدر عليه والاول
 طواف به ولا يطاف عنه والتسا في طهره زوال المرمى فان طاف بنفسه وان
 سار طيف عنه وصلى هو الركن مسووعا في اجزاء اذ طاف اربعة استنواط لم يمس المصطف
 به يوما ونوما فان طاف طوافه وان لم يمس المصطف طوف عنه ما في طوافه وصلى هو
 الركنين وان كان طوافه اقل من ذلك ونرا اعادة الطواف من اوله وان لم يمس المصطف
 عنه اسووعا ومن جعل غيره وطاف به ونوى لنفسه الطواف لغيره اعاد ولا يطوف
 بالبيت الا فحتونا وكور ذلك للسبا ولا يجوز ان يطوف في نية من العباس فان
 لم يعلم راي في حال الطواف الثمانية رجوع بغسل ثوبه فاعاد فتم طوافه فان لم يعلم
 فزاعه من الطواف في طوافه ونمى في ثوب طاهر وطهر البدن من ثوبه

٢
٢

ويكره الصلوة في حال الطواف الجليل كبر الله وقراه القرآن ويكره انشاء التسبيح في حال
الطواف وهو من سب طواف الزيارة حتى يرجع الى اهله ووافع اهله كاحله بديه والار
جوع الى مكة وقضا طواف الزيارة وان كان طواف النساء ذكر بعد رجوعه الى الله
حار ان يستنبت غيره فيه لا يطوف عنه فان ذكره الموت فمضى عليه ولبه هو وطواف
حار له ان يؤخر السعي الى بعد ساعة ولا يجوز ان يؤخر ذلك الى غير يومه ولا يجوز ان
السعي على الطواف فان طهر سعيه على الطواف فليطوف به بعد السعي فليطوف
اذا ما لم يزل لا يجوز له ان يطوف وتسعى الامم دار ما مضى وبه ما هو وقيل لا يجوز
سجما كبر الا بعد رجوعه الى مكة او مريضا او امرأه تخاف الحرج فيكون ذلك
وسر الطواف فلا يناسيهم ان يهدوا طواف الحج والسعي فاما العسر والفقار فانه يجوز
لها ان يهدوا الطواف فلان انما عرفات هو واما طواف النساء فلا يجوز الا بعد الرجوع من
منى مع الاختيار فان كان هناك ضرورة فمعه من الرجوع الى مكة او امرأه تخاف
الحرج حار لها ان يهدى طواف النساء ما تبارك الموت فمضى وبه ما هو وقيل لا يجوز
سجما ولا يجوز بعد طواف النساء على السعي فمضى عليه كان عليه إعادة طواف النساء
وان قدمه ناسيا او ساهيا لم يكن عليه شيء وقد احرأه وطبع ان يتولى الانسان عبد الطواف
سفيهة فارعول على مناجاة في تعدادها كان حاراً ومضى فتكاحمها اعداء الطواف
من اوله ولا تطوف الرجل عليه برطلة فهو وسحب للاسنان ان يطوف بالثلاث لتمامه
وسبب اسبوعا بعد ايام السنة فان لم يكن طواف لتمامه وسبب شوطا فان لم يكن طواف
ما تم حرمه ومن يذر ان يطوف على ارجوح عليه استبوحا اسبوعا ليريه واسبوعا عليه
هو وطواف النساء فريضة في الحج على اختلاف ضرورية وفي العمرة التيسر وليس واجب
في العمرة التي تمتع بها الحج على الا شهر في الروايات وان مات من وجب عليه طواف النساء
كان على وليه الصلابة وان تركه وهو حي كان عليه القضاء وان لم يتم ذكر من الرجوع الى مكة
حار له ان يهدى من سبب عنه فيه فاذا اطاف النائب عنه جعلت له النساء وطواف النساء
على الرجل والنساء والصبيان والبالغ والنسوح والخصاير لا يجوز لهم تركه على حاله فاذا
فرج من طوافه ان مقامه ابراهيم صلى الله عليه وسلم في الحج فله ان يهدى الله احد وفي اليه
المحدود من الكافر ورتبها طواف الفريضة من الطواف على النساء وموضع المقام

حب هو الساعة ومن سببها من النفس او خلاهما في عصر الفلانة وكرهها عاد الى الفلانة
وصلى فيه ولا يجوز له ان يصلي في غيره فان خرج من مكة ودرس في كعب الطواف فابعد
الرجوع اليها رجوعه وصلى عبد المقام وان لم يكن في الرجوع صلى في غيره ولا سيما
هو واد اثنان في موضع المقام زحاما حاران صلى خلفه فان لم يكن صلى بحاله ووقت زعم الطواف
اد افرع منه اي وقت كان من الليل او نهارا كان بعد العصر او بعد العشاء الا ان يكون طواف
النافذة فان كان كذلك احرى كعب الطواف الى بعد طلوع الشمس او بعد انقراض المغرب ومن
سبب كعب طواف الفريضة ومات من ان يقصها على وليه الصلابة فمضى على مكة على
اسماء احدها جعلها في فلا يجوز ان يدخلها الا باحرام لا خلاف في ذلك في بدخلها الفلانة عبد
المساحة الدائمة اليه حار ان يدخلها في كعبها على النبي عليه السلام فاما الفقه وطه الغفر
على راسه لا خلاف في ذلك في كعبها في كعبه من الرعاة والخطاة حار لها
عندنا بغير احرامه وادخلها من كعبها في كعبه لا يكره من كعبه وما جرى مجراها في كعبه
عندنا ان يدخلها الا باحرامه فمن السعي واحتله هو السعي من
السعي والهرونة ذكر من ان كان الحج من مكة مسجدا ولا يخفى له ولا فصل اذ افرع من الطواف اخرج
الى السعي ولا يوحى ولا يجوز بعد السعي على الطواف فان طهره لم يكره وحار عليه الصلاة
فاذا اراد الخروج الى الصفا استحب له استلام الحجر الاسود او لا واما في رموه فليس
من ما يراه ويحب على يده دلوانه ويكون ذلك من الرءوس الذي يخذ الحجر ويخرج من الرءوس
الحجر الاسود حتى قطع الوادي فاذا صعد الى الصفا نظر الى البيت واستقبل الرءوس الذي
الحجر وحمد الله واسى عليه وذكر من الابه وخسب لابه ما صنع به ما قدر عليه وسعى ان
يطيل الوقوف على الصفا فان لم يكن في مكة وقف كعبه من التيسر له وذكر الله مسجدا وطلعه
وهو لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو على كل شيء
شديد مرات ثم يصلي على النبي واله عليه السلام ويرعوا ما احب ويستحب ان يعوا ما اكره
في الكتاب ان يهدى ذكره ثم يحد الى البردة فاستبأ ان يركب منه فان شق عليه حار له ان
فاذا انتهى الى الحوازي فاعرض عنه بعد ما تجاوز الوادي الى البردة سعى ما دلتهم اليه كعب السعي
ومضى فسيا وادحا في عند البردة يلامر عبد الرفاو الذي صفاه فاذا انتهى الى الصفا
الصفا بعد ما تجاوز الوادي كعب من السعي ومضى فسيا والسعي هو ان يسرع الى تسليح نفسه

ان كان ناسيا واحدا كان اكل حرك دانته وذلك على الوجه الذي ذكره في النسخة ومن ترك السعي
 ناسيا كان عليه اعادة السعي لا قصر فان خرج من مكة ثم ذكر انه لم يسع وحده على وجه
 والسعي من الصفا والمروة فلم يترك من الرجوع حائله ان يهر من سعيه عنه وان لم يسع
 من تركه لم يسع عليه شي وجب البداية بالصفا قبل المروة والختم بالمروة فان بدا بالمروة قبل
 الصفا وجب عليه اعادة السعي واد اطاف من الصفا والمروة ولم يصعد عليهما احراه
 والصعود عليهما افضل والسعي المبرور من الصفا والمروة سبع مرات بدا بالصفا فادا
 جالي المروة كان ذلك مرة فاد اعادة الى الصفا كان من ثم وهكذا حتى ينهي في السبع المرات
 يصح بما فان سعي اكثر منه متعمدا وجب عليه اعادة السعي من اوله وان فعله ناسيا او اكل
 اسقط الواحدة واعيد بالسبعة وان شئ ان يهر اربعة عشر حرك وان قطع واسقط الواحدة كان
 انصافا ان ادا كان ناسيا الصفا والسعي تمام مرات وهو عند المروة اعادة السعي لانه بالمرور
 وان سعي ثلثين مرات وهو عند المروة شاهيا فلا اعادة عليه وان سعي اقل من سبع مرات
 ناسيا وانصرف ثم ذكر انه نقص منه شياء رجع فمهر ما نقص منه فان لم يعلم كرهه منه
 نقص اعادة السعي وان كان واقع على امله قبل تمام السعي فعليه دبر مرة وذلك ان قصور في اطاره
 كان عليه دبر مرة وانما وانقص من السعي والافضل ان يكون على وضوء اسعي فان سعي على
 حصر وضوء كان نجسا بان دخل عليه وقت فريضة قطع السعي وصلى ثم عاد فمهر السعي ويحرم
 ان يكسر من الصفا والمروة للاستراحة ولا ناس ان يقطعها بقضا حاجته له او بغير اجازة
 يعود فيسعى ما قطع عليه وان شئ الرمل في حال السعي حتى يكون موضعه ثم ذكر رجع الظهر
 الى المكان الذي نزل فيه فاد اخرج من السعي فمهر فاد اقصر بعد اكل من كل سعي احرم منه ولا
 يحرم في عمره التمتع بالخلق من يهر على النقص فان خلق كان عليه دمر اذا كان عامدا
 وان كان ناسيا لا يمتنع عليه وفي الحج الخلق افضل من النقص ويحرر والفرق ان الله يستعسر سوا كان
 موسي او النورية او بالنسبة فان كل ذلك خلق واد في ما يكون في حاله اذا كان السيام
 سعي راسه فلا كانا وكثرا والنقص يبرن قطع سبام السعي فلا كانا وكثرا
 بعد ان يكون جماعة منعر وسوا كان من السعي الذي على الراس او مماثل له من غير مثل
 الذواته فان جميع ذلك نقصير والاصلح فمهر الموسي على راسه استحبابا لا هو بانوم
 الحرك وعند النقصير واحد من سعي الحنة او جاحسه او فطر اطهاره وليس على النسا خلق

وفي شهر البصير ومن خلق راسه في العمرة حلقه يوم الحرام لم يلبس شعرا ثم الموسي على
 راسه ومن نسي البصير حتى يخل بالبح كان عليه دمر فمهره وقد تمت منعه وان لم يهر
 فقد بطلت منعه وصار حجة مفردة ومن نسي للمنع الاطلس الحظ ونسبه بالحرم
 بعد احلاله قبل الا حرام الحج فان لبسها لم يكرها وما ومنى جامع قبل البصير كان عليه دمر ان
 كان مرسرا وان كان متوسطا فمهره وان كان فمهر اسماه موان قبل امره قبل البصير كان عليه
 دمر ساء فاد اقصر وفدا لمن كل شئ احرم منه من النساء والطب وعسر ذلك من خلق المصد
 فاما الا صطبا فلا يحرم لانه في الحرم فاما ما صيد ودخل في غير الحرم فحوله لعله لم ولا سعي
 للمنع بالعمرة الى الحج ان خرج من مكة فمهر ما لم يهر من مكة الى مكة والامس
 الى الجرح فخرج من الحرم فمهر ما لم يهر من مكة الى مكة والامس
 الى عرفات فان خرج من الحرم فمهر ما لم يهر من مكة الى مكة والامس
 بدخل مكة فمهر الحرم وان كان عوده اليها في غير ذلك السهر فمهر ما لم يهر من مكة الى مكة
 ويكون العمرة الاخيرة هي التي سمعها الى الحج ويحرم للحجر من الممنوع ادا دخل مكة
 بطوف وسعي وبصير ادا علم انه يقدر على انشاء الاحرام بالحج هذه والحج الى عرفات
 والسعي والابقونه سي من ذلك فان طلب على طه انه يقدر ذلك فامر على احرامه وحلها
 حجة مفردة اي وقت كان ذلك والا فمهر ادا كان عليه زمان ان يطوف وسعي وبصير
 كل ونسوا الاحرام يوم النسي وبصير من نسي الاحرام ما عليه وبهر الر وال ماد ازال السمير يوم
 النسي ان يطوف وسعي وبصير من نسي الاحرام ما عليه وبهر الر وال ماد ازال السمير يوم
 عرفة فاقامه العمرة ويكون حجة مفردة هذا اذا علم على طه انه لم يهر على طه
 فان طلب على طه انه لا يهر فمهره فلا يحول له ان يهر على طه على احرامه على ما قلناه
 في ذكر الاحرام والحج ونزل منى وعرفات والمشرقة
 فلنا الا فصل الحج يوم لا يهره ويكون ذلك عند الزوال بعد ان يصلي الفجر في كل
 عمل فان لم يهره في ذلك في هذا الوقت حرام ان يهره فمهره واي وقت شئ بعد ان علم
 انه لم يهره عرفات وبلغ من عمل عند الاحرام الحج جميع ما فعله عند الاحرام الا اذا علم
 والسطيف وان الله الشعر من حرسه واخذ منى من ثلثه وبهر اطهاره وعسر ذلك ليس
 توفي احرامه وبهر السعد حراما عليه السلبية والوقل وصلى كعشر عند النسا وفي الحج

وارضى سب ركعت كان افصل وارضى في رصه الظهر واحرم عتقها كان افصل وافضل ابو
 امع الى تحريمها المسجد الحرام عند المقام فان احرم من غير المسجد كان افصل وان رضى
 الاحرام احرم من غيره او بدعوا ما جاء به عند الاحرام الا ولا يحرمه بذكر الجهر الا ان
 عمره قد مضت فان كان ما قبله من موضع الذي صلى فيه واركانا كما في ادانهم من غيره
 فادانته الى الردم واشرف على الانطرح رفع صوته بالنسبة ثم يخرج الى منى ويكون على
 ليلته الى زوال الشمس من يوم عرفته فادانته قطع النسبة ومن شئ في حال الاحرام فاحرم
 بالعمرة من شئ في افعال الحج وليس عليه شئ من وادانته احراما لم يجز له ان يطوف بالبيت الحرام
 يرجع من منى فان سعى وطاف بالبيت لم ينقض احرامه عسرا به كعبته بمحمد بالنسبة من منى
 الاحرام الى الحج الى ان يحل عرفات حذوا الاحرام بها ولا شئ عليه فان لم يذكر حتى يرجع
 الى طرفة فاذن فحصى مناسكه كلها لم يذكر عليه شئ وسبب اذ اراد الخروج الى منى
 خرج من مكة حتى يصل الى الظهر يوم السروية بها وهو يوم التمان من ذي الحجة وعسرا في
 يسرى الايام المعلومات والمعدودات ليلة ايام بعدها وسمى ايام الذبح والشراب
 ايام منى هو يوم التمان يوم السروية والتاسع يوم عرفة والعاسر يوم النحر وهو يوم الحج
 الاضطر وليلة الحادي عشر ليلة النحر والاثني عشر يوم النحر الا وليلة الثالث عشر وهو يوم
 الثاني وليلة الرابع ليلة التخصيب وتسمى للامام ان يحط في اربع ايام من ذي الحجة يوم
 السابعة منه ويوم عرفة ويوم النحر منا ويوم النحر الا وليلة الناس ما يجب عليه من
 من مناسكه ما اذا صلى الظهر يوم السروية بمكة خرج متوجها الى منى وعلى الامام ان يحج
 من مكة قبل الظهر حتى يصل الظهر والعصر معا في هذا اليوم منى وفي غيرها الى طلوع الشمس من
 يوم عرفة ما اذا طلعت عبدا من منى الى عرفات فان اضطر الى الخروج فان يكون على الاعاف
 ان يلجوا ويكون شكا كبير الوخاف الزحام حازه ان يتجمل في ان يصل الظهر فاذا توجه الى
 طهر اللهم انك اكرهوا وانك اذعوا ليعتقني امل في انك لي عملي فاذا سلمت في طهر
 منى وهم من ملتفت بها طيبا من المناسك فاسلك ان تشر على تمام ليلته على انك فاما
 عندك وفي وقتك هو وجد منى من العقبه الى وادي محضر فاذا طلعت الشمس من منى
 عرفه خرج الامام منها متوجها الى عرفات ومن عبدا الامام محوره ان يخرج بعد ان صلى
 الفجر وتوسعه ذلك الى طلوع الشمس ولا يجوز له ان يجوز وادي محضر الا بعد طلوع الشمس

الحج

واحد

ومن اضطر الى الخروج قبل طلوع الفجر جاز له الخروج وصلى في الطريق فاذا توجه الى عرفات
 وقل اللهم انك صمد وانك اعتمد ووجهك لردك لسلاب ايمانك في طيقتك وانتهى
 لي حاجتي وارضى عنى من شئ في يوم من هو افصل منى وجتور على طيبه على ما ذكرناه
 الى منى والسمس اذا رأت انك اغتسل وصلى الظهر والعصر معا جمع بينهما في وقت
 ويدعو لنفسه ولوالديه ولا حواه الهومن على اخرى الله على لسانه فان الادعية المخصوصة
 هذا الوقت كثره موجودة في كتب العبادات وسبب ان يصير حاله من روى
 في طر عرفة في الموقف ودور عرفة هو وحده عرفة من طر عرفة ونوبه وعسره
 الى ذي الحجاز ولا يرجع الى الجبل الا بعد الضرورة الى ذلك ويكون وقوفه على السهول ولا
 يترك خلا ان يحذره الاستدانة بنفسه ولا يجوز الوقوف تحت الاراك ولا في غير مولا
 في بونة ولا في ذي الحجاز فلهذه الموانع ليست من عرفات لوقوف بها لاجل ولا باس
 فان شرب او شاعرا به اذ اراد الوقوف في الموقف فوقف هناك والوقوف بعرفات
 يكون اربع ايام كان الحج من تركه من غير اذلاله ومن تركه من سبب اذلاله فوقف بها
 من امر عليه وقف فاصاب عليه الوقت والحول لسعر الجرام فانه يحرمه الوقوف بهام الوقت
 بعرفات ويجوز الوقوف بعرفة راكبا وقائما والقيام افضل لا يفتق ولا يقف من عرفات
 من عرفات والسمير فان افاض قبل العروب عاملا لزمه ليلة فارجاد الله طر العروب فقط
 عنه وان عاد بعد عروبها لم يسقط عنه لانه لا يلزمه على سقوطه وان لم يزل على السروية
 صام عسرا عسرا يوما اما في الطر بواو اذ ارجع الى أهله والبدية تحرمها منى واما من
 من عرفات ساهبا او جاهلا فانه لا يجوز له طر منه منى فاذا اراد الاقامة في طهر لا يحله
 احرا العهد من هذا الموقف وان رقبته ليدان التفتق والطبق اليوم فالحق ما سها ما
 من حرم ما مغرور الوافضل ان يثقل به اليوم احذر من وفرك عليك واعطوا اهل البيت
 احدا منهم من الحذر والسرقة والرحمة والرضا من العفوة وبارك الله في ما رجع اليه من مال
 او اهل او نسل او كسر وبارك الله في منى وبلغ ان يقصد في السير ونسب من اجله
 الى الكلب الاحمر عن من الطر بواو الله امرهم منى في عملي وسلم لي في
 قبل مناسكتي ولا تضل العروب واعتنا الا بالزحمة وان ذهب من الليل ليعملوا
 ما نته فان عاقبه عاتق عن الحبي اليها الى ان يذهب من الليل اكثر من ليلت جاز ان يصل الى عرفات

الطريق ولا تخورد لك مع الاخيار وجميع من الصلوات المرددة باذنا واحدا فاقسم ولا
تصل بينهما نوازل لا يؤخر نوازل المعزب الى الفراع من العتبات الاخرة فانظروا وقولوا
بالنوازل لم يكن ما تواما وان كان نارا كافلا والهرز دلفه يسمى المشعر الحرام وسمي
حماهم وحده ما من الهامس الى الحياض والى وادي محسنة ولا تدعى ان ينفذ الا فليكن ذلك
فانصاه عليه الموضع جاز ان يقع الى الجبل فاذا اصبح يوم النحر صلى النحر وروى الله
اسيا فريما من الجبل والى شاة موضعه الذي يات فيه وليحمد الله تعالى وتوكل عليه ويذكر
الله ويطلبه ما قدر عليه وتصل على النبي صلى الله عليه واله وتسبح للصورة ان يطا
المشعر الحرام ولا يتركه مع الاحتياط والمشعر الحرام جليلهاك يسمى فخرج
تسبح الصعود عليه وذكر الله عنده فان لم يكن ذلك فلا يلى عليه لارسول الله
صلى الله عليه واله تعالى ذلك رواته جابر بن عبد الله والوقوف بالمسعر روى علي بن ابي
القول فيه وهو كذا من الوقوف بعرفة لان من فاه الوقوف بعرفة اجراه الوقوف بالمسعر
ومن فاه الوقوف بالمسعر لم يكره الوقوف بعرفة والى اي وقت لمح الوقوف سلسه
ارسال الله تعالى في
قضا التماسك بها لا تخور الامام ان يخرج من المسعر لا بعد طلوع الشمس وعلى من
الامام ان يخرج قبل طلوعها بقليل ويرجع الى منى ولا يجوز وادي محسنة الا بعد طلوع
الشمس فان اخرج من الامام الخروج الى بعد طلوع الشمس لم يكره عليه منى لا تخور
الخروج من المشعر قبل طلوع النحر فان خرج قبل طلوعه منع من الزمته في سباه وان
سأهيا واسيا لم يكن عليه شيء ومن خضع لله والى رجل اذا خاف على نفسه ان يفسد
الى منى قبل طلوع النحر فادخله وادى محسنة وهو وادى عظيم من جمع ومنى وهو الذي
اقرب منى فيه حتى يجوزوه ويقولوا اللهم سل عهدي اقبل ثوبي واجب دعوتي واحلقني
فمن تركت بعدى فان ترك السعي في وادي محسنة رجع بشي في ان يترك منه فان لم
يتركه فلا يلى عليه وينبغي ان ياحد على الطريق الوسط الى تخرج على الجيزة الكبرى وعليه
يسمى يوم النحر ليلة مناسك اوله رمي الجيزة الكبرى والسالى الذخيرة والى الجبل او النحر
واما ابان الشمس وتعليه كل يوم رمي الملوك جمار على ما ترويه وتخور اخذ حصي الجمار من
الحرم من رمي المشعر الحرام ومسجد الخيف ومن حصي الجمار ولا تخور اخذ الحصى من الحرم

ولا تخور ان رمي الجمار لا بالحصى وتسبح ان يكون الحصى نرسا وتكره ان يتبع
تكون نرسا مثل الاعنة منقطه تجلبه وتكره ان يكرس من الحصى في قطع يجمع
الله وتسبح الا رمي الجمار الا على طهر فانها على عرطهر لم يكره عليه منى فاذا اراد
الرمي عليه ان رمي الجيزة العظمى يوم النحر سبع حصيات يرميها حذوا بصع كل حصاة على
يطر اعنانه ويرصعها بظهر السبابة ويرميها من بطر الوادي من فوق وجهها ويضع الركن
لله ويكره الجيزة مقدار عشرة اذرع الى خمسة عشرة ذراعا ويؤخذ من يد رمي
الله هو لا حصيات في حجره الى وان يعمد في عملي ويقول مع كل حصاة اللهم اجر عني
السيطان اللهم تصدق بكاتبك وعلى سبه نيك صلى الله عليه واله اللهم ارحله عما
مسير وراو عيلا مقبولا وتسعيامسكورا وديناما مغفورا ولا تخور ان يرميها اذنا وما
والركوب افضل لان النبي صلى الله عليه واله رماها راكبا ويكون من قبلها الهامس
الكعبة وان رماها عن يسارها حازه وجميع اصحاب الحج تسبح ان يكون من قبل الله
من الوقوف بالمسعر ومن رمي الجمار الا من جيزة العظمى يوم النحر فان النبي صلى الله عليه
المسعر رماها مسبقا لها سبيل الكعبة ولا يباحد الحصى من الحج التي يكون بها كونه
فان اخرجها وغسلها اجزاها وان لم يغسلها ترك الا فاصلا اجزاها لان الاسير بها وله اذا
ارمى واصاب شيئا من الوقوف على المرمى اجراه وان رمى الوقوف على عرق غير فقه عرقه فان
الجيزة او وقعت على ثوب اسار فقصه فاصاب الجيزة لم يكره وادى من لا يطهر
على الجيزة امر لا لا يجزبه وان وقعت على مكان اجلي من الجيزة ويجزبه بها اجزاه
وادا وضعها على الجيزة وضعا لا يجزبه وادان تعجب على حصاة اخرى وطربت اليها
الجيزة وقعت الى رمي بها في مكان تلك لم يكره منى ما اذا فرغ من وجزة العفة ونفذ رمل
كان من غفان الهدي واجبت عليه وان كان قاربا فادخله هديه التي ساقه وان كان يرد الركن
عليه منى وان طوع بالانحسار كان له فضل كبير ومن وجب عليه الهدي فادخله رمله فان
كان معه ثمنه خلقه عند منى حتى يسير له هديا يذبح عنه في انعام النفل في ذى الحجة
فان اصابه في هذه مقامه مكة الى ان يفتا ذى الحجة طاراه ان يسير به ويذبحه وان لم يذبحه
ما ذكرناه ما ذا لم يذبحه على الهدي ولا على ثمنه وحط عليه صاير عشرة امار طه في الحج

١٣٧

ادار جمع الى اهله فالثلة ايام يوم من التزوية ويوم التزوية ويوم عرفة فانها تصوم
 هذه الايام صام يوم الحضيّة وهو يوم النحر ويوم من بعده متواليات فانها بذلك اتممت
 من في بقية ذي الحجة فان اهل الحرم لم يكن صام وجب عليه جرمه واستقرت منه
 البر ولا يترك صوم فزوات من وجب عليه الهدي ولم يكن معه ثمنه ولا يكون صام ايام
 صام عنه ولبه الثلثة ايام ولا يلزمه قضاء السبعة ايام بل يكفي له ذلك هذا اذا كان
 مكر من الله ولم يصم فاما اذا التزم من الصوم اصله لم يرض فلا يحك القضاء عنها وانما
 شحبت ذلك واد اصاب الثلثة ايام ورجع الى اهله صام السبعة ايام فاجوز ثمة انظر
 مدة وصول اهل بيته الى البلد او شهره ان صام بعد ذلك السبعة ايام ولا يجوز ان يصوم الله
 ايام ثمة ولا من ايام التسريق ومن فاته صيام يوم من التزوية صام يوم التزوية ويوم عرفة
 ثم صام يوما اخر بعد ايام التسريق فان فاته صوم يوم التزوية فلا يصوم يوم عرفة بل يصوم
 ايام بعد بقضاء ايام التسريق متتابعات وقد رويت رحمه في بقية صوم ايام اول
 العسر والاخوطة الا لا يلهى بها حصل له الهدي ومن طرأ به صام يوم التزوية ويوم
 عرفة اصعبه عن الهام والمناكب اخرها الى بعد انقضاء ايام التسريق ومن صام هذه الثلثة ايام
 بعد ايام التسريق او في اول العسر على ما قلناه من الاختصاص فلا يصح له الا متابعات ومن صام
 الثلثة ايام وخرج عفت ايام التسريق صامها في الطريق ان لم يكن من ذلك صام السبعة
 ايام اذ ارجع الى اهله اذ كان ذلك قبل ان يهل بالحرم فان اهل الحرم استقرت دية الذم
 ما قلناه ولا بأس بتزويج صوم السبعة ايام ومن لم يصم الثلثة ايام يترك ولا في الطريق ورجع
 الى بيته وكان منتميا من الهدي بحت به فاته اقبل من الصوم ومن صام بلبه ايام التسريق
 او وحده لا يلزمه الانتقال الى الهدي ويجوز ان يصوم ما بقي عليه والا فضل التسريق
 الهدي هو المتنج اذا كان مملوكا وخرج ما ذكر من لاه دار الموت فخير ان يترك عنه او يصوم
 بالصوم وان اتمم العبد قبل ان يرضى بالهوى فليس كان عليه الهدي ولم يخرجه الصوم
 الى مكان فان لم يكن يقدّر عليه كان تركه حكم الا حذر ان في الاصل على ما قلناه واد
 يصم العبد اني انقضاء ايام التسريق فالا فضل لم يله ان يترك عنه ولا بأس بالصوم وان لم
 لم يتركه ما سواهما الخبر قبل انقضاء هذه الايام هو الصوم بعد انقضاء ايام التسريق

اد الاقصا واد الحرم والحج ولم يترك صامته وحيد الهدي لم يخرجه الصوم فان لم يترك
 تسري الهدي من تركه من اصل المال لا به ذم عليه في ذخورا من الهدي الوعد
 الحج الا متى في يوم النحر او بعده فاد اخرج من مكة لم يخرجه هو والسر بل يحسب حرجه
 او كرهه اذ اساقف هديا في الحج فلا يدرجه ايضا الا متى فان شابه في العمرة جره بكمه فانه
 الكعبة بالحزرة هو واما النحر في اربعة ايام يوم النحر ولبه ايام بعده وفي غيره من
 البلدان بلبه ايام يوم النحر ويومان هداية في التطوع فاما الهدي في السعة فانه خور دية
 طول في الحج الا انه يكون بعد انقضاء ايام فضاء التطوع من يكون يطوع وقيل ان
 فضاءها ولا يجوز في الهدي الواجب الا واجد عن واحد مع الاختيار سواء اتمت به او لم
 ويجوز بعد الضرورة عن خمسة وعن سبعة وعن سبعة وكل ما قلوا ان افضل في الشرا
 بعد الضرورة احرام عهده سواء كانوا متفقين في الشك او مختلفين ولا يجوز ان يترك
 بعضهم الحج واد اذ كان له اسدوه الى واحد منهم يترك عن الجماعة ويشترط مساعا
 التمر الى المساكين وان كان تطوعا حاز ان يسري كوافه اذ كانوا اهل حواء واد مع
 الاختيار وان لم يكن في اهل حواء واحد حل لهم مع ان ضرورة ولا يجوز في الهدي
 الا خمسة العرجا الذين غرر بها ولا العوز الذين غرر بها ولا العرجا ولا القزما ولا الجذرا
 هي مقطوعة الا در ولا العضا وهي المكسورة القران فان كان القران الراحل مع حاله
 به بأس وان كان ما ظهر منه مقطوعا ولا بأس به وان كانت اذنه مشقوقه او مشقوفة
 اذ لم يكن قد قطع منها شيء ومن استثنى هذا على انما هو جرحها فاقطعها جرحه اذا
 كان فالحا فان كان تطوعا لم يترك به بأس ولا يجوز الهدي اذا كان خضبا ولا النخبة
 انه فان كان موحوا لم يترك به بأس وهو افضل من الشاة والساء افضل من الخنزير وافضل الهدي
 البدر فان لم يجد من البقر فان لم يجد فبجلا من البقر فان لم يجد فبشاة من البقر فان لم يجد
 بكل حابر بعد الضرورة وافضل ما يكون من البقر البقر ذاب الا حذر من العزم المحولة
 ولا يجوز من البقر الا التي لها فوهة وهو الذي تتركه خمس سنين ودخل في السادسة وكذلك
 من البقر لا يجوز الا التي هي هوالذي تمت له سنة ودخل في الثانية وخير من البقر الجرحا
 ولسع ان يكون الهدي شاة فان كان من العزم يترك في ذخورا بشرط في سواد وتسمى الهدي
 فان اسرى فحجبه على انما سميته فخرجت مهرولة اجرت عنه وان استرها على اهلها

فخرج منه قات حارة انصاوان استراها على انعامه رولة وكانت ذلك لمخرجه
وحد الفزال الذي لا يكون على طلبه من السحر واذا لم يجد على هذه الصفة السحر
فما بينهما ولا يسرى الا ما كان غرق به وهو الذي يكون احضر عرفان فانها على
انه غرق به فقد احراه ولا يلزمه ان يعرف به وقد بينا ان الهدي لا يكون ان يكون
فان في خصيا وقد عرف ان لم يدر له لم يخرجه وعليه الاعادة وان لم يتم كراحته
هو ومن استسرى هديا به ان يفسر له من مية استراه وياغ الاول لستنا وان فيهما
كان افضل ولا يجوز ان يخلع ما يلزم الحاج على اختلاف خبره من الهدي وان كان ابل
منه وما يلزمه في احرام العبرة فلا يخرجه الا مكية هو ومن استسرى هديه فذلك فان كان
وكتب عليه ان يهدى به وان كان يظوعا فلا يهدى عليه هو والهدي الواجب لا يكون باكل
منه وهو ما ياراه من الثبور والكفارات هو وان كان يظوعا فلا يهدى منه هو
فذلك الهدي فيلزم عليه ما يخرجه وغيث العمل في الدبر وضرب به حجة مناه
لنعمل بذلك الهدي واذ انكسر الهدي جاز به وانه تصدق بمقتبه ونسهر لخرجه
وان سابه على ما به الى البحر فعد احراه هو واذ اسرق الهدي من موع حصر لخرجه
وان اقام يدره كان افضل هو ومن خدع هديا ضلعة شرفة يوم النحر والماني والباث فان وجد
صاحبه والا دخل عنه وتذاجن اعر صاحبه اذا دخل مخي فان دخل بعينه لم يخرجه واذ
عطب في موضع لا يوجد فيه من تصدق عليه بخمر وكتب كتابك لوضع عليه لعلم
ممن به ايه صدقة هو واذ اضاع هديه واستسرى به لم يخرجه ولا وكان الجنازة اذا دخل
وان سادخ الاخر الا انه متى دخل الاخر له يخرجه الا حصر ومتى دخل الاخر له من
الاول لا يجوز له بيعه هذا اذا كان قد اسعره او قلده فان لم يكن اسعره ولا قلده لم يخرجه
سعيه الاول اذا دخل الثاني هو ومن استسرى هديا وخرجه فاستخرجه رجل وذكر انه هديه
عنه واما ما يدر لك شاهر من كان له لجمه ولا يخرجه عن واحد منهما واذ انج الهدي كان
وله حتمه في وجوب يخرجه او دخه ولا يامر بركوب الهدي ومثرب ليه فانه يخرجه
ولا يولده واذ اراد يخر البزينة لخرها وهي قائمة منق المير ويربط بيدها ما بين الخف
الى الكعبة ويطعن في ثبتها وشيخ ان يقول في الدخ او الكعب ليقسه فان لم يخرسه حمل
بده مع بد الدخ وسمى الله تعالى ويقول وجهت وجهي الى بابه واتمسك المسلمين

يستعمل

اللهم منك ولك اسم الله واللذ اكبر اللهم فقل مني به يتم السحر ولا يحججه حتى يرد
ومن اخطا في الدخ فذكر عن صاحبها اجاب عنه بالنسبة وبيع ان يدا امنا باليد ما لم
و في العقيقة بالخلق في الدخ فان لم يخلو على الدخ باسما لم يخرجه شي ومن نسبه ان
باكل مبره له منعه ويطعم الفانغ والمغتر باكل ثلثة ويطعم الفانغ والمغتر ليه يهدى
للاصد فاملته وقد بينا ان الهدي المضمون لا يجوز ان يخرجه وهو ما كان يخرجا فان اضطر اليه
ان اكل منه وان اكل من غير ضرورة كان عليه منه وعور باكل لخر الاضاحي يهدى له
واذا خارها ولا يجوز ان يخرج من مخرجها ويضحيه ولا يامر باخراج التماس منه ولا يامر
باخراج لخر قد صحاه غيره وشيخ الا باخذ شيئا من جلود الهدي والاضاحي لم يصدق
بما كانها ولا يجوز ان يعطيه الجزا فان اراد ان يخرج شيئا منها لخره الى ذلك يصدقه
ولا يجوز ان يخلو ناسه ولا ان يورد البيت الا بعد الدخ او ان يسلع الهدي بحمله وهو ان يحمل
في رحله فاذ حصل في رحله بمناء واذ ان يخلو حازه ذلك والافضل لا يخلو حتى يخرجه
خلق من ان يحمل الهدي في رحله لم يخرجه شي ومن وجبت عليه دية في ذراؤه هديه
قد ما كان عليه من خيانه فان لم يجد صام عنه عشرين يوما امه كاه او اذ رجوع الى
اهله هو والصواب ان يخرجه متمتعاً وجب على وليه ان يخرجه ومن لم يخرجه من سائر الهدي
الا بدع ما يتحمل به من نايه لم يلزمه ذلك واجراه الصور والهدي يخرجه عن الاضحية
لبنها افضل هو ومن يدر ان يخرجه فان سمي الموضع الذي يخرجه فعليه الوفاة وان لم يسم
لا يجوز ان يخرها الا بفناء الكعبة ويكره ان يخرجه سبائوا ليربته طمعي ان يسره
الحال الهدي على يده اصوب تطوع ونذرى يخرجه ابتداء وتفسير هدي واحد في
فان كان يظوعا ميل ان يخرج حاجا او معتبرا فساق معه هديا بليته ايه يخرجه في ماني
مكة من صبران لتسعره او يقره وهذا على ملكه يتصرف فيه ذنق شامع رومة و
له واره وشرب لبنه وان هلك فلا يهدى عليه م السابى هدي لوجه بالندر استرعيه
مثلا ان الله على ان يهدى هذه النساء او هذه البقرة او هذه الناقة فاذ اقل هذا الملكة
عنها وانقطع نصرة في حق نفسه فيها وهي امانة المساكين في يده وعليه ان يسوقها
الى البحر فان وصل يخره فان عطب في الطريق يخرجه حيث قطب وجعل عليه علامة
على ما قد فانه ليعرف انها هدي للمساكين فاذا اوجدها للمساكين حل لهم البصر فيها وان

ملك بلاشي عليه وان تحت هذه النافذة ساقف معها ولها وهي والولد المسكين فان صعد
عن السي معها حمله على امه ولشها ان كان في القليل في قدر حاجته فالولد احب به
فان شرب منها شيئا منه وان كان اكثر من حاجة الفصل في حكمه وفي الفصل في اكله
واحده وهو الخبز من ان يصرفه ومن ان يتصرفه ولا شيء عليه والافضل ان تصدقه
بالت ما وجب في منته عن نداد وان كان محظور كاللباس والطيب والصيدا وتلزم
المسحة في عيها وفي هدي عيها وفي منته فاذا عيها رال ملكه عنه وانقطع نصرة فيه
وعليه ان يسوقه الى المضربان وصل حكره واجراه وان عطب في الطريق او هلك سقط العي
وكان عليه اخراج الذي في ذمته وادانت تحت قلم ولها حكمها وكل هدي كان حراما
او نذرا مطلقا كان او مقيتا لا يحوز الاكل منه وما كان بطوعا او هدي التمتع كان
الاكل منه ما اذا وصل الهدي الواحد الى المحل والتطوع به فذكر الواجب اوله والآخر
افضل احوط فربما ان لا يفضل ان يولى الذبح بنفسه فان لم يفعل جعله مع بد الخ
فان لم يفعل حضره ويشخب ان يفرز للحكم بنفسه ويحوز الاستتابة فيه وان حكره وخطبه
ومن المساكين كان ايضا حراما اذا نذر هديا بعينه رال ملكه ولا يحوز له سعة واخراج
يذله على ما يشاء هو ما اذا فرغ من الخلق الذبح خلق نذره ان كان ضرورة ولا حكره غير الخلو ويند
بعدم معناه وان كان حرج حجه الاسلام حاز له القصر والذلة افضل فاليه شعره لم حكره غير
الخلق على كل حال ومن ترك الخلق عامدا او التقصير حتى يذور النذرة كان عليه ذمته وان
فعله ناسيا لم يكن عليه شيء وعليه اعادة الطواف ومن خرج من منى قبل الخلق حرجها
ولا يخلو الا بما مع الاحتياط فان لم يكن حكره حكره مائة مكانه وانفد شعره الى منى لنذر
بها فان لم يكن عليه ولا شيء عليه وكفى المرأة القصر وليس عليها خلق ونذر بها من القصر
مثل عملة وادان الخلق بذا ناصيته من القران الامير وحلفه الى العظمى وبولاد الخلق
الله اعظم بذكره بكرة يوم القيامة ومن لا شعر على راسه امر بالموسى عليه السلام
واذا خلق راسه او قصر فقل له كل منى احرم منه الا النساء والطيب وهو العمل الاول
كان فمنا وان كان عزمه منع جل الطيب ايضا ولا يحل له النساء ما اذا طاف التمتع طواف
الزيارة حله الطيب ولا يحل له النساء وهو العمل الثاني ما اذا طاف طواف النساء حله
ايضا وهو العمل الثالث الذي لا يبقى بعده شيء من حكم الاحرام ويستحب الا يلبس المحبط

الان بعد افرغ من طواف الزيارة وليس ذلك محظورا وذلك فسبح الامم الطيب الاعد
طواف النساء وتسبح لك ايضا محظور على ما قبلناه فاذا فرغ من ناسله في يوم الترويح
الى مكة لزيارة النبي يوم الحرة ولا يوحه الا العذر فان اخرج له عذر راز من العذر ولا يوحه
اكثر من ذلك اذا كان متمتعاً فان كان مفردا او قاربا حازا يوحه الى اى وقت سلا العمل
الهدم صرنا به لا يحل له النساء ويستحب العسل المان اذ رآه النبي فراح حول السحر والطوب
وهلم الا طافار واخذ السارب فاذا فعل ذلك راز وخوران غسل عيها في مكة
مطوف ذلك العسل ولا ناسر ان يغسل بالهنا وطوف بالليل الى كرب فان اجرت او امر
بعاد الغسل استحبنا ان يطوف على غسل والغسل مستحب للمرأة ايضا طواف
وادان اذ انزل من المسجد وقف على بابه وقال اللهم اعمي على فسلك الى احرار عامي يدخل
المسجد وباب المحر الاسود فبسم الله وبقيته فان لم يستطع استلمه بيده وقيل بان
لم يمسح من ذلك استقبله وكره وقال ما قال حرم طواف يوم يذركه من طواف مسجودا على
ما مضى شرحه ويصلى بعد المقام فيحضر من يرجع الى المحر الاسود فبسم الله استطاع
والاستقبله وكبر لم يخرج الى الصفا فجمع عنده ما صنع يوم دخل مكة وطوف من
الصفا والهر وسبعة اسواط يبدأ بالصفا ويحترق بالهرقة على ما مضى ومعه فاذا فعل ذلك
فدخل له كل شيء احرم منه الا النساء من يرجع الى البيت فطوف به طواف النساء سبعا
ويصلى ركعتين بعد المقام وقد حلت له النساء فاذا فرغ من الطواف فليرجع الى منى فالت
لما الى السرى والابها فان رأت في غيرها كان عليه ذمته فان رأت مكة لما الى السرى وضبط
بالطواف والصلاة لم يكن عليه شيء وان كان غير ذلك كان عليه ما ذكرناه وان خرج من
بعد نصف الليل حاز ان يبيت بعين مصره لا يبطركه الا بعد طلوع الفجر وان خرج الى
خرج منها الا بعد طلوع الفجر كان افضل من مرات عمر من ليلة كان عليه ذمته ما قبلناه فان
مات عنها لم يكن عليه ذمته فان رأت ليلة الثالثة لا يلزمه شيء لان الفجر في الاول والعقد
يوم الثاني من ايام التشرى بخلاف والفجر الثاني يوم الثالث من ايام التشرى وقد روي في
بعين الاخبار ان مرات تلبه لال عز من فعله عليه ذمته ما وذلك محمول على الاستحباب الاول
من لم يشهد في الفجر الا وحى غابت الشمس فانه اذا غابت لم يزل ان يهر فان يهر عليه ذمته
الافضل الا يبرح الا سار من منى ليام التشرى فان اذ ان رأت مكة للطواف بالنساء تطوع

ملك ملائكة عليه وان تحت هذه النافذة ساقف معها ولها وهي والولد للمساكين من صعد
عن السي معها حملته على امه ولستها ان كان وقفا ليرى الفضل وقد راحته فالودا حته
فان شرب منها شيئا منه وان كان اكثر من حاجة الفضل فالحكمة وفي الفصل اذ اهلك
واحد وهو بالخيار بين ان تصدق به وبسائر شئيه ولا سي عليه والافضل ان تصدق به
الثالث ما وجب في دمه عن نكاحه وان كان مخطورا كالنكاح والطيب والصيدا ومن لم
المسحة في عينه وفي يده وبغيره فاذا غلبه راي ملكه عنه وانقطع نصره فيه
وعليه ان يسوقه الى المحضر وان وصل بحره واجراه وان عطي في الطريق او هلك سقط العير
وكان عليه اخراج الذي في ذمته وادانت تحت قلم ولها حكمها وكل هدي كان حلالا
او نذرا مطلقا كان او ميعنا لا يحوز الاكل منه وما كان يطوعا او هدي التمتع حاز
الاكل منه ما اذا وصل الهدي الواحد الى المحل والتمطوع به فذكر الواحد اول للذبح فانه
افضل واحوط فليتناز الافضل ان يتولى الذبح بنفسه فان لم يفعل جعله مع ذالذبح
فان لم يفعل حضره ويشك ان يذبح ولا يحرم نفسه وحوز الاستتابة فيه وان حوز خلافه
ومن المساكين كان ايضا حايها اذا اندمها بعينه راي ملكه ولا يحوز له سبعة واجراج
يذله على ما يناله مما افرغ من الخلق الذبح خلق نعمة ان كان ضروره ولا يحرمه غير الخلو ويند
فهم وعنه وان كان مع حجه الاسلام حاز له النقص وان كان له افضل فليذبحه لشعره لم يحرمه غير
الخلق على كل حال ومن ترك الخلق عامدا او التقصير حتى يوزن الميت كان عليه دمته وان
فعله ناسيا لم يكن عليه شئ وعليه اعادة الطواف ومن خرج من بين قبل الخلق رجع اليها
ولا يخلق الا بما مع الاحتياط فان لم يكن جوف رأسه مكانه وانفذ شعره الى مقلته
بها فان لم يكن ملائكة عليه وكفى المرأة التقصير وليس عليها خلق ولا تحريمها من التقصير
مثل عملة وادان الخلق بها فاصبته من القران لا يبر وحلفه الى العطس ويقول اذ احل
الله اعطيني كاس عذرة نور يوم القيامة ومن لا شعر على رأسه امر بالموسى عليه السلام
واذ احل رأسه او قصر فاحل له كل مهي احره منه الا النساء والطيب وهو اهل الاول
كان ممنعا وان كان غير ممنوع حل له الطيب ايضا ولا يحل له النساء والطيب والافضل ان يمنع طواف
الزيارة حله الطيب ولا يحل له النساء وهو اهل الثاني فاد اطاف طواف النساء حله
ايضا وهو اهل الثالث الذي لا يبقى بعده شئ من حكم الاجرام وسقط الايلس المحيط

الاعادة افرغ من طواف الزيارة وليس ذلك لمحظور وذلك فسبح الله الطيب الا بعد
طواف النساء وليس ذلك ايضا لمحظور على ما فضله فاد افرغ من مساسه في يوم التروية حله
الى مكة لزيارة البيت يوم التروية ولا يحرمه الا بعد طواف الزيارة بعد ولا يحرم
اكثر من ذلك اذا كان ممنعا فان كان مفردا او قاربا حاز ان يحرمه الى يوم الطواف
الهدم صرنا لا يحل له النساء وسقط العير لمن ادراه راي ملكه فالحول المسح والظرف
وهلم الا طواف واحد السارب فاذا فعل ذلك ران وخوز ان يغسل عي به حتى الى مكة
وطوف ذلك الغسل ولا يماس ان يغسل بالهاتين وطوف بالليل والمغرب فان احذر ان يماس
اعاد الغسل مستحبا ليطوف على غسل والغسل مستحب للمرأة ايضا ليطواف
وادان اذ ان دخل المسجد وقف على بابه وقال اللهم اجني على فسكت الى اخرها عابده حل
المسجد وباب المحر الا سود فبستائه وبقيته فان لم يستطع استنامه بده وقيل بان
لم يمكن من ذلك استقبله وقيل بان قال حطوف يوم يذم وكه يطوف لمسوحا على
ما مضى شرحه ويصل بعد المقام فيحضره يرجع الى المحر الاسود فبقوله ان استطاع
والاستقبله وتكرير كرجح الى الصفا فبعده ما صبح يوم دخل مكة وطوف على
الصفا والمروة سبعة اسواط سدا بالصفا وكثرة المروة على ما مضى وصفه فاد اهل ذلك
فدخل لم كل شئ احره منه الا النساء يرجع الى البيت وطوف به طواف النساء سكر
ويصل ركعتين بعد المقام وقد حلت له النساء فاد افرغ من الطواف فليرجع الى مكة لبيت
لنالي السرب والاحتياط فان كان غير ما كان عليه دمته فان زات مكة لنالي السرب
مالطواف والعبادة لم يكن عليه شئ وان كان غير ذلك كان عليه ما ذكرناه وان خرج من
بعد نصف الليل حاز ان يبيت بعد الصلوة لا يدخل مكة الا بعد طلوع الفجر وان غشي الا
خرج منها الا بعد طلوع الفجر كان افضل هو ومربات عن من ليله كان عليه دمته على ما قلناه وان
بانت عينا للسكن كان عليه دمته فان زات ليله الثانية لا يلزمه شئ لان الفجر الاول والافضل ان
يوم الثاني من ايام التبريق بخلاف وانقر الثاني يوم الثالث من ايام التبريق وقد روي في
بعض الاخبار من ان رب تله لال عن من فعله مله دما وذلك محمود على الاستحباب اول
من لم يفرغ من الفجر الاول حتى غابت الشمس فاد اعات لير ان لم يفرغ من طوافه دمته
الافضل ان يبرح الا فاس من من ايام التبريق فان اذ ان راي مكة للطواف بالليل فليخرج

حان ولا فصل ما قدمناه هو الواجب عليه ان يرى عليه ايام السرقة التي في النحر والليلات
والاربع كل يوم احدى وعشرين حصاة بلد حمار كل حجرة منها سبع حصيات ويكون
ذلك عند الر والافانه افضل فان قامها من طلوع الشمس الى غروبها لم يكن عليه ما سوا ذلك
ان يرى بل ايا الجمره الاولى وماها عن سارها من طن المشيل سبع حصيات ثم يمشي بها
على ما قدمناه ويكثر مع كل حصاة ويدعو امامه مناء ثم يقول عن ثمان الطوبى وسفيل
العيلة ويحمد الله تعالى فتتو عليه ويصلي على النبي صلى الله عليه واله ثم يمشي فله ان يدعو
وسيله ان يتقل منه ثم يتقدم ايضا ويرى الجمره الثانيه ويضع عليها كما وضع على الاولى
ويقف ويدعو ثم يمشي الى الثانيه ثم يمشي الكمارى الاولى ولا يقف عندها فان عابت
السمس ولم يكن في يدها ليل يمشي بها من العدا فاذا كان من العدا فاذا كان من العدا
رقى ليومه مرة ومرة فصلا ما قامته ويفصل بينهما ساعة ويسحب ان يكون الذي يرى
لامسه بكرة والى طوبى منه عند الر والافانه رقى يومين وماها كلها يوم النحر ولا يمشي
عليه هو ويد رخص للعليل والخائف والرعاة والعبد الذي يبيع ولا ومن سوي في الحمار الى ان
انى مكة عاد الى مي وماها ولا يمشي عليه هو وحده المرأة في جميع ما ذكرناه حكم الرطل
سوا ان لم يذكر حتى يخرج من مكة فلا يمشي عليه فارح في العام المقبل اعاد ما كان عليه
من رمى الحمار وان لم يخرج امرؤ لانه ان يرى عنه فان لم يكن له في استعانة من يمشي عنه من
هو ومن يراه رقى يوم فضاء من العدا على ما قلناه وسلا ما يبيعها ولا يمشي بها الا في يوميه لخره
عرومه ولا على امسه وان رما جمره واحدة فاربعة عشر حصاة سبع ليومه وسبع
لامسه بطلت الاولى وكانت الثانيه لامسه هو وان تزلزل واحدا في اليومى كان
بالجمره العظمى ثم الوسطى ثم حجرة العقبة ثم خالف سنامها اورماها لمساكوسه كان
عليه الاعادة هو ومن يدا الجمره العقبة ثم الوسطى ثم الاولى اعاد على الوسطى ثم حجرة
العقبه فان نسي رقى من حجرة الاولى في ثلث حصيات وكذلك ان رقى من الوسطى اطل الله
اعاد عليها وعلى ما عداها وان رماها باربعه فتمها ولا اعادة عليه في الثانيه وان رقى
الاولى على التمام ورمى الثانيه ناقصه فتمها على كل حال لانه لا تتركب عليها رقى اخر
من رقى حجرة ثلث حصيات وضاعت عنه واحدة اعاد عليها فضاء وان كان من العدا
فان لم يزد من رمى الحمار وضاعت رقى كل حجرة فضاء هو ولا يجوز ان يأخذ من حصى الجمره

Verily:

١ من بها فاز منى بحصة فودعت في حمله إعاد ملكا بها حصاة أخرى وأرأيت أناسا و
 ٢ دابة ثم وقعت على الجمرة أخرى وكوزان منى بكأ وما شيا هو كوزان منى عن العلم المطرب
 ٣ والمحمي عليه والنبي ولا بد من أنه إذا كان عليه ماتا وسحب من كالمحمي كفه
 ٤ ثم يوجد منى ويمنع أن يكبر الإنسان منى عقب خمس عشرة صلاة من العرا منى
 ٥ يوم النحر بعد الظهر إلى صلاة الفجر من اليوم الثاني من أيام التشريق ويقول في التشريق الله أكبر
 ٦ الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر على ما كان عليه وأما الحمد لله على ما لا يوردها من
 ٧ الأعيان ومن محابها من قال لا تكبر واجتنب وهو من قال له مستور وهو لا يظهر ولا يكبر
 ٨ عقب التواضع ولا في الطرقات والشوارع كجل هذه الأيام خصوصا ولا يراعى أهل
 ٩ يوم النحر في منى أيام التشريق في فصل
 ١٠ وداع البيت ودخول المعية أن ينصرفوا ولها اليوم الثاني من أيام التشريق وهو الثالث
 ١١ يوم النحر والثاني يوم الثالث من التشريق وهو الرابع من الحج والمقام في النحر الآخر من
 ١٢ ويكور النحر في الأول كما في أصحاب النساء والصد في آخره ما به لا يجوز له أن ينصرف إلى
 ١٣ زرع وسحب للأمام أن يخطب يوم النحر الأول ويخطب الناس حوائج العمل والثا آخره
 ١٤ أن إذا انصرف في الأول ولا ينصرف إلا بعد الزوال الأخير وهو من خوف وغيره فاعيد ذلك في
 ١٥ أن ينصرف الزوال وله أن ينصرف الزوال فإياه ومن غروب الشمس فإذا عادت له جرة النحر
 ١٦ وعليه أن يبيت منى إلى الغد وإذا أقرت النحر لا يخرج من منى بعد طلوع الشمس أي في
 ١٧ شتا فان لم ينصرف وأراد المقلد منى جاز له ذلك إلا أن لا يدخل مكة وإن كان قد بقي عليه
 ١٨ مع ومن يهر من منى وكان قد فسخ مناسكه كلها حل له إلا يدخل مكة وإن كان قد بقي عليه
 ١٩ من الناسك فلا بد له من الرجوع إليها والافضل الرجوع إليها وداع البيت حل في كل حال وطالب
 ٢٠ الوداع وسحب أن يصلي الإنسان في مسجد منى وهو مسجد الحيف وكان رسول الله صلى الله
 ٢١ عليه وآله في مسجد عبد الله الذي في وسط المسجد وقفا إلى القبلة يحرم من يد راعا على منى
 ٢٢ ونسار ما مثل ذلك من استطاع أن يكون ضلوه فيه فليطعمه وسحب أن يصلي الإنسان
 ٢٣ رفعات في مسجد منى ما ذائع مسجد الحيف وهو مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله
 ٢٤ دخله واستراح فيه فلا واستلقى على نقاه فإذا جال إلى مكة فليدخل القبلة من غير
 ٢٥ سنة واستحبابا والضرورة لا يترك دخولها مع الاختيار فإن لم يكن من ذلك فليست

ومضاه ويصل إليه الجمعة عند مقام النبي صلى الله عليه وآله وهو مسجد ان يكون قد والله
 ايام معكم في المسجد ولا يخرج منه الا ضرره هو مسجد اتيان الشاهد كلها بالهبة من
 قبا ومشرية ام ارضهم ومسجد الفتح ومسجد الفضيح وقبور الشهداء
 وبان قري حرمه لا تجوز ولا تركه الا عند الضرورة ان شاء الله تعالى

كتاب الحج والعبادة والعقيدة

فصل في ذكر حقيقة الحقيقة الصحا اجمع حجة مثل هذه وهذا والامام
 اجمعه من الامية واماني واشي جمع الحجة مثل الاطاه وان طر لضرب من الشجر فاد الله لك
 وهي شبه مؤكدة وليس يفرض ولا واجب وروى الشيخ الذي صلى الله عليه وآله انه في كس
 اقرب من الجبل والافق معروف واما الامام فقال ابو عبد الله عليه السلام في سواد واليام اعلى
 وروى ان رسول الله صلى الله عليه وآله امر بكس اقر يطا في سواد وسبط في سواد
 في سواد فاني في فضيحه فاصحبه وذبحه وقال السلام الله الله فكل من محمد في الحمد ومن
 محمد في سواد وقال الصحاب النوار يطا في سواد وينظر في سواد معانة لكسره محبة ولهم ما
 يطاف في نفسه وينظر فيه ويترك فيه من استرى محبة واو لا يشترط بكوله ان كل
 راسه ولا يعلم اطواره حتى يصح ان يعلله حاسر ولا دليل على كرامته هو كور في الامية
 وخبرها في منزله وعمر منزله اظهرها او شترها وليست كالهديا التي من شترها الحرم
 لا ان النبي عليه السلام فتح المدينة على ما رويناه وعليه الإجماع عملا وقولا هو الامية
 يخص بالعم والابن والبقر والعم ولا كور في غيرها بالاحلاف والكلام في ربه
 فصول في اشائها وبنار الافضاء بها والوايها وصفاتها ما في البس فاق ما تجرى التي
 من الجراد والبقر والبعر والجذع من النصارى والتشي من الجراد البس كمال من سنن رجل
 في السادسة من التي من البقر والعم فاستكمل سنن ودخل في النانية في الجذع
 من البقر والعم فاستكمل سنن ودخل في النانية من النصارى وان كان شترها من رجل
 في النانية الجذع لسنه اسهر او سبعة وان كان شترها فبانه تجذع لما شبه اسهره ولما
 الجذع من البقر لا تجرى واما الافضل التي من الجراد والبقر من الجذع من النصارى التي
 من البقر هذا اذا اراد الانفراد باليدنة فان اراد الاشتراك في شتره او غيره فالا
 انفراد بالجذع من النصارى افضل والا لوان افضلها ان يكون يضاهيها سواد في الواج

الحج والعبادة والعقيدة

التي ذكرها ما في الخبر فان لم يكن في العقيدة ان لم يكن في التوبة واما النصارى فانه
 مع التوبة وحده السمى لقوله تعالى ومن تعذر طهره عن الله فانها من تقوى القلوب قال عباس
 يعني استسماها واستسماها وروى عن امر المؤمنين عليه السلام في الاذبح الا انه
 ولا يذبح الا سميت قال كلك طيبا وان طعمت طيبا واما العيوب فصرار اجسامهم
 الاجرا والابن ما يكره وان اجدت فالي منع الاجرا ما رواه البقر النصارى عن النبي عليه
 السلام في حديثه العور البقر عورها والمرصه البقر من ضها وان عرجا البقر عرجا وروى
 البقر طلعها والكثير التي كثر في بعضها والعجف التي لا يفي احد والعجف التي
 الهول وكذلك الكثير من طمعت ونكسرت وقوة التي لا يفي هي التي لا يفي
 لها والبق المحج والعيضا لا تجرى هي التي انكسر فربها اظاها والناظر ولا يجوز لصي
 وجوز البقر واحصل الاصح في باب الارحام اذا كان من الاط والبقر ومن العمر
 فحله هو ولا يجوز النجاسة بالنظر ولا بالجلع عني وكور ذلك في الامصار واما
 ما يكره ولا يمنع الاخر افا لجنا و هي التي لم تجل لها فربها انكسر وهي التي بها انكسر
 عند الفرس اباطن فان هذا الفرس خلاف للفرس الاخر من العيوب ما رواه في عيبه
 قال امرار رسول الله صلى الله عليه وآله ان تشرب العز والادر ولا يصح عور او في عاقبه
 ولا مدبرة ولا خرقا ولا شرقا قوله عليه السلام ان شرب العز والادر وعاء شرع
 وسامها م والحقا له ما قطع من مدهم اذ بها في عيها فهاك النية في المدبرة
 مسدده اذ بها فهاك كذا والخرقا التي انتفخت اذ بها من الكسرة والشرقا ما شوا رها
 رفعت فالتناخير فكل هذا مكروه فان شترها من النصارى واليه عيبه من
 السامي واليه رسول الله صلى الله عليه وآله عليه واله عمر البقرة والمستأصلة والعجف والناظر
 والكسرة والمستأصلة التي تستأصل اذ بها حتى يبدوا ضما حها فهدر في عور
 بافضه عضوم والمستأصلة هي التي كسر فربها وعضوم اصلها فهدر بها الا كسرت
 من البقرة هي التي طعت عنها وهذه لا تجرى هو والتشيعه هي التي شاجر عن البقر وعور
 اذ بها في البقرة وان كان هذا البقرة كسلا لجرار وان كان الهزال فربها كسرت
 ذكرها ما في وقت الذبح يدخل وجه البقر الاصح اذا انشعبت النحر ومضو مقدار
 ما يمكن من العبد والخطبتين بها فاق ما تجرى من تمام الصلاة وخطبتين من

الحج والعبادة والعقيدة

الذي وعده الله وانما عليه المقام على استحقاقه وليس عليه مما خلق ولا نقص ولا يذو
 انما يقصر اذا خلل عمره بعد الطواف والسعي ولا يلزمه شيء لو كان هو في مكانه
 فانه الحج فان كانت حجة الاسلام فلا يقصها الا متمعا لان ذلك فرضه ولا يجوز غيره
 حجاج ان يقصد العمرة في شهر الحج في السنة المقبلة وان لم يكن حجة الاسلام وان كان من اوله
 وحاضرها حار ان يقصها مفردا او قارنا وان قارنا في القرا او افراد حار ان يقصه متمعا
 لانه افضل المواضع التي يجب ان يكون الانسان فيها مقيما حتى يجزيه اربعة الاحرام
 والوقوف بالوقوفين والطواف والسعي فان كان يحرم او مطلوب او على عقبة لم يقصد احرامه
 الا ان شق عليه على ما قدمناه وما عداه يصح منه فصول الطواف حركتها اربعة
 سواء وكذلك طواف النساء وكذلك حكم التوسيع والاولى ان يقول يصح منه الوقوف
 بالوقوفين وان كان بالمال الغرض الكون فيه لا الذكره فقص
 في الواجب ان منعه الحج في غير حركته في غير الحرم وانما الى الحرم ضيق عليه في المطهر
 المستحب حتى يخرج فيقام عليه الحد فان اضررت في الحرم ما اجت عليه الحد اقم عليه فيه
 في السعي الحاح سبعا من دور مكة وسار لها لا الله تعالى بالرسالة العاكف فيه والباد هو
 لا يسي لا حيا في موضع يتأق والكمجة هو من حركتها في الحرم لا يجوز له اخذه فان اضرته
 سنة فان خاصا حله والا كان فحرام من شرب احراما تصدق وعصا حله بشرط العمال
 لم يرض صاحبها والاخر ان يقطعه على صاحبه حفظ الامانة وان وحده في غير الحرم
 عرفه سنة ثم هو مخير بين ثلثة اشياء ان يقطع على صاحبه امانة او يتركه في غير الحرم
 بشرط الضمان او يتركه لنفسه وعطيه ضمانه هو ويكره الصلاة له في طريق مكة
 في اربعة مواضع السبيل واذت الصلاصل وضحان ووادي المشقرة ومسجد الانبار
 في الحرم منه والمدنية ما دام مقما وار لم يسوا المقام غيره ايام وار قصر فلا يسي عليه وهذا
 سبب الامامة في مسجد الكوفة وفي الجائر على ملكه الاسلام وقد روي رواية اخرى
 في الامامة في جوامع المؤمنين عليه السلام وحرم المسير على علمها لم فعل في هذه الرواية
 في الامامة في نفس المشهد بالتحج وخارج الجسر الا ان الاحوط ما قدمناه هو ويكره الحج
 والعمره على الاقل الجلاله هو وسبب الحج على طريق العراق لا يبيد الا لارادة
 التي عليه السلام في المدينة فانه لا يباين الا يتم من العود اليها فان يراهم مكة فلا بد من

ينبغي

العود اليها لزيارة من واد اترك الناس الحج وحج على الامام بالخيرة على ذلك وقد كان
 يركوا رايه النبي صلى الله عليه واله وكان عليه اجازهم عليها ولجوز لم يدين
 الناس ما تحبه اذا كان في ورايه ما رايته فقصي عنه فان لم يكن له ذلك فله الاستدانة
 في وسبب الاجتماع يوم عمره والارباع عند المساهد وفي المواضع العظيمة وليس ذلك
 بواجب هو وسبب لم ينصرف من الحج ان يعمر على العود اليه ونسب الله تعالى ذلك
 هو ومن حار من مكة بالطواف له افضل من الصلوة ما لم تجاوره سبب فان جاورها وظن
 ان له مكانة كانت الصلوة له افضل ولا يباين ان الحج عمره نظو عا اذا كان متباه به
 بوايه الا ان يكون مع له مكانة لا تحصى ويكره المجاوزة مكة وشيخ ابو داود
 من ماسكة اخرج روح منها ومن اخرج متباه من حرم المسجد الحرام كان عليه ردة ويكره
 ان يخرج من الحرم بعد طلوع الشمس فلا يصلي الصلوة فادام لهما خرج استقام ولا عرف
 كرامته انما لم يخرج ضرورة بل وانما ورد بذلك ولا يقال حجة الوداع حجة
 الوداع ولا انما لم ينوط وانما طيل ذلك ككلمة في الاحبار ولا اعرف اسمها بالنسب
 بسبب الشقاعة هو ما اخرج الامام من مكة فليوجه الى المدينة لزيارة النبي عليه السلام
 فاد ابلغ الى المسجد دخله وصلى فيه ركعتين استحبها بالاكابر او اها را فان خاره ونسي
 رجع وصلى فيه واضطجع فليلا واد انما هو الى مسجد العبد رطله وصلى فيه ركعتين
 ان المدينة حراما مثل حرم مكة وجده ما من لا ينها وهو من طاعة انما لا يظفر لا يفتن
 محرمها ولا يباين ان يركب صيدها الا ما صيد من الجربان وسبب لم اراد دخول المدينة
 ان يغسل مكة ذلك اذا اراد دخول مسجد النبي عليه السلام فاذا دخله الى قبر النبي عليه السلام
 ورايه فاد افرغ من زيارته الى المسجد فستحبه ومسح رمايته ومسح الصلوة من المسجد
 والمسير فتن في ربه روضة من راي الحنة وقد روي ان طيبة علمها لم مدحه هناك
 وقد روي انها مدحونه في بيتها وروى انها مدحونه بالبعث وهذا بعيد والروايات
 الاوتنا انما الى الصواب هو وسبب ان روي رباطية علمها السلام من عمار وصه هو وسبب
 المحاور في المدينة واكثر الصلوة في مسجد النبي عليه السلام ويكره اليوم في سبب
 التي عليه السلام وسبب لم يل مقام المدينة ان يصوم طيلة ايامها الاربعاء والخمس
 والجمعة وتصل اليه الاربعاء عتبا سطوانه الى ليلة وهي استطوانه الى بل مقامه

التوبة بعد عهده
 الا ربعا واد اليها
 الاستطوانه

الذي وعده ذلك وانما عليه المقام على استصحابا وليس عليه بما خلق ولا نقصير ولا يذو
 انما يقصر اذ اجل عمره بعد الطواف والسعي ولا يبرمه ثم لو كان الهوات ثم كان فيها
 وفاة الحج فان كانت حجة الاسلام فلا نقصها الا متمعا لان ذلك فرضه ولا يجوز غيره و
 يحتاج ان يعيد العمره في اسبغ الحج في السنة المقبلة وان لم يكن حجة الاسلام وان كان من اهل مكة
 وحاضرها حان ان يقصها مفردا او فائنا وان فائنا القرا او الافراد حان يقصه متمعا
 لانه اعضاء المواضع التي يجب ان يكون الانسان فيها مقيما حتى يحزبه اربعة الاحرام
 والوقوف بالوقوف والطواف والسعي فان كان يحزبها او يعلوها على عقبيه لم ينعقد احرامه
 الا ان يتوكله على ما قدمناه وما عداه يصح منه وصلاة الطواف حكمها حكم الارض
 سواء وكذلك طواف النساء وكذلك حكم النوم سواء والاولى ان يقول يصح منه الوقوف
 بالوقوف وقصر في ان كان نائما لان الغرض الكون فيه لا الذكره فقل
 في ان ياد ان يبرمه الحج ثم احدث حدثا في غير الحرم وانما الى الحرم ضيق عليه في الطعن
 المشرب حتى يخرج قيامه عليه الحد فان احدث في الحرم ما ينجس عليه الحد اقم عليه فيه
 لا يسعي الحاج ميما من دور مكة ومساكنها لان الله تعالى قال سوا العاكف فيه والبادي
 لا يسعي لا جدار في مع يتأقو والكمعة هو من وجد شيئا في الحرم لا يحوز له احده فان احدث
 منه فان صاحبه والا كان فخير ان يترشبه احده ما يصدق عن صاحبه بشرط الصالح
 لم يرضه صاحبه والاخر ان يقطعه على صاحبه حفظ الامانة وان وجد في غير الحرم
 عرفه سمة ثم هو مخير بين ثلثة اشياء ان يقطع على صاحبه امانة او يترشبهه
 بشرط الصمان او يترشبهه كمن نفسه وعليه ضمانه ويكره الصلاة له في طريق مكة
 في اربعة مواضع البيلاد ذات الصلاصل وضخان وادى الشقرة ومسجد الابل
 في الحرم مكة والمدينة ما دام مقيما وان لم يمسكها لم يمسكها وان قصر فلا يمسكها ولا
 يسحب الامارة مسجد الكوفة وفي الجادر على تلك كنه الاسلام ودرر روافد الحج
 والامارة في حرم امير المؤمنين عليه السلام وحرم الحسين عليهما السلام فعلى هذه الرواية كره
 الامارة في قصر المشهد بالبحر وخارج الجبل الا ان الاحوط ما قدمناه ويكره الحج
 والصومرة على ابل الجبال والامارة ومسجد كرج على طريق العراق في بلاد ايران ولا يبرأ
 التي عليه السلام في المدينة فانه لا يابن الا يتكبر من العود اليها فان يكره طوافه من

انعود اليها لفرارهم وادارت الناس الحج وحج على الامام الحج في ذلك وقت ذلك
 فيكون اربابا النبي صلى الله عليه واله وكان عليه اجازهم عليها ولحقوا به
 الانسان الحج اذ كان في رايه ما يرام في قصصه فان لم يكره ذلك لكرهه الاسداه
 ومسح الاجتماع في عمره والبر عاهد المساهد وفي المواضع العظيمة وليس ذلك
 بواجب ومسح لم ينصرف من الحج ان يعبر على العود اليه وسئل الله تعالى ذلك
 هو من حاور بمكة فالطواف له احضار في الصلوة بالبرحان وركعتين ستر فان حاورها او كل من
 اهل مكة كانت الصلوة له افضل ولا ينام ان لم يحضر غيره بطواف اذ كان شيئا له طرفة
 بوابه الا ان يكون مع ما كانه لا يحججه ويكره المجاورة بمكة ومسح اذ وقع
 من ماسكه الخروج منها ومما خرج من ماسكه في المسجد الحرام كان عليه ردة ويكره
 ان يخرج من الحرم بعد طلوع الشمس فان صلى الصلوة فادام لهما ما خرج ان ينام ولا اعز
 كراهية ان ينام لم يخرج ضروره بل وانما وردت بذلك ولا يقال الحج الوداع حجة
 الوداع ولا ان ينام الشوط واسواط بل ذلك كله في الاحبار ولا عرف اسمها بالنسب
 بعد الشقانة هو ما اذا خرج الانسان من مكة فليوجه الى المدينة لزيارة النبي عليه السلام
 فاد ابلغ الى المعبر دخله وصلى فيه ركعتين مسجدا بلبا كان او نارا فان حازه ذي
 رجوع وصلى فيه واضطجع فلبا واذا انتهى الى مسجد المدينة دخله وصلى فيه ركعتين
 ان المدينة حرما مثل حرم مكة وجده ما لم يكن بها وهو من طاعة الله ولا يقصد
 مسجدها ولا ينام ان يركب كل صيدها الا ما يصيد من الخيل وسحب لم اراد دخول المدينة
 ان يغسل ركعتين اذا اراد دخول مسجد النبي عليه السلام فاد دخله في قبر النبي عليه السلام
 ورايه فاد اخرج من زيارته في المسجد ومسح زمانه ومسح الصلوة من المسجد
 والمسجد فحسن وان فيه روضة فمن ينام الحنة ودرر ذي روضة علمنا السلام مد فمكة
 ودرر ذي روضة فمكة في بيها وروى انها مدفونة بالبقيع وهذا بعيد والروايات
 الاولتان اشبه الى الصواب وطعن ان يرون باطية علمنا السلام من عمار ومه ومسح
 الحمار والمدينة واكثر الصلوة في مسجد النبي عليه السلام ويكره النوم في مسجد
 النبي عليه السلام ومسح لم يل مقام المدينة ان يصور عليه ايامها الاربع والخميس
 والجمعة وصلى ليلة الاربعاء اسطوانة الى ليلته وهي اسطوانة كالي ثلث مقام

الاسطوانة
 التي عليها السلام

بعد قناع ولما كفيته الدخ فلا يختص الا بجهة بل لا يحكم وعسرها سوا وموضعها
 غير ان يدخرها لها والكل من الاركاه وقطر الشمال والاحرا فالكل لا يقطع
 اربعة اسيا الخلفوم والمرى والودجين والجلهوم فخرى النفس والشعر من الزينة و
 المرى تحت الخلفوم وهو فخرى الطعام والشراب والودجان غير ان يقطع بالجلهوم
 وعبدان قطع الاربعة من شرط الاجراء وفيه خلاف لا يبعد قطعها جميعا على ذلكا
 هو السنة في الار النجرو والهر والغمر الدخ بل خلاف والهر ان يحد حربه او سكتا
 فيجوزها في نغرة الحر وهي البوطة الوية اعلا الصدر واصل العنق الدخ وهو السن
 والهر وموضع اسفل مجامع اللبس وهو اجر العنق فان دخل الكلا وخر الكلا لآخر
 عبدان ولا يجوز قطع لحمها فكل ان يرد فان خولف وقطع من ان خرج الدخ لا يحد
 والنجع مكره ولا خلاف وهو الفرس وهو الدخ بعد قطع الجلوم وعسره
 حتى يصل الى الخاع وهو العرق لا يبيح في خوف خزا الظهور وهو من عجب الدخ الى الخاع
 هذا قول ابي عميرة وقال ابو عبد الله النجع كما قال والفرس هو الكسر يقال فرسب السبي
 اي كسره وميمه في شبه الاسد وهو مكره ولا خلاف في استحباب ان يلد ذباجة
 اصغره بده لان النبي عليه السلام كذا فعل في ارض القنبر جاز في بيعه ان يكون
 مسلما عارا وان كان خلاف ذلك فانه لا يجزى وذباجة المرأة جارية بلا خلاف
 كانت جاملا او جابلا او طاهرا او جابسا او نفسا م وروى ان النبي عليه السلام اشبه
 ان ليس دخل هديره وديعه الصبي نوكل من اهلها كان او غير من اهلها اذا كان حسن
 ذلك و الاخر من نوكل دبحته وان لم يسم لانه من اهل الشبهة وهو مكره وذباجة
 الشكران والمجور لا يهر لا يعرف موضع الدخ ولا خلاف ان الاصل ان يكون الدخ
 مسلما بالعا فقها لا به صحيح الاعتقاد والقصد عارف بوقت الدخ ويجوز الركوة
 وما يحلح ان يكون ذكابه فان لم يكونا رجلا فالنسب لانه من كلفات فان لم يكن
 فالنسب بل لم يكن فالشكران والمجور في امحيا من اجاز ذلك اهل الكتاب والا
 حوط الاجم استفعال الفلاة بالذباجة مستحبة عند الفقهاء وعبدان شرط في الاجراء
 والشمسية واحدة وهي شرط في الاستباحة والبرعامة مستحبة في الدخ من الفقهاء
 له النفقة فمن دحها من غير الدخ من الفقهاء ومن غير صحة العتق جزايتها فان كان
 النفقة

في

به وعههم ادا دح الصلحة مستوية وهو باد طوعا مستحب انما يبيع بالمال بها يبيع
 منها واطعموا القانع والمعسر وروى عن النبي عليه السلام انه اهدى ثيابه ما به فلم يخر
 امران فخذ من كل واحدة نصفه ثم امر فطعم فاكل من لحمها وجمعها من ثيابها
 انه امر عليا فاخذ من كل لينة نصفه فطعم فاكل من لحمها وجمعها من ثيابها والاصل
 مستحب عسر واحد هو الكلام في فطير احدهما مال حور واحد والآخر ما شئ منه
 واما الحوار فلو اكل الكل الا اليسير تصدق في المسح او كل الثلث وتصدق بالثلث
 يهرى الثلث ولو تصدق بالجمع كان افضل فان حاله واكل الكل غيره ما كان غيره النصيب
 وهو اليسير والافضل ان يقرم الثلث من واربعة فاحسنه فليس له ان ياكل منها في والهر
 على من يسطوع واجب ان ياكل من كل واحد من كماله المسوية سوا
 وان كان واحدا لم ياكل الا كالمسوية في الحكمة جلالة الاصلية كالحديث لحمها
 لا يجوز بيع جلدها سوا كانت واحدة او بطوعا لا بخوذة لحمها فان حاله تصدق
 بمدهم العبد الفرو والهدى واما الولد كذا هو لا يرضى فطير الاصلية لانه لا ملك للهر
 فان ملكه السيد مالا يابيه مملكت الصراف فيه فان كان ملكه مطلقا فجميعه وحواله للم
 حرمه الاصلية وان كان ملكه تصرفا فمخصوصا له تجاور مملكته اياه واما المملكات فان
 كان ميسر وطاع عليه فانه لا يضي غير ان يصدقه لانه يحكم المملوك وان كان مطلقا
 وقد تجر منه سني فانه يبيع ان ملكه مما فيه من الحرية فادام ملك به سياتا ملكا هكنا
 في وكوران يهي كما كوران تصدق بمملكته من الحرية في كور الشبهة ان يرضى او يرضى
 او يهرم في الصلابة والهدايا كانوا مقتضين عن يدها وهذا ما لا يخفى او سطوعها الهيا
 والصحابا المبطوعة سوا كانوا المأجورين والحدود خلاف ذلك والاصح ان كان لها
 الا ترى الواحد الا عر واحد وانما الاستنساك فخرى في المشهور وروى هو للاس
 من صغيره فادانته هذا حتى تحرسه بنية او هرة فان كانا مقتضين من المقتضى
 او متهما شامت بعد العزل في المساكين ليشتهروا كفا اجوا وانرا وادانوا في
 القسمة بنفسه كان افضل وان كان فيهم من يدينها فانما يجوز ذلك في البطوع بهادوب
 المهر من فادان كان كذلك فلا يهر القسمة فان شتم واعطى حقه جاز ان يهر الى الناس
 فاسم صاحب المهر كان انصافا وقد شال الانام المعلومات عسري الحجة احرها عر

٧

السنين يوم الحرم والاباء المحدثين انما العسر يوقا حرمها غروا المسم من السرى
هو يوم الحرم انما الحرم لا خلاف هو ولا مان من كل الجوار الا صاحب بعد ثلثه انما واذا حرمها
ولا يجوز ان يخرج من محرم ما يصحبه ولا مان من اخراج التنا من منه ولا مان من اخرج
الحرم فحماه غره هو من لم يجد الا تحته خازان صدق تمنها فان اختلف انما بها بطر الى
القرن الاول والثاني والثالث وجميعها لم يصدق وبلغتها ولا سي عليه

فصل في ذكر العقيقة واحكامها هي العقيقة عارة عن ذبح سباه عند
الولادة كما ان الولمة طعام الكا حرم والعقيقة في العدة ستعز المو لود اذا حرم
سانه وهو المسك ان كل يوم السابح وتذبح عنه في يوم جلفه فسميت عقيقه لما
وزيها يوم الخلق كما قالوا للزوجة ظعينة والظعينة الناقة التي يحملها وتطعم عليها
ما دلت ذلك فهي منه موكلة نائمة ولست بفرق ولا واجب هو والكلام فيما يخص
في المعداد الوقت فاليفدار ان تذبح عن العظم فكل وعن الانبياء في ذكر ذلك في العان
لا غير والوقت فالمسك ان يقع يوم السابح لما روي عن النبي عليه السلام انه قال كل عام
رهنية لعقيقة تذبح عنه يوم متابعة وتخلق وتسمي وروي عنه عليه السلام انه عرفت
عن النبي يوم السابح ولا ينبغي ان يشر ان يذبح شي من ذبحها وهو لم يقع الوالد عر ولده عن نفسه
اسمها ولا يذبح مقام العقيقة الصدفه سمها ومن لا يذبح عليها فلا سي عليه هو ان لا
فيما بعد قضاها وشك ان تصدق نوز سبعر راسه ذهبا او فضة ويكون مع العدة
موضعا واحدا وكل ما تحرى في الاضحية تحرى في العقيقة وما لم تحرمها لم تحرمها
هو متى لم يوجد الكس ولا الضحية جاز حمل كبير وشك ان يفصل الاعضاء فصلا
ولا يكسر لها عظما نفا لا بالسلا مة ترك الكثير من يدعي ان يعطى القائلة زعمها فان
كاتب ذممة اعطيت ربع ممها وان لم تكن له قائلة اعطيت امة ربعها تصدق
ولا تاكل من مام فان كانت القائلة ام الرجل او مراهبه عالة لم يعط من العقيقة ولا
حوز ان كل الابوان من ماسا علي حاله وشك ان يطبخ اللحم وتذبح عليه المومنين
كلما كثر عدد هم كان افضل فارق اللحم على الفقرا كان ايضا حائرا

كتاب
فصل في فرض الجهاد ومركب عليه الجهاد فرض من فرض الاسلام اجماعا

ولهو له تعالى ثبت طبعكم الفصال وهو كره لكم وهو ساء فلو السرى حرم
وهو فرض على الكفاية اذ انما به العسر سقط عن القاصر وعليه اجماع ائمة فالا سي
لا سيوى القاعدون من المومنين عزوا الى الصر والمجاهدون في سبيل الله مامو اليهم
وانفسهم لانه يفاضل من المجاهدين والقاعد ولو كان فرضا على الاعيان لكان من ربه
عاصبا ولم يبح ان يفاضل به قال وكذا وعد الله الحسي والهدالي تسقطه فرض
الجهاد عزها فبان يكون على كل طرف من اطراف بلاد الاسلام فهو يكونوا القاه
لم يلهم من الكفار وعلى الامام ان يغزو نفسه ويشرابه في كل سنة دفعه حرد
سقط الجهاد اللهم لان يعلموا حوافد كبره في ذلك وكان الفرض في عهد النبي
عليه السلام في زمانه و زمان ومكانه ومن كان فانه كاجاز في السنة كلها الا
في الاسهر الحرم وهي اربعة رجب ودوالعدة ودوالحجة والحج لهو له تعالى فادا
اسلم الاسهر الحرم فادلو المسك كبر لهو له فسلوك عن الاسهر الحرام فانه من
ماله كسالى لانه هو واما ان كان فانه كان مطلقا في سائر الاماكن الا في الحرم
فانه كان لا يجوز الفصال فيه الا بيدر واما الفصال لهو له تعالى ولا يقابلوه عدا السجد
الحرام حتى يقابلوه كبره ثم نسخ ذلك واجاز الفصال في سائر الاوقات وجميع الاماكن
لهو له تعالى وقابلوه حتى لا تنكس في سنة ويغزو الذين لله وقابل النبي هو ان في
حالة الولد الى الطائف في ذي القعدة ثبت ذلك انه مسموح وقد روي اصحابا ان حكم
ذلك ما ثبت فم يري لهذه الاسهر حرمه فاما ما لا ترى ذلك فانه سدا منه بالفصال هو لما
ترك له تعالى ان يترك من الله واسعة فها حروا فيها فوجب الحرمه وان الناس على
بله اصبر منهم من شئت له ولا تح عليه ومهم من لا شئت له ولا تح عليه ومهم
من تحب عليه مما لا ترضى شئت لهم ولا تحب من اسلم من طهار الى المسكن وله فوه ما فله
مسيرته ويذبح على اظهار دينه ويكون اما على نفسه مثل العاسر من عدا لطلد
عن كل كان شئت له ان بها حار لانه يكثر من اذ المسكر ولا يلزمه لا يذبح على اطهار
دنه هو واما الذي لا تحب ولا شئت فهو ان يكون ضعيفا لا يذبح على الجرحه فانه هو ان
يمتكن ويذبح واما الذي يلزمه المحرمه وتح عليه من كان اذ اعلى العجرة ولا مان على نفسه
من القيام من الكفار ولا يمتكن من اطهار دينه بلهم فليز منه ان بها حرو لهو له تعالى الذين يقاتلهم

التي تحته طالى بنفسهم فالواقف ضم والواكاسم معضم في الارض طالوا الرض
 ارض الله واسعة فيها حروا فيها فداها على وحب الكرم على المستضعفين
 على انظارها ربه ودليله ان لم يكن مستضعفا لزمه لم استثنى من لم يقدري قال لا يسلم
 من الرجال والنساء والولدان لا تستطعم حرة ولا يهتدور سبيك فاوليت عسى الله
 عنهم هو الكرم باقية ابرامادام الشرك فاما وروى عن النبي عليه السلام انه قال لا تسقط
 الحرة حتى تقطع التوبة ولا تقطع التوبة حتى تقطع السم من مغربها وما روى من قوله
 عليه السلام لا حرة بعد الفتح من مكة لانها صارت دارا اسلامية ولا كس الجهاد الاعلى
 حرة بايع عاتق فاما المملوك فلا جهاد عليه لقوله ولا على الرض لا يجوز واسمعون
 حرجه وروى عن النبي عليه السلام انه كان اذا اسلم الرجل عنده قال اخرا ومملوك فارك
 والجهاد جرا بايعه على الاسلام وان كان مملوكا بايعه على الاسلام هم واما النساء فلا جهاد عليهن
 وسئل النبي عليه السلام هل على النساء جهاد قال نعم جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة هو والصبي
 لا جهاد عليه مروي عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا جهاد على من عسر سنة في دينه
 ولم يرد في الفتى وعرضت عليه يوم الحديق انا ابن حرس عسر سنة فاجازني في المعاناة و
 المحبور لا جهاد عليه لانه غير مكلف فان ابدى الامام ان يعز ويهم ويخرجهم من الجاهلية
 حان ذلك الا الجاهلية لا يفتحهم وكان النبي عليه السلام يحمل معه النساء في العروات
 م والا عذار التي تسقط معها فرض الجهاد العمي والعرج والمريض والاعسار فاما الاعور
 فله ربه فممنه لا يملك الصحيح في تمكينه والاعرج صرايا احدهما معتد لا يظن ان الجهاد
 الركوب فالجهاد تسقط عنه وان كان عرجا حقيقيا يظن معه الركوب والعذو فانه
 لزمه الجهاد هم واما المريض فصرايا يظن معه الركوب والعذو فانه لا يظن معه الركوب
 عليه لقوله ولا على المريض حرج وان كان خفيفا كالصداع ووجع الصرع والحصى الخفيف
 فالجهاد لا تسقط عنه لانه كالصحيح هم واما الاعسار فانه لا يظن ان الجهاد في
 من البلد وحوله لزمه كل احد ولا تعين فيه وحوك المال وان كان على ثوب فان كان
 مسافة لا تقصر فيها الصلوة من سرطه الرب ونفقة الطريق ونفقة من عجب عليه
 لقوله تعالى نفقته الى جنب العود ونزول السلاح فان لم يجد فلا يلزمه ولا على المريض لا يجدون فاسمعون
 حرج اذا انقوا الله ورسوله وان كانت المسافة اكثر من ذلك من سرطه ان يكون واحدا

لما ذكرنا في المسافة القريبة ورادة راحله لقوله ولا على من اصابه من الجاهلية
 طلب لا احد ما احمل كرم عليه هم ومن اراد الجهاد وعلمه ان لا يدرى من صرايا ولا من رجل
 فان كان خالما لم يضر له ان الجهاد لا يباحه وان صار من صرايا لا يباحه لزمه و
 ليس لها حية منعه لانه بمنزلة من لا يدرى من عليه وقيل ان له منعه لانه غير ربه في طلب
 السبادة هم فاما الانوار فان كانا مسلمين لم يضر له ان جهاد الا ما ربهما وله ما معه في
 روى ابن جابر الى النبي عليه السلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انوار فقال انوار فقال مع
 فجاهاهم وطالب العلم والادب لا يخرج الا اذا كان معاه فان معاه لم يخره عنه محالهما هذا
 كله اذ لم يجرى الجهاد فان قصر الجهاد واحاط العدو بالبلد فعلى كل احد ان يعز وولس
 لا حرمه الا انوار ولا اهل الدين وان كان الانوار ميسرين او احدهما طامه فاحسما
 على كل حال اذا خرج الى الجهاد ولا منع هناك ولا عذر به حدث عذر فان كان ذلك
 ان يلقى الزحف فان كان ذلك العدو من قبل العين من ان يكون صاحب المزداد له بر رجة او ان
 انواره كان من فاسما ومن معاه فعليه الرجوع مثل الاول وان كان العدو من قبل نفسه كالرجوع
 والمريض فهو بالخيار ان يقاتل وان شارب رجع وان كان بعد النصارى رجس وحصول القتال
 فان كان المريض في نفسه كان له الا بصرايا لانه لا يملكه القتال وان كان المريض في انوار
 طس لهاد لك لانه لا يملك عليه وقوله ومن يؤلفهم يومئذ يره الامم باها لاهل ومحررا
 الرقة وذلك عام هو اذا كان له ان كافر فيسحق له ان يوفي قتله فاطمعه ربه ملاعور
 الصرع عليه كسب الله ورسوله ولا يمتنع حازه قتله م وروى ابن عسيرة في الجاه حرمه
 سب رسول الله فاما قال النبي عليه السلام فله فانه معه فيسبك فسكت عنه هم
 وحسب عليه الجهاد لا يجوز ان يعز وعن غير من جعل عليه فان كان من لا يحسب عليه في
 عساره حازه ان اجعل للعلم من غيره وكما له ربه ونحو الا حازه فمحصه ولا يلزمه
 الاخرة ونحو ثواب الجهاد له والمستتيب آخر النفقة واما ما باجده اهل الدوان من الا
 راق طس باجرة بلهم فجاهدون في انفسهم واما باخف درجتها جعله الله لهم فان كانوا الصر
 انفسهم القتال واقاموا في العز فمما لاهل الله فيهم من الذي يقع اليهم وان اقامهم
 في ملاذهم يعزوا وادخلوا فيهم اهل الصدقات يدفع اليهم نفقته واما ما عونه
 المجاهدين فيها ففضل من السلطان والعوام وكل احد ويستحقون من الثواب م وروى

السي عليه السلام قال من جهر عاريا او جاحا او معتمرا او خلقه في اهله فله مثل اجره
 وادعوا الامام رجل العدل والارحاف ومعاونة المبركين وبيع اربعين الف
 معه والعدل ان يقول للمسلمين الصواب ان يرجع فان لا تطيق العدو ولا تدب للفر
 او يغير طائفة من المسلمين بذلك وتضعف ثباتهم والارحاف ان يقول بلعوا للفر
 صبيبا او لهم مدد الجحيم وخودك والارحاف ان يودعي غيما من المشركين ان كانهم
 ما خافهم ونظلمهم على عورات المسلمين وان خالف واخذهم هولا وخرج مع
 الناس وغزاهم لئلا يلبس من المجاهد بل هو عاقبه وليس كذلك من عليه الدرس
 قوله ابوان اذ اخرج بلصهم لهم ولا يفرح له الصالحا فلما هم وخور الامام اسعير
 بالمسرك على قتال المسركين بوجود شرط احدهما ان يكون بالمسلمين وله
 المسركين كثره والساني ان يكون الشيعان به خسر الراي في المسلمين كما فعل
 النبي عليه السلام مع صفوان بن امية واستعان النبي بنود قينقار فخرج لهم والخص
 وغيره الا تشبه لهم بل يفرح لهم كما فعل النبي عليه السلام وخور ان يعطوا من سهم
 الملقية من الصواب هو وخور ان تشبهوا المسركين اجازة على الجهاد لانهم لسوا
 من اهل الاجتهاد هو ومثله في قتله من النساء والصبيان والعبيد والكفار يدع اليهم من
 المصلح ثم وخور الامام ان يعطهم من اصل العينة او من اربعة اجناسها واد اجمعت
 الشروط التي ذكرها فانهم يجب عليه الجهاد فلا تخف ان هذا الابان يكون هناك
 امام عادل او من نصبه الامام للجهاد ثم يدعوه الى الجهاد بحيث حسد على من
 كراهه ومثله في قتال الامام ولا من نصبه سخط الوجوب بل لا يحسن فعله اصلا اللهم
 الا ان يلهي المسلمين من خوف معه على بيضة الاسلام ويحس ثوابه او خوف على دين
 منهم فانه يحب حديد دفاعهم ونقصه في دفع عن النفس والاسلام والمؤمنين
 لا يفصل الجهاد بل يخلوا في الاسلام وهكذا حكم من كان في دار الحرب ودهمهم
 عند خوف منهم على نفسه جاز ان يجهد مع الكفار دفاعا عن نفسه وماله ودين
 الجهاد الذي يحب في الشريعة والجهاد مع امة الجور او مع غير امام اصيل خطا
 فيجب يسحق فاعله به الله والعقاب ان اصاب لم يفرح فان اصاب كان يا ويا في
 حاضر وامع عدم الامام وعدم من نصبه وظهور او غموا كما م العينة كلها اللهم

حامد ولا يسحقوا مع فيها مني السلام والارادة بها فاصبر وتوارى من اخطائه
 امام عادل وحدها لله امام الى ان يعبر وما فان لا على ذلك كاجدادهم في الله طه
 22 حال السائر الامام وصطفه الوفاة عبر انه لا يتجهد العدو الا على ما يلائمه في دفع
 عن الاسلام والنفس وان يذار تصرف مني ما له الى المراتب في حاضره ولا امام وحسب
 عليه الوفاة وان كان ذلك في حال الاستتار وتصرفه في حوجه المراتب في خوف من التسلح
 فصرفه اليهم بقبلة ومراجعتهم لثوب عن غيره في المراتب فان كان حال انقضاء
 نداء الامام فلا يلزمه الوفاة وترك عليه ما اخذ منه فلا يلزم جده فعلى ونية فان لم يش
 له ونية لزمه الوفاة وان كان في حال عكس الامام لزمه الوفاة على كل حال ومن لم يله
 المراتب بنفسه فارتبط دابة واعان المراتب حتى كان له فيه نواته
 فصل 2 اصناف الكفار وكيفية قتالهم الكفار على طلبة اصل اهل
 الكتاب وهم اليهود والنصارى فهو لا يجوز ان يفرحهم على حبهم بدار الحرب ومثله في
 قتالهم فهو الجور في حكمهم كاهل الكتاب يفرحهم على حبهم بدار الحرب ومثله في
 قتالهم ولا شبهة كتاب وهم من غير اهل البيت اصفاء من عباد الاصنام والاولاد للوثان
 وعبرهم فلا يفرحهم على حبهم بدار الحرب ومثله في قتالهم الكفار في دار الحرب
 وسبيل دارهم وفسادهم واموالهم ويكون قتالهم وبيع الامام ان يقاتل من طلبة من اهل
 الاوثان والاولاد في شجر كل طرف من اطراف بلاد الاسلام وهو يتصور انهما
 المولى لهم من الكفار فينبغي الحضور في جهاد الجهاد وانما مكته ويولي عليهم عامة الاملايا
 خبر اسما فقدم في موضع الاقدام ويناق في موضع الثاني فادفع الامام ذلك فانه
 في المسلمين اهل الديار وعبرهم من يشط وانما طائفة الاولى قال من طلبة له فانه ياتوا الى
 سلوكم من الكفار لان يكون لا بعد استند خوفهم من الاوثان فينبغي لهم بعود الى الاوثان
 لانه موضع ضروره هو واذا كان في المسلمين قوة وضعف وفي المسلمين كثره وقوه فلا
 في ان يفرح الجهاد ويناق حتى يحل للمسلمين قوة فاد الاستدب متوكة المسلمين وعبرهم
 لا يجوز ان يفرح القتال اقل ما عليه ان يفرح في كل عام عن ووهو كلما اكثر الجهاد كان افضل
 لانه من اقل الكفريات قلما كان اكثر كان افضل وكان في بلاد الاسلام انما وطوط
 العسيرة لم يفرح بوقوف الواحد لا يلبس لئلا ياتوا ولا يفرح المراتب بدار الحرب والواحد

العسرة او البسر وانما اراد الحملة واركتبت المسلمين اذا كان نصف حنين المسرك لا زيادة
 وحسب الشاة وان كان اكثر من ذلك لم يلزمه وجاز الانصراف ومعنى لزوم الانتاب انه لا
 يجوز الانصراف الا في موضعين احدهما ان يتخلف لهما ونذير بان يتخلفا ونحوه فمضوا الى التمساع
 لنحو الخيل او من معاطن الى مياه او كانت السمير والرخ في وجوههم فاستبدروها وما به
 ذلك والتالي ان يتخلفوا الى فيه وجماع لقوله تعالى لا يحرجكم الله منكم ولا تخرجونهم من بلادهم
 لا فرق بين ان يكونوا فيه او بعيدة قليلة او كثيرة لعموم الآية فان انصرفوا على غير ذلك
 الوجهين كان قارا وقسوا ذلك وان كان كبيره واما نصيب من الله هو وادخل على طه
 انه اذ ابدت قلوبهم فالاولى ان يقول لشره ذلك لقوله تعالى اذ القيتهم فيه فابصروا
 وقبل انه يجوز له الانصراف لقوله تعالى ولا يلهو ابايكم الى الهلكة ثم واما اذا كان
 المسركون اكثر من ضعف المسلمين فلا يلزمه التناث وهل شئت ذلك ام لا فان علب
 على طه انه لا يعلب بالمسك ان شئت ولا ينصرف لئلا يكسر المسلمين وان علب على طه
 انه فعلك ونهك فالاولى له الانصراف وقبل انه يحب عليه الانصراف وكل ذلك القول
 فمن قصده من حل غلب في طه ما به ان ثبت له قتله فعليه الهرب ثم وادخل الامام على طه
 فله محاذرة ومع ان يلزمه اخذ او خرج منه لقوله تعالى واحضروهم وحاصروهم
 ابيه ولا الله عليه واله اهل الطائف وله ان ينصب عليهم محسنا وعنده وبنوهم عليهم
 الشورى والمنار وفيل في الاغاما كما فعل النبي عليه السلام بالطائف فاذا ثبت ذلك
 فالمرتكب في القوم مسلمون زمانهم بكل حال وان كان فيهم نساء وصبيان كما فعل النبي
 عليه السلام باهل الطائف وكان فيهم نساء وصبيان وان كان فيهم اسارى مسلمين فان كان
 مضطرا الى ذلك ما تخاف ان يلزمهم فزلا وظهوره جاز الرمي وان لم يكن ضرورة
 نظر في المسلمين فان كانوا القرايسين اجاز الرمي لان الظاهر انه ينصب عليهم الا انه
 نكرة ذلك لئلا ينصب مسلما وان كان المسلمون اكثر لم يكن الرمي لان الظاهر انه
 نصب المسلمين ولا يجوز قتل المسلمين بغير ضرورة وله ان يفتح الما عليهم فيجرحهم
 ثم يهملهم بالنار والخطب والحيات والعقارب وكل ما فيه ضرر عليهم وكبر ما احبب
 القاتل بينهم ولا يلاهم وله ان يغير علمهم وهم غار في وضع السيف فيهم فان النبي عليه السلام
 اغار على بني المظلق وروى كراهية النبي له حتى يصيح والوجه فيه اذا كان مستظرا

وفيه قوة ولا حاجة به الى الاغارة لئلا يمنع وادخلنا بالعلم من ذلك الجواز
 لئلا يروى ان عمار بن الصخر بن جارية قال قلت يا رسول الله تبت المسركين وهم
 والنصارى فقال اهلهم منهم واما الخرب للشارب والحضور ووطع السحر للهمر فانه
 حارس اذ علب في طه انه لا يملك الا بذلك فان علب في طه انه يملكه فلا فصل الا
 بعلمه فان فعل جاز كما فعل النبي عليه السلام بالطائف وبني النضير وخيبر واجزو
 على النصارى وخرت ديارهم وادانهم من المشركين باطاعهم فان جاز ذلك حال
 الحام القناح اجازهم ولا يقصد اطفال بل يقصد من خلفه فان اصابه فقتله لم يضر طه
 لانا لو فعل ذلك ادى الى بطلان الجهاد واما اذا لم يكن الحرب فامره فانه يجوز له ان يرمي
 والاولى بحسبه هو وادانهم من المشركين باطاعهم فان جاز ذلك حال
 الرمي فان خالف كان الحكم في غير هذا المكان ان صار اهل عدا فلهود
 الكفارة وان كان خطا فالدية والكفارة لانه فعل ذلك من غير حاجة وان كان الحرب
 ملحمة فان الرمي جائز ويقصد المشركين وتوفي المسلمين لان الجمع منه بطلان الجهاد
 ما دلت حوازه فاذا رمي فاصاب مسلما فقتله فلا فرق عليه وعليه الكفارة ودولته
 لقوله تعالى وان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحربوا منه طهره من الرمي وادان
 ونفع في الاسر متج من اهل الحرب وفيه اربع مسائل احدها ان يكون له راي في حال الحمة
 حلة السبات والامام مخير بين القتل والاستمرار والمز والفرار والناسه ان يكون هذا ولا
 راي فيه فيجوز قتله ايضا وبالنسبة له راي ولا يقال فيه يجوز قتله بالاحلاف لان ذلك
 قبل يوم خيبر وهو انما به وخمس مائة او خمسة وخمسين فلو نكر النبي عليه السلام
 الاربعة الا يكون له راي ولا فيه قتال وهو الشيخ الفاني فهذا لا يجوز قتله عدا ودية طاف
 به هكذا القول في اهل الصوامع والرهان فانهم يقتلون كلهم الا من كان سحايا مائة
 عادة الرمي لعموم الايات والاحبار وقد روي انه لا يقتلون واما الاسارى فعدا
 على من يرون اعداءهم قبل ان تضع الحرب اوزارها ونهض الحرب فانه لا يجوز للاهلام الاستفادة
 من اهلها فان نصرت رفته او قطع دبره ورجله وتتركه حتى يتربص وموت الا ان شمل
 تسقط عنه الفدية والضرب الاخر هو ان يستر اعداءه بعد ان تضع الحرب اوزارها فانه يجوز
 الامام مخيرا فيه من ان يرمي عليه فيطلقه ومن ان يستترقه ومن ان يقاتله وليس له قتله على

قال

رواه اصحابنا مع ومن احد اسرار محرم من النبي ولم يكن معه ما يحمله عليه الا لامام طه
 لانه لا يترى ما حكم الامام فيه من ومن كان في يد هاشم وجب عليه ان يطعمه وسقاه
 وان لا يرد حمله في الحال ولا يحوز قال احد من الكفار للآخر لم يبلغهم الدعوة الا بعد عظم
 الى الاسلام واظهار الشهادة والافراد الموحدة والعدل وانتم اجمع سراج الامم
 في دعواي ذلك ولم تحسوا اجل الهمة لان تقبلوا الحرية وكانوا امر اهلنا هم ومن لم يتر
 لم يحسن ما لهم من ربي ان يكونوا الامام او من يامرهم الامام بذلك فان يتر اسان فلهم
 قبل الدعاء لا فؤاد عليه ولا دية لانه لا دل عليه وان كان الكفار قد بلغهم دعواي
 عليه السلام وعلموا انه يدعو الى الامار والافراد به وان لم يقبل قائله ومن قبله الله
 جرب المسلمين وذلك مثل الروم والترك والخرز وعصرهم ولهم اسع الخلد
 الوهولام غير ان يسلطهم ويدعوهم لان ما بلغهم فداخرا وله ان يكشهم ويصلهم عازين
 كما افار النبي على بني المصطلق وقيلهم غارت وقوله تعالى لظهوره على الذين ضلوا
 الادلته وقيل ان اد ذلك عند قيام المهدي عليه السلام وقيل انه اراد على ايدى العرب كلها
 ومكان ذلك هو ولا يجوز قتل النساء عاقرات واحصن في حالهن لهنك فان اضطر الى
 لم يكن يقتلن بآسره ومن قبل من الحرية اما قبل منه اذا التزم بشرائط الامة وهي الاشياء
 من مجاهرة المسلمين باكل لحم الخنزير وشرب الخمر واكل الربو وشكاح المحرمات
 متبرعا لاسلام فمضى لم يقبلوا ذلك او سبوا منهم لا يقبل منهم الحرية وان قبلوا ذلك
 شيئا من ذلك فقد جرحوا من الامة وحرق عليهم احكام الكفار

فصل في ذكر عقد الامان المشترك بين عقد الامان خارج المسلمين له
 تعالى وان احد من المسلمين استجار كخارج حتى سمع كلام الله لم يبلغه ما منه وعقد
 النبي عليه السلام الامان للمسلمين عام الجدي به فادانت حواره نظرا فان كان العاقل الامان
 حازا في عقده لاهل الترك فله في جميع البقاع والاماكن لان ابيه انظر في مصالح المسلمين
 وهذا من ذلك وان كان العاقل طمعة الامام على اقليم فانه يجوز له ان يعقد عليه من اهل
 دون جميعهم لان الله انظر في تلك الجهة دون غيرها وان كان العاقل اجاد المسلمين
 حازا في عقد الاجادهم والواحد والعشرون ولا يجوز لاهل اقليم علم ولا لاهل اقليم لانه ليس
 انه انظر في المصالح فادانت حواره لاجل المسلمين فان كل العاقل اجد مكلما

ان يعقد

لا خلاف وان كان عيدا صحيحا سوا كان مادونه في الحال او غير مادونه فيه خالف له به
 عليه السلام في ربي فيهم اذ انهم واجداهم عيشته واما المرأة فصح امامها لا خلاف
 لان ما في ذلك الا طالب اجازت رجلا من المسلمين بوجه فاحذر النبي عليه السلام انما
 وقال اجازتا من اجازت وامان من امن به والصبي والمجنون لا يقبلان مادونهما لا يعرفون
 فان العصر مشترك بينهما وطبقته ودخل ما مائة مالا ما تيسر لكن لا يجوز العرق في ذلك
 الى ما منه لم يصرح جريانه بدخل شهية ولا يجوز عذره والظفر به وعلى هذا راجح
 ان المسلم كبر اد المستدقوا من المسلمين في الالامية فطوا الله امهم ما لا يعرف
 لهم بل يبيع ان يردوا الى الالامية لم يصرح جريانه بدخل شهية فاما الاطراف الامان
 فهو ان يقول امنك واجرتك واد ممناك لاسلام واما اذ امان لا يعرف
 لا باسم علمك او بالامام معناه معناه بلعه اخرى فارغ من فصره انه اراد الامان في الالامية
 لان المراد في العقد واللفظ وان لم يقصد بذلك الامان لا يكون اما ان يصح ان يستدقوا
 الى ذلك ودخلوا لا يعرفون له لانه شبهه ويردوا الى ما منه لم يصرح جريانه بدخل
 الحكم اذ اوى مسلم الى مشترك بما يوهبه اما ما في ذلك ودخلوا الى الامان
 كان حكمه ما قلناه وان قال له او فيهم والفقهاء قوله فان مات قبل ان يتسبوا يكونوا امن
 عن ائمة ربي ان يردوا الى ما منه لم يصرح جريانه بدخل شهية فاما الاطراف الامان
 في الامان لا يعرفون على الامتناع فان حصل في مضمون او في حصر لحقهم المسلمين وله ربي
 الامان لانه بعد على الامتناع وان اقر مسلم بانه امر مشترك قبل منه واما بعد
 فلا يصح الا مان من اجاد المسلمين والحكم فيه الى الامام على ما هو فان اقر مسلم بانه امر
 هذا الامر في الامر لم يقبل لانه لا يملك عهدا لمان في هذه الحال فلا يملك الاقرار به
 فان اقر عليه على ذلك قبلت وكذلك ان اجتمعت جماعة من المسلمين فادواهم عهدا والامان
 له في الامر لم يقبل لانهم يشهدون على عاقلهم واد اجتمعت مسلم لاهل الحرب واد
 فاطلهم على اخبار المسلمين لم يملك قتلهم لان خطيب من اهل بيته قتل الى اهل بيته دما
 خبرهم بخبر المسلمين لم يملك النبي قتلهم ولا الامان ان يعقوله لان خبره لا يملك الله
 عفا عن خطيبهم ومن اقر مشترك او غير مشترك بخبره ونقص مائة كان عارا انها
 م اذا دخل الحرب في ارا لاسلام وعقد نفسه الامان فانه بعد نفسه ولما على طوبى

شبهه

فما لا يفرقه سوا كان مع المسلم او الذي لا ذلك امانه معهم والجدد
 الحرب الى الذي اخرج الى دار الحرب لبحارة وان الحرب للاستبطان انفس امانه
 في نفسه ولا ينقص في ماله فاما امانه فاما ما في ماله فان مات انفس ماله الى ورثته
 من اهل الحرب ان لم يكن له وارث مسلم وينقص الامان في المال الكافر لا امانا
 وبنه في نفسه ولا ماله كسائر اهل الحرب ويصير فدا للامام خاصة لانه لم يوجر له
 فهو بمنزلة مترات من لا وارث له فان عقد امانا لنفسه فان عتقنا وله ما في ماله
 في دار الحرب كانت مثل المسئلة الاولى متواهم في الناس من قال انه يرد الى ورثته لانه مات
 على الامان والا والاقوى فان عقد الامان لنفسه وماله والحق في دار الحرب للاستبطان انفس
 امانه في نفسه دون ماله على ما قلناه ثم ظهر في دفع الاسترقاق لانه لا يراد له
 لانه لا دليل عليه فان قد يبيعه او يبيعه عليه زكاه الماله ان قيل ان اطلقه عن ماله الى
 وارثه وكان الحكم ما قلناه وان استرق في اطلقه لا المملوك لا يملك شيئا وما
 ماله فاما ان عتق بعد ذلك لم يرد الله وكذلك ان مات لم يرد الى ورثته سوا كان
 مسلما من كفار لانه لم يترك شيئا ما اذا دخل مسلم دار الحرب بامان فسير في ماله
 او استقرض من خزني ماله وعاد اليها بغير ما حب الماله ان كان عليه زكاه عليه
 من حربي لان الامان يقتضي ان يفر عن امواله واد افرض جري في ماله لم يدخل اليها ماله ان كان
 المقترض زكاه على المقرض لانه لا دليل على براءة ذمته بذلك والاصل وجوب الرد
 وكذلك لو تزوج امراة وامهرها مهورا واسلموا وترافعا اليها الزمها الروح المهرل كان
 مما يملك والاقضية ان كان لا يملكه مسلم وان تزوج جري في جريته ودخلها ومات
 لم يسلم زوجه ودخل اليها وحاولتها بطلن المهر لم يلزمه دفع ذلك المهر لان الورثة
 اهل الحرب ولا امان للمهر على هذا المهر وان كان لها ورثة مسلمون كان لهم وطالعه الرجوع
 بالمهر ادا دخل جري في اليها بامان فقال له الامان ان رجعت الى دار الحرب والادب عليك
 حكم اهل الذمة فاما ورثة حار ان اخذ منه الحرية ثم وار قال له اخرج الى دار الحرب فان
 عتقنا صيرت نفسك دينا فاما سنة ثم قال ائمتنا لجهة فلو قوله ولم يجر احد من
 منه لم يرد الى ماله لان الاصل براءة الذمة وان قلنا انه يصير دينا كان في ماله خاله الامان
 ثم واد ارجل المسلم الذي دار الحرب مستنما لما خرج مما لم يفر من المهر فبشرى المهره شيئا

فانه لا يفرقه سوا كان مع المسلم او الذي لا ذلك امانه معهم والجدد
 الحرب الى الذي اخرج الى دار الحرب لبحارة وان الحرب للاستبطان انفس امانه
 في نفسه ولا ينقص في ماله فاما امانه فاما ما في ماله فان مات انفس ماله الى ورثته
 من اهل الحرب ان لم يكن له وارث مسلم وينقص الامان في المال الكافر لا امانا
 وبنه في نفسه ولا ماله كسائر اهل الحرب ويصير فدا للامام خاصة لانه لم يوجر له
 فهو بمنزلة مترات من لا وارث له فان عقد امانا لنفسه فان عتقنا وله ما في ماله
 في دار الحرب كانت مثل المسئلة الاولى متواهم في الناس من قال انه يرد الى ورثته لانه مات
 على الامان والا والاقوى فان عقد الامان لنفسه وماله والحق في دار الحرب للاستبطان انفس
 امانه في نفسه دون ماله على ما قلناه ثم ظهر في دفع الاسترقاق لانه لا يراد له
 لانه لا دليل عليه فان قد يبيعه او يبيعه عليه زكاه الماله ان قيل ان اطلقه عن ماله الى
 وارثه وكان الحكم ما قلناه وان استرق في اطلقه لا المملوك لا يملك شيئا وما
 ماله فاما ان عتق بعد ذلك لم يرد الله وكذلك ان مات لم يرد الى ورثته سوا كان
 مسلما من كفار لانه لم يترك شيئا ما اذا دخل مسلم دار الحرب بامان فسير في ماله
 او استقرض من خزني ماله وعاد اليها بغير ما حب الماله ان كان عليه زكاه عليه
 من حربي لان الامان يقتضي ان يفر عن امواله واد افرض جري في ماله لم يدخل اليها ماله ان كان
 المقترض زكاه على المقرض لانه لا دليل على براءة ذمته بذلك والاصل وجوب الرد
 وكذلك لو تزوج امراة وامهرها مهورا واسلموا وترافعا اليها الزمها الروح المهرل كان
 مما يملك والاقضية ان كان لا يملكه مسلم وان تزوج جري في جريته ودخلها ومات
 لم يسلم زوجه ودخل اليها وحاولتها بطلن المهر لم يلزمه دفع ذلك المهر لان الورثة
 اهل الحرب ولا امان للمهر على هذا المهر وان كان لها ورثة مسلمون كان لهم وطالعه الرجوع
 بالمهر ادا دخل جري في اليها بامان فقال له الامان ان رجعت الى دار الحرب والادب عليك
 حكم اهل الذمة فاما ورثة حار ان اخذ منه الحرية ثم وار قال له اخرج الى دار الحرب فان
 عتقنا صيرت نفسك دينا فاما سنة ثم قال ائمتنا لجهة فلو قوله ولم يجر احد من
 منه لم يرد الى ماله لان الاصل براءة الذمة وان قلنا انه يصير دينا كان في ماله خاله الامان
 ثم واد ارجل المسلم الذي دار الحرب مستنما لما خرج مما لم يفر من المهر فبشرى المهره شيئا

فان كان المهر من ماله المهرل كان
 مما يملك والاقضية ان كان لا يملكه مسلم وان تزوج جري في جريته ودخلها ومات
 لم يسلم زوجه ودخل اليها وحاولتها بطلن المهر لم يلزمه دفع ذلك المهر لان الورثة
 اهل الحرب ولا امان للمهر على هذا المهر وان كان لها ورثة مسلمون كان لهم وطالعه الرجوع
 بالمهر ادا دخل جري في اليها بامان فقال له الامان ان رجعت الى دار الحرب والادب عليك
 حكم اهل الذمة فاما ورثة حار ان اخذ منه الحرية ثم وار قال له اخرج الى دار الحرب فان
 عتقنا صيرت نفسك دينا فاما سنة ثم قال ائمتنا لجهة فلو قوله ولم يجر احد من
 منه لم يرد الى ماله لان الاصل براءة الذمة وان قلنا انه يصير دينا كان في ماله خاله الامان
 ثم واد ارجل المسلم الذي دار الحرب مستنما لما خرج مما لم يفر من المهر فبشرى المهره شيئا

بانت الانصارى سبيل النبي صلى الله عليه واله ان هب الزبير بن عتيق اليهودى له ففعل فانزلوه
 على حكم الحكم فقبل ان يحكم فمضى اسماء وعقود ما هم واموالهم ولم يحل سبيل
 من واز اسماء واعدان حكم فقبل الرجل وسبى اهلها واولادها واخذ الاموال وسقط الهراير
 وسبى النساء والولدان واخذ المال من واز اراذ الامام فهاهنا يسترو الرجل بعد ما اسلموا
 لم يحرك لاهم وانزلوا على هذا الحكم فان حكم فمضى الرجل وسبى اهلها والدرية واموالها
 اما ان كان المال غنمة ونحوها لا به اخذ فمضى بالسيف فانزلوا على ان حكم فمضى بكاد الله
 والقرار كره ذلك لان هذا الحكم ليس مخصوص في كتاب الله او ان قرار يخص فيه اخلا
 فانضوا حكمهم جاز لانه لما كان الواحد جاز الاثنان فان اقرقا على الحكم جاز ولو كان لاهم
 لم يحكم الاخر حتى يتفقوا عليه فان لم يمت فاختلفا لم يحكم حتى يجمعوا فان اجمعوا
 اختلف الفيتان وقالت احبهما فحكم بهذا وقال الاخرى لا يحكم بهذا لم يحكم احدهما
 حتى يجمعوا عليها **فصل في حكم المبارزة** هي المبارزة على صرل
 ومباحة فالمستحب ان يدعو المبتدع الى الميزان **المستحب** المسلم ان يبارزه كما فعل حمزة
 وعلى وعبيد بن عظيم اسلم يوم بدر **والمباحة** ان يخرج المسلم الى المبتدع انما يدعو
 الى الميزان فهدى مباحة وينبغي ان لا يخرج احدا الى طلب المبارزة الا اذا رآه الامام لانه امر
 بفرسان المسلمين وفرسان المشركين ومن يصلح للبراز ومن لا يصلح فان رآه مشرك فسلم انظر
 فان رآه مطلقا جاز لكل احد رميه وقله لانه حر ولا امان له الا ان يكون العادة فدرج
 الا يقتل عند الميزان الا الميزان وحده **المستحب** الكف عنه فان شرط بان يقول
 لا يقاتلني غير صاحبي وقله شرطه ولم يحرك لاهم رميه لانه لا يقاتل نفسه امانا فاول
 عنه المسلم فقتلوا او من غيرا فطلبه المشرك ليقوله كان للمسلمين في وجهه لا ان شرط وراى
 فانه شرط الا مان فادام في القتال فقتل فان اذ في الشرط فقال لكون في امان حتى اجمع
 الى موضع من الصوف وقله بذلك اللهم الا ان تولى عنه المسلم فقتل او من غيرا فطلبه المشرك
 ليقوله او يخشى عليه فحبس للمسلمين في وجهه باستنفاذه منه فان قال لهم في هذه الحالة فقتل
 لانه نقص الشرط فان خرج وشرط ان لا يقاتله غير مبارزه ثم استنجد بمحابه فاعانوه
 او ابتدوا بمحابته فان خرجهم فقد نقص امانه وبقاى معهم فان منعهم لم يمتنعوا فامانته
 با ولا يجوز قتاله ولكن يقال لمحابه مولا اشتبه قلى المسلمين فقتل المشرك في منعه من كل

حضر الركنهم وسحب الا يوحى في الفاعل الا بعد الركن والحق ان صلب المصلح من تحت
 ذلك ولا يجوز التمسك بالحق في العذر فمضى ذلك العلم امهه **فصل في حكم الاسارى** هم الادامون على يده اصرب بشاود ربه **فمن سئل** بالاعوان سئل
 فاما التسليم للذرية فانه يفتى ومن قال بقتل النفس السبية واما من سئل بقتل الذرية فان رآه
 الشيعر المختصر في ذلك حكمه بلوغه وان لم يلب ذلك حصل في حمله الذرية لا سعاد
 علمه في سيرة بطه بهذا واجاره النبي عليه السلام واما من سئل بقتل امرأته فان رآه
 فقتل بقضي الفاعل فالا مام فيه بالخيار من القتل وقطع اليد في سببهم حتى يثروا الا ان
 يسلموا وسقط طاق في عهدهم وان كان الاستر بعد انقضاء الحرب كان الامام يحرم من
 القتل والمر في الاسترقاق وليس له قتلهم اتي هذه النية راي فلا حرج على المسلمين بقتله
 وان اسلموا لم يسقط عنهم هذه الاحكام البنية واما يسقط عنها العمل الاخر وقد
 قبل ان اسلم يسقط عنه الاسترقاق لا زعمه اسلم بعد الاسترقاق انه النبي والسير
 فم فان اسروهم روجه فانهما على الروضة فانهما يحترق الامام الاسترقاق وان سئل
 وفاداه عاذا الى روجه وان اخذوا بشرقاة الفتيح البكاح م وان جاز الاستر
 صبا وامرأة من روجه فان النكاح ينسخ بنفس الامر لا بها صاير وفيه وان اسير رجل
 بالغ فان كان من اهل الكتاب او من له شعبة كتاب فلا مام بحرقه على ما مضى في الله
 اسيا وان كان من غير ذلك الا وثار فان لا مام بحرقه من الرقادة والمر وسقط الاسترقاق
 لانه لا يقر على سبه بالجزية كالمزنيب م فان قارطوا احد المالك كان ذلك غنمة ولا يكون
 حنرا في العدا كما يكون حنرا في الاسترقاق لان ذلك وما كان حنرا في ذلك من الاسترقاق
 صلي م فان اسير رجل من المشركين فقتله مسلم قبل ان يختار الامام شيئا مما ذكرناه كان
 ولا يحل عليه الدية ومن اسلموا قبل الاسترقاق فمضى اجراء عتقهم واما ماله الا حنرا
 وسوا اجبقت به في مصير في حصر الهاب واحط وولدا انه مي حيث الرق الرومين
 واحدهما انفسه النكاح بهما وذلك يكون عند حيا العبيد وحموها اسلم من
 يسير الاختيار والرجال في قولنا خنرا الامام استرقاقا فمضى ما حدث الرق يسير النكاح
 على هذا اذا سبى الى زوجان انفسه النكاح في الحال لان الروضة صارت مملوكة فقتل
 وان كان السبي الرجل لا ينسخ النكاح الا اذا استرقه الامام وان كان السبي المرأة انفسه

في الفاضل ١٩

١٥١

١ في حالها فلما فاما اذا كان البر وحاصبا مملوك فانه لا يفسد النكاح لانه
 ما جرت زواجهما لانها كانتا مملوكين ذلك هو اذا وقع المراه وكلها في النسوة
 ٢ فلا يجوز للامام ان يزوج عتقا او عطي الامر لواحد والاولى لا حرك شرط فان كان
 ٣ فميرس بيع سبعة الامم والولد اعطاهما اباه وان لم يكن اعطاهما اباه واخذ فضل السبعة
 ٤ او جعلهما في الخمس فان لم يفعلهما باعهما وركبتهما في الهنم وهذا اذا كان
 ٥ لرجل امة ولها مال يجوز ان يزوج بينهما بيع ولا غيرة ما من شهاب الملك هروي
 ٦ ان اوبى الانصارى ان السبي علمه المسلم فلا فرق بينه وبين ولد له والله سبحانه
 ٧ اجبتة يوم القامة وفي اصحابنا من قال ان ذلك مكروه ولا يفسد البيع به فطالبع
 ٨ الصوفى سبغا وانما سبغ فهو السبغ الذي يغير فيه من الابن فهو ان يزوجها وفيها
 ٩ من قال لا يجوز ما لم يبيع هو وكذلك لا فرق بينه وبين الجدة ام الام ولا يفسد البيع
 ١٠ في الحضانة واما النفقة فانه جاز لا الاصل حواره فان خالف وباع حاره
 ١١ ان يبيع على ابطالها من المذهب وفي الناس من قال ان البيع باسد لما رواه علي عليه السلام انه
 ١٢ فروج حاربه وولدها فتمت اسول الله عن ذلك وركب البيع هو ومن خرج عن عموم ذلك
 ١٣ مرفوعا في سبيل الاخوة والولد لهم والاعمام والاولاد لهم لا يمنع من النفقة ما اذا
 ١٤ جنت حاربه وتعلقوا من الحضانة نفقتها ولها ولد لمعه لم تعلق الارشيه فانها لها
 ١٥ ولا كلام ولا يمنع لم تحرمها وولدها لانه نفقها سهمها لك من انبا عار عطي
 ١٦ الحنفي عليه ما يقابل قيمة حاربه ذات ولد والناي للسيد بان ذلك ارهاك كمنه الحاربه
 ١٧ ولها ولد وولدها فقل ما به فقال كمنه ولدها فقال خسين فخصما لثلاث التمر والود
 ١٨ التلت فان كان لها التمر فبها الارش بعد استرق وان كان اقل فلا شيء غيره وان كان اكثر
 ١٩ رد الفضل على السيد فان كانت محالها وكاتب الحاربه حاملا فلا نفقة لها السيد فلا كلام
 ٢٠ وان امتنع لم تحرمها ان كاتب حاملا غير ويقتصر حتى تصح ويكون الحلم كما لو كان
 ٢١ وان كاتب مملوك حاربه معها معا على ما مضى اذا كان الولد منه مملوكا هو اذا انا حاربه
 ٢٢ حاملا الى اجل فقلش المتابع وقد وضعت ولدا مملوكا من ربا او زوج فقل له الرجوع منها
 ٢٣ دون ولدها فيه وجها لاجد هما للسرا لانه نفق نفقتها ومن ولدها ويجوز ان يزوجها
 ٢٤ فمة ولدها وباعدهما ومن ان يزوج ويضرب مع العزما التمر والوجه الثاني له الرجوع

فها لا ذلك ليس فيه نفقة فاما ما سلعان معا ونفرد هو خصتها هو ايها
 فاسلوب مملوك في يد المشتري وعلم بغيرها لم يكن له رد هاما العبد لا يرد
 ومن ولدها ولا يلزمه رد الولد لانه ملكه ويقتط الرذ ومثوله الا من كان عليه
 وهي حامل كان خيرا سر رد هاد من الارش في الطفل اد استى لي بخا اما رضى مع ابويه او
 احدهما او سوس مفرد احدهما فان سبي مع ابويه او مع احدهما كان يرد على رضى
 فادانت ذلك فلا يجوز ان يزوجها وبنايه والبيع له يوم الحرة فان لم يزوجها مع احدهما
 البيع من المشتري والمسلمين لانه محكوم بغيرهما فان راد ابواه فانه لا يتغير
 حكمه كالتقديرات وله ولد فانه لا يتغير من ولده فان بيع هذا الولد من مسلم
 حار فان بيع من كان مملوكا وهما وبيع البيع وفي الناس من خرمه فاما اذا انصبي
 مفرد اخر ابويه فانه يبيع الشاى في الاسلار لا يجوز اسباع الام من مسلم فاسع مدي
 بطل البيع هو روى اصحابنا ان الجمل هو الذي تجلب من بلاد السرك فاجلب منه من
 تغار جو السانوح التوارب فلو لم يرد لك سواك ردك في العوا وبعده
 ووزنور على ذلك لانه لا يمكن اقامة السنة من المذموم على صحة الشايرهم وسوق
 كان المذهب نسب الوالدين والولدين ومن يفرق بينهما الا انه لا يتعدى ذلك معهما الى
 غيرهم ولا يقبل ان ارهيه ماد السحر الميسر وغيره فاستلها فاضروه على عقد الامان
 لمسرك فعمل كان الامان باطلا فلو اطلقوه بعقد الامان فطلعا بعد الامان فانه
 عهده لم يحاربه فان كان مجوسا فعقد الامان يغى اكرامه الاولي انه لا يعدل في امر
 الحرس الا كراهه وقد قبله به يتعقد كما قيل اقراره فان حل بطل امره ان لم يلبا
 اما ان على اربعة العسر والخسر وكشك مائة في ذك الى ان الحرب نظره فان كان
 شرط اخر العسر من المالاخذ منه العسر وان كان شرط اخذ العسر من المالا ولا
 سى عليه لانه ما وجد التمر وان اطلقوا فتضى ذلك اخذ العسر بكل جله وارضى
 ان مسلمون ووجه مشترك فاستترقت في حل وجها بطلها وذك ان عاهد في الامر
 فلانا وفلا فاطلقوها الى حتى احضيرهما فعلى الامام اخضيرهما فاد افعلا لهما
 الامام ولم يطلعهما لانهما جازان لا يجوز ان يزوجا من مملوكه وقاله ان اجزب
 ان فستن بها فاني اتمتها مالا اللهم لان يكون قد اخذها مسلم فصار ان يزوجها

عالم فان خال الباجر في امان فقلوا لخذ المال وسرق وهرب الى دار الحرب ثم كفوا الامار
 لتقسيمه ودخل السابق قبل الفلوق غرة المال وقطع بالسرويه ما اذا كان الفلوق على الفلوق
 من حرب الى مسلم من الفلوق شيئا كان غنمة لانه امانا فعل جوفان اهل الصلوق وهذا ان
 الى الامام في هذه الحال وواراهدي جري مرج الحرب الى مسلم في دار الاسلام او الى
 مام في ضرر زمار الفلوق لانه لا يكون ضربه بل يقره الله هدي اليه لانه لم يفعل ذلك لاجل الحرب
 فان اسير المسلمون مسلما لم اطلبه فوه على ان يكون في دار امان وتقيم عندهم ولا يخرج الى
 دار الاسلام كانوا في امان فقله ان يخرج السامي ويرز ولا يلزمه الا اقامه بالنظر لانه
 جراه وان كانوا اسيرت فوه لم اطلبه فوه على ان يكون في دار امان وتقيم عندهم ولا يخرج الى
 ما امكبه لانه اسيرت فوه لا يخرج من دار غصب مسلم فربا وغرا عليه وغمر فاسهم له عليه
 كان له ذلك كله دور صاحب الفرس في دار الحرب بفرس خمسة معزاهم عقيب عامه
 من اهل الصلوق فربته معينو فاسهم للذي في يده الفرس بثلثه اسهم كان له من ذلك سهم وسهم
 لصاحب الفرس والفرس بثلثهما في المسئلة الاولى العاقب هو الخاص للقتال في دور
 الفرس في دار الحرب في الفلوق حضوره فان شاك كان السهم له دور صاحب الفرس والمسئلة الثانية
 الفرس حضر الفلوق فاربسا واتر في الفلوق العقب حقتل بعد ذلك وكان السهم له في
 العاقب ما اذا اسير المسلم فاطلقه المسلمون على ان لا يخرج من دارهم كان له الخروج
 والحرب الى دار الحرب فان لم يكن مستمعا فقل كان له عشرة بين صرويه وقور
 عنه ويقدر ان يظهر بته فالاولى ان يخرج مرج الحرب ويجوز له ان يقيم وان كان مستمعا
 لا يهبط له ولا عبره ولا يمكنه اظهار دين الاسلام وان قد تحلى بالحجرة وحده بقله
 او طر يقاخر عليه المقام ووجبت عليه الحجرة وان لم يكن له طريق ولا يقر على الخروج
 لم يكره عليه المقام لانه مضطر وعليه ان يخالج الخروج متى امكبه هو وامام اسير
 المسلمين وحصل في دار الحرب فهو على صير من احد هما ان يكون مستمعا فقله فادرك
 الحجرة والآخر مستمعا فادرك وحكمهما على ما ذكرناه وعلية الالافام في
 دار الحرب اماما مكرهة او محرمة على من يهدى على الخروج وان كان عاجزا غير قادر
 مضطرا وروى عن امي عليه السلام انه قال ان ابى من كل مسلم مع مستتر في قتال الله
 ولم قال لا تارا انهما يعني بكثرة استواجهما فاداب هذا ولا سيوطا اخلى لم يخل الما

سوط عليه المقام في دار الحرب او لا سوط فالحق سوط بطرقا لطلبه على نفسه
 ٢ اما صار وانه في امان ولعله انما في ما ولا يفتي والخضرة مقامه على ما هو
 فان خرج لم يرب فادركوه فله ان يبيع نفسه فاحل اليه ان يرضه لاسي عليه لا يرضه
 بعض هذه والامانة وان اطلق من غير امان فله ان يفتي الله في امواله ويحدد ما يهدى عليه
 من ولداهم وسباهم لا يهدى لسواهم في امان وان سوطوا عليه المقام عندهم بضرر
 كان يهدى من حرمة عليه المقام ولا يلزمه الوفا بالنظر وان حلفوه على ذلك فلا يهدى
 على امان لم يهدى عنه لانه مكره والحكم في حروجه على ما ذكرناه وان يهدى
 على امان في حلف محاربا كان له الخروج ايضا ولا كفارة عليه لا الخروج او ما كان له
 من وان اطلقه على ما يحمله اليهم من دار الاسلام فله ان يفعل والا عدا لا يلزمه الوفا بذلك
 لا يحل اليه ولا يعود هو اما الفلوق فانه ان كان اسير فوه على امان لم يلزمه الوفا به لانه
 امره مكره مخبر وان كان يطلع سيدا للفلوق فادركه فادركه فادركه فادركه فادركه
 الا ما اذا سوط ان يهدى في دار الحرب المسلم ما والعهده فادركه ولا ملك اسيرت كوا
 باخذ منه وموظف من المسلمين لم يقيم وكان قد ود الى اهل دار الحرب
 ٢ حكم الحرب في دار الاسلام في دار الحرب والمسلم اذا احل ماله المسلمون في الحرب والاسلم
 في دار الحرب فانه يعظم ما سلاهم دمه وجميع امواله التي يمكن نقلها الى دار الاسلام
 معار ولله وكذلك حكمه ان اسلم في دار الاسلام فاما اولاده لا يملكون ولا يهدون
 ولا ملكه التي لا يمكن نقلها الى دار الاسلام من الارض والعتقارات في حوزة من يهدى
 وله جمل صان الحيل مسلما باسلامه وان غنمت ورجعت مع ولده لم يهدى اسير
 الواب لانه حكمه كحكمه باسلامه ولو تروج مسلم حربية فاجلها مسلم بوسنت حاملا
 واسترقت لم يهدى ولدها واما رجعت فانه يهدى عليها الحصار اهل الحرب وسرب
 فاد استرقت انفس الكاح فلهما فان كان اسير في دار الحرب غير غنما
 المسلمون فانه يهدى بملك ورجعتها ويحوز عدا لا حارة باقيا بحاله له استنفاها الى
 انفس المدة من متى اعتق مسلم عبد اسيرت كوا وتسله عليه ولا يلزم من الحرب من رجع
 في الامر لم يهدى لانه مكره ولا المسلم ولا يجوز ابطاله ولو قلنا انه يهدى بطلان ولا
 المسلم كان قويا وان كان الولد الذي لم يخل الحقيق في دار الحرب فبني اسيرت في دار الحرب

١
٢
٣
٤
٥
٦
٧
٨
٩
١٠
١١
١٢

١ لو لم يدار الحرب اسروه اداظهر المشركون على المسلمين وجازوا اموالهم واهل بيوتهم
 ٢ سوا جازوها الى دار الحرب اوله يكون زواها ويكون اخرها فاصبا ان ظهر عليه وعنه و
 ٣ سروه صاحبه فان احده قتل القسمة وكسب دفعه اليه ان قامت له سنة وان كان يعالقه
 ٤ وهله اصابه كثر على الامام من فضل في سهمه فممنه من بيت المال لا ينقص القسمة وان
 ٥ اسلم من هو في يده اخذ منه بلا قيمه فهو قد روي انه اذا قسمت كان صاحبها اولي بها القسمة
 ٦ هو ان دخل مسلم دار الحرب هربه او نهته او استتره به اخرج به الى دار الاسلام فصاحبه
 ٧ اخيه ولا يلزمه قيمته فان غنقه من هو في يده او نضرب في بيعه او هبته او ضربه ذلك
 ٨ مسدح جميع نصرته هو واد اخرج المشركون خارجة رجل مسلم فوطئها الجور لها فويلت
 ٩ ثم ظهر المسلمون عليها كتاب هي وارلاذها لملكها فان اسلم عليها لم يزل ملك صاحب
 ١٠ الجارية عن اولاده الا ان اسلم بغير طاعتها بعد الاسلام فملكها فجلت بعد الاسلام
 ١١ فان ولده منها كور ايضا لسلطان الجارية لكن يقوم على الاب ولو خذ منه فممنه هو وولده الذي
 ١٢ غنقه هاله لولاها م واد الاسلام عتق الجارية في دار الحرب يخرج الى دار الاسلام فهو على اصل الرق فان غنم كل صفة
 ١٣ خرا لاسبل عليه لولاها م واد الاسلام يخرج الى دار الاسلام فقد هرب سيده على نفسه فصارها
 ١٤ للمسلمين والهرق بينهما انه اذا اخرج الى دار الاسلام فقد هرب سيده على نفسه فصارها
 ١٥ واد اقام في دار الحرب فلم يغلبه لولاها م على نفسه يبقى على اصل الرق وان طنا انه يصير حر على كل
 ١٦ حال كان قويا م وان دخل خرى النيا مان فاسترى عبدا مسلما او لونيل الحرب وبعده المسلمين
 ١٧ فانه باق على ملك المسلم لان التمسك بالاسد لا زال الكافر عبدا لا يملك مسلما واد على المال
 ١٨ الذي احذه المسلم قتاله في امان فان تلف العبد كان لسيده فممنه وعليه رد ثمنه فبذل
 ١٩ الفضل في فضل مال الامام وخطبته ان جعل الجاهل من داره على
 ٢٠ لولا م يجوز لهما م وخطبته ادا دخل دار الحرب ان جعل الجاهل على مانه مصلحه المسلمين
 ٢١ يقول من لنا على قلعة فذاته كذا وكذا على طريق غامض فله كذا وما اشبه ذلك ثم اعلم
 ٢٢ اما ان يحمله من ماله او من مال اهل الحرب فان جعله من ماله لم يمتح حتى يكون معلوما موصوفا
 ٢٣ في اللغة او يشبهه م عتق في ملكه فلا يصح ان يكون مجهولا واد ان كان مال
 ٢٤ المسركين حل مجهولا ومعلوما فهو لرب لنا على القلعة الفلانية فله جارية منها او جارية
 ٢٥ فلا روي في التي عليه السلم جعل لليلة الربع والرجعة الثلث وذلك القدر هو

١ وعمر معلوك واجازة هو روي ان ابا موسى صالح دخلها على النبي حصانا لا يملك
 ٢ له ان يكتسب من اهلها ان يعين نفسه فدخل بها فقال ابو موسى اللهم ابره نفسه فبقيت
 ٣ حده ابو موسى وضرب عقه م واد ائبت ذلك ودل على ولعه وسوهد لم يمتح
 ٤ ولحقها لا تحت قوله جارية فيها م صهر ان اهي ويمنح من مسلم الجارية ماله ولا يملكه
 ٥ م م فان كسب القلعة لم يخل من ماله او غنوه فان كسب ماله وسوط اهلها القلعة
 ٦ اقله وكاتب الجارية من اهلها فانه مال للربل م جعلنا لك هذه الجارية وفرضت ماله
 ٧ عليهما فممنه ان اخذ منه م ايم الصلي فان جعل ذلك جاز وارطيا لصاحب القلعة لتعير ان
 ٨ ما حرم منها وتسلمها الى الدليل فان غن جازا وان كسب واحد منهما لم يملك القلعة
 ٩ الى قطع كماله ونزول الصلي لانه قد اجتمع امران فبما لا يملك الجمع بينهما وح
 ١٠ الدليل سابقا فوجب بغيره م واما اذا فكت عبوه نظره الجارية فان كان على الدليل
 ١١ سلمت الى الدليل وان كانت سلمت فانها ان سلمت قبل الظهور بها فهي حرة لا تملك
 ١٢ الدليل كذا يرفع اليه فممنه لان النبي عليه السلام صالح اهل مكة ان يرفع عليه م م
 ١٣ اليه من المسلمين فممنه اليه عن ذلك وسخ ما كان عقه وامره بزد فهو من على اهلها
 ١٤ وان اسلمت بعد اظفر بها نظر الى الدليل فان كان مسلما سلمت اليه لانها م ملكه
 ١٥ وان كان مشركا لم يسلم اليه لان الكافر لا يملك مسلما الا برفع اليه فممنه وان
 ١٦ ماتت الجارية اما ما لا اظفر او بعد طلاقه من قهرها لا اصل العبد وفع يسر طلاقه
 ١٧ له مع وجودها لا تروى بها لولم يفتح لم يسكن منها وهاهنا ما وجب العذر عليها
 ١٨ م قصص حكم ما يعم وما لا يعم م اذ انحرط من بلاد الحرب
 ١٩ فلا غلوا ان يفتح قصودا م لمحا فان كسب عبوه كاتب الارض الحياه وغيره م اموالهم ما
 ٢٠ حواه العسكر وما لم يحويه العسكر فممنه فممنه الجميع فكون الحسن لانه الذي
 ٢١ فمنا ذكرهم في كتاب قسمه الصدقات بغير طر ٢ الثاني فكل ما حواه العسكر مسلم
 ٢٢ لخواه العسكر م ما يملكه الى دار الاسلام فهو للقائم من حاه نفسه فهو على مانه
 ٢٣ م واما الارضون الحياه فهي للمسلمين فاطمة والامام لا يظفر بها لنفسه ولا يملكها
 ٢٤ مراه وانها عا يهود على المسلمين باجمعهم وينصرف الى مصلحتهم انما من غير العلم
 ٢٥ حده سواهم اما الهول فاهلها نعم وهي الامام خاصة فان احياها من المسلمين ليجاز

يكون الامام الطاهر فيها ونفسها مآثراً وابتاعها ونصرفه في مصالح المسلمين
 وما سواهم من سبل النعمان ومعونه المجاهد من سبل القاطر وغير ذلك من المصالح والبيات
 في هذه الارض خصوصاً سبل نافع والمسلمون فيه سواء ولا يصح سب من هذه الارض
 لاهله ولا معاوضته ولا ملكه ولا وقفه ولا زهته ولا اجارته ولا زينة ولا يبيع ان يبيد
 ومما لا مساحد وسفاهات ولا غير ذلك من انواع المصروف الذي يبيع الملك وممن فعل
 من ذلك كاس المصروف باطلا وهو باطل على الاصل وعلى اذواه التي رافها امكانا ان
 عسكر او غيره غرت بعير ام الامام نعمت تصور العنجه للامام خاصة هذه الارض
 وعبرها مما فتح عبدالرسول الاما في ايام امر المؤمنين عليه السلام ان فتح من ذلك
 يكون الامام خاصة ويكون من جملة الاما لا خاصة لا يتركها غيره واذا انزل
 بلد وان ادفعه فاما لا يجوز ذلك الا بشرط ان تصرف على الجيرة وان يجرى احكامها
 عليها وان لا تخمس معوام المستر كين على مال المسلمين وهو الجار من ان يقع الجيرة على رؤس
 او على ارضهم ولا تخمس عليها فان وقعها على ارضهم لم يمسهم بعض من الجيرة تسقط عنه
 ويصور الارض عشرة ثمانية الزكوة كما يوجد من ارضي المسلمين التي هي الاما لم يكون
 مضمرة الى المجاهد فانها بمن مقامها حزين والاضمار في عهد النبي عليه السلام واذا مال
 المسير على ان يكون الارض لهم عزية الزموها وضربوها على ارضهم يجوز للمسلمين ان يبيع
 منهم بعض تلك الارض لانها لا كغيرها من ارضها منهم فليس صحيح الشراء ويكون ارضه عشر
 فقط في قسمه العنجه في دار الحرب واقامة الجند فيها يستحب
 ان يسلم العنجه في دار الحرب ويكره تاجيره الا بعد من ذلك ان يخاف كره المستر كين او
 الضمن في الطريق او ناله خلف وانطاع غيره وروى ان النبي عليه السلام قسم غنم بدر
 من سبب القنطرة فيه من يدر وكان ذلك دار حرب ومن انكث كبيرة حب عليه فيما الحيد
 لم يترك في دار الحرب واخرجني يعود الى دار الاسلام ولم تسقط بذلك الجيرة سواء كان
 هناك اماما ولم يكن فان رأى المصلحة تقدم الجند ذلك ومما كان الفاعل اسير او اسيرهم
 ولم يخرج اليها وخرج من عند التجاره وغيرها مع واد اقل في دار الحرب فحكمه حكم العسل
 في دار الاسلام ان قيل مسلم احمد فاقضوا الدين والديون وان كان خطا فالدية والديون
 على الرواية الاولى لا يجوز الا قضاها منه لانه انما كرهه امامه المحدث عليه بذلك لئلا يحمله

الجنة على الجاهل منهم وذلك موقوف في القود فالاولى بهم النصارى
 كتاب

الجزية واجلها

فصل فيهم يؤخذ منه الجزية ومن لا يؤخذ من اصناف الكفار قال الله تعالى يا ايها الذين
 يؤمنون بالله ولا تواليوا الاخر الى قوله حتى يعطوا الجزية عن يد وهم خاضعون ولا يبيع على الله
 معاد الى الامن في امره ان احد من كل جيل دينارا او عبداً متخافاً في واحد رسول الله صلى الله عليه
 واله الجزية من مجوس مجتر وعلى خوار اخر الجزية اجماع الامة والكفار على من من غير خوار
 ان يؤخذ منهم الجزية والاخر لا يجوز ذلك فالاول طهر الجنة الاضمار اليهود والنصارى
 والمجوس فاما من عدا هؤلاء من تبار الاذان من عباد الاوثان وعباد التواب من الضامة وغيرهم
 فلا يؤخذ منهم الجزية غير ما كان او عجمي فان كان من هؤلاء الجنة احب منه عباد الاوثان
 فحمله ذلك انه من كان من اهل هذا الكناس المشهور من اليهود اهل البورية والنصارى اهل
 الايجل فانها بقولهم وكذلك من كان من قبلهم فانه يقرر على دينه بدل الجزية سواء كان
 البندلي او من غيرهم وسواكل من اولاد البندلي او لم يكن لهم الامانة هو وامان كان عند
 الاوثان في رجل في دهرهم فلا علوا ان يدخل في دهرهم فليس من دهرهم ولا بعده فان كان في دهر
 سرهم فافروا عليه وان كانوا بعد شيخ من دهرهم لم يقر عليه لقوله عليه السلام من ترك
 دينه فاقبلوه وهذا علم الام من حصه البليل من اخذ باسمه الجزية لا يجوز ان ياكل من لحم
 وما يحكمهم على الظاهر من الهدى عند بلو من لا يؤخذ منه الجزية لم يزل ذلك بلا خلاف
 فاما المجوس فحكمهم حكم اهل الكتاب وروى ان كتابا كان لهم كتاب فاجر قومه وروى ذلك
 عن علي عليه السلام واذا احاط المسلمون بقوم من المشركين في كتاب الله اهل كتاب وروى ان النبي
 فانه هل منهم لانه لا يتوصل الى معرفة دهرهم الا من جهنم فيعقد لهم الجزية بشرط ان
 ان كانوا على ما لو ابيت العهد وان كانوا بخلافه بذلتهم وشرف ذلك باخذ من اهل القوا
 كلمهم وسلم اثنان منهم ويعد لار وسئل لاله لم يسوا اهل كتاب فاراد بعدهم ايا
 اهل كتاب وقال بعضهم ليسوا اهل كتاب فحكم لكل قوم منهم بحسب قومه ولا يبيع على الله
 على بعض من سبادة الكفار بعضهم على بعض لا يبيع على عابدون في دين اهل الكتاب
 من السج وله ابنان معسر وكسر فاقام على عبادة الاوثان فراج الاسلام وسخ كانه فان
 المعبر اذ البع وقال النبي صلى الله عليه وآله الجزية اقر عليه لانه يتبع اياه في الدين ولما اكبر فاكرا

وهم من
 اهل
 البندلي
 والاعجاز

٢٢
 ٢٣
 ٢٤

فما يشعرون به تعمل فإرباله فمما بعد خلاف ما ظنوا طالهم فمما صي من وفد سائر الجريته لا
 من المرأة ولا من غيرها حتى تقوى ولا مملوك حتى يعفو وأدانت الرهارة لا حرية عليها ما يقع
 من دار الحرب نطلب أن يعقد لها الدمة لنصير الحد إلى الإسلام ثم يعقد لها الدمة بشرط أن
 تخبر عليها أحكامنا ولا يشرط عليها الحرية من ولا فضل من الركن وحدها أو معها غيرها
 ما يندلج الحرية وسالت عقد الدمة لها بالجرية عرفت في الإمامية لا حرية عليها ما يقع
 عرفت هذا غير أني أختار أن لو جرى قبل ذلك معها وتكون فيه لا حرية تلزم والفقر وان
 امتنع قبل إلا فاقم لم يجز عليه ولو أن أهل الدار من أهل الكتاب معهم النساء والنسب
 فامنع الرجال من العمل على الحرية وينزلوا الرضا حول على أن الحرية على النساء والنسب والرجال
 لا النساء والنسب ما لا المال لا تؤخذ منه الحرية فإنما يخص على ذلك نطل الصلح ولا
 المساكين فاطلب النساء ذلك ودعوا إلى أن تؤخذ منهم الحرية ويكون الرجال لهم
 لم يصح منهم الحرية فإن قيل الرجال وسالت النساء أن يعقد لهن ترك في مبات في دار الإسلام
 عهد لهن بشرط أن تجزي أحكامنا عليهن ويسرن له سبيهن ولا يأخذن منهن شيئا فإنما يخص
 ردة وقد سأل إليه بختل عليهن حتى ينجوا فيسبهن ولا يعقد لهن الإمامة فاما المملوك ولا حرية
 عليه لم يولد عليه السلام لا حرية على العبيد ولا يكون الإمامة فيه بالخيار إذا وقع في
 الأسير بل يملك فإن أعزق قبل له لا يقر في دار الإسلام حول لا بآجرية فاما أن يسرى أو يعقد
 الدمة وأما المحصور فلا حرية عليه لأنه غير مكلف ثم يطر في جنونه فإن كان مطلقا
 فلا شيء عليه وإن كان جريح في بعض الجوار ونفى في بعض حكم لا عليه ونسقط الأول
 وفيل أنه لا يقع إمام الأفاقة ما دلت عليه كمنه أخذت منه الحرية فاما أن ياق قصف الجول
 وحرصقه فإن كانت الأفاقة في الأول وجزئها بعد وأطبق فلا حرية عليه لأنه مأمور
 وإن كان جونه في الأول والأفاقة في الثانية واستمرت الأفاقة فإنه إذا حال الجول في
 الأفاقة أخذت منه الجزية ثم فاما الصبي فلا حرية عليه فادائع بالسر أو الإحصاء
 أو الإمامان نظر فإن كان من أولاد عباد الإقرار قبل له أما أن يسلم أو يفتد اليك فهو
 وإن كان من أولاد أهل الكتاب قبل له أن يسلم أو يفتد الحرية أو يفتد اليك ونصير
 فإن أختار الحرية عقد معه على حسب ما يراه الإمام ولا اعتبار بجرية أبيه فادائع
 الجول عليه من وقت العقد أخذ منه ما وقف عليه ثم وادائع الأصل الإمامة وما

الرك

يؤدى والحرية عن أمائهم سوى ما يؤدى عن أنفسهم فإن كانوا يؤدى منه من أموالهم جاز
 ويكون زيادة في جريتهم وإن كان ذلك من أموال أولادهم لا يجوز ذلك لأنه نصيب لا لهم
 ثم ليس يوجب عليهم من وادائع المختن امرأة مملوكة في غير الجوار لم يكن عليها أن يسرى
 إلا أن تشاء في لا لها أن تختار في ذلك المكنون ونعم فيه غير راد به فإن قلت ادخل الجوار
 على من يؤخذ من الرقبة نفسها حار ذلك لأنه ليس لها حول الجوار والإمامة في هذا
 دلت عن ذلك عوضا جان ذلك هذا عند من قال ليس للمختن في حول الجوار وما ذكر
 ما عدى فيه من هذا أبلغ المولود مقيما من أهل الرقبة مفسدا لماله ودينه أو أحدهما
 لم يصر في دار الإسلام لا حرية له عموم إلا أنه ما أنفق مع ولده على جريته عقبا له أمان
 وأما خلفه هو والولي قد منافق له على ولده لا يمتنع بغيره من وادائع نفسه
 دمة ينداه إلى دار الحرب ويكون جزئها له والسبيح أمان في الرقبة وأهل الصوامع والرقبة
 الذين لا مال لهم ولا رزق لا يؤخذ منهم الحرية لعموم الآية وبذلك إذا وقعوا في الأخر
 حار الإمام فلههم وقد روي له لا حرية عليهم والمولود إذا بلغ في دار الإسلام وادواه
 كافر أن يطر فإن كان من أهل الرقبة أو أحدهما تخالف الآخر في دينه فإنه مستأنف معه
 عقبا لحرية والأماز ولا يحمل على جريته أبيه فقال له أنت بالخيار من أن يعقد أمانا على
 حرية تنقو عليها أو تنصرف إلى دار الحرب فإن انصرف إلى دار الحرب فلا كلام وإن صر
 بعقد الحرية عقد معه على ما يراه في الجوار ولا اعتبار بجرية أبيه لأن كل نفسه إلا أنه
 في أمان لا شعور له ولما له إلى أن تنصرف أو تعقد الحرية فلا أثر بعقد الحرية فيها ما كان
 أول الجول فإذا حال الجول المستوفاه وإن كان في أمان الجول عقلا الدمة فإذا حال الجول
 وحال الساعي فإن أعطى يفتد ما مضى من جوله أخذ منه وإن امتنع حتى يحول عليه الجول لم يصر
 ذلك ثم واما أن كان جوارا لا يؤبر يقر على دينه من الحرية والآخر لا يقر من أن يكون من ربي
 وكسائي أو مجوسي الجوابه فإن كان وتبنا لم يقر منه الحرية وإن كان كاسيا أو مجوسيا أخذ
 من الأخر الحرية ثم وادائع الإسلام الذي بعد الجول ينقطع عنه الحرية وإن مات لم يسهط ووجد
 من ربه فإن لم يترك ميسا لاسي على دينه ثم وادائع الإسلام وقد مضى بعض الجول في الرقبة
 من ذلك وإن مات قبل الجول لا يجب لغيرها من تركه لأنها لا يملك الجول ولا مجال
 فاما المستأنف والمعاقد فمما عايننا من معنى وأحبوه وهو من رجل ألبان ما لا للبقا والزيد

٢٥٥

فلما حوّل الإمامان نقرة في بلد الاسلام سنة بالجرية لكن نقرة اقل من سنة على ما رآه هو
او عن عويمر فان حال الامانة الحياة تقصر اما ان يردّه الى امانته لقوله واما تحاور
فوق حانه فابعد الله على منواه فما مضى على اهل الذمة هـ السيرة
في عقد الذمة ضربان احدهما تجب عليهم وعلة والاخر تجب عليهم وعلة والاخر تجب
عنه فاما تجب عليهم وعلة على ضربين احدهما في الحرب والاخر في السلم والاول
منه كونه في الحرب في عقد الجزية لفظا ونظما فان قيل في كثرهما او في كثر لفظهما
يتعقد لفظه حتى يخطوا الجزية عزيز وهو صليح وروى الصغار التزام احكام المسلمين
واجترأوا عليها عليهم واما ما تجب الكف عنه فعلى من له اصرب ضرب منه فافاه الامان
وصرب منه ضرر على المسلمين وضرب فيه لطهار منكر في دار الاسلام منكر هذه
الاشياء كلها فان لم يضر في صحة العقد فاما ما فيه من امان فهو ان يضر على
دار المسلمين في صلواتك تقصوا العهد وتواشروا بذلك في عقد الذمة او لغيره
لان شرط الذمة يعني ان يكونوا في امان من المسلمين والمسلمون في امان من غيرهم واما ما
فيه ضرر على المسلمين في كثره سنة اشياء الا يتنى في شتمه ولا يفسد ما سمي بكاح
ولا يقتل شهما عن دينه ولا يقطع عليه الطريق ولا يتوكل في الشركين شيئا ولا يعرض على
المسلمين في لاله او في كثر كتاب الى اهل الحرب باحسان المسلمين ويطلبهم على عور لا يهرول
خالقوا بشرط ما في هذه الشرط بطرطان لم يكن مشروطا في عقد الذمة لم يضر العهد
لكن ان كان فاعله نوجب جثا اقم عليه الحد وان لم يوجه عزر وان كان مشروطا
عليه في عقد الذمة كان نقضا للعهد لانه فعل ما يبا في الامان فاما اذا ذكر الله تعالى او الله
بالسبب فانه يجب قتله ويكون نقضا للعهد وان ذكرهما فاما اذا ذكر السبب او ذكره
وكتابهما لا يضر فان كان شرط عليهم الكف عن ذلك كان نقضا للعهد وان لم يكن
عليه لم يكن نقضا للعهد وعبر رفاعه فيهم ولما ما فيه اظهار منكر في دار الاسلام
ولا ضرر على المسلمين فيه فهو اجابات البيع والتباين فاطالة البيل وصرب التباين
واجترأ الخائن واطهار الخمر في دار الاسلام فكل هذا عليه الكف عنه سواء كان
مشروطا او غير مشروط بان عقد الذمة يقتضيه وان قالوا ذلك لم يضر ذمته
سواء كان مشروطا عليه او لم يكن كذلك فعز رفاعه او تخذلان فانما يوجب الجبر وقد

والتحايانهم في بظاهروا سرب الجبر او لغيره الجبر او لغيره الجبر او لغيره الجبر او لغيره الجبر
فهو وان ذلك العهد هو وكل موضع فلما يضر عندهم فاول ما يضر اليه نسو ومنه من
الجبر بعد ذلك يكون الامام بالخيار من القتل والاسراف والتمزق والتمزق او يحول الى ارض
الى امانهم من دار الحرب ويكفر حرا لانا في معان ذلك ما يراه صلاحا للمسلمين فاما في
الدار الحرة والامام ما يضره من الامان فبما هو في الحد فان احكاما ووالا من الامان لا يضر
عنه الحد وان اسلم بعد ان اسلمه الإمام لم يضره اسلامه وبلغ للامان ان شرط على اهل
الذمة انهم يقرقون على ما يشهدون ولما من المسلمين يقرقون طاهر فغيره يكون في حال السلم
على حسب ما يراه من المصلحة في الحال فان راى منهم ان يقرقوا الملوحة في احوالهم من سبب الزمان
في اوساطهم وان كان عليه رد استنه فهو جميع التناوب وقوى والردا كذا في الزمان في
خوارق يسوا العمامة والظلمة لانه لا مانع من ذلك فان لم يسوا فلا يشهدوا في اشياء
لخالف فلا تفرق القضاء وان راى ان تختم في زمانهم بخلاف او في احوالهم وكم كانت
ما من مسلم يقرقون في غير وقتهم وبين المسلمين من سبب الزمان في الزمان وعتبر اجاب الخفين
فان يكون احدهما اجهرا والاخر انصر وجعل في وقتها خاتما يعرف اذا دخلت للحام وطله
ان ذلك من راى الامام واجتهاد هو ولا فرق في سببه من فعل من ذلك ما يراه هو وروى عن
الذي عليه السلمانية قال في اهل الذمة لا يهرولهم ولا يفسد ما سمي بكاح ولا يقطع عليه
واذا عقد الامان الذمة وعرف مبلغها كتب اسماءهم واسماهم ولا يهرولهم ولا يفسد ما سمي بكاح
يسكن الامر عليه فيدلسون فلا يفعل ذلك فان اذ ايجز على كل عدد عزق على ما يرى
من عشره وعشره يري على امورهم ويضبط من يدخل في الجزية ومن خرج عنها فله ان يهرول
نفسه حازه ومقومات الامان وقامه بعد غيره فان كان الاو لا في اهل الذمة على ان يهرول
مرة معلومة امضاء ولم يكن له نقضه وان لم يكن ذلك او لم يثبت عنه لغيره فغير
الذمة وان كان عقد الاو يثبت فاذ انقضت الذمة كان له ان يتناهب عقدا اخر وانه
او يضر على ما يراه من المصلحة وان كان الامان لا ولا عقد لهم الذمة على ما يراه في عقد
ولم يكن للنا يضر في فصول في حكم البيع والكتايب وحل الخلاف و
الساحد في البلاد التي ينفذ فيها حكم الاسلام على من له اصرب ضرب استأنا المسلمين
واحد ثوه وضرب فيجوه وغنوة وضرب فيجوه صلحا فاما البلاد التي اذن المسلمون

١٦١
١٦٠

واخر يوم من البصرة والكوفة فلا يجوز لاهل الذمة على التبايع ولا
كسبه ولا صومعة زاهب ولا بيع مع الصلواتهم فان ظهر على قوم ذلك نطل الصلوة
بلا خلاف والبلاد التي فيها البيع والكتائب كانت في الاصل قلوبا بها واما البلاد
التي تحت عبوة فان لم يكن فيها بيع ولا كتابير او كانت لكن لم يوصلوا وقت البيع فكلها
حكم بلاد الاسلام لا يجوز صلحهم على اجدات ذلك فيها وان كانت فيها بيع وكتايب
فصلح الامام اهل الذمة على الامام فيها ما قرأ ببيعة وكتايبه على ما هي عليه لم يجر لهم
فدلكوها بالفتح فلا يصح اقرارهم على البيع فيها والكتايب من الاولهم واما ما في حكمها
وهو على صير من اجدتها ايضا لغيرهم على ان يكون له لاد ملكا لهم ويكونوا اهلها مواجسين
على ما انيلوه وجرية عقد وما على انفسهم فيها ما يجوز اقرارهم على بيعهم وكتايبهم
واجباتها واشتباها واطهار الخمر والخارب وضرب النواقيس فيها كفت شتوا والارث
لهم يصحون ما اوجبوا من عوز اطهار الستة الاشياء التي تقدم ذكرها وان كان البيع
على ان يكون ملك التلويح الشككي لهم على جرية الترموها فان شرط لهم ان يقرهم على بيع
والكتايب على ما كانت حاز وكذا ذلك لغيرهم على اجدات البيع والكتايب حاز وان
لم يشرط ذلك لهم لم يكره ذلك لا بها صارت فمسلمين والموضع الذي يظن ان
اقرارهم على ما هي عليه ان اقرهم ومنه ما شئ لم يكره اقرارهم لانه لا دليل على ذلك وسال
مخبر ومنوع منه وان قلنا ان لهم ذلك كان قويا لانا اقرارهم على التبايع فلو صفاهم
من العمارة الخربت هم ولما دون اهل الذمة على بيعة اصرب دار مجتذبة ودار متناعه
ودار مجتذبة فاما المجتذبة فهو ان يسترى عروضة تبايع فيها بتا طس لم اعلوا
على بنا المسلمين لقوله عليه السلام لا تبيعوا ولا تبيعوا عليه وان تبايعوا بنا المسلمين
ولم يعل عليه فعليه ان يقصره عنه وقوله لا يجوز ذلك والاولى القوي واما الدلالة
فانها تقرر على ما كانت لانه هكذا ملكها واما البنا الذي يحد بعد ابدانها فالحكم
فيه كالحكم في المجتذبة ان لا يجوز ان يعلوا على بنا المسلمين وانفساؤه على ما ظن
ولا يلزم ان يكون اقرارهم من المسلمين اهل التلويح لغيرهم وانما يلزم ان يقصره عن اهل
هم والمساجد على بيعة اصرب المسجد الحرام ومسجد الحجاز ومسجد سائر الازم فاما
المسجد الحرام فهو عمارة عن الحرم عند الفقه لا يدر طس شرك الحرم لخال لقوله الله

صاحب

المسكون لحسن ولا يقرى المسجد الحرام بعد ما يقر هذا واما المحارطس لهم رجوعه الا
على ما سلبه فوالا بعد فاما سائر المساجد فان ادوا حولها الا كل اليوم وما سلبه
ذلك فتعوامه وان ارادوا حولها السماع فان وعلم وحده فتعوامها لا يسم الا حاس
والخاصة تمنع المساجد وقد قبل انهم يدخلونها لذلك لقرانها والهدى انهم ليس لهم
ذلك ولا لا حيلان ان ذلك في ذلك فان قيل وقد من التبرك على الامام انهم يصول
سائر المسلمين وان لم يكن لهم فصولا سائر ارجاء ان سائرهم في ارضها ان كان
حظر الامام ارضها لهم في المساجد كمن سوا الله صلى الله عليه واله ان ارضي من في بيعة
النصير في مسجد المدينة حتى اموييهم والاحوط الاشرارهم فيها وهذا العمل الذي كان
في صدر الاسلام قبل نزول الآية التي تلونها هم كل مشترك ممنوع من الاستيطان في حرم
الحرام من جزيرة العرب فان صرح على ان يقيم بها ويملك كل الصلح باطلا لمراد من
قال ارضي رسول الله صلى الله عليه واله تملكه اسبابا فقال اخرجوا المشركين من جزيرة العرب
واخرجوا النوفد ما كنت اخرجهم به وسكت عن الدالت او قال التبتةا وهي مسلمانا
والمراد لجزيرة العرب الحجاز لا جزيرة العرب كلها لانه لا خلاف انهم لا يخرجون من
في جزيرة العرب قال الاصمعي جدير جزيرة العرب من عدن الى ريف عبادا طولا
وسنهماه وما والاها الى اطراف الشام عروضا وكذلك قال ابو عبيد وعمره وقال بعضهم
الحجاز مكة والمدينة واليمن والحجاز فاما دخولهم الحجاز لخالحة او عاز سبل والحرم
معون من الاجتيان به بكل حال وقيل ان لهم دخوله للاجتيان والافسار اليه بعد الاقمو
نما والاول القوي لانه فان اقاموا معه ميرة بعث بهامع مسلم وان كان معه رساله ورد
ما خرج اليه مسلم فسمعهام منه وان كان لا يداق شافه الامام فسمعهام منه فان الصلح
الحرم لخرج فان عاز غرو فان من اخرج منه وانما اخرج ودفن في اللان فخرجه
اليه فخرجه الى شق طوع والاولى تركه لان العيش ممنوع منعا عاما فان ادرك الامام في الدخول
على عوم واقعه عليه جاله ذلك ووجب عليه دفعه اليه وان كان خليفة الامام واقعه
على عوم فاميد بطل الشئ ولزمت لحره النقل فاما غير الحرم من المحارطس لاجلهم هو
مسرا ذر الامام ولا يجر ولا جنته لانه لا دليل عليه فان اجتنابها لغيره من القام
من طس لها به فان قيل بلها الى بلاد الحجاز فاما في كل بلد طنة اياه لم يمنع منه وركب

صاحب

بحر الحجاز لا يجوز فيه فارك كان في بحر الحجاز حزاب و حاله عوام من سكانها وكذلك حكم بحر
بحر الحجاز لا يملك في حكمه لا حوز البحر في بحر الحجاز الاسلام الا باذن الامام وحده
ان جعلها بادية لمصلحة من اراد رساله او عهد فدية وما انتبه ذلك فان جعله مضمرا فلا يحل
يدخل اذ او يعبر اذ فان كان يعبر اذ فان لم يدع اذ في حل في رساله او امان كان لا يملكه
واسير فاقه وسبي ماله لانه حرم في الامان له ولا عهد وان ادعى اذ في حل في رساله او امان مسلم
فل قوله في الرساله لانها لا تملك ان تملك الا من جهته وان ادعى اذ في حلها ما مان من مسلم
فصل قوله لانه تمكه ان يقع عليه سنة وفرايه فصل قوله لا الاطال في البحر ولا يملك الاسلام
الا ما مان في الاوقاف واما ان امتداد في البحر فان كان في رساله لعقد فدية او امان في
مير ترك يعبر عوم وان كان ليقبل مير الى المسلمين بهر غياصها او لبحاره لم يحرم تركه الا هو
مستطاع عليه حسب ما يراه الامام من المصلحة سواء كان غنما او اوقاف او اكثر فاذا دخلوا
بلد الاسلام فلا يجوز ان يظهر وامر كراك الحوز والمنازل وما انتبه ذلك في امان الله
اذا اختلفوا في سائر بلاد الاسلام ما عدا الحجاز لم ينعوا من ذلك لانه مطلق لهم وبحوز
لهم الا فلهما فيهما امتنا وام فاما الحجاز فلا يدخلون الحرم منه على حال وما عداه على ايام
في حوز اهل الحرب بلاد الاسلام في اكثر الاحكام فلا يجوز ان يدخلوا الا باذن من
دخلوا معتبر اذ غيروا ولا يقتلوا ولا يسترقون في اهل الحرب لانهم مدمة وان دخلوا
ما دن نظر فان كان لمصلحة المسلمين مثل رساله لعقد فدية او فدية او تقاضي فدية المسلمين
الهادج عليها يعبر عوم وان كان بالمسلمين غنى فالحزم فيها وفي حوزة للتجارة واجل المسلم
تسليمهم يعبر عوم فاذا دخلوا لاقمة الذي في بلاد الحجاز اكثر من ثلث والجزيرة
ببلاد الاسلام وانما اذ ادخلوا لادبمة الحجاز او اهل الحرب وحلول الاسلام في عسر
بالا ما مان ان خدمتهم والودخلوا اذ في قبل لسله ان اخذ منهم شيئا وهو قوي في الاكل
نراه الهمة وهما للهيم يعاملون بها فاعامل المسلمون اذ ادخلوا ابلا في الحرب سواء اذ الفز
اهل الديمة في الحجاز فانه يؤخذ منهم ما يحب عليهم في السنة مرة واحدة ولا خلاف في امان
اهل الحرب اذ الفز و اى بلاد الاسلام فلا حوط ان يؤخذ منهم كل دعة يدخلونها
لا منهم ثم لا يعودون في ماله لا يؤخذ منهم الا في السنة دعة واحدة وبكت لهم
براة في قتله من الجول ليعبر في منهم من المطالبة فيكون وينفع مدة ليعلم بذلك مرات

بعده وهو ومقامه م واما نصارى تعبد وهم يوح وبقرا وتطلب وهم من العرب اسفلوا الى
دين النصارى و امة وهم وسكنوا الظاهر يقتضي انه يجري عليهم احكام اهل الكتاب لانهم
نصارى غير ارضائهم و ديا جههم لا يحل الا خلاف وينبغي ان يؤخذ منهم الجزية ولا يؤخذ
منهم الزكوة ولا ضعفها باسم الزكوة لان الزكوة لا يؤخذ الا من مسلمة وقصر الجزية
مصرف العينة سواء النصارى في ذلك ما يؤخذ منهم على وجه العاوضة لدخول
بلاد الاسلام لانه ما خوض اهل الشرك في حوز في ذكر الهادية
واحكامها الهاديه والمعاذة فواجب وهو وضع الفيل ورك الحرب الى مدة من عسر عوم و
ذلك حارس لقوله تعالى وان حجو افسدوا حجاجها ولا ربي عليه السلام صالح في سائر الجزية
على ترك اهلها عسر سبب راجد انت حوزة في ذلك ما في فضل الجزية ما في بيان الموضع الذي
خوز ذلك فيه والذي لا يجوز والساي بار الهمة وليس في حوز الا ما يكون مستطاعا في
مستطاع فان كان مستطاعا لو كان في الهمة مصلحة للمسلمين في نظر لمران في حوز اهل الجول
في الاسلام ما وجد للجزية فعزل ذلك وان لم يكن فيه نظر للمسلمين في كتاب المصلحة في تركه
ان يكون بعدد فدية الضعفاء واد اترك في اهلها امتدت متوك بهم وقوا ولا يجوز الهمة
لان نصارى على المسلمين فاد لهادج منهم في الموضع الذي لا يجوز في حوز ان يهادجهم اربعة
اسهر نصارى في حوزة فويله في حوز في الارض اربعة اشهر ولا يجوز الى سنة وزيادة عليها
بلا خلاف لقوله فاد السبلح الاسهر الحرم فاقولوا للشرك حيث وجد عومهم فاد في ذلك
فلهم بكل حال وخرج دور الاربعه اشهر ببلد الامة الاولى في بقا عداه على عومهم فلما
اذا كانت المدة اكثر من اربعة اشهر فاقولوا في سنة فاطالها لم تقدم في حوز لاجور
فلاية لاجور من اربعة الجزية م فاما اذ اليك الامام مستطاعا على الشركين في حوز او مستطاع
عليه لاجور منهم وضعف المسلمين او كان العدو والبعد منهم في قصصهم التزام مؤخر في حوز
ان يهادجهم الى عسر سبب راجد انت حوزة في ذلك ما في فضل الجزية ما في بيان الموضع الذي
من كل يوم منهم فان يهادجهم اكثر من عسر سبب نظر العقد فاما اذ على العسر سبب في
العسر سبب ولا بد من ان يكون مدة الهمة معلومة فان عداها لم تطفه الى عومهم فلما
العقد باطلا لا اطلاقا في اهلها في الاميد وذلك لا حوز في الهمة فاما اذ يهادجهم على الحجاز
الهة متى شانه فاجور روي عن النبي عليه السلام انه فتح خيبر عوم الا حجازها فاقول

الى ان يهرهم ما اقرهم الله وروى انه قال تقركم ما تشيتموه والحرى اذا اراد ان يخطب لاسلامه
رسولا او يستأمن ما فان كان له صاحب حقه من نكاحه او حارة او اذ اسأله ولم يطلب منه مائة
حارل رجل يوما ويومس وتلبه الى العسرة وازار اذ انهم مديدة والحكم فيه كالحكم والامام
ادان اذ ان عقد الهدنة وهو مستطهر وكان ذلك بطر للمسلمين فيكون الى اربعة اشهر
على ما قدمناه من زيادة اذ ان الامام ترك الفصال والموادعة على ما يريد له المستر
فان لم يكن مستطرا الى ذلك لم يجز سوا كان من حاجة او عسر حاجة لقوله تعالى حتى
تعطوا الحرية عن يد والحرية تؤخذ من المستر في صغار فلا يجوز ان تعطى غير ذلك وان كان
مستطرا كان ذلك حائرا والضرورة من وجوه منها ان يكون امير في بلد يهره يستأمنه
ويستحضره ويستره ويضرب فيكون الامام ان يترك المال ويستفده من ايديهم لا في مائة
من استفادته نفسا مؤمنة من العذاب ومنها ان يكون المسلمون في حضرة واجاطهم العدو
وامرهم وعلى الظفر يهر او كانوا خارجين من الحضرة وقد احاط العدو بهم او لم يخط الله
ما كان مستطرا عليهم فيكونها هذا ان يترك المال على ترك الفصال الذي عليه السلام
في مثل هذا عام الخندق وازاد في نصالحهم على شرط نفي المدينة حتى امتنع الانصار من ذلك
فكتب حواره واد اخذ المستر يكون هذا المان على كونه فان ظفر يهر فيما كان مرددا
الى موضعهم اذ اصالح اهل الذمة على ما لا يجوز للمصلحة عليه من ان نصالحهم على الاك
علمهم احكاما ولا يستعوا من اطهار المنابر او على ان لا ترد واما ياخذونه من الاموال
او ان يرد اليهم من جام من عندهم فيستأمنها حرا او ياخذ جريئة اول ما حمل حالهم واليه
ذلك كان ذلك كله باطلا وعلى من عصى قد الصلح نقضه وابطاله لا زال في عليه السلام
الصلح عام للخدمة على ان يرد اليهم كل من جاءهم فيستأمنها حرا منعه الله من ذلك
ومما عساه قوله ما بها الذين امنوا اذا احاكمهم المومنان مما جرات الآية فادلتها
كل من جاء من المستر في استأمنها حرا وكان في شرط الامام ان يرد من جاءهم فانه ان كان
له رهط وعشرة بامر ان يقتلوه عند بيعها له رده وان لم يكن له رهط وعشرة بامر
بامر ان يقتلوه عن يده لم يكن رده فادلت انه لا يجب رد من لا عسرة له لا يجب رد الله
منه واذ او عمت الهدنة على وضع الحرب وهب الجميع بعض ثبات امره منهم
مقتله مهاجرة لا يجوز ردّها بحال سوا كان لها رهط وعشرة او لم يكن لها رهط

وعسرها لا يسمعونها من السر وخ بالكادر وذلك عسر حارسه وفارق الرجل اذا
بنت انها لا ترد فان عسر روحها بطلبها الى ما الا ب الا والاخ او العسر او الروح ولم
يكن احصاها الهزاه لان رد عليه سي وان جاز وحها وكان يرد في الهام منها وطال ان يهر
رد عليه لقوله تعالى ولا ترجعوا الي الكفار من قال لوههم والله هو او مردوا ان
العقبا لا ترد لان قوت البضع ليس مال ولا في معوايل ولا في رده وهذا امر ويحذر
الطاهر للنفس فادلت انه يرد المهر فحاشا امره مهاجرة مسلمة بطر وان كان عسر
الروح او الروح ولم يرد مع المهر او لم يهره لا ترد عليه سي لا والله تعالى قال ولو يهر
ما الله هو او هذا ما اتفق وان كان متى مهر فاستدرا وادخها كالحجر والسر وعسره
لم يكن له المطالبة لانه ليس مال ولا قيمة له في شرعنا وان كان في ضامهم امر محجبا
كان له المطالبة بما دفع اليها لانه هذا اذ ايدمت الى طلب الامام او طلب حليفه وسع
مرددها واما اذ ايدمت الى غير ذلك فما منع عسر الامام وعسر حليفه من ردّها لان لم
الامام ان يعطيه مائة مائة او كان الهانج مردد ها العامة او رجال الامام لان الهانج يعطى
الامام من المصالح ولا تصرف لغيره الا في فيه واما ما اتفق من عسر للمهر من يهره عسر
وكرامة فانه لا ترد لانه تطوع به فان قيمته محتوية او جافله فثبت له ردّه لانه
ربما يكون ور اسلمت وثبت بعد الاسلام فلا يجوز ردّها الحنابا والمهر فان كان
بعد اسلامها فله مهرها فان لم يعلم ذلك كان الامر لم يعط مائة من المهر لجوارح
فقول اليها ليرك كافرة فرد عليه وتوقف عسر الرد حتى ينفق ويستر امرها فان اختلف
سبلت فان ذكرت انها اسلمت اعطى للمهر وان ذكرت انها لم تترك كافرة ردت عليه
فما مال قد من معصية فوضعت الاسلام فانها لا ترد ولم يحكم باسم لا بها ادا
وصفت الاسلام رجوعا ان قيمته عليه بعد بلوغها فان ردت رماقتوها من مهرها
روحها بطلبها ويطلب المهر في لا ترد والمهر الصليتي وقف عسر رده حتى يطلع مال
او اقامت على الاسلام يرد المهر وان لم يهره ردت في جوارحها فان قيمته مسلمة فارجعها
نطلبها فان ردت ما بها لا ترد عليه لانه خطر لها الاسلام ولا يهره ردت فوجب عليها
ان تنوب او تفعل بها من الجسر ما يفعلا ليرده ويرد على روحها للمهر لا لخطاها ومنها
فارجع روحها بطلبها ما كان او ماتت فان كان مات او ماتت قبل المطالبة فلا شيء لها

ما جلتا فيه وملكها وارباب بعد المطالبة استقر له المهر فان كانت الروضة ما لم يعط
 المهر لعموم الآية وان كان الزوج مات فالمهر لورثته فان لم يمت مسلمة وملكها
 زوجها ثانيا او خالها قبل المطالبة بهالمهر كان المطالبة بالمهر لان الروضة قد زالت
 فزال الجبلوة فان كان البطلان وجبا من اجعها عادت المطالبة بالمهر لانها عادت
 روضة ثم ما قرئت مسلمة فجار زوجها فاسلم بطر فان اسلم في وقت خمسين سنة على
 النكاح فان اسلم قبل انقضاء نهار ذمت الله وان كان طالت لعهرها فلعطية فان
 عليه رده لان المهر للجبلوة وما جلتا فيهما وان اسلم بعد انقضاء عدتها لم يجمع بينهما
 بهر بطر فان كان طالت بالمهر قبل انقضاء عدتها فجمعها كان المطالبة لان الجبلوة على
 من الاستسلام وان لم يكن طالت قبل انقضاء عدتها لم يكن له المطالبة بالمهر ولا يثبت
 حكم الاستسلام وليس من حكم الاستسلام المطالبة بالمهر بعد البيوتة وهكذا
 اذا كانت عن مدحوا بها واسلم بعد ذلك لم تكن له المطالبة بهنهرها لانه اسلم
 بعد البيوتة وحكم الاستسلام يمنع من وجوب المطالبة في هذه الحال فان لم يمت
 امته مسلمة مهاجرة ولها روح لم يرد عليه لان اسلامها يمنع من ردها وحكم
 بغيرها فان جاسية بطلها فلا تحب ردها ولا تمنها فاما المهر فان كان زوجها
 جزا له المطالبة به وان كان عبدا فليسبده المطالبة به ماد اجاب امره مسلمة
 فجار زوجها فادعاه لم يثبت ذلك الا ما جسد من امانا من شهد من هذا مسلمة اراها
 روضة او تغترب المرأة بذلك فاما قول المسركين وان كنز عدهم مهر فانه لا يقبل هو اذا
 ادعى دفع المهر وطالب به فانه يثبت ثبنا هدر وشاهدا من ينش وبنها هدر ومن لا المال
 يثبت بهم البنات الثلاث فان اختلفا في قدر المهر فلا ينظر الى ما وقع بعد العقد واما
 سطر الى ما وقع فيه الفسخ فلا كان او فتنرا لان الواجب رده ما وقع الفسخ عليه
 فان اختلف في ذلك كان القول بطلها انها ما قصت الا هذا القدر لا الاصل الا في
 مع فان اعطيتهم بمات كذا فقامت السنة ان المفوض كان اكثر كان له الرجوع
 بالصلح وكان موافق بحب منه رده المهر فانه يكون ذلك من بيت المال بعد الصلح
 مع فاما رد الرجال فانه ارش شرط في عقد الهدنة ان يرد من جانيها من الرجال بطر فان شرط
 رده لم رهط وعشرة حاد ذلك لانه لا يحاف ان يفسد عن ربه وان شرط رده من

لله

عشرة له كان الصلح فاسدا لانه صلح على ما لا يجوز فان اطلق رد الرجال ولم يقبل
 كان الصلح باطلا لان شرطه رد الجميع وذلك ما طر ما طر فاد ابطال الصلح لم يرد من
 جانيها منهم رجلا كان او امراه ولا يرد البطل عنها بما لان البطل اسحق بسوط
 وهو مفوض هاهنا كما لو جانيها من غير ههنا هو وادارت له عشرة فمعنى الرد
 ان لا يكرهه على الرجوع ولا يمنع من جانيها رده ويؤصه ان يهرب فاد امر من منهم ولم يجر
 في دفعه الامام لم يتغير قوله فان انا بصيرنا الى النبي صلى الله عليه واله فرده فهرب
 منهم واتي النبي صلى الله عليه وسلم فقال وقت لهن وجاني الله منهم فلم يردنه ولم يمت
 ذلك عليه وتركه فكان في طر يو السام فقطع على فرس حتى سألوا النبي صلى الله عليه وسلم
 ان يصمه الله هو فان فيه علينا مملوك للمهر فسلمنا صار جارا فان جاسية بطله لم يرد
 منه لانه صار جارا لاسلامه ولا دليل على وجوب رده منه هو ارجاصه ووصف
 الاسلام لم يرد لجوار ان قيم على وصفه بعد السلوغ وكذلك ان كان عبدا لم يرد
 المهر بل ينزك الصبي حتى تبلغ فان وصف الاسلام والامراه بالانصر او هكذا
 المخون بعد الاقافه سوا لا يجوز لا جدار بعد عقد الهدنة والكف عن العمل
 لاهل فلم اوضع من الاضفاغ الا الامام او من يقوم مقامه بامره واما عقد الامان
 لا جاد هم والنقر اليسير منهم فانه يجوز لا جاد المسلمين على ما مضى في كان الجاد
 فان اختلف غير الامام من ارجاد الامه وعقد الهدنة لا فلهم كاس الهدنة باطله وكل
 من جانا بعد ذلك كان غير له من جانيهم وليس لينا وبنها هدر هو ادعاه الامام
 الهدنة الى مدة ومات وقام غيره مقامه لم يكن له نفس تلك الهدنة الى انقضاء مدتها
 مع اذ ان الامام على بلد وعقد معهم صلحا على ان يكون البطل المهر ونشر على ان يمت
 ارجاصه يكون بقدر الحرية ويلزم مور احكامنا ونجرها عليه كان ذلك جارا يكون
 ذلك جرمه ولا يحاج الى حرية الرووس من اسلم منهم سقط ماضيه على ارضه
 من الصلح وصار في الارض عشرة هو فان شرط عليهم ان يحد منهم العشر من عمر
 على اية متى قصرت لك عراقل ما قصي المصلحة ان يكون جرمه كان جارا واذ كان
 في طه ان العشر وفق للجرية كان جارا وان غلب في طه ان العشر بقى ما توجه المصلحة

من الحرية لا يجوز ان يعهد عليه وان اطلق ولا تغلب على طه الزيادة او القصاص فالظاهر من الخبر
 انه يجوز ان رد ذلك من مرفوع الإمام واحدا بعدا فاعله د على محنة لانه معصوم
 فص
 ١- سيد اهل الذمة دينهم من كان يما على دين سيد الحرية فدخل
 ٢- جرد منه وابطل الله له كل امان ينقل الى دين نقرأه له عليه سيد الحرية او دين لا يقر عليه
 امله فان ينقل الى دين نقر عليه امله كالهوذي ينقل الى النصرانية او المجوسية وطاهر
 المذهب ينقل الى كوراء نقر عليه لا الى الكفر عندنا كالهلة الواحدة ولو قيل انه لا يقر
 له قوله تعالى ومن يدع عن الاسلام ديناً فليزق عليه ولقوله عليه السلام من رد دينه فليزق
 وذلك عام لا من اخرجه الدليل كان قويا فادامنا بالظاهر من المذهب وانقل الى غير
 المذهب اقر على جميع احكامه وان ينقل الى مجوسية فمثل ذلك غير اني لم اصلنا لا يجوز
 ما حكمهم بحال ولا اكل ذبا حكمهم من اكل ذبا حكمهم من اكل ذبا حكمهم من اكل ذبا حكمهم
 الى اليهودية والنصرانية اكل ذبا حكمهم وان ينقل الى المجوسية لا يوكول ولا ينجح واذا طاب
 لا يقر على ذلك وهو الاقوى عندى فانه يصير من رد دينه وبطال امانه يرجع الى الاسلام
 او الى الدين الذي خرج منه ولو قبل انه لا ينقل منه الا الاسلام او الفتن كان قويا لانه والحزب
 يعلى هذا ان لم يرجع الا الى الدين الذي خرج منه فترادف ينقل الى دار الحرب لا يقر عليه
 لاهل الحرب وتكثير العبد منهم واما اذا ينقل الى دين لا يقر عليه لهلة كالوثنية فانه لا يقر
 عليه والا قوى ان لا ينقل منه الا الاسلام وعلى ما تقدم من رجوع الى ما خرج منه اقر عليه
 وكذلك الرجوع الى دين نقر عليه امله اقر عليه والاول لا يحوط فان اقر على الامتناع عليه
 ما دونه من وجوب الفيل عليه واما اولاده فان كانوا اكارا اقر واعلى دينهم وله حكم
 يوسهم وان كانوا معار لظريه الامور كانت على دين نقر عليه امله سيد الحرية اقر والله
 الصغرى في دار الاسلام وسواها من الامم اول تمت وان كانت على دين لا يقر عليه امله
 كالوثنية وغيرها فانهم يقرور انما ما سبوا منهم من الذمة والامر لا ينجح عليها القتل
 ه فص
 ١- في نقض العهد من اذ عقد الامان بعد من المشرق عقد الهرة الى
 مدة فعله الوفاة بموجب ذلك الى انقضاء المدة لقوله تعالى او قوا بالعقود وعلمنا
 الوفاة بذلك فان خالف جميعهم في ذلك انقضت الهرة في حق الجميع وان وجد من بعدهم
 نظر في السابق فان لم يكن منهم ائمة لم ينقلوا ولا فعل ظاهرا واعتبر ان يلاجهما فمضى له الامان

١- فانهم على خلاف ذلك نقضوا الهرة في جميعهم وان كان منهم ائمة ان ذلك لم يناف
 ٢- كان الباقر على صلحه في النافض لا النبي عليه السلام ما لم يردوا رجل في صلحه حراجه
 ٣- وفي صلحه سويك من اربى بكر وانقلوا حراجه واحاله قوم من فرس واعار وهم السلاج
 ٤- فممن سوا الله مثل الله عليه واله الهرة وسائر الهمة فممن مكة فوفاها اذ البكر لافون
 ٥- فلههه ناسه في جقههم لانه لا صنع لهم فيما فعله فادانيت هذا وكل موضع حكمنا ان الهرة
 ٦- رالت في حوالها فانهم يصيرون نصرانية اهل الحرب الذين لم يعقل لهم هرة ولا امامان يسر
 ٧- الهمة وبغالهم وكل يوم مع حكمنا بنقضها في حقهم من ومنه نظر فان اعتبروا واما
 ٨- بلادهم صارا اماما الى النافض وقالهم على ما ذكرناه وان لم يعبر لومهم ولم يصير لهم امام
 ٩- لم يكن لاهل امامان يسر الهمة لولا انهم لم يكن لهم هرة فبما انما فيهم فانهم في ذلك وان
 ١٠- استكمل عليه والقول فلههه لانه لا يوصل اليه الامن منهم ه اذا اخاف الامام من الهرة
 احبانه حازله ان يقر على هذا لقوله واما اخاف من قوم خبانه فاستدلهم على موافقه ولا ينقل
 ١١- من الحوف الى الامان بنقضها فادانيتهم هرة الى ما منتهى لاهم دخلوا الله موافقه
 ١٢- احسان عليهم رد هرة لانه ه وادان العدة الهرة لحوف الامام بطر فمما زاله قال له جميع
 ١٣- او حوب حق عليه من ان اوى لهم عينا او عاون ردة الهامة ولا يقر عليه وان كان ذلك يوجب
 ١٤- احقادا طر فان كان حقا لا يوجب كقتل نفس وانلاف مال السنو في ذلك منه وان كان حقا لا يحاسب
 ١٥- كمد الزنا والشراب لم يقر عليه ملاحق عند الفقهاء وعندى انه يجب ان يقر عليه الزنا
 ١٦- العموم الا في ان كان حقا مشتركا مثل السرقة فطعمه من مدينا فمما تقدم ان على الامام ان
 ١٧- يعز وكل سنة اعلم ما يجب عليه وان اكره من ذلك كان افضل ولا يجوز ترك ذلك لانه
 ١٨- امها ان يقر بعد المسلمين ويكثر المشركو طاه خورنا خيرة وكور ايضا اذا وقع محي
 ١٩- مريد في قتلها وكونها والعلف منعذرا في طريقه فخور باخبره حتى يسبح او حوا
 ٢٠- ان يسلم منهم فورا اذ الله بالفعال له يسلمه واوله الاخر النبي عليه السلام قال فرس لههه و
 ٢١- اخر من الشيد وطل وتبر لا الههه فقلت حواره واداعه الهة المشركين كان عليه ان
 ٢٢- عنهم كل من عقد المسلمين لزمه ان يترك عنهم ولو عقد الهرة لقوم منهم كان عليه ان يترك
 ٢٣- عنهم من يحري عليه احكامه من المسلمين واهل الذمة وليس عليهم ان يدفع عنهم اهل الحرب ولا
 ٢٤- بعضهم عن بعض والفرق بينهما ان عقد الهرة يقتضي ان يحري عليهم احكاما مافتا او المسلمين

والهبة تعهد لها ولا تقضي لا يضمن جري الاحكام فافضى ان يامر من جهة من جري عليه حكم الامام
 دور عبوه فاديب هذا ليس بخلو حالهم من اربعة احوالها ان يكونوا في جوف بلاد
 الاسلام او في طرف بلاد الاسلام او بين بلاد الاسلام كالعراق وجوها او في
 بلاد الاسلام فعليه ان يدفع عنهم لان عقدا لزمه اقتضى ذلك فان شرط الا يدفع عنهم
 لم يجز لانهم لا يدفع عنهم في جوف بلاد الاسلام وان كانوا في بلاد الاسلام وبلادها
 او في جوف بلاد الحرب فعليه ان يدفع اذا امكنه ذلك لان عقدا لزمه اقتضى هذا فان
 في عقدا لزمه ان يدفع عنهم اهل الحرب لم يفسد العقد لانه ليس في ذلك تكسر اهل الحرب
 من دار الاسلام فاديب هذا متى قضيهم اهل الحرب ولم يدفع عنهم عنه حتى يفرج
 ولا جريه عليهم لان الجريه تسحب بالدفع وليس بها اهل الحرب فعليه ان يسترد ما شئ منهم
 من الاموال لا عليه حفظ اموالهم فان كان في حمله خسر او خسر لم يلزمه ولا عليه الاستد
 ذلك منهم لانه لا يحمل متباكه واد اخذ الجريه منهم اخذها كما اخذت غيرها ولا يضمن
 منهم لاجل اذ لا يتلهم يوفق فيج والتمس ان يجري عليهم الحكم الا ان يضربوا
 فقتل في الجريه الملعونين والشهادين في خلاف شر اهل العلم بالسيرة
 ان رسول الله صلى الله عليه واله لما نزل المدينة وادع يهود اكانية على ضريبة والمدينة
 واليهاد نه سي واحد منهم سوف رطبه والضير والمضطر طلق في الاسلام كما كان
 بعد وفهم في قوله تعالى فاحط بظهورهم واعرض عنهم فاد الخاتم اهل الهبة السالمة على
 الحاكم ان يحكم بينهم راهوا بالخيار في ذلك فاما اهل الزمة فالحكم بينهم ايضا من ذلك وقد
 روي ان محابا اليهم اذا خاضوا الى حاكم المسلمين حملهم على حكم الاسلام واهل الله
 اذا فعلوا ما لا يجوز في شرع الاسلام فطرقه فان كان غير حابر في شرعهم ايضا كالذين
 والنواط والسرقه والقتل والقطع كان الحكم في ذلك كالحكم في المسلمين في اقامه
 الحيدوبلا هم عقد والذمة تسقط ان يجري عليهم احكام المسلمين وان كان ذلك ما يجوز
 في شرعهم من سنن الجري والحلم والخير ونكاح ذوات النجاسه ملاكورا في غير ذلك
 فيظهره ويسفهوه لانفسهم عليه وتترك التعرض لهم فيه لانه عقد والذمة ولا
 الجريه على هذا فان اظهر او اعلنوه منعهم الامام وادبهم على اظهاره وقد روي
 انه نعيم عليهم الحد في ذلك وهو الصحيح ه اذا جابا بصراني مدافع من مسلم حرا

او اسرى من مسلم حرا انطلقا به بكل حال فانصا ولم يبقا صاورد بالتم الى المسلمين واد
 مسلما اسرى حرا من غير ان يقاتلوا لانها لا تسمى على المسلم بركا الحمر وخو يا ارفها لا يري
 عصى باحرا حها الى المسلم فانفت عنه وان كان اسرى الملب كردد بالتم اليهم ونام
 الذي يرد الحمر بل يبقها لانه لا يثبت لها الذي يثبت للمسلم ان يفر من المصرا او يشاركه
 لانه ربما اسرى بالمسلم مما ح في شرعها فان فعلت الفراض لا يظهره لا يفعل الا ما ح
 ينبغي اذا دفع اليها مال الرضط الاسرى الا ما هو مما ح في شرعها لا ان الرضط
 من ذلك الحق للزمة الضمان في خالف فاد دفع اليه المال لم يخل اياها الرضط ولا الرضط
 فان شرط عليه ذلك ولتا ع حرا او خسرنا فالاشاء باطل سواء ابتاعه بعين المال او بالزمة
 لانه حاله الرضط ولا يجوز ان يقيم الثمن فان دفعه فعليه الصما وان دفع اليه المال بطل
 فاساع ما لا يجوز لبا عه والبيع باطل فان دفع الثمن فعليه الصما ايضا لانه ابتاعه بالشرع
 عدنا واطلا والعقد يفسى ان يباع لرب المال ما يملكه رب المال فاد اخالف فعليه الصما
 واما اسر جاع المال عبد المفاضله فانه شرط ان يكون رب المال عا لما يقتضيه الا وما ح
 فعليه نفس ماله منه وان علم انه تصرف في محطور او حالط محطورا جزم عليه ان يفسره
 وان استكره لانه حابر واد اسرى نفسه من ذي فاكنت الا حاره في الزمة مع لا الحو
 نائب في ذمة و ا كانت مغبية فان استجاره ليكرمه شتيرا او يتي له سهرانج ايضا يكون
 او مات العبادات مستفناة منها فان اوصى عبد مسلم لغيره في لان السر لا ملك
 السلم وقد علم انه ملكه اذ قبل الوصية وطرق دفع البيعة كما لو اتاعه والاول او مع
 وعلى الوحه الثاني انه ان اسلم وقبل الوصية مع وقلبه بعد موت الموصي وعلى الوحه الاول
 لا ملك وان اسلم لان الوصية وقعت في الاصل باطله فبأن اوصى مسلم او مشرك لغيره
 مشرك فاسلم العبد قبل موت الموصي لم ياب وقيله الموصي له فانه لا ملكه وفيه ملكه و
 يلزم دفع عنه بالبيع والاولا مع لان الاعتناء الوصية حال الزوم وهي حال الوفاء
 والمشرك ممنوع من شرا المصاحف اعزاز للفران فان اسرى لم يبيع في الناس من مال
 ملكه ويزن الفسخ والاولا مع وهكذا حكم ارباوا التي فيها احدث رسول الله
 عليه واله وانما السلف واقا وظهر حكمها حكم المصاحف سواء لم اكتب السور الا
 النسخة والحودك فشرأوا جابر لانه لا جرمه لها م اذ اوصى ان يبيعه او يصاد

موجع نصلوه اهل الدمة فالوصية باطلة لان ذلك معصية والوصية بمعصية الله باطلة
 لا خلاف وقد ذكرنا ان اوصى ان فساخر به حذرا لفسعه والتسعة وتعمل به طمنا او بسبب
 روى اخرى او ما كان في هذا المعنى فان الوصية باطلة لانها اعانة على
 معصية هو وتكره للمسلم ان يعمل بها او يخاره او عثره في بيعهم وكما سئل عن بيعهم ان يخذلوا
 فاما اذا اوصى بياييب او كتبه لهما لا يطروا الجار منهم او من غيرهم او في غيرها على ما سئل
 او جعل لهما التصاري او لهما حكمهم جاز الوصية لانه ليس في شيء من ذلك معصية
 الا ان يتي تصويهم وكذلك اذا اوصى للزمان والستما مشية جاز الوصية لان صديقه
 الطوع عليهم جاز ما اذا اوصى بشي يصيب به التورية والاخر والربور وعسر ذلك الله
 القدم فالوصية باطلة لانها كانت معصية مؤبدة قال الله تعالى تحرقون الكلم عن ثلثي
 وقال حول الذين يذكرون الكتاب فانهم لم يقولوا هذا من عند الله وفي ايضا فستوحه بالحق
 شيئا لانه معصية والوصية بها باطلة فان اوصى ان تكتب طيب او حشاش وبوقطار
 لان ذلك منافع مباحة والوصية بها حاضرة

كتاب قسمه الف والعتايم

فصل في حقه الف والعتايم ومن سخطها الف مستوفى فابقى اذا رجع والمراد به في
 السرع فيما قال الله تعالى ما اقل الله على رسوله الا انه ما حصل ورجع اليه من غير مال ولا كفا
 لجزا لا ركايب فاما هذا حكمه كان رسول الله خاصة وهو لم يامر وقامه من ائمة عليهم
 السلام ليس لغيرهم في ذلك نصيب وقد ذكرنا ذلك في كتاب قسمه الصدقات واما
 العتمة مستفقه من الفتن وهو ما استقيده الانسان بشار وجوه الاستفاجة سواء كان
 براء ما او عسر راس مال وصدا لفقها انه عبارة عما استنفاد بغير راس مال وان ذلك
 فالعتمة على صريحتهم ما يوجب من دار الحرب بالسيف والفقر والغلبة والاخر
 ما حكم من عسر ذلك من الكنوز والمعاد في الغور وارجح النجارات وعسر ذلك ما
 دعيه في كتاب الركايب في باب ما يجب فيه الخمس فما يوجب من دار الحرب يخرج
 منه الخمس سواء كان مما تمس نفعه الى بلاد الاسلام او لا يمكن فيقسم في اهل الدار
 دحر بائنه هناك والاربعة احماس الباقى على صريحتهم فيما يمكن نفعه الى بلاد الاسلام فسم
 من الفات من على ما سئل عنه وما لا يمكن نفعه الى بلاد الاسلام من الارضين والعقارات التي

لجميع المسلمين على ما شاء في كتاب الجهاد ويكول لا مامر بطريقها ومصرفها على
 جميع المسلمين الى مصلحتهم وهذا الاثم فلا هم وماله حذبا لفرع مبالى في التسميت
 على حصص يهرب اهلها وسركه اموالهم فيها فرغامتهم فانه يكون من حمله العتمة التي
 والاربعة احماس لثباته وقد فصل ذلك من حمله الا ان المال ما حصل فيه بهما ارضي
 العتمة كانت مخزومة في السبعة المستدعة وكانوا لجمعوا العتمة فسر الى ارض السما
 فاكلها ثم ايعم الله على النبي في حمله خاصة بقوله تسليوكم عن ايمانكم والافا الله والمسلمين
 وروى عن النبي عليه السلام انه قال ليجب لي الخمس لئلا يجرى علي وعلى العتامة وقال النبي
 عليه السلام قسم العتمة اولا لمن شهد الوعدة لانها كانت له خاصة وسبق بقوله واعلموا
 اما عتمة من شئ فان الله خمسة الا انه ما صاف المال الى العتامة ثم انشع الخمس لاهل السهام
 وفي الباقي على ملكهم وعليه الاجراء في الخمس من قسم خمسة اقسام والخمس قسم خمسة
 اقسام سهم لله وسهم لرسوله وسهم لرسول الله وهذه الثلثة اسيهم لا مامر العتامة مقامه اليوم
 واما اقسامها من قال قسم الخمس خمسة اقسام منها ان الرسول اولى بالامام والثلثة اسيهم لانه
 لاسامي والمساكين واما السبل من الرسول خاصة لا تتركهم فيها احد وعلى الامام
 ان يسم ذلك سهم على قدر حاجتهم وموونهم من طه وكثرة من يفر من عتامة فانما كان عليه
 انهم من نصيبه وان فضل كان له وفيها ما مضي من كتاب قسمه الصدقات والاحكام واما
 ما كان للنبي عليه السلام خاصة من املاكه وامواله فهو لورثته لان واحه من ذلك لغيره الا ان
 عليه عليه السلام نصف النصف بالسهم والباقي بالزك وكان عليه السلام موزونا وكان لا يملك
 الصفايا وهو ما اختاره من العتمة من العتمة من عداوتهم او دابة فاحتمل ذلك ما تحا
 طر قسم عليه بلا خلاف وهو عندنا من قام مقامه من الامة عليهم السلام واما اوصاف من الحرب
 والعلم والاعتبار فانه خمس لانه من حمله العتامة على ما فسرناه واما مراتب من دارك
 ومال من تباد اليه ركن له وارث مسلم فهو لا مامر خاصة به واما الخراج فهو لجميع المسلمين
 فان كان من خمس الارضون لا خمس فان كتاب الخمس خمس والباقي للمسلمين ومصرود من عتامة
 ه فصل في حكم السلب من السلب لا خمس السلب الا بان يسرطه له الامام
 فان سطره له كان له خاصة ولا خمس عليه وان لم يسرطه كان عتمة من العتامة واما سطره
 الامار في الجهاد الربع والاربعة الثلث والا في ارضه ولا اشترط الامام ذلك مستحقة ولا

تحت عليه م والسلب اما نسخفه على ما لباد اذ اقل في حال القتال فاما اذا قلته وقد ولو القتل
 فانه لا نسخفه الا يكون في شرطه الامام له ذلك في نسخفه جليل وسنحو السلب
 احدها ان يقتل المشرك والجرث فانه فاد اقله في هذه الحال اخذ سلبه سوا قتله مقبلا او قولا
 فاما اقله وقد ولو الذبح والجرث عن قامة فلا سلب له ويكون غنمه وكحاج اربعين
 مثل ان سار الى صف المشرك او الى مبارزة من يارزهم فيكون له السلب فان لم يغرب بنفسه
 اربعين سهما في صف المشركين من صف المسلمين فقتل مشركا لم يكن له سلبه وينبغي ان يكون
 مجرما فقتل ما يكون فاد اقله في القتال فاد اقله يكون له سلبه واما ما في قتال الذي
 نسخق السلب فانه لا يخلو من احد من اهل البيت او من اهل البيت او من اهل البيت او من اهل البيت
 فان كان اسلم كان السلب له وان كان غير ذي سهم لم يخل من احد من اهل البيت او من اهل البيت
 له لا يباي به او يفتقر فيه فان كان لا يباي به او لا يفتقر فيه كان يفتقر فيه
 عداه من اهل البيت كان يفتقر فيه ولا يفتقر على الخروج ومن ذلك والعقد وغيره
 لا يفتقر له ولا يفتقر السلب لان هذا ما عاين المسلمون عاينوا عليهم وان كان لا يفتقر
 لفتقر فيه مثل المجور والمراء فالا وفي ان يقول له سلبه لعموم قوله من فقتل فاد اقله سلبه
 م واما الصبي فله سهم وسنحو السلب م واما المقتول فيطرق فان كان من القابلة فالقتل
 نسخق سلبه متوافقه ان المسلم وهو يقاتل ولا يقاتل بعد ان يكون من القابلة وان لم يكن
 من القابلة مثل ان كان ضيما او امرأة تطرف فان كانت تقابل مع المشركين فقتلها المسلم
 كان له سلبها لان قتلها مباح في هذه الحال وان قتلها من غير ان يقاتل والمشركون فلا نسخق
 السلب لان قتلها محظوره فاد اقله ان السلب بسنحه القابل بالسروط الذي ذكرها
 فان قتل واحد كان السلب له وان قتل اثنين كان السلب لهما مثل ان خرجا فقاتل من خرجهما
 او صراهما فقتلها فان خرجا فقتلها فان كان الاخر يطرق فان كان الاخر يجره لم يفتقر
 كان السلب للقاتل وان كان الاخر يضربه فمستعمل في جرحه كان السلب له مثل ان قطع واحد
 يده ورجله فقتلها فان كان الاخر يضربه فمستعمل في جرحه كان السلب له مثل ان قطع احد
 واحد يده ورجله فقتلها فان كان الاخر يضربه فمستعمل في جرحه كان السلب له مثل ان قطع احد
 يده ورجله فقتلها فان كان الاخر يضربه فمستعمل في جرحه كان السلب له مثل ان قطع احد

يارزهم ويقطع الرجل من يارزهم بالدين يارزهم يارزهم م واما السلب الا نسخفه الا
 فكل ما كان يذره عليه وهو خبثه للقتال او سلاح كان له مثل القوس والنبعة والخود
 والخوسن والسيف والرمح والدرهم والسياب التي عليه فان جميع ذلك له وما لم يكن
 عليه مثل المصرب والرجل والخصايب التي تساق خلفه وغير ذلك فانه يكون غنمه ولا
 يكون سلبا وما كان يذره عليه وليس خبثه للقتال مثل المنطقة والحام والسيوف والظروف
 والنفقة التي معه فالا وفي ان يقول له لعموم الخسر فاما اقله اسلم كان اسلم
 ان كان في صف الحرب كان الامام محترما له وقطع يده ورجله واسره اخذ العدا
 واسره بعد صف القتال هو محترما له والاسترقاق والافراد اسره او فاداه عاين
 للعتاق من ذنوبه لانه لم يفتقره والشيء عليه اسلم جعل السلب لعموم قوله في السلب
 له لانه لو اراد قتله قتله واما حكمته الى الامام فالاسترقاق من القتل والاولى
 قص في ذكر القتل واحكامه م القتل هو ان يخلو الامم لعموم من القتل
 سبام العنقه بسوط مثل ان يخلو من قتل السرية فله كذا ومن دلى على القتل والامام له
 كذا ومن قتل فلان من البطارية فله كذا فكل هذا نقل عن كذا القاتل يفتقره وهو نسخق
 من القاتل وعلى الزيادة م وهذا سميت نوازل الصلوات الزائدة على الفرائض وهو حاسر
 عدينا وسنحه في اقله على السهم الزائد له وروى ان رسول الله صلى الله عليه واله عفت
 سره وقل خبيثها ابن عمر وعصموا بالاكثيره فكانت سها ماني عسره انقله
 رسول الله عبرا بعثا م وروى جيل برسليه القهري فاسره في رسول الله وروى
 في البداية الرابع وفي الرجعة الثلث م وينبغي للامام ان يقاتل اكثر حد المشرك ويستد
 سوكهم وقل من ان يهر من المسلمين وخناج الى سيرة وان يجر كسبا لخصايب المسلمين
 واد الميركة حاحة لم يجر ان يفتقر لان النبي عليه السلام عفا عن ذنوب كثيرة لم يفتقر لها
 وقل في بعضها عند الحاجة م فاد اقله حواره فذلك موكول الى ما نراه الامام ووك
 اليه اجتهاده فله لا كان او كثيرا ولا يفتقر لانه النبي عليه السلام جعل في البداية
 الرابع وفي الرجعة الثلث لعموم ذلك مصلحة ومعنى البداية السرية الاولى التي بعثها
 في الحرب اذا اراد الخروج المهر والرجعة في السرية الثانية التي بعثها بعد رجوعه الاولى
 وروى ان الرجعة في السرية التي بعثها بعد رجوع الامام الى دار الاسلام والبيعة الخلف

فيهم وانقلوا عن امانا بيد الامام من سهم نفسه الذي هو الاصل والعقار جعل ذلك
 الغنم حار والاولى ان يجعله من اصل الغنم وقيل انه يكون من اربعة اقسام الغنم انه
 اذا مال الامام وبها العدو من احد شيئا من الغنم فهو له بعد الخمس كان جارا لانه
 معصوم فعليه حجة وفيه خلاف **فصل ٢** في اقسام الغنم في العصب
 على ثلثه اقسام احدها ما يكونا بغير قفله وتحويله الى دار الاسلام مثل الدباس والارثم
 والذباب وغير ذلك والثاني ما يكون جنتها من العسا والولدان والثالث ما لا يحترق
 ولا يحول له مثل الاضيق والعقارات والشجر والنباتات فما يقع في جوارح من الغنم
 ويحول لاهله وللاربعة اقسام ينقسم من الغنم الى السوية ولا يقضرا حل على راحل
 ولا فارس على فارس وانما يفصل الفارس على الراجل على ما ينسب ولا يجوز ان يعطى من الغنم لم
 يحضر الوعدة واما النساء والولدان استوا لانهن يربون في نفس النسي من غير ان يربوا
 فملكتهن من الغنم في الوقت الذي يكون الاموال التي في ماله التي يجوز ان ينفق ولا يجوز
 فلهن مجال لا رابح عليه السلام نهى عن من النساء والصبان في واما الرجال الباقون لها
 شئور وقد بينا انهم على ضربين اشترى وافل ان تضع الحرب اوزارها والاخر من يرب
 بعد ذلك فالاول الامام يحترق من الفل وقطع ايديهم ولا يحل تركهم حتى يربوا
 والقسم الاخر يحترق من الغنم اسباب الاسترقاق والتمرد والمفاد ان خير استرقاقه
 من ذلك هو الاصل للمسلمين واما ما لا ينفق ولا يحول من العقارات والبدور فانها من
 المسلمين من حضر القتال في راحل يحضر ويحول لباقره الامام ولا بد من اخراج الغنم
 منه وهو غير من اخراج الخمس منها فمحلها لارباب الخمس خاصة ومن اراد تركها
 ويخرج الخمس من الارباع اى ذلك ففعل فجاز في ما تاحل من مواد العزل وهو
 من الهمول وعباد ان طولها وحلوان وانما دسبه عرضا فمدينا الكلام فيه فلا معنى
 لا عاديه وذلك حكم ما يفتح عبوة ويؤخذ فلهما بالسيف والعلبة في
في كيفية قسم الغنم في الغنم في الغنم اذا اجتمعت واواما يدرى الامام
 بها ان يعطى السائب سلب المقول اذا كان شرطه له على ما يحق القول فيه لارحمة
 فغير ان يعطى ذلك ما تباح اليه الغنم من الاقبال عليه كاجرة الخياط والنقل
 غير ذلك من الجمل لان ذلك من مصلحة الغنم ثم يرد شيئا من اصل الغنم لاهل الرعي وهو

لثمة العبد والكفان والنسالة هو لا سهم لغير فاما الصبيان لهم سهم من الرعي
 والربح ان يعطى الامام كواحد منهم ما يراه من المصلحة في الحال ثم بعد الخمس لاهله والا
 ربعة اقسام للعامر فيلزم ان ينقسمها بينهم ولا يؤخر قسمه ذلك وانما هو في دار الحرب
 لا اهلها حاصرون واهل المحاصر انوا لحاصر من ثمنه فلهم وارثهم ويؤولوا حاصرين
 لغير ذلك الى العود ويطلب ان يفرق ثلثه لغير الرعي ثلثه العبد سوا حواجز من يملكه او غير
 اذ يهرب منه لا سهم لغيره واما الكفار فلا سهم لغيره لانهم ارادوا ان يعزوا الى الامام
 فلا سهم لغيره ولا ارضاخ وانما ارضاخها فلهم من ثمنه لغيره ولا سهم لغيره ولا ارضاخ
 يجوز ان يكون من اصل الغنم وهو الاولى وان اعطاهم من مالها حصة من الرعي والاهل لاهله
 وقال قوم انه يكون من اربعة اقسام الغنم هو لا ولا يفتح لانه لمصلحة الغنم لغيره
 فسيبوه في واما اخمس المحصر فهو لا مال خاصة مع سهمه من غير ان يعطى من مالها حصة
 المحصر فان ارضخ لغيره من ذلك فهو له وان لم يفعل فلا يلزمه هو يبيع ان يبيع الامام الى كل
 واحد منهم بحسب الحاجة من حضر ولم يقاتل مع الغنم فاستبرأ وانما يرد من الغنم لغيره
 من ذلك وانما لا يلا احسنا اعطاه اكثر من ذلك هو اذ اراد قسمة الاربعة اقسام
 على العامين اخصى عبد الفرس والرجال فاعطى كل واحد منهما ولكل من سهمهم
 ويروى للفرس سهم والاولا حوط فيعمل الفرس ميهما وعلى الرواية الاخرى لهما سهم
 والراجل سهم واحد هو اذ اكل الفرس معه افراس كسره لم يسهم الا لفرس له واذا قاتل
 على من معصوب لا يستحق له شيئا لا هو ولا له معصوب منه وانما حازه او استعاره لاهله
 عليه استهم واذا قاتل على من معصوب لا يستحق له شيئا لا خلاف وفي نسخة المستاجر
 والمستعير دون الوجور وغيره وانما يستأجره او استأجره لا ليقال عليه وهو مثل المعصوب او
 لا يستحق له سهم ولا يسهم لشيء من المربوكب من الاصل والعمال والحيوان الا للفرس خاصة لا
 خلافه وعلى الامام ان يعطى جليل المجاهد اذ اراد ان يحول الى دار الحرب فقال لانه ترك
 ان حمله جملها وهو الذي تكثر ولا يجماع وهو الكبير الذي لا يملك الغنم عليه لكبر سنه وفيه
 ولاضعفيا ولاضعفا وهو الذي لا يملك الغنم عليه لصغره ولا يجمع وهو القوي ولا
 راجح وهو الذي لا يملكه لانه هذه الاجناس لا يملك الغنم عليها بخلاف ما قاله
 وادخله به هذه الصفة فانه يسهم لها العمود الاحبار وقال قوم لا يسهم له لانه لا يملكه

١ خيار المجلس وخيار اللاب باطلاءه مد وما اراد على التبع حسب الشرط واراد بيع خيار
 ٢ الربوية دحبه الخيار بيعا وخيار الربوية اذ اراده ويكفر خيار الربوية على الفور دون
 ٣ خيار المجلس واما الصرف من خطه خيار المجلس لعموم الخبر واما خيار الشرط فالاصل
 ٤ اصلا اجماعا لان شرط صحة العقد القبض واما السلم فقد حله خيار المجلس للخبر
 ٥ وخيار الشرط لا يمنع من حله ابا صامان وعوموم الخبر بقصده واما الربو على
 ٦ صيرير رهين يبرور رهين مع خيار يبرور خيار الربو عليه الف دينار فعلا فيك
 ٧ بها هذا العقد فاذا اقلح العقد وكان الربو بالخيار يبرور يقيم ولا يقصر في القصة
 ٨ لزم من جهة خيار من جهة الربو خيار الربو استسك وارساخ في القصة فالربو يبرور
 ٩ بالهضم من جهة الربو وهو خيار من جهة الربو ولا يحوط ان يقول الربو يبرور
 ١٠ قال الربو بالقبول ويلزمه ان يرضى من جهة الربو في خيار على كل حال وازكاهما
 ١١ مع خيار والربو على خيار هديت هذا فاذا وقع البيع على
 ١٢ هذا الشرط بطرف فان كان مدة خيار المجلس او الشرط فالربو بالخيار يبرور يقيم
 ١٣ الربو او يبيع فان لم يبرور من جهة كونه رهنا وبيع كاله في مدة الخيار لكل واحد
 ١٤ منهما البيع فالربو بالقبول او يرضى خيار الشرط فف لزم الربو على ما كان
 ١٥ صحا واحدا في البيع فظل الربو والربو يقيم الربو في خيار البيع بالرهن او يرضى
 ١٦ الخيار فالربو بالخيار يبرور يقيم او يبيع فالربو في خيار البيع بالرهن وان استسك
 ١٧ له خيار عليه بخيار الربو بالخيار استسك او اقام على البيع بغير رهن في خياره ولا
 ١٨ قلنا ان لا يبرور اليه لزمه ان يرضى من جهة الربو بالقبول ولزمه ان يرضى على هذا
 ١٩ من لزم البيع لزمه اقباض الربو واما الضم على من يبرور احدى ابراء وخطبة
 ٢٠ والاحرم معاوضة خيار التبرع وخطبة من ان قال في عبدك الف فلان انما
 ٢١ حرم ما يذو وخطب عليك حرم ما يذو واعطى الباقي فلا خيار له فيما وقع الخط
 ٢٢ منه وله المطالبة بما بقي وان كان الصلح معاوضة من ان اقر له بغير او ذبح
 ٢٣ صالحه على بعض ذلك فهو مثل ذلك سواء للربو الرجوع فيه لا للربو عليه
 ٢٤ قال الصلح حاز من الماسن ولا دليل على اخراجه من الرجوع واما الخلو
 ٢٥ فاذا احك الغيرة بما اراد عليه وقبل المحال لحواله لزمه خطه خيار المجلس لانه يضمن

١ وخيار الشرط حاز لعموله عليه السلم المومنون عتاقهم وبقائه داه امة
 ٢ وعلى يبرور خطه ومقدرة داه خطه على ارضه ان كان خياره على يبرور
 ٣ ارضه لعموله فهو بالخيار لاسيما في ارضه امة وان كان خياره على يبرور
 ٤ المومنون عتاقهم وان كان خياره على يبرور ارضه امة وان كان خياره على يبرور
 ٥ تمام فاذا اقلح طرف فان يبرور في مدة الخيارية البيع لزمه من جهة الربو
 ٦ ان كان خياره ارضه وان كان خياره ارضه امة وان كان خياره على يبرور
 ٧ بالخيار يبرور يقيم او يبيع فان يبرور فلا خياره وان كان خياره على يبرور
 ٨ داه امة وان كان خياره ارضه امة وان كان خياره على يبرور
 ٩ فان خياره ارضه فلا خياره للمستبرك لانه يتسرع منه البيع فله ان يتسرع
 ١٠ مما لا يتسرع منه بالقبول وليس له خيار الشرط لانه ليس يتسرع واما بالسفعة
 ١١ واما المساقاة فلا يخطها خيار المجلس ولا يضمنه داه خياره طه فله ان
 ١٢ عليه السلم الى مبرور عتاقه شروط طهره واما الاحكامه على مبرور امة
 ١٣ ما لا يبرور خياره داه امة او يرضى هذا او يبيع هذا سهرام وفي هذا اوتو
 ١٤ هذا من مدة معة في الاصله خيار المجلس لانه ليس يبيع وخيار الشرط لانه
 ١٥ منه وعموم الخبر بقصده والساق اجرة في المدة من الربو بالسفحة وخيار الشرط لانه
 ١٦ هذا التوب او يرضى لانه يضمن خطه كذا فلا يخطه خيار المجلس لانه ليس يبيع
 ١٧ خيار الشرط بالخبر لانه لا مانع منه واما الوقف فلا يخطه الخيار لانه
 ١٨ انه من شرطه لانه يرضى الوقف ويطله واما الهبة فله الخيار من البيع بعد
 ١٩ القم ما لم يبرور او يرضى فيه الموهوب له او يرضى الهبة لولا الصغار على
 ٢٠ ما يستسهل فيما بعده واما البكاح فلا يخطه الخيار لانه اجماع على
 ٢١ ذلك واما الصداق فانه اذا اصدفها وشرط الخيارا ما لهما او لهما طر
 ٢٢ فان الشرط في البكاح بطل البكاح وان كان فيهما فكل واحد في الصداق وجده
 ٢٣ فان يرضى ما بشرط ولا يبرور البكاح واما الخلع فعلى من يبرور خطه
 ٢٤ نصفه بالخبر فله ان يطل في طلقه بالقبول فعلا لطفك بها طلقه فليس له الخيار ولا
 ٢٥ متاع من الف لكونه اطلاقا في خلعها واما الخلع نصفه على من يبرور عاقل

واحد والعاطف قوله اعطيتي الان الفاقاب طالق والاحل ان يقول متى اعطيتي الفاقاب طالق وكلاهما لا يصحح لانه الخلع وهو طلاق نصفه وذلك باطل عندنا
 هـ واما السب طلاق والعتق فلا يدخلهما الخياران اجماعا هـ واما السبق
 والتمية فلا يدخلهما خيار المجلس ولا يمنع دخول خيار الشرط فيه هـ واما الوكالة
 والعتاق والودعة والبراء والمجاعة فلا يمنع من دخول الخيارين معا فيها مائة
 هـ واما التسمية فعلى ضربين قسم لا يدخلها وقسمه فهاد وعلى الوجهين معا
 لا خيار فيهما هـ المجلس لا يثبت ببيع واما خيار الشرط فلا يمنع من دخوله للغير
 ولا فرق بين ان يكون القاسم الحاكم او الشريك او غيره هـ ما من رضى فيه هـ ولا
 الكفاية فعلى ضربين شرط ومطلقة فالمشروط له لغيره وفيه خيار المجلس
 ولا مانع من دخول خيار الشرط فيه هـ واما العبد فله الخياران مع لانه احرر
 نفسه كان البيع حاصلا وان كان ثبته مطلقا وادى من ماله ثبته شيئا فقد اعتقه فيه
 ولا خيار لاحد منهما فيها لانه الحر لا يملك رده في الرق هـ العتق لا يدخل
 الخياران معا لان خيار المجلس يحل البيع وخيار الشرط يفسد العتق لا العوض
 لانه عندنا هـ روى صاحبنا ان البيع بشرط مخور وهو ان يقول بعثتك الى شهر والآخر
 عندك ان يكون الهراذ بذلك ان يكون البائع خيار البيع دوران يكون ما عاين
 انعقاد العقد هـ ادلت خيار المجلس على ما ابتاه فاما ما يقطع باحدا من الطرفين
 او خيار هـ واما الفرق السدي بغير البيع وينقطع به الخيار في رده فمفارقة المجلس
 فضاعا ومن ثبته موضعهما وبني بينهما حابط لم يطل خيار المجلس ولو طال مقامهما
 في المكانين هـ فاما ان يدعي عليه لم يطل لان خيار المجلس هو ولا خيار هـ واما
 القمار فعلى ضربين خيار العقد وخياره نفس العقد فاما ان يعد العقد ان يكون
 احدهما الصاحبه في المجلس بعد العقد وقبل الفرق اخيرا لا مضافا اذ قال هـ
 فان قال الاخر اخترت امسا البيع انقطع الخيار ولزم العقد وان سلبت ولم يخرجهما
 ولا البيع خيارا لتساكن ما في حاله ولم يطل خيار الاول لانه ادلت خيار احدهما
 فب خيار الاخر لان الشيء عليه السلام ثبت لهما الخيار هـ وما كان فيه في نفس العقد
 مثل ان يقول بعثتك بشرط الا يثبت بغير خيار المجلس فاذ قال المشتري قلت بعتك

ولا خيار لهما حال هـ واذ قال بعثتك بشرط ولم يذكر مقدار الشرط كان البيع مالا
 وقال بعضهم انه صح البيع وترجع وثبت بشرط وقطعه السبع ارجح مطلقا
 من غير شرط فانه ثبت بنفس العقد ولزم بالهرز والابدان وان كان مشروطا بوقت
 نفس العقد لزم بنفس العقد هـ ان كان مقيدا بمشروط طالع او ماضيا
 الشرط فادلت ذلك فلا يلزم ان يصرف المشتري فيه او لا يصرف فان يصرف فيه
 بالهبة والمملك والعتق وعبر ذلك لانه العقد من جهة وسط حازه وقد يضر فيه
 وكان خيار البائع باقيا فان يصرف فيه البائع بالهبة او المملك او العتق او غير ذلك كان
 ذلك صحيحا للعقد فان حدث بالبيع هلاك في مدة الخيار وهو في يد البائع كان من مال
 البائع دون مال المشتري ما لم يصرف فيه فان اختلفا في حدوث الحادث فعلى المشتري
 التمسكه انه حدث في مدة الخيار دون البائع لانه المدعي وحده الخيار في حدوث
 عيبه نوجب الرد هـ ومتى وطى المشتري في مدة الخيار لزمه البيع ولم يرد عليه
 شي ولو لم يولد له من نكاح البائع فان فسحه كان الولد لا حجابا به ولم يرد له ثبته
 وان لم يكن هناك ولذا لزمه عتق قيمتها ان كانت بعتا وان كانت غير بعت فغير
 لثبته او بطل حازه هـ واما خيار البائع فانه لا يطل بوطى المشتري متى وطى
 معلمه او غير معلمه الا ان يعلم رضاه به لانه لا دليل على ذلك ومتى وطى البائع في
 مدة الخيار كان ذلك فسحا لبيع اجماعا وحسب هذه الباب ان كل ضرر لو
 وقع من البائع كان فسحا مثل العتق والوطى والهبة والوصية وعبر ذلك متى
 وقع من المشتري كان مضرا او قرا ايا الرضا بالبيع لزمه بذلك العقد من جهة فاما اذا
 انفق على التصرف بتراضيا مثل ان اعطى المشتري او باع في مدة الخيار لادن البائع
 او وكل المشتري البائع في عو الجارية او بعهما فان الخيار يقطع في حقهما ولزم البيع
 وينفذ العتق والبيع لان تراضيهما بذلك رضاه بقطع الخيار ووقوع العتق والبيع
 بعد ذلك هـ خيار المجلس والشرط موقوف اذ اقامت الشاهان او واحد منهما
 سوا كانا حريز او مملوكا وماذا في خياره او احدهما حرا والآخر مملوكا او مكاتب
 فانه يقر بوقوع مقامه هـ فاما ان خسر او اعطى او خسر في مدة الخيار فانه يقوم مقامه
 بفعل ماله الخط فيه هذا اذ كان الاخر لا يعرف امتثاله فان عرفت اسرية او كان

سليح
لو

١ ما اراد عليه صح وان شرط لا احدهما اقل ولا اخر ان لم يل ان يسرد له فله ما اراد
 ٢ ومنه لا اخر بل ما اراد احب المدة الفقرة فله ان يعقد من جهة واحدة
 ٣ الخارج حتى ينفق مدته ٥ واذا استرطا الخارجا او ما اراد عليه لكل واحد منهما
 ٤ كان لكل واحد الفسخ والامضاء من اقرار الامضاء من جهة لم يقدر الى حصول
 ٥ صاحبه فلا خلاف وان اقرار الفسخ كان له ذلك ولم يقدر ايضا الى حصول صاحبه
 ٦ وهكذا يصح بالغيبة له الفسخ ولا يقدر الى حصول صاحبه من قبل الفسخ وهذه
 ٧ سواء وهكذا للوكيل ان يفسخ بغير حصول صاحبه وكذلك للوحي ان يفسخ
 ٨ من سواه ولا يقدر ذلك الى حاكم ولا غيره وفيه خلاف ٥ اذ انما عساه وشرط
 ٩ الخار لا حتى صح ذلك ثم شرط وان شرط له وحده لم يكن له الخار وشرط له
 ١٠ ونفسه كانهما وان اطلق كان له حله له ٥ ولا او كسبه في البيع فاع وشرط
 ١١ الثلاث فهو كسبه صح وان شرطه لا حتى يصح له لا يملك ذلك فان شرط البطل
 ١٢ الخار لنفسه ٥ ومنه كسبه كان ذلك صحيحا واذا اقل يملك هذه السلعة على ان
 ١٣ اسما من فلانا ٢ ان كان على ما بشرط وليس له الرجوع في سائر ذل به بشرط الا يكون
 ١٤ له الرجوع الا باحدهما ولغيره لا يستلزمه جذا الا ان يكره ما ناهى عنه وفيه لم يذكر
 ١٥ كان له ذلك اي احدى استامزة ٥ واذا ناهى عن صيد من شرط مدة الخار ٢ لهما
 ١٦ وانهم ولم يعتبر من باععه منهما بشرط الخار والبيع باطل لانه مجهول وان غير فقال
 ١٧ على ذلك الخار ٢ هذا العبد ٥ وهذا البطل الخار فماعتز ولم يثبت في الاخر وكان
 ١٨ لكل واحد منهما التمس بالفسط سواء مازد ذلك فان يقول تمسكوا واحدهم معا الف ان يقول
 ١٩ منهما الفان ولا فرق بينهما اذ اكل البيع متبايعه فهلك بعد العقد لم يخل من احد
 ٢٠ امر اما ان يكون قبل الفسخ او بعده فان كان قبل الفسخ بطل البيع وسواء كان التلف في مدة
 ٢١ الخار او بعد الفسخ فمادة الخار فاذ انك ملك على ملك البائع وبطل التمس فان كان التمس
 ٢٢ مفوضا ٥ وان كان غير مفوض سقط عن المستر ٥ وان كان الهلاك بعد الفسخ
 ٢٣ لم يطل البيع سواء كان ٢ بالمستر ٥ او ٢ بالبائع مثل ان يفسخ المستر ثم رده
 ٢٤ الى البائع وكذبة او عارية الباب واحد فاذ انك لا يفسخ نظرت فاذ اذ ان
 ٢٥ الهلاك بعد فسخ مادة الخار فالا كلام وان كان ٢ مدة الخار لم يقطع الخار لم يخلوا

١ ما اراد عليه صح وان شرط لا احدهما اقل ولا اخر ان لم يل ان يسرد له فله ما اراد
 ٢ ومنه لا اخر بل ما اراد احب المدة الفقرة فله ان يعقد من جهة واحدة
 ٣ الخارج حتى ينفق مدته ٥ واذا استرطا الخارجا او ما اراد عليه لكل واحد منهما
 ٤ كان لكل واحد الفسخ والامضاء من اقرار الامضاء من جهة لم يقدر الى حصول
 ٥ صاحبه فلا خلاف وان اقرار الفسخ كان له ذلك ولم يقدر ايضا الى حصول صاحبه
 ٦ وهكذا يصح بالغيبة له الفسخ ولا يقدر الى حصول صاحبه من قبل الفسخ وهذه
 ٧ سواء وهكذا للوكيل ان يفسخ بغير حصول صاحبه وكذلك للوحي ان يفسخ
 ٨ من سواه ولا يقدر ذلك الى حاكم ولا غيره وفيه خلاف ٥ اذ انما عساه وشرط
 ٩ الخار لا حتى صح ذلك ثم شرط وان شرط له وحده لم يكن له الخار وشرط له
 ١٠ ونفسه كانهما وان اطلق كان له حله له ٥ ولا او كسبه في البيع فاع وشرط
 ١١ الثلاث فهو كسبه صح وان شرطه لا حتى يصح له لا يملك ذلك فان شرط البطل
 ١٢ الخار لنفسه ٥ ومنه كسبه كان ذلك صحيحا واذا اقل يملك هذه السلعة على ان
 ١٣ اسما من فلانا ٢ ان كان على ما بشرط وليس له الرجوع في سائر ذل به بشرط الا يكون
 ١٤ له الرجوع الا باحدهما ولغيره لا يستلزمه جذا الا ان يكره ما ناهى عنه وفيه لم يذكر
 ١٥ كان له ذلك اي احدى استامزة ٥ واذا ناهى عن صيد من شرط مدة الخار ٢ لهما
 ١٦ وانهم ولم يعتبر من باععه منهما بشرط الخار والبيع باطل لانه مجهول وان غير فقال
 ١٧ على ذلك الخار ٢ هذا العبد ٥ وهذا البطل الخار فماعتز ولم يثبت في الاخر وكان
 ١٨ لكل واحد منهما التمس بالفسط سواء مازد ذلك فان يقول تمسكوا واحدهم معا الف ان يقول
 ١٩ منهما الفان ولا فرق بينهما اذ اكل البيع متبايعه فهلك بعد العقد لم يخل من احد
 ٢٠ امر اما ان يكون قبل الفسخ او بعده فان كان قبل الفسخ بطل البيع وسواء كان التلف في مدة
 ٢١ الخار او بعد الفسخ فمادة الخار فاذ انك ملك على ملك البائع وبطل التمس فان كان التمس
 ٢٢ مفوضا ٥ وان كان غير مفوض سقط عن المستر ٥ وان كان الهلاك بعد الفسخ
 ٢٣ لم يطل البيع سواء كان ٢ بالمستر ٥ او ٢ بالبائع مثل ان يفسخ المستر ثم رده
 ٢٤ الى البائع وكذبة او عارية الباب واحد فاذ انك لا يفسخ نظرت فاذ اذ ان
 ٢٥ الهلاك بعد فسخ مادة الخار فالا كلام وان كان ٢ مدة الخار لم يقطع الخار لم يخلوا

١٥

١ الذهب والفضة حسان والبشر والشعير وى اصحابنا انما جلس واحد في الربا وحسن
 ٢ الزكوة والتمز والمخ حسان فكل حشيش لجور النفاصل فيما يدايد والشيئة على
 ما مضى من الكراهة ما يكال ونوز فيه الربا فما كان فيه رطبا كور مع مثل مثل الحش
 واحدا يدايد ولا يجوز ذلك متفاضلا وان كان يدايد حار اصابع بعضه بعض الحش
 واحد متمايلا ولا كور متفاضلا وكور مع بعض الحش حشيش اخر متفاضلا ولا كور
 ذلك نفسه ولا كور مع الرطب بالتمز لا متمايلا ولا متفاضلا على حل في الاهلية
 البليل والسفسفيا ويجوز ذلك من التافير في الربا لا من الموزون فاما الطير الذي كاله
 به من الاربع في مثل ذلك وغيره من الحشاشاني لا كور معه اضلا لانه محرم واد الخ
 سبعة فلا اعتبار للربا في ذلك ه واما الهب فانه لا يرافه لانه لا يكال ولا يوزن الهاله
 سوط في الربا واما يعتبر المماثلة بحرف العادة في الحشاشاني على عهد النبي عليه
 فان كانت العادة فيه الكيل لتجربته الاكلا في سائر البلاد وما كان العرف فيه
 الوزن لم تجربته الاوزان في سائر البلاد والكيل في اهل المدينة والبيرل من
 اهل مكة هذا كله لا خلاف فيه فان كان فيما لا يعرف عاداته في عهد النبي عليه
 على جملة عادات البلدان التي فيها ذلك الشيء فاذ ثبت ذلك فما عرف بالكيل لا يباع الا
 كيلة وما كان العرف فيه ورا لا يباع الا ورا ه مع الحشيش من الحش حشيش
 نفسه متمايلا وبافسه بياضه متمايلا ولا كور متفاضلا ولا كور مع لينة بياضه
 لا متمايلا ولا متفاضلا فان كانا من حشيش كور متفاضلا ومتمايلا مثل حش الحطة
 الحنطة والشعير حشيش الازرة لانه لا مانع منه كور مع الحنطة بياضها متمايلا
 ولا كور متفاضلا يدايد ولا كور نفسه والاحوط ان يباع مثله بعضه بعضا
 متمايلا لا كور في النفاصل لان الفرق اخف ورا من الحنطة ه ومتى كان
 احدهما يباع ورا والآخر كيلة فلا يباع احدهما صاحبه الا ورا بالبشر والنفاصل
 مثل الحنطة والخش وما استعمل الحشيش في الحنطة بالشوف والخش وبالنفاصل
 من ثيابا متمايلا ولا كور متفاضلا يدايد ولا كور نفسه فاما العالود في كور
 الحنطة والرقع متفاضلا ما لم يوزن في النفاصل في الحشيش لانه غير الشنا وكور
 في الحنطة تدل الحنطة ويبيع وهو الشعير يد هو الشعير متمايلا وكور

السبعة بالسوف وبعه الذهب بالسوف متمايلا كور مع حش الحشيش متمايلا وكور
 مع حش الحشيش متمايلا وكور مع حش الحشيش متمايلا وكور مع حش الحشيش متمايلا
 وكور مع حش الحشيش متمايلا وكور مع حش الحشيش متمايلا وكور مع حش الحشيش متمايلا
 متمايلا في حش الحشيش متمايلا وكور مع حش الحشيش متمايلا وكور مع حش الحشيش متمايلا
 ماله يعلو اذا غلا فلا كور معه حتى يصير خلاه الا ذهبا على اربعة اصرف
 تحت الاكل ودهن تحت اللد وادهن تحت اللطيب ودهن تحت الحشيش من ذلك فالا ترى
 الاكل مثل الزيت والسفرح ودهن الجوز واللوز ودهن الفجل وكور ذلك فالربا هاتان
 لانها اما ان يكون مكيله او موزونه اذا كان الحش واحد فان بيع بعضه بعضا
 كور متمايلا ولا كور متفاضلا ه ولا كور نفسه فان بيع بعضه حش احدا متمايلا
 ومتفاضلا بعدا ولا كور نفسه ه وما تحدد للربا من اللوز واللوز ودهن الجوز
 فالربا انما يصاب لانه اما يكال او يوزن والصرف الثالث ما تحدد للطيب من ذلك
 السفرح والورد والبلبل وغير ذلك ففيه الربا لا يباع بعضه بعضا لا يدايد
 ولا كور نفسه لان اصل الجميع سفرح والنفاصل في ثيابه ه والصرف الرابع
 ماله تحت اللطيب ولا الاكل ولا اللد واصل السفرح ودهن الفجل وكور نفسه الربا ايضا
 لانه مكال وموزون عصير العنب والسفاح والسفرح والروان والفضة
 وغير ذلك من الهواك حشاش مختلفة لان اصولها الحشاش مختلفة فاذ بيع بعضها
 بعض فان كان حشيش حشيش اخر جاز ذلك فمتمايلا ومتفاضلا طو او لم يطو فان حش
 واحد منه بعضه بعضا جاز ذلك متمايلا ولا كور متفاضلا سواء كان ثيابا او مطبوخا ه
 العسل على ضربين احدهما منه شمع والاخر مصفى وحيط كور مع بعضه بعضا متمايلا
 يدايد ولا كور متفاضلا سواء في النار او بالسمن او احدهما مصفى والاخر غير مصفى لانه
 لا مانع منه ه والعسل اذا اطول ازيد به عسل الفجل فاما ما تحدد من السكر والعنب وان شح
 كور مع ذلك عسل الفجل متفاضلا وبعضه بعضا متمايلا وكور مع مذم طعاما
 مطعاما وان كان في احدهما قمل وهو عسل الشراوان او شحم لانه لا مانع من بيعه
 وكذلك ان كان في احدهما قمل انراب او دنا وقرع او قمل كور وهو الاحوط ه
 الاباسر الحشاش مختلفة طير الحشاش لا يباع حش واحد ضابته وما عزة ولبس الشري

٢٢٩

ذلك في المرو او بعده فان كان في المجلس كان له ابداله سوا حار العيب من جنسه او من
 عرقه لا العقد ومع على ما في الذمة كحاج لا عيب فيه فاد اقبض معيا كان له
 ارجائه بما في ذمته مما شأوله العقد وان كان ذلك بعد التفرق فلا كلام احد
 امر به اما ان يكون العيب من جنسه او من عرقه فان كان من عرقه بطل المص
 لا يما شق فاعر غير قيم فيما شأوله العقد ونظر فيه فان كان ذلك في الكل بطل العقد
 المصروف وان كان في البعض بطل العقد فيه ولا يبطال في الباقي كما ظنا في بيع العصف
 وان كان العيب من جنسه فلا كلام من ارجائه ان يكون في الكل او البعض فان
 كان في الكل كان له رده واسترجاع ثمنه وكان له الرضا به لانه من جنس ما شأوله
 العقد وان اراد ابداله بغير معيب كان له ذلك وان كان العيب في البعض فلا يملك
 العقم وله ان يبيع في الجمع كخوزار يبيع ما يبيع في بار مائة جديده وما به رده
 لما في دينار وسكط الالبية ولانه ذهبت بذهب من غير تفصيل وظاهر الخبر تجزئة
 هذا الخوارج دينار صحيح ودينار فراضة دينار صحيح او دينار صحيح ودينار صحيح
 صحيح ودينار مكسور دينار صحيح او مكسورين واد اباغ دينار جيد دينار
 الخسيران لا خلاف واد اباغ شفا في الفضة بدينارهم او كان في دينار بدينار
 بدينار وكان ما فيه من الذهب او الفضة اقل من الثمن في الوزن كان جائزا وكان القام
 من المهر من المصلح لا فقهما كان من قبل او اكثر منه لم يجز وان باع بغير حرج
 من ان يتزوج لا بفضة فباعه بدينار بدينار فباعه بفضة كان جائزا على كل حال
 وان كان هذا السيف عوضا عن دينار بدينار فباعه بفضة مع فقه
 بفضة حار اذا كان الثمن اكثر مما فيه من الفضة اذا كان معه مائة درهم فباعها
 بدينار بدينار بفضة اكثر منها وزنا واشترى في الصحاح ذهبا ثم اشترى
 بالذهب مكسرة اكثر من الصحاح كان جائزا اذا انقضى ما وافر قابلا بدينار ولا فرق بين
 اربون ذلك مكسرة او مكسرة ولا ولا فخر او بالدينار بدينار فان لم يفرق فالحرج
 فعاله اخر ما سئيت من امها البيع وشيخه فان احار امها البيع لم يفرق وسقط
 الحار وقام الخار مقام المهر في انه يكون الجاني بعد التفاضل فان خاير اقبل القام
 بطل المصروف واما اذا انقضى ما لم يفرق ولم يجز ابر الكه استنري منه بالذهب

جدة
 بغير ثمن

الذي قصه دراهم مكسرة صح الشرا لان شرا وعهبات البيع وقطعة الحار وامما
 للبيع لانا فليتنا انه اذا انصرف فيه او احدث الميسري فيه جديدا بطل حار به
 فدخل المصروف منهما بطل الجانيهما وحق الشرا الثاني وان راعه من الجاني
 او المهر من غير رايه لم يفسخ لان الجاني حار حار هذا اذا استنري من رايه درهم
 فاما اذا لم يفرق لاهكذا الكه افرضه الصحاح التي معه واستنري منه مكسرة
 اكثر منها ثم ابر اكل واحدها صا حار كان جائزا وكذلك اذا اوهب كل واحد
 منهما المصاحبة والفضة كان جائزا وكذلك اذا اوهب كل واحد منهما ماء الصحاح
 بوزنهما من المكسرة ثم وهب له الفاضل من المكسرة كان جائزا اذا كان مع رجل
 عشرة دراهم ومع احد دينار فمعه عشرة دراهم فان اراد استنري منه
 الا دينار بعشرة دراهم فاستنري نصف دينار بعشرة دراهم وسلم العشرة اليه
 لم يقبل الا بدينار منه فيكون نصفه من بيع ونصفه ودعة في يده اربط لم يضر ثم
 استنري من العشرة التي دفعها اليه واشترى بها النصف الا حرم الا بدينار ذلك
 ويكون جميع الدينار للمشتري والبايع فله استنري جميع الثمن وله على المشتري عشرة
 دراهم من جهة الفرض وان لم يفعل هكذا الكه استنري جميع الدينار بعشرة دراهم
 وسلم اليه العشرة الواحدة ثم استنري منها مائة ومائة من العشرة في ذلك
 المجلس كان الصا حار او كان من الاولى اذا كان له رجل عشرة دراهم
 فاعطاه عشرة دراهم عدد اخضا لما عليه فوز بها القام فوجد ما اخذ عشرة
 كان الدينار الزايد للفا موقعا عاقها ولا يكون موقعا على القام لاجل ايه احده
 عوضا ويكون ثمنه الامانة في يده فاد انت هذا فان اشترى منه دينار او ان
 مثا و منه له وان اشترى منه عوضا به وان شأ اخذه دراهم ويكون صرفا
 ولا يجوز ان يفرقه قبل ان يفرق الدرهم وان شأ عمله ثانيا بوضوح في ذمته الى المير يكون
 شيئا اذا استنري دينار بعشرة دراهم ومعه تسعة عشر دراهم واشتري
 من الفضة والوجه ان يفرق المصروف ثم استنري منه بقدرها فيكون حار
 حرا من الدينار في يده موقوف ودعة والبايع المصروف فاد انت هذا عمل
 للخر اريد ما ذكرناه في المسئلة الاولى سوا في الدينار الزايد وان لم يفرق منه واحدة

ذلك في الفرو او بعده فان كان في المجلس كان له ابداله سوا حان العيب من حنسه او من
 عرج حنسه لا العقد ومع على ملة في الذمة محكما لا عيب فيه فاد اقبض معيا كان له
 ان يطالبه بها في ذمته مما شاوله العقد وان كان ذلك بعد التفرق فلا كلام ان
 امر بهما ان يكون العيب من حنسه او من عرج حنسه فان كان من عرج حنسه بطل الأمر
 لانهما يفرقان عرج فيم فيهما شاوله العقد ونظر فيه فان كان ذلك في الكل بطل العقد
 الصوف وان كان في البعض بطل العقد فيه ولا يطل في الباقي كما قلناه في بعض العقد
 وان كان العيب من حنسه فلا كلام ان اجدا من امان يكون في الكل او البعض فان
 كان في الكل كان له رده واسترجاع ثمنه وكان له الرضاه لانه من حنسه ما شاوله
 العقد وان اراد ابداله بغير عيب كان له ذلك وان كان العيب في البعض لم يكن له
 العجز وله ان يسحب البيع في الجمع كوزار يدع ما بين يديه مائة جديده وما به رده
 ما بين يديه وسطك لا يابيه ولانه ذهبت رده من غير فاصل وظاهر الخبر كخبره
 هذا الخور مع دينار محكم ودينار فراضة دينار محكم او دينار غير محكم وكذا مع درهم
 محكم ودرهم فليس هو درهم محكم او مكيثور واد اناع دينار جديد دينار
 الحسبان لا خلاف واد اناع شيا محكما لا يقضه بديارهم او كان محكما لا يقضه
 بديارهم وانما فيه من الذهب او الفضة اقل من الثمن في الوزر كان جائزا وكان القابل
 من الثمن من الصل والغير لا يقضه ما كان مثله او اكثر منه لم يجز وانما غير حاش
 من ان يتصور في لا يقضه بما عده بديار محكما لا يقضه بديارهم او كان محكما لا يقضه
 واد اناع هذا السقف عوض جان لا خلاف واد استري خاتما من فضة مع فضة
 بعضه حار اذا كان الثمن اكثر مما فيه من الفضة اذ اكان معه مائة درهم محكما
 ثم يان سترتها مكسرة اكثر منها وزنا فاستري بالصالح ذهبا ثم استري
 بالذهب مكسرة اكثر من الصالح كان جائزا اذا انقضا وانقضا قابلا ليدار ولا فرق بين
 ان يكون ذلك مائة او مئتين او مائة ولا فتر او باليد لا بد منه فان لم يفسد الخرج
 فقال له اخبر ما سبقت من امضا البيع وشيخه فان احسار امضا البيع لم يفسد البيع وسقط
 الحار وقام الخاجر مقام البيع الا انه يكون الجائر بعد التقاضي وان كان اقل الفاهم
 بطل الصوف واما اذا انقضا ولم يفسد فاولم يجازي الكه استري منه بالذهب

منه
 بغير

الذي قصه دراهم مكسرة صح الشرا لا بشر وعه ما في البيع وقطع الحار واما
 البيع لا فائدا لانه اذ انصرف فيه او احدث الميسري فيه جديدا بطل حاره وانه
 فاد حصل الصوف منهما بطل حارهما ووجه الشرا الثاني وان اذعه قبل الحار
 او الفسوق من غير باعه لم يفسد لا للبايع حو الحار هذا الاستري ما بعد درهم
 فاما اذا لم يفعلا هكذا الكه اقرضه الصالح التي معه واستقرض منه مكسرة
 اكثر منها ثم انزل او احلصهما صاحبه كان جائزا وكذلك اذا اوهب كل واحد
 منهما صاحبه واقضه كان جائزا وكذلك اذا اوهب كل واحد منهما مائة الصالح
 بوزنها من المكسرة ثم وهب له الفاضل من المكسرة كان جائزا اذ اكان مع رجل
 عشرة دراهم ومع اخر دينار فمعه عشرة دراهم فان اراد ان يستري منه
 الدينار بعشرة دراهم فاستري نصف دينار بعشرة دراهم وسلم العشرة اليه
 بغير ارباب منه ويكون نصفه عن بيع ونصفه بديعة في يده ارباب ثم يضمن
 استقرض العشرة التي دفعها اليه واستري بها النصف الا حرم الارباب في ذلك
 ويكون جمع الدينار للمستري والبايع فاستري في جميع الثمن وله على المستري عشرة
 دراهم من جهة الفرض وان لم يفعل هكذا الكه استري جمع الارباب بعشرة دراهم
 وسلم اليه العشرة التي معه ثم استقرضها منه وقضاه بمائة من العشرة في ذلك
 المجلس كان الصالحان او كان مثل الاولى اذ اكان له رجل على رجل عشرة دراهم
 فاعطاه عشرة دراهم بعد انقضا لما عليه فوز بها القام في حدها الخ عشرة
 كان الدينار الزايد للفا مقيتا عامها ولا يكون مضمونا على القام لاجل اياه احده
 عوضا ويكون منزلة الامانة في يده فاد اناك هذا فاستري عشرة دراهم او ان
 مثا وهبه له وان استري منه عوضا به وان شا اخذ به دراهم ويكون صرفا
 ولا يكون ان يرافقه قبل ان يغير الدرهم وان جعله ثوبا لوضوف في ذمته الى المملوك
 شيئا اذ استري دينار بعشرة دراهم ومعه تسعة عشر دراهم واسترخ
 من اقرضه فالوجه ان يفسد الصوف ثم يستري منه بقدرها فيكون حار غير
 حرا من الارباب في يده مضموعا وديعة والبايع على الصوف فاد اناك هذا عمل في
 الخ لزيد ما ذكرناه في المسئلة الاولى سوا في الدينار الزايد وان لم يفسد الكه

ولا يخرج من العيب والنير وما أشبه ذلك فاداباع اصل العيب والنير فان كان
 قد خرج الثمرة فهي للبائع الا ان شرط المشتري ان لم يخرج ثمرها وانما
 خرج في ملك المشتري فهي للمشتري والثالث فخرج الثمرة في وردها فاذا
 باع الاصل وقد خرج وردها وتاخر وظهر الثمرة فهي للبائع الا ان شرط
 المبيع وان لم يتاخر وردها ولم يظهر الثمرة ولا يعضها فان الثمرة للمشتري
 والصبر الرابع ما خرج الثمرة في كمام مثل الجوز واللوز وغيرهما فان
 فسر ثمرها اذا ظهر ثمرته فالثمرة للبائع الا ان شرطها المشتري
 والصبر الخامس ما يقصد وردها مثل سكر الورد والياسمين والمشتري
 واليسفح والنرجس وما أشبه ذلك مما يقع اصله في الارض ويحمل حملها بعد
 حملها فاداباع اصله بطرفان كان وردها مدته فهو للبائع وان لم يكن مدته
 وانما هو جند فهو للمشتري واداباع اصل الثوب وقد خرج وردها فانه
 يكون للمشتري على كماله في اوله في سكر الورد في سكر غير له الاعمار
 وليس بثمره واداباع ارضها وكهارة في ثمره وخرقة بعد مده فان
 كان مخزوا فهو للمشتري واما ثمنه يكون في ملكه وان لم يكن مخزوا
 وكان طاهرا فخرقة الاولى للبائع والثاني للمشتري لانه يملك في ملكه
 واداباع ثمنه مؤتمنه بعد ثمنه ان الثمرة للبائع والاصل للمشتري واداباع
 هذا لا يحك على البائع ثمن هذه الثمرة حتى يبلغ اواز الحداد في العرف والعبادة
 وقد لا تداد باع ثمره مفتردة بعدد الصلاح منها وجب على البائع تركها
 حتى يبلغ اواز الحداد في العرف والعبادة فان كان مما يصير طبيا فهو الاصل
 في ثمنه ولو يلوغ وركا في شرا فلا يعتزل ان يصير طبيا لانه لا يجيشوا وما جرى
 مجراه لانراعيه ذلك فهي بلغ اواز الحداد وسال التيقية حتى ياحظ منها
 او لا ولا وقال تركها على الاصل انما لها لم يلزمه تركها وكان له مطالبة
 بثلثها اذا عطلت الثمرة الباقية على ملك البائع وان اذ سقنها لغير
 للمشتري منع منه لان ذلك من صلاح الثمرة ومؤتمنه الشئ فيكون على
 البائع وان عطلت الاصول واداباع المشتري ان يبيع الاصول لم يكن للبائع

منعه منه ويكون مؤتمنه الشئ على المشتري وان كان الشئ يقع احدهما دون
 الاخر مثل ان يقع الاصول ويصير بالثمره او يصير بالاصول ويبيع الثمرة وما عدا
 فتح العقد بينهما واولا به خسر المبيع عليه واداباع البائع شئ فيه ومثما
 المشتري من معارضته فانما له ان يبيع الاصل فانه ضلح الثمرة ولا يربطه
 وان اختلف في قدر ما فيه صلاح فقال للبائع في كل خمس او اقل واخر وطالفة
 المشتري رجوع الى اهل الخيرة فاداسه وحلان من اهل الخيرة بعد ذلك خلا
 عليه وفقطنا ان البائع اذا لم يوتر بالثمره للمساة فان شرط البائع ان يتولى
 كان ذلك جائزا واداباع من جعل مالا ظاهر الثمرة مثل الشئ في ان يسلو
 صلاحه بشرط القطع او بعدد والصلاح مطلقا لم يلقطه المشتري حتى يخط
 به فحمل البائع فان كان يمتد بالصغر والكثير كان للمشتري البائع والباقي
 الصغار وان كان يمتد بغيره فبشر البائع او يقول البائع سلمت المبيع الى المشتري
 اخر المشتري على قوله ومضى البيع كانه راداه فصلا وان ابيع البائع من ذلك
 البيع لان البيع لا يمتد بغيره بغيره وانما باع بغيره بغيره بغيره
 فان الاصل للمشتري والتميز الطاهر للبائع فاداباع البائع حتى جرت جمل الخزان كان
 يميز كان الجمل الموجود جال العقد للبائع والحادث للمشتري وان اختلف
 الحادث بالموجود اختلفا لا يميز فتح العقد او سلم البائع كما قلنا في المسئلة
 الاولى سواء وهكذا القول ببيع خمر مرق في اخط ما وقع البيع عليه مما يحل
 كان حكمه ما قلناه وكذلك لو باع خبطة معينة فاشالت عليها خطه فله الجمل
 ان سلم له الرادة او يبيع لا يخطط ما باع بالبيع واداباع البائع بعد
 قطعها وقسمها بغير البيع ويكون القول قول الذي يده الثمرة بمقدار ما راعه
 لنفسه وضرورة ان يكون المشتري تركها بعد القدر ودعة عند البائع في اخط
 يكون القول قول البائع بمقدار ما راعه مع منعه وان كان البائع ترك الباطل في يد
 المشتري ودعة عنده فاختلط كان القول قول المشتري مع منعه اذ اداباعها
 وفيها ما وشكر بلا حلوا من احد من اهل الباطل فيقول بعتك هذه الارض بحقوقها او لا
 يقول بعتك حقوقها فان قال بعتك حقوقها جمل الباطل والشئ في البيع وصل المبيع للمشتري لان

وهكذا القول في
 المسئلة
 في البيع
 في البيع
 في البيع

البناء والسحر من حقها والارض وان قال بعتك هذا الارض ولم يقل حقها لا يدخل اليها
 والبيع في البيع وادانك بعتك هذا النسيان دخل الشجر مع الارض لا النسيان
 اسير الارض والسحر وان الارض لا شجر فيه لا شجر فيه فساها وادانك بعتك هذه
 القرية فان اسم القرية يقع على البوت ذوق المزارع ولا يدخل المزارع في البيع الا
 بالقيمة وان قال حقها لم يدخل ايضا في البيع لان المزارع ليست من حقها القرية
 فان كان البوت شجر كان ذلك داخل في البيع لانه من حقها القرية والبوت في اذا
 باع دارا فانه يدخل في البيع الارض والبناء اسم الارض والبناء وان كان فيها
 حقل او شجر كان انما يدخل في البيع لانه من حقها الدار واما البناء فانه يدخل في البيع
 جميع ما كان مبنيا من حيطان وسقوف ودرجته مرفوعة وابواب منصوبة وان
 كان في حائطها كان من حقها يدخل في البيع وكان حقله ايضا وان كان عرسه
 واما ينقل مكان الى مكان لم يدخل في البيع وكذلك ان كان فيها باب مفلوج لم يدخل
 في البيع الا وادانك المرفوعة في الحيطان يدخل في البيع وان رفوف التي عليها كانت
 اطباقها في البناء كانت من حقها وط في البيع وان كان على الاوتاد من غير شجر
 ولا بناء لم يدخل في البيع وان كان فيها خرابي مرفوعة دخلت في البيع لانها كانت
 في الحراب وان كانت فيها حجارة مدفوعة او اجزء مدفون لم يخرج وتنفصل لم يدخل
 في البيع وان كان فيها جبال للبيد غير مبنية واما ينقل من مكان الى مكان لم يدخل في البيع
 وان كان مبنية دخل الشفلا في القواني في البيع لان هذا ينصب والاغلاق
 تدخل في البيع وكذلك البفناح ولا يدخل في البيع الحبل والدلو والبقرة لانه
 يمكن نقله ويبرأ ما يدخل في البيع وكذلك ما فيها من الاجر والطين والما الذي في البئر
 مملوك لصاحب الدار بل لانه ان لم يبعه الغير منه وبذلك لانه لا يملك لا المشتري
 ان يشره وينصرف فيه من غير ان صاحب الدار والاولى قوي وينصرف
 المشتري في شئناح لغرف العادة وادانك انه مملوك ولا يبعه لانه
 باع الجميع فهو محمول الارض مدد او ان باع الموجود منها ذلك لا يمكن
 تسليمه الا بان يخلط بعرضه واما العيون المستنبطة فان قيلها مملوك
 وماؤها مملوك الا من ما شرب منه ويوص منه لم يجرى المعادة فاما صفة

من عن الى عن طصاحب العين المبع منه وحقه مع العين او سهمه بها واما
 المساء التي تخرى في الدمار مثل القواب والرحله ويجوها من الانهار الكبار و
 الصغار فليست مملوكة لاحد بل اختلاف لا يمانع في المواضع التي ليست
 مملوكة من الجبال والشعاب والصخور وعمر ذلك ومواسمها من سائر
 جاريه ملكه وادانك ما من هذه الانهار الى ملك النسيان فلا ملكه الا بالمجازة
 وكذلك نزل السيل في ارضه وتوكل الطير في ملكه وتشتت الطير في سحره
 او ثيابه وادانك ما من هذه الانهار ما لا يجرى فيه من هذه الانهار ما لا يجرى فيه
 ملكه لانه جاريه وقال الفقهاء انه لا ملكه لان القطبان لا يشرى منه بعد ادراك
 مستعمل بالعادة واما المعاد الذي ظهر في ملكه فان كانت اعصابها
 من السيل والفقير وما اسهمه ذلك وهو من امة الماد فقلنا انه مملوك ولا يجوز
 بيع ما ظهر منه الا ان يشرى ويغير لانه يخلط بعرضه فلا يمكن تسليمه وادانك
 معادن الجامدات من الذهب والفضة والهيروخ وسائر الحجار والجمادات
 الارض المملوكة مملوك وحكمه حكم الارض وعرضه مع الارض في سطر
 فان كان معدن الذهب جاريه بغير الذهب والفضة ولا يجوز بيعه حكمه
 من الذهب لانه لا يفرق بين الذهب والفضة ولا يفرق بين الذهب والفضة
 الفضة فيباع باكثره ويقتطع عليه وعلى الارض وحجور بعه بالفضة وان
 كان المعدن الفضة جاريه بغير الذهب والفضة ولم يجر بعه بالفضة لما
 طناه وادانك ما لم يفرق بين الثمن للمصري فان هلك الثمن في يد البائع قبل
 التسليم كان للمصري الحصار انما يبيع البائع ثمنه من التسليم وانما
 احاز البائع في الاصول لجميع الثمن او بعه من الثمن فجزاها وانما
 سقطت يده من الثمن فليس للمصري الحصار في بيع البائع ثمنه من التسليم وانما
 جميع الثمن لان الثمن يفتقر على الاطراف وينقسم على الاصول والثمن في السلة
 لا يجرى وانما على ما هو في الميزان على ما مضى فان عطفست وانما
 الباطل يفتقر من شئها وكان يركبها على الاصول فجزاها وانما
 اضر المصري عليه وان كان كثير ان كان على الاصول الحفاف او فضل حملها

مستقبلا بقصا كسرافانه تجبره المستري على القطع لانه لما دخل في بيع الاصول
 مفردا غير المهر فقد رضى بها نودي المهره اليه من الضرب وقال قوم خسر البائع
 على بيع المهره وتفرغ الاصول لار المهره لا تحلوا من الضرر على كل حال ترك او
 صر مـ هـ واذا باع ارضا وفسها ررع ظاهرا فلا تحلوا من احد من م امان يكون
 مما تحصد مـ واحدة او يكون له اصل يبقى في الارض وتحصد مـ اخرى
 فان كان مما تحصد مـ واحدة مثل الحطه والسعر وما اشبههما فلا تحلوا
 البيع من احد من م امان يكون مطلقا او مقبلا بان سراط الررع فان كان مطلقا
 فالررع للبائع ولا يدخل في البيع لان اسم الارض لا يلبس والبرع فاذا ابلت انه للبايع
 فانه يلبس في الارض الى اوان الحصاد ولا يلزمه اجره العمل للمستري لان هذا مستقلا
 لم يملكه المستري فاذا ابلت هذا وحصد البائع الررع وهو فضل لم يربح
 الا بفناء الارض الى وقت الحصاد لم يكن له لار الذي استحقه بقبه الررع المحصور
 وان اخرجته الى اوان الحصاد فانه يلزمه حصاده في اول وقت الحصاد ولا يجوز
 بيعه كذلك وان كان الجزل في بيعته وتأخره لان الواجب ازالة الضرر
 فاما التوفيق فلا يحس ولا يطلب الخير فاذا حصده في اول وقت الحصاد فانه يترك
 عرويه تضربا لارض فلا يلبس به نقل العروق وان كان تضربا لارض فله عروق واله
 والذره فانه يلزمه نقله لانها للبائع فليزيمه نقله فاذا انقل العروق وفارضا
 الارض حفر الزمه فتوشها هـ هكذا اذا باع دارا وفيها فاسية لزمه نقله فان
 كانها جثت فهو لا يخرج من الباب وجب نقض الباب حتى يخرج الخشب ولزم
 البائع ما ينقص من الباب والاولى ان يقول يلزمه بناؤه هـ وان غصب فضلا فليترك
 في داره فما صاحبه بطلاله به فلم يخرج من الباب نقض الباب لم يخرج على صاحب
 الحمل سي لان هذا متعدي حتى على نفسه ما دخل عليه من الضرر وليس كذلك البائع
 في المسله الاولى هـ هذا اذا كان البيع مطلقا فاما اذا باع الارض مع الررع
 فلا تحلوا الررع من ان يكون حشبا لم يستقبل او سنبلا ولم يستقبل او سنبلا
 استلجبه فان لم يستقبل او سنبلا ولم يستلجبه فلهما سوا ويكون الشرط
 ويكون الررع مع الارض للمستري بلا خلاف وان كان قد استلجبت فارقا الخب

علمنا

ظاهر الاتهام له من التعبر والذره والارز في جهام يجر فيه فهو ماله الطاهر
 وكور بيعه وشرطه مفرد او ان كان الحب في جهام لا يجر فيه من الحطه في سلسها
 فانه خور عنديا ايضا بيعه لانه لا مانع منه وبالقوم لا خور بيعه لانه غير مري ولا
 موصوف في الزمه هـ هذا اذا كان الررع تحصد مـ واحدة فاما اذا كان يحصد مـ
 بعد اخرى مثل القث ومن القث الاكثرات والتعناع والتذباب والخرقة والهوا وما
 اشبه ذلك فانه نظيره فان كان يحزوزا حطت العروق في بيع الارض لا يها من
 حقها وان كان ثابتا كانت الخرة الاولى للبائع والساقى للمستري لان الخرة الاولى اياه
 طاهرة في الحال فلم يدخل في البيع الا من شرط فلا يلبس ذلك بطول البائع كرها في الحال وليس
 له ان يتركها حتى يبيع او ان الجزل لار كها نودي في الاختلاط جمل البائع كرها في الحال وليس
 لار لار اده التي تحصد للمستري فثبت على اصوله هـ واذا باع ارضا وفسها ررع فلا تحلوا
 من احد من م امان يكون لارض يبقى لم يعد جمل نوى الشجر وشرقا لقف وما اشبهه
 مما تحزوز مـ بعد اخرى فان كان هكذا فانه يدخل في البيع لانه من جفوه وهكدا
 اذا عرس في الارض غرسا وباع الارض قبل ان يلبس العروق وشرقا عروقه فانه يدخل
 في البيع وان كان يربا لارض تحصد مـ واحدة من الحطه والسعر فلا تحلوا من احد من م
 امان يبيع الارض مطلقا او مع التذباب فان باع الارض مطلقا لم يدخل التذباب في البيع لان اسم
 الارض لم يلبس به ولا يلبس هـ انظر في المستري فان كان عالما بذكره لم يترك له الحصاد
 لانه قد رضى بضرره وكب عليه تركه الى اوان الحصاد وان كان جاهلا به كان له الحصاد
 انما اشبه البيع وانما اجاره فان اجاره واحدة لجميع الثمر لا ينقص الذي في الارض ترك
 الررع الى الحصاد لا يقتسط عليه الثمر بل هو واجب محصور لمخاربه الررع والاساكي وان
 قال البائع انا انقله وامكنه ذلك في مدة يسيرة ونقله لم يكن للمستري الجار لان الجيب قد
 ناله وان اشترى الارض مع البذر كان البيع صحيحا وقال الفقهاء لا يبيع لان ذلك محمول
 هـ هذا المستري لا يطلعه ولم نقل للمستري انها مؤبده ولم يعلم المستري بانها
 لم يعلم كل له الحصار ان يرضى به وانما اشبه لانه بقوه مـ مـ ولم يعلم منه الرعا
 به هـ اذا باع ارضا فيها حجارة فلا تحلوا الحجاره من ثلثه اقسام امان تصور مخلوقه او ماله او
 مستودعه للنقل فان كانت مخلوقه في الارض حطت في البيع لانها من اجزا الارض وعلى هذا

المعاد كلها من الدواب والنباتات تدخل في بيع الارض فلا يخلو من احد من اهل بيوت النحر
 والورع ولا ينصرف عنها فان كانت لا تنصرف عنها بعد ماعرجه الارض وان العرو ولا ينصرف عنها
 بالمسرى لا خيار له ولا تكون هذه الحجارة شيئا في الارض وان كانت تنصرف عنها او يخلو
 من ان ينصرف النحر لا عرو ولا ينصرف الى الحجارة ولا ينصرف الى عرو ولا ينصرف الى عرو ولا ينصرف الى عرو
 المسرى على ما فيها حال العقد لم يكره له خيار له في حل في شراها ايضا بعينها وان كان
 جاهلا بها ثبت له الخيار فان شراها مع عيها وان شراها واسترجع الثمن فان رضى
 واحدا للبيع اخذها جميع الثمن وان كانت حجارة مبنية مثل ان يكون فيها اساس من
 حجارة او اخرا او دكة مبنية او مسناة منه فهذا يدخل ايضا في البيع وكان الحكم فيها مثل
 الحجارة المخلوقة سواء واما القسم الثالث وهو اذا كانت الحجارة مستودعة في الارض
 للتفليس والتحويل او الاحتياج اليها لئلا يدخل في بيع الارض وتكون باقية على
 ملك البائع لا راسم الارض لم يمتد لها وعلى هذا اذا كانت الارض كثير مدفون من الابواب
 والارباب فلا يدخل في البيع وتكون باقية على ملك البائع مادامت هذا فان الارض يكون
 للمسرى والخيار للبايع ولا يخلو من احد من اهل بيوت النحر ولا يكون شيئا او دواب
 شجر فان كانت ايضا لا شجر فيها فلا يخلو من احد من اهل بيوت النحر ولا يكون الحجارة مضمرة
 ان رعيها المسترى او بالغرس ارضها ولا ينصرف ان كان ينصرف عنها او يخلو من احد من اهل بيوت
 المسترى على ما فيها حال العقد فلا خيار له لانه رضى بعينها وللسا
 الحارة لانه عين ماله والمسترى مطالب به بغيره لان ملكه مشعول بملك البائع ولا طاعة
 في تركه فكان له المطالبة في الحال فقلها وكذا ان اشترى دارا وبيعها فماتت وعلا ذلك
 المطالبة تنقل جميع ذلك واذا انقلها لزمه تسوية الارض ورداها الى حالها لانه حقا
 لا شجر ولا مملوكة واما ان ينقل فلا اخيرة لصاحبه وان كان زمان النقل طويلا لا يمتد
 علم بالحجارة فهدى بالضرر الذي لحقه زمان النقل وان كان جاهلا بالحجارة او علم بها
 بعلم من رعاها لم يعلم بذلك وهو عيب فان البائع لما انقل الحجارة وكان زمان النقل سيرا
 لا يطل فيه منفعة الارض لم يكن للمسترى ردّها لان العيب يزول بملك من عرو
 وكذا ان اخذ البائع من ماله ارضه من يد الغاصب في الزمان المسترى
 لم يكن للمسترى الخيار وان كان زمان النقل طويلا لم يفت بها منفعة الارض

الخاء يرد الارض بالعيب ومن رعاها وجاهل بها او اجاره البيع فان رضى فاما لا يخلو
 لخلو الارض بجميع الثمر ولا يلزمه الاجرة وقبل ان يخلو الحجارة فلا يخلو من احد من اهل بيوت النحر
 وان كان بعد التسليم لزمه اجرة المنزل وان كانت الحجارة لا تنصرف عنها او يخلو من احد من اهل بيوت
 الارض ولا ينصرف عنها ولا ينصرف الى الحجارة ولا ينصرف الى عرو ولا ينصرف الى عرو ولا ينصرف الى عرو
 لا يطل فيه منفعة الارض لم يكن للمسترى الخيار وان كان زمان النقل طويلا لا يمتد
 الارض فان له الخيار ان يسترجع البيع وان رضى الحارة وان اجاره والحجارة الاجرة على ما
 ياتيه وان اراد اتياع تركها فلا خيار للمسترى لانه لا يصر عليه من رعاها ولا ينصرف عنها
 بالسبق الى المسترى لانه لا دليل عليه هذا كله اذا كانت الارض ايضا لا شجر فيها
 فاما اذا كان فيها شجر فلا يخلو من احد من اهل بيوت النحر وان كان مستودعا في حال البيع
 او اجرة المسترى بعده فان كان موجودا في حال البيع فلا يخلو من احد من اهل بيوت النحر
 اما ان يكون تركها في الارض لا ينصرف عنها ولا ينصرف عنها وان كان تركها ولا ينصرف عنها
 معا واما ان يكون تركها ينصرف النحر ولا ينصرف عنها واما ان يكون تركها ولا ينصرف عنها
 يصرف فان كان تركها ولا ينصرف عنها من رعاها ولا ينصرف عنها من رعاها ولا ينصرف عنها
 النحر والورع ويكون النحر ممكن فله من عرو ولا ينصرف عنها وان كان تركها
 الحكم في كل الحكم في الارض ايضا اذا كانت الحجارة لا ينصرف عنها من رعاها ولا ينصرف عنها
 وكان فلهما لا ينصرف ويكون الحكم ما ذكرناه وان كان تركها ينصرف عنها ولا ينصرف عنها
 ما ذكرناه في الارض ايضا وان كان تركها ينصرف عنها ولا ينصرف عنها من رعاها ولا ينصرف عنها
 اما ان يكون رعاها بالحجارة وضربها حال البيع او لم يكن رعاها فان كان رعاها فلا خيار للبايع
 في الحجارة والمسترى المطالبة بغيرها وليس له ان يرضى بها الا جرة لانه اخذ على بصره
 ورعاها به وان كان جاهلا بالحجارة او عاها لايضا وجاهلا ينصرف عنها كان المسترى بالخيار ان
 ردّها وان شراها مستكفا فان رضى فلا كلام وان استكفا كان للبايع ان ينقل الحجارة والمسترى
 ان يطالب به ويكون الكلام في تسوية الارض والاجرة على ما مضى واما ان ينقل النحر
 رجل في النحر يقطع العرو ولا يجب قبل الفجر وعنده وفي الناس من قال لا اذا كان الفجر
 لا يلزم وان كان بعده يلزم وان كان تركها لا ينصرف عنها بغيره فان اراد البائع فلهما كان
 للمسترى الخيار لانه يدخل النقص عليه بقطع عرو والنحر وان ترك الحجارة فلا خيار له لان

لعل

المصرر والاولا ملك الحماره بذلك هـ هذا اذا كان السحر للبايع باعه مع الارض وان كان السحر
 للمستري اجد به بعد ستر الارض به علم الحماره فلا خيار له لانه علم بالغيب بعد ما انقضى
 فيه نصرة الله فمقتله لا قيمة الارض وبها سحر اذ لم يبق منها وهي ضمان فان كان الزك الذي
 بصرا ان للبايع الفلغ لانه ما حد ملكه والمستري المطالبة بذلك لان الله ضرر بالترك فاد اقلع
 وعلى البايع ان يستر الفقير لا الفقير اذ دخل في غير البيع هـ وان كان فلغها بضر وتركها لا يضر
 فان رضي سريها فلا خيار للمستري وان اريد فلغها كان ذلك له وله تنويه الارض وان ستر الفقير
 الداخل في السحر وهو ان يستر فقيرة السحر قبل القلع وكيفية هذا القلع بغيره ما يضره
 فقل في بيع القمار هـ اذا باع مرة مفردة عن الاصل مثل عرس القفل
 والكرم وسائر الهواك فلا تخلو ام اجد من امان ان يكون ستره فباعه او ستره فان
 كان قبل رد والمصلاح فلا تخلو البيع من اجد من امان ان يكون ستره فباعه او ستره
 واحدة فان كان ستره فباعه فانه يجوز عدا خاصة وان كان سنة واحدة فلا تخلو
 البيع من ستره ان شاء ما اريد بيع بشرط القطع او مطلقا او بشرط التيقنه فان باع بشرط
 القطع في الحال طاراجا عا وان باع بشرط التيقنه فلا يجوز اجماعا وان باع مطلقا فالتمس
 عدا وفيه خلاف هذا اذا باع الممرة دون الاصل فاذا باع الممرة مع الاصل مطلقا
 مع البيع ولا يحتاج الى شرط القطع بلا خلاف فان كانت الاصول الواجب والمرة لآخر
 باع الممرة من صاحب الاصل لم يضر كما لا يضر من غيره لعموم الاخبار هـ واذا كان البيع
 بعد رد والمصلاح فانه جائز ويدر والمصلاح بحلف كسب اختلاف القمار فان كانت الممرة
 مما يجزى او شرب او تصفريد والمصلاح فيها الحرة او السوداء او الصغيرة هـ وان كان ستره
 ببيع فهو ان يمتوه وهو ان يتوى فيه المما لخلو وبصفو الونه هـ وان كان ستره مالا سلبا مثل
 النفاق والبطخ فيان يخلو او يطيح اكله وان كان مثل البطخ فيان يبيع فيه النجس لانه نجسا
 كشمع الرطب وقد روي اصحابنا ان النور يعتبر في ثمرة الفحل خاصة فاما ما يتورد في رد
 صلاحه ان يستر النور وبغيره الكرم ان يستره فقد الحضر وان كان مثل القنا والخمار
 الذي لا يستر طعمه ولا لونه فان ذلك يوجب عدا ابد وصلاحه فيه ان ينهاه عن طعمه
 ولا اعتبار بطول الشرب على ما روي في بعض الاخبار هـ واذا كان في البستان غار حلقه
 وبدا صلاح لغوه جار بيع الجميع سواء كان من حنسه او من غير حنسه هـ وان كان بستانا

دائما في الممرة هـ اجماعا فانه يظهر في الاخره بجميع ما لم يصر صلاحه لا يفسد على
 نفسه سواء كان من حنسه او من غير حنسه وفيه خلاف اذا كان في الاصل
 النطخ او القنا او الخمار او الباذخان قد حملت باع ذلك فلا تخلو ام اجد من امان ان يكون
 الطاهر او يبيع الاصل فان باع الممل الظاهره وان الاصل ينظر فان كان قبله والصلاح فيه لم يضر
 سعه الا شرط القطع فاما بيعه مطلقا او بشرط التيقنه الى او الى اللغات فلا يجوز هـ وان
 باع املا حجار سعة بشرط القطع وبشرط التيقنه الى اللوغ او الى اللغات وكور سعة مطلقا
 عسر شرط فاذا اشتراه ولقطة فقد استوفى حقه وان تركه حتى اختلط حمل طابت بعده هـ
 فان كان ستره لخل الاو او كان الحادث للبايع وان كان لا يستر على صريح امان ان يستره
 للبيع الى المستري فانه يستر على قوله وفيه خلاف لانه زيادة وان استغنى البايع
 مع الحاكم البيع هـ وان باع الاصول طاراجا مع الحرة فادب ذلك كان الاصول للسر
 والحمل الموجود للبايع وما بعده من الباطن للمستري لان بشرط المستري الحمل الموجود
 والمرة الموجودة هـ اذا باع الاصول فكل الحال للبايع فان لقطة فقد استوفى حقه
 وان تركه حتى اختلط ما حكيت هذه احدا طالا لستره ان يستره البايع فانه يستر
 البيع ويجزى المستري على التمر وان لم يستره في البيع هذا اذا باع الحمل الموجود او باع
 الاصول فاما اذا باع الحمل الموجود وما حكيت هذه من الاجمال دون الاصول طاراجا
 عدا باع عند الفقهاء لا يجوز لانه مجهول وهو قوي وهو المزمع على صريح صواب لانه
 عليه وصواب عليه كما هو في البذر الذي لا حرام عليه مثل النفاق والشمع والسفرط والمخ
 والشمع والرطب والعنب والتمر وما اشبه ذلك فانه يجوز بيعه موضوعا على الارض
 وعلى السحر منفرد او مع الاصل على ما يبيع والذي في الكلام على صريح اجد ما قامه
 نصحه له كحفظ طوبته وصحته وبقائه فاذا اخرج منه شئ من البذر والفساد و
 ذلك مثل الجوز في قشره الثاني في النور في قشره الثاني فهذا الجوز بيعه في كمامه ويكون
 حكمه حكم البازر الظاهر من الممرة والثاني كمامه لا مصلحة له فيه مثل القشر الاضر
 على الجوز والنور فان ذلك تركه عليه ما فسد لها فحجور اضايعه في هذا القشر وهو
 على الارض وعلى السحر منفرد اجد السحر او مع السحر كل ذلك يجوز ولذلك يجوز بيع الباطن
 الا حصر في القشر فوقاني هـ المستعمل على صريح صواب يكون حقه ظاهرا مثل السحر هـ

والدرة وصدره في تمامه مثل الحطة والارز وخورج جميعه على كل حال سوا
 غيره مما يدخر عليه مثل الارز ولا يدخر عليه مثل الحطة فاما في الارض ومحصولها
 من الارز كخورج ربع ثمرة بستان فيستوي منها ارباعا معلومة ولا مانع منه وانما
 ربعه او ثلثه او اقله باعبارها جان بالاخلاف وهو احوط لان في الاول خلافه وانما
 ثمرة بستانه الاخلة لم يبينها لم يبح لان ذلك مجهول ه وادانك منك فقير ام هذه
 الصبرة الامكو كما يبح لان ذلك معلوم واما ادانك بعنك هذا القوب من ارباع
 درهم لم يبح لان الدرهم ليس من جنس الدرهم ولا هو معلوم كمنه في الحال ه ان قال
 بعنك هذه الثمرة فان ربعه الف الا ما عظم ارباعها يبح ويكون اربع ثلثه ان اعطاه
 حصص الفانها من ثمرها ه وادانك بعنك هذه الثمرة فان ربعه الف الا ما عظم ارباعها يبح
 اليوم لم يبح لانها تساوي الف درهم من الصبرة لا يدرى قدره فيكون مجهولا وكثير
 ارباع شاة ويستثنى حلتها ولا راسها ولا اكارعها ولا فرق بين ان يكون ذلك حصص
 او سفرو متى فعل ذلك فان شريكها مقدار الراس او الجلد او ما يسيسه من الاطراف ه
 وادانك استرعى ثمرة على راس النخل او السجور بعدد المصالح او قبله والمصالح شرط
 القطع الا انه لم يقطعها فاصابها حاججة فلا حلوام من ارباعه ان يكون قبل التسليم او
 فان كان قبل التسليم فانه ان كان المبيع بطايبا ووجب رد الثمن وان طلب البعض
 المبيع في الثالث ولا يفسخ في الباقي ما خذره كحجته من الثمرة وان كان بعد التسليم
 وهو الخلة منها او من المسترعى فانه لا يفسخ لانه لا دليل عليه لا في جميعه ولا في
 الثالث وان طلبا انه يفسخ في مقدار الثالث كان فولا قويا والا والحوط ه واما الا
 عجز الباع عن شئ في الثمرة وتسليمها فانه طلب المسترعى للجان العجز الباع عن تسليم
 بعض ما ساوله المبيع ه اذ ان طلب المبيع قبل القبض فلا حلوام من ارباعه ثمرة او عجز
 فان كان عجز الثمرة من الجوار والعجز وضو العفار فلا حلوام من اربعة احوال اما ان طلب
 بامر وماوى او بالالف الباع او بالالف الاجنبي او بالالف المسترعى ه فان كان بامر
 وهذا المبيع لا يفسخ لانه لا يمكنه الاقاص فعلى هذا ان كان المسترعى لم يسلم الثمرة بعد
 سقط عنه وتبقى منه وان كان قد سلمه وجب على الباع رد ثمره عليه ه وادانك الف الف
 فهو كذلك يفسخ لما ذكرناه من اشجالة المبيع ه وادانك الف الف الاجنبي كان المسترعى

ساو

الف

بالخيار او ارباع المبيع ويسترجع الثمن من الباع لما طلبناه ويدانك المبيع ورجع على
 الاجنبي بالقيمة لان الاجنبي يبيع الرجوع عليه بالقيمة ويكون المبيع في القيمة فاما
 فقام المبيع في المبيع لا يباع له ه وادانك الف الف المسترعى فانه يفسخ به المبيع ويجوز
 ان يفسخ به المبيع وله هذا يقولون للمسترعى اذ العتق من المبيع فانه يفسخ به
 ويكون ذلك فصلا وان كان المبيع ثمرة فلا حلوام من ارباعه ثمرة مقطوعة على
 الارض او يكون على الشجر فان كانت موضوعة على الارض فان المبيع فيها العمل لانها
 مما سفل ويجوز ان يلف مثل القل بعد تلف مثل المبيع ويكون في الارض فاما الارض الى
 دمناد كرها وان كانت على راس الشجر فان المبيع فيها الخلة منها وبه المسترعى فان
 لفت مثل الخلة كان في الارض فاما الارض فادانك بعد الخلة مثل الخلة لا يجوز
 لفها من صغار المسترعى بكل حال لان الخلة صارت مفبوضة وطلب المبيع بعد القبض
 بعد القبض لا يؤثر في المبيع ولا خلاف ه مع المحسافه والمزاينة فحرم بالاخلاف وان
 حلتها في ثوبه فبينا ان المحسافة مع السائل الى العقد فالحق واشد في من ذلك
 السائل وخورج بغيره يجب من حنسه على ما روى في بعض الاحوال والاحوط ان لا يور
 بعه كمن حنسه على كل حال لانه لا يؤمن ان يوردي الى الربا والمزاينة هي مع الثمرة
 على راس الشجر ثمرة منه فاما ثمرة موضوعة على الارض فلا يورج والاحوط ان لا يورج ذلك
 لئلا يفسد في بيع التسليم فاما ان قال يقول المثل في ثمرتك هذه لعسر برصا عا
 فاما ان قال في ما يقصر على اتمامه فانه حرام بالاخلاف ه وكذلك اذ قال عند ذلك او
 بطحك المبيع فانه يقصر من ثمرته على اتمامه واما ان قال في المثل فخطبك هذه فاما ان قال في
 في ما يقصر على ذلك حرام بالاخلاف ه وخورج العزبا وهي جمع عزبه وهو ان يورج
 لرجل في بستان عزبه حلة لتسوق عليه الرجول لاسها لخورجها منه فحرمها المثل والاحوط
 في عزبه ذلك وان كان له لخل فمفرق في كل بستان فحله جاز له يبيع كل ذلك واحدة واحدة
 فحرمها بامر وماوى او بالالف او بماوى او بالالف ه وان كان له لخل فحلتان عليها ثمرة فحرمها
 فاما ان كانا غيرتين يبيع بغيرهما وان لم يكونا غيرتين لم يحرل ان يبيع لهما على التسليم
 عام في جميع ذلك ولا يجوز مخرط في راس النخل خرما بطلب موضوع على الارض
 لئلا يفسد من المزاينة ه وادانك الف الف المسترعى فانه يفسخ به المبيع ورجع على الباع

١١٥

الى التمر والى على الخلة ويجوز انهما اذا عرفا مقدار الرطب واد اجف مائة التمر فليبع
 ثمنه من التمر كيلا او ورنا حسب ما يقع الجز عليه ومن شرط صحة البيع ان يقابل
 التمر ولا يرافقه الربا لا يجوز التمر وفيه من البقايا والتمر في القصر في التمر الموصوع على الارض
 الفل وفي الرطب الخلة ليس من شرطه ان يحضر التمر موضع الخلة لانها اذا اعاد
 البيع وخلا البايع من المشتري ومن التمر جاز ان يخاص الى موضع التمر ويسوقه في التمر
 امله والبدن وذلك لاجل اذا انتقل جميعا عن موضع البيع الى موضع اخر وجعله له
 براعي شرط ان احدهما التمثيل من طريق الخوض والتالي الباقى من التمر والبدن والتمر
 لا يتصور الا في الحال خاصة فاما في الضرر وسجرا الفواكه فانه لا دليل عليه وادناه
 ضرر من طعام بضره فان كانا من جنس واحد فطران كانا اكالا وعرضا فاشا وفيه
 في المقدار جاز البيع وان جهلا مقدارهما ولم يسترط الفساوي لم يجز لان ما يجزى في الربا
 لا يجوز بيع بعضه مع جزا فان والعتك هذه الضيرة بهذه الضيرة كذا في كل سوا
 يستوي في الاستسنة فاما بئنا لان في خرجنا سوا حار البيع وان كانت احدهما التمر
 من الاخرى فان البيع باطل لانه ربا واما اذا كانا من جنس مختلف فان لم يسترط اكل التمر
 هو استواء فان البيع صحيح لان البقايا من جنس واحد فان استرط ان يكون كلا
 بكل سوا فان خرجنا متساويين في الكيل جاز البيع وان خرجنا متفاوتين فان يسترط
 الضيرة الزائدة بالزيادة جاز البيع وان امتنع من ذلك وصح صاحب الضيرة ان يملك
 باريا خذ بقدرها من الضيرة الزائدة جاز البيع وان تفاها فصح البيع بينهما لاجل الربا
 لغير ذلك كواحد منهما باع جميع ضيرته لجميع ضيرة صاحبه وعلى انهما سوا
 المقدار اذا انفصلا وتماثرا وجب فسخ البيع بينهما فساد
 في كل موضع ما لم يقصر اذا استاع سوا والبيع فليفسخ فلا يخلو البيع من اقل
 اما ان يكون طعاما وغيره فان كان طعاما لم يجز بيعه حتى يقضه اجماعا هو ولما عسر
 طعام من سوا بالاموال فانه يجوز بيعه قبل الفسخ لانه لا مانع في الشراء منه واما
 اذا فسخه فانه يجوز بيعه بلا خلاف وفيه التفرع بغير شرط في البيع وان كان مع الا
 ينفرد ولا يجوز في الفسخ فيه التخلية وذلك من العفا والارصير وان كان مما قبله فيقول
 فان كان مثل الدرهم والنايسر والجوهر وما يشا والباقي فالفسخ فيه هو التنازل والكل

فله
 (١٨٦)

من الحيوان العبد والهمه فان الفسخ في الهمه ان يفسى بها الى مكان اخر وفي العبد الهمه
 الى مكان اخره وان كان اشتراه جازا كان الفسخ فيه ان يفسخه من مكانه وان اسره من مكانه
 فالفسخ فيه ان يفسخه هذا كله في كسفه الفسخ واما الفسخ الصحيح فمصر وان جازها السلم
 المبيع باختياره فصح الفسخ والتالي ان يكون التمر موجلا او جالا الا ان المشتري اوعاه
 فاذ افسخه المشتري فمقتل اختيار البايع في الفسخ فاما اذا كان التمر حالا ولم يوفقه
 التمر في فسخ المبيع لم يجر اختيار البايع في الفسخ وكان البايع مطالبا به من المبيع الى يد ملا
 له حق الفسخ والتوفيق الى ان يفسخ في المهر فاما في بيع المبيع قبل الفسخ فانه
 احازنه قبل الفسخ فانه يصح ايضا الا فسخا لانه لم يفسخ في الفسخ فانه لا يفسخ في الفسخ
 وكذلك الكتابه يصح لانها نوع من البيوع الا انها مستبناة واما الربا فانه يصح على
 كل حال لانه ملكه فصح منه التصرف فيه ويصح منه بيعه في الامة قبل قبضها ويصح
 وفي المشتري او الزوج قبضه ويصح للمراة بيع الصداق قبل ان يقبضه ويصح للرجل
 ابيع مال الخلع قبل قبضه واما الفسخ اذا كان مغباة فانه يكون بيعه فليفسخه وان كان في
 الذمة فعد ذلك جورا لانه لا مانع منه ما لم يفسخ ضرة فلما اذا كان ضررا فالجور
 ببعه قبل الفسخ او رث طعاما او وصى له به ومات الموصي وقبل الوصية او اعينه
 ففسخ عليه ملكه فانه يجوز بيعه قبل قبضه واذ اسلم في طعامه برباعه من احر
 لم يفسخ الا ان يحمله وكيله في الفسخ فاذ افسخه صار حله قبضا عنه واذ اسلم
 من طعام معلوم واستسلمت من رجل ففسخه فلما حل عليه الطعام قال لم يفسخ اليه افسخ
 معي عند من اسلمت اليه فان لم يفسخ من طعام حل عليه حي اذ كان له كونه كونه
 بكتاله لفسخه ويقضه اياه بكتله اذا شاهدته وان امره بان يكتاله عن ذلك التمر
 ووكله فيه فاذ افسخه احتسب به عنه كان ايضا حائرا وان قال هو لنفسه منه
 ونوع ذلك للغير الذي له عليه كان ايضا حائرا لانه لا مانع منه وان قال له امر اياه
 واكتل لنفسك لم يفسخ لانه يكون قبضه طعاما فلان بكتله ويحتاج ان يرد ثمنه
 على صاحبه وبكتاله اما عن الامر يقضه او بكتاله الامر ففسخ بفسخه منه اما بكتل
 محذرا او بفسخه فيه وان اذ كان له الامر بكتاله المشتري منه كان محذرا لا حلالا
 هو الا حوطه اذا حل عليه الطعام بعد اسلمه فوقع الى المشتري والامر بفسخه

١٨٧

١ من هذا الطعام لم يحرك لا يبيع المسلم فيه لا يجوز قبل الفجر سوا باعه من المسلم اليه او من
 ٢ الاجنبي اجماعا وان قال المستتر بها الطعام لم يفسد كونه لا ان الداهية ياقه على ملك المسلم
 ٣ اليه فلا يبيع ان يستتر بها طعاما لنفسه وان استترى بالطعام نظرا فان استتره بعينها
 ٤ لم يفسد البيع وان استتره في الذمة ملكا للطعام وصير الداهية التي عليه لا يفسد مضمونه عليه
 ٥ ويحرم المسلم اليه في ذمته داهية وله عليه الطعام الذي كان له في ذمته وان قال
 ٦ له استتر بها الطعام لم يفسد كونه في الذمة لا يفسد كونه في ذمته وان قال استتر بها طعاما
 ٧ ففسده منه لنفسه فهل يبيع ام لا على ما ذكرت في المسئلة التي قلها وان قال استتر بها طعاما
 ٨ واقضه لي لم يفسد كونه من نفسيك لم يفسد كونه من نفسيك لا يفسد كونه لا يجوز ان
 ٩ وكلما لم يفسد في قصصه من نفسه من نفسه اذا اكل من اجل على غيره ففسد طعام من
 ١٠ المسلم والذي عليه الطعام من جهة المسلم له على حال اخر طعام من جهة الفرض واحاله
 ١١ على من له عليه من جهة الفرض كان جائزا وكذلك ان كان الطعام الذي له فرضا والذي
 ١٢ سلما كان جائزا لانه لا ما في ذمته فان كان الطعامان فرضين يجوز ولا خلاف وان
 ١٣ كانا مسلمين لا يجوز ولا خلاف لان بيع المسلم لا يجوز قبل الفجر اجماعا لا لعله ولا يفسد
 ١٤ فبيع لا المسلم فيه اذا انقطع لم يفسد البيع وسعى في الذمة وله الخيار اما ان يوجزه
 ١٥ الى القابل او يفسد البيع فان كان لا يفسد على غيره طعاما يكل معلوم وفسده
 ١٦ منه جزافا من غير كل كان الفجر فاسدا اجماعا وان قال في كونه اما هو عشرة افقر
 ١٧ فقبل قوله وفسده كان الفجر صحيحا ما اذا انقضى زمانه نظر في الطعام فان كان باقيا وكل
 ١٨ فان خرج وفق حقه ففدا سوي حقه وان خرج اقل من حقه رجع على صاحبه
 ١٩ وان خرج اكثر منه رد الربا وان كان فدا سوي حقه فاقول قوله مع عبية في قدره
 ٢٠ فان ادعى قدر حقه ففدا سقط حقه عن ذمة من كان عليه وان ادعى نقصان القدر
 ٢١ قوله مع عبية سوا كان سيرا او كثيرا وانما ان حضر اكله من استتره فافط
 ٢٢ بالكيل الذي احده به كان ذلك صحيحا فان ادعى النقصان فان سيرا يبيع مثله
 ٢٣ في خير الكيل كان الفوا قوله مع عبية وان كان استترا لا يبيع مثله في خير الكيل اقل
 ٢٤ قوله والفقر بينهما ان في فدا اكله اكله من باعه ولا يقبل قوله الا في فدا
 ٢٥ الكيل وليس كذلك في المسئلة الاولى لانه فخر جلفا او قبل قوله فيما كاله ولما

١ ان تصرف في الطعام الذي فيه من غير كل فان باع الجميع نفذ البيع فما يحمي له حقه
 ٢ وما من عليه لا يفسد بغيره وان كان قد استتر او اقل صح ذلك اذا كان له على غيره
 ٣ طعاما فما عطاها ما لا ينظر فان كان ما عطاها طعاما من غير ما عليه فهو من حقه
 ٤ ان كان من غير اخر فلا يحلوا من احد من اهل ان يكون طعاما او غيره فان كان طعاما مثل
 ٥ الشعير والذرة والارز فلا يحلوا من احد من اهل ان يكون في الذمة او عينا فان كان في
 ٦ الذمة نظرا فان غشيه قبل الفجر وفسده جاز وان فارقه قبل ففسده ولا يجوز
 ٧ لان ذلك يصير بيعا من يدين وقد سعى عليه المسلم عن بيع الكالي الكالي وان كان في الطعام
 ٨ مثل الداهية والداهية والسيب والحبوب فانه يجوز ان كان في الذمة بغيره حقه
 ٩ المجلس وان كان في الذمة وفارقه قبل الفجر لم يفسد كونه باع داهية وان كان في ذمته
 ١٠ قبل الفجر فانه يجوز كما اذا باعه طعاما بعينه ثم في الذمة وانفسد فاقبل المعاصم صح
 ١١ ه اذا كان له في ذمة غيره طعام فباع منه طعاما بعينه ليعينه منه الطعام الذي
 ١٢ له في ذمة لم يفسد كونه سريضا الذي في ذمة من هذا الطعام بعينه وهذا لا يلزم
 ١٣ ولا يجوز ان يفسد على الوفاء فاذا كان كذلك سقط الشرط وكان فاسدا لا بشرط
 ١٤ الفاسد اذا انقضى زمانه ففسد البيع لان الشرط يحتاج ان يفسد بشرط من التمر وهذا
 ١٥ يجوز ففسد البيع ولو قلنا بفسد الشرط ويصح البيع كان فويا ه اذا باعه منه
 ١٦ طعاما بعينه في ذمته على ان يفسد الطعام الذي له عليه اجود منه فانه لا يفسد كونه
 ١٧ لا يجوز ان يكون فويا باعرا ه وان قضاه اجود لبيعته طعاما بعينه بعينه
 ١٨ ه اذا باع طعاما بعينه فوجبه فلما حل الاجل اخذ بها طعاما جازا اذا اخذ من
 ١٩ اعطاه وان اخذ اكثر لم يفسد كونه فورا في بيعه تجوز على كل حال ه اذا فرض غيره طعاما
 ٢٠ بمصر فلقبه مكة وطالبه به لم يفسد كونه في ذمة من فسد وان طالبه المسلم
 ٢١ بفسده منه لم يفسد كونه على ففسده لان عليه في حقه مونة وان طابا عليه جاز
 ٢٢ وان طالبه بقمته بمصر اخبر على ذمته لانه ملك ذلك ه وكذلك اذا اعطاه
 ٢٣ وانقله كان الحكم فيه ما ذكرناه وان سلم اليه في طعام كان الحكم مثل ذلك لا
 ٢٤ اخذ البديل فانه لا يجوز لبيع المسلم فيه قبل ففسده لا يجوز ه اذا استترى ضرورة
 ٢٥ من طعام فوجدها مضبوطة على ذمة او صخرة او ذرة في الارض فهذا غير

١٨٧

عنه فاما الطعام لم يحرل لان بيع المسلم فيه لا يجوز قبل القبض سواء عهده من المسلم اليه او من
 الاخرى لاجلها وان قال اشترى بها الطعام لم يفسد بيعه لان الداهية راقية على ملك المسلم
 اليه فلا يفسد ان اشترى بها طعاما لنفسه وان اشترى بها طعاما لغيره فان اشترى بها
 لم يفسد البيع وان اشترى به في الذمة ملك الطعام وجعل الله له التي عليه لا يفسد مضمونة عليه
 ويكسر المسلم اليه في ذمته درهم وله عليه الطعام الذي كان له في ذمته وان قال
 له اشترى بها الطعام لم يفسد بيعه لنفسه حتى ينزل الالة وكيل في نزل الطعام واذا
 قبضه منه لنفسه فهل يفسد ام لا على ما ذكرت في المسئلة التي قلها وان قال اشترى بها طعاما
 واقبضه لي لم يفسد لفسدك من قبلك لم يفسد من قبضه من قبضه لنفسه لانه لا يجوز ان
 وكلا لفسد في فسخه من قبضه من قبضه اذ اكل لرجل على غيره ففسد طعاما
 المسلم والذي عليه الطعام من جهة المسلم على حاله ففسد طعاما من جهة الفسخ وحاله
 على من له عليه من جهة الفسخ كان جائزا وكذلك ان كان الطعام الذي له فسخا والذي
 سلما كان جائزا لانه لا مانع منه فان كان الطعامان فرضين كوز لا خلاف وان
 كانا مسلمين لا يجوز لاجلهم لان بيع المسلم لا يجوز قبل القبض اجماعا لالعله ولا يفسد
 فسخ لان المسلم فيه اذا انقطع لم يفسد المسلم ويبقى في الذمة وله الخيار اما ان يخرجه
 الى المقابل او يفسد البيع فاد اكان لا فسخا على غيره طعاما بكل معلوم ففسده
 منه جزا او امر غير كل كان الفسخ فاسدا اجماعا وان قال ففسدته انا وهو عشرة افقر
 فقبل قوله وفسده كان الفسخ صحيحا فاد انفسد هذا بطر في الطعام وان كان باقا وكل
 وان خرج وفوق حقه ففسد حتى حقه وان خرج اقل من حقه رجع على صاحبه
 وان خرج اكثر منه رد الالة وان كان فلا يفسد كذا فالقول قوله مع عينة وفيه
 فان ادعى وقد رجع ففسد فقط حقه عن ذمة من كان عليه وان ادعى الفسخ فالفسخ
 قوله مع عينة سواء كان بسيلا او كتيرا وانما ان خرج ضراكتا له من اشترى فاد
 بالكيل الذي احده به كان ذلك صحيحا فان ادعى الفسخ فان كان بسيلا يفسد مثله
 في خبز الكيل كالصوف قوله مع عينة وان كان كتيرا لا يفسد مثله في خبز الكيل الاقل
 قوله والفسخ فيهما ان فيهما هذا كذا لصلحه من ابعده ولا يقبل قوله الا في فسخ
 الكيل وليس كذلك في المسئلة الاولى لانه فسخ جازا او قبل قوله فيما كاله وانما

١١٧ ج ٢

التقصير في الطعام الذي قبضه من غير كل فان لم يفسد البيع ففسد البيع ففسد
 وما من عليه لا يفسد مضمونة وان كان قد اشترى او اقل صح ذلك اذ اكاره على غيره
 طعاما ففسد اعطاه ما لا نظر فان كان ما اعطاه طعاما من غير ما عليه فهو مفسد
 ان كان من جنس اخر فلا يحلوا من احد من امان ان يكون طعاما او غيره فان كان طعاما مثل
 الشعير والذرة والارز فلا يحلوا من احد من امان ان يكون في الذمة او عينا وان كان في
 الذمة نظرا فان عتبه قبل الفسخ وفسده جاز وان بارقه قبل قبضه ففسده ولا يجوز
 لان ذلك يصير بيعا من بين يدي وقد عني عليه المسلم عن بيع الكالي الكالي وان كان غير الطعام
 مثل الدراهم والديناير والنياب والحبوب فانه يجوز ان كان في الذمة فهو مضمون
 المجلس وان كان في الذمة وفارقه قبل القبض لم يفسد لانه باع دينارا وان كان مائة دينار
 قبل القبض فانه يجوز كما اذا باعه طعاما بعينه ثم في الذمة وانفسد ففسد الطعام
 ه اذ اكار له ذمة غيره طعاما فباع منه طعاما بعينه ففسده منه الطعام الذي
 له في ذمة لم يفسد لانه شرط فساد الدين الذي في ذمة من هذا الطعام بعينه وهذا لا يلزم
 ولا يجوز ان يفسد على الوفاء فاد اكان كذلك سقط الشرط وكان فاسدا لان الشرط
 الفاسد لا اذا فسخ على الوفاء فاد اكان كذلك سقط الشرط وكان فاسدا لان الشرط
 مجهول ففسد البيع ه ولو فسد البيع ففسد الشرط وفسد البيع كان فويا ه اذ اباع منه
 طعاما بعينه فاد اباعه على ان يفسد الطعام الذي له عليه اجود منه فانه لا يفسد لانه
 لا يجوز ان يكون فاسدا بغير اذ ابا وانفسد اجود لبيعه طعاما بعينه بعينه كغير
 ه اذ اباع طعاما بعينه فوجله فلما حل الاجل اخذ بها طعاما جازا اذا اخطأ
 اعطاه وان اخذ اكثر لم يفسد وقرى انه يجوز على كل حال ه اذ الفسخ غير طعاما
 مفسر فلفقه بمكة وطائفة به لم يفسد على ذمته لان فسخه يختلف واطالة التسفر
 بفسده منه لم يفسد المقر على قبضه لان عليه في جملة موقونة وان اصابا عليه حار
 واطالة بفسده به صير اخير على دفعه لانه يملك ذلك ه وكذا اذا اعطى
 وانفعه كان المحرم فيه ما ذكرناه ه وان سلم اليه في طعام كان المحرم في ذلك الا
 اخذ ابدل فانه لا يجوز لان بيع المسلم فيه قبل قبضه لا يجوز ه اذ اشترى ضرة
 من طعام فوجدها مضبوطة على ذمة او مضمونة او ذمة في الارض فهذا غير

خاته ويسلم الميسرى فيه الخارات شارحي وارتافح البيع وعلى مدتها البيع بطلان
 ما نال ونور لا خور سعة جرافه اذا استرى من رجل عبدا ثوب ودفن العبد ولم يسلم
 الثوب فاع العبد صح سعة لانه قضيه واسفل اليه صماته هو اذ اناعه وسلمه الى الميسر
 لم يلف الثوب الذي يدالاج انفسح البيع ولم يمه قيمة العبد لبايعه لانه لا يقدرك
 زده بعينه فهو بمنزله المستهلك وان باع العبد ولم يسلمه حتى تلف العبد والثوب
 جميعا بطل البيع وان باع اذا استرى بنفسه من ارض مصر عبيد ودفن المستتر
 ولم يسلم العبد كان للشفيع ارباضه منه بقيمة العبد فان قضيه فهو ملك العبد وبه
 بطل البيع ولم يطل السعة في الشفيع وجب عليه ان يدفع الى البايع قيمة الثمن
 من فضه ووجب على الشفيع للمشتري قيمة العبد حتى مع البيع عليه لان الثمن
 اذا كان لا يملكه وجب ثمنه حين البيع اذ المشتري في الاطية ثم اقرت في يد
 البايع كالمهر للمشتري وفي امانه في يد البايع فان هلك المهر في يد البايع وبطل
 الاصل له بحره الصمان وان هلك العبد وبطل المهر انفسح البيع وبسقط الثمن
 الميسرى وكاب المهر له لانه ملكها بغير عوض وكذلك اذا كان البيع اشتقايلا
 في يد البايع او وجب له غلة او ثمن او ذهب له شيء او وصي له به كان ذلك كله للميسر
فصل في بيع المضرة هي المضرة ان يترك حطب النافه او القهره او
 الساة يوما ويومين فينتفع في ضرعها ثم يكثر ثم يحلها الى التو واد انظر الميسر الى
 ضرعها راه كثيرا ولما غرت في طريقه لنها في كل يوم فيزيد في ثمنها فاد اطلبها وهف
 لنها ووقف على التفتحه كان الجار ان سار في بها وارتاد هاع ضرع من ثمر عوطا
 عن اللب وسمت مضرة الجميع الذين في ضرعها فقال انتم انا في الخور من الطعام والشر
 والها في الظاهر اذ الميسر ورج وسمت المضرة بهذا الاسم لاجتماع الباطن والسمي
 مخفلة والخفيل والجمع ويشي مخامخ الناس مخافه ويكون مدة الجار ليلة ايام
 ملها في سائر الجوار وعوض اللب التمر او ضاع من اللب لغير الذي عليه الامر عليه فاقدر
 وجب ثمنه وان لا على قيمة الساء ولا اعتبار بعض الاقوات وسائر البلا في
 في هذا الباب بمسره المدينه ويزم ثمنها ولا يزم قيمة المدينه لانه لا دليل عليه واد
 كان من التصريه باقا لم يشر ب ثمنه شيئا فاد رده مع الساء لم يحرم البايع عليه

مهر
الشارح

وارفها انه يحرم عليه لانه عرماه خارقوباه والمصريه في الميز من ثمنها في الاول انشاء
 و التصريه في الجارية لانه لا دليل عليه و جعلها على الميزه والناقه والناقه
 قاسه واد اضرا انا ليه يشر له حكم التصريه لهاد لا لا حل خاصه لنها لا لنها
 طاهر عند ان واد استرى سناه مصراته مع العلم بالنصريه لم يملك الجار لم يملك
 التصريه واد استرى وهي مصراته فبقت لنها وصار له العلاء بتغير الميزه وال
 الجار لان العيب فذلك فان رضيها الميسر وجعلها زمانا لم يملك بها عبا غير
 النصريه فلم يرد لها العيب ورتد ضاعا من ثمنها ورتد بدل النصريه ولا يرد الباطن
 لان التي عليه السلم هي الجراج بالضمان واد اباغ سناه غير مصراته وحلها انا ما
 به وجد بها عينا فاد ردها بطر فان اسرها مجلوبه لالت في ضرعها كالمهر وهاو
 ما طر من اللب في ضرعها له ولا ينفق عليه لانه حطب في ماله واد كان في ضرعها
 لم يطر فان كان ولا يملك له كالمهر لانه لا ينفق عليه لانه حطب في ماله واد كان في ضرعها
 هو ان كان انا ليه يسهل حقه كان له ردها وول الميسر له ردها لانه تصرف في اللب
 بالطلب واد احدث في بعض الصفقة عبدا لم يشرى عنه لم يملك له الرد ورجع
 بالاربع والعقب الحادث في اللب ما دخرته وهو انه تصرف فيما بالطلب فليس له
 الرد وقيل ان لم الرد لانه لم يسهل حقه وفي الناس من قال ان الاستهلاك اللب حاز له
 الساء ولا يرد شيئا بل اللب وليس بشيء **فصل في الجراج بالضمان**
 اذا كان لرجل مال فيه عيب فاد رده وجب عليه ان يشر للميسر عيبه ولا يملكه او
 يشر اليه من العيوب والا لا حوط فان لم يبينه واشتراه انسان فوطقه عيبا كان
 الميسر في الجراج سارضى به وان سارده بالعيب واسترجع الثمن فان اختار دفع اليه
 ورد المبيع فطر فان لم يرض حصل من حقه المبيع ثماره واسترجع ثمنه وان كان
 حصل ثما فائدة فلا حوطا من ان يرضي ثمنه او يتاخا وثمره فان كان رضى
 مثل ان يكتسب بعمله او بخاربه او بذهب له شيء او بصطاد او بحطب او بحش
 فانه يرد المبيع ولا يرد الكسب بالاحلاف لعوله عليه السلم الجراج بالضمان
 الجراج اسم للعلة والفائدة التي تحصل من حقه المبيع وبها العبد الذي يشر عليه
 مقدار من الثمن في كل يوم ما وفي كل شهر عتيد فخرج وقوله عليه السلم الجراج

بالعمار معاه ان الخراج لم يكونا المثلث من ملكه ولما كان البيع يتلف من ملك الشريك
 لا العمان ان يملكه بالبيع من الخراج فاما الناح والتمرة فانهما انصبا للمستري وان
 حصل البيع فكل القرضان ذلك الباع اذا اراد الرد بالعيب لا ضمانه على الباع
 اطلاق الجبره ومنى نقضت الامه بالولاده لم يحز له رد فاعلى الباع ورجع بلز
 العيب لانه اذا جرت بالبيع عبد المستري عيب ووجده عيبا كان عبد الباع لم
 يحز له رده لانه لا يملكه رده كما اخذه من الباع وله الاثر بهذا اذا استرك
 بهمه جابلا فحملت عند المستري وولدت فاما اذا استزاها حاملا لم يولد لم يولد
 بها عيبا كان عبد الباع فانه يرد فلو ولد معها لان الولد له قبض من التهرن اذا
 استرك جارية حابلا فولدت في ملك المستري عبدا مملوكا لم يولد له عيبا فانه
 يرد الا في دور الولد مثل ما قلناه في البهيمه سواء واذا اشتريه فوطيها بظهر
 له بعد ذلك عيب لم يحز له رد فلو ولد له الاثر من سوا كانت بكر او ثيبا وطريق
 ذلك ان تقوم الجارية صححه فاذا كانت القابم قومت معه فاذا قبل فسخ مائه
 بعد علمائه نقص غير مائة فخرج بعشر منها واما فلان يرجع بما نقص من القيمة
 دور التهرن لانه لو رجع ما نقص من القيمة اذ في الخراج جميع للمستري التهرن والنهر
 جميعا هو اذا استرك رجل من رجل جارية نسواى الف درهم بالف درهم ووجدها
 عيبا نقص نصف قيمتها وهو الف درهم وجرت عنده عيب اخر فخرج من ردها
 مائه لو رجع بما نقص من العيب من القيمة لو رجع بالف درهم فحصل عبد التهرن
 وهو الف درهم والتمن وهذا لا يجوز وتحالف ذلك اذا عصب جارية فاقبها
 فانه يلزمه ما نقص من قيمتها اجماعا لانه لا تؤدى الى اجتماع التبدل والمثلث
 اذا وجد المستري عيبا جرت في الباع بعد البيع كان الخراج من الرد والامساك
 كما اذا كان العيب موجودا حال البيع فلو رجع الباع رده واسترجع التهرن
 عيبا استوى في حقه وان امسكه ورصى بعينه فقلنا رده البيع وسقط الجارية
 وانما المستري انما يجيز البيع مع ارش العيب لم يجز الباع على يد الاثر فاذا
 تراصنا الباع والمستري على الاثر كان جائزا اذا اجازا قبض الجاز وسقط
 على الباع وسقط خيار الرد اذا اعفى الشفيع عن السبعة يعوض بغيره على

المستري لم يملك العوض وان قصه رده ولا يسقط حقه في السبعة لانه لا دليل عليه
 وهو لانه اسقط حقه بشرط ان يسلم العوض واذا لم يسلم له العوض رجع الى حقه
 وقال فومائه يسقط لانه عفى عن حقه وسقطه اذ استركى بغيره عيبا
 ووجده عيبا كان له الرد والامساك فان اراد احدهما الرد والاخر الامساك
 لم يحز له الرد ان يرد حتى ينفق هذا اذا استركاه نصفه واحدة فاما اذا استرك
 احدهما نصف العبد عيبا واشترى الاخر نصفه الاخر بعد جبره ووجده
 عيبا كان لكل واحد منهما رد نصيبه بالعيب اجماعا واذا استركى عيب نصفه
 واحدة فوجد جارية عيبا لم يحز له رد المعيب دور الصحيح وله ردها معا
 ه واذا مال واحد لا يشر بغيرها هذا العبد كدى فقال احدهما فكتب نصفه بمف
 ما قال من التهرن بعد العقد لانه غير مطابق لاجابه فان اراد احدى رجلين منكما
 ه والفرق بينهما انه اذا قال عيبك ما هذين العبد منكما فاما اوجب لكل واحد منهما
 نصف كل واحد من العبد فاذا قيل احدهما العبد منكما فاما اوجب لكل واحد منهما
 اثنائه لان التهرن يفسر على قدر مائة العبد ولا يقابل نصف الم اثنائه فان قال
 قلت نصف كل واحد منهما نصف التهرن كان مثل التسله الاولى سواء فان قال قلت
 نصف احدهما العبد منكم فانه من التهرن لم يجمع اجماعا لانه حقه مجهوله فان قال
 واحدا رجلين بغيركما هذين العبد بالف درهم هذا العبد منك وهذا العبد الاخر
 منك فقله احدهما الخمس مائة لم يصح لانه قلته بغيره فوجب له لان الاثر بقوله
 على قدر التهرن لا على عدد هما وهو اجماع وان قال رجل عيبك هذين العبد بالف
 درهم فقال قلت البع صح وان جهلما يقابل كل واحد من العبد من الالف لانه
 مفعلة واحدة والتمن في الجملة معلوم هو واذا باعتهما من طير كان ذلك كصفقتين
 لخص ان يكون التهرن معلوما في كل واحد منهما واما اذا قال عيبك هذين العبد من
 هذا العبد منك لخصما به وهذا العبد الاخر منك لخصم مائه صح لانه قد قيل لكل
 واحد معلوما واذا قال عيبك هذين العبد بالف فقال قلت نصف هذين العبد من
 لخصم مائه لم يصح لمثل ما قلناه واذا اودل رجلان رجل في شرا عيبا فاستزاه

من رجل نظر فاشترى لبايع انه يستزله لمؤكفه فان الشرايع لهما والملك ينقل لهما
ولا يجوز لاحدهما ان يصبه كما قلناه في انفس اد الاسترا عيدا ووجده غيبا
ولا يجوز لاحدهما ان يصبه وفي هذه خلاف وار لم يشر ذلك واسترى منه
مطلنا ووجده عبا واراد ان يصبه لم يكر له بل خلاف لان قوله لا نقل
بعد البيع انه استزاه لهما والظاهر انه استزاه له صفقة واحدة هو اذا استرى
جارية فالسبع لا يصح حتى ينظر الى شجرها لانه مفسود ويحلف المني باحلاف
لونه من السواد والبياض والشفرة والخجودة والسبوطه فاذا انظر المشتري
الى شجرها فوجده عيدا فاستزاه فلما كان بعد ما صار سبكا وبقيت الالبه
دلس فيه كان له الخيار لانه عت وكذا اذا اشترى جرحها بالطلا ثم استزاه
جرح جرحها باللبه وهو الكون ثم اصفر كان له الخيار لمثل ذلك وان قلنا
للسر له الخيار لانه لا دليل في الشرع على كونه عينا نوجب الرد كان قويا له
اذا اسلم في جاريه جرحه فسلم اليه سبطه كان له ردها لانها جرحه واسلم
فيه لانه عت وان قلنا في جاريه سبطه فسلم اليه جرحه كان له الرد لانها
لخلاف ما شرط وقال قوم للسر الرد لانها خير مما شرطه واد استرى
جاريه ولم يشرط بكانها ولا يوجبها فخرجت بكر او لبيا لم يكر له الخيار
لانه لم يشرط احدي الصفتين وان شرط ان يكون فيها فخرجت بكر لم يشر
احكاما انه للسر له الخيار وله الارش وان شرط ان يكون فيها فخرجت بكر لم يشر
له الخيار وفي الناس من قال له الخيار وانما قلنا ذلك لانه لا دليل عليه اذا
استرى عيدا مطلقا فخرج كافر او مسلما لم يكر له خيار لانه لم يشر
احدا لا من وان شرط ان يكون مسلما فخرج كافر كان له الخيار لانه عت
ما شرطه وان شرط ان يكون كافر فخرج مسلما كان له الخيار عند قوم
والاولى ان لا يكون له الخيار لقوله عليه السلام لا يسلوا ولا يطي عليه
اذا استرى عيدا مطلقا فخرج في لا لم يكر له الخيار وان خرج خضيا كان له
الخيار لان مطلق العبد يقضي سلامة الاعضاء والاطراف وان شرط ان يكون
خضيا فخرج في لا يثب له الخيار لانه خلاف الشرط واد استرى جاريه

او عدا ما فوجده ما زانية لم يثب له الخيار لانه لا دليل فاذا اوجدها الخوف في ذلك
وقال قوم له الخيار وقال قوم ان كان بالخيارية ثب له الخيار وان كان بالعمالة فلا خيار
له اذا اوجده العبد مختا او سارا او ايفاك ان له الخيار اجماعا واد اوجده العدا في
الجارية غير مختو لم يكر له الخيار لانه لا دليل عليه سواء كان مختورا او كسرا
ه فاما اذا كان لهما حورا او ثمر او جدار كان له الرد بل خلاف وروى أصحابنا انه
الا جلت فرد منها اذا ظهرت بعد البيع ولو كان له سبعة اذا استرى من غيره
سني او باعه وعلم به عينا فلا علم من احد من اما ان يعلم بالغيب قل ان يبعه او
يعلم به بعد البيع فان علم بالغيب قبل البيع فان ذلك يكون صاغا لغيب لانه لم يشر
فيه فاما اذا ثبت هذا فان الغلبة فلا يقطع من البايع والمشتري ولو شرط في المشتري
الباي فان علم بالغيب ورد عليه لم يكر له ردده على باعه وان حدث عنده عت و
رجع باشر الغيب عليه لم يكر له ان يرجع بان الغيب على باعه لانه قد رضى بالغيب
هم واما ان باعه قبل العلم بالغيب لم يكر له ان يرجعه الرد لان ملكه ولا يحكم بفضاله
الارش لانه لم يثبت من ردده على البايع فاذا ثبت هذا فلا تخلوا المشتري الثاني من طلبة
اما ان ردده على المشتري الا ويا لغيب او خرجت عنده عت فيرجع على المشتري الاول
بانشر الغيب او يرضى بالغيب فان ردده على المشتري الاول واسترجع التمر فلللمشتري
الاول ردده على البايع ايضا وياخذ التمر وان رجع عليه بانشر الغيب رجع هذا على
بايعه بانشر الغيب وان رضى بالغيب سقط ردده والرجوع بانشر الغيب واما المشتري
الاول فانه لا يرجع بانشر الغيب لانه لا دليل عليه اجماعا ثم لا تخلوا البيع من لحد
امر من اما ان يرجع الى المشتري الاول يبيع او هبة او ارب او لا يرجع ذلك بل تعرض فيه
ما يسقط الرد بالغيب فان رجع اليه يبيع او هبة او ارب كان له ردده على باعه وان رضى
ما يسقط ردده وهو ان يهلك في يد المشتري الثاني او كبرت فيه عيت او يبعه ان كان
عيدا او يبقه ان كان غير ذلك فاذا كان كذلك فانه يرجع بانشر الغيب لانه لا يشر من
الرد هذا اكله اذا باعه فاما اذا لو هبته لم يعلم بالغيب فليس له الرجوع لانه لم يشر
من الرد لانه يمكن ان يرجع فيه فبرده على باعه فان رجع اليه يبيع او ارب فانه
لخو له ردده على باعه فو اد استرى عيدا فاقبضه فان كان الا باق كان قبل البيع

فانه عيب يوجب الرد لكن المستثنى لا يملكه ما دام ايقا ولا يجوز له الرجوع عاين
 العيب لانه لم يشر من رده فان رجع الاثر رده على يابيه واراه نرجع وهلك الاثر
 رجع على الباع بارس العيب واما اذا لم يشر الاثر فوجود اقل البيع فانه جاز
 رد المسترد فلا يحكم له الرد ولا الرجوع بارس عيبه اذ الاسترى عيبا فوجبه عيا
 مثل السر او غير ذلك ثم ان العيب قبل ان يرد على باعه نظر فارقا لا يما وكان عند الباع
 فانه لا يشر من رده في الحال ولا يرجع بارس العيب فان رجع العيب اليه رده وان هلك الاثر
 رجع بارس العيب وان كان الاثر واحدا فانه قد جرت به عيب عنده فلا يجوز له رده
 وله ان يرجع بارس العيب في الحال اذ الاسترى عيبا فاعتقه او وقفه او قتله او ما جاز
 انفه لم يعلم عنه رجع بارس العيب عليه وهكذا اذا استرى طعاما فاكله لم يعلم له كانه
 عيب رجع بالارش وكذلك اذا استرى ثوبا فقطعه او صبغه ثم اصاب عيبا كان له
 الارش واما اذا اصاب بعضاهم وجدها عيبا فلا يجوز له ان يرجع عينا ولا
 او علمه فان كان عيبا واحدا فانه لا يجوز له رد النصف الذي اعه لانه زال ولا رد النصف
 الذي يملكه لان فيه افسادا للمبيع على صاحبه ببعض المفقدة والسرقة ولا يجوز
 ان يرجع بالارش لانه لم يشر من رد الجميع وان كان عيبا لم يشر ايضا الرجوع لانه
 ذلك ببعض المفقدة وذلك لا يجوز اذ الاسترى شيئا وقبضه ثم وجد عيبا
 كان عيبا بالبيع وجرت عنده عيب اخر لم يشر رده الا ان يرضى البائع بان يقبل
 ناقصة فيكون له رد ما ولا يجوز له ان يرجع بارس العيب عند الفقه وكذلك عند
 مال الزه الاثر لان رد العيب كان فانه له وانما سقط حكم الرد بخلاف العيب
 فلما رضي البائع استرجاعه لم يسقط حق الارش لانه يحتاج الى دليل وان امتنع البائع
 فبوله معينا كان للمستري حق الارش لا خلاف له وقد بينا قيمة الارش وهو ثلث ثمن
 صحيحا ومعساو من ثمن كسر نقص من اجر القيمة فيبقى مقداره من اجر الثمن ويعتبر
 الثمن في اقل الخالصة من وقت العقد وقت الفسخ اذ البائع عيبا وقطع ثمن
 من اقل ثمنه عند المستري ثم وجده عيبا فلما سقط حكم الرد اجماعا ووجد الارش
 اذا انا عيبا او بوس او غيرهما ووجد احدهما عيبا لم يشر رد العيب دون
 الصحيح وله الخيار من رد الجميع ورسول من العيب وقد خلافا فاما اذا كان للمبيع عيب

الباع او زوجي الخف فوجد احدهما عيبا لم يشر رد العيب لا خلاف وقد لا الاسترى
 من من طعام او شيئا من ثياب او اجر او لم يشر له رد العيب دون الرجوع لا خلاف
 فاما اذا استرى عيبا من شرطه لهما الخيار اكثر من ان لا بد فان له الفسخ والارش
 منه الخيار ولم يشر له في الاخر اذ الاسترى عيبا ووجدتهما عيبا الا انه قد اختلفا
 لم يشر له رد الباقي وكان له الارش لان الجميع لا يملكه اذ الاسترى من غيرهما فقام
 فضله ورده ما به درهم عاين درهم ووجدته عيبا وجرت به عيبا فوجبه لا يجوز
 رده لجود العيب منه عنده ولا يجوز له الرجوع بالارش لانه ينقص الثمن عن رده فيكون
 ربا ولا يجوز حكم العيب لان ذلك لا يجوز اذ ان ذلك فقد قبل به بفسخ البيع وهو م
 المستري فيه الاثر بوق من الذهب ولا يجوز له رد على البائع لجود العيب عنده
 ويكون بمنزلة الناقص وهو ايضا يصح البيع ويرد الاثر بوق على البائع وان اشره انما
 الذي حصل به بدل المستري ويكون ذلك بمنزلة الماحود على طريق اليوم اذ لم
 مما الخسر فانه يجب رده مع اشره انما نقصان وان كان لا يرضى بالفسخ والارش فانه
 دها وثلثه لا يجمع من فسخ البيع اذ اراد المستري ان رد البيع فاعيب حازه فسخ
 البيع في غيبة البائع وحضره قبل الفسخ وعنده اذ اختلف البائع والمستري في
 العيب فلا يجوز ان يشره اقسام اما ان يكون العيب لا يجوز ان يكون جازي بدل المستري
 ثم ان يكون اصبح رائدة او قطع اصبع فليزمل موضعته ودر استراره من رده او من افسه
 ولا يجوز ان يشره الجراحة في مثله فيكون القول للمستري من غير عيب وان كان الخراج
 طرية وقد استراره من سيرة ولا يجوز ان يكون الجراحة من سيرة فالقول بالبائع من عيب
 وان كان عيبا من سيرة عند البائع وعند المستري واختلفا فالقول بالبائع مع عيبه
 وعلى المستري البينة لان الاصل سلامته من العيب والاصل رد العقد والمستري
 يشرى حدوث العيب في بدل البائع ويدعي ما يفسخ به البيع فيكون عليه البينة وما ذلك
 هذا ما اذا ادعى المستري انه باعه التلعة وبها عيب نظري في جواب البائع فان قال
 لا يشرى على هذا العيب كان جوابا صحيحا وجب على البائع استماع ذلك منه و
 اجراءه على ذلك وانما البينة فيما مر هذا العيب جاز ان يخلقه والله لا يشرى رده عليه
 لانه قد يبيعه فيه العيب ثم يسقط الرد بالرضا بالعيب ولو اراد الخاتم ان يخلقه والله

١
٢
٣
٤
٥
٦
٧
٨
٩
١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠

اسقاط

وان ارد الحاكم ان يخلقه والله ليداعه بربا من هذا العيب لم يكنه ان يخلقه على هذا الوجه
 فاد ان كل من المبردة عليه فيكون من ظلمة هو وقد قيل ان الله ليداعه بربا
 من هذا العيب لانه لما اجاب بهذا على انه لم يكنه ان يخلقه على هذا الوجه وهكذا
 اذا ادعى رجل على رجل الا انه يدعه وقال الحاكم انه عصبه من يدعي وانه طالب برده على
 فان اجاب بانه لا يستحق ذلك كان جوابا صحيحا واجلقة الحاكم عليه وان اجاب بالنفي
 عصبته كان الجواب صحيحا ويجوز ان يخلقه ما عصبه او ما يستحق رده عليه على الوجه
 معاه فاد ان الله هذا فانه يخلقه والله ليداعه بربا من هذا العيب لانه لما اجاب
 البيع وقيل التسليم مضمون عليه ويستحق المستري رده عليه بالعيب هذا اذا ادعى السر
 فكذلك فاما الادعاء انه باعه وبه هذا العيب واجاب النافي بانه باعه فانه يخلقه
 للحاكم على حسب الدعوى واما اذا ادعى انه اقصد فانه يخلقه على الاقاص وهو
 البيع وان سأل ان يخطأ له في الاطلاق اخلقه على ما قدمناه من انه اقصد وما به هذا
 العيب والعيب يكون على البت والقطع دون العلم فان الامار كل ما ربح على
 امان بفعل الغسر وعلى نفي فعل العبر وعلى اثبات فعل نفسه وعلى نفي فعل نفسه واما
 على القطع والبت الا بمسألة واحدة فانها على العلم وهي المبر على نفي فعل الغسر واداه
 من غيره سواء ما يكون ما كوله في جوفه فكسره المستري فوجده فاسدا بلا خلوص
 احد من اهل الارض لا يكون له اسده فتمه مثل بيع الجاهل فان كان هكذا فالبيع باطل لانه
 لا يجوز بيع ما لا فية له وعلى هذا لا يجوز بيع المشتري مثل الخافس والمجمل وبيان
 ورد ان الدنيا وغير ذلك ومن انقذه فلا ضمان عليه لانه لا فية له وان كان له اسده فتمه
 مثل بيع النعمامة والجوز واللوز والبطيخ والرمان نظريه فان كان له ربح في كسره على
 المبر الذي يستعمل به العيب ولا يمكن ان يعلم بما دونه مثل ان يكون ربح الرمان
 هو فتمه ونفط الطور يعرفه جوفه او قطعه قطعا يسيرا عرف به انه قد ربح
 لا اله وبل لا يربح معرفته بالنفط فان كان هكذا فلا يجوز رده وقد قيل ان الرمان
 والا لا يربح لانه يفسد في البيع ويجب له الارش وهو ما ربحه من حبهما وقسره
 صحيح ويندرجه فاسدا او قسره صحيح فان رجع بغير مقدار من الرمان ولا يقوم
 مكسورا لان الحشر يفسد في يده واد المستري بربا من هذا العيب لانه لما اجاب

فان كان المستري لا يقصده من الرمان فانه يرد ما لم يربح وان كان المستري يقصده من الرمان
 المطوى على طاقم الذي يربح واحداهما بالآخر فيستثنى من الرمان ما سطر الرمان له بالبيع
 بالعيب اذ ادعى عيبه فباعه مولاه بغير ادان المحمي عليه فان كانت حايه نوح
 القصاص فلا يربح ببعه وان كانت حايه نوح الارش فربح ببعه اذ اطلق السيد
 بالنسبة الى الحايه واما اذا كان العبد مريضا وباعه ببيع في الحايه اذ اطلق السيد
 ارش او بطل الرمان وينقل ما على الرمان الى الرمان فاد ان الله ما قدمناه من ان يخلقه
 القصاص فانه يرد به ويسترجع المبر ويبي الخلوقة من المحمي عليه ويندرجه العبد
 الحايه ويظهر ان كانت الحايه عمدا نوح القصاص فاقصده منه وقد استوفى
 حقه وان رجع على مال او كانت الحايه نوح فاد ان الله ما قدمناه من ان يخلقه
 بالخيار ان يسلطه للبيع وان سألناه من ماله فان سلمه للبيع فبيع نظرا وان كان
 ارش الحايه فربح الى المحمي عليه وان كان اقل منه فلا يربح السيد غيره لان الارش
 المبر في رده المولى ولا يعلو لربا ماله وان كان اكثر من الارش فان الهاش ان ربح
 على المولى وان اجاز ان يربح فتمه بقدره بغيره فان كانت الحايه اقل من قيمته لزمه
 ارش الحايه وان كانت اكثر من قيمته لم يربح اكثر من ذلك وقد روي انه يربح جمع
 الارش ويسلم العبد وينبغي ان يقول بما نوجب الارش ان يبعه اياه بعد ذلك فلك
 على التزام المالك في دمنه ويلزمه اقل الامر من اما الارش ان كان اقل من قيمه العبد او
 قيمه العبد ان كانت الحايه اكثر من قيمته وان كانت الحايه عمدا نوح القصاص
 فان اختار في الرمان المألو عفا عن القصاص كان الحكم كما ذكرناه وان طأ بالقصاص
 فله ونظرا فان كان ذلك قبل تسليمه الى المستري وهذا يفسح البيع لان البيع هو ملك
 قبل القسر وفات التسليم المستحق العقد وان كان هذا القصر فانه يرجع جميع الرمان
 لان هذا القصر واجب في ملك البائع ولم يربح من بيع البيع وربه في الماس من قال ربح
 بارس العيب وهو ان يقوم عليه غير جازي يقوم وهو حايه نوح القصاص فما
 يفسد من الرمان يرجع بقدره من الرمان فتمه مثل الرمان الذي لا يعلم لربحه ولا ربح
 ابعه اذ اعصت عمدا من غيره في ربحه في الغاصب حايه نوح القصاص من
 ربح الغاصب العبد على مولاه فقبل القصاصا كان له لاه ان يرجع بغيره العبد على

وذلك على ما في المتن

فان كان

١٥٠ اسما... في يده وكذلك اذا اشترى ما حاملا ولم يعلم حملها فانت
 ١ العيب لا يها من اوجاع الطلق وهي جاذبة في يد الميسري و
 ٢ يدا وفضل يري به فانه يرجع على البايع لانه قبل يري به كانت عليه
 ٣ عناية لم يعلم بعد الشراء اما اذا علم من البائع ان سزاها مع علمه
 ٤ في لار ذلك رضامنه بالعيب و اذا استري عيدا وقد اشترى
 ٥ يرفه ولم يعلم به الميسري فمطعت يده في الميسري فانه يكون
 ٦ وشرح البيع لان الفطع وجب في ملكه فان رده رجح جميع الش
 ٧ قبل الشراء الم يرجع في كنهه رضى بالعيب العبد لا يملك شيئا من
 ٨ وبعضه جزا فان ما في منه مملوكا لا يملك وما حيز منه ملكه
 ٩ بحكمها مثل ذلك فان ملكه سيده شيئا ملك البصر فمذولا
 ١٠ انت ذلك في النقط او اجتر او وجد كثر اذ كل السبد و انا
 ١١ بر خا وان لم يجر له لم يجر واو اوصى له شي كانت الوصية باطلة
 ١٢ ميام في علمها الخوا كانت الزكوة على سيده و اذ باعه وله
 ١٣ ربحوا المال للميسري صح وان لم يشرط كان له و روى انه ارع
 ١٤ نرى وان لم يعلم بالسيده وقال بعض اصحابنا انه يملك فاضل الصرصة
 ١٥ التي اختار في بيته لا خلاف بينهم انه لا يلزمه الزكوة ولا الاط
 ١٦ ومتى باعه سيده و يده مال و شرط ان يكون للمبتاع صح البيع اذ
 ١٧ ما وافق عنه الربا فان كان معه مائة درهم فباعه بمائة درهم لم
 ١٨ و درهم و اراد ان مائة دينار فباعه معه صح البيع لان بيع الدين حار
 ١٩ باع عبا او ملكه الف الخمس مائة صح البيع على قول من يقول اليه ملك
 ٢٠ من مائة لم يجر لانه ربا والفرق بينهما انه اذا باع العبد فاما بايع
 ٢١ شه عليه فصح ذلك ولم يجر بيع الالف بحسن مائة ولو باعه مائة
 ٢٢ المال اذ املكه عن العبد وعاد الى سيده فاما اذا استري عيدا
 ٢٣ شرط ان يشر للمبتاع ففضله واصاب به عيبا لم يخل من احد
 ٢٤ بالعيب لان جازت به عناية بغير او لم يثبت به فان كان بعدا جازت

١٥٠ اسما... في يده وكذلك اذا اشترى ما حاملا ولم يعلم حملها فانت
 ١ العيب لا يها من اوجاع الطلق وهي جاذبة في يد الميسري و
 ٢ يدا وفضل يري به فانه يرجع على البايع لانه قبل يري به كانت عليه
 ٣ عناية لم يعلم بعد الشراء اما اذا علم من البائع ان سزاها مع علمه
 ٤ في لار ذلك رضامنه بالعيب و اذا استري عيدا وقد اشترى
 ٥ يرفه ولم يعلم به الميسري فمطعت يده في الميسري فانه يكون
 ٦ وشرح البيع لان الفطع وجب في ملكه فان رده رجح جميع الش
 ٧ قبل الشراء الم يرجع في كنهه رضى بالعيب العبد لا يملك شيئا من
 ٨ وبعضه جزا فان ما في منه مملوكا لا يملك وما حيز منه ملكه
 ٩ بحكمها مثل ذلك فان ملكه سيده شيئا ملك البصر فمذولا
 ١٠ انت ذلك في النقط او اجتر او وجد كثر اذ كل السبد و انا
 ١١ بر خا وان لم يجر له لم يجر واو اوصى له شي كانت الوصية باطلة
 ١٢ ميام في علمها الخوا كانت الزكوة على سيده و اذ باعه وله
 ١٣ ربحوا المال للميسري صح وان لم يشرط كان له و روى انه ارع
 ١٤ نرى وان لم يعلم بالسيده وقال بعض اصحابنا انه يملك فاضل الصرصة
 ١٥ التي اختار في بيته لا خلاف بينهم انه لا يلزمه الزكوة ولا الاط
 ١٦ ومتى باعه سيده و يده مال و شرط ان يكون للمبتاع صح البيع اذ
 ١٧ ما وافق عنه الربا فان كان معه مائة درهم فباعه بمائة درهم لم
 ١٨ و درهم و اراد ان مائة دينار فباعه معه صح البيع لان بيع الدين حار
 ١٩ باع عبا او ملكه الف الخمس مائة صح البيع على قول من يقول اليه ملك
 ٢٠ من مائة لم يجر لانه ربا والفرق بينهما انه اذا باع العبد فاما بايع
 ٢١ شه عليه فصح ذلك ولم يجر بيع الالف بحسن مائة ولو باعه مائة
 ٢٢ المال اذ املكه عن العبد وعاد الى سيده فاما اذا استري عيدا
 ٢٣ شرط ان يشر للمبتاع ففضله واصاب به عيبا لم يخل من احد
 ٢٤ بالعيب لان جازت به عناية بغير او لم يثبت به فان كان بعدا جازت

١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠

١. نقرى الصفقة والخلاف المتباينين اذا باع سبب صفقه
 واحدة احدهما بغيره بغيره والاخر لا يفسد فيه بطل فاما لا يفسد وحيثما يفسد سوا
 كان احدهما مالا والاخر غير مال ولا يفسد في كل حال فاما لا يفسد وحيثما يفسد سوا
 اوساه وحيثما كان احدهما مالا والاخر مال العبرة او باع عبده وعبدا موفوا
 او اياه بغيره مع ماله الباطن واحد ومعنى نقرى الصفقة انه اذا بطل في
 احدهما لم يفسد في الآخر وقوله لا يفسد اذا بطل في احدهما بطل في الآخر اذا
 بطل على ما قلناه بغيره الصفقة بفسط المير على اخرهما كمن مرطعام ومما
 من نقرى وان الذي بطل فيه البيع مستاعا مثل باعه دارا نصفه له ونصفها لغيره
 ولا فصل بين ربحه ومما يدخله العوض او لا يدخله واذا وهب عبدا بغيره كان احدهما
 له او ربحه بغيره وان اراد احدهما اجهة وفي كل هذا بطل فاما بطل ولا بطل في
 الآخر فاما يسرى بالخيار من ان يسبكه او يترده فان ارجأ الرد فلا كلام وان اخذ
 الامتثال وجب تمسك بكل المير او بخصه فالأحوط ان يقول باخذة خمسة
 امير او يذلل المير بفسط عليهما ومتى ارجأ ان تمسك بكل المير فلا خيار
 للبايع ان ارجأ امساقه مما خصه من المير فالاخرى ان يقول لا خيار له ايضا وان لم
 له خيارا كان قويا اذا قلنا انه تمسك مما يفسط عليه من المير فاما يفسط على
 القيمة والعديد والنوس فيفسط عليهما وما يفسط على الاجراءات الخيوب والاد
 هار باه تمسكه بخصه اذا باع ميرة فبها الزكوة فالبيع في قدر الزكوة باطل
 وبما عداه صحيح وتمسكه المتسرى بخصه من المير او يرد والمير بفسط
 على الاجراءات هذا اذا باع معلومين فاما اذا باع مجهولا ومعلوم ما بطل البيع فبطل
 لا يفسد المير في الحقيقة لجهالة الآخر فلا يمكن الوصول الى ما يفسط في مقابلته فلا
 خيار هذا كله اذا كان البطلان بفارنا للعقد فاما اذا بطل في احدهما بعد
 العقد وقبل الفسخ مثل ان باع عبدا فمات احدهما بعد العقد وقبل الفسخ بطل
 في الباقي المتب ولا يفسد في الجهالة المير لان المير كان معلوما فممكن بفسطه على العقد
 فاما ان يفسد في المير دون المير فاما في المير كان معلوما فممكن بفسطه على العقد
 فلا كلام وان امسك امسك بالخصه من المير فان رد فلا كلام وان امسك لم يفسد

جهالة

حار على ما مضى القول فيه اذا اختلف المتباينين في المير فاقول قولنا مع ماله
 مع بها السلعة ومع بغيرها فالقول في المير مع ماله او اختلفا في المير
 وقال بعضي هذا العقد باطل وقال هذا العقد باطل فالقول قول البايع مع ماله
 قولهم عليه السلام اذا اختلف المتباينان فاقول قول البايع - ١. الثاني من القولين
 وبفسط العقد واذا اختلفا في شرط لم يفسد العقد لاجل ان المير باطل
 بفسط العقد اذ اختلفا في شرط لم يفسد العقد لاجل ان المير باطل
 اصل الاجل او في قدره وهذا الخيار اذا اختلفا في اصل الاجل او في قدره وهذا
 اذا اختلفا في المير اذا اختلفا في اصله او في قدره وكذلك في التضمين اذا اختلفا
 في اصله وكذلك التمهيد وهو صمد في ضمان العهد وهو باطل بفسط من البايع في
 الاصل في شي من هذا القول قول البايع مع ماله وبفسط منه اختلف له عه
 بما ادعاه او بانه لم يبعه بما ذكره المتسرى وكذلك في الاوصاف والشرط
 فاما اختلف البايع على ما ادعاه لزم المتسرى بفسط المير الذي اختلف عليه له فان
 اني اخبرناه عليه لقول النبي عليه السلام من حلف فليضرب و من حلف له فليبره فان
 اختلف وزنه المتباينين في المير فاقول قول البايع في المير
 وقول وزنه البايع في المير مع المير اذا اختلف المتسرى مع بطل السلعة لم يبره لزم
 من سلم المير الى البايع رضى البايع او لم يرض هذا اذا ارجأ الخلاف فيما لو تضاد
 فيه مع البيع فاما اذا كان الخلاف فيما لو تضاد فاقول ان البطلان في البيع مما اشترط
 احدهما ما يفسد في الآخر بفسطه وقال الجديهما عليك كمن يراه ساه مبه وقال الآخر
 لا يذهب او تضاعف بالقول قولنا في ما يفسد البيع لان العقد اذا وقع والظاهر
 انه على الصحة حتى يعلم فسادا وكذلك ان اختلفا في البايع بغيره غير ماله
 عن نقرى والقول قول من ادعى الاراء والفسخ كخارج الى دليل لان العهد موقوف على
 ٥. ومن قال البايع بفسط هذا العقد باطل فانكر المتسرى وقال بعضي هذا العقد
 باطل فهاهنا دعوى بان غير احدهما ادعى البايع انه باعه العقد فعليه التمسك
 او على المنكر المير والآخرى دعوى المتسرى ان البايع باعه الجارية فعليه التمسك
 على البايع المير فاما اختلفا في محل العقد من ارجأ من امان يكون في المير المتسرى او البايع

٢١

طالب به الاول وارسل طالب به الثاني ولا واحد منهما يدعي ان اسره عند اسره
 او ثمنه كالبيع والشرط ان يحضر له ولد عليه السلم اليه منور عند سر وطهره
 ذلك والمسرير في اعمه العبد وقد في الشرط وان لم يفسد في سره
 فما خسر عليه لا يفسد في اسره بالشرط والساني لا خسر عليه في سره
 بالخيار والساني اعم من وادام اب العبد من ان يفسد في سره او في سره
 النافع بالخيار انما في السر واسيا اجازة له بعد الوفاة بشرطه وفيه
 والساني يرجع البايع على المشتري بما قصه بشرط العوض بمقتضى
 اذا باعه بشرط العوض لا يملك ان يحوط به من ماله وادب سبيلهم
 وسرط ان يزل عدا لفسه فامتنع المشتري من تسليم الرهن وان البايع يملك
 ان يفسد السر واسيا اجازة من غير رهن اذا باعه اياه اسلي مستحقا له
 مده معلومة كالبيع وذلك اذا باعه اياه واسلي بوجه فاده او مساهمة
 السر في اذ قال بعك هذه الدار واخرتك دار اخرى فالف دار اخرى
 مانع منه من وان قال بعك هذه الدار فالف واخرتك هذه الدار فالف
 لا يملك عقدا ولا في عقد واحد وفي خلافه اذا باع السر في السر
 ولا فانه باع كل واحد حصصه من السر ففهمه السر واخره من الدار
 فصاحبه السر واحد حصصه من السر ففهمه السر واخره من الدار
 فالبعك هذه الضرة بعشرة دراهم في السر لا الضرة مساهدة السر
 معرقة مقدارها وقد زار امانات خراسا وهو الاقوى عند من
 السر بطرفان كل طرفها وباطنها واجد الرهن في السر بالخيار وان
 طالع خيار العيب والبدل في اسيا في السر واسيا اجازة في ذلك ان
 على كفة قال الخار الثاني ان يقول بعك عشرة اهر من هذه الضرة
 في البالي ان يقول بعك هذه الضرة كل فسر يد رهنه ايضا السر في
 بعك من هذه الضرة كل فسر يد رهنه فانه لا يملك من السر والسر
 فهو اقل رهنه في الخامسة ان يقول بعك نصف هذه الضرة او يملكها
 لا باع حرا مشاعا من حمله مساهدة في اذ اقلها في رهنه من غير

منهم

طالب به الاول وارسل طالب به الثاني ولا واحد منهما يدعي ان اسره عند اسره
 او ثمنه كالبيع والشرط ان يحضر له ولد عليه السلم اليه منور عند سر وطهره
 ذلك والمسرير في اعمه العبد وقد في الشرط وان لم يفسد في سره
 فما خسر عليه لا يفسد في اسره بالشرط والساني لا خسر عليه في سره
 بالخيار والساني اعم من وادام اب العبد من ان يفسد في سره او في سره
 النافع بالخيار انما في السر واسيا اجازة له بعد الوفاة بشرطه وفيه
 والساني يرجع البايع على المشتري بما قصه بشرط العوض بمقتضى
 اذا باعه بشرط العوض لا يملك ان يحوط به من ماله وادب سبيلهم
 وسرط ان يزل عدا لفسه فامتنع المشتري من تسليم الرهن وان البايع يملك
 ان يفسد السر واسيا اجازة من غير رهن اذا باعه اياه اسلي مستحقا له
 مده معلومة كالبيع وذلك اذا باعه اياه واسلي بوجه فاده او مساهمة
 السر في اذ قال بعك هذه الدار واخرتك دار اخرى فالف دار اخرى
 مانع منه من وان قال بعك هذه الدار فالف واخرتك هذه الدار فالف
 لا يملك عقدا ولا في عقد واحد وفي خلافه اذا باع السر في السر
 ولا فانه باع كل واحد حصصه من السر ففهمه السر واخره من الدار
 فصاحبه السر واحد حصصه من السر ففهمه السر واخره من الدار
 فالبعك هذه الضرة بعشرة دراهم في السر لا الضرة مساهدة السر
 معرقة مقدارها وقد زار امانات خراسا وهو الاقوى عند من
 السر بطرفان كل طرفها وباطنها واجد الرهن في السر بالخيار وان
 طالع خيار العيب والبدل في اسيا في السر واسيا اجازة في ذلك ان
 على كفة قال الخار الثاني ان يقول بعك عشرة اهر من هذه الضرة
 في البالي ان يقول بعك هذه الضرة كل فسر يد رهنه ايضا السر في
 بعك من هذه الضرة كل فسر يد رهنه فانه لا يملك من السر والسر
 فهو اقل رهنه في الخامسة ان يقول بعك نصف هذه الضرة او يملكها
 لا باع حرا مشاعا من حمله مساهدة في اذ اقلها في رهنه من غير

قائمة بحسب العبيد فلا

بمن احدهم بحسب ما ظهر فالعبيد على صريح بحسب العبيد وحسب
 لا يجوز بعد لخلود الهبة قبل الدماء وبعد ما والحق والدم والموك
 ما لا يودخل فيه ولا لا يوك من اليها هم واما العبيد بالمجاوره فلا يخلوا
 ان يكون جامدا او مائعا فان كان جامدا فلا يخلو من اجسام اما ان يكون
 او ربه نجسه او رقيقه فان كان نجسه يمنع من النظر اليه فلا يجوز اليه
 ان كان رقيقه لا يمنع من النظر اليه حارسه وان كان مائعا فلا يخلو من اجسام
 فيها لا يظهر بالعسل او يكون ما يظهر بالعسل وان كان فيها لا يظهر
 اسير ولا يجوز بيعه وان كان ما يظهر بالعسل من الهام فانه وان كان نجسا فانه
 يظهر فانه يظهر وفي ان الزيت الحس من غسله والاولى ان لا يجوز
 لا دليل عليه فها هذه حكمه كجور بيعه اذا ظهره واما الطاهر الذي فيه
 لا الذي من بيعه نجاسة هو والملكه وهذا مملوكه واما اسير
 وعنده الانسان وجرو الكلاب والدم فانه لا يجوز بيعه وكجور الانساء
 والكسور واموال السجى لا خلاف في كجور بيع الزيت الحس من يبيعه به
 كجور الاكل ذلك لا يبيع لير لا دمات جابر وذلك يبيع لير لا دمات جابر
 كل ما ينقل من الادب من شعره ومخاطبه ولعابه وظفيره وعبره لا يجوز
 الا انه لا يملك ولا منفعه فيه ولا يجوز لكافر ان يشتري عبدا مسلما
 عليه ووجه خلاف لقوله تعالى ولن جعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا
 زناج مكه واشارتها لقوله تعالى سوا العاكت فيه والناج هم واد اول مسلم
 بعد ما سلم لم يصب سراوه ولا يجوز ان يكون وكلالة التي فيها
 لمسلم احسن من ذلك عن كفاري فاعنفه صح ويدخل في ملكه ويبيعه
 تاز العبد كافر وان كان مسلما لم يصب لانا قد بينا ان الكافر لا يملك مسلما
 منى العاقر اياه المسلم لا ينعق عليه لانا قد بينا انه لا يملكه واد المر
 عنوع في الناس من ان ينعق عليه وان لم يصب ملكا لا يملكه لانه لا ينعق
 فانه عقيب الملك هو اذا لم يصب كافر مسلما حكم لكان ربه من السبي
 يجوز في ذميه او استأجره يوما من حين العقد او شهر او سنة للبنا

او البع او غير ذلك لانه لا مانع منه من اذ السبي من غير مملوكا وظاهره عبيد
 مدة الثلثة ايام كان للشبي رده وله ان يركه ما يظهر بعد ثلاث الى السبي اذا
 كان العبيد جنونا او جديا ما اورد به ولا يجوز له رده بعد السنة ولا بعد السنة الا بما
 قد ما ذكره الاسطر مفقدا اذا اسير سبوا لم يقصد رقيقه من ذميه لانه ملكه
 بالعقد صح كتاب

السلم هو اسلاف عوصا حاصر او حله الحاصر في عوصه موصوف في الامه الماطل
 معلوم ويسمى هذا العقد سلما وسلفا وقال اسلاف واسلاف ويصح ان يقال اسلاف
 الفهالم يسمى معلومه وهو عقد حاصر لقوله تعالى او بالدم يابن الى اجل مسمى والسر
 دم الى اجل مسمى كجور المسلم ان يخذ الرهن من المسلم اليه لقوله في هذا مقصوده
 وكجور احد الصنعه وكجور السلم في المعدي وما اذا اثار ما من الا لقطاع وفي اجل
 هاد السلم اسائر في الرطب الى اجل فاذا اخل فلم يصر من مطالبته بالعبه او عيه
 المسلم اليه او يهرت منه او نوازي من السلطان وما سببه ذلك لم يدر عليه ويدخل
 الرطب وفقد كان المسلم بالخيار ان ياصحبه وانما اخبره الى اقل من الناس من قال
 يفسخ العقد هذا اذا انفسد جميع الرطب فان قصر بعضه لم يفسخ ولم يدر على الباقي
 كان الخيار فما سفي نانا للمشتري من الفسخ ومن الضمير الى اقل من ان اذ فيه الجميع
 ما قصر كان له ذلك ويسترجع الثمن من اجاره احسن ما اخذت خصمه من الثمن
 والسلم لا يصور الا موقعا ولا يصح ان يكون جالا وان كان السبي موجودا في الحال فانه
 لا يصور ذلك سلما ولا يصبغ السلم حتى يكون المسلم فيه معلوما ورأس المال وهو المهر
 يكون معلوما ولا يصبر المسلم فيه معلوما الا بان يوصف وصفان ضحاياه ويعلم به
 لانه ليس معنى فخر فها هذه ورأس المال بطرفان جاز غير معنى في الحال الذي يصبغ
 فيها العقد وجب ان يصفاه كما يوصف المسلم فيه حتى يصبر معلوما الا ان يشوب
 من جسر فقد انبدر فانه يصف في ايسر مفره او فيجعل على قدر البلد ولا يجب وصفه
 واد اعقد السلم يوصفه فانه لا ينعق في حال العقد واما صه من البذوق
 يعرف من الفسخ بطل السلم وان كان مغيبا في حال العقد فطر اليه فانه لم يدر
 مقداره سواء كان من جسر المفضل والمورد او المردوع وعلى كل حال ومن لم يفعل

تلكى وكذا إذا دانت فيه وجب البيع ولا حار لك إذا طرقت إلى طوله وعرضه وهو المار
 أن يبعده بوجه من وجهي وإذا دانت فيه وجب البيع ولا حار له إذا وقع على طوله
 وعرضه وهذا كله لا يبيح للمجهل بالبيع إجماعا وأما التمسك بالقبض هي التي تخلص
 المبيع وأما الإحصاء فهو أن يتناول على ظاهره وزنه وفرجه فكسوف هو وهي التي
 عليه السلم عن بيع الحقيق وقبل في تفسيره بيع الأرض مسمى الحصة إذا ماها وقبل بيع
 بوب من الثياب التي يبيع عليه الحصة إذا ماها وهذا أيضا لا يجوز لأنه مجهول في حوز
 مع الأغنى وسراوه ونحو ذلك غيره في التباين عنه في اعتبار الروية هذا في بيع المعاد
 وسراياه وفي خلافه فاما السلم في موضوع في الذمة من موضوع غير معين فانه
 يجوز إجماعا إلا المتزوج به على السلم عليه السلم عن بيعين في بعه وسلم له خمل من
 أحدهما أن يكون المراد إذا قال لعنك هذا الشيء فالف درهم فدا وبالف درهم فدا
 خطه فان هذا لا يجوز لأن المتزوج به غير معين وذلك فيفسد البيع كما إذا قال لعنك هذا العدد
 أو هذا العدد فدا فاستفاد فخره والآخر أن يقول لعنك عبدك فدا فالف درهم فدا
 بل يبيح إذا رتب هذه الف درهم فدا أيضا لا يبيح لأنه لا يلزم منه بيع داره ولا حوز
 إليه في ذمته لا بالسلف في بيع الدار لا يبيح هو الجنس حرام وهو أن يبيح رجل في سلعة
 زيادة لا يسوي بها وهو لا يبيح سترها وإنما يبيح قدره المستثنى وهذا هو الجنس
 في رضى في البيعة السلم أنه غنى عن الجنس وروى عنه عليه السلام أنه قال لا تساحسوا
 ولا تحاسدوا ولا تغصنوا ولا تقاتلوا أو تكونوا عباد الله أحوالاً وهذا غنى عن
 الحرم فادان بخرمه فالمستثنى إذا قدره في الحرم واستثنى به كان المستثنى
 لأنه لا حيل على فساده فادان بخرمه فمحل المستثنى الحرام لا يبيح فادان بخرمه
 من غير أن يبيع وهو ما طاب له فلا حار له لأنه لا يفسد عليه البيع لفعل غيره من
 ما به موافاة أخلف فيه منهم من قال لا حار له ومنهم من قال لا حار له بالس
 والأول أقوى هذا إذا باع إنسان من غيره شيئا وهما في الجنس ولكل واحد منهما الحصة
 في البيع كما أن يبيع على المستثنى سلعة مثل سلعة باق منها أو حصة منها المستثنى
 ما استثنى أو يبيح من سلعة فخره غير أنه في شيء الذي استثنى به
 وإذا استثنى الثاني كان محججا وإنما قلنا أنه حرام لقوله عليه السلام لا تسعوا

على بيع أحبه وكذلك السلم قبل البيع فخره وهو أن يبيع عن البا
 ناعه به فانه حرام لا حار له لا يبيح من المستثنى وأما السوم في السلم
 انما لقوله عليه السلام لا يسوم إلا على سلم لا يبيح له حصة هذا إذا
 كان كذا كذلك فلا حار له المار به ولا حوز له حاصلا إذا
 له من سلمه أن يبيح له من السلم لا يبيح له حصة من السلم ولا حار له
 هو ويبيح من سلمه في السلم هذا إذا كان ما يبيع من حصة السلم لا
 يبيع ما إذا لم يبيح يبيع حصة ما سلمه إليه فلا بأس بالبيع له في
 طلب إلى بلد لبيع السلم ويسقط في منه ويترفع من
 منه وليس كذلك في الإجارة ولا حوز يبيح السلم في السلم
 لا أن يبيح عليه السلم لا يبيح يبيع على السلم ولا يبيع السلم
 هو وروى عنه عليه السلام أنه غنى عن السلم لا يبيح السلم فادان بخرمه
 بالجار إذا ورد السوق فادان بخرمه وأما السلم فيكون السلم في
 الخيار للمبايع والخيار لا يبيح إلا بعد البيع وحار به في
 فادان بخرمه فلم يرد به بطل جاره وإذا قدر السلم ولم يستعمل بعد
 بطل جاره هو وأما إذا كان في أحصاء من قرية باق في خيار له أن يبيح
 للسلم منهم ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع وسلف وهو أن يبيع مثلاً
 ألف درهم وهذا عندنا مأذون وليس يفسد البيع في
 القرض من القرض فيه فصل كثير وبواب حرام في القرض من طرفة
 فضاه بعد فعل الخير أو شرط الرباذة كان حراماً ولا يبيح في القرض
 أو في القرض إذا لم يشرط ورد عليه خير أمه وأكثر منه فإن جاز
 من أن يكون في القرض أو لم يشرط في القرض عليه أن يبيح حراماً
 حراماً وإن كان من الجنس الذي لا يجوز فيه الربو مثل أن يقرض قوماً في
 الأحبارهم وقضا القرض من ماله مثل من المكبل الموروث فانه باع
 مما لا يملكه مثل الثياب والحيوان والخشب يجب عليه قيمته في حال
 الصفة وكل مال يبيع فيه السلم مثل المكبل الموروث والمذكور

سماواته واما

عليه الله فضله منه

عبدًا فوجده ما ذقنا في النجاة وعل

في ذمة العبد ولا يعلق بربسه ولا يله

وهو طالب به اذ الغنى وملك ما لا فاد اكان كملك لم يترك على المستر

فلم يترك له الحيات في

واسية اخرى تسمى الاحرة عشب الحمل الحار الشمية التي اسمها تجاوة

سماواته واما

مكره وليس خطره عقد الاحرة عليه عرق اسيد وهو كحوراء يبيع عسا لا يله

لم يترك بها يد الي المستر لان التي عليه المم يبيع مع ما ليس عبده

ولا يبيع الحمل في اطرافه فله من اذن الام لا يحرم له ولا يعلم ذكره واو ابي

ولا يعلم ببقائه ولا يهدى على سلمه وروى عن النبي عليه السلام انه يبيع عن

الحجر فهو يبيع في كل يوم رطله ابو عبيد وقال ابن الاعرابي الحجر الذي يبيع

الاحرة والاحرة لا يبيع الحجر الفمار والحجر المجافله والمرابنه ولا يحور مع الدابة

عالمه لا يبيع ذلك فاسيرط ذلك وافوقه السبع لم يترك لتسبي

الاحرة لم يترك له الحيات في الفسخ والاحرة هي واراسيرط انها لم يترك

واراسيرط انها لم يترك في كل يوم رطله لا لم يتركه وارابعهم

للا واسيرط حياها لنفسه لم يترك لا الحمل كحري كحري غصون اع

حاربه خلى له ليجر لم يترك لان الحمل يكون شنتي وهذا مع

من السم في خوف ان يبيع من رطله الحمل لا يحور سغه مفرداه

لكنه حال السبع على طريق البيع واراسيرط لنفسه لم يترك واراسيرط

لم يترك له لا يعلمه ادا ما اسيرط حاربه وفي خوفها يبيع من السبع

حار الحلة وهو ظاهر ويبيع ما لا يترك له حاربه وفي كل

احرة او لا يترك ولا يحور سغه على خاله نزل وود الفرح

في حرة ذلك دودة وملك مع الحمل اداها واح

سہ ماہیہ و رفقا

عليه ان يقضه منه

عَبْدًا لَوْجِدَهُ مَا ذِي بَالِي الْخَارِ وَهَلْ .

في خدمة العبد ولا تسألوا ترقيته ولا ياله

... فإنا نرى ما كان كذلك لم يكن على السرور

وإلى هذه الحارة وفي سنة ١٠٠٠ هـ عظم النجاشي

وآخره و هو يسمى الاحرة عشب الحار من السممة التي اسمها مجاوره

الذي يسمى هناك وفيه اسم الرجل الذي نسميه عليه وإحارة العمل للصناد

منه و ليس لمطور و عهد الاحارة عليه عرسا سد ولاي را اربع عسا لا سدا

لم يسر بها فبذلها الى المسمى لا الذي عليه الترخيم ثم بيعه مال الدين عبده

هـ وسع الجمل 2 بطرأه مفرد داع الإمداد 3 الخ ليه كبر 4 ذك النوا 5

ولا تتركوا حفاة ولا نقار علي يسلمه وروى عن النبي عليه السلام انه قال من

الخبر وهو مع ما في الاثر بجامد صوره ابو عسده ووالا اب الاعاد المخرى ووط

٥٥٠ قال المحتر الربا والمحتر الفهار والمحتر المجافله والمراسته ولا يجوز مع الله

بما لا تعلم ذلك فاسرط ذلك ووافو مع السخنة فذكر للمسيح

والله اعلم بالصواب

وَأَسْرَطَ الْبَنَاتُ خَلْفَ كُلِّ نَوْمٍ أَيْطَالُ الْخَيْرِ وَأَرْبَاعُهُمْ أَوْ

بلا واسئلي جملها النفسيه له بخ لا الجراحه ومخبري غصوم اعلم

جاریہ خلیفہ العجمی لم یخرج لارا الحماک و منسند و هذا مع

٥٢٢ في السور في خوف السليم من لة الخ لا كورس في مقرا

كانم دجال اليم علم طوبى النج وارشط ط ليهو له حو اسر

له بحر لانه لا يعلمه ادا ما...

... حار الخلة وهو ظاهر ويصرف ما لا يولد لحمه حاراً فهو بمنزلة اللحم

اولاً نوک فلاحو اسغه علی خا ه نرد وود الف ع

بني نصره، ملك دوده، وملك بع الخاد اراها واحدا

...



